جامعة وهران 2
محمد بن أحمد
Université d'Oran 2
Mohamed Ben Ahmed

جامـــعة وهـــــران 2

كلية العلـــوم الاجتمـــــاعية

أطروحـــة

للحصول على شـــهادة دكتوراه في العلوم

في الديموغرافـــــيا

تأثير البنية السكانية و التنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر

مقدمـــة ومناقشـــة علنا من طرف

السيد: محمـــد صالـــي

أمام لجنـــة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
أ. د. عيسى دلنـدا	أستـاذ	جامعة وهـران2	رئيسا
أ. د. عبد الكريم فضيل	أستـاذ	جامعة وهـران2	مقـررا
أ. د. الطيب الـوادي	أستـاذ	جامعة وهـران2	مناقشا
أ. د. أحمد عامر عامر	أستـاذ	جامعة مستغانم	مناقشا
أ. د. محمـد بدرونـي	أستـاذ	جامعة البليدة	مناقشا
أ. د. الطاهـر حفـاظ	أستـاذ	جامعة باتـنة	مناقشا

السنـة 2016/2015

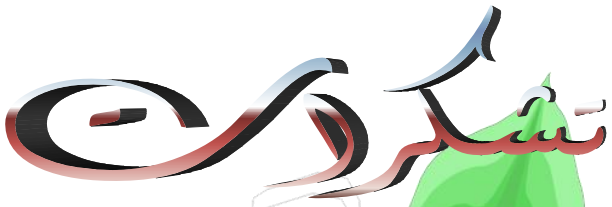

الشكر والحمد كثيرا أولا وأخيرا لله وحده العلي القدير الذي انعم علينا نعمة العقل المفكر، ..، الذي قدرنا على إتمام هذا العمل، و أمدنا بالقوة و العزيمة.

أتقدم إلى أستاذي الفاضل-المشرف-"أ.د. فضيل عبد الكريم" بجزيل الشكر، وفائق التقدير و الاحترام، لإسهامه الجاد والفعال في تحقيق هذا الإنجاز، وبالأخص تشجيعاته في سبيل اتمام هذا العمل و إخراجه بهذا الشكل.

كما أشكر الأستاذ "عمر طعبة" على كل مساعداته التي قدمها

تشكراتي الخالصة لزوجتي على كل مجهوداتها، و بالأخص صبرها.

أتقـدم بالشكر الجزيل للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه و صفته على قبول عضوية هذه اللجنة لمناقشة المذكرة.

كما أشكر كل "أساتذتي الكرام" الذين أشرفوا علي طيلة فترة الدراسة.

شكر إلى كل الذين ساهم من قريب أو من بعيد، في إتمام هذا العمل، أقول لهم: لكم مني جزيل الشكر والتقدير والاحترام.

محمد صالي

اهداء

اهدي ثمرة جهدي :

إلى والدي الكريمين "أحمد" و "العلجة"

أسأل الله أن يطيل عمرهما في الخير.

الى زوجتي الفاضلة "حليمة"

و أبنائي "عبد الباسط " و "عبير"

إلى روح زوج أختي الأستاذ "عبد الحي بن ثاية"

إلى إخوتي و أخواتي: محجوبة و زوجها، سفيان و زوجته، نعيمة، اسماعيل و زوجته، ابراهيم، و هجيرة.

إلى أبناء إخوتي و أخواتي: خولة، شيماء، سيرين، آلاء، محمد، مريم، عبد المؤمن

الى والد زوجتي و كل أفراد أسرته

الى كل الأهل و الأحباب و الأصدقاء.....

إلى كل طالب علم خادم للوطن.

محمـد صالـي

الفهرس

عنـــوان الفهـــرس	الصفحة
مقدمة	أ
1- الاشكالية	04
2- فرضيات الدراسة	06
3- أهداف الدراسة	07
4- أسباب اختيار الموضوع	08
5- أهمية الدراسة	08
6- المنهج المستخدم في الدراسة	09
7- حدود الدراسة	09
8- محتوى الدراسة	10
9- الدراسات السابقة	12
10- تحديد المفاهيم	14
الفصل الأول: النمو السكاني و تغير البنية السكانية في الجزائر	
مقدمة	27
المبحث الأول: اتجاهات تطور النمو الديمغرافي للجزائر	28
المطلب الأول: تطور سكان الجزائر قبل الاستقلال.	28
المطلب الثاني: تطور سكان الجزائر بعد الاستقلال	34
المبحث الثاني: تغير البنية السكانية لسكان الجزائر حسب السن و الجنس تبعا لبيانات التعدادات 1966 – 1977 – 1987 – 1998 – 2008.	54
01- الهرم السكاني لسكان الجزائر لسنة 1966	54
02- الهرم السكاني لسكان الجزائر لسنة 1977	58
03- الهرم السكاني لسكان الجزائر لسنة 1987	60
04- الهرم السكاني لسكان الجزائر لسنة 1998	63
05- الهرم السكاني لسكان الجزائر لسنة 2008	66
خاتمة	69
الفصل الثاني: تطور الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال	
مقدمة	72
المبحث الأول: حالة الاقتصاد الجزائري في ظل النظام الاشتراكي.	74
المطلب الأول: مرحلة التأميم و التأسيس للاقتصاد الجزائري (مرحلة الانتظار) 1962 – 1966	75
المطلب الثاني: مرحلة التخطيط الاقتصادي المركزي التي شملت الفترة 1967 – 1979	79
المطلب الثالث: مرحلة التخطيط الاقتصادي اللامركزي التي شملت الفترة 1980 – 1989	91
المبحث الثاني: حالة الاقتصاد الجزائري منذ الانتقال إلى اقتصاد السوق	103
المطلب الأول: تحول الاقتصاد الجزائري اتجاه اقتصاد السوق	103
المطلب الثاني: واقع و تطور الاقتصاد الجزائري خلال فترة التسعينات	106
المطلب الثالث: تطور الاقتصاد الجزائري في ظل سياسة الانعاش الاقتصادي ابتداء من سنة 2000	115
خاتمة	127

الفصل الثالث: حالة التنمية الاقتصادية في الجزائر

مقدمة 129
المبحث الأول: مفهوم التنمية ومكوناتها. 131
المطلب الأول: أنواع التنمية 132
المطلب الثاني: مؤشرات التنمية وقياسها. 134
المطلب الثالث: أهداف التنمية 140
المطلب الرابع: نظريات التنمية 141
المطلب الخامس: معوقات التنمية 158
المبحث الثاني: التخلف الاقتصادي والتنمية الاقتصادية 162
المطلب الأول: التخلف الاقتصادي. 162
المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية و تطورها. 169
المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية في الجزائر. 185
المطلب الأول: التنمية الاقتصادية خلال مرحلة التخطيط المركزي (1967-1989). 185
المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية بعد الانتقال إلى اقتصاد السوق. 194
خاتمة 212

الفصل الرابع: تحليل ظاهرة البطالة في الجزائر

مقدمة 213
المبحث الأول: النظريات الاقتصادية المفسرة لظاهرة البطالة. 215
المبحث الثاني: أسباب انتشار ظاهرة البطالة ومخلفاتها وكيفية معالجتها. 227
المطلب الأول: أسباب انتشار البطالة. 227
المطلب الثاني: مخلفات انتشار ظاهرة البطالة. 231
المطلب الثالث: الحلول المقترحة للبطالة وأساليب معالجتها. 234
المبحث الثالث: ظاهرة البطالة في الجزائر. 241
المطلب الأول: أشكال البطالة في الجزائر. 241
المطلب الثاني: أسباب مشكلة البطالة في الجزائر.. 242
المطلب الثالث: خصائص البطالة في الجزائر. 251
المطلب الرابع: تطور البطالة في الجزائر. 253
خاتمة 265

الفصل الخامس: تطور الشغل و سوق العمل في الجزائر

مقدمة 266
المبحث الأول: سوق العمل مفهومه وخصائصه. 268
المبحث الثاني: تغيرات سوق العمل في الجزائر خلال فترة الاقتصاد الموجه(1962-1989). 276
المطلب الأول: وضعية سوق العمل في مرحلة الانتظار (1962-1966). 276

المطلب الثاني: وضعية سوق العمل في المرحلة الأولى لبرامج المخططات التنموية(1967-1979). 282
المطلب الثالث: وضعية سوق العمل في المرحلة الثانية من برامج المخططات التنموية(1980-1989). 292
المبحث الثالث: تغيرات سوق العمل في الجزائر منذ الانتقال إلى اقتصاد السوق. 299
المطلب الأول: وضعية سوق العمل خلال فترة التسعينات (1990-1999). 299
المطلب الثاني: وضعية سوق العمل خلال الفترة (2000 – 2011). 303
المبحث الرابع: سياسات وبرامج التشغيل في الجزائر. 309
المطلب الأول: أبعاد وتحديات ومعوقات نجاح سياسات التشغيل. 309
المطلب الثاني: مصالح وهيئات التشغيل في الجزائر. 315
خاتمة 338

الفصل السادس: تأثير متغيرات البنية السكانية و التنمية الاقتصادية على البطالة و الشغل في الجزائر

مقدمة 340
المبحث الأول: علاقة النمو الديمغرافي بالتنمية الاقتصادية 342
المطلب الأول: أثر النمو الديموغرافي على التنمية الاقتصادية. 343
المطلب الثاني: علاقة معدل النمو السكاني (TAP) بمعدل النمو الاقتصادي(TAE) 353
المبحث الثاني: تأثير متغيرات البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور نسبة التشغيل ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1991-2010 356
المطلب الأول: تأثير المتغيرات المتعلقة بالبنية السكانية على تطور نسبة التشغيل ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1991-2010. 361
المطلب الثاني: تأثير متغيرات التنمية الاقتصادية على تطور معدلات التشغيل والبطالة في الجزائر 392
المبحث الثالث: تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد على كل من المتغيرات المتعلقة بالبنية السكانية وتلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية ومعدلات البطالة ونسبة التشغيل وتوقعات تطور المؤشرين الأخيرين 414
المطلب الأول: تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة (البنية السكانية والتنمية الاقتصادية) ومعدلات البطالة في الجزائر. 415
المطلب الثاني: تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة (البنية السكانية والتنمية الاقتصادية) ونسبة التشغيل في الجزائر. 419
المطلب الثالث: التوقعات المستقبلية لكل من معدل البطالة ونسبة التشغيل. 423
خاتمة 432
خاتمة عامة 435
قائمة الملاحق
قائمة المراجع

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنــوان الجدول	الصفحة
	الفصل الأول	
(1.1)	تطور عدد سكان الجزائر في الفترة الممتدة من 1845 إلى 1954.	30
(2.1)	معدل النمو السنوي المتوسط لسكان الجزائر بين التعدادات(1856-1896).	31
(3.1)	تطور مكونات الحركة الطبيعية لسكان الجزائر خلال الفترة 1900 – 1965.	32
(4.1)	تطور عدد سكان الجزائر من 1962 إلى 2013.	35
(5.1)	تطور المعدلات الخام للمواليد في الجزائر من 1962 إلى 2012.	38
(6.1)	تطور المعدل الاجمالي للخصوبة العامة (TGFG) في الجزائر بين 1966 و 2011.	40
(7.1)	تطور معدلات الخصوبة العامة حسب الفئات العمرية من 1966 و 2012.	41
(8.1)	تطور المؤشر التركيبي للخصوبة(ISF) في الجزائر(1970-2012).	42
(9.1)	تطور معدلات الوفيات الخام (TBM) في الجزائر(‰).	43
(10.1)	تطور معدلات وفيات الأطفال الرضع (TMI) في الجزائر من 1962 إلى 2012.	44
(11.1)	تطور معدلات وفيات الأمهات بالجزائر (100 ألف ولادة حية).	46
(12.1)	تطور أمل الحياة عند الولادة في الجزائر حسب الجنس (1967-2012).	47
(13.1)	تطور أمل الحياة عند أعمار مختلفة في الجزائر خلال الفترة 1990-2012.	47
(14.1)	تطور معدلات الزيادة الطبيعية (TAN) في الجزائر (1967-2011)	48
(15.1)	تطور نسبة الذكورة (RM) في الجزائر(1966-2012)	49
(16.1)	تطور عدد و معدلات الزواج في الجزائر بين 1966-2012.	50
(17.1)	تطور متوسط السن عند الزواج للجنسين حسب المستوى التعليمي في الجزائر (طريقة Hajnal) 1992-2006.	51
(18.1)	تطور سن الزواج الأول حسب الجنس في الجزائر(1966-2008).	52
(19.1)	تطور متوسط السن عند الزواج للجنسين حسب مكان الاقامة في الجزائر (طريقة Hajnal) 1992-2006.	52
(20.1)	تطور الحجم المتوسط للأسرة الجزائرية في الجزائر بين 1966-2008.	53
(21.1)	توزيع سكان الجزائر حسب السن و الجنس تبعا لبيانات تعداد سنة 1966.	54
(22.1)	توزيع سكان الجزائر حسب السن و الجنس تبعا للفئات العمرية الكبرى لتعداد سنة 1966.	55
(23.1)	توزيع سكان الجزائر حسب السن و الجنس تبعا لبيانات تعداد سنة 1977.	56
(24.1)	توزيع سكان الجزائر حسب السن و الجنس تبعا للفئات العمرية الكبرى لتعداد سنة 1977.	58
(25.1)	توزيع سكان الجزائر حسب السن و الجنس تبعا لبيانات تعداد سنة 1987.	60
(26.1)	توزيع سكان الجزائر حسب السن و الجنس تبعا للفئات العمرية الكبرى لتعداد سنة 1987.	61
(27.1)	توزيع سكان الجزائر حسب السن و الجنس تبعا لبيانات تعداد سنة 1998.	62
(28.1)	توزيع سكان الجزائر حسب السن و الجنس تبعا للفئات العمرية الكبرى لتعداد سنة 1998.	64
(29.1)	توزيع سكان الجزائر حسب السن و الجنس تبعا لبيانات تعداد سنة 2008.	65
(30.1)	توزيع سكان الجزائر حسب السن و الجنس تبعا للفئات العمرية الكبرى لتعداد سنة 2008.	68
(31.1)	نسبة السكان للفئات العمرية الكبرى حسب الجنس لتعدادات 1966-1977-1987-1998-2008.	69

	الفصل الثاني	
(1.2)	هيكل الاستثمارات في الخطة الثلاثية 1967/1969.	81
(2.2)	توزيع الاستثمارات داخل القطاع الصناعي 1967-1969.	82
(3.2)	هيكل توزيع الاستثمارات في المخطط الرباعي الأول (1970-1973).	85
(4.2)	توزيع الاستثمارات داخل القطاع الصناعي في المخطط الرباعي الأول (1970-1973)	85
(5.2)	توزيع الاستثمارات المخططة والمنفذة في المخطط الرباعي الثاني (1974-1977).	86
(6.2)	توزيع الاستثمارات على فروع القطاع الصناعي خلال المخطط الرباعي الثاني(1974-1977).	88
(7.2)	توزيع الاستثمارات الفعلية لسنة 1978.	91
(8.2)	توزيع الاستثمارات الفعلية لسنة 1979.	91
(9.2)	استثمارات المخطط الخماسي الأول 1980-1984.	96
(10.2)	استثمارات المخطط الخماسي الثاني (1985-1989).	101
(11.2)	التقديرات المالية لبرنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004).	118
(12.2)	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004).	119
(13.2)	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009).	122
(14.2)	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014).	125
	الفصل الثالث	
(1.3)	أهمية كل قطاع في الاقتصاد من فترة (1967-1989)	186
(2.3)	تطور بعض المؤشرات بالأسعار الجارية (1969-1978).	188
(3.3)	معدلات النمو في إجمالي النتائج المحلي للفترة (1993-1998).	195
(4.3)	الميزان الكلي للميزانية العامة من 1993 إلى 1998.	196
(5.3)	تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1993-1999).	196
(6.3)	الميزان التجاري للجزائر (1993-1999).	197
(7.3)	تطور احتياطات الصرف (1993- 2000) باستثناء الذهب.	198
(8.3)	تطور اللجوء إلى الديون الخارجية (1990-1999).	199
(9.3)	تطور مؤشرات المديونية الخارجية خلال الفترة(1990-1997).	199
(10.3)	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1994-1999).	201
(11.3)	تطور الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2010).	203
(12.3)	تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة (2000-2010).	204
(13.3)	تطور هيكل الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الجزائري (2000-2010).	205
(14.3)	تطور مؤشرات المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (2000-2010).	206
(15.3)	تطور هيكل الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2000-2010).	207
(16.3)	تطور احتياطي الصرف للجزائر خلال الفترة (2000-2010).	208
(17.3)	تطور معدل التضخم للجزائر خلال الفترة (2000-2010).	209
(18.3)	تطور مستويات الشغل والبطالة خلال الفترة (2000-2008).	210
	الفصل الرابـــع	
(1.4)	عدد العمال المسرحين من المؤسسات التي تم حلها خلال الفترة (1994 – 1997).	249
(2.4)	حصيلة برنامج الخوصصة في الجزائر خلال الفترة(2003 – 2007)	249
(3.4)	تطور معدل البطالة في الجزائر(1966-2013).	253

(4.4)	توزيع البطالين حسب الفئات العمرية في الجزائر(2000-2013).	259
(5.4)	توزيع البطالة حسب الجنس في الجزائر خلال الفترة(2000-2013).	260
(6.4)	توزيع البطالة حسب مكان الاقامة في الجزائر خلال الفترة(2000-2011)	261
(7.4)	توزيع نسبة البطالين حسب المستوى التعليمي في الجزائر	262
(8.4)	توزيع البطالين حسب المدة الزمنية في الجزائر(2003-2013)	263
	الفصل الخامس	
(1.5)	وضعية اليد العاملة الفلاحية حسب الطابع القانوني بالولايات (1964-1965).	279
(2.5)	حجم التشغيل في القطاعات غير الفلاحية حسب الطابع القانوني سنة 1966.	280
(3.5)	حجم التشغيل بالقطاعات غير الزراعية لغاية 1966/04/30.	280
(4.5)	حجم التشغيل بالقطاع الزراعي والقطاعات الأخرى لسنة 1966.	281
(5.5)	وضعية سوق العمل خلال الفترة خلال المخطط الثلاثي(1967-1969).	283
(6.5)	تطور مناصب الشغل حسب القطاعات الاقتصادية في المخطط الثلاثي(67-69).	283
(7.5)	تطور التشغيل في القطاعات غير الفلاحية 1967/04/30 – 1969/04/30.	284
(8.5)	متوسط عدد العمال في الفلاحة بالقطاعات المسيرة ذاتيا (1967-1969).	285
(9.5)	توزيع العمال الجزائريين والأجانب حسب المستوى التأهيلي إلى غاية نهاية أفريل 1969.	285
(10.5)	تطور سوق العمل من خلال معطيات مصالح التشغيل للفترة (1970-1973).	286
(11.5)	إيجاد مناصب الشغل سنويا حسب القطاعات الاقتصادية (1969-1973).	287
(12.5)	تطور سوق الشغل خلال فترة المخطط الرباعي الثاني (1974-1977).	288
(13.5)	بنية استخدام المشتغلين من الاطارات الزراعية في عام 1977.	289
(14.5)	توزيع المشتغلين بالقطاعات غير الزراعية لسنة 1979.	290
(15.5)	تطور سوق العمل من خلال معطيات مصالح التشغيل للفترة (1980-1984).	293
(16.5)	تقديرات زيادة العمالة حسب طبيعة النشاط خلال المخطط الخماسي الأول.	294
(17.5)	تطور سوق العمل من خلال معطيات مصالح التشغيل للفترة (1985-1989).	296
(18.5)	تطور معدلات البطالة بين (1984/12/31 – 01 /1989/10).	297
(19.5)	تطور عدد المشتغلين حسب القطاعات (ما عدا قطاع الزراعة) خلال الفترة (1985-1989).	297
(20.5)	تطور سوق العمل في الجزائر خلال فترة التسعينات (1990 – 1999).	300
(21.5)	تطور عدد المشتغلين حسب القطاعات خلال الفترة (1990-1999).	302
(22.5)	تطور سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2011).	303
(23.5)	تطور عدد المشتغلين حسب القطاعات خلال الفترة (2000-2011).	304
(24.5)	تطور عدد السكان الناشطين والمشتغلين في الجزائر خلال الفترة(2000-2011).	305
(25.5)	حصيلة استحداث مناصب الشغل عن طريق الصندوق الوطني للتأمين على البطالة(CNAC)	321
(26.5)	تطور المشاريع الممولة ومناصب الشغل المستحدثة من طرف وكالة ANSEJ .	322
(27.5)	تطور عدد المشاريع الممولة من طرف وكالة ANSEJ حسب نوعية النشاط.	323
(28.5)	تطور عدد المشاريع الممولة من طرف وكالة ANSEJ حسب الجنس.	324
(29.5)	توزيع القروض الممنوحة من وكالة ANGEM إلى غاية 2014/09/30 حسب الجنس ونمط التمويل وقطاع النشاط.	326
(30.5)	توزيع القروض الممنوحة من طرف وكالة ANGEM إلى غاية 2014/09/30 حسب الفئات العمرية.	327
(31.5)	توزيع القروض الممنوحة من طرف وكالة ANGEM إلى غاية 2014/09/30 حسب المستوى التعليمي.	327

(32.5)	حصيلة الخدمات غير المالية الممنوحة من طرف وكالة ANGEM إلى غاية 2014/09/30.	329
(33.5)	تطور عدد المشاريع ومناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) خلال الفترة(2002-2013).	331
(34.5)	توزيع المشاريع ومناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) حسب قطاع النشاط خلال الفترة(2002-2013).	332
(35.5)	توزيع المشاريع ومناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) حسب نوع الاستثمار خلال الفترة(2002-2013).	332
	الفصل الســـادس	
(1.6)	علاقة الارتباط لبيرسون بين نسبة معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي.	353
(2.6)	معلمات الانحدار الخطي البسيط بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي.	354
(3.6)	نتائج اختبار معنوية المعلمتين المتعلقتين بمعدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي.	355
(4.6)	مكونات المتغيرات المتعلقة بالدراسة التطبيقية.	358
(5.6)	مصدر معطيات المتغيرات المستعملة في الدراسة القياسية.	359
(6.6)	علاقة الارتباط لبيرسون بين نسبة معدل النمو السكاني ونسبة الزيادة السنوية لمعدل البطالة.	362
(7.6)	نموذج معامل الانحدار الخطي البسيط بين معدل النمو السكاني ونسبة الزيادة السنوية لمعدل البطالة.	362
(8.6)	نتائج اختبار معنوية المعلمتين الخاصتين بمعدل النمو السكاني ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.	363
(9.6)	علاقة الارتباط لبيرسون بين نسبة النمو السكاني ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكبر من 15 سنة.	365
(10.6)	معلمات الانحدار الخطي البسيط بين نسبة النمو السكاني ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكبر من 15 سنة.	365
(11.6)	نتائج اختبار معنوية المعلمتين الخاصتين بمعدل النمو السكاني ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكبر من 15 سنة.	366
(12.6)	علاقة الارتباط لبيرسون بين نسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكثر من 15 سنة.	368
(13.6)	معلمات الانحدار الخطي البسيط بين نسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكثر من 15 سنة.	368
(14.6)	نتائج اختبار معنوية المعلمتين الخاصتين لنسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكثر من 15 سنة.	369
(15.6)	علاقة الارتباط لبيرسون بين نسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة ونسبة الزيادة السنوية في معدلات البطالة في الجزائر.	370
(16.6)	معلمات الانحدار الخطي البسيط بين نسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة ونسبة الزيادة السنوية في معدلات البطالة في الجزائر.	371
(17.6)	نتائج اختبار معنوية المعلمتين الخاصتين بنسبة الزيادة السنوية في معدل الخصوبة ونسبة التغير السنوي لمعدلات البطالة في الجزائر.	372
(18.6)	علاقة الارتباط لبيرسون بين نسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة ونسبة التغير السنوي لمعدل مشاركة الإناث في إجمالي القوى العاملة.	373
(19.6)	معلمات الانحدار الخطي البسيط بين نسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة ونسبة التغير السنوي لمعدل مشاركة الاناث في إجمالي القوى العاملة.	374

(20.6)	نتائج اختبار معنوية المعلمتين الخاصتين بنسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة ونسبة التغير السنوي لمعدل مشاركة الاناث في اجمالي القوى العاملة.	375
(21.6)	علاقة الارتباط لبيرسون بين نسبة التغير السنوي لأمل الحياة عند الولادة ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكبر من 15 سنة.	376
(22.6)	معلمات الانحدار الخطي البسيط لنسبة التغير السنوي لأمل الحياة عند الولادة ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكبر من 15 سنة.	376
(23.6)	نتائج اختبار معنوية المعلمتين الخاصتين بنسبة الزيادة السنوية في أمل الحياة عند الولادة ونسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكبر من 15 سنة.	377
(24.6)	علاقة الارتباط لبيرسون بين التغير السنوي لأمل الحياة عند الولادة ونسبة التغير السنوي في معدل البطالة.	378
(25.6)	معلمات الانحدار الخطي البسيط لنسبة التغير السنوي لأمل الحياة عند الولادة ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.	379
(26.6)	نتائج اختبار معنوية المعلمتين الخاصتين بنسبة التغير السنوي لأمل الحياة عند الولادة ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.	380
(27.6)	علاقة الارتباط لبيرسون بين نسبة التغير السنوي لنسبة الاعالة العمرية ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكثر من 15 سنة.	381
(28.6)	معلمات الانحدار الخطي البسيط لنسبة التغير السنوي لنسبة الاعالة العمرية ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكثر من 15 سنة.	382
(29.6)	نتائج اختبار معنوية المعلمتين الخاصتين بنسبة التغير السنوي لنسبة الاعالة العمرية ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكثر من 15 سنة.	383
(30.6)	علاقة الارتباط لبيرسون بين نسبة التغير السنوي لنسبة الاعالة العمرية ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة خلال الفترة (1991-2010).	384
(31.6)	معلمات الانحدار الخطي البسيط بين نسبة التغير السنوي لنسبة الاعالة العمرية ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة خلال الفترة (1991-2010).	384
(32.6)	نتائج اختبار معنوية المعلمتين الخاصتين بنسبة التغير السنوي لنسبة الإعالة العمرية ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة خلال الفترة (1991-2010).	385
(33.6)	علاقة الارتباط لبيرسون بين نسبة التغير السنوي لنسبة السكان في سن العمل ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكثر من 15 سنة.	386
(34.6)	معلمات الانحدار الخطي البسيط لنسبة التغير السنوي لنسبة السكان في سن العمل ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكثر من 15 سنة.	387
(35.6)	نتائج اختبار معنوية المعلمتين الخاصتين بنسبة التغير السنوي لنسبة السكان في سن العمل ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكثر من 15 سنة.	388
(36.6)	العلاقة الخطية بين نسبة التغير السنوي لنسبة السكان في سن العمل ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.	389
(37.6)	علاقة الارتباط لبيرسون بين نسبة التغير السنوي لنسبة السكان في سن العمل ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.	390
(38.6)	نتائج اختبار معنوية المعلمتين الخاصتين بنسبة التغير السنوي لنسبة السكان في سن العمل ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.	391
(39.6)	علاقة الارتباط لبيرسون بين معدل النمو الاقتصادي ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكثر من 15 سنة.	392

(40.6)	معلمات الانحدار الخطي البسيط لمعدل النمو الاقتصادي ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكثر من 15 سنة.	393
(41.6)	نتائج اختبار معنوية المعلمتين الخاصتين بمعدل النمو الاقتصادي ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكثر من 15 سنة.	394
(42.6)	علاقة الارتباط لبيرسون بين معدل النمو الاقتصادي ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.	395
(43.6)	معلمات الانحدار الخطي البسيط لمعدل النمو الاقتصادي ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.	396
(44.6)	نتائج اختبار معنوية المعلمتين الخاصتين بمعدل النمو الاقتصادي ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.	397
(45.6)	علاقة الارتباط لبيرسون بين نمو إجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكثر من 15 سنة.	398
(46.6)	معلمات الانحدار الخطي البسيط لنمو إجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكثر من 15 سنة.	398
(47.6)	نتائج اختبار معنوية المعلمتين الخاصتين بمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكثر من 15 سنة.	399
(48.6)	علاقة الارتباط لبيرسون بين نمو إجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.	401
(49.6)	معلمات الانحدار الخطي البسيط لنمو إجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.	401
(50.6)	نتائج اختبار معنوية المعلمتين الخاصتين بمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.	402
(51.6)	علاقة الارتباط لبيرسون بين النمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل.	403
(52.6)	معلمات الانحدار الخطي البسيط للنمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل.	404
(53.6)	نتائج اختبار معنوية المعلمتين الخاصتين بمعدل النمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل.	405
(54.6)	علاقة الارتباط لبيرسون بين النمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.	406
(55.6)	معلمات الانحدار الخطي البسيط للنمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.	406
(56.6)	نتائج اختبار معنوية المعلمتين الخاصتين بمعدل النمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير السنوي في معدل البطالة.	407
(57.6)	علاقة الارتباط لبيرسون بين نسبة التغير السنوي في أسعار الاستهلاك ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل.	408
(58.6)	معلمات الانحدار الخطي البسيط لنسبة التغير السنوي في أسعار الاستهلاك ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل.	409
(59.6)	نتائج اختبار معنوية المعلمتين الخاصتين بنسبة التغير السنوي في أسعار الاستهلاك ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل.	410
(60.6)	علاقة الارتباط لبيرسون بين التغير السنوي في أسعار الاستهلاك ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.	411
(61.6)	معلمات الانحدار الخطي البسيط لنسبة التغير السنوي في أسعار الاستهلاك ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.	412

(62.6)	نتائج اختبار معنوية المعلمتين الخاصتين بنسبة التغير السنوي في أسعار الاستهلاك ونسبة التغير السنوي في معدل البطالة.	413
(63.6)	معلمات الانحدار الخطي المتعدد لكل المتغيرات المستقلة المدروسة والمتغير التابع المتمثل في معدلات البطالة.	416
(64.6)	ملخص نموذج الانحدار الخطي المتعدد بين معدل البطالة وبقية المتغيرات المفسرة له.	418
(65.6)	نتائج اختبار معنوية المعالم بين المتغيرات المستقلة مجتمعة والمتغير التابع المتمثل في معدل البطالة.	419
(66.6)	معلمات الانحدار الخطي المتعدد لكل المتغيرات المستقلة المدروسة والمتغير التابع المتمثل نسبة التشغيل.	420
(67.6)	ملخص نموذج الانحدار الخطي المتعدد بين نسبة التشغيل وبقية المتغيرات المفسرة لها.	421
(68.6)	نتائج اختبار معنوية المعالم بين المتغيرات المستقلة مجتمعة والمتغير التابع المتمثل في نسبة التشغيل.	423
(69.6)	تطور معدلات البطالة في الجزائر (1980-2013).	424
(70.6)	اختبار بيرسون بين كل من معدل البطالة ومتغير الزمن.	425
(71.6)	ملخص نموذج الانحدار الخطي المتعدد بين البطالة ومتغير الزمن.	425
(72.6)	تطور نسبة التشغيل في الجزائر(1991-2013).	426
(73.6)	اختبار بيرسون بين نسبة التشغيل ومتغير الزمن.	427
(74.6)	ملخص نموذج الانحدار الخطي المتعدد بين نسبة التشغيل ومتغير الزمن.	427
(75.6)	قيم نسبة التشغيل المتوقعة من 2014 إلى غاية 2050 وفق معادلة الاتجاه العام.	428
(76.6)	قيم معدل البطالة المتوقعة من 1980 إلى غاية 2050 اعتمادا على برنامج التحليل الاحصائي SPSS.	429
(77.6)	قيم نسبة التشغيل الموقعة من 1991 إلى غاية 2050 اعتمادا على برنامج التحليل الاحصائي SPSS.	430

قائمة الأشكال

الرقم	عنـــوان الشكل	الصفحة
	الفصل الأول	
(1.1)	تطور المعدل الاجمالي للخصوبة العامة في الجزائر (1966-2011).	40
(2.1)	تطور المؤشر التركيبي للخصوبة(ISF) في الجزائر(1970-2012).	42
(3.1)	تطور معدلات وفيات الأمهات بالجزائر (100 ألف ولادة حية).	46
(4.1)	تطور نسبة الذكورة (RM) في الجزائر(1966-2011)	49
(5.1)	الهرم السكاني للجزائر حسب بيانات تعداد سنة 1966.	56
(6.1)	الهرم السكاني للفئات العمرية الكبرى لسكان الجزائر حسب تعداد سنة 1966.	57
(7.1)	الهرم السكاني للجزائر حسب بيانات تعداد سنة 1977.	59
(8.1)	الهرم السكاني لسكان الجزائر حسب الفئات العمرية الكبرى لتعداد سنة 1977.	60
(9.1)	الهرم السكاني للجزائر حسب بيانات تعداد سنة 1987.	62
(10.1)	الهرم السكاني لسكان الجزائر حسب الفئات العمرية الكبرى لتعداد سنة 1987.	63
(11.1)	الهرم السكاني لسكان الجزائر حسب بيانات تعداد سنة 1998.	65
(12.1)	الهرم السكاني لسكان الجزائر حسب الفئات العمرية الكبرى لتعداد سنة 1998.	66
(13.1)	الهرم السكاني لسكان الجزائر حسب بيانات تعداد سنة 2008	68
(14.1)	الهرم السكاني لسكان الجزائر حسب الفئات العمرية الكبرى لتعداد سنة 2008.	69
(15.1)	نسبة السكان للفئات العمرية الكبرى حسب الجنس لتعدادات 1966-1977-1987-1998-2008	70
	الفصل الثالث	
(1.3)	الأهداف الجوهرية للتنمية الاقتصادية.	173
	الفصل الرابـــع	
(1.4)	تطور معدل البطالة في الجزائر(1966-2013).	253
(2.4)	توزيع البطالين حسب الفئات العمرية في الجزائر(2000-2013).	259
(3.4)	توزيع البطالة حسب الجنس في الجزائر خلال الفترة(2000-2013).	261
(4.4)	توزيع البطالة حسب مكان الاقامة في الجزائر خلال الفترة(2000-2011)	262
	الفصل الخامـــس	
(1.5)	تطور التشغيل المحقق في الجزائر (الدائم والمؤقت) خلال الفترة (1990-1999).	301
(2.5)	تطور عدد المناصب المستحدثة من طرف وكالة ANGEM من 2005 إلى 2014/09/30.	328
	الفصل الســـادس	
(1.6)	العلاقة بين زيادة السكان واتساع حجم السوق.	348
(2.6)	زيادة السكان والدوافع الاستثمارية.	349
(3.6)	نموذج علاقة المتغيرات الديمغرافية بالمتغيرات الاقتصادية.	351
(4.6)	شكل الانتشار بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1991-2010.	353

(5.6)	خريطة المركبات الأساسية لمتغيرات البنية السكانية و التنمية الاقتصادية وسوق العمل في الجزائر.	360
(6.6)	شكل الانتشار بين معدل النمو السكاني ونسبة الزيادة السنوية لمعدل البطالة.	361
(7.6)	شكل الانتشار بين معدل النمو السكاني ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل.	364
(8.6)	شكل الانتشار بين نسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل.	367
(9.6)	شكل الانتشار بين نسبة التغير السنوي في معدل الخصوبة ونسبة الزيادة السنوية في معدل البطالة.	370
(10.6)	شكل الانتشار بين نسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة ونسبة التغير السنوي لمعدل مشاركة الاناث في اجمالي القوى العاملة.	373
(11.6)	شكل الانتشار بين نسبة التغير السنوي لأمل الحياة عند الولادة ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل.	375
(12.6)	شكل الانتشار بين نسبة التغير السنوي لأمل الحياة عند الولادة ونسبة التغير السنوي في معدل البطالة.	378
(13.6)	شكل الانتشار بين نسبة التغير السنوي لنسبة الاعالة العمرية ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل.	381
(14.6)	شكل الانتشار بين نسبة التغير السنوي لنسبة الاعالة العمرية ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.	383
(15.6)	شكل الانتشار بين نسبة التغير السنوي لنسبة السكان في سن العمل ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل.	386
(16.6)	شكل الانتشار بين نسبة التغير السنوي لنسبة السكان في سن العمل ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.	389
(17.6)	شكل الانتشار بين معدل النمو الاقتصادي ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل.	392
(18.6)	شكل الانتشار بين معدل النمو الاقتصادي ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة في الجزائر.	395
(19.6)	شكل الانتشار بين نمو إجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل.	397
(20.6)	شكل الانتشار بين نمو إجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.	400
(21.6)	شكل الانتشار بين النمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل.	403
(22.6)	شكل الانتشار بين النمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة	405
(23.6)	شكل الانتشار بين نسبة التغير السنوي في أسعار الاستهلاك ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل.	408
(24.6)	شكل الانتشار بين نسبة التغير السنوي في أسعار الاستهلاك ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.	411
(25.6)	شكل الانتشار للاتجاه العام بين معدل البطالة ومتغير الزمن.	424
(26.6)	شكل الانتشار للاتجاه العام بين نسبة التشغيل ومتغير الزمن.	426
(27.6)	منحنى تطور معدل البطالة المتوقع في الجزائر من 1980 إلى2050.	429
(28.6)	منحنى تطور نسبة التشغيل المتوقعة في الجزائر من 1991 إلى 2050	430

مقدمـــة عامـة

مقدمــة:

تعاني معظم الدول النامية من أوضاع اقتصادية تكاد تكون مشتركة تجعلها مميزة عن غيرها من الدول ذات الاقتصاديات المتطورة، ومن أهم تلك المميزات ارتفاع النموم السكاني وعدم توازن في النمو الاقتصادي، مما نقل الفكر الاقتصادي إلى استخدام مفهوم التنمية الاقتصادية تميزا لوضع الدول النامية واحتياجاتها في عملية النمو الاقتصادي، حيث بدأ الاهتمام بموضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمة الثانية من قبل الاقتصاديين والباحثين من خلال معالجة الاختلاف في أساليب وبرامج التنمية الاقتصادية من بلد لآخر، نتيجة اختلاف المعطيات المادية والبشرية المكونة لها، ولكن كل تلك الأساليب والبرامج كانت تشترك وتهدف للوصول إلى تحقيق زيادة في الدخل القومي وتحسن في مستوى معيشة أفراد المجتمع، لينتقل بعدها هذا المفهوم إلى التنمية المستدامة ثم التنمية البشرية إلى التنمية الشاملة.

لقد عانت معظم الدول النامية من معدلات نمو سكاني مرتفعة أثرت على زيادة الضغط على الخدمات نتيجة ضعف التنمية التي لم تواكب تلك الزيادة في عدد السكان، وما انعكس عليها في ارتفاع فئة عدد الناشطين اقتصاديا من القوى العاملة، حيث أن التحكم في العرض والطلب المتعلق بسوق العمل من شأنه أن يحسن مؤشرات التنمية لأي بلد.

تعتبر العلاقة بين النمو السكاني والقوى العاملة على درجة كبيرة من الأهمية، فهي تؤثر في التنمية، الدخل القومي والفردي، في التوزيع الجغرافي وفي حياة المجتمعات عامة، وكلما كان معدل النمو السكاني وحجم السكان ونمط توزيعهم عوامل تؤثر في الموارد الاقتصادية وتتحكم في سرعة التنمية وتكوينها، فإن متطلبات سوق العمل ترتبط بالتنمية وارتفاع العائدات، وبعدد أفراد القوة البشرية، ومن سيدخلون سوق العمل، وتتعلق كذلك بنسب الشباب والشيوخ في المجتمع، ومدى تأثير ذلك في خطط التنمية وتشغيل من هم في سن العمل أو القادرين عليه.

لقد أسهم النمو السكاني السريع في تدني الاستثمار الأفضل للموارد الطبيعية والبشرية، وشكل ضغوطا على المخططين والقائمين، ومن ثم زاد في عبء الإعالة فارتفع معدلها، الأمر الذي أدى إلى نقص متوسط دخل الفرد وانخفاض مستوى المعيشة، كما أثار حجم القوى العاملة اهتمام المعنيين وكذلك نوعها ومستوى تأهيلها وتدريبها، ومما زاد في هذا الاهتمام تسارع التقدم التكنولوجي، وتطور وسائل الإنتاج من مهارات وخبرات عالية، لذلك عملت الكثير من المجتمعات على دراسة واقعها الاقتصادي والاجتماعي ووضعت الخطط اللازمة للتعليم وتدريب العاملين وتأهيلهم، فأقامت المؤسسات والمراكز المختصة بذلك، تلبية لحاجيات التنمية الشاملة والمستدامة.

يؤدي نمو السكان بمعدلات مرتفعة إلى ارتفاع فئة السكان الناشطين اقتصاديا إلى المعالين، وهو ما يعني أنه في حالة نمو السكان بمعدلات مرتفعة فإنه على المشتغل بذل جهد عملي أكبر للحفاظ على

مستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع، كما نجد في نفس السياق أن المجتمعات تعتمد بنسبة كبيرة على المدخرات المحلية لتولية الاستثمارات اللازمة لتوسيع الاقتصاد بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي المعمول به، وحينما يكون هرم السكاني متميزا بنسبة كبيرة لصغار السن، فإن ذلك يعني أن جزءا كبيرا من الدخل سيوجه إلى الانفاق على المعالين لتوفير حاجياتهم بدلا عن ادخار هذه الأموال.

وقد أصبح للنمو السكاني السريع تأثيرا في معدلات البطالة والعمالة، على مستوى حركتها الراهنة أو حتى المستقبلية، ومع ذلك توجد الكثير من الحلول المتمثلة بالتغيير والتطور التكنولوجي والتوسع التجاري، واجتذاب رؤوس الأموال وتنظيم الأسرة، وخلق فرص عمل جديدة، ولاسيما أن التنمية الحديثة أصبت تمس عدة قطاعات، خاصة في القطاعات التي تعتمد على رأس المال، وقد أدى النمو السكاني السريع إلى زيادة في أعداد القوة البشرية ونقص في عرض اليد العاملة، مما تسبب في ارتفاع نسبة البطالة وإعاقة عملية التنمية، فأدى كل ذلك إلى زيادة في الطلب على المواد الغذائيـة والسكان والتعليم والخدمات الصحية...، ولمواجهة هذا الصعوبات والمشكلات، لابد من إعطاء أولوية لهذه القضية والاهتمام بها لتحقيق التوازن بين ما هو معروض من قوى عاملة ومتطلبات سوق العمل، ولن يتأتى هذا إلا بالتنسيق والموازنة بين النمو السكاني المنظم والمدروس والتنمية الشاملة والمستدامة.

إن حركية السكان من خلال التغيرات التي تمس المحددات الديموغرافية من شأنها أن يكون لها تأثير على القوى العاملة إجمالا، وبوجه أخص على عرض العمل، حيث أن الزيادة السكانية التي لا تسايرها حركية في سوق العمل نحو إيجاد مناصب عمل جديدة للوافدين الجدد إلى سوق العمل من الفئات العمرية الشابة قد يخلق تراكمات وأزمات حادة تؤثر سلبا على وضع القوى العاملة الحالية والمستقبلية من خلال تأثيرها على الانفاق العام في مجالات مختلفة كالصحة، التعليم والاسكان،...الخ، وكذا على فرص العمل الإضافية المطلوب توفيرها لمواجهة التراكمات الحاصلة، لذلك كان لزاما على الحكومات والدول إعطاء السياسات السكانية الأهمية اللازمة لما لها من دور كبير في تحقيق خطط التنمية التي تهدف إلى تحسين نوعية حياة الأفراد وتحقيق الرفاهية المرجوة، وبالأخص في الدول النامية التي تعاني أكثر من ضعف في تحقيق التنمية جراء قلة التخطيط وضعفه أو انعدامه أحيانا.

لقد أخذت مسألة التشغيل والبطالة اهتمام الكثير من الدارسين والباحثين والمفكرين في عدة مجالات منها الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي، واختلفت وجهات النظر فيما يتعلق بمسببتها وتطورها كظواهر جديرة بالدراسة نظرا لمخلفتها على أصعدة عدة، وكل ذلك لأجل الوصول إلى تفسير للخلل القائم في سوق العمل، ومن ثمة إيجاد بدائل وحلول ممكنة لمعالجتها، لأن اسمرار تلك الاشكالية قد بات يهدد استقرار الكثير من الدول.

إن إيجاد الحلول لمشكلة البطالة والتشغيل أو على الأقل التخفيف من حدتها أصبح من أكبر التحديات المطروحة في معالجة قضايا التنمية وبالأخص التنمية الاقتصادية، خاصة وأنها تمس فئة الشباب التي لها أهمية كبيرة في المجتمع وتعد ركيزة من ركائز قوامه وهي الأكثر عرضة لمخلفاتها المتعددة الأبعاد، وما يترتب عليها من تداعيات خاصة في الجانب اجتماعي، لذا فإن دراسة التركيبة السكانية للمجتمع والاهتمام بتطورها يعد من الأمور التي تمكن وتساعد على توضيح الرؤية التي تسهل في إيجاد البدائل والمقترحات المناسبة في البرامج والخطط التنموية للدولة.

لقد كان النمو الديمغرافي في الجزائر مرتبطا بالتطور الحاصل في المجتمع في كل المجالات، وبالرغم من سرعة وتيرته في السنوات التي أعقبت الاستقلال إلا أنه لم يكن يعتبر عائقا أمام تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، حيث كان الجهد منصبا حول جعل السكان منتجين وذلك بتوفير الهياكل اللازمة لاستعمال هذه الطاقة وبإدراج المتغير الديمغرافي في العملية التنموية.

تعتبر الجزائر من الدول التي عرفت بعض الصعوبات في احتواء مشكلة العمل وعدم التكافؤ بين عدد مناصب العمل المتوفرة والطلب المتزايد من قبل السكان، خاصة وأن نسبة معتبرة من سكانها هم من الفئة العمرية الناشطة اقتصاديا كما توضحه مختلف الإحصائيات المقدمة من طرف الهيئات الرسمية، وقد سعت الحكومات المتعاقبة لإعطاء أهمية لهذه المسألة التي فرضت وجودها، خاصة مع التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر منذ الاستقلال والتي انتهجت النهج الاشتراكي المبني على التخطيط المركزي من خلال تطبيق برامج وخطط تنموية مختلفة، إلى اقتصاد السوق وما تبعه من إعادة هيكلة وخوصصة لمؤسسات كثيرة كانت تعاني من مشاكل مالية وتسييرية، وكل ذلك كان له الأثر البالغ على سوق العمل في الجزائر، والذي عرف تسارعا في ارتفاع معدلات البطالة مع نهاية العقد الأخير من القرن الماضي نتيجة لعدة متغيرات اقتصادية وديموغرافية، ومع التحسن في الوضعية الاقتصادية على العموم خلال بداية هذه الألفية، والبدائل التي تم استحداثها قصد التخفيف من حدة البطالة والرفع من معدلات التشغيل خاصة لدى فئة الشباب، شهد سوق العمل تحسنا ملحوظا تجلى في ارتفاع معدلات التشغيل وتراجع معدلات البطالة إلى مستويات مقبولة مقارنة بما كانت عليه.

وبالرغم من التحسن في الأوضاع الاقتصادية عامة نتيجة ارتفاع مداخيل الدولة من عائدات المحروقات التي تعتبر المورد الأساسي للاقتصاد، والتراجع الذي شهدته معدلات النمو السكاني في الجزائر مقارنة بما كانت عليه في السابق، إلا أن التغيرات التي حصلت في البنية السكانية، والتحولات التي شهدها الاقتصاد الجزائري إضافة إلى التحولات الاجتماعية، قد أدى إلى زيادة في نسبة السكان الباحثين عن العمل، مما سبب في وجود تحديات كبيرة في سوق العمل من خلال اختلال التوزان بين العرض والطلب، ومن خلال ما تقدم سنحاول التعرض لموضوع تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر من خلال الاشكالية التي سيتم طرحها.

الإطـار المنهـجي للدراسـة

01- الاشكالية:

تعتبر مسألة العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية من القضايا الحساسة التي تشغل دول العالم وعلى الأخص دول العالم الثالث أو الدول التي هي في طريق النمو، حيث يلاحظ زيادة سكانية كبيرة على عكس التنمية الاقتصادية المتاحة، وقد استأثرت هذه المسألة انتباه الباحثين لفترات طويلة، فمنهم من يرى أن النمو السكاني هو عامل محفز يؤثر إيجابا على معدلات نمو الدخل القومي، ومع زيادة السكان يزداد خزين المعارف نتيجة التقدم التكنولوجي الذي تولده زيادة الطلب على السلع والخدمات، وهناك من يرى أن النمو السكاني يعتبر عاملا يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، حيث يعيق ارتفاع النمو السكاني نمو الدخل القومي، ومع تزايد ارتفاع السكان يزداد استنزاف الموارد المادية والطبيعية والاقتصادية، كما ظهرت فكرة أخرى محايدة اعتبرت أن النمو السكاني هو عامل محايد في التنمية الاقتصادية، مما أدى إلى التقليل من الأثر المتبادل بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي وساهم في عدم إعطاء القضايا السكانية الأولوية التي تستحقها في سياق السياسات التنموية التي عكفت الدول على إعدادها.

إن الاختلاف في وجهات النظر التي سبق ذكرها وعدم تمكنها من إثبات فرضياتها بشكل مطلق يعود إلى أن تركيزها كان إجمالا على حجم ونمو السكان، ولم يعط الاهتمام الكافي لمسألة البنية السكانية التي تشمل التركيب العمري والنوعي للسكان واتجاهات تغيرها، وأثر ذلك على النمو السكاني وعلى التنمية ككل. لذا تعد دراسة البنية السكانية على قدر كبير من الأهمية، ذلك لأنها توضح مدى تأثير العمليات الديمغرافية على فئات السن ونسبة النوع في داخل المجتمعات، ومدى قدرتها على توفير القوى العاملة اللازمة للتنمية وإعالة باقي أفراد المجتمع، ولما كان لدراستها علاقة مباشرة بتوزيعهم ونموهم، فإنها تتيح أيضا امكانية التخطيط للتنمية الاقتصادية لما لها من علاقة وطيدة بقضايا الاعالة والقوى البشرية والخدمات، وبالإضافة لكونها ضرورة للتخطيط لا غنى عنها، فإن أهميتها تفوق ذلك لتمس الجانب الاقتصادي والديمغرافي.

يعد إعطاء أهمية لديناميكية السكان خاصة الهيكل العمري وتطوره وعلاقة ذلك بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من الضرورات التي يجب أخذها بعين الاعتبار في تطور المجتمعات، حيث أننا نجد أن لكل فئة عمرية سلوك ومتطلبات مختلفة تترتب عليها نتائج اقتصادية واجتماعية مختلفة أيضا، فحاجات الأطفال تتطلب تكثيف المزيد من الاستثمارات في الصحة والتعليم، أما الشباب في المراحل الأولى من سن العمل فهم مكون أساسي لعرض العمل وزيادة الادخار، ومع التقدم في السن تزداد الحاجات إلى تكثيف الرعاية الصحية مع ضمان دخل تقاعدي للمسنين.

فعلى الرغم من وجود نماذج عديدة تفسر أثر العوامل الديموغرافية على النمو والتشغيل كالنموذج النيو-كلاسيكي ونماذج النمو الذاتي، إلا أنه برز في النصف الثاني من التسعينات اتجاهات عالمية تعطي للعوامل الديمغرافية دورا أكبر في تحديد النمو والتشغيل من خلال تأثيرها على سوق العمل، الادخار والاستثمار والدخل، ولقد كان التوازن الديمغرافي في الماضي مرتكزا على معدلات مرتفعة للخصوبة والوفاة، إلا أنه حدثت تغيرات في هذا النمط في المراحل اللاحقة إثر الانخفاض السريع لمعدلات وفيات الرضع، وزيادة توقعات أمل الحياة اللذان أحدثا تغيرا في البنية العمرية للسكان أدى بدوره إلى زيادة أعداد السكان في أعمار النشاط الاقتصادي (15-64)، كما أدى استمرار ارتفاع مستوى الخصوبة لعقود متتالية إلى زيادة أعداد صغار السن (0-14) بشكل ملفت، حيث أن بنية السكان حسب الفئات العمرية العريضة تعكس التأثير المتبادل لارتفاع الخصوبة وانخفاض الوفاة، لأن أفواج الولادات الكبيرة العدد تنتج من أعداد النساء في أعمار الانجاب من الأجيال السابقة، وتؤدي زيادتها المستمرة إلى تراكم في الفئة العمرية الكبرى التي تضم فئة الناشطين اقتصاديا.

لقد أكدت وثيقة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي انعقد في القاهرة عام 1994 على أن العلاقة بين السكان والنمو الاقتصادي هي علاقة متبادلة، كما أشارت إلى أن الأنشطة اليومية للمجتمعات البشرية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتغير السكاني وأنماط ومستويات الموارد الانتاجية والوضع البيئي وسرعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونوعيتهما، وبذلك أصبحت دراسة مؤشرات التحول الديمغرافي بالتزامن مع دراسة أسواق العمل ومستقبلها ضرورة عملية، إذ لا يمكن بدون هذا التزامن استخلاص النتائج والدروس ذات الأثر التطبيقي للاستفادة من اتجاهات التحول الديمغرافي في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي ايجابا، وزيادة فرص الحصول على العمل، والتقليل من البطالة وما ينجر عنها، حيث أن أثر التحول الديمغرافي على التشغيل يتوقف أساسا على طبيعة سوق العمل وهيكل الانتاج، فقد لا ينجح الاقتصاد في استيعاب الزيادة في قوة العمل، مما يؤثر سلبا على مستوى الأجور، وقد يحدث العكس، فترتفع الأجور حتى تبلغ المستوى الذي يرتد فيه منحنى عرض العمل إلى الخلف.

يرتبط مشكل الشغل بالتوازن الموجود بين النمو السكاني ووتيرة التنمية الاقتصادية، حيث يعتبر الشغل في المنظومة الاقتصادية الحديثة واحدا من أبرز ركائز التوازن الاقتصادي وأهم عوامل دفع التنمية والمحافظة على نسق التطور، وقد أظهرت البيانات السكانية أن شعوب العالم ولاسيما السائرة منها في طريق النمو، بأنها تئن من ظروف التخلف والعجز عن تحقيق الحد الأدنى من المتطلبات الضرورية اللازمة لحياة كريمة، والجزائر ليست في منأى عن تلك المشكلات، فهي تعاني من نمو سكاني يشكل عبئا على بيئة العمل، خاصة بالنسبة لفئة الشباب التي تعد الأكثر من حيث القوة العددية، فهناك إذا مشكلة عدم التوازن بين متطلبات الأنشطة الاقتصادية والباحثين عن العمل، مما أدى إلى ضعف نسبة القوة العاملة إلى مجموع السكان، وتسبب في تدني مستوى تأهيلها مقارنة بالدول المتقدمة،

مما ساهم في ازدياد نسبة البطالة، خاصة لدى فئة المتخرجين الجدد من ذوي الشهادات العليا، كما أدى الخلل في التوازن إلى نقص مصادر تمويل المشاريع التنموية التي يمكن لها أن تحد من عدد العاطلين عن العمل، وعدم فعاليتها وتحقيق الأهداف المرجوة منها في أحيان أخرى، كل هذا يؤدي بنا إلى البحث في العلاقة بين القوى العاملة وتأهيلها وتطورها، إزاء نمو سكاني سريع مقارنة بسرعة النمو الاقتصادي، وذلك بالرغم من الاصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني والبرامج التنموية التي عرفتها الجزائر سنوات الثمانينات والتسعينات.

ينطلق موضوع البحث من إشكالية المتغيرات الديمغرافية المتعلقة بالبنية السكانية الناتجة عن النمو السكاني ممثلة بمعدلات الإعالة ونمو السكان في سن العمل و متغيرات أخرى، وكذا المتغيرات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والأداء الاقتصادي ممثلا بالطلب على قوة العمل وحجم التشغيل، كعوامل مفسرة لحركية الشغل من خلال دراسة تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر.

ومما سبق نطرح **التساؤل الرئيسي** الآتي:

- ما مدى تأثير التغيرات التي شهدها البنية السكانية ووتيرة التنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر؟

التساؤلات الفرعية:

- هل للنمو الديموغرافي وتغير التركيبة السكانية تأثير على تطور الشغل و البطالة في الجزائر؟
- فيما يتجلى اتجاه العلاقة بين النمو الديموغرافي والنمو الاقتصادي في الجزائر؟
- ما مدى تأثير الاصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي عرفتها الجزائر على التشغيل والبطالة، وهل يؤثر النمو البطيء للاقتصاد الوطني على حركية الشغل والقوى العاملة؟
- هل هناك علاقة بين النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية في الجزائر، وما هي النتائج المترتبة عنها؟
- ما هو واقع ظاهرة البطالة في الجزائر، وهل أفلحت التدابير المتخذة للتخفيف من حدتها؟
- ما مدى نجاعة سياسات التشغيل المتخذة للحد من مشكلة البطالة والرفع من معدلات التشغيل؟
- ما مدى علاقة المتغيرات المتعلقة بالبنية السكانية و التنمية الاقتصادية بمعدل البطالة و نسبة التشغيل في الجزائر؟

02- فرضيات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم صياغة الفرضيات التالية:

- إن النمو السكاني والتغير في التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري يؤثر سلبا على توازن وضبط القوى العاملة إذا لم تكن هناك مواكبة لوتيرة التنمية الاقتصادية تعمل على إيجاد توازن بينهما.

- يؤثر النمو الديمغرافي على تغير البنية السكانية خاصة فئات الناشطين اقتصادية، وبالتالي يتطلب الحاجة إلى توفير عدد مناصب شغل أكبر.
- تضع الدولة آليات وميكانيزمات وسياسات تشغيل للتكفل بالآثار الناجمة عن الاصلاحات الاقتصادية وعلى رأسها فائض العمالة، من أجل الحد من انتشار البطالة و الرفع من معدلات التشغيل، و قد أفلحت في القضاء الخفض من حدة البطالة و لو مؤقتا.
- يعد النمو الديمغرافي ضروري لقيام التنمية الاقتصادية، وهو يؤثر بالسلب عليها إذا كان سريعا.
- هناك علاقة قوية بين المتغيرات المتعلقة بالبنية السكانية و التنمية الاقتصادية و كل من معدل البطالة و نسبة التشغيل في الجزائر.

03- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

- دراسة تطور عدد السكان ومعدل نموهم ومكونات هذا النمو وتوزيعهم ومعرفة خصائصهم.
- تتبع التغيرات الديمغرافية ممثلة في معدلات الاعالة ومعدلات نمو السكان الناشطين اقتصاديا حسب السن والجنس في الجزائر.
- دراسة اتجاهات أداء سوق العمل في الجزائر، وقابليته على استيعاب السكان الناشطين اقتصاديا وذلك حسب الفئات العمرية وحسب نوع الجنس.
- قابلية أسواق العمل على استيعاب زيادة فرص العمل وامتصاص البطالة في الجزائر.
- التبعات المترتبة عن النمو الديموغرافي، وأهمها نمو السكان في سن العمل وانخفاض معدلات الاعالة.
- معرفة الخصائص الديموغرافية للقوى العاملة وتركيبها النوعي والمهني وتطورها.
- تحليل ظاهرة البطالة و التشغيل والبحث في القضايا المتعلقة بالعرض و الطلب في سوق العمل.
- التعرف على ظاهرة النمو الديمغرافي ومختلف النظريات التي تناولته، وكذلك معرفة آثار النمو الديمغرافي على التنمية الاقتصادية.
- تشخيص وضعية سوق التشغيل في الجزائر.
- معرفة دور سياسة التشغيل والاصلاحات الاقتصادية الهيكلية ومدى نجاعة الاجراءات وبرامج التنمية المختلفة التي عرفتها الجزائر في توفير مناصب الشغل والتخفيف من حدة البطالة.
- دراسة العلاقة بين المتغيرات التي لها تأثير في البنية السكانية و المتغيرات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية و كل من معدل البطالة و نسبة التشغيل في الجزائر.
- القيام بتوقعات لكل من معدل البطالة و نسبة التشغيل في الجزائر الى غاية 2050.

04- أسباب اختيار الموضوع:

يعتبر موضوع الشغل من المواضيع المهمة في الوقت الراهن، والتي أثارت اهتمام عدة حكومات وهيئات، بالنظر إلى أنه يمس شريحة مهمة من شرائح المجتمع وهي فئة الشباب التي تعد الأكثر عرضة لهذا المشكل، ومع تزايد هذه الفئة أصبحت أكثر حاجة إلى اهتمام الكثير من الدول بها، خاصة فيما يخص موضوع الشغل، لذا تم اختيار هذا الموضوع بالنظر إلى:

- أهمية موضوع الشغل لأنه يمس فئة مهمة من فئات المجتمع وهي فئة الشباب.
- أهمية دراسة النمو السكاني والتركيبة السكانية للمجتمع الجزائري وما طرأ عليها من تغيرات مست بنيتها التي تغيرت نتيجة عدة تحولات عرفها المجتمع الجزائر.
- الاهتمام بالمتغيرات السكانية خاصة فيما يخص التركيبة السكانية وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية ممثلة في وتيرة التنمية الاقتصادية وتأثيرهما على الشغل والبطالة في الجزائر.
- معرفة السياسات المنتهجة والبرامج التنموية في مكافحة ظاهرة البطالة ومدى نجاعتها في ظل وتيرة التنمية الاقتصادية.
- معرفة واقع البطالة والتشغيل وسوق العمل وآثار برامج الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، والتي تم اتخاذها منذ الاستقلال.

05- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

- تعد دراسة البنية السكانية من الدراسات المهمة التي تعكس صورة الحياة الاجتماعية والاقتصادية للسكان، ومؤشرا حقيقيا لاحتياجات السكان المستقبلية، خاصة فيما يخص اليد العاملة وسوق الشغل.
- تسليط الضوء على أحد العناصر المهمة في الدراسات الديمغرافية وهي البنية السكانية في علاقتها مع التنمية الاقتصادية وتأثيرهما المتبادل على الشغل والبطالة.
- تبرز الأهمية الكبير لهذا الموضوع في الوقت الراهن في الارتباط الكبير والمعقد بين السكان والتنمية، إضافة إلى الاهتمام الدولي الكبير بقضايا السكان والتنمية من خلال عقد مؤتمرات دولية لمعالجة هذه القضايا.
- إن دراسة ظاهرة البطالة وايجاد حلول عاجلة لها أصبح من الضرورات الملحة، بالنظر إلى ما تشكله من خطر على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات.

- بالرغم من الاجراءات والبرامج المتخذة والجهود المبذولة، إلا أن مشكل الشغل والبطالة يبقيان مطروحان لدى الكثير من الدول منها الجزائر، وأصبحا يشكلان عائقا في النهوض بالتنمية، ويهددان الاستقرار الاجتماعي للمجتمع.
- محاولة الكشف عن أهم الأسباب التي تؤدي إلى انتشار وتوسع دائرة البطالة في المجتمع الجزائري، والنتائج المترتبة على ذلك.
- الوصول إلى نتائج واقتراحات فيما يخص الموضوع.

06- المنهج المستخدم في الدراسة:

من المتوقع تعدد مناهج الدراسة لهذا البحث، والذي يتعلق بموضوعات شاملة ومتكاملة نظرا للعلاقات التكاملية والترابط بين موضوعات النمو السكاني والتنمية الاقتصادية وتطور سوق الشغل في الجزائر، لذا سيتم اعتماد بعض المناهج وأهمها:

- **المنهج التاريخي:** الذي يتحدث عن التركيب السكاني، وكذا النمو السكاني و المؤشرات الديمغرافية و الاقتصادية التي شهدتها الجزائر، بالإضافة إلى تطور سوق الشغل خلال المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال.
- **المنهج الوصفي التحليلي:** تم اعتماد المنهج الوصفي الذي يعتمد على جمع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعليمات مقبولة، أو هو دراسة وتحليل الظاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها وتوظيف العلاقات بينها بهدف الوصول إلى علم متكامل لها[1]. لذا فإنه من خلال هذا المنهج يمكن التعرف ودراسة تطور سوق الشغل في الجزائر وإبراز علاقته وارتباطه بالتركيب السكاني والتنمية الاقتصادية، وكذا لإيضاح العلاقة الموجودة بين النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية، ولوصف التطور الذي عرفته الخصوبة والوفيات ومراحل وأسباب النمو الديمغرافي وآثاره على التنمية الاقتصادية.
- **المنهج الاستنتاجي:** من خلال توظيف هذا المنهج يمكن التحقق من صحة فرضيات البحث وعلاقتها بالدراسة مع التحليل من أجل التوصل إلى تعميمات صحيحة وواقعية ومن ثم وضع المقترحات والحلول المناسبة.

07- حدود الدراسة:

لكل دراسة أو بحث حدود ومتغيرات يلزم عدم تجاوزها والالتزام بها، فيما يخص هذا الموضوع المتعلق بتطور الشغل في الجزائر وعلاقته بالتركيبة السكانية والتنمية الاقتصادية، سوف تمتد هذه الدراسة من الفترة التي أقبت الاستقلال إلى العشرية الأولى من القرن الحالي، معتمدين في معالجة موضوع البنية السكانية وتغيرها على المعطيات المقدمة في التعدادات التي شهدتها الجزائر

[1]- خالد حامد(2008)، منهجية البحث العملي في العلوم الاجتماعية والانسانية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، ص47.

(1966، 1977، 1987،1998، 2008)، أما فيما يخص التنمية الاقتصادية سنعتمد على البيانات والمعطيات المتوفرة التي تخص النمو الاقتصادي، سواء المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، أو الهيئات الحكومية والدولية كالبنك الدولي، منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية و التدريبية للدول الاسلامية (قاعدة بيانات مركز أنقرة (البيزند BASEIND)) وغيرهم، نفس الشيء فيما يخص موضوع سوق العمل فسنعتمد على الاحصائيات الموجودة بالإضافة إلى التحقيقات الميدانية والبحوث والدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع.

08- محتوى الدراسة:

تحتوي هذه الدراسة على ستة فصول كل منها مجزأ إلى مباحث، نلخص أهم محتوياتها كما يلي:

الفصل الأول: الذي نتناول فيه النمو السكاني وتغير البنية السكانية لسكان الجزائر، ويضم ثلاث مباحث، نتناول في المبحث الأول اتجاهات تطور النمو الديموغرافي في الجزائر، وذلك من خلال التطرق إلى أهم المؤشرات السكانية وتطورها قبل الاستقلال وبعده وذلك حسب البيانات المتوفرة، أما المبحث الثاني فسوف نتناول فيه تغير البنية السكانية لسكان الجزائر حسب السن والجنس تبعا لبيانات التعدادات التي تم إجراؤها في الجزائر منذ الاستقلال باعتبارها مصدر بيانات تشمل كل البلد، وتحتوي على مجمل المعطيات اللازمة لحساب المؤشرات.

الفصل الثاني: سوف نتناول فيه تطور الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، والذي يضم مبحثين، حيث نتناول في المبحث الأول حالة الاقتصاد الجزائري في فترة النظام الاشتراكي، وذلك عبر الفترات التي ميزت المرحلة بداية بفترة الانتظار، ثم فترة المخططات التنموية (المخطط الثلاثي، الرباعي الأول، الرباعي الثاني، الخماسي الأول، الخماسي الثاني)، ثم نتطرق في المبحث الثاني إلى حالة الاقتصاد الجزائري منذ الانتقال إلى اقتصاد السوق من خلال الحديث عن أهم الأسباب والأهداف التي صاحبت تلك التغيرات، خاصة الاصلاحات والتعديلات الهيكلية التي كانت على دفعات، إلى سياسة الانعاش الاقتصادي خلال بداية هذه الألفية والبرامج التي عرفتها.

الفصل الثالث: الذي سوف نتطرق فيه إلى دراسة التنمية الاقتصادية في الجزائر ويضم ثلاث مباحث، نبدأ في المبحث الأول بالحديث عن مفهوم التنمية، مكوناتها، أنواعها، مؤشرات قياسها، أهدافها وأهم النظريات التي تطرقت لها، ثم ننتقل في المبحث الثاني للحديث عن التخلف الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من خلال التعرض لمفهوم التخلف الاقتصادي، أسبابه و خصائصه، ثم نتناول التنمية الاقتصادية، تطورها، أهدافها، معايير قياسها و العقبات التي تواجهها بالاضافة إلى مصادر تمويلها، لنتناول في المبحث الثالث التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه ثم مرحلة

الانتقال إلى اقتصاد السوق مع عرض أهم النتائج التي تم التوصل إليها في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الجزائري سعيا لتحقيق تنمية اقتصادية ذات مردود ايجابي.

الفصل الرابع: الذي سوف نركز فيه على تحليل ظاهرة البطالة في الجزائر باعتبارها من أهم مكونات المؤشرات الاقتصادية في دراسة القوى العاملة، حيث نتناول في المبحث الأول أهم النظريات الاقتصادية المفسرة لظاهرة البطالة، ثم في المبحث الثاني أسباب انتشار ظاهرة البطالة، مخلفاتها وكيفية علاجـها، لننتقل في الأخير إلى المبحث الثالث المتعلق بظاهرة البطالة في الجزائر من خلال عرض أهم أشكالها، أسبابها وخصائصها ثم أهم مراحل تطورها.

الفصل الخامس: الذي سوف نتناول فيه تطور الشغل وسوق العمل في الجزائر ويضم أربعة مباحث، حيث سنتطرق في المبحث الأول لمفهوم سوق العمل، خصائصه، أنواعه و العوامل المؤثرة فيه، ثم نتناول في المبحث الثاني تغيرات سوق العمل في الجزائر خلال فترة الاقتصاد الموجه من خلال برامج المخططات التنموية التي عرفها الاقتصاد الجزائري، ثم يأتي المبحث الثالث الذي يتناول تغيرات سوق العمل في الجزائر منذ الانتقال إلى اقتصاد السوق، أما المبحث الرابع فيتناول سياسات و برامج التشغيل التي عرفتها الجزائر، بالإضافة إلى أهم مصالح وهيئات التشغيل التي استحدثت بغرض الرفع من معدلات التشغيل و التقليل من حدة البطالة.

الفصل السادس: سوف نتطرق فيه تأثير تغير البنية السكانية و التنمية الاقتصادية على سوق العمل في الجزائر والذي يضم أربعة مباحث، حيث سنحاول في المبحث الأول دراسة العلاقة بين النمو الديموغرافي والنمو الاقتصادي باستعمال الطرق والأساليب الاحصائية الملائمة من خلال جمع ما تيسر من معطيات متعلقة بالمتغيرين، ثم نتناول في المبحث الثاني النمو السكاني والتغيرات التي تطرأ على البنية السكانية ومدى تأثير ذلك في تطورات كل من نسبة التشغيل ومعدل البطالة في الجزائر، بالاضافة إلى دراسة العلاقة بين متغيرات البنية السكانية وعلاقتها بكل من معدل البطالة ونسبة التشغيل، أما المبحث الثالث فسنتعرض فيه لدراسة تأثير متغيرات التنمية الاقتصادية وفق المفهوم الاجرائي المحدد على كل من نسبة التشغيل ومعدل البطالة في الجزائر، بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين متغيرات التنمية الاقتصادية ومتغيري نسبة التشغيل ومعدل البطالة في الجزائر، لنختم هذا الفصل والدراسة ككل بالمبحث الرابع الذي يتناول تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد على كل من المتغيرات المتعلقة بالبنية السكانية وتلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية ومعدلات البطالة ونسبة التشغيل وتوقعات تطور المؤشرين الأخيرين.

09- الدراسات السابقة:

تعددت وتنوعت الدراسات التي تناولت هذا الموضوع والموضوعات المتعلقة به، سنحاول ذكر بعض منها فقط نظرا لكثرتها وتعدد تخصصاتها:

- **رسالة دكتوراه للمرشحة "قصاب سعدية" بعنوان: "اختلالات سوق العمل و فعالية سياسات التشغيل في الجزائر 1990-2004"، جامعة الجزائر، 2005-2006.**

تناولت الباحثة في هذه الدراسة الاختلالات التي مست سوق العمل في الجزائر خلال الفترة المحددة للدراسة، و التي تميزت بالإصلاحات الاقتصادية التي صاحبت الانتقال إلى اقتصاد السوق، و قد عالجت متغيرات مهمة كالبطالة، الأجور، الاقتصاد غير الرسمي، سياسات التشغيل و سوق العمل في الجزائر، محاولة التعرف على أزمة البطالة ومسبباتها، وتأثير التحولات الاقتصادية على تراجع الأجور والقدرة الشرائية، بالاضافة إلى دور السوق الموازي في القضاء على البطالة بالرغم من تأثيره السلبي على الاقتصاد.

توصلت الدراسة إلى أن نظام العمل غير الرسمي يحوز على نسبة معتبرة في الجزائر، كما أنه يساهم في تحقيق الثروة و القيمة المضافة للاقتصاد الجزائري، وأن التراجع في الأجور دفع إلى تغذية القطاع غير الرسمي أكثر وزاد من انتشاره، وساهمت هذه الدراسة في بحثنا بدعمه من خلال تشخيص سوق العمل في الجزائر من خلال الوقوف على أسباب البطالة وآليات محاربتها بإيجاد سبل تحقيق التوازن بين العرض والطلب.

- **أطروحة دكتوراه لـ"فطيمة دريد" بعنوان: "النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دراسة في التنظيم العائلي للأسرة الجزائرية"، جامعة قسنطينة، 2006-2007.**

تناولت الدراسة تأثير النمو الديموغرافي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تم معالجة الموضوع في تسع فصول، تم خلالها التطرق إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأهم النظريات التي لها علاقة بهما، وكذلك تم تناول تطور الأسرة الجزائرية ودورها من حيث الدراسة التاريخية والسوسيولوجية، وكذا السياسات السكانية في الجزائر من خلال تناول الهيكل الديموغرافي قبل وبعد الاستقلال، إلى سياسة الدولة في التنظيم العائلي.

حاولت الباحثة الكشف عن مدى استجابة الأسرة الجزائرية لفكرة التنظيم العائلي، وتأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على الأسرة من خلال دفعها الى تطبيق تلك الفكرة، كما تناولت أثر النمو الديموغرافي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التعرف المؤشرات الديموغرافية ومراحل تطورها.

- **دراسة للدكتور "مدني بن شهرة" بعنوان: "الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل- التجربة الجزائرية"، دار حامد للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 2009.**

تناول الباحث في دراسته تحليل الآثار الاجتماعية و الاقتصادية لبرنامج الاصلاح الاقتصادي وخاصة على جانب الشغل والبطالة وتقويم الآليات التي أنشأت لمواجهة هذه الآثار، وجدوى استمرار هذه البرامج في التطبيق نظرا للتحولات في الاقتصاد الجزائري، كما تناول الباحث تحليل تطور سياسة التشغيل في الجزائر من (1966الى 1999) من خلال معرفة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى ظهور البطالة مع إظهار حالة الشغل.

توصل الباحث إلى أن سياسة الإصلاح الاقتصادي مرتبطة أساسا بالاختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية، و من اهم الاختلالات الداخلية ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة و ارتفاع معدل التضخم وانخفاض نسبة التمويل المحلي، أما الاختلالات الخارجية فتمثلت في عجز ميزان المدفوعات وارتفاع الديون الخارجية، كما أن الحلول التي تم تبنيها من قبل الدولة في معالجتها لمشكلة البطالة كانت مؤقتة، مما أدى تغير الهيكل العام للبطالة في ظل الإصلاحات الاقتصادية.

- **أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية من إعداد "دحماني محمد ادريوش" بعنوان: "إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل"، جامعة تلمسان، 2012-2013.**

تناول الباحث في هذه الدراسة تحليل اشكالية التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1980-2010، وقد قسم بحثه الى جزء نظري ينقسم الى ثلاثة محاور رئيسية، تناول فيها المفاهيم الخاصة بالتشغيل والبطالة والتعاريف المرتبطة بسوق العمل، وثم تم تخصيص محور لتفسير البطالة، أما المحور الأخير فكان عبارة عن عرض مفصل للتجربة الجزائرية في ميدان التشغيل والقضاء على البطالة، أما الجزء التطبيقي فكان عبارة عن طرق قياسية حديثة في معالجة الموضوع.

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي في الجزائر لا يساهم في إيجاد وظائف، وبرغم ذلك توجد علاقة ارتباط بين المتغيرين بالرغم من غياب وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الأمد بينهما، كما تم التوصل إلى أن البطالة في الجزائر ذات طابع هيكلي، وأن السياسات الاقتصادية الحالية يكمن دورها في التأثير فقط على المدى القصير وتمس جزء يسيرا من البطالة الكلية. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي لقوة العمل النشطة وكذا حجم الانفاق الحكومي على معدلات البطالة، كما تم إظهار أن البطالة تستجيب للانخفاض عند ارتفاع كل من النمو الاقتصادي الحقيقي، حجم الاستثمار و كذا أسعار النفط الحقيقية.

10- تحديد المفاهيم:

10-1- مفهوم التنمية:

- مفهوم التنمية هو "عبارة عن هدف لأسلوب التخطيط الاقتصادي، يتحقق باستغلال الامكانيات المتاحة للمجتمع، وذلك بغرض الوصول إلى أعلى نصيب لدخل الفرد عن طريق أقصى استخدام للموارد الاقتصادية للمكن استغلالها لصالح المجتمع".[1]
- أما المفهوم الآخر فهو أن التنمية "تعبر عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن".[2]
- أما التعريف الشهير للأمم المتحدة يذهب إلى ان "التنمية عبارة عن مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من اجل توحيد جهود الأهالي والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية، والعمل على خروج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك بشكل ايجابي في الحياة القومية وتسهم في التقدم العام للبلاد"[3].
- يعرف "د.محمد الكردي" التنمية بما يلي: "التنمية هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع وتتجلى مظاهرها في تلك السلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع، وتعتمد هذه العملية على التحكم في حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة، للوصول إلى أقصى استغلال ممكن، وفي أقصر وقت مستطاع، وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع".[4]

- "يعود أول استخدام لمفهوم التنمية في الأدبيات الاقتصادية إلى العالم الألماني "جوزيف شومبيتر" الذي وضع كتابا في عام 1934 بعنوان "نظرية التنمية الاقتصادية"، واستخدم شومبير مفهوم التنمية بمعنى التطوير، ليميز بذلك بين التطور الاقتصادي العفوي والتطور الاقتصادي الارادي.

وتعريف مصطلح « *développement* » يثير اشكالات معرفية كثيرة حول دلالات المفهوم ومعانيه، وغالبا ما يتناول الباحثون في الاقتصاد هذا المعنى للدلالة على التطوير الاقتصادي، ويجري استخدام المصطلح حسب دلالته في سياق التعبير، بغض النظر عن المعنى الحرفي أو اللغوي، ولقد ظهر مفهوم التنمية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة انقسام العالم إلى قسمين:

---

[1]- عادل مختار الهواري(1993)، التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص112.
[2]- عبد الباسط محمد حسن(1977)، التنمية الاجتماعية، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة، ص89.
[3]- عبد الهادي محمد والي(1988)، التنمية الاجتماعية مدخل لدراسة المفهومات الأساسية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص50.
[4]- محمد الكردي(1977)، التخطيط للتنمية الاجتماعية، دراسة في تجربة التخطيط الاقليمي لأسوان، دار المعارف، القاهرة، ص72.

- **القسم الأول:** وهو العالم المتطور الصناعي، ويقوم هذا العالم على وجود اقتصاد قومي مبني على ميكانزمات يحقق التوازن بين القطاعات الاقتصادية الأساسية المنتجة والخدمية.
- **القسم الثاني:** وهو العالم النامي الذي يتسم بضعف القطاعات الحديثة وعلى رأسها الصناعة بفروعها المختلفة، مع وجود ثقل نوعي للقطاعات التقليدية وزيادة مضطردة في معدل نمو الموارد البشرية التي لا يقابلها معدل نمو مماثل في القطاعات الاقتصادية الأساسية المنتجة للدخل القومي. ومنه فمفهوم التنمية يميز بين المجتمعات الصناعية المتقدمة والمجتمعات التقليدية المتخلفة".[1]

2-10- التنمية الاقتصادية:

- "هي تلك العملية التي تتضمن الموازنة بين أحوال العيش الفعلية والأحوال المرغوب فيها أو التي يمكن تحقيقها، وهي موازنة قد تكون ذات طابع قومي بين فترات زمنية، أوقد تكون ذات طابع دولي في نفس الفترة الزمنية".[2]
- كما يعرفها خبير الأمم المتحدة "جيرالد مايير" *"Gerrald Maier"* بأنها: "عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي (كمية السلع والخدمات الموضوعة تحت تصرف السكان) خلال فترة من الزمن".[3]
- ويعرفها أيضا بأنها "عبارة عن زيادة الناتج القومي نتيجة لتوزيع الموارد المعطلة بشكل أكثر كفاءة مما كانت عليه من قبل".[4]
- أما الاقتصادي "س. واجل" " S. Wagel" فيرى أن: "التنمية الاقتصادية هي تلك العملية التي تتضمن الموازنة بين أحوال العيش الفعلية والأحوال المرغوب فيها أو التي يمكن تحقيقها وهي موازنة قد تكون ذات طابع قومي بين فترات زمنية، أوقد تكون ذات طابع دولي في نفس الفترة الزمنية".[5]
- وتعرف التنمية الاقتصادية "كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، كما انها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع".[6]
- أما "د.علي أحمد عتيقة" دبلوماسي سابق بالأمم المتحدة فيرى بأن: "التنمية الاقتصادية عملية انسانية تتكون من تفاعل عناصر الانتاج المتعارف عليها (الأرض، العمل، ورأس المال

---

[1]- شنافي ليندة، تأثير سياسة الاصلاحات الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري – دراسة تحليلية-، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل، ، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة باتنة، 2009-2010، ص 63 – 64.
[2]- المعهد العربي للثقافة العربية وبحوث العمل(1979)، دروس في التخطيط الاقتصادي والتنمية، الجزائر، ص12.
[3]- المعهد العربي للثقافة العربية وبحوث العمل، المرجع نفسه، ص08.
[4]- المعهد العربي للثقافة العربية وبحوث العمل، المرجع نفسه، ص10.
[5]- المعهد العربي للثقافة العربية وبحوث العمل، المرجع نفسه، ص12.
[6]- كامل بكري(1988)، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، ص63.

والادارة) بناء على قرارات استثمارية تهدف إلى زيادة حقيقية في انتاج الاقتصاد الوطني من مختلف السلع والخدمات اللازمة للاستهلاك المحلي والتصدير والتوفير الفردي والقومي، كما أنها تشمل أيضا عوامل رئيسية غير اقتصادية مثل القيم الاجتماعية والعقيدة الدينية والنظم والمؤسسات السياسية القائمة، ومدى قابليتها لتسهيل أو إعاقة التنمية العملية في كل مجتمع على حدة، وخلال فترات زمنية محددة، كما تتصل العملية بعوامل اقتصادية وسياسية دولية تؤثر في تحركاتها واتجاهاتها على الصعيد القطري والاقليمي".[1]

- كما أن هناك من الاقتصاديين من يؤكد بان: "التنمية الاقتصادية هي تلك العملية التي يزداد فيها الدخل القومي، ودخل الفرد في المتوسط، بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم".[2]
- ويعرفها البعض على "أنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، ويحدث بمقتضى هذا الانتقال إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي".[3]
- كما يقصد بالتنمية الاقتصادية "العملية التي يتم من خلالها تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، وتحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الانتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء".[4]

فالتنمية الاقتصادية إذن هي تلك العملية التي تتحقق فيها مستويات أعلى من التوظيف سواء في المدينة أوفي القرى والأرياف، وذلك لمواجهة الزيادة المتوقعة في السكان، ولا نعن هذا بالتوظيف أن يكون منتجا من الناحية الاقتصادية فحسب، بل أن يكون أيضا مرضيا للفرد حتى يزرع فيه روح الابداع والخلق والاستخدام الأكثر لوقت الفراغ.

"كما أن التنمية الاقتصادية لها أبعاد واعتبارات تخرج عن كونها عبارة عن الاستثمار الاقتصادي الأمثل للدخل القومي من خلال برامج ومشاريع تسعى لتحقيق الرفاهية للمجتمع، إلى كونها عبارة عن استخدام الموارد الاقتصادية والطاقات البشرية المدربة والعمل على تنميتها لرفاهية كل قطاعات المجتمع مع الحفاظ على قيم المجتمع التاريخية والأخلاقية والسياسية".[5]

---

[1]- منظمة القطار العربية المصدرة للبترول(1979)، دراسات مختارة في الصناعة النفطية، الكويت، ص 427-428.
[2]- محمد مدحت العقاد(1983)، مقدمة في علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت، ص455.
[3]- محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا(2006)، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص77.
[4]- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا(2006)، المرجع نفسه، ص77.
[5]- محمود محمد سفر(1980)، التنمية قضية، دار الكتاب العربي السعودي، ط1، جدة، ص15.

هناك تعريفات أكثر شمولية للتنمية الاقتصادية، منها أن "التنمية الاقتصادية ليست عملية اقتصادية بحتة، بل تشمل دراسة السلوك الاجتماعي والقيم السائدة والأوضاع السياسية الداخلية والخارجية، كما تشمل أيضا تنمية الفرد لأنه تعتبر العصب الحقيقي للتنمية الاقتصادية".[1]

حيث أنه يمكننا أن نستنتج من التعريف الأخير بأن التنمية لا تصنع بالتقدم المادي فقط، بل لابد من التركيز على الجانب الاجتماعي وتحسين مستوى الأفراد.

إذا لا يوجد اتفاق ما بين الاقتصاديين حول تعريف التنمية الاقتصادية، وهذا الاختلاف راجع إلى تعدد المدارس الفكرية الاقتصادية، وهنا نميز بين ثلاث فرق من الاقتصاديين:

- **الفريق الأول:** يحاول تعريف مفهوم التنمية الاقتصادية انطلاقا مما تحققه من زيادة في الدخل أو الانتاجية أو الاستهلاك.
- **الفريق الثاني:** يرى التنمية على أنها إحداث تغيير وتبديل في الهيكل الاقتصادي للبلد.
- **والفريق الثالث:** يرى أن التنمية أنها تحسين في الرفاه الاقتصادي لشعوب هذه البلدان.[2]

10-3- النمو الاقتصادي:

هناك عدة تعريفات للنمو الاقتصادي، نذكر منها:

- "النمو الاقتصادي هو أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية، والتي تحاول الدولة تحقيقها من أجل تطوير اقتصاداتها وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها، ويقاس هذا النمو بمعدلات الزيادة في الناتج الوطني المتحققة عن زيادة الطاقات الانتاجية للمجتمع"[3].
- "اصطلاح النمو الاقتصادي يشير إلى ارتفاع الدخل القومي أو الناتج القومي، فعندما يزيد الانتاج من السلع والخدمات في دولة ما بأي شكل من الأشكال، فإن ذلك يسمى بالنمو الاقتصادي"[4].
- "النمو الاقتصادي هو الزيادة في الانتاج المصاحبة للتحسن التدريجي في الاقتصاد، حيث يمكن الاقتصاد أن يسير في مسار توجه الزيادة في الانتاج"[5].
- " يقصد بالنمو الاقتصادي زيادة قدرة الاقتصاد على الانتاج مقيسة بزيادة الناتج المحلي الاجمالي المطلقة أو النسبية أو بخرج الفرد الواحد من الزمن"[6].

---

[1]- مجلة الطليعة، العدد السادس (06)، الأهرام، القاهرة، جوان 1977، ص57.
[2]- محمد عبد العزيز عجمية ومحمد الليثي(1994)، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها، مؤسسة شهاب، الاسكندرية، ص 70.
[3]- نزار سعد الدين العيسي، سليمان قطف(2006)، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، عمان، ص43.
[4]- مالكوم جليز، مايل رومر، دوايت بيركنز، دونالد سنودجراس، تعريف طه عبد الله منصور، عبد العظيم مصطفى(1995)، اقتصاديات التنمية، دار المريخ، السعودية، ص31.
[5]- دومينيك سالفدور، يوجين ديوليو، تر: فؤاد صالح(2001)، مبادئ الاقتصاد، أكاديمية أنترناشيونال، بيروت، لبنان، ص228.
[6]- محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا(2006)، مرجع سبق ذكره، ص73.

- "يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في الناتج المحلي أو اجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[1]

ومن هذا التعريف يمكن استخلاص أن النمو الاقتصادي يعني:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- ان تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.
- أن تكون الزيادة على المدى البعيد.

10-4- الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

- يمكن التمييز بين النمو والتنمية من خلال التطرق لكلا المفهومين كما تم سابقا، حيث نجد أن النمو يعرف على أنه تحقيق زيادة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن او أنه يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن، والنمو يحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي، أما التنمية فتحتاج إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو، وبالتالي يمكن أن يكون هناك نموا دون أن تكون هناك تنمية، فالنمو هو زيادة في الدخل القومي والفردي، والتنمية هي تغيرات هيكلية في المجتمع، ومع الاختلافات بين النمو والتنمية إلا أنهما يلتقيان في أنهما يهدفان في المقام الأول ويتفقان على الاتجاه، الغاية والهدف، فكلاهما يسير إلى الأمام وصولا إلى الارتقاء بالمجتمع أي أنهما يتفقان في الاتجاه الايجابي.
- كما يعني النمو الاقتصادي مزيدا من الناتج، بينما تعني التنمية الاقتصادية زيادته وكذلك تنويعه، فضلا عن التغيرات الهيكلية الفنية التي يتهم بها الاصلاح، وإذا كان النمو يمكن أن يحدث عن طريق زيادة المدخلات التي تؤدي إلى زيادة الناتج أو إدخال تحسينات على مستوى الكفاية الانتاجية، فإن التنمية الاقتصادية تذهب إلى أبعد من ذلك، حيث تضمن تغيرات في مكونات الناتج نفسه وفي اسهامات القطاعات المولدة لهذا الناتج.
- "فالتنمية تنطوي على العناصر التالية، فبالإضافة إلى ما يعنيه النمو الاقتصادي:
  - تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
  - أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.
  - أن تكون الزيادة على المدي البعيد.

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا(2006)، مرجع سبق ذكره، ص73.

هناك مميزات أخرى تنفرد بها التنمية الاقتصادية، وتتمثل في:

- تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي، وذلك من خلال الاهتمام بقطاعات مختلفة كالصناعة والزراعة لزيادة الطاقة الانتاجية.
- تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل، وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة في المجتمع، وهذا ما لا يحققه النمو الاقتصادي وتسعى اليه التنمية.
- الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة، حيث تعطي التنمية الاقتصادية أولوية للسلع والخدمات التي تحتاجها الطبقات الفقيرة كالسلع الغذائية الضرورية، والملابس والمساكن، والخدمات الأساسية من تعليمية وصحية واجتماعية.

- فالتنمية إذا لا تركز فقط على التغير الكمي، وإنما تمتد لتشمل التغير النوعي والهيكلي، أي أن التنمية هي عملية تغير مقصود وممنهج وواعي للهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، بلوغا لمستويات أعلى من حيث الكم والنوع لإشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع"[1].

فالتنمية إذن أوسع مضمونا من النمو، حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية، وهذه التغيرات يجب ان تشمل هيكل الاقتصاد الوطني وتسعى لتنويع مصادر الدخل فيه.

- ويرى بونيه "أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفرض تطويرا فعالا وواعيا، أي اجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة"[2].
- أما الدكتور محمد زكي شافعي فيرى أن "النمو يراد به مجرد الزيادة في الدخل الحقيقي الفردي، أما التنمية فالراجح تعريفها بانها تحصل في الدخول في مرحلة النمو الاقتصادي السريع، بعبارة أخرى تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وبما أن أي شيء ينمو لابد أن يتغير، فإن التنمية لا تتحقق دون تغير جذري في البنيان الاقتصادي والاجتماعي، ومن هنا كانت عناصر التنمية هي التغير البنياني والدفعة القوية والاستراتيجية الملائمة"[3].

فمثلا لو أخذنا الانسان، الذي ينمو من مرحلة الطفولة إلى الشباب، أي يزداد من حيث الوزن والطول وهذا معنى النمو، أما التنمية فتعني التغير في تصرفات الفرد نتيجة التجربة والخبرات المكتسبة.

- كما أن "الدكتور فليح حسين خلف" قال: "أن النمو يتضمن بالأساس نمو الناتج القومي دون حصول تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الأخرى، بينما تعني التنمية إضافة إلى نمو الناتج

---

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية(2003)، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص16.
[2]- محمد مدحت مصطفى(1999)، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، ص39.
[3]- محمد البنا(1992)، التخطيط والتنمية الاقتصادية، جامعة المنوفية، ص20.

القومي حصول تغيرات مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وفي التشريعات والأنظمة التي تحكم هذه المجالات".[1]

10-5- التركيب السكاني:

- "تركيب السكان (البنية السكانية) عند الدائرة السكانية للأمم المتحدة هو عبارة عن توزيع السكان حسب جنسهم وعمرهم، ويوزعون بوجه عام لكل خمس سنوات، وتعرض على هيئة هرم بدءا بصغار السن من الأسفل، وللبنى العمرية للسكان صغار السن قاعدة عريضة".[2]
- يقول البعض أن "تركيب السكان يعني بدراسة الخصائص الطبيعية فقط، وخاصة الجنس وفئات السن ومنهم من يعتقد أن المصطلح الأول يعوض عن الثاني وبالعكس".[3]
- وهناك من يرى "أن التركيب السكاني يعني تكوين السكان من فئات ومجموعات صغيرة بسبب الصفات التي يتميزون بها كالجنس والعمر والمستوى الثقافي".[4]

10-6- التركيب العمري للسكان:

"هو عبارة عن تصنيف السكان تبعا لسنوات الحياة التي عاشوها، ويمكن تحددي ذلك إما حسب ميلاد الشخص أو بعدد السنوات التي أكملها كلا منهم، فالتركيب العمري هو عدد السكان أو نسبهم في الأعمار أو الفئات العمرية المختلفة".[5]

- كما يعني أيضا التركيب العمري " توزع عدد الأفراد في مجتمع ما على حسب الفئات العمرية المختلفة، وقد تكون هذه الفئات خماسية أو عشرية أو أكثر، والفئات الأكثر تداولا هي الفئات العمرية العريضة:
  - فئة صغار السن (0-14 سنة)
  - فئة متوسطو السن أي الشباب (15-59 سنة)
  - فئة كبار السن (6 سنة فأكثر).[6]

---

[1]- حسين فليح خلف(2006)، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدارا للكتاب العلمي، عمان، الأردن، ص178.
[2]- عبد الله عطيوي(2000)، علم السكان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص185.
[3]- عبد علي الخفاف وعبد مخور الريحاني(1999)، جغرافية السكان، مطبعة جامعة البصرة، ص322.
[4]- عبد الحسين زيني(1998)، الاحصاء الديمغرافي، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، لبنان، ص45.
[5]- المعجم الديمغرافي المتعدد اللغات(1999)، دار الكتاب العربي، القاهرة، ص122.
[6]- يونس حمادي علي(2010)، مبادئ علم الديمغرافيا، دار وائل للنشر، ط1، عمان، ص 276.

10-7- التركيب النوعي للسكان:

"يقصد به تصنيف أو تقسيم السكان إلى ذكور وإناث، ومعرفة عدد الذكور والاناث في المجتمع ومدى الاختلاف فيما بينهما له آثاره في نوعية المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وعلى القوة العمل ومعدلات المواليد والوفيات والزواج والهجرة والتوزيع المهني للسكان، وتحسب هذه النسبة بالنسبة للسكان عامة وبالنسبة لكل فئة من فئات السن على حدى، وعندئذ تصبح النسبة ذات دلالة وأهمية خاصة".[1]

10-8- التشغيل (l'Emploi):

حسب الندوة الدولية الثالثة عشر لأخصائيي إحصائيات العمل "يتكون الأشخاص الحائزون على شغل من كل الأفراد الذين تعدوا سنا معينة، والذين يوجدون خلال فترة قصيرة مرجعية من الزمن (مثلا أسبوع أو يوم) في الفئات الآتية:

- **التشغيل المأجور:** وتتكون هذه الفئة من الأشخاص الموجودين في أماكن العمل ويتلقون أجرا أو راتبا، والأشخاص المتوفرين على شغل ولكنهم غائبون عن العمل.
- **التشغيل غير المأجور:** كما تتكون هذه الفئة من الأشخاص الموجودين في أماكن العمل ويحققون من رواءه ربحا أو كسبا عائليا، والأشخاص المالكين ولكنهم غائبون عن العمل".[2]

10-9- السكان الناشطون (la population Active):

- تعرف **هيئة الأمم المتحدة (ONU)** السكان الناشطين على أنهم أولئك:

"الأشخاص يتراوح سنهم بين 15 و64 سنة ويساهمون في عملية انتاج السلع والخدمات الاقتصادية الموجهة إلى السوق، بالإضافة إلى اولئك الذين لا يعملون، ولكنهم مستعدون للعمل".[3]

- أما **المكتب الدولي للعمل (BIT)** له نظرته الخاصة لمفهوم السكان النشطين، "فهم أولئك الأشخاص من الجنسين ذكرا كان ام أنثى، والذين يساهمون في عملية الانتاج خلال فترة زمنية معينة "فترة الاستقصاء" "[4]
- أما في الجزائر وحسب **الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)** فإن " السكان النشطون يتكونون من الأشخاص المشتغلين "يشغلون مناصب عمل" وكذا الأفراد الذين لا يعملون، ولكنهم يبحثون عن عمل أو بمعنى آخر مستعدون للعمل (STR) ".[5]

---

[1]- عبد المنعم عبد الحي(1999)، علم السكان، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، ص122.
[2]- مدونة planing and strategy، التشغيل، عبد القادر زيان، تم الاطلاع بتاريخ 2010/12/17.
[3]- الأمم المتحدة(2000)، التقرير العالمي حول التنمية البشرية، جامعة بويك، بروكسل، ص277.
[4]- منظمة العمل الدولية، التوصيات الدولية المعمول بها في إحصاءات العمل، الطبعة 2، ص27.
[5]- الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، نتائج النشرات الاحصائية "1970-2002"، الجزائر، العدد 18، طبعة 2003، ص59.

10-10- السكان المشتغلون (les Occupés):

يعتبر الديوان الوطني للإحصائيات أن المشتغل (الذي يملك منصب شغل) هو ذلك الشخص (مهما كان سنه) الذي يمارس عملا أو يقوم بأي نشاط له عائد نقدي أو طبيعي، وهذا خلال فترة زمنية معينة وهي فترة الاستقصاء.

وتضم فئة المشتغلون الذين:

- يمارسون عملا خلال فترة زمنية معينة(الاستقصاء).
- الغائبون عن عملهم خلال فترة الاستقصاء.
- الذين يزاولون دراستهم مع القيام بنشاط ذو عائد مادي.
- هم في عطلة مرضية قصيرة الأجل أثناء فترة الاستقصاء (أقل من ثلاث أشهر).
- الشباب الذي يقومون بأداء واجب الخدمة الوطنية.
- الدائمون في سلك الجيش الوطني (les actifs).
- المتقاعدون الذين يمارسون نشاطا ما.
- المتربصون.
- الأشخاص الذين يعملون في بيوتهم، كأعمال الحقول والأعمال التقليدية مثل: أعمال الخياطة، الطرز،....الخ، وكذلك خدمات الدروس الخصوصية، التكفل بالأطفال في بيوتهم...الخ.

11-10- البطالـة:

- "تعرف البطالة على أنها عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه، لأي أنها تعني صفة العاطل عن العمل. لكن مع هذا هناك أشخاص غير قادرين على العمل مثل: الأطفال، المرضى، كبار السن والذين أحيلوا على التقاعد، بالمقابل هناك من هو قادر على العمل ولا يمكن اعتباره بطالا مثل: الطلبة في الطورين الثانوي والجامعي، ونستبعد من هو قادر على العمل ولا يبحث عنه نظرا لغناه المادي، وكذلك الذين لديهم منصب شغل ويبحثون عن آخر بأجر مرتفع ويقومون بتسجيل أنفسهم كعاطلين. وبشكل عام يمكن القول عن الشخص أنه عاطل عن العمل إذا توفر فيه شرطان:
  - القدرة على العمل.
  - البحث عن العمل"[1].

[1]- مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص237.

- **تعريف هيئة الأمم المتحدة(ONU):**

حسب هيئة الأمم المتحدة "يكون في بطالة، كل شخص بلغ سن محددة ولا يقوم بأي عمل، لا مأجور ولا حر، رغم أنه متاح للعمل ويبذل جهد في البحث عنه".[1]

- **وحسب تعريف منظمة العمل الدولية(OIT):**

جاء رأي منظمة العمل الدولية بنفس الاتجاه، على الرغم مما أضافته من جديد في هذا المجال، حيث عرفت العاطل على أنه "كل فرد قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه ويقلبه عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى".[2]

- كما تعرف البطالة حسب **المكتب الدولي للعمل(BIT)** كما يلي[3]: "تتكون فئة البطالين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و59 سنة، ووجدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين في إحدى الفئات التالية:

  - **بدون عمل:** أي الذين لا يعملون مقابل أجر.
  - **متاح للعمل:** أي الذين باستطاعتهم القيام بالعمل فورا.
  - **يبحث عن العمل:** أي الذين اتخذوا خطوات محددة خلال فترة معينة للبحث عن عمل مأجور.

✓ -**النوع الأول "بدون عمل":** إن الهدف من معيار "بدون عمل" هو التمييز بين التشغيل والبطالة، فيعتبر الشخص بدون عمل إذا لم يعمل على الاطلاق خلال فترة الاستبيان (ولوساعة واحدة)، أما المعيارين الآخرين لتعريف البطال "متاح للعمل" و"يبحث عن العمل" فيسمحان بالتفرقة بين العاطلين عن العمل والناشطين اقتصاديا ممن السكان.

✓ **النوع الثاني "متاح للعمل":** يعني هذا المعيار أنه إذا ما عرض عمل على فرد فإنه سيكون مستعدا وقادرا على العمل فورا خلال فترة البحث، حيث يستبعد كل الأفراد الذين يبحثون عن العمل لمباشرته في فترة لاحقة (أي بعد انتهاء الاستبيان)، مثل الطالب الذي يبحث عن عمل مؤقت بالموازاة مع دراسته، فخلال فترة بحثه هاته هو غير مستعد للعمل، وبالتالي غير متاح للعمل، وكذلك يستبعد الأفراد غير القادرين على العمل بسبب بعض المعوقات (المرض، مسؤوليات العائلة،...) خلال فترة الاستبيان، لأنه من الناحية العملية لا يكونون مستعدين له بسبب إعاقتهم التي تمنعهم من الموافقة على أي عمل يعرض عليهم مباشرة، بل يقومون بترتيب أمورهم أولا.

✓ **النوع الثالث "يبحث عن العمل":** ينطبق على الأشخاص الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على عمل خلال فترة معينة، وهذا للدلالة على جدية البحث، مثل التسجيل في

---

[1]- الأمم المتحدة(2000)، مرجع سبق ذكره، ص277.

[2]- أوليفي بيليقو، مختار لكحل، كريستال جانوت روبار(2005)، قاموس المسائل الاجتماعية، الأدوات المتاحة لمواجهة التحديات الاجتماعية، هارماتان، باريس، ص60.

[3]- مكتب العمل الدولي(1953)، معايير العمل الدولية، طبعة جديدة 53، جونف، ص48-49.

مكاتب التشغيل، نشر إعلانات البحث عن العمل، طلب مساعدة الأهـل والاصدقاء، .... الخ، كما أنه يشترط توفير البيانات والمعلومات عن سوق العمل للأفراد الباحثين عن العمل من خلال وسائل النشر وتبادل المعلومات وهذا للإعلان عن وجود فرص عمل مناسبة تشجعهم على البحث الجدي عليها".

- تعرف البطالة حسب **الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)** كما يلي[1]:

"يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية:

✓ أن يكون في سن يسمح له بالعمل (بين 15 و64 سنة).

✓ لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الاحصائي، ونشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.

✓ أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل.

✓ أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك".

- "هي التوقف لا إرادي عن العمل لاستحالة وجوده، وللبطالة عدة أشكال منها بطالة عدم تلبية شروط العرض (Chômage frictionnel)، البطالة التقنية (Chômage technique)، والبطالة الدورية (Chômage cyclique).[2]

- كما تعني البطالة "تلك الحالة التي يكون عليها أولئك الأفراد المنتمون إلى قوة العمل، والراغبون فيه والقادرون عليه (من حيث التأهيل أو التدريب أو الخبرة أوكل ذلك أو بعضه) والباحثين عنه، ولكنهم لا يجدونه"[3].

12-10- البطالون (STR):

البطال هو كل شخص تتحقق فيه آنيا الخصائص التالية:

- **هو في سن العمل:** السن هنا يتراوح بين 16 – 59 سنة.
- **هو بدون عمل خلال فترة الاستقصاء:** يعتبر الشخص بدون عمل إذا ما لم يقم بأي عمل خلال الفترة الزمنية (فترة الاستقصاء) "ولوساعة واحدة لم يقم فيها بأي عمل".
- **هو في حالة البحث عن عمل:** يجب على البطال أن يكون قد قام من قبل بالبحث عن العمل.
- **مستعد وقـادر على العمل:** وهذا يعني أن عليه أن يكون مستعدا وله القدرة الجسدية والذهنية، ما يجعله قادرا على العمل ومؤهلا له.

---

[1]- الديوان الوطني للإحصائيات(2008)، النشاط و التشغيل و البطالة، الجزائر، العدد 514، طبعة (ONS)، ص07.
[2]- امحمد يشير علية، أسعد رزوق(بدون سنة)، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص80.
[3]- أسامة السيد عبد السميع(2007)، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والاسلامية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ط1، ص..

- إن **الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)** يفرق بين فئتين من البطالين:
  - **STR1:** هم الأشخاص الذي هم بدون عمل ويبحثون عنه، كما أنهم كانوا يشتغلون من قبل.
  - **STR2:** هم الأشخاص الذين هم بدون عمل ويبحثون عنه، لكنهم لم يشتغلوا أبدا من قبل.

حيث أن STR= TRE1 + STR2

- يعرف **المكتب الدولي للعمل (BIT):** "البطال (Chômeur): بانه ذلك الشخص الذي بلغ سن العمل أو أكثر، لكنه لم يعمل لساعة واحدة وهو جاهز للعمل (Disponible) ويرغب فيه واتخذ الاجراءات اللازمة للبحث عن العمل في مدة لا تقل عن الشهر لكنه لم يجده".[1]

13-10- العاملون بالبيت (TD):

العامل بالبيت هو كل شخص مهما كان سنه أو جنسه، يقوم بنشاط في بيته، وهذا النشاط له عائد نقدي أو طبيعي في شكل دخل إما ساعي، أسبوعي، شهري،....الخ.

يضم النشاط بالبيت أيضا:

- أعمال الحقوق.
- الأعمال التقليدية.
- أعمال الخياطة، الطرز،....
- خدمات الدروس الخصوصية، حراسة الأطفال بالبيت، ....الخ.

14-10- مفهوم العمل:

"هو المجهود الانساني سواء كان فكريا أو جسديا الذي يؤدي إلى خلق المنفعة أو زيادتها"[2]، أي أنه يتمثل في القيام بجهد يعود على صاحبه بثمار نافعة. ذلك هو المبدأ المشترك لجميع الأعمال، حيث تختلف هذه الأعمال حسب نوعيتها ونظامها والهدف المقصود منها، فهناك عمل الابتكار والتفكير وعمل الادارة والتنظيم وغيرها.

[1]- الموقع الالكتروني: www.educnet.education.fr/insee ، اطلع عليه بتاريخ 2011/07/10.
[2]- طارق الحاج(1998)، علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ص24.

10-15- سوق الشغل أو سوق العمل:

يعرف بأنه الوسط الذي يبحث فيه العاملون بهدف بيع خدماتهم لأصحاب العمل الذين يقومون باستئجارها مقابل شروط وظروف يتفق عليها.

كما يعرف بأنه "المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، أي المجال الذي يتم فيه بيع الخدمات وشراؤها، وبالتالي تسعير خدمات العمل".[1]

"يمكن تعريف سوق الشغل (العمل) اقتصاديا بأنه الآلية (أي تفاعل قوى الطلب والعرض على خدمات العمل) التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور والتوظيف".[2]

[1]- مركز رياض نجد للإشراف والتدريب التربوي(2006)، التهيئة لسوق العمل، دار المؤلف للنشر والتوزيع، ص16.
[2]- نعمة الله نجيب ابراهيم(1997)، نظرية اقتصاد العمل، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، ص ص 11-15.

الفصـل الأول

"النمـو السكاني و تغـير البينة السكانية فـي الجزائـر"

مقدمـة:

يعتبر النمو السكاني أساس الدراسات السكانية التي تعد من الأمور البالغة الأهمية، حيث أن السكان هم المحور الرئيس الذي تدور حوله و تنبع منه كثير من الدراسات في شتى المجالات.

إن الاهتمام العالمي بالسكان و نموهم من قبل الحكومات والمنظمات الدولية وكذلك الأمم المتحدة جاء ليعبر عن القلق الذي شغل بال تلك الحكومات حول موضوع نمو السكان وتزايدهم، كما أن المشكلة السكانية أصبحت إحدى القضايا المعقدة التي يواجهها المجتمع الانساني في الفترة المعاصرة وبالخصوص في البلدان النامية، وبقدر ما تمس الفرد والمجتمع فإن أبعادها تجاوزت الحدود الاقليمية إلى العالمية حتى أصبحت تفرض على المجتمع الدولي مواجهتها و التصدي لها، وقد تمثل ذلك في عقد الكثير من المؤتمرات العالمية لمناقشة المسألة السكانية، بدءا بمؤتمر بوخاريست برومانيا سنة 1974 ومؤتمر الميكسيك عام 1984 و مؤتمر القاهرة عام 1994، وقد عالجت هذه المؤتمرات العديد من القضايا والمشكلات السكانية المتعلقة بالجوانب الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية، وكان من أبرز قضاياها التزايد والنمو السكاني وتنظيم الاسرة.

إن دراسة النمو السكاني يعد إحدى الدعائم الأساسية في الدراسات الديمغرافية، والتي تحظى باهتمام بالغ من قبل باحثيها، ويشير مفهوم النمو السكاني إلى التغيرات التي تحدث في حجم سكان أي مجتمع، سواء أكان ذلك بالزيادة او النقصان، و التي تحدث نتيجة لعاملين هما الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة، ولما كان النمو السكاني الطبيعي يرتكز على عنصرين هما المواليد والوفيات، فإن استمرار المواليد أعلى من الوفيات يؤدي إلى تزايد السكان، وكلما زادت الهوة بين هذين العنصرين كلما زاد معدل النمو السكاني، دون إغفال تأثير عامل الهجرة على النمو السكاني، والواقع أن هناك عوامل عدة اقتصادية دينية سياسية و اجتماعية تتفاعل في النهاية لتحديد مستوى المواليد والوفيات في المجتمع، حيث أصبح الاتجاه العالمي للنمو السكاني هو التزايد المستمر والمطرد في عدد السكان، ولكن بنسب متفاوتة من دولة إلى أخرى، تبعا لتطورها ووجودها في أي مرحلة من مراحل الانتقال الديمغرافي.

تعتبر الجزائر من الدول التي عرف نموها السكاني مراحل مختلف، حيث شهدت الحقبة الاستعمارية عدم استقرار في النمو السكاني من خلال عدم إمكانية ضبطه، بالنظر إلى الحالة التي كانت تميز الجزائر آنذاك، في حين أنه بعد الاستقلال كانت هناك مراحل مر بها النمو السكاني تبعا لمتغيرات كثيرة أثرت في ذلك، سوف نتناولها من خلال تسليط الضوء عليها في هذا الفصل.

المبحث الأول: اتجاهات تطور النمو الديمغرافي للجزائر.

من خلال وجهة النظر الخاصة بجمع المعطيات الديمغرافية، يمكننا أن نميز بين ثلاث مراحل أساسية للتطور التاريخي لسكان الجزائر، بداية بمرحلة ما قبل الفترة الاستعمارية (قبل 1830)، ومرحلة الفترة الاستعمارية (1830-1962)، و مرحلة ما بعد الاستقلال أي بعد 1962.

سوف نحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على تطور النمو الديمغرافي للجزائر، و ذلك من خلال تقسيم مراحل التطور إلى مرحلتين، مرحلة ما قبل الاستقلال، و التي سنتناولها وفق لمحة تاريخية، و مرحلة ما بعد الاستقلال حيث سنحاول التطرق اليها بأكثر تفصيل.

المطلب الأول: تطور سكان الجزائر قبل الاستقلال.

تعرضت الجزائر خلال تطورها عبر التاريخ لفترة من الاستعمار دامت أكثر من قرن و ربع القرن، أدت إلى تدمير بنيتها و تجهيل و إفقار شعبها، و تعرضه إلى حملات الابادة التي أثرت على نموه الطبيعي.

01- لمحة تاريخية عن تطور سكان الجزائر قبل الاستقلال:

يمكن التطرق إلى الحديث عن تطور سكان الجزائر قبل الاستقلال من خلال التمييز بين مرحلتين مهمتين، المرحلة الأولى و هي ما قبل فترة الاستعمار، و المرحلة الثانية و هي مرحلة الاستعمار و ذلك من خلال ما توفر من معطيات.

أ. مرحلة ما قبل سنة 1830:

تميزت هذه المرحلة بالغياب الكلي لإحصاءات والمعطيات الديمغرافية، كما تميزت بنمو طبيعي للسكان، حيث كان الانسان يعتمد على الطبيعة و الجانب الزراعي في معيشته، مما جعله في حاجة إلى انجاب أكبر عدد من الأطفال لضمان أكبر قدر ممكن من اليد العاملة في الجانب الزراعي، و هكذا تولد التفكير في اكثار الأطفال لدى أفراد المجتمع، و أصبح الاعتقاد بأن الأسرة الكثيرة العدد هي الأسرة المفضلة، لأنها تضمن بقاءها و استمرارها، حيث كانت هي الخلية الأساسية للعشيرة، و تساهم في قوتها. و قد شهدت هذه المرحلة فجوات ديمغرافية كثيرة، ترجع إلى الأوبئة و إلى الآفات التي حملت معها خسائر بشرية كبيرة خاصة مع عدم توفر الرعاية الصحية.

ب. مرحلة الفترة الاستعمارية 1830 – 1962:

أما المرحلة الثانية و هي مرحلة الاستعمار، "فقد شهدت بداية جمع المعطيات الخاصة بالسكان من خلال التعدادات السكانية التي لم تكن منظمة في البداية، و لكن تحسنت نوعيتها مع مرور الزمن، وهذا

بالموازاة مع البيانات التي كانت تجمع من خلال معطيات الحالة المدنية التي تأسست في الجزائر سنة 1882."[1]

شهدت الجزائر أول تعداد لسكانها خلال الفترة الاستعمارية و ذلك سنة 1856، و قبل هذا التاريخ لم يكن لدينا مصدر احصائي يمكننا من المعرفة الدقيقة لعدد السكان آنذاك، حيث أشارت التقديرات إلى أن عدد سكان الجزائر كان يقدر بحوالي ثلاث ملايين نسمة.[2]

يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث فترات:

01- الفترة الأولى من 1830 إلى 1872:

ظهرت خلال هذه المرحلة المقاومة الشعبية المتمثلة في الانتفاضات المختلفة ضد الاستعمار الوحشي الذي سلط جيشه الاستعماري مستعملا مختلف أشكال الابادة الجماعية و الاغتيالات وتهجير القرى والمداشر، إضافة إلى انتشار الأوبئة و المجاعات، حيث شهدت الفترة 1864 – 1868 مجاعات مست الكثير و أهلكتهم، و عرفت الوفيات ارتفاعا كبيرا، كل هذا أدى إلى الانخفاض في عدد السكان، وقد عرف سكان الجزائر ما يسميه أخصائيو التاريخ بالمجزرة الديمغرافية[3]، حيث قدر عدد الضحايا بحوالي مليون شخص، و قد فقدت العشائر قرابة ثلثي مجموع سكانها.

و لقد قدر كل من "شارل بودان" و "بربان" احتمال زيادة السكان بنحو 32.4% من سنة 1844م إلى 37.3% سنة 1877م، في حين وصلت هذه النسبة في سنة 1891 إلى 27% و بقيت على حالها إلى غاية سنة 1912، غير أن هذه الأرقام لابد و أن تؤخذ بتحفظ كبير، حيث أن الزواج المبكر للنساء كان يمنع الأسر من تسجيل الأبناء، و كذلك العائلات الجزائرية لم تكن تقوم بالتسجيل بصورة منظمة بالرغم من التطورات التي سجلت في هذا المجال، حيث وصلت نسبة الزيادة في الانجاب إلى 48% في سنة 1944م.[4]

و يرجع عدم التسجيل إلى الخوف مـن التجنيـد الاجباري للذكـور في صفوف الجيش الفرنسـي أو الخوف من الاتصال بالإدارة الفرنسية.

02- الفترة الثانية من 1872 إلى 1954:

كان عدد السكان في بداية هذه المرحلة لا يزيد عن 2.134 مليون نسمة، هذه الوضعية المؤلمة أدت بأفراد المجتمع إلى زيادة وتيرة الانجاب، لتعويض الخسائر البشرية التي لحقت بهم، و هو موقف تولد من غريزة البقاء و الشعور بالظلم الذي لحق بالأفراد جراء الاستعمار.

---

[1]- عبد الهاني غاند(1994)، سكان الجزائر، تطور الماضي و الآفاق المستقبلية، ديوان المطبوعات الجامعية، ص06.
[2]- ميزون د، سكان الجزائر، مجلة "السكان"، العدد 06، 1973، ص1079.
[3]- جبهة التحرير الوطني، **المجاهد الاسبوعي**، اللسان المركزي، العدد 1068، الجزائر بتاريخ 1980/12/12، ص38.
[4]- جبهة التحرير الوطني، المرجع نفسه، ص24.

من خلال الجدول رقم (1.1) يمكن معرفة تطور سكان الجزائر من سنة 1845م إلى سنة 1954م قصد أخذ نظرة عن تطور سكان الجزائر خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (1.1): تطور عدد سكان الجزائر في الفترة الممتدة من 1845 إلى 1954.

السنة	عدد السكان (بالألاف)	السنة	عدد السكان(بالألاف)
1845	2 028	1896	3 781
1851	2 324	1901	4 089
1856	2 310	1906	4 478
1861	2 737	1911	4 741
1866	2 656	1921	4 923
1872	2 134	1926	5 151
1876	2 479	1931	5 588
1881	2 824	1936	6 201
1886	3 287	1948	7 460
1891	3 577	1954	8 745

المصدر: عبد الهاني غاند(1994)، مرجع سابق، ص08.

من خلال الجدول رقم (1.1) يتبين لنا أن عدد سكان الجزائر عرف استقرارا و بطء و تذبذب في النمو خلال الفترة الممتدة من 1845م إلى 1881م بعدما كان متذبذبا، فخلال الفترة 1845 – 1886، انتقل عدد السكان من 2.028 مليون نسمة إلى 3.287 مليون نسمة(م.ن) ، أي بزيادة قدرها 1.259 م.ن وذلك خلال 40 سنة، وهذا يعني أن الزيادة في تلك الفترة تجاوزت 31 ألف نسمة سنويا في المتوسط.

أما الفترة الممتدة من 1891 إلى 1921، فقد عرفت نوعا من التطور النسبي، حيث انتقل عدد السكان من 3.577 م.ن إلى 4.923 م.ن أي بزيادة قدرها 1.346 م.ن في ظرف 30 سنة، أي بزيادة سنوية متوسطة تقدر بـ 44867 نسمة كل سنة. و هذا الرقم يوضح أن عدد السكان تجاوز الضعف من سنة 1845 إلى سنة 1921.

أما الفترة الممتدة من 1921 إلى 1954، فنلاحظ أن عدد السكان قد تضاعف بثلاث مرات عما كان عليه سنة 1845، كما أن الزيادة السكانية خلال هذه المرحلة (33 سنة) كانت معتبرة، حيث بلغت 3.822 م ن، أي بزيادة سنوية متوسطة قدرت بـ 115818 ن/سنة، و يمكن ارجاع هذا التحسن في الزيادة و النمو السكاني إلى التحسين في ضمان التسجيل، و خاصة بعد سنة 1940، حيث استعملت بطاقات المؤونة التي أدت بالأولياء إلى تسجيل أبنائهم لضمان زيادة في الغذاء.

الجدول رقم (2.1): معدل النمو السنوي المتوسط لسكان الجزائر بين التعدادات.

الفترة	المعدل (%)	الفترة	المعدل (%)
1861-1856	2.9+	1906-1901	1.8+
1866-1861	0.5-	1911-1906	1.2+
1872-1866	3.6-	1921-1911	0.4+
1876-1872	3.9+	1926-1921	0.8+
1881-1876	2.8+	1931-1926	1.6+
1886-1881	3.0+	1936-1931	2.1+
1891-1886	1.7+	1948-1936	1.6+
1896-1891	1.1+	1954-1948	2.7+

المصدر: CICRED، سكان الجزائر، باريس، 1974، ص174.

من خلال الجدول رقم(2.1) يمكن أن نقول بأن معدل النمو السكاني المتوسط لسكان الجزائر بين التعدادات كان متذبذبا خلال جل الفترات التي تم احصاؤها، حيث ينخفض كثيرا في بعض الفترات ليصبح سالبا كما تبينه احصائيات الفترتين 1861-1866 و 1866-1872، و ذلك راجع إلى الثورات الشعبية و المقاومة الكبير التي شهدتها الجزائر خلال تلك الفترات من تاريخها، مما أدى إلى ارتفاع في الوفيات، و بالتالي تراجع معدل النمو السكاني.

يمكن إرجاع التذبذب الذي حصل في تطور سكان الجزائر خلال هذه الفترة إلى عدة اسباب نذكر منها:

- انخفاض معدلات المواليد خلال هذه الفترة، و ارتفاع معدلات البالغين نتيجة للحرب والمجاعة و النقص في الرعاية الصحية.
- فرض التجنيد الاجباري على الشباب الجزائري من طرف الاستعمار الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية في الجيش الفرنسي، مما أدى إلى انخفاض في معدلات المواليد.
- عدم اقبال السكان على تسجيل مواليدهم لدى السلطات الاستعمارية لتفادي التجنيد الاجباري فيما بعد.
- ارتفاع الوفيات بين السكان بسبب قلة و أحيانا كثيرة انعدام الرعاية الصحية، و تدهور المستوى المعيشي للسكان جراء ويلات الاستعمار و مخلفاته.
- فرض الضرائب على المواطنين من طرف الادارة الاستعمارية أدى بالسكان إلى عدم الادلاء بالحقائق عن أحوالهم الاقتصادية و العائلية.
- طبيعة معيشة غالبية السكان خاصة في البدو كانت تفرض عليهم الترحال الدائم، الأمر الذي كان عائقا في إحصائهم.
- لجوء الادارة الاستعمارية عمدا إلى التقليل عدد السكان، من خلال الابادة الجماعية، وتعويضهم بالأوروبيين و المعمرين.

03- الفترة الثالثة من 1954 إلى 1962:

تميزت هذه المرحلة المهمة في تاريخ الجزائر بالثورة المباركة التحريرية، و التي عرفت إبادة الاستدمار للجزائريين، حيث أن الامكانات البشرية للجزائريين مقارنة بتلك التي يملكها الاستدمار كانت قليلة و ذلك لتدهور الظروف المعيشية أكثر بفعل الحرب و سياسة التقليل و التجويع و التهجير، و كذلك انتشار الأمراض كالتيفوئيد و الكوليرا التي أدت إلى وفاة عدد كبير من الجزائريين، إضافة إلى استشهاد أكثر من مليون و نصف المليون من الشهداء.

لكن برغم ذلك، نلاحظ من خلال الاحصاءات التي توفرت أن عدد السكان ارتفع من 8.745 م ن سنة 1954 إلى 11.959 م ن في أول احصاء عرفته الجزائر المستقلة سنة 1966.

- **الحركة الطبيعية للسكان:**

اعتمدت دراسة الحركة الطبيعية لسكان الجزائر على ما توفر من معطيات تخص المعدلات الخام للوفيات و المعدل الخام للولادات، و كان ذلك مع مطلع بداية القرن أي ابتداء من سنة 1900، هذه السلسلة من المعدلات تمكن من معرفة الاتجاه العام للحركة الطبيعية لسكان الجزائر خلال تلك الفترة، ومعطيات الجدول التالي تبين ذلك.

الجدول رقم(3.1): تطور مكونات الحركة الطبيعية لسكان الجزائر خلال الفترة 1900 – 1965.

الفترة	المعدل الخام المواليد‰	المعدل الخام للوفيات‰	معدل النمو الطبيعي%
1905-1900	37.8	32.8	5.0
1910-1906	35.5	30.5	5.0
1915-1911	35.3	27.4	7.9
1920-1916	34.9	31.4	3.7
1925-1921	37.2	29.4	7.8
1930-1926	42.3	26.6	15.7
1935-1931	43.4	25.3	18.7
1940-1936	42.1	25.1	17.0
1945-1941	42.9	43.1	0.2-
1950-1946	42.2	32.2	10.0
1955-1951	47.4	20.6	26.8
1960-1956	45.6	؟	-
1965-1961	48.5	14.6	33.9

المصدر: عبد الهاني غاند(1994)، مرجع سابق، ص10.

من خلال معطيات الجدول رقم(3.1) الذي يبين تطور كلا من المعدل الخام للمواليد والمعدل الخام للوفيات بداية من سنة 1900، والتي من خلالها يتبين لنا الاتجاه العام للحركة الطبيعية للسكان خلال تلك الفترة، خاصة ما تعلق منها بمعدل المواليد.

حيث أن معدل الولادات كان في مستوى مرتفع مع بداية القرن، ليبدأ بالتراجع بعدها إلى غاية سنة 1920، ثم بدأ في الارتفاع التدريجي حتى الاستقلال، أما معدل الوفيات فكان متذبذبا، ولم يعرف استقرارا، وذلك راجع إلى الحرب والأمراض والأوبئة ونقص الرعاية الصحية كما سبق وأن أسلفنا الذكر. وذلك بالرغم من تواصل السياسة الاستعمارية القمعية التي لم تتوانى يوما في حصد أرواح الجزائريين.

لقد تميزت حالة النمو السكاني في الجزائر خلال تلك الفترة بانقسامها إلى طورين، الطور الأول الذي وصل فيه معدل النمو الطبيعي للسكان إلى 0.5%، حيث تميزت هذه المرحلة بارتفاع معدلي المواليد و الوفيات على السواء، هذه المرحلة التي نتكلم عنها هي مرحلة الفترة 1900 إلى 1920، أما الطور الثاني الذي يغطي الفترة 1921 إلى الاستقلال مع معدل نمو بلغ حوالي 1%، فقد بدأت بانخفاض الوفيات ابتداء من سنة 1921، في حين أن معدل المواليد بقي مرتفعا للغاية، حيث أنه في نهاية الحرب العالمية الثانية، تم تسجل معدل خام للوفيات وصل حد الذروة و بلغ 43.1‰، وبدون شك يرجع ذلك إلى أحداث 08 ماي 1945 وكذلك إلى مرض الكوليرا الذي بلغ حدا خطيرا، كما أنه لم يكن بالإمكان تقدير معدل الوفيات خلال فترة الحرب التحريرية.

و من هذا المنطلق يمكن القول بأن هذه الفترة عرفت تذبذبا في مراحلها سواء بالزيادة او بالنقصان في نسبة الولادات والوفيات لسكان الجزائر ككل، والسبب في ذلك يعود إلى عدة عوامل منها السياسية والاقتصادية و الاجتماعية والتي ساهمت كلها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في عدم استقرار نسبة الزيادة الطبيعية للسكان. فمن الجانب السياسي نجد تخوف السكان من السلطة الاستعمارية، نتيجة لسياسة التجنيد الاجباري المفروضة على كل من يصل سن التجنيد، و التي جعلت الأفراد يمتنعون عن التسجيل. أما الجانب الاقتصادي، فنجد أن اعتماد السلطات الاستعمارية على الحالة المدنية في فرض الضرائب على السكان جعلهم لا يسجلون كل المواليد، لأن ذلك يرفع من قيمة الضريبة المفروضة عليهم، وهذا ما أثر على المعرفة الحقيقية لنسبة الزيادة الطبيعية. أما الجانب الاجتماعي، فإن انتشار الفقر والمجاعة يعتبر من أهم العوامل التي أثرت سلبا على الزيادة الطبيعية للسكان، كما أن انتشار الأمراض والأوبئة الفتاكة والنقص في العلاج و الرعاية الصحية عرَّض الأفراد للموت خاصة المسنين وصغار السن.

وعلى العموم فإن نسبة الزيادة الطبيعية لسكان الجزائر إلى غاية الاستقلال، و بالرغم من كل تلك العوامل، فإنها عرفت تحسنا ملحوظا من فترة إلى أخرى.

المطلب الثاني: تطور سكان الجزائر بعد الاستقلال:

عرفت السنوات التي عقبت الاستقلال مباشرة نموا مرتفعا في عدد السكان، وذلك بفعل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي كان لها الفضل في تحسين مستوى معيشة السكان، وكان انتشار المراكز الصحية وتقدم الرعاية الطبية قد أدى إلى انخفاض في نسبة الوفيات خاصة لدى الأطفال، ويمكن ايجاز أهم أسباب تلك الزيادة في وتيرة النمو الديمغرافي للسكان بعد الاستقلال إلى ما يلي[1]:

- انخفاض معدلات الوفيات سنة 1966 في جميع فئات السن عن الفترات السابقة.
- ارتفاع معدلات الزواج و إعادة الزواج، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الخصوبة.
- تحسن مستوى المعيشة وانتشار الرعاية الطبية عن الفترات السابقة.
- انتهاء الحرب التحريرية واستقرار الأمن والنظام.
- تطور عملية الاحصاء السكاني و تحسنها.
- الأمية وهي تشكل عاملا هاما في الوضعية الديمغرافية وذلك لسببين:
  - الأول: انخفاض سن الزواج عند الأميات، فقد قدر بـ 17.8 سنة، بينما قدر عند المتعلمات بـ 22 سنة.
  - كثرة ولادتهن، بحيث أنه بلغت نسبة الولادات لدى النساء الأميات في سنة 1980م أكثر من 90%.

لقد عرف سكان الجزائر بعد الاستقلال نقلة نوعية وكمية في زيادة السكان تم ذكر أهم أسبابها، وسنتطرق بالتفصيل والتحليل لتطور سكان الجزائر معتمدين على معطيات وبيانات التعدادات الخمسة التي تم إجراؤها بعد الاستقلال من خلال تحليل الهرم السكاني و متابعة التغيرات التي طرأت على البنية السكانية، بالإضافة إلى دراسة تغير البنية حسب السن و الجنس للمجتمع السكاني للجزائر من خلال التغيرات و التحولات التي مست معدلات الولادات و الوفيات.

01- النمو الطبيعي لسكان الجزائر بعد الاستقلال:

ينشأ التغير الطبيعي للسكان بسبب الولادات والوفيات وبتأثير تغير السكان الطبيعي يتزايد حجم السكان الكلي إذا كان مجموع الولادات في السنة يزيد عن مجموع الوفيات وبالعكس ينقص عدد السكان إذا زادت الوفيات عن الولادات.

[1]- مريبعي السعيد، التغيرات السكانية في الجزائر (1936م – 1966م)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص118.

الجدول رقم(4.1): تطور عدد سكان الجزائر من 1962 إلى 2013.

(عدد السكان بالملايين منتصف السنة)

السنوات	السكان	السنوات	السكان	السنوات	السكان	السنوات	السكان
1962	10.458	1975	15.768	1988	23.696	2001	30.416
1963	10.700	1976	16.450	1989	24.349	2002	30.879
1964	11.050	1977	17.058	1990	25.022	2003	31.540
1965	11.400	1978	17.600	1991	25.643	2004	32.364
1966	11.750	1979	18.119	1992	26.271	2005	32.800
1967	12.070	1980	18.666	1993	26.894	2006	33.481
1968	12.410	1981	19.260	1994	27.496	2007	34.096
1969	12.780	1982	19.878	1995	28.060	2008	34.591
1970	13.309	1983	20.516	1996	28.566	2009	35.268
1971	13.739	1984	21.175	1997	29.045	2010	35.978
1972	14.171	1985	21.850	1998	29.507	2011	36.717
1973	14.649	1986	22.499	1999	29.965	2012	37.495
1974	15.164	1987	23.074	2000	30.390	2013	37.8

المصدر:

- الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، "مجموعات احصائية من 1962 إلى 1990"، عدد خاص الجزائر رقم 1991، ص35.
- (2013-1990): الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

من خلال الجدول (4.1) الذي يبين تطور سكان الجزائر منذ الاستقلال، والذي صاحب سياسات تنمويـــة و سكانية مختلفة، و من أجل ذلك يمكننا تقسيم فترات النمو السكاني إلى ثلاثة وفق ما يلي:

01-1- الفترة الأولى من (1962-1979):

بعد الاستقلال كانت الجزائر تعاني من مخلفات الاستعمار، و ورثت عنه بنية مدمرة و مجتمع كان يعاني من التخلف على كل الأصعدة، بعدها انتهجت الجزائر عدة سبل للنهوض بمقوماتها، وخلال الفترة المذكورة أعلاه اعتمدت سياسات تنموية عمودها الجانب الصناعي، حيث تم تنفيذ ذلك بفضل استثمارات كبيرة اعتمدت على المخططات التنموية و المتمثلة في المخطط الثلاثي (1967 – 1969)، الذي تم من خلاله تحديد الاختيارات الأساسية للبلاد بهدف بناء المجتمع و تمكين المواطنين من الاستفادة من ثمار التنمية الاجتماعية، ثم المخطط الرباعي الأول (1970 – 1973)، ثم المخطط الرباعي الثاني (1974 – 1977)، و بذلك وضعت الأسس القانونية و الفنية لتطبيق استراتيجيات طويلة الأجل من أجل تحسين الاقتصاد الوطني وتهيئة الظروف لذلك، وبخصوص السياسة السكانية في هذه الفترة، فلم تكن واضحة اتجاه النمو السكاني، حيث لم يتم الاشارة اليها في المخططات التنموية.

لقد كان الاعتقاد السائد في هذه الفترة هو أن التطور الاقتصادي و الاجتماعي و التنمية المحققة ستؤدي إلى خفض الخصوبة، حيث لم يتم الاهتمام بالتزايد السكاني والمسألة الديمغرافية، وتم التركيز

على التنمية كعامل يمكن من التأثير على متغير السكان، و مما جاء في الميثاق الوطني بهذا الخصوص نذكر "...إن هذه الطريقة الموضوعية التي ستؤدي في النهاية إلى تخفيض نسبة تزايد السكان إلى الحد الذي يتناسب فيه مع المحافظة على معدل سريع في التقدم لفضل المجهودات التي تبذل لرفع مستوى معيشة الجماهير...."[1].

ونتيجة لذلك عرفت الجزائر تزايدا سكانيا سريعا، حيث ارتفع عدد السكان سنة 1970 إلى 13.309 مليون نسمة بعدما كان 10.458 سنة 1962، أي بزيادة قاربت 03 ملايين نسمة في ظرف 08 سنوات فقط، لينتقل هذا العدد إلى 18.120 مليون نسمة سنة 1979، أي بنسبة زيادة مقارنة بما كان عليه عدد السكان سنة 1962 تقدر بـ 73.26%، و هي نسبة مرتفعة جدا، كانت نتيجة النمو السكاني السريع.

01-2- الفترة الثانية (1980 – 1990):

شهدت هذه الفترة مخططين خماسيين، المخطط الخماسي الأول (1980 – 1984) و المخطط الخماسي الثاني (1985 – 1989) الذين كانا مهمين في مسيرة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد، و كان هدفهما بلوغ غايتان هما:

- تنظيم مختلف الأنشطة التنموية و مواصلة النمو الاقتصادي.
- المحافظة على الاستقلال الاقتصادي و تلبية حاجيات السكان.

بدأت السياسة السكانية في الجزائر تتضح خلال هذه الفترة، حيث ضمت المخططات الانمائية الاشارة بوضوح إلى ضرورة التحكم في النمو الديمغرافي الذي اعتبر عاملا مساعدا على تحقيق البرامج التنموية للمخططات، حيث ورد في المخطط الخماسي الثاني في هذا الخصوص "....إن هذا النمو الديمغرافي القوي يشكل عقبة في وجه التنمية، بتقليل حجم الاستثمارات التي تستثمرها الدولة، كما يعيق الجهود المبذولة في سبيل رفع مستوى المعيشة و تحسين حياة المواطنين، و بما ان الاحتياجات الاقتصادية و الاجتماعية تتزايد بوتيرة أسرع من الموارد الاقتصادية، فإن النزوح الريفي قد يزداد حدة، و الفوارق الاجتماعية و الجهود قد تزداد خطورة، و أهداف تحسين ظروف الحياة وفعالية البرامج قد تتأخـر، لكون عدد السكان الهائل يلتهم كل ما من شأنه زيادة الفعالية، ولهذا فعلى المخطط الخماسي الثاني أن يولي أهمية خاصة للقضية الديمغرافية...."[2]

تم ايلاء اهتمام كبير للمسألة السكانية التي كانت تهدد التنمية و تعتبر عائقا في طريقها، لذا عرفت هذه الفترة انخفاضا في وتيرة تزايد النمو السكاني، حيث ارتفع عدد السكان سنة 1990 إلى

---

[11]- حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، 1976، دار الصحافة للتوزيع و النشر، ص170.
[2]- وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، الجزائر، ص13.

25.022 مليون نسمة بعدما كان في بداية فترة الثمانينات 18.666 مليون نسمة، أي بنسبة زيادة قدرها 25.40%، و هي نسبة أقل بكثير مما كانت عليه خلال فترة الثمانينات.

01-3- الفترة الثالثة (1990 – 2013):

شهدت هذه الفترة تراجعا في وتيرة النمو السكاني مقارنة بما كانت عليه من قبل، و ذلك نتيجة تراجع الظروف الاجتماعية و الاقتصادية التي كانت صعبة، و كذا تدهور القدرة الشرائية و انخفاض المستوى المعيشي، حيث عانت الجزائر من الديون الخانقة بعد انخفاض الايرادات اللازمة لتغطيتها، ولجأت إلى الاستدانة و تدويل الديون لاستعادة توازنها و استقرارها الاقتصادي، كما تراجع الاهتمام بالسياسة السكانية خلال هذه الفترة، خاصة فترة التسعينات التي شهدت عدم استقرار أمني وسياسي كذلك أثرا على نواحي الحياة عامة.

انتقل عدد السكان من 25.022.000 سنة 1990 إلى 30.390.000 أي بزيادة تجاوزت 05 ملايين نسمة، ليرتفع هذا العدد إلى 37.8 مليون نسمة سنة 2013.

02-تطور أهم المؤشرات الديمغرافية للسكان في الجزائر:

سوف نتناول في هذا الجزء دراسة تطور أهم المؤشرات الديمغرافية التي لها علاقة بالسكان، و ذلك لمعرفة أهم العوامل التي كان لها الدور في التأثير على زيادة النمو السكاني الذي شهدته الجزائر خاصة غداة الاستقلال.

02-1- تطور الخصوبة في الجزائر:

لقد تميزت سنوات الستينات في الجزائر بارتفاع معدلات المواليد، حيث وصل معدلها إلى 50 طفل لكل 1000 نسمة سنة 1970[1]، و استمرت هذه الزيادة إلى منتصف سنوات الثمانينات، حيث بلغ عدد المواليد أكثر من 845 ألف مولود سنة 1985، و ذلك نتيجة تحسن الدخل و زيادة الاستهلاك، و بعد الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر في النصف الثاني من عشرية الثمانينات بسبب التراجع الكبير في أسعار البترول الذي كان يمثل أهم مصدر دخل للبلاد، و تأثير ذلك على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية للمواطنين، مما ادى إلى التأثير على سرعة الانجاب و زيادة السكان، حيث بلغ عدد المواليد الأحياء سنة 1990 حوالي 759 ألف مولود حي، ومن هنا بدأت أهم بوادر تراجع الخصوبة تبرز في المجتمع الجزائري، خاصة مع بداية الاهتمام بالسياسة السكانية في تلك الفترة من خلال برامج التخطيط العائلي التي تم اعتمادها، حيث انخفض عدد المواليد مع نهاية التسعينات إلى اكثر من 588 ألف مولود جديد سنة 2000. بعدها بدأ عدد المواليد في ارتفاع مستمر، حيث وصل إلى 978 ألف مولود جديد سنة 2012، أي بنسبة زيادة قدرها 39.87%، و هي نسبة مرتفعة.

[1]- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، المنشورات الاحصائية السنوية للجزائر، العدد 15، الجزائر، 1991.

02-1-1- تطور معدلات المواليد في الجزائر:

مرت حركة المواليد في الجزائر بعدة مراحل وفق المعطيات و الأوضاع التي عاشتها الجزائر، و كل مرحلة من تلك المراحل تميزت بظروفها الخاصة، و التي أثرت على معدلات المواليد سواء بالارتفاع او بالانخفاض.

الجدول رقم(5.1): تطور المعدلات الخام للمواليد في الجزائر من 1962 إلى 2012.

السنوات	عدد المواليد	معدل المواليد(‰)		السنوات	عدد المواليد	معدل المواليد(‰)
1962	419 000	45.90		1988	788 961	33.91
1963	503 200	52.10		1989	741 636	31.00
1964	516 577	50.10		1990	758 533	30.94
1965	507 448	47.00		1991	755 459	30.14
1966	560 177	50.50		1992	786 050	30.41
1967	533 630	50.12		1993	759 878	28.22
1968	532 492	47.70		1994	760 337	28.24
1969	580 421	49.81		1995	695 903	25.33
1970	603 376	50.20		1996	640 738	22.91
1971	606 074	48.44		1997	640 082	22.51
1972	620 646	47.73		1998	607 118	20.58
1973	643 831	47.62		1999	593 643	19.82
1974	646 801	46.50		2000	588 628	19.36
1975	667 484	46.05		2001	618 380	20.03
1976	670 603	45.44		2002	616 963	19.68
1977	727 532	45.02		2003	648 355	20.36
1978	711 961	46.36		2004	668 430	20.67
1979	739 515	42.80		2005	702 578	21.36
1980	759 673	42.70		2006	738 698	22.07
1981	774 973	41.04		2007	783 236	22.98
1982	790 581	40.60		2008	816 469	23.62
1983	812 289	40.40		2009	848 748	24.07
1984	833 110	40.18		2010	887 810	24.68
1985	845 381	39.50		2011	909 563	24.78
1986	764 531	34.73		2012	978 000	26.08
1987	782 336	34.60				

المصدر: المنشورات المختلفة للديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

من خلال المعطيات الموجودة في الجدول (5.1) يمكن تقسيم حركة المواليد ممثلة في عدد الولادات و معدل المواليد إلى ثلاثة مراحل رئيسية:

✓ **المرحلة الأولى (1962 – 1985):**

تميزت هذه المرحلة بارتفاع سريع في معدلات الولادات، حيث سجل أكبر معدل للمواليد سنة 1963 و الذي قدر بـ 52.10‰، كما شهدت الفترة الممتدة من 1962 إلى 1975 معدلات مواليد متذبذبة تراوحت قيمتها بين 45‰ إلى 52‰، بعدها اتجه معدل المواليد نحو الانخفاض، إلا ان قيمته لم تقل عن 40‰، كما أنه خلال هذه الفترة يمكن القول بأنها شهدت أكبر عدد مواليد سنويـة، و ذلك بين 1983 – 1985، أين تجاوزت 800 ألف مولود حي سنويا، و هو عدد مرتفع جدا وصل إلى قرابة الضعف مقارنة بما كان عليه سنة 1962 حيث قدر بـ 419 الف مولود حي.

يمكن ايجاز أهم الأسباب التي أدت إلى ارتفاع عدد المواليد و معدلات المواليد خلال هذه الفترة إلى تعويض الولادات و الخسائر البشرية التي لحقت بالمجتمع الجزائري خلال فترة الاحتلال، و إلى استمرار نزعة الانجاب التي كانت لدى أفراد المجتمع قبل الاستقلال، و كان ذلك من خلال ارتفاع معدلات الزواج و اعادة الزواج، و انخفاض معدلات الطلاق خاصة غداة الاستقلال.

✓ **المرحلة الثانية (1986 – 2000):**

تميزت هذه الفترة ببداية تراجع معدلات المواليد التي كانت مرتفعة طيلة تلك الفترة، حيث سجل معدل مواليد قدره 34.73 ‰ سنة 1986 بعدما كان 39.50‰ سنة 1985، و استمر الانخفاض في معدلات المواليد حتى سنة 2000، حيث بلغت معدل قدره 19.36‰، يرجع هذا الانخفاض إلى عدة أسباب منها تحسن الجانب الصحي و إلى نتائج برامج التخطيط العائلي، من خلال ارتفاع معدل استعمال وسائل منع الحمل بمختلف أشكالها، حيث كان يقدر خلال سنة 1962 بـ 02% ليرتفع سنة 1977 إلى 14%، ثم إلى 25% سنة 1984، ليصل إلى 50.7% سنة 1992 و هو ارتفاع معتبر، و كذلك من خلال البرامج و الاجراءات و التدابير التي اعتمدتها الدولة و المتمثلة في الاهتمام الرسمي و الشامل بمسألة توجيه النمو الديمغرافي، و انشاء عدد كبير من المراكز لتقديم خدمات تباعد الولادات، والاهتمام بصحة الأم و الطفل.

✓ **المرحلة الثالثة (2001 – 2013):**

ابتداء من سنة 2001 يمكن ملاحظة عودة ارتفاع معدل المواليد تدريجيا، حيث قدر سنة 2001 بـ 20.03‰ ليصل سنة 2012 إلى 26.08 أي بزيادة قدرها 06 نقاط، يمكن ارجاع ذلك إلى ارتفاع معدلات الزواج و التحسن الكبير الذي شهدته الخدمات الصحية من مختلف النواحي.

02-1-2- تطور معدل الخصوبة العامة في الجزائر:

عرف معدل الخصوبة العام في الجزائر انخفاضا مستمرا، إذ انتقل من 225.62‰ سنة 1966 إلى 198.78‰ سنة 1977، ثم 151.88‰ سنة 1987، لينخفض إلى قرابة النصف عما كان عليه

سنة 1987 و يصبح 79.97‰ سنة 1998، استمر هذا الانخفاض حتى سنة 2000، بعدها بدأ المعدل في الارتفاع التدريجي إلى أن وصل إلى معدل قدره 87.65‰، و يرجع ذلك إلى زيادة عدد المواليد ابتداء من سنة 2000.

الجدول رقم(6.1): تطور المعدل الاجمالي للخصوبة العامة (TGFG) في الجزائر بين 1966 و 2011.

السنوات	المعدل الاجمالي للخصوبة العامة		السنوات	المعدل الاجمالي للخصوبة العامة		السنوات	المعدل الاجمالي للخصوبة العامة
1966	225.62		1984	178.70		1999	75.42
1970	213.43		1985	175.68		2000	72.35
1971	207.42		1986	154.36		2001	73.81
1972	205.51		1987	151.88		2002	71.58
1973	206.36		1988	147.17		2003	73.02
1974	200.93		1989	132.29		2004	73.27
1975	200.27		1990	131.32		2005	75.02
1976	192.04		1991	126.16		2006	88.50
1977	198.78		1992	126.60		2007	80.01
1978	187.65		1993	118.12		2008	82.51
1979	188.32		1994	114.30		2009	84.53
1980	186.65		1995	101.35		2010	87.13
1981	183.08		1996	91.09		2011	87.65
1982	181.33		1997	85.64			
1983	180.47		1998	79.97			

المصدر: حسابات شخصية بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم(1.1): تطور المعدل الاجمالي للخصوبة العامة في الجزائر (1966-2011).

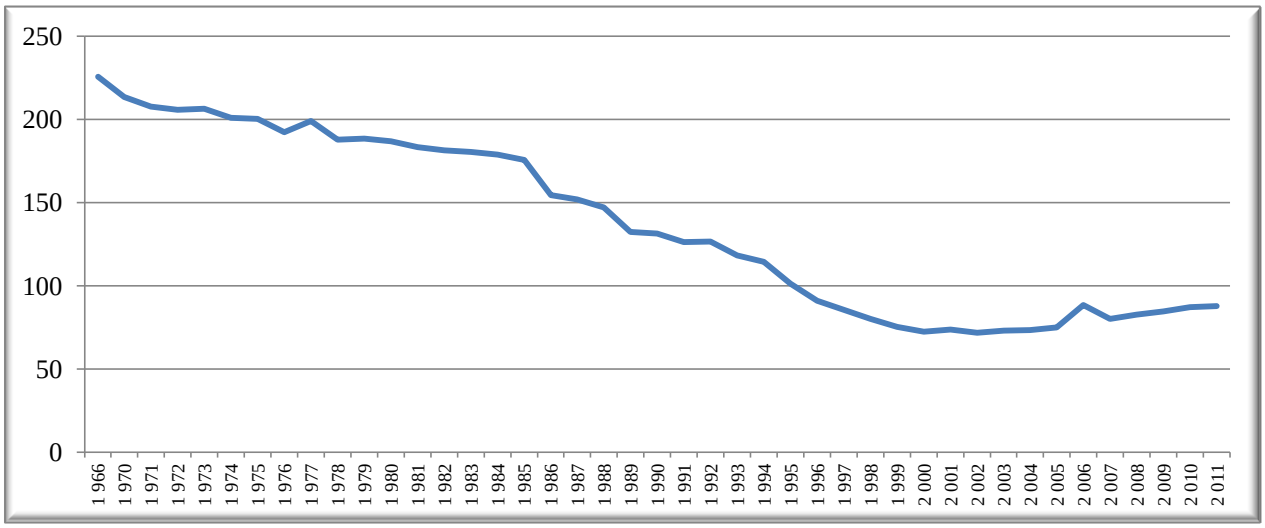

02-1-3- تطور الخصوبة حسب فئات السن في الجزائر:

إن انخفاض الخصوبة مس جميع الفئات العمرية من النساء كما يبينه الجدول رقم(7.1)، حيث سجل أكبر انخفاض في الفئة (15 – 19) حيث سجل 114 في الألف سنة 1970 لينخفض إلى 11.8 في الألف سنة 2012، بينما نلاحظ ان معدلات الفئات العمرية (20-24) ، (25-29) ، (30-34) و(35-39) كانت معدلاتها مرتفعة على العموم و ذلك راجع إلى توافقها مع ارتفاع معدلات الزواج في تلك الأعمار، بالنسبة للفئة العمرية الأخيرة، فمعدلات الخصوبة منخفضة على العموم، حيث انتقلت من 42‰ سنة 1970 إلى 09‰ سنة 2002، و يعود السبب إلى الجانب البيولوجي للنساء في تلك الأعمار التي تقل فيها احتمالات الحمل و الانجاب.

الجدول رقم (7.1): تطور معدلات الخصوبة العامة حسب الفئات العمرية من 1966 و 2012.(‰)

السنوات	19 – 15	24 – 20	29 – 25	34 – 30	39 – 35	44 – 40	49 – 45
*1970	114	338	388	355	281	152	42
1980	69	331	331	286	265	126	25
1985	43	298	298	308	236	101	22
1990	23	222	222	223	186	86	17
1995	21	167	167	172	140	65	15
1998	7	129	129	142	115	59	15
**2002	6	119	119	134	105	43	09
***2006	4.4	51.3	111.1	129.2	108.9	47.7	2.3
****2008	9	75	139	149	118	51	8
2010	10.02	84.1	146.0	150.8	123.9	51.4	7.3
2011	10.07	87.0	146.7	147.4	123.7	51.2	7.2
2012	11.8	94.9	155.7	151.9	129.1	53.6	7.4

المصدر: -الديوان الوطني للإحصائيات(ONS).

ENSP :* Papfam :** mic3:*** RGPH:****

02-1-4- تطور المؤشر التركيبي للخصوبة في الجزائر:

عرف المؤشر التركيبي للخصوبة (ISF) انخفاضا محسوسا منذ الثمانينات، وبالأخص خلال عشرية التسعينات، حيث قدر سنة 1970 بـ 8.4 طفل/امرأة، بينما انخفضا إلى 6.9 طفل/امرأة سنة 1980، ثم إلى 4.5 طفل/امرأة سنة 1995، ليصل إلى 2.4 طفل سنة 2002 كما هو مبين في الجدول رقم(8.1).

الجدول رقم(8.1): تطور المؤشر التركيبي للخصوبة(ISF) في الجزائر(1970-2012).

السنوات	ISF (طفل/امرأة)
1970	7.8
1980	6.9
1985	4.5
1990	3.97
1995	4.5
1998	2.67
2000	2.4
2002	2.48
2005	2.56
2008	2.81
2009	2.84
2010	2.87
2011	2.87
2012	3.02

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات(ONS).

الشكل رقم(2.1): تطور المؤشر التركيبي للخصوبة(ISF) في الجزائر(1970-2012).

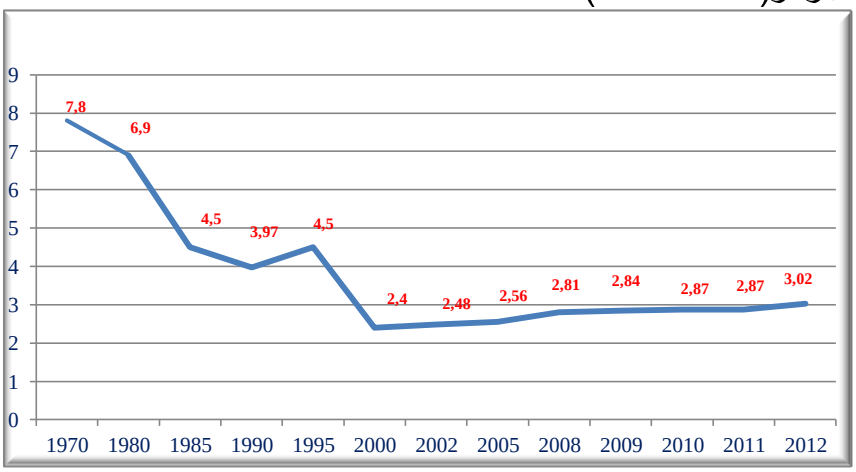

عرفت الفترة الممتدة بين 1970 – 1985 انخفاضا في المؤشر التركيبي للخصوبة من 7.8 طفل لكل امرأة إلى 6.2 طفل لكل امرأة، و هذا راجع إلى عدم تطبيق سياسة البرنامج الوطني للتحكم في النمو السكاني بوضوح، وإلى انتشار الأمية و عدم الوعي لمخاطر النمو الديمغرافي السريع في ذلك الوقت.

أما الفترة الممتدة بين 1985 – 2002 فقد عرفت هي الأخرى انخفاضا في المؤشر التركيبي من 6.2 إلى 2.4 طفل لكل امرأة، و ذلك يرجع إلى الاهتمام الذي حظيت به المسألة السكانية من خلال تطبيق البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي سنة 1983، و انتشار استعمال موانع الحمل التي وصلت نسبة استعمالها سنة 2000 إلى 64% مقابل 08% فقط سنة 1970، إضافة إلى هوامل أخرى أقرت على الخصوبة منها البطالة و أزمة السكن.....الخ.

بعد سنة 2002 إلى غاية سنة 2012، بدأ المؤشر التركيبي للخصوبة في العودة إلى الارتفاع نتيجة ارتفاع عدد المواليد، و ارتفاع المعدل الخام للزيجات، حيث ارتفع المؤشر من 2.48 طفل/امرأة سنة 2002 إلى 3.02 طفل لكل امرأة سنة 2012.

02-2- تطور الوفيات في الجزائر:

تعد الوفيات من الظواهر الديمغرافية التي تؤثر على حركية النمو الديمغرافي و بالتالي التحكم في توزيع السكان و نموهم، فهي بذلك تساهم في مراحل الانتقال الديمغرافي، كما تعتبر من أهم المؤشرات التي نقيس بها مدى فعالية المنظومة الصحية لأي دولة.

02-2-1- المعدل الخام للوفيات(TBM):

الجدول رقم(9.1): تطور معدلات الوفيات الخام (TBM) في الجزائر(‰).

السنة	TBM	السنة	TBM	السنة	TBM
1960	17.1	1982	09.10	1998	04.87
1967	15.87	1983	08.80	1999	04.72
1968	17.37	1984	08.60	2000	04.59
1969	17.01	1985	08.40	2001	04.56
1970	16.45	1986	07.34	2002	04.41
1971	17.00	1987	06.97	2003	04.55
1972	15.68	1988	06.61	2004	04.36
1973	16.25	1989	06.00	2005	04.47
1974	15.07	1990	06.03	2006	04.30
1975	15.54	1991	06.04	2007	04.38
1976	15.64	1992	06.09	2008	04.42
1977	14.36	1993	06.25	2009	04.51
1978	13.48	1994	06.56	2010	04.37
1979	11.70	1995	06.43	2011	04.41
1980	10.90	1996	06.03	2012	04.53
1981	09.44	1997	06.12		

المصدر: المنشورات المختلفة للديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

يتبين من خلال الجدول (9.1) أن معدل الوفيات غداة الاستقلال كان مرتفعا، نظرا للظروف الصحية و المعيشية و الاوضاع المتدهورة التي كانت عليها البلاد خاصة حالة الحرب، حيث كان يقدر بـ 17.1 ‰ سنة 1960 ليصل إلى 10.9‰ بداية سنوات الثمانينات بسبب تحسن الخدمات الصحية والظروف الاقتصادية على ما كانت عليه سابقا، و إلى اهتمام السياسات الحكومية المتعاقبة بذلك.

تواصل انخفاض معدل المواليد إلى غاية بداية التسعينات و بوتيرة أقل من الأولى، ليقدر سنة 1990 بـ 6.03‰، ثم كان متذبذبا في اتجاه الارتفاع بنسبة قليلة بسبب الظروف الأمنية و الاقتصادية الصعبة التي مرت بها البلاد، لينخفض سنة 1998 إلى 4.87‰ مع بداية عودة الاستقرار و تحسن الوضع الاقتصادي، لتأخذ بعدها وضع نوعا مستقر عند مستوى معين يتراوح بين 4.30‰ و 4.59‰ بين سنوات 2000 – 2011.

02-2-2- تطور وفيات الأطفال الرضع(TMI) في الجزائر:

ان الاهتمام بوفيات الأطفال الرضع أصبح من أهم الضرورات و شغل اهتمامات الدول، حيث أن انخفاض هذا المعدل في دولة ما دليل على تطورها خاصة في الجانب الصحي.

يمثل معدل وفيات الأطفال الرضع بالنسبة للجزائر ثلث الوفيات العامة و ذلك رغم التراجع الملحوظ الذي شوهد خاصة مع بداية سنوات الثمانينات كما هو مبين في الجدول (10.1).

الجدول رقم(10.1): تطور معدلات وفيات الأطفال الرضع (TMI) في الجزائر من 1962 إلى 2012.

السنة	معدل وفيات الأطفال الرضع(‰)		السنة	معدل وفيات الأطفال الرضع(‰)
1962	131.70		2003	32.5
1967	124.40		2004	30.4
1974	114.50		2005	30.4
1978	112.50		2006	26.9
1981	84.50		2007	26.2
1987	64.40		2008	25.5
1990	57.80		2009	24.8
1995	54.87		2010	23.7
1998	37.4		2011	23.1
2000	36.9		2012	22.6
2002	34.7			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات(ONS).

يظهر من خلال معطيات الجدول(10.1) انخفاضا متواصلا لمعدلات وفيات الأطفال الرضع، حيث وصل إلى أقل من 100‰ سنة 1981 حيث قدر بـ 85.5‰، رغم ان هذا المعدل يبقى مرتفعا، إلا انه تحسن تحسنا ملحوظا مقارنة بما كان عليه سنة 1962، و يعود ذلك بالدرجة الأولى إلى البرامج التي كانت تهدف إلى خفض معدلات الوفيات لدى الأطفال خاصة الرضع، و التي كانت تمثل نسبة مهمة من الوفيات العامة، حيث تبنت الحكومة في 1984/05/30 هذه البرامج و دخلت حيز التنفيذ سنة 1986، حيث كانت تهدف إلى خفض وفيات الأطفال الرضع إلى النصف على أن لا تتجاوز 80‰ في أي ولاية، و هو ما تم تحقيقه.

02-2-3- وفيات الأمهات في الجزائر:

اهتمت الجزائر بصحة الأمهات من خلال البرامج التي اهتمت بصحة الأم و الطفل، و هذا منذ الستينات من القرن الماضي، من خلال انشاء الكثير من المراكز الخاصة بحماية الأمومة و الطفولة (PMI) و التي تزايدت من سنة إلى أخرى، حيث بلغت 77 مركزا سنة 1969، ثم أصبحت 133

مركزا سنة 1972، إلا أنه برغم البرامج و الجهود المبذولة منذ سنوات السبعينات لخفض معدلات وفيات الأمهات، إلا أنها بقيت مرتفعة.

تميزت سنوات الستينات و كذا السبعينات بانعدام المعطيات الخاصة بوفيات الأمهات، حيث كان الوفيات تسجل على أنها وفاة طبيعية دون ذكر سببها، و لازالت إلى حد الآن مثل هذه الحالات في بعض الأماكن، مما يجعل النسب المحصل عليها تحتاج إلى اعادة تقدير، و بالأخص في حالات وفيات لأمهات أثناء الولادات التي تحصل بالمنازل في المناطق النائية.

تم اعتماد عدة برامج فيما بعد مع مطلع سنوات التسعينات، منها برنامج التوليد بدون خطر الذي عرف منذ سنة 1995 حيوية تتمثل في التدعيم بالنسبة لمراكز التكوين المتواصل، حيث خصص اكبر قسط من هذا البرنامج للتخفيف من الوفيات بالنزيف التي كانت تمثل ربع (¼) وفيات الأمهات، بالإضافة إلى التوصيات الهامة لوزارة الصحة و السكان و اصلاح المستشفيات عبر أنشطتها و قراراتها في الحث على ان تكون الولادة في وسط ملائم طبيا و مهيأ بالوسائل المادية منها و البشرية، حيث انتقل معدل وفيات الأمهات من 210 لكل 100 ألف ولادة حية حسب مسح سنة 1992 (Enquête PAPCHILD) إلى 117 لكل 100 ألف ولادة حية سنة 1999 (Enquête INSP)، يرجع سبب هذه النسبة الأخيرة إلى عوامل يمكن تجنبها كالنزيف و الضغط الدموي، بالإضافة إلى مشاكل تنظيمية، مع وجود فوارق جهوية في ذلك، حيث ان الولايات الجنوبية هي الأكثر تضررا، حيث يقدر معدل وفيات الأمهات في ولاية أدرار مثلا 130 وفاة لكل 100 ألف ولادة حية، في حين أنه يقدر بـ 30 وفاة لكل 100 ألف ولادة حية في الجزائر و 23 وفاة لكل 100 ألف ولادة حية في عنابة، أي أن خطر الوفاة مضاعف 4.5 مرة على ما هو عليه في الشمال.

أظهر المسح المتعلق بصحة الأم و الطفل الذي تم اجراؤه سنة 2000 (Enquête EDG 2000) أن عدد النساء الحوامل اللواتي قمن على الأقل بفحص طبي خلال فترة حملهن قد بلغت نسبتهن 79%، و ان 92% كانت ظروف وضعهن لمولودهن في وسط صحي و مهيأ طبيا، لتنتقل هذه النسبة الأخيرة إلى 95.3% سنة 2006 حسب المسح (mics 3) سنة 2006.

كما بلغ معدل الولادات التي حدثت في وسط صحي مهيأ سنة 1994 نسبة 75%، ليرتفع سنة 2004 إلى 89%.[1]

[1]- وزارة الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات، مديرية الوقاية، الجزائر.

الجدول رقم(11.1): تطور معدلات وفيات الأمهات بالجزائر (100 ألف ولادة حية).

السنة	معدل وفيات الأمهات		السنة	معدل وفيات الأمهات
1975	300		1997	147
1989	230		1999	117
1990	225		2001	113.8
1991	220		2004	99.5
1992	215		2005	96.5
1993	213		2006	92.6
1994	210		2007	88.6
1995	207		2015	66
1996	170			

المصدر: - (1997-1975)، CENEAP، العدد 14، 1997، ص37.
- (2015-1999)، وزارة الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات، الجزائر.

الشكل رقم (3.1): تطور معدلات وفيات الأمهات بالجزائر (100 ألف ولادة حية).

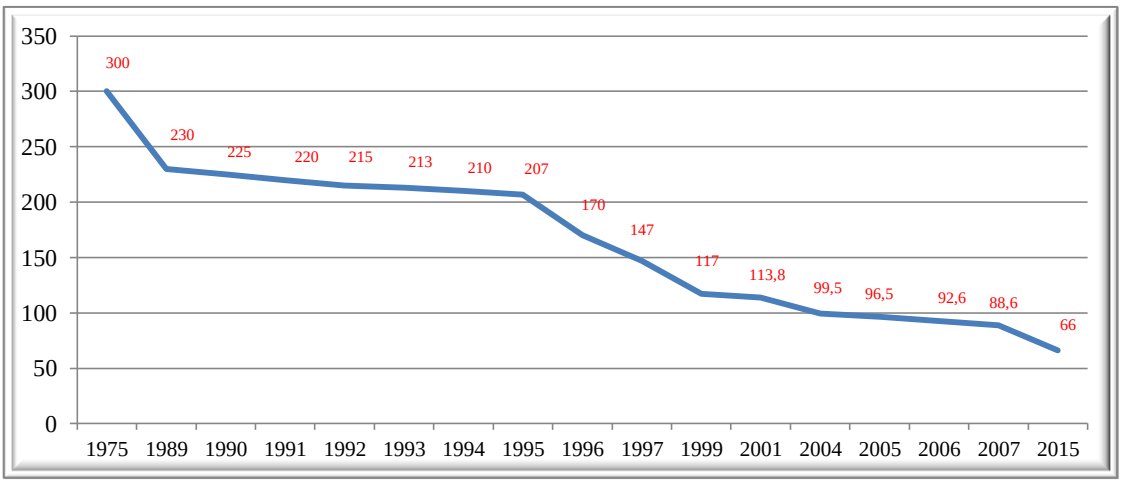

من خلال معطيات الجدول رقم (11.1) والشكل رقم (3.1) البياني أعلاه، نلاحظ أن وفيات الأمهات كانت مرتفعة، حيث قدرت بـ 300 ألف حالة وفاة لأمهات لها علاقة بالولادة، ثم بدأت تنخفض، حيث وصلت إلى أقل من النصف (147 لكل 100 ألف حالة ولادة) سنة 1997، لتواصل بعدها إلى غاية سنة 2007 أن قدرت بـ 88.6 لكل 100 ألف حالة ولادة، مع توقع انخفاضها سنة 2015 إلى 66 لكل 100 ألف حالة ولادة، و هذا بالنظر للجهود المبذولة للتقليل من أخطار الوفيات التي لها علاقة بالولادة من خلال عدة برامج.

02-2-4- تطور أمل الحياة عند الولادة:

يعتبر أمل الحياة عند الولادة مؤشر مهم لقياس المستوى الاجتماعي و الاقتصادي و الصحي لبلد ما، حيث يقاس بالنسبة للرجال و بالنسبة للنساء، و على العموم يلاحظ أن أمل الحياة عند الولادة مرتفع في الدول المتقدمة و متوسط أو منخفض في الدول المتخلفة.

الجدول رقم(12.1): تطور أمل الحياة عند الولادة في الجزائر حسب الجنس (1967-2012).

الجنس/السنة	1967	1977	1987	1998	2008	2012
ذكور	51.1	53.5	66.7	73.7	74.9	75.8
اناث	51.2	53.0	66.3	75.8	76.7	77.1
المجموع	**51.1**	**53.2**	**66.5**	**74.8**	**75.7**	**76.4**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات(ONS).

نلاحظ من خلال الجدول(12.1) أن أمل الحياة عند الولادة في الجزائر قد تحسن بكثير مع مرور السنوات، حيث وصل إلى فارق قدر بـ 24.6 سنة خلال 40 سنة (1967-2012)، و هذا ما يعكس التحسن الكبير في الأوضاع الاجتماعية و الصحية للبلاد، كما ان ارتفاع امل الحياة عند الولادة دليل على أن هناك انخفاض في وفيات الأطفال الرضع التي تمثل نسبة مهمة من الوفيات العامة.

الجدول رقم(13.1): تطور أمل الحياة عند أعمار مختلفة في الجزائر خلال الفترة 1990-2012.

السن (سنة)	1990	2000	2005	2010	2011	2012
0	66.9	72.5	74.6	76.3	76.5	76.4
1	69.9	74.2	75.9	77.1	77.3	77.2
10	62.0	65.9	67.5	68.6	68.7	68.6
20	52.6	56.3	57.8	58.9	59.0	58.9
40	34.0	37.6	38.9	39.8	39.9	39.9
60	16.4	20.0	21.2	21.9	22.0	22.0
75	5.5	9.0	10.2	10.6	10.7	10.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات(ONS).

يمكننا القول من خلال الجدول(13.1) بأن أمل الحياة لمختلف الأعمار المختارة قد تحسن كثيرا، مع وجود فارق في ذلك من عمر إلى آخر، حيث نلاحظ بأن تحسن بعشر(10) نقاط بالنسبة للسن 0 سنة حيث ارتفع من 66.9 سنة 1990 إلى 76.4 سنة 2012، و شهد ارتفاعا بـ 08 نقاط بالنسبة للسن 1 سنة، بينما بالنسبة لبقية الأعمار فقد تراوحت الزيادة من 04 إلى 06 نقاط.

يمكن إرجاع هذا التحسن في ارتفاع أمل الحياة عند أعمار مختلفة إلى التحسن في الظروف الصحية و المعيشية للأفراد، خاصة لدى فئة الأطفال الأقل من 05 سنوات و لدى كبار السن، و هما الفئتان الأكثر عرضة لخطر الوفيات.

02-3- تطور معدلات الزيادة الطبيعة في الجزائر(1967- 2011):

يرتبط نمو السكان بالزيادة الطبيعية التي تقدر بالفرق بين معدلات المواليد و معدلات الوفيات دون أن تدخل الهجرة في حسابها، ولذلك فإن دراسة النمو السكاني القائم على أساس الزيادة الطبيعية في بلد ما يسهم في تحديد المدة التي يستغرقها هذا البلد في الوصول إلى حجم معلوم إذا استمرت المعدلات بنفس مستواها.

الجدول رقم(14.1): تطور معدلات الزيادة الطبيعية (TAN) في الجزائر(1967-2011)(‰).

السنة	TAN	السنة	TAN	السنة	TAN
1967	34.2	1982	31.5	1997	16.4
1968	30.3	1983	31.6	1998	15.7
1969	32.8	1984	31.6	1999	15.1
1970	33.7	1985	31.1	2000	14.8
1971	31.4	1986	27.4	2001	15.5
1972	32.0	1987	27.6	2002	15.3
1973	31.4	1988	27.3	2003	15.8
1974	31.4	1989	25.0	2004	16.3
1975	30.5	1990	24.9	2005	16.9
1976	29.8	1991	24.1	2006	17.8
1977	31.7	1992	24.3	2007	18.6
1978	32.9	1993	22.6	2008	19.2
1979	31.3	1994	21.7	2009	19.6
1980	32.1	1995	18.9	2010	20.3
1981	31.6	1996	16.9	2011	20.4

المصدر: المنشورات المختلفة للديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

يمكننا أن نقول من خلال معطيات الجدول(14.1) بأن معدل الزيادة الطبيعية كان مرتفعا خلال نهاية سنوات الستينات و خلال السبعينات إلى منتصف الثمانينات، حيث تجاوزت قيمته 30‰، و هذا نتيجة الارتفاع الكبير لمعدلات المواليد خلال تلك الفترة نتيجة غياب برامج التخطيط العائلي و عدم الاهتمام بالمسألة السكانية، ليعرف بعدها المعدل بداية انخفاض ابتداء من سنة 1986، حيث قدر المعدل بـ 27.4‰ ليواصل انخفاضه إلى قرابة النصف حتى سنة 2000، حيث قدر بـ 14.8‰، يرجع ذلك إلى تراجع وتيرة ارتفاع الولادات التي شهدتها سنوات السبعينات نتيجة تطبيق برامج تباعد الولادات، و كذلك إلى تراجع معدلات الوفيات، خاصة وفيات الأطفال الأقل من سنة، مما أدى إلى تراجع في معدلات الزيادة الطبيعية في الجزائر.

ابتداء من سنة 2001 عرف معدل الزيادة الطبيعية عودة في الارتفاع مجددا ليصل إلى 20.4‰ سنة 2011 و ذلك نتيجة عودة ارتفاع معدلات الخصوبة التي كانت نتاج ارتفاع في معدلات المواليد السنوية، و كذلك إلى ارتفاع معدلات الزيجات خلال هذه الفترة.

4-02- تطور نسبة الذكورة *(Rapport de masculinité)* في الجزائر:

يعتبر مؤشر نسبة الذكورة لدى مختلف الشعوب و المجتمعات السكانية من أهم المؤشرات التي تبين توزيع السكان حسب الجنس، حيث أن هذا المؤشر يساوي 105 ذكر لكل 100 أنثى عند الولادة، ليتغير فيما بعد بسبب الاختلافات في معدلات الوفيات حسب الجنس مع التقدم في العمر، حيث يتعرض الذكور أكثر لخطر الوفاة من الاناث.

الجدول رقم(15.1): تطور نسبة الذكورة (RM) في الجزائر(%).

RM	السنة		RM	السنة		RM	السنة
102.2	1999		98.6	1984		96.87	1966
102.2	2000		98.8	1985		95.7	1970
102.0	2001		98.8	1986		95.9	1971
102.0	2002		102.4	1987		96.0	1972
102.1	2003		102.3	1988		96.6	1973
102.1	2004		102.3	1989		97.0	1974
102.1	2005		102.5	1990		97.3	1975
102.1	2006		102.6	1991		97.7	1976
102.1	2007		102.6	1992		98.2	1977
102.3	2008		102.7	1993		98.4	1978
102.4	2009		102.7	1994		98.4	1979
102.4	2010		102.8	1995		98.5	1980
102.4	2011		102.8	1996		98.8	1981
			102.2	1997		99.3	1982
			102.2	1998		99.3	1983

المصدر: الحوصلة الاحصائية(1962-2011)، الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

الشكل رقم(4.1): تطور نسبة الذكورة (RM) في الجزائر(1966-2011)(%).

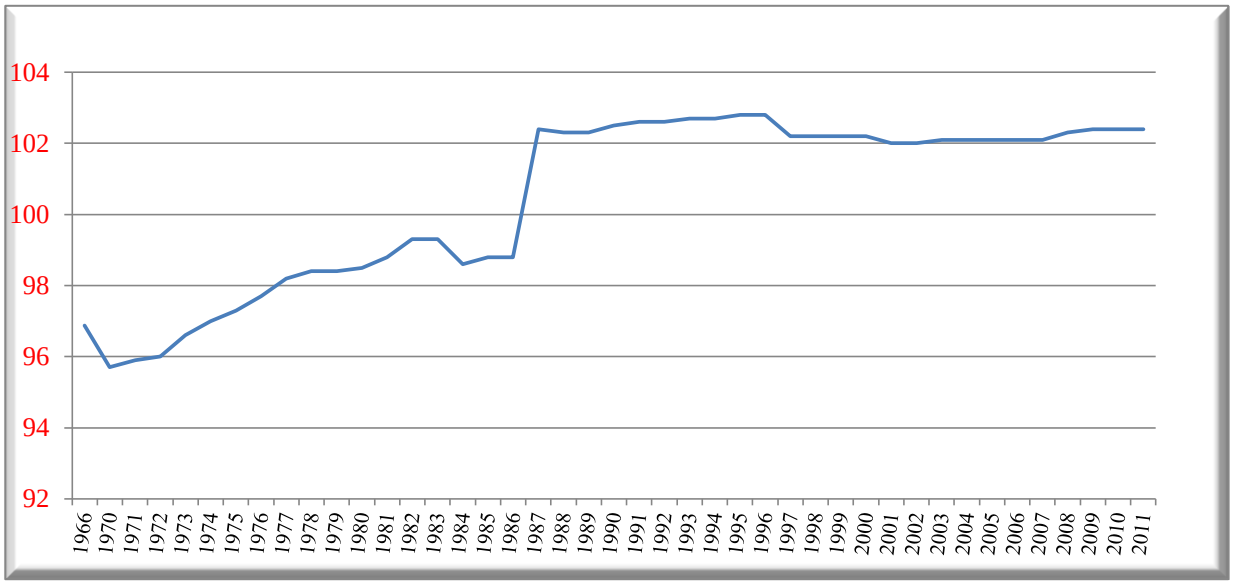

من خلال معطيات الجدول(15.1) و الشكل (4.1) البياني اعلاه، يمكن القول بأن نسبة الذكورة كانت أقل من 100 منذ الاستقلال إلى غاية سنة 1986، أي أن عدد الاناث هو الذي كان غالبا في تركيبة توزيع سكان الجزائر حسب الجنس، ابتداء من سنة 1987 عرفت النسبة ارتفاعا ملحوظا قدر بقرابة 06 نقاط مقارنة بما كانت عليه سنة 1966، حيث بلغت النسبة 102.4%، لتستقر بعدها في هذا المستوى إلى غاية سنة 2011 حيث قدرت بـ 102.4%، و على العموم فإن نسبة الذكورة في الجزائر كانت دائما دون المستوى الطبيعي لها و الذي يقدر بـ 105 ذكر لكل 100 أنثى.

02-5- تطور معدلات الزواج في الجزائر:

تعتبر ظاهرة الزواج من المواضيع التي لها أهمية بالغة في دراسة المجتمعات، و ذلك لارتباطها اجتماعيا بالعادات و التقاليد و القيم، و ديمغرافيا لعلاقتها بمؤشر الخصوبة الذي يؤثر بدوره على التركيبة السكانية و على الهرم السكاني.

الجدول رقم(16.1): تطور عدد و معدلات الزواج في الجزائر بين 1966-2012.

السنة	عدد الزواجات المسجلة	معدل الزواج (‰)		السنة	عدد الزواجات المسجلة	معدل الزواج (‰)
1966	61 497	5.11		2001	194 237	6.29
1972	85 422	6.02		2002	218 620	6.97
1977	124 421	7.29		2003	240 463	7.55
1982	125 222	6.30		2004	267 633	8.27
1987	137 624	5.95		2005	279 548	8.50
1992	156 380	6.07		2006	295 295	8.82
1995	156 780	5.48		2007	325 485	9.55
1996	156 870	5.49		2008	331 190	9.58
1997	157 831	5.43		2009	341 321	9.68
1998	158 298	5.36		2010	344 819	9.58
1999	163 126	5.44		2011	369 031	10.05
2000	177 548	5.84		2012	371 280	9.90

المصدر: الحوصلة الاحصائية(1962-2011)، الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

نلاحظ من خلال معطيات الجدول (16.1) ارتفاع معدلات الزواج بيـن الفترة 1966-1977 وذلك راجع إلى الحاجة إلى تعويض الوفيات الحاصلة خلال الفترة الاستعمارية، خاصة و أن السن القانوني للزواج سنة 1963 كان قد حدد بـ 16 سنة للنساء و 18 سنة للرجال، حيث قدر المعدل سنة 1977 بـ 7.29‰، ليبدأ المعدل في التراجع بين 1977-1987، و ذلك راجع إلى الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر منتصف الثمانينات و الناتجة عن الانخفاض الكبير و المفاجئ في أسعار النفط الذي يعد المصدر الرئيسي لمداخيل الجزائر، و ما نتج عنها من بطالة و أزمة سكن، تسريح العمال،.....الخ، حيث انخفض المعدل من 7.29‰ سنة 1977 إلى 5.95‰ سنة 1987.

استمر انخفاض معدل الزيجات في الجزائر حتى نهاية سنوات التسعينات، حيث قدر سنة 1999 بـ 5.44‰، وذلك راجع إلى التحولات الاقتصادية و السياسية و الحالة الأمنية التي شهدتها الجزائر خلال تلك الفترة و التي أثرت سلبا على الجانب الاجتماعي للأفراد.

بدأ معدل الزواج في الارتفاع تدريجيا ابتداء من سنة 2000، حيث قدر آنذاك بـ 5.84‰، ليستمر في منحى تصاعدي إلى أن بلغ قرابة ضعف ما كان عليه وذلك سنة 2011 بمعدل قدر بـ 10.05‰.

02-1-5- تطور سن الزواج الأول في الجزائر:

تعرف الجزائر منذ سنوات الثمانينات تأخر في معدل سن الزواج من سنة إلى أخرى، و ذلك راجع إلى عدة أسباب وعوامل وتحولات اجتماعية، اقتصادية وسياسية أثرت في ذلك، حيث يمكن تلخيص أهم تلك العوامل فيما يلي:

أ- **التعليم:** حيث شهدت الجزائر تحسنا كبيرا في عدد المتمدرسين في مختلف المستويات، خاصة مع اجبارية التعليم الذي تبنته الجزائر، مما أثر على سن الزواج الأول خاصة بالنسبة للإناث، حيث أن امكانية بلوغ مستويات عليا في التعليم العالي أصبت أكثر اتاحة، مما جعل فترة الدراسة تطول، و بالتالي تأخر سن الزواج بالنسبة للإناث لسنوات عديدة مقارنة بما كانت عليه سابقا كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (17.1): تطور متوسط السن عند الزواج للجنسين حسب المستوى التعليمي في الجزائر (طريقة Hajnal) 1992-2006.

المستوى التعليمي	1992		2002		2006	
	الذكور	الاناث	الذكور	الاناث	الذكور	الاناث
بدون مستوى	27.4	23.6	31	28.3	30.4	28.7
يقرأ و يكتب	29.7	25.6	32.2	28	/	/
ابتدائي	31	25.6	33.4	29.3	32.9	29.6
متوسط	30.9	29.9	33.2	30.7	33.9	29
ثانوي أو أكثر	31.6	30.3	35.5	33.2	34.8	33.2
المجموع	**30.3**	**25.9**	**33**	**29.6**	**33.5**	**29.8**

المصدر: EASME 1992، EASF2002، MICS3 2006.

يمكننا أن نقول من خلال معطيات الجدول(17.1) بأنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للجنسين ارتفع متوسط سن الزواج الأول، حيث وصل الفارق إلى 4.2 سنة بالنسبة للذكور و 6.7 سنة بالنسبة للإناث بين ذوي الأشخاص الذين ليس لديهم مستوى و الذين لهم مستوى الثانوي فما فوق سنة 1992،

في حسن أن الفارق وصل إلى 4.4 سنة عند الذكور و4.5 سنة لدى الاناث لدى نفس المستويين السابقين سنة 2006.

فبالرغم من أن هناك فوارق في سن الزواج حسب المستوى التعليمي، إلا أنه يمكن القول بأن سن الزواج عند المتعلمين أو غيرهم يرتفع من سنة إلى أخرى، و هذا ما يدل على أن هناك عوامل أخرى غير المستوى التعليمي تؤثر في سن الزواج الأول عند الجزائريين.

الجدول رقم(18.1): تطور سن الزواج الأول حسب الجنس في الجزائر.

الجنس	1966	1977	1987	1998	2002	2006	2008
الاناث	18.3	20.9	23.7	27.6	29.6	29.9	29.3
الذكور	23.8	25.3	27.7	31.3	33.0	33.5	33.0

المصادر: الديوان الوطني للإحصاء – الاحصاء العام للسكان و السكن، التحقيق الوطني حول صحة الأسرة 2002، التحقيق الوطني متعدد المؤشرات 3- الجزائر2006.

يمكن القول من خلال معطيات الجدول(18.1) أن تطور سن الزواج الأول في الجزائر حسب الجنس قد عرف ارتفاعا مستمرا، و ذلك راجع إلى التحولات التي شهدتها الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للجزائر، حيث بلغ السن المتوسط للزواج الأول سنة 1966 بالنسبة للذكور 18.3 سنة وبالنسبة للإناث 23.8 سنة، ليستمر بعدها في الارتفاع كما توضحه معطيات الجدول أعلاه، و ذلك نتيجة نمط الحياة و العادات و التقاليد التي كانت سائدة في العائلات التقليدية، و خاصة بالنسبة للإناث بالتبكير في تزويجهن، عكس ما هو عليه الوضع الآن، و بالأخص مع ارتفاع المستوى التعليمي وامكانية بلوغ مستويات عليا في هذا المجال.

وما يمكن ملاحظته أيضا هو استقرار متوسط سن الزواج عند مستوى معين لكلا الجنسين ابتداء من سنة 2002 لكلا الجنسين معا، حيث أنه حسب آخر تعداد سكاني نجد أنه بلغ 29.3 سنة بالنسبة للذكور و 33.0 سنة بالنسبة للإناث، كما أن الفرق بين متوسط سن الزواج الأول للجنسين قد تراجع (11 سنة بالنسبة للنساء و أكثر من 09 سنوات للرجال منذ 1966)، الشيء الذي يعكس التغيرات العميقة التي شهدها المجتمع، و يعتبر ذلك أحد العوامل التي ساهمت في التقليص المحسوس من مستويات الانجاب.

ب- التحضر: عرفت الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا تحولات على أصعدة عدة، سواء اجتماعية أو اقتصادية او ثقافية، أدت إلى تغير نمط الحياة من ريفية إلى حضرية، و نشأت عدة مناطق و مدن و تجمعات سكنية اصبحت تسمى بالحضرية، حيث أصبحت الحياة معقدة عما تشهده الحياة الريفية، و أصبح هامش الحرية متاح أكثر للجنسين معا في اختيار طريقة و ظروف العيش خاصة فيما يتعلق بالزواج.

الجدول رقم (19.1): تطور متوسط السن عند الزواج للجنسين حسب مكان الاقامة في الجزائر (طريقة Hajnal) 1992-2006.

مكان الاقامة	1992		2002		2006	
	الذكور	الاناث	الذكور	الاناث	الذكور	الاناث
حضري	31.2	26.9	33.7	30	34.2	30
ريفي	28.8	24.5	31.9	29.1	32.6	29.7

المصادر: EASME 1992، EASF2002، MICS3 2006.

يمكن القول من خلال معطيات الجدول(19.1) بأن متوسط سن الزواج أعلى في المناطق الحضرية منه في المناطق الريفية، كما ان الفارق بين الجنسين في تراجع خاصة لدى النساء.

يمكن القول بأن هناك عوامل أخرى مشتركة يمكنها أن تؤثر على متوسط سن الزواج الأول، خاصة في ظل التحول الديمغرافي الذي تشهده الجزائر، وكذلك التحولات الاجتماعية والاقتصادية كعمل المرأة مثلا، كل هذه العوامل أقرت على التغيرات في البنية حسب السن ومنها السن الأول عند الزواج.

02-6- تطور الأسرة الجزائرية منذ الاستقلال:

تحظى الأسرة باهتمام كبير كموضوع بحث، و عادة ما ينظر اليها بصفتها جماعة اجتماعية ونظام اجتماعي، فهي جماعة لأنها تتشكل من أفراد تربطهم علاقات اجتماعية، و هي نظام اجتماعي لوجود قواعد تنظم عملية الارتباط بين أفراده، من زواج و علاقات أسرية، و انجاب و تربة الأولاد.

و تعتبر الأسرة هي الخلية الأساسية لبناء المجتمع و هو شيء متفق عليه غالبا ألا أن مفهوم الأسرة يختلف من مجتمع إلى آخر.

لقد شهدت الأسرة الجزائرية تحولات في بنتيها و حجمها كانت نتيجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي عاشتها البلاد على مر السنين، فبعدما كانت العائلة الممتدة التي تضم مجموعة من الأسر باختلاف أشكالها، هي النظام الغالب و السائد خاصة خلال الحقبة الاستعمارية، ليتغير هذا النمط وتتفكك روابط العائلات بحجها الكبير، لتنحو نحو نمط الأسر النووية، حيث شهدت الأسرة الجزائرية تغيرا في حجمها المتوسط منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، و هذا راجع إلى عدة اسباب منها التحضر، والنمو الديمغرافي، و غيرها من الأسباب الأخرى.

الجدول رقم(20.1): تطور الحجم المتوسط للأسرة الجزائرية في الجزائر بين 1966-2008.

التعدادات	1966	1977	1987	1998	2008
الحجم المتوسط للأسرة	5.91	6.65	7.09	6.58	5.9

المصدر: التعدادات السكانية في الجزائر 1966، 1977، 1987، 1998 و 2008.

يتضح من خلال بيانات الجدول(20.1) أن متوسط حجم الأسرة قد ارتفع من 1966 إلى 1987، و يمكن ارجاع ذلك إلى الارتفاع المتواصل الذي شهدته تلك الفترة، و كذلك إلى بقاء الأبناء مع آبائهم بعد زواجهم نتيجة العادات و التقاليد التي كانت سائدة.

بعد ذلك شهد متوسط حجم الأسرة الجزائرية تراجعا وصل سنة 2008 إلى 5.9 فرد لكل أسرة، و يمكن ارجاع ذلك إلى الانخفاض الذي سجل في معدلات الخصوبة، حيث بلغ متوسط عدد الأطفال لكل امرأة 2.5 طفل سنة 2000 بعدما كان 8 أطفال لكل امرأة سنة 1970، كذلك من اسباب الانخفاض يمكن ذكر تأخر سن الزواج خاصة لدى فئة الاناث، أزمة السكن و طبيعة البيوت الفردية، كذلك التحضر و ما نتج عنه من تحولات على أصعدة عدة، بالإضافة إلى الآزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر سنة 1986، كما أدى ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة إلى خروجها إلى العمل و بالتالي أثر ذلك على الانجاب.

المبحث الثاني: تغير البنية السكانية لسكان الجزائر حسب السن و الجنس تبعا لبيانات التعدادات 1966 – 1977 – 1987 – 1998 – 2008.

تعتبر دراسة البنية السكانية مهمة جدا بالنسبة لأي مجتمع سكاني لمعرفة التغيرات التي طرأت وستطرأ عليها، و ذلك من خلال دراسة و تحليل الاهرام السكانية التي تبين بوضوح التغيرات الحاصلة على البنية، سنتطرق لذلك من خلال تحليل الأهرام السكانية للجزائر اعتمادا على بيانات التعدادات السكانية التي جرت في الجزائر.

01-الهرم السكاني لسكان الجزائر لسنة 1966:

نالت الجزائر استقلالها سنة 1962، و لم يتسن لها اجراء تعداد سكاني إلا بعد قرابة أربع سنوات من الاستقلال، بسبب مخلفات الاحتلال الفرنسي و عدم وجود الخبرة الكافية لتأطير عملية التعداد السكاني التي تتطلب الخبرة و التحضير الكبيرين.

لقد مرت الجزائر بعدة مراحل للنمو السكاني قبل استقلالها تم التطرق إليها سابقا، و هذا ما أدى إلى تغير في التركيبة السكانية نتجت عن تغيرات في معدلات الوفيات و الولادات تبعا للظروف الصحية و الاجتماعية المتدنية التي مرت بها، خاصة خلال الحقبة الاستعمارية. أما بعد الاستقلال، فنلاحظ تغيرا ملحوظا للنمو السكاني يظهر في الزيادة التي ميزت الفئة العمرية (0-4) عن الفئة العمرية (5-9) التي

كانت غداة الاستقلال تمثل الفئة العمرية (0-4)، أي زيادة بنسبة تجاوزت 04% لكلا الجنسين، كما أن الفئة العمرية (0-4) أصبحت تمثل (⅕)من العدد الاجمالي للسكان لكلا الجنسين، حيث تمثل 20.4% بالنسبة للذكور و 19.2% بالنسبة للإناث، ويرجع ذلك إلى تحسن الظروف الصحية و المعيشية مقارنة بما كانت عليه خلال الحقبة الاستعمارية، و إلى تراجع معدلات الوفيات بعد نهاية الاحتلال الاستعماري الفرنسي، يضاف اليها النزعة الانجابية التي كانت وبقيت لدى الجزائريين لتعويض الخسائر البشرية التي فقدت أثناء الاحتلال، ودعم اليد العاملة في القطاع الزراعي الذي كان يعتبر أساسيا لكل الجزائريين.

الجدول رقم(21.1): توزيع سكان الجزائر حسب السن و الجنس تبعا لبيانات تعداد سنة 1966.

الفئات العمرية	عدد الذكور	النسبة(%)	عدد الاناث	النسبة(%)
4 – 0	1 185 172	20,4	1 152 874	19,2
9 – 5	906 441	15,6	879 351	14,6
14 – 10	817 884	14,1	746 623	12,4
19 – 15	540 987	9,3	541 079	9,0
24 – 20	343 544	5,9	419 754	7,0
29 – 25	326 396	5,6	411 296	6,8
34 – 30	309 857	5,3	377 522	6,3
39 – 35	269 391	4,6	303 462	5,1
44 – 40	214 697	3,7	237 214	4,0
49 – 45	190 417	3,3	194 450	3,2
54 – 50	171 526	2,9	178 181	3,0
59 – 55	152 234	2,6	141 526	2,4
64 – 60	129 876	2,2	134 426	2,2
69 – 65	99 854	1,7	96 060	1,6
74 – 70	63 396	1,1	76 632	1,3
79 – 75	40 322	0,7	45 675	0,8
80 فما فوق	46 008	0,8	57 975	1,0
ND	9 143	0,2	10 434	0,2
المجموع	5 817 145	100	6 004 534	100

المصدر: بيانات تعداد الجزائر لسنة 1966.

نلاحظ من خلال الشكل(5.1) أن نسبة معتبرة من سكان الجزائر كانت أقل من 20 سنة لكلا الجنسين، في حين أن الفئات العمرية الأكثر من 20 سنة تتناقص بانتظام و لا يوجد فرق كبير بين الفئة العمرية و التي تليها، و ذلك راجع إلى نسبة النمو التي لم تكن منتظمة و إلى كلا من معدلي المواليد والوفيات الذين كانا مرتفعين خلال الحقبة الاستعمارية التي أثرت على الزيادة الطبيعية لسكان الجزائر.

الشكل رقم(5.1): الهرم السكاني للجزائر حسب بيانات تعداد سنة 1966.

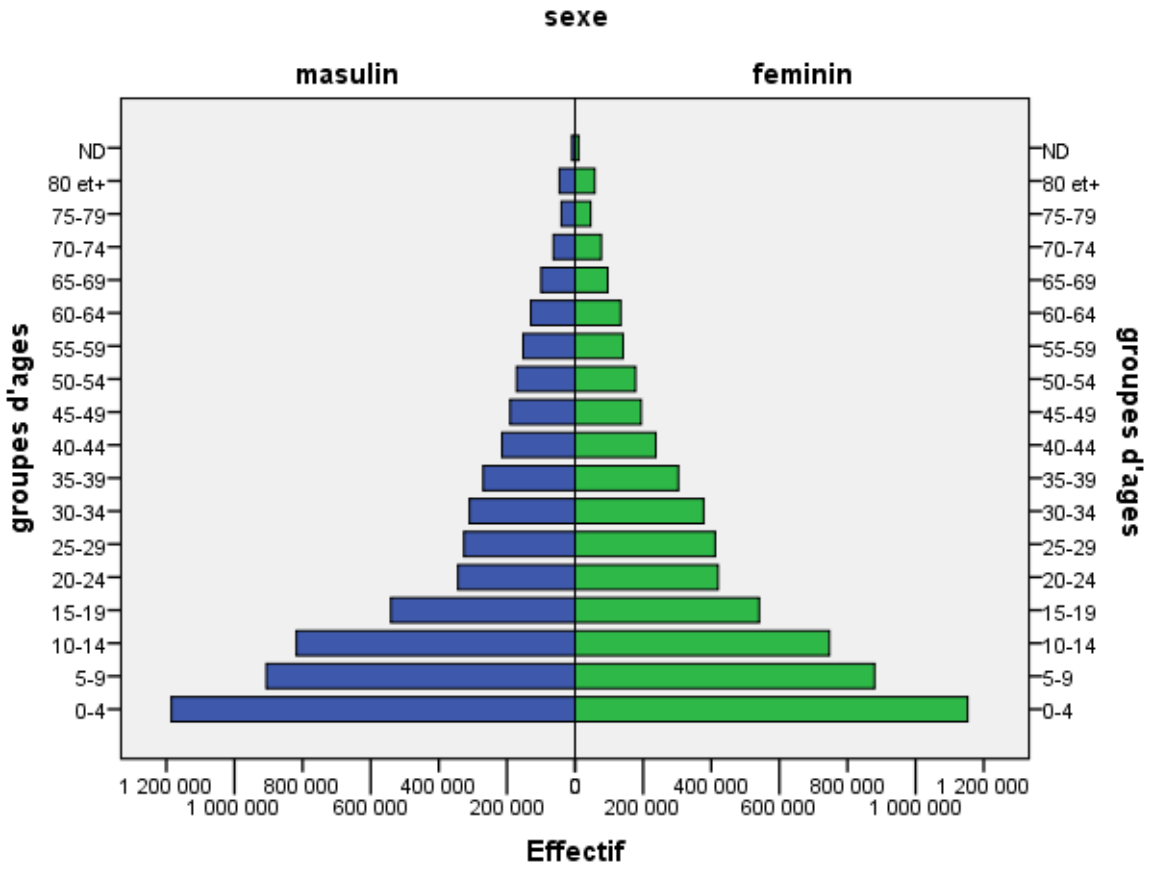

و من خلال الهرم السكاني للفئات العمرية الكبرى المبين في الشكل رقم(6.1) و كذا الجدول رقم(22.1)، نلاحظ أن قرابة النصف من سكان الجزائر (47.6%) يوجدون في الفئة العمرية الكبرى الأولى (0 – 14) مع فارق قليل بين الجنسين لصالح الذكور، في حين أنه في الفئة العمرية الكبرى الثانية (15 – 59)، نجد أن نسبتها هي الأخرى معتبرة، غير أنها أقل من الفئة الأولى، مع فارق بين الجنسين لصالح الاناث، وهذا نتاج ما تعرض له الرجال من إبادة وقتل خلال الفترة الاستعمارية وخاصة الثورة التحريرية، أما بالنسبة للفئة العمرية الكبرى الأخيرة (60 فما فوق)، والتي قاربت 08%، نلاحظ أن نسبة الذكور أكثر من نسبة الاناث.

الجدول رقم(22.1): توزيع سكان الجزائر حسب السن و الجنس
تبعا للفئات العمرية الكبرى لتعداد سنة 1966.

الفئات العمرية	الذكور	الاناث	للجنسين معا
14 – 0	48,8	46,4	47,6
59 – 15	42,3	46,8	44,5
60 فما فوق	8,9	6,9	7,9
المجموع	100	100	100

الشكل رقم(6.1):الهرم السكاني للفئات العمرية الكبرى لسكان الجزائر حسب تعداد سنة 1966.

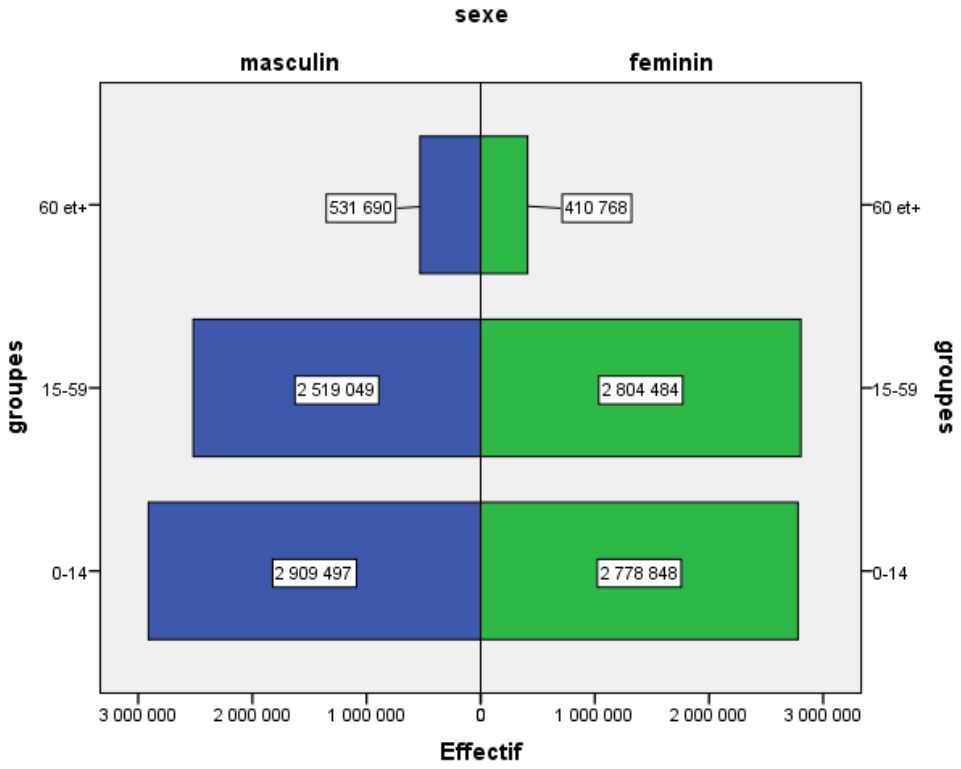

كانت هناك عدة دراسات اهتمت بالجانب السكاني منها الجمعية الجزائرية للبحوث الديموغرافية والاجتماعية في الجزائر، و التي عبرت عن الأخطاء الكامنة وراء الزيادة السكانية التي تشهدها البلاد، وكان دور وزارة الصحة هو تقديم الاعانة في مجال صحة الأمومة و الطفولة، و كان هذا الاختيار يعبر بالدرجة الأولى على ضرورة حماية صحة النساء والأطفال باعتبارهم الفئة الأكثر احتياجا لهذه الخدمات.

و من بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة التي قامت بها هذه الجمعية[1]، هو أن نسبة استعمال على الأقل وسيلة واحدة لتنظيم النسل بلغت لدى النساء 44.5% و لدى الرجال 64% في الوسط الحضري، لتنقص إلى 15% لدى النساء و 30% لدى الرجال في الوسط الريفي.

و قد لوحظ أن الرغبة في التنظيم النسل تظهر بشكل كبير عن تحسن المستوى المعيشي وارتفاع المستوى التعليمي، و نظرا لذلك فقد ظهرت فكرة خلق أول مركز للتخطيط العائلي من طرف الدولة في جويلية 1967 في مستشفى مصطفى باشا الجامعي، "حيث كان معدل عدد الأطفال بالنسبة للمرأة الجزائرية قد وصل إلى 8.1 سنة 1970".[2]

[1]- A.A.R.D.E.S، تنظيم النسل، آراء و مواقف المتزوجين الجزائريين، الجزائر، 1968.
[2]- المنشورات الشهرية (INED)، السكان و المجتمع، المغرب العربي: الانخفاض غير المتوقع للخصوبة، العدد 359، باريس، أوت 2000، ص03.

02-الهرم السكاني لسكان الجزائر لسنة 1977:

نلاحظ من خلال الهرم السكاني لتعداد سنة 1977الموضح في الشكل(7.1) أن تغيرا واضحا في البنية السكانية لسكان الجزائر، و يظهر ذلك من خلال تزايد عدد الولادات خاصة لدى الفئات العمرية الأقل من 15 سنة، حيث لازالت الفئة العمرية (0-4) تستحوذ على خمس سكان الجزائر، و يرجع ذلك إلى ما تعرضت له الأجيال خلال الفترة الاستعمارية، خاصة لدى فئة الذكور، وإلى التحسن الكبير للظروف الصحية و المعيشية للجزائريين، و تراجع وفيات الاطفال و الأمهات إلى مستويات مقبولة.

الجدول رقم(23.1): توزيع سكان الجزائر حسب السن و الجنس تبعا لبيانات تعداد سنة 1977.

الفئات العمرية	عدد الذكور	النسبة(%)	عدد الاناث	النسبة(%)
4 – 0	1 542 314	19,3	1 479 633	18,3
9 – 5	1 298 291	16,2	1 245 060	15,4
14 – 10	1 094 935	13,7	1 039 761	12,9
19 – 15	832 400	10,4	820 538	10,2
24 – 20	663 971	8,3	708 909	8,8
29 – 25	510 205	6,4	526 249	6,5
34 – 30	323 294	4,0	372 499	4,6
39 – 35	320 076	4,0	380 946	4,7
44 – 40	304 089	3,8	344 123	4,3
49 – 45	254 793	3,2	286 182	3,5
54 – 50	201 430	2,5	212 855	2,6
59 – 55	176 022	2,2	189 397	2,3
64 – 60	144 146	1,8	148 929	1,8
69 – 65	133 474	1,7	128 482	1,6
74 – 70	89 836	1,1	81 310	1,0
75 فما فوق	99 928	1,3	105 947	1,3
ND	2 575	0,03	1 222	0,02
المجموع	7 991 779	100	6 004 534	100

المصدر: بيانات تعداد الجزائر لسنة 1977.

الشكل رقم(7.1): الهرم السكاني للجزائر حسب بيانات تعداد سنة 1977.

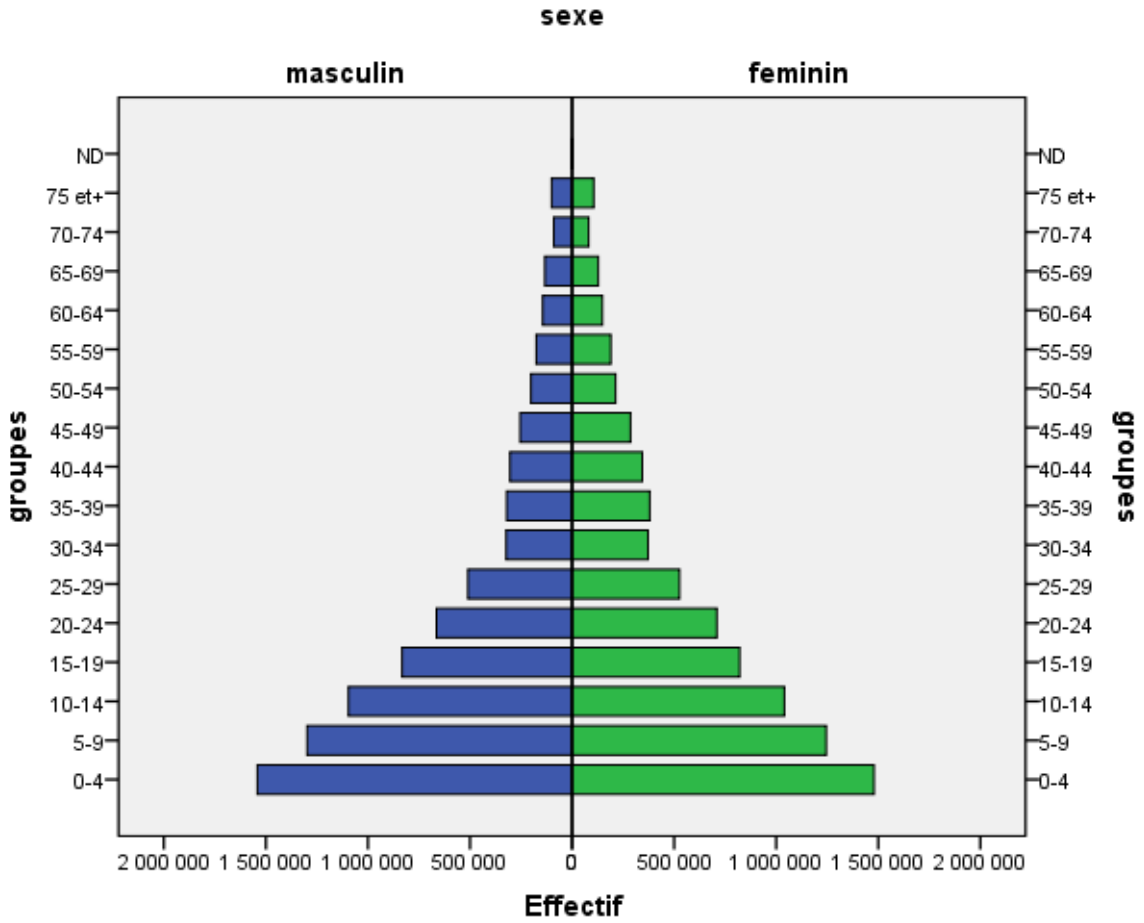

بالنسبة للفئات العمرية الكبرى، نلاحظ بقاء أكبر نسبة لدى الفئة العمرية الأقل من 15 سنة، بأفضلية أكثر لدى الذكور مع فارق تجاوز 03 نقاط، أما الفئة العمرية (15-59) فقد ارتفعت نسبتها قليلا على حساب الفئة العمرية 60 سنة فما فوق التي تراجعت بسبب الوفيات التي لحقت كبار السن جراء معاناتهم من الأمراض و معاناتهم في مراحل الشباب.

إن اهتمام الدولة بالسياسة السكانية من خلال الاهتمام بتنظيم الولادات كانت متواصلة، لكنها لم تمس إلا فئات محدودة من المجتمع الجزائري الذي كان يعاني من مخلفات الاستعمار الفرنسي وأكثرها الأمية و الجهل، كما ظهر سنة 1974 برنامج يحتوي على 09 مراكز ثم 11 مركزا بمساعدة المنظمة العالمية للصحة.[1]

[1]- لعجالي مليكة(1983)، تباعد الولادات في بلدان العالم الثالث، التجربة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، ص118.

الجدول رقم(24.1): توزيع سكان الجزائر حسب السن و الجنس
تبعا للفئات العمرية الكبرى لتعداد سنة 1977.

الفئات العمرية	الذكور	الاناث	للجنسين معا
14 – 0	49,3	46,6	47,9
59 – 15	44,9	47,6	46,3
60 فما فوق	5,9	5,8	5,8
المجموع	100	100	100

الشكل رقم(8.1):الهرم السكاني لسكان الجزائر
حسب الفئات العمرية الكبرى لتعداد سنة 1977.

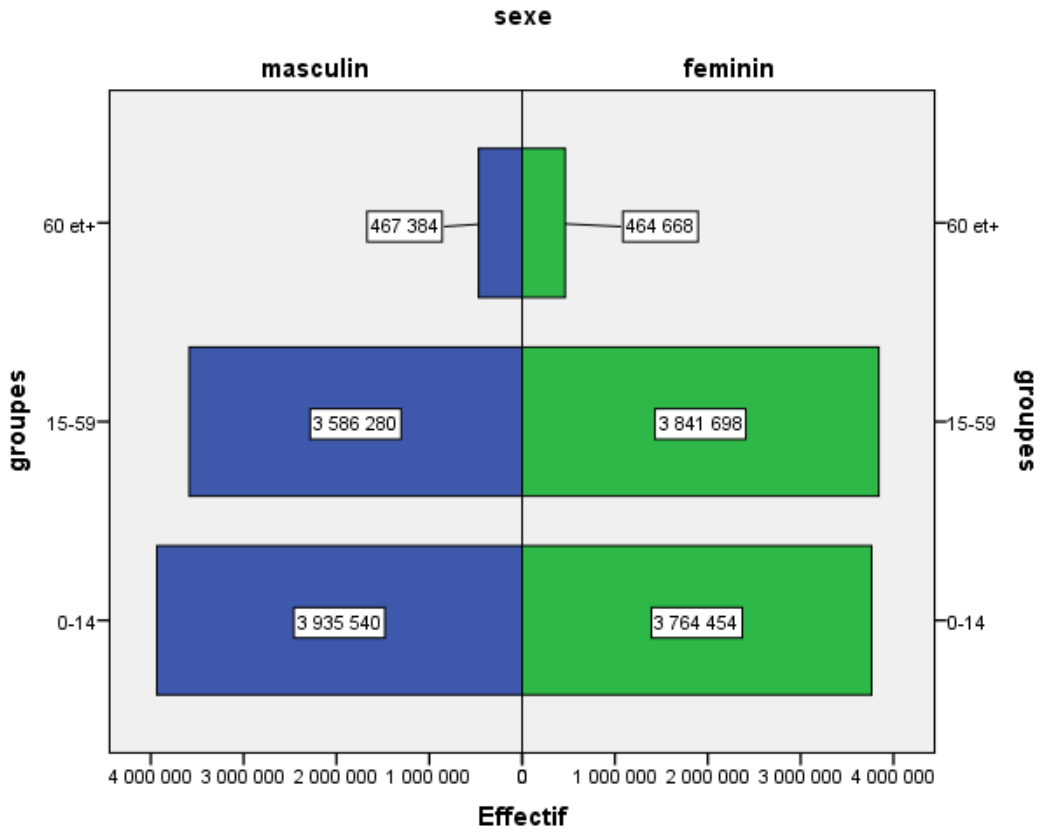

03-الهرم السكاني لسكان الجزائر لسنة 1987:

شهدت الجزائر مع بداية سنوات الثمانينات اهتماما كبيرا بالنمو الديمغرافي السريع خلال تلك الفترة، مما ادى إلى اعتماد برامج للتخطيط العائلي قصد الحد من النمو السريع للسكان من خلال تنظيم الولادات.

يظهر من خلال الجدول (25.1) تراجع نسب الفئات العمرية الأقل من 15 سنة مقارنة بما كانت عليه خلال تعداد سنة 1977، مع بقاء نسبها معتبرة، خاصة الفئتين العمريتين (0-4) و (5-9) اللتين تمثلان قرابة ثلث السكان، و يرجع هذا إلى نتائج الحملات التوعوية الخاصة ببرامج التخطيط العائلي

التي أدت إلى تراجع في عدد الولادات مقارنة بما كان عليه سابقا، حيث أنه في سنة 1983 سطر برنامج عملي من طرف الحكومة يحتوي على ثلاث محاور رئيسية[1]:

- تطوير كل المنشئات الصحية الأساسية و التنظيم المادي و المساعدة على نجاح هذا البرنامج.
- التوعية و التربية ليكون هماك تقبل ارادي من أفراد المجتمع و العمل على انتشار البرنامج في الأرياف بهدف التحكم في الخصوبة.
- تنظيم دراسات وأعمال بحث خاصة لمحاولة معرفة الأسباب التي أدت إلى النمو الديمغرافي السريع، والعلاقة الموجودة بين التطور الاجتماعي و الاقتصادي.

كما نلاحظ أن الفئات العمرية الأكثر من 15 سنة ارتفعت نسبها على ما كانت عليه سابقا، وذلك لتراكم الأجيال اللاحقة.

الجدول رقم(25.1): توزيع سكان الجزائر حسب السن و الجنس تبعا لبيانات تعداد سنة 1987.

الفئات العمرية	عدد الذكور	النسبة(%)	عدد الاناث	النسبة(%)
4 – 0	1 941 049	16,8	1 859 991	16,4
9 – 5	1 735 044	15,0	1 665 121	14,7
14 – 10	1 485 426	12,8	1 399 450	12,4
19 – 15	1 263 639	10,9	1 238 577	11,0
24 – 20	1 122 123	9,7	1 103 455	9,8
29 – 25	846 235	7,3	818 300	7,2
34 – 30	721 979	6,2	672 633	5,9
39 – 35	529 048	4,6	515 207	4,6
44 – 40	358 783	3,1	376 812	3,3
49 – 45	341 768	3,0	367 949	3,3
54 – 50	317 822	2,7	346 336	3,1
59 – 55	262 173	2,3	275 747	2,4
64 – 60	198 403	1,7	211 707	1,9
69 – 65	156 670	1,4	166 578	1,5
74 – 70	114 450	1,0	113 450	1,0
75 فما فوق	177 320	1,5	175 361	1,6
ND	1 684	0,01	1 198	0,01
المجموع	11 573 616	100	11 307 872	100

المصدر: بيانات تعداد الجزائر لسنة 1987.

[1]- لعجالي مليكة(1983)، مرجع سابق، ص 119.

الشكل رقم(9.1): الهرم السكاني للجزائر حسب بيانات تعداد سنة 1987.

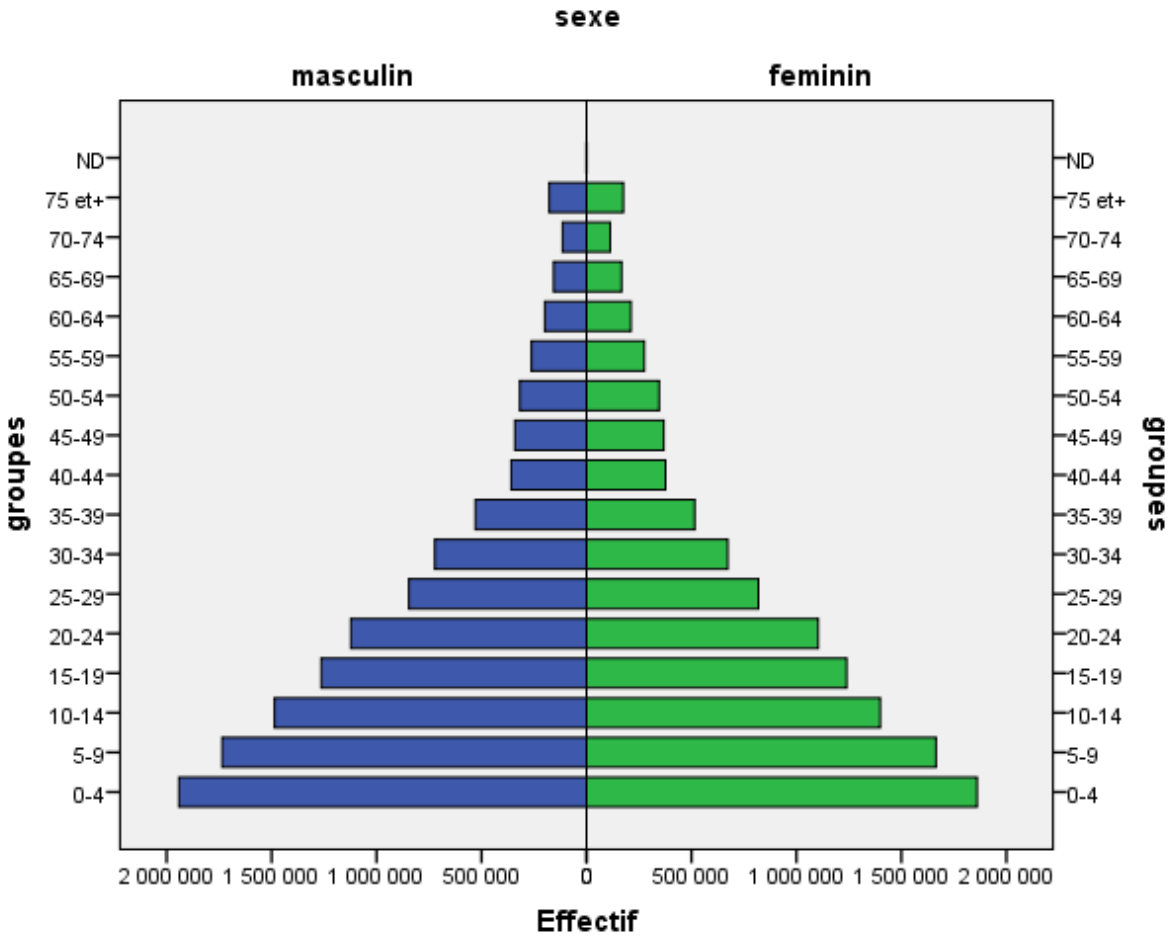

بالنسبة للفئات العمرية الكبرى، يظهر جليا الجدول (26.1) التراجع الواضح في نسبة الفئة العمرية الأقل من 15 سنة للجنسين معا إلى أقل من 45%، مع فارق أقل لصالح فئة الذكور، كما شهدت الفئة العمرية (15-59) ارتفاعا تجاوز 50%، مع بقاء الفئة العمرية الأكثر من 60 سنة محافظة على مستواها مقارنة بتعداد سنة 1977.

الجدول رقم(26.1): توزيع سكان الجزائر حسب السن و الجنس

تبعا للفئات العمرية الكبرى لتعداد سنة 1987.

الفئات العمرية	الذكور	الاناث	للجنسين معا
14 – 0	44,6	43,6	44,1
59 – 15	49,8	50,5	50,2
60 فما فوق	5,6	5,9	5,7
المجموع	100	100	100

الشكل رقم(10.1):الهرم السكاني لسكان الجزائر
حسب الفئات العمرية الكبرى لتعداد سنة 1987.

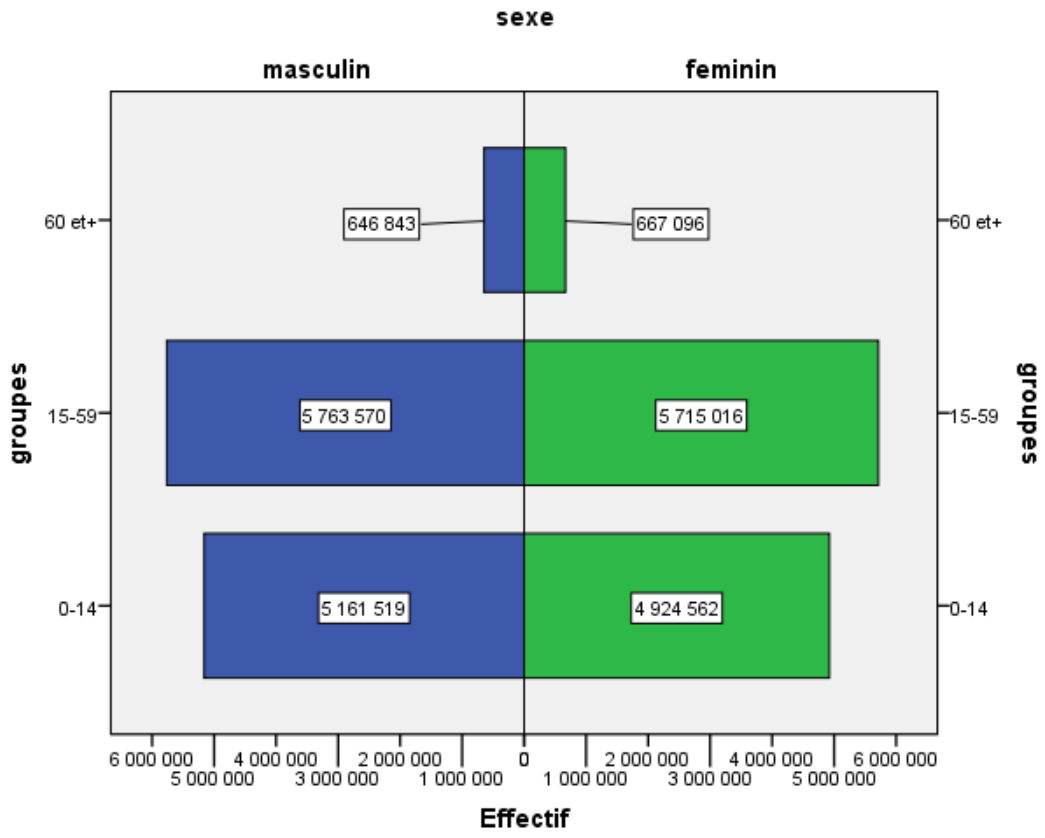

04-الهرم السكاني لسكان الجزائر لسنة 1998:

يتضح جليا التغير الذي مس البنية السكانية من خلال الجدول و الهرم السكان لبيانات تعداد سنة 1998، و ذلك بتراجع في نسب عدد السكان في الفئات العمرية للأعمار الشابة، خاصة الفئتين العمريتين (0-4) و (5-9) من خلال تراجع قاعدة الهرم السكاني عما كانت عليه سابقا، و هذا نتيجة تراجع الخصوبة و انخفاض معدلات الولادات و إلى الارادة الصارمة في تنفيذ برامج التخطيط العائلي عن طريق توفير مختلف الوسائل الضرورية لذلك، و يظهر ذلك في برنامج الحكومة المصادق عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني يوم 17 أوت 1997 على أن " التخطيط العائلي سيظل مقياسا معتبرا لكل حركة تنموية وطنية بما في ذلك مجال الصحة العمومية، إذ ان منحنى النمو الديمغرافي يعرض التكفل بالتنمية و تلبية الحاجات الاجتماعية المتزايدة لضغط شديد و متواصل"[1]، هذا ما يعكس استجابة الأسرة الجزائرية لتلك البرامج.

[1]- اللجنة الوطنية للصحة الانجابية و تنظيم الأسرة(1997)، مخطط التدخل في الصحة الانجابية، التخطيط العائلي لدى مقدمي خدمات تنظيم الأسرة، ص13.

الجدول رقم(27.1): توزيع سكان الجزائر حسب السن و الجنس
تبعا لبيانات تعداد سنة 1998.

الفئات العمرية	عدد الذكور	النسبة(%)	عدد الاناث	النسبة(%)
4 – 0	1 627 670	11,1	1 552 105	10,8
9 – 5	1 820 858	12,4	1 753 339	12,2
14 – 10	1 918 833	13,1	1 849 852	12,8
19 – 15	1 782 614	12,1	1 716 677	11,9
24 – 20	1 472 255	10,0	1 442 581	10,0
29 – 25	1 259 989	8,6	1 242 625	8,6
34 – 30	1 056 110	7,2	1 044 683	7,3
39 – 35	841 768	5,7	825 603	5,7
44 – 40	691 275	4,7	686 994	4,8
49 – 45	565 289	3,8	543 581	3,8
54 – 50	371 843	2,5	390 816	2,7
59 – 55	345 318	2,3	353 181	2,5
64 – 60	301 247	2,0	320 912	2,2
69 – 65	252 003	1,71	258 614	1,80
74 – 70	163 292	1,11	168 869	1,17
79 – 75	107 732	0,73	110 243	0,77
80 فما فوق	111 711	0,76	126 109	0,88
ND	8 782	0,06	15 495	0,11
المجموع	14 698 589	100	14 402 279	100

المصدر: بيانات تعداد الجزائر لسنة 1998.

يمكننا القول كذلك من خلال الشكل رقم(11.1) أن شكل الهرم يكاد يكون متناظرا بين الجانبين، و هذا ما يدل على أنه لا توجد فروق كبيرة في أعداد سكان بين الجنسين، و إن وجدت فهي بفوارق ضئيلة لصالح جنس الذكور كما نلاحظه في الفئات العمرية الخماسية الأربعة الأولى أي (0-19)، و بالتالي فأن هناك نموا متوازنا للسكان من حيث الجنس.

الشكل رقم(1.11): الهرم السكاني لسكان الجزائر حسب بيانات تعداد سنة 1998.

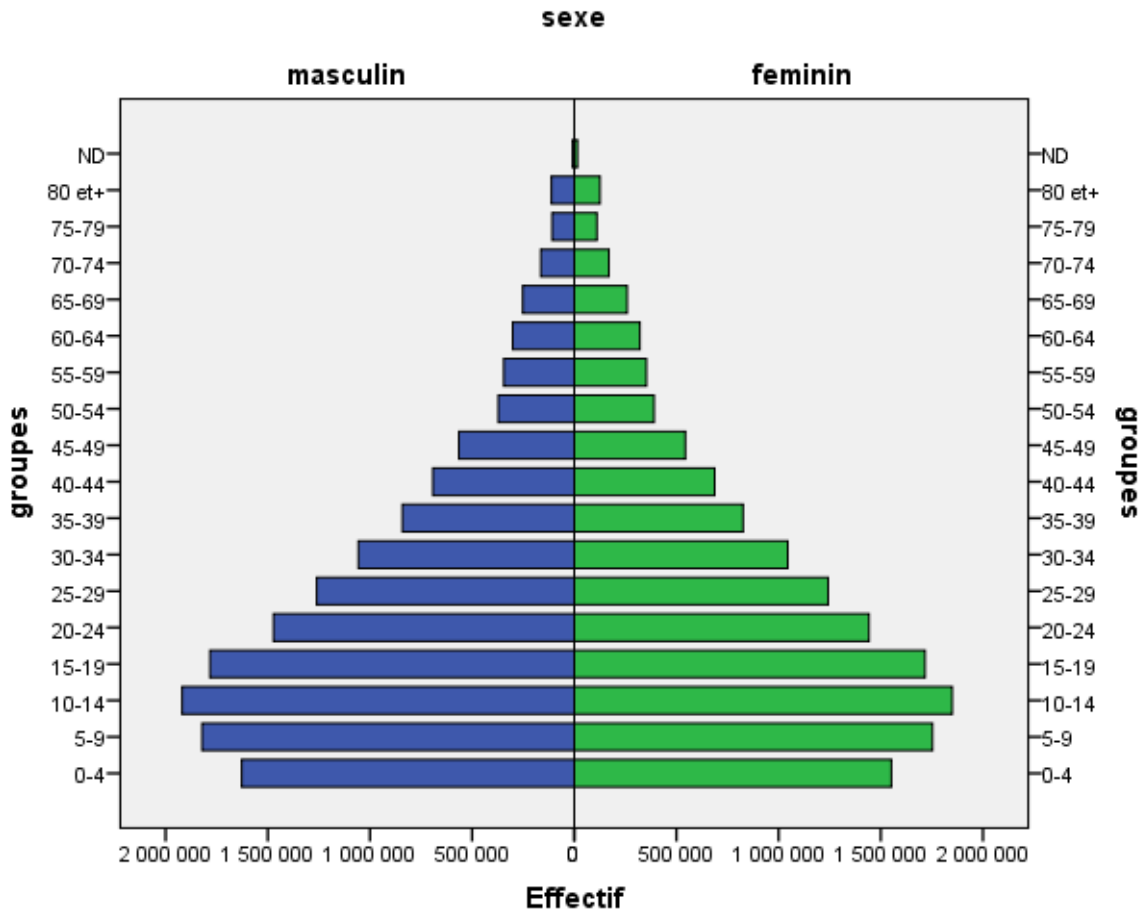

نلاحظ من خلال الجدول(28.1) أنه بالنسبة للفئات العمرية الكبرى تراجع ملحوظ للفئة العمرية (0-14) إلى 36.2% للجنسين معا مقارنة بما كانت عليه سابقا 44.1%، و يرجع ذلك إلى الأسباب التي تم ذكرها سابقا، كما أن الفئة العمرية (15-59) ارتفعت نسبتها بـ 07 نقاط على ما كانت عليه في تعداد 1987، كما أن فئة المسنين ارتفعت هي الأخرى من 5.7% تعداد 1987 إلى 6.6%، كما أنه لا يوجد فارق كبير في النسب بين الذكور و الاناث.

الجدول رقم(28.1): توزيع سكان الجزائر حسب السن و الجنس
تبعا للفئات العمرية الكبرى لتعداد سنة 1998.

الفئات العمرية	الذكور	الاناث	للجنسين معا
14 – 0	36,5	35,8	36,2
59 – 15	57,1	57,3	57,2
60 فما فوق	6,4	6,8	6,6
المجموع	100	100	100

الشكل رقم(12.1):الهرم السكاني لسكان الجزائر
حسب الفئات العمرية الكبرى لتعداد سنة 1998.

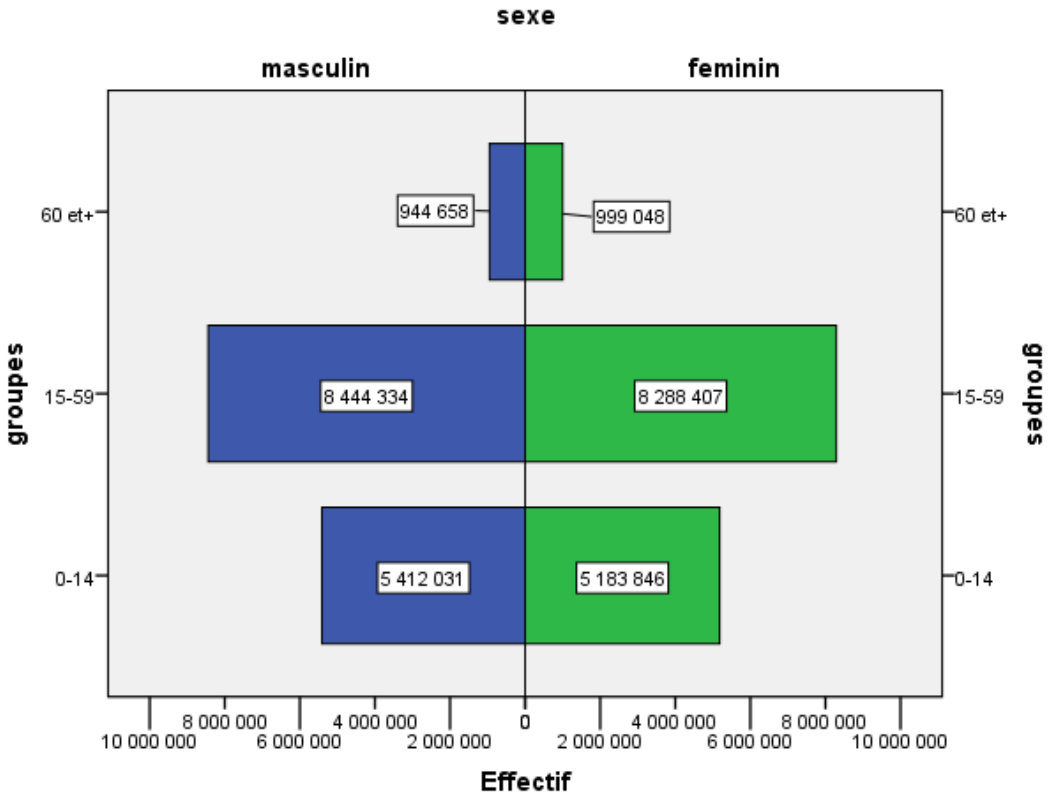

05-الهرم السكاني لسكان الجزائر لسنة 2008:

يعتبر تعداد سنة 2008 آخر تعداد شهدته الجزائر، حيث نجد من خلال أهم المؤشرات التي أظهرتها نتائجه أن البنية السكانية للجزائر قد شهدت تغيرات كثيرة مقارنة بما كانت عليه غداة الاستقلال، و يتجلى ذلك واضحا من معطيات الجدول(29.1) و الشكل(13.1) المتعلقين ببيانات تعداد 2008، حيث نلاحظ أن هناك تراجعا ملحوظا في نسب الفئتين العمريتين (5-9) و (10-14) من 12.3% و 12.9% إلى 8.47% و9.56% على التوالي للجنسين معا مقارنة ببيانات تعداد سنة 1998، وهذا نتيجة التراجع الكبير في معدلات الولادات والوفيات نتيجة تحسن المستوى المعيشي للأفراد.

بالنسبة للفئة العمرية الأولى (0-4) نلاحظ تراجع طفيف فقط في نسبتها، و يرجع ذلك إلى بداية عودة ارتفاع معدلات الخصوبة إلى مستويات أعلى.

الجدول رقم(29.1): توزيع سكان الجزائر حسب السن و الجنس

تبعا لبيانات تعداد سنة 2008.

الفئات العمرية	عدد الذكور	النسبة(%)	عدد الاناث	النسبة(%)
4 – 0	1 750 097	10,16	1 654 821	9,82
9 – 5	1 475 674	8,56	1 412 702	8,39
14 – 10	1 662 260	9,65	1 596 513	9,48
19 – 15	1 847 311	10,72	1 787 859	10,61
24 – 20	1 895 704	11,00	1 867 802	11,09
29 – 25	1 730 409	10,04	1 691 968	10,04
34 – 30	1 379 085	8,00	1 361 910	8,08
39 – 35	1 167 249	6,77	1 175 529	6,98
44 – 40	1 007 683	5,85	1 010 644	6,00
49 – 45	817 004	4,74	812 432	4,82
54 – 50	682 357	3,96	664 337	3,94
59 – 55	547 181	3,18	515 398	3,06
64 – 60	354 694	2,06	356 788	2,12
69 – 65	314 958	1,83	316 345	1,88
74 – 70	248 672	1,44	256 254	1,52
75 فما فوق	181 478	1,05	182 364	1,08
ND	93 472	0,54	93 657	0,56
المجموع	17 232 747	100	16 847 283	100

المصدر: بيانات تعداد الجزائر لسنة 2008.

الشكل رقم(13.1): الهرم السكاني لسكان الجزائر حسب بيانات تعداد سنة 2008

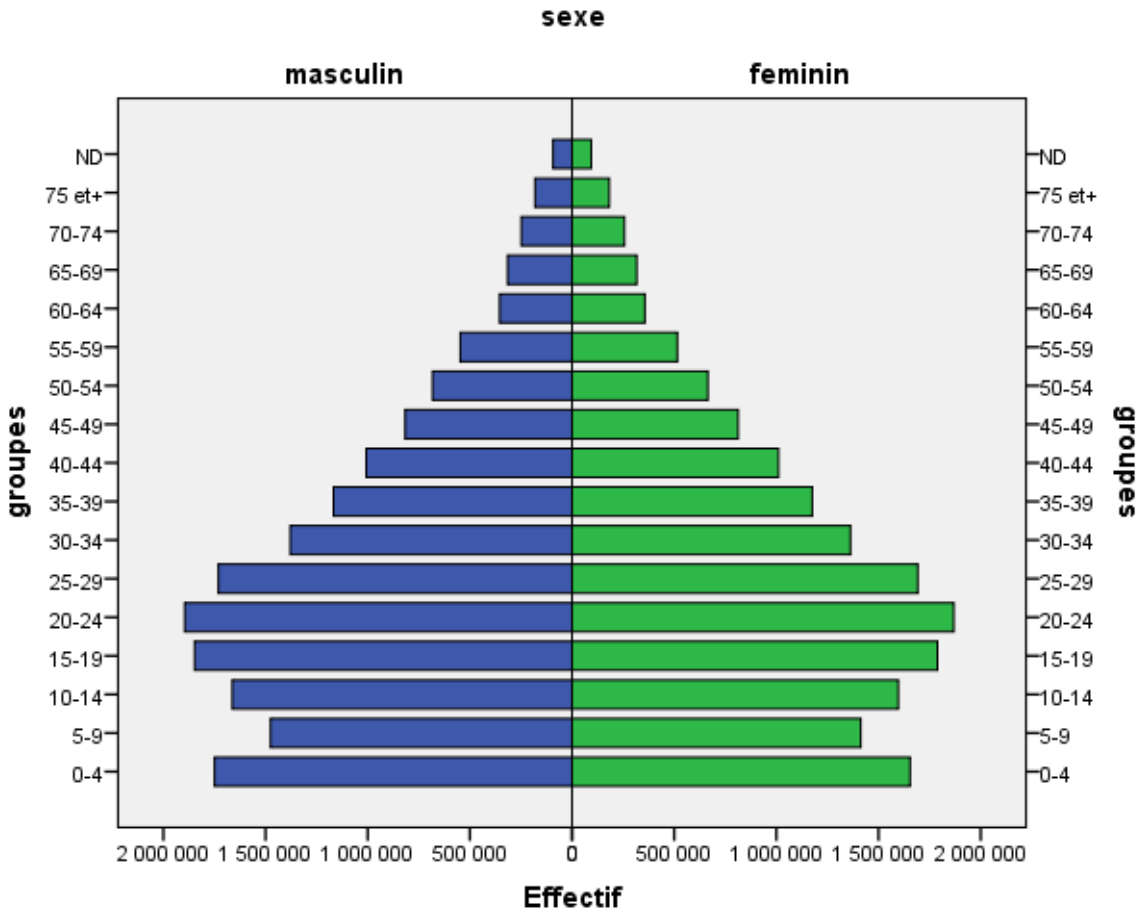

بالنسبة للفئات العمرية الكبرى، يظهر جليا حسب الجدول (30.1) التراجع الكبير في الفئة العمرية (0-14) مقارنة بما كانت عليه في تعداد سنة 1998، و ذلك لصالح الفئتين العمرين (15-59) التي كانت نسبتها 57.2% و أصبحت 64.5% و (60 فما فوق) التي كانت نسبتها 6.6% و أصبحت في تعداد 2008 تقدر بـ 7.4%، و يمكن إرجاع ذلك إلى ارتفاع أمل الحياة.

الجدول رقم(30.1): توزيع سكان الجزائر حسب السن و الجنس تبعا للفئات العمرية الكبرى لتعداد سنة 2008.

الفئات العمرية	الذكور	الاناث	للجنسين معا
14 – 0	28,4	27,7	28,1
59 – 15	64,3	64,7	64,5
60 فما فوق	7,3	7,6	7,4
المجموع	100	100	100

الشكل رقم(14.1):الهرم السكاني لسكان الجزائر
حسب الفئات العمرية الكبرى لتعداد سنة 2008.

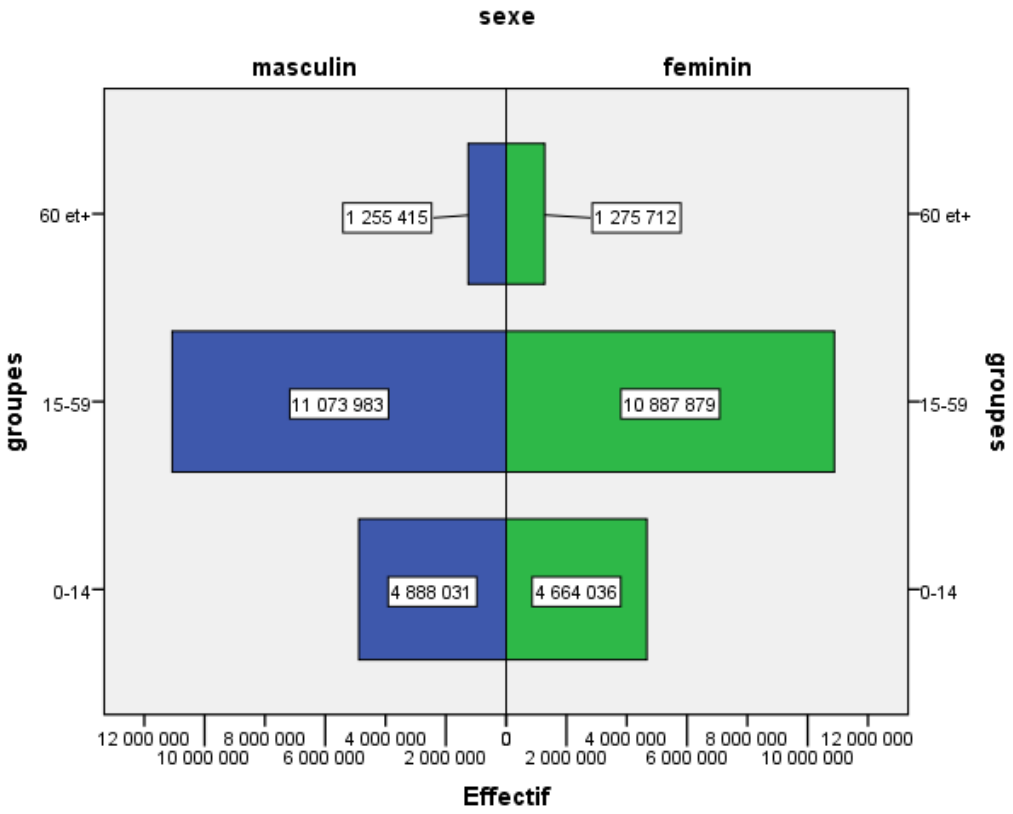

من خلال ما سبق تناوله، و بالنظر إلى الفئات العمرية الكبرى لتوزيع التعدادات حسب الجنس والفئات العمرية الكبرى، نجد ما يلي:

الجدول رقم(31.1): نسبة السكان للفئات العمرية الكبرى حسب الجنس
لتعدادات 1966- 1977-1987-1998-2008.

الفئات العمرية الكبرى	تعداد 1966			تعداد 1977			تعداد 1987			تعداد 1998			تعداد 2008		
	ذ	أ	م	ذ	أ	م	ذ	أ	م	ذ	أ	م	ذ	أ	م
14 – 0	48.8	46.4	47.6	49.3	46.6	47.9	44.6	43.6	44.1	36.5	35.8	36.2	28.4	27.7	28.1
59 – 15	42.3	46.8	44.5	44.9	47.6	46.3	49.8	50.5	50.2	57.1	57.3	57.2	64.3	64.7	64.5
+ 60	8.9	6.9	7.9	5.9	5.8	5.8	5.6	5.9	5.7	6.4	6.8	6.6	7.3	7.6	7.4

يمكننا القول من خلال الجدول(31.1) و الشكل(15.1) بالنسبة للفئات العمرية الكبرى، بأن البنية السكانية للمجتمع الجزائري قد شهدت تغيرات، خاصة لدى الفئة العمرية الأقل من 15 سنة، و ذلك كان نتيجة عوامل عدة سبق ذكرها في تحليل الأهرام السكانية، حيث نلاحظ أن الفئة العمرية الأقل من 15 سنة انتقلت نسبتها من 47.6% في تعداد 1966 إلى 28.1%، أي أنها تراجعت مقارنة بما كانت عليه بقرابة 20 نقطة، و على عكس ذلك ارتفعت نسبة الفئة العمرية (15-59)، من 44.5% سنة 1966 إلى 64.5% حسب تعداد سنة 2008، و هذا يعني أن النسبة التي ضاعت من حصة الفئة العمرية الأقل من

15 سنة أصبحت في الفئة العمرية الوسطى، مما يعني أن البنية السكانية لسكان الجزائر قد تغيرت، بالنسبة لفئة الشيوخ (أكثر من 60 سنة)، نلاحظ أن نسبتها كانت 7.9% سنة 1966 لتنتقل في تعداد 2008 إلى 7.4%، مع العلم أنها انخفضت خلال هذه الفترة إلى 5.7% سنة 1987، و هي آخذة في الارتفاع بسبب ارتفاع أمل الحياة.

الشكل رقم(15.1): نسبة السكان للفئات العمرية الكبرى حسب الجنس لتعدادات 1966- 1977-1987-1998-2008.

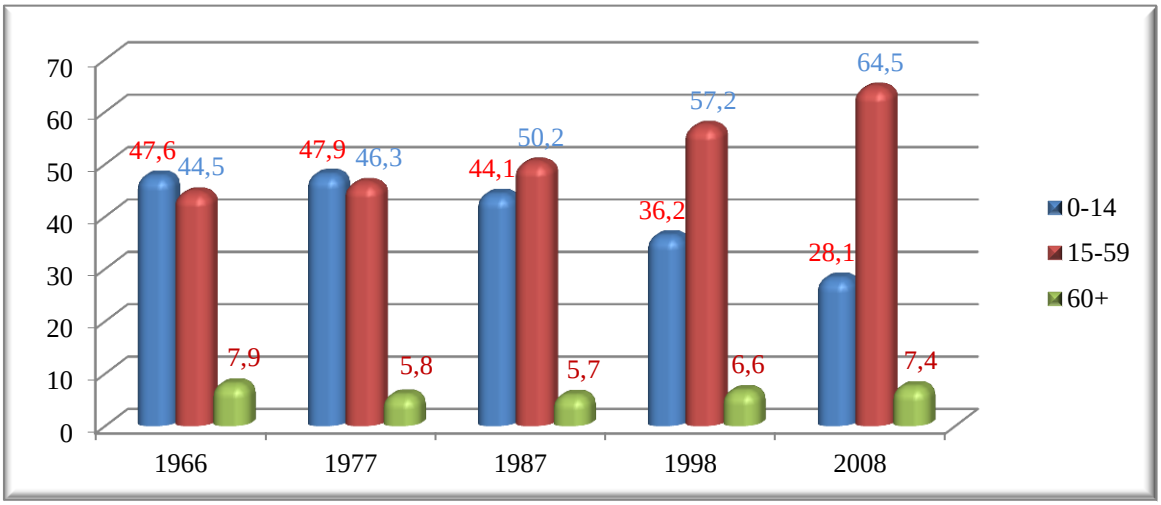

خـاتمـة:

لقد عرف النمو السكاني للجزائر تغيرات عديدة عبر مراحل مختلفة، حيث تعرضت خلال فترة الاحتلال إلى حملات إبادة كبيرة أثرت على النمو الطبيعي لسكانها، وقد انقسمت تلك المرحلة إلى محطتين، الأولى قبل سنة 1830 التي ميزها غياب نظام إحصائي وقاعدة بيانات تمكن من تتبع تطور النمو السكاني، أما بعد ذلك التاريخ فقد كان هناك اهتمام بالسكان و تطورهم خدمة لأغراض الاحتلال، وعرفت تلك المرحلة القيام بالعديد من التعدادات التي لم تكن منظمة ولا دقيقة وشاملة، غير أنها أعطت صورة عامة لتطور الزيادة الطبيعة للسكان في تلك الفترة، ويمكن إرجاع التذبذب الذي عرفه تطور النمو السكانـي إلى انخفاض معـدلات المواليد، وارتفاع معـدلات الوفيات خاصـة التي مست الأطفال، إضافة إلى التجنيد الاجباري وفرض الضرائب على السكان الذي أدى إلى حجب أحوالهم العائلية، يضاف لها طبيعة معيشة غالبية السكان التي كانت تعتمد على الجانب الزراعي و الترحال، وبرغم كل تلك الظروف إلا أن الزيادة السكانية قد عرفت تحسنا ملحوظا من فترة لأخرى.

تغيرت وتيرة الزيادة السكانية للجزائر بعد الاستقلال، و عرفت تزيدا ملحوظا في حجم السكان مر بفترات مختلفة و متميزة عن بعضها البعض، حيث عرفت الفترة التي تلت الاستقلال إلى بداية الثمانينات عدم إعطاء أهمية كبيرة للمسألة السكانية، كما أن الاعتقاد الذي كان سائدا هو أن التطور الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المحققة كلها عوامل ستؤدي إلى ضبط النمو السكاني، مما جعل معدل هذا الأخير يرتفع إلى أعلى مستوياته خلال تلك الفترة، فشد ذلك الإنباه و دفع بالاهتمام بالمسألة السكانية من خلال إعطائها المزيد من الرعاية، تجلى ذلك في المخططات الإنمائية الخماسية خلال فترة الثمانينات التي أشارت بوضوح إلى ضرورة التحكم في النمو الديمغرافي الذي أصبح يشكل عائقا لتحقيق التنمية إذا استمر بنفس الوتيرة، وبعد تطبيق برامج التخطيط العائلي و توفير وسائل منع الحمل وزيادة انتشار استعمالها، عرفت وتيرة النمو السكاني تراجعا ملحوظا نتيجة انخفاض المواليد وتحسن الرعاية الصحية وزيادة الاهتمام بصحة الأم والطفل من خلال المتابعة عبر مراحل الحمل وبعده.

كما شهدت البنية السكانية منذ الاستقلال تغيرات عديدة تتضح من خلال متابعة تطور الهرم السكاني اعتمادا على بيانات التعدادات التي تم إجراؤها في الجزائر، والتي تميزت الثلاثة الأولى منها(1966-1977-1987) بقاعدة عريضة في الفئة العمرية الأقل من 15 سنة تضم نسبة معتبر من إجمالي السكان، و التي كانت نسبتها تتناقص من تعداد للآخر لصالح الفئات الأخرى، وهذا ما ظهرا جليا في تعدادي 1998 و 2008 من خلال بداية التراجع في قاعدة الهرم السكاني نتيجة تراجع المواليد، وهذا ما سينعكس لاحقا على بقية الفئات العمرية الأخرى، وسيؤدي إلى تغير الهرم السكاني لاحقا ليصبح في شكل أسطواني حسب بعض التوقعات، أما فيما يخص البنية السكانية حسب الجنس، فنلاحظ توازنا مقبولا بين الذكور والإناث على العموم مع وجود فوارق ضئيلة، الشيء الذي جعل الهرم السكاني يبدو متناظرا في مختلف التعدادات.

الفصـل الثانـي

"تطور الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال"

مقدمـة:

بعد حصول الجزائر على استقلالها السياسي سنة 1962، وجدت نفسها كدولة منهكة بفعل تأثير مخلفات الاستدمار الفرنسي الذي كان قد عمر طويلا، وواجه الشعب خلال تلك الفترة خطر المجاعات، الحروب، التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وهو حال بقية أغلب الدول التي عرفت نفس المصير، مما دفع بالدولة الجزائرية إلى البحث عن السبل اللازمة والضرورية لإعادة بناء أسسها، خاصة في جانبها الاقتصادي الذي كان منهارا تماما، من بطالة ملحقة بأمية واسعة، وانخفاض في المستوى المعيشي، دمار البنى التحتية، نقص الاطارات البشرية المؤهلة في الكثير من التخصصات، بالإضافة إلى انعدام المرافق الضرورية الاجتماعية والثقافية، مما جعل الاقتصاد الجزائري يوصف بالمتخلف والمتدهور في كل الجوانب.

وللخروج من تلك الوضعية والأوضاع المتخلفة على كل الأصعدة، تم خوض معركة البناء والتشييد، و كانت تلك المعركة على جبهتين رئيسيتين، أولاهما تمثلت في مواجهة مخلفات الاستدمار في المجال الاقتصادي والاجتماعي، والثانية في تهيئة الشروط الضرورية للاستعمال الأمثل للموارد الطبيعية التي كانت تزخر بها البلاد انطلاقا من تطبيق المبادئ الاستراتيجية للتنمية، والعمل على تأسيس وتكوين القاعدة البشرية والمادية التي ترتكز عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال وضع برامج مستقبلية واضحة تشكل أساس العبور لمرحلة أحسن تكون من خلالها انطلاقة حقيقة و قوية تتخذ من التخطيط مبدأ لنجاحها.

كان العمل للخروج بالاقتصاد الجزائري المتخلف وتحقيق هدف التنمية والنمو الاقتصادي من خلال المخططات التنموية التي تبنتها الدولة مع نهاية الستينات من القرن الماضي وأوائل السبعينات من نفس القرن، والتي تجسدت في البداية باستراتيجية التصنيع أو ما سمي آنذاك باستراتيجية الصناعات المصنعة، و ذلك من خلال إصدار قوانين و مراسيم لتنظيم النشاطات الاقتصادية، وكان ذلك في إطار المخطط الرباعي الأول (1970 – 1973) و المخطط الرباعي الثاني (1974 – 1977) التي احتل فيها التصنيع مكانا مركزيا من أجل بناء اقتصاد وطني قوي في ظل الاعتماد على النظام الاشتراكي آنذاك، بعدها عملت الجزائر على تقويم تلك المخططات وتدارك التقصير والنقص المسجل من خلال تحقيق الأهداف المسطرة، فطبقت إعادة الهيكلة العضوية والمالية لمؤسساتها الاقتصادية العامة في إطار المخطط الخماسي الأول(1980 – 1984)، تبعتها إصلاحات أخرى في المخطط الخماسي الثاني(1985-1989)، خاصة بعد الأزمة البترولية التي مست أسعار النفط سنة 1986، مما أثر على الاقتصاد الجزائري وجعله حبيس عدة اضطرابات كانخفاض معدل النمو الاقتصادي، وانخفاض معدلات الاستثمار، وكذا انخفاض الواردات، وتقلص مناصب العمل، والتصاعد المستمر لمعدل التضخم إلى غيرها من المؤشرات الاقتصادية التي اتجهت نحو السلبية.

بعد ذلك وانطلاقا من ظروف الاقتصاد الجزائري التي تم عرضها، كان لابد من اعتماد مخطط إصلاح اقتصادي جديد و مكمل لما سبقه للنهوض بالاقتصاد، تمثل في تبني سياسات اقتصادية إصلاحية جديدة في ظل التحول إلى اقتصاد السوق مع مطلع التسعينات من القرن الماضي من خلال إعادة الهيكلة الصناعية و الخصخصة، قصد التمكن من مسايرة التغيرات و المستجدات الحاصلة التي أفرزتها الحالة الدولية ومواكبتها، مما فرض ترشيد الجهود المؤدية إلى تحقيق هذا الاندماج بما يضمن زيادة الاستهلاك الكلي و تكثيف الاستثمار.

إن دراستنا للسياق التاريخي لتطور الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى الوضع الحالي يبين لنا أنه قد مر بمجموعة من المراحل التي عرف خلالها عدة تطورات، سواء تعلق الأمر بمستوى التفكير التنموي، أو على مستوى السياسات الاقتصادية والاجراءات التي تم اتباعها خلال مختلف المراحل التي تم الاشارة إليها سابقا، كما يبين كذلك الدور الذي لعبته الدولة في السعي إلى تحقيق التنمية بمختلف أبعادها، وما نتج عنه من انعكاسات في مختلف الجوانب، بالإضافة كذلك إلى حجم التحولات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي صاحبت كل مرحلة والتي تركت آثارا واضحة على بنية الاقتصاد الوطني و انعكست على أداء و معدل النمو الاقتصادي.

سنتناول خلال هذا الفصل أهم المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال إلى المرحلة الأخيرة، مع التطرق إلى أهم المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية التي صاحبت كل مرحلة، و كذا إلى أهم الأسباب التي عرفتها البلاد في خضم تلك التحولات التي اعتمدت على أسلوب التخطيط المركزي من خلال اللجوء إلى مخططات تنموية متوسطة الأجل، تبعتها عدة اجراءات تصحيحية لتدارك النقائص مست جميع القطاعات الاقتصادية، لتليها تغيرات جذرية في التوجه الاقتصادي عقب انهيار النظام الاشتراكي والأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها بعض الدول، وذلك بالتوجه إلى اقتصاد السوق من خلال خوض مجموعة من الاصلاحات في القطاع المصرفي، تلك الاصلاحات المالية كانت تهدف إلى سد الفراغ الموجود بين الخطة الاقتصادية و الخطة المالية من خلال إنشاء هياكل المراقبة البنكية.

المبحث الأول: حالة الاقتصاد الجزائري في ظل النظام الاشتراكي.

ركزت قيادة الدولة الفتية عقب نيل استقلالها في فترة (1962-1966) على تحديد التوجهات السياسية والاقتصادية وأساليب تطبيقها، وقد تبلور ذلك في برنامج طرابلس الذي صادقت عليه الحكومة المؤقتة في جوان 1962، فقد حددت السياسة الاقتصادية بالحديث عن الاستقلال الاقتصادي عن تأميم الثروات الوطنية و جزء من تجارة الجملة التي كانت يسيطر عليها الجانب، و كذا كل المؤسسات المالية في البلاد، و نبذ تام للتنمية على النمط الرأسمالي[1]، كما تم الاشارة إلى ذلك أيضا في ميثاق الجزائر سنة 1964، أي أن الاشتراكية هي الأسلوب والنظام الوحيد لتحقيق التنمية، و أن النظام الرأسمالي مرفـوض، و لم يتم تجسيد ذلك ميدانيا إلا بعد سنـة 1966 بعد البدأ في تطبـيق المخططات التنمويـة، ويعود التأخر في التطبيق إلى ضعف القوى الاجتماعية سياسيا، إلى جانب ضعف إمكانيات الدولة خاصة المالية منها، حيث شهدت تلك المرحلة تهريبا كبيرا للأموال كما سبقت الاشارة إلى ذلك.

لقد تم الاشارة إلى رفض الجزائر للنظام الرأسمالي منذ وقت مبكر قبل مؤتمر طرابلس و الميثاق الوطني و هو ما أقره بيان أول نوفمبر 1954، و هذا الرفض لم يكن عفويا، حيث اعتبر هذا الأسلوب مرادفا للاستعمار الذي ضحى الشعب الجزائري بالكثير من أجل محاربته وهدم بنيانه، ولا غرابة في ذلك ما دامت القوة التي كانت الجزائر تحاربها بالسلاح لم تكن متمثلة فقط في الاستدمار الفرنسي و إنما كانت دعائمها هي دول الحلف الأطلسي التي يجمعها نظام اقتصادي واحد هو النظام الرأسمالي.

ونتيجة لرفض الجزائر للنظام الرأسمالي تم اختيار النظام الاشتراكي، وهو اختيارا لم يكن عفويا هو الآخر، فالعون المادي لدى البلدان الاشتراكية وتعاطف حكوماتها مع الثورة المسلحة بالإضافة إلى الميل النفسي أيضا للإنسان الجزائري نحو النظام الاشتراكي لأنه نظام يقدس العمل كوسيلة لكسب الحلال و على مبدأ العدالـة الاجتـماعية في توزيـع الثـروات و على مبـدأ التضـامن الاجتماعي في الحياة، تعتبر عوامل دفعت بالجزائر إلى اختيار هذا النوع من الأنظمة التي كانت سائدة.

أما من الجانب الاقتصادي فان هذا الاختيار مبنى على أساسين هما:

- إن إمكانيات القطاع الخاص الوطني (المالية و الفنية) ضعيفة و عاجزة عن إحداث التنمية.
- الخوف من خضوع السوق لاستغلال أجنبي إذا ما ترك تنظيم الاقتصاد لقانون السوق مما ينتج عنه تنامي طبقة طفيلية تكون مجرد آلة استغلال اجتماعية للجمهور الواسع من الشعب.[2]

---

[1]- حميد تمار(1983)، استراتيجية التنمية المستقلة، دراسة حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص24.

[2]- بلقاسم حسن بهلول (1999)،"سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيمها في الجزائر" الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 98 / ص 346 .

و أدى اختيار الجزائر منهج العمل الاشتراكي في تنمية اقتصادها الوطني إلى ضرورة تطبيق أسلوب التخطيط لأداء العملية الاقتصادية من خلال المخططات التي تم الاشارة إليها سابقا، و يمكن تقسيم المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري في ظل النظام الاشتراكي إلى ما يلي:

- مرحلة التأميم و التأسيس للاقتصاد الجزائري (مرحلة الانتظار) 1962 – 1966.
- مرحلة التخطيط الاقتصادي المركزي التي شملت الفترة 1967 – 1979.
- مرحلة التنمية اللامركزية التي شملت الفترة 1980 – 1989.

المطلب الأول: مرحلة التأميم و التأسيس للاقتصاد الجزائري (مرحلة الانتظار) 1962 – 1966.

واجهت الجزائر المستقلة ظروفا صعبة جدا مست خاصة تهريب الأموال إلى الخارج، إخلاء خزينة الدولة والبنك المركزي، ترك 900 ألف هكتار من أجود الأراضي الفلاحية في حالة الشغور لخلف العجز وتفريغ الإدارة من الوثائق الإدارية لشل الجهاز الإداري والكثير من الجرائم، هذا بالإضافة إلى العراقيل التي واجهتها عند بداية التنمية، كل هذا دعي إلى ضرورة اتخاذ إجراءات سياسية تاريخية تمثلت في:

- ✓ تأميم جميع أراضي المعمرين وجميع الأملاك الشاغرة، وتطبيق نظام التسيير الذاتي طبقا لتنظيمات مراسيم مارس وأكتوبر 1963 وديسمبر 1968.
- ✓ تأميم جميع المناجم في ماي 1966 وكامل شبكة توزيع مشتقات البترول الأجنبية سنة 1968.
- ✓ تأميم بنك الجزائر الذي تحول إلى البنك المركزي الجزائري وإلغاء العملة الفرنسية واستبدالها بالدينار الجزائري في جانفي 1963 ثم توسيع التأميم إلى جميع البنوك الأجنبية 1966.
- ✓ تخطيط الاقتصاد الوطني: لقد أكد برنامج طرابلس سنة 1962 على أهمية التخطيط في تنظيم الاقتصاد وجاء هذا مرة أخرى في ميثاق الجزائر بتاريخ 21 أفريل 1964 حيث نص على: "إن تنمية البلاد الاقتصادية متوقفة على التخطيط وهذا الأخير مدعوا إلى القضاء على التخلف المتراكم".
- ✓ الاقتناع بأن أسلوب العمل المناسب والفعال هو الأسلوب الاشتراكي وهو اقتناع تجسيد بكل أمانة الميول النفسية للشعب الجزائري وطموحاته في الحرية والاستقلال.[1]

تعتبر هذه المرحلة كمرحلة انتقالية صعبة، بالنظر إلى الوضع الاقتصادي و السياسي والاجتماعي و الثقافي الذي كان سائدا ومواكبا لها، حيث تم خلالها بناء الخطوات الأولية في النهج الاشتراكي من

[1]- محمد بلقاسم حسن بهلول(1999)، مرجع سبق ذكره، ص 88

خلال وضع نظام التسيير الذاتي وإيجاد المؤسسات والدواوين الوطنية، حيث تم تقرير الاعتماد على التخطيط كوسيلة و أداة لتنظيم وتحقيق الأهداف الاشتراكية، حيث يعتمد الاقتصاد الاشتراكي على تدخل الدولة من خلال التخطيط المركزي في توجيه البرامج الاقتصادية والاجتماعية، وتقرير استخدام مجموع الوسائل التي تملكها في الاتجاه المطلوب لتحقيق أهداف التنمية الشاملة حسب ترتيب الأولويات، كما أنه خلال هذه الفترة لم تظهر فيها الدولة بالمفهوم الاقتصادي، أي الدولة التي تتحمل أعباء التنمية، ولذلك تميزت السياسة الاقتصادية خلالها بالبطء وتراجع النمو، وقد زاد الوضع تعقيدا أمام الافتقار إلى الاطارات المسيرة في القطاعات الادارية والاقتصادية والتجارية ونقص الخبراء في مجال العلوم والتكنولوجيا و الشؤون المالية.

تميزت بداية هذه الفترة أي سنة 1962 بوضعية اقتصادية يمكن وصفها كما يلي:

- "غياب شبه تام للصناعات الأساسية، مع الاشارة إلى وجود بعض الصناعات التحويلية ذات طبيعة حرفية متمركزة حول الموانئ الرئيسية بالجزائر العاصمة، و كانت حوالي 80% من النشاطات الصناعية بيد المعمرين.
- قطاع زراعي حديث يمتلكه الأوروبيون و يحتل مساحة تقدر بـ03 ملايين هكتار، و يشمل الأراضي الخصبة للجزائر، و قطاع زراعي تقليدي يعود للجزائريين الأصليين و يشمل الأراضي الأقل خصوبة.
- الهياكل القاعدية: و هي من العوامل المساعدة على تسريع الدورة الانتاجية و تحسين أدائها، فالطرقات المعبدة التي تركتها فرنسا حوالي 10 000 كلم و 4 300 كلم من السكك الحديدية و20 مطارا، و شبكة الكهرباء، و 600 كلم من الخطوط الكهربائية، إضافة إلى منشئات أخرى كميناء الجزائر، و تتركز كلها في شمال البلاد أين تتواجد الجالية الفرنسية بالإضافة إلى شبكة التوزيع التجارية و المؤسسات المصرفية، مغادرة ما يقارب من مليون إطار أوروبي للجزائر قبل إعلان الاستقلال، مما ترك فراغا كبيرا في الاطارات و العمال المحترفين، منها حوالي 500 ألف من المستوى العالي، 3 500 إطارا متوسطا، و 100 إلف عاملا و مستخدما، و هو ما عطل سير الاقتصاد و الادارة تماما، التخلي شبه التام عن الاستغلالات الفلاحية الحديثة و المؤسسات الصناعية و التجارية من قبل مالكيها الأوروبيين.
- وجود قطاع مصرفي متكون فقط من فروع لبنوك أجنبية متمركزة أساسا في شمال البلاد وخاصة على مستوى الموانئ الكبرى.

- عند مغادرة المعمرين حولوا معهم ادخاراتهم و رؤوس أموالهم، و تم تسجيل في شهر واحد فقط من سنة 1962 تحويل عبر قناة البنوك حوالي 750 مليون فرنك، و انعدام الائتمان و نتج عن هذا قلة القروض و بالتالي قلة الاستثمارات".[1]
- وجود ما يقارب 12 مليون جزائري تتهددهم المجاعة، قرابة 02 مليون فلاح خرجوا من سجون الاستعمار، كما ان 70% من السكان العاملين في حالة بطالة.
- كانت الزراعة و الخدمات تمثل 73% من إجمالي الناتج، و 20% من الانتاج الصناعي تمثل مدخرات للصناعات الثقيلة، في حين كانت الصناعة الغذائية المعتمدة على التحويل البسيط لمنتجات القطاع الزراعي تستحوذ على 45% من إجمالي الانتاج للقطاع الثانوي.
- حوالي 1300 فني جزائري و 120 طبيب و خمسة مهندسين.

و أمام هذا الوضع الصعب لم يكن أمام القادة الجزائريين آنذاك سوى الاحتفاظ بالأجهزة الموروثة عن العهد الاستعماري من مسيرين و قوانين و مراسيم و ممارسات كانت قائمة قبل الاستقلال، بالإضافة إلى الاستمرار في تنفيذ المشاريع المبرمجة في إطار مشروع قسنطينة (1959 – 1964) التي اعتبرت ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها، و ذلك استنادا إلى اتفاقية افيان 1962 التي تتعهد فيها الدولة الفرنسية بتقديم الدعم المالي و التقني للدولة الجزائرية الناشئة من أجل إحياء المشاريع المعطلة في مشروع قسنطينة و إكمالها.

لذلك كان لابد على السلطات الجزائرية في تلك الفترة أن تتدخل في أربعة اتجاهات رئيسية هي[2]:

- ✓ تأسيس لجان التسيير في المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصناعية المتروكة من قبل ملاكها.
- ✓ المساهمة في المؤسسات الفرنسية المقيمة منذ فترة في الجزائر، حيث استعادت الدولة 56% من أسهم الشركة البترولية (S.N.REPAL) و (Raffinerie) بالجزائر العاصمة، و 20% من حصص شكرة الغاز (KAMEL)، و40% من رونو (CARL Renault) و 30% في (SABAB) و 25% في الاتحاد الصناعي الافريقي، و السباكة الأكثر اهمية في الجزائر و التي أقيمت في عنابة.
- ✓ إنشاء دواوين و شركات وطنية من أجل مراقبة القطاعات الحيوية للاقتصاد، مثل شركة الكهرباء والغاز، ديوان التجارة مكلف باستيراد المنتجات الغذائية، الشركة الوطنية المكلفة بالنقل وبيع المحروقات (Sonatrach) في سنة 1963، الشركة الوطنية للتبغ والكبريت في سنة 1964، شركة (SNS) المتخصصة في قطاع صناعة الحديد سنة 1964، وشركة (SOMEA) المتخصصة في الصناعة الميكانيكية و الطائرات.

---

[1]- صالح مفتاح، مداخلة بعنوان: تطور الاقتصاد الجزائري و سماته منذ الاستقلال الى اصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، ص 01-02.

[2]- أحمد هني(1991)، اقتصاد الجزائر المستقلة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص26.

- ✓ وضع هياكل مالية تتلاءم مع الظروف في تلك الفترة، مع إنشاء البنك المركزي في 1962/12/12، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 1964/08/10، وتأميم البنوك الأجنبية الموجودة في الجزائر سنة 1966، وإنشاء البنك التجاري العمومي الأول وهو البنك الوطني الجزائري(BNA) بتاريخ 1966/08/13.

وبخصوص السياسة الاقتصادية التي تم انتهاجها لتحقيق التنمية خلال هذه المرحلة كانت من خلال الحديث عن الاستقلال الاقتصادي "بتأميم الثروات وجزء من تجارة الجملة التي كان يسيطر عليها الأجانب، وكذا كل المؤسسات المالية في البلاد، و نبذ تام للتنمية على النمط الرأسمالي، ولكن تعدو أن تكون هذه التوجهات عبارة عن قرارات سياسية لا غير، أما النموذج الاقتصادي فقد حدد على شكل عموميات، اعتبرت الزراعة في بداية البرنامج القاعدة الأساسية للتنمية، أما القطاع الصناعي فهو لخدمة الزراعة"[1].

لقد تم الاشارة إلى استراتيجية التنمية في مؤتمر طرابلس 1962 و خلال ميثاق الجزائر 1964، حيث اعتقد المجتمعون في مؤتمر طرابلس أن مهام التنمية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي تتطلب توحيد وحشد كل الطاقات، واحتكار الدولة لكل النشاطات الأساسية، فالسلطة السياسية هي السلطة المسؤولة عن تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل تحقيق المهام الاقتصادية والاجتماعية للثورة الديمقراطية الشعبية، يجب الاهتمام بالاقتصاد، المجتمع، والمجال الدولي قصد تحرير الجزائر من قيودها الاستعمارية وبقايا الاقطاع، أما الميثاق الوطني فقد أكد رفضه للنهج الرأسمالي للتنمية لأنها تعتبر العمال كمجرد سلعة خاضعة لقانون السوق، وأنها كثيرة التعرض للأزمات كالكساد في الانتاج، وهي مظهر من مظاهر الامبريالية، ورغم أنها تعرف ما يسمى بتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، إلا أن هذا الأمر يعتبر في نظر محرري هذا الميثاق تزييفا لمفهوم العقلانية، لعدم وجود المساواة الاجتماعية، فكان البديل الوحيد هو النهج الاشتراكي الذي يطبق عن طريق تأميم وسائل الانتاج والتسيير الذاتي، ولهذا حدد هذا الميثاق الأدوار الأساسية التي يجب أن تقوم بها الدولة في مرحلة الانتقال إلى النهج الاشتراكي وهي:

- تقوية التجارب الاشتراكية التي هي في طريق الانجاز، كتوحيد نمط الانتاج.
- تدخل الدولة في القطاع الخاص قصد تنشيط التأميمات، إلى جانب تحديد العلاقات التي على الدولة إقامتها مع رؤوس الأموال الأجنبية.
- التمهيد والتحضير لتطبيق التسيير الذاتي انطلاقا من نظام التعاونيات في القطاع الزراعي، أما القطاع الصناعي فيتم هذا التنظيم أولا عن طريق تحول القطاع الصناعي الخاص (التأميم) وإنشاء الصناعة العمومية.[2]

---

[1]- أحمد هني(1991)، مرجع سبق ذكره، ص23.
[2]- محمد حسين بن سادة(1979)، اقتصاد تنمية الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 19-21.

وقد جاءت الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية للبلاد على النحو التالي:

- إقامة إصلاح زراعي لصالح جمهور الفلاحين الصغار، وذلك بتنظيم القطاع الزراعي غير المسير ذاتيا في شكل تعاونيات إلى أن تتحقق الظروف الموضوعية لتحويله إلى مزارع مسيرة ذاتيا، وهذا هو النموذج الذي يجب أن يسود القطاع الزراعي على المدى الطويل.
- تستوجب تنمية القطاع الصناعي المسير ذاتيا وليس فقط التوجيه والتحويل التدريجي للقطاع الصناعي الخاص، بل إنشاء مؤسسات صناعية جديدة مملوكة للدولة، حيث تم تحديد المعايير التي تحكم هذه المؤسسات كالتالي:
  - إنشاء مناصب شغل جديدة بما تسمح به مردودية هذه المؤسسات.
  - تمويل الاستهلاك المحلي.
  - إنشاء مركبات من شأنها إرساء قواعد الصناعة الثقيلة في الجزائر، و تحقيق هذه المركبات يستوجب البحث عن أسواق واسعة لتأمين مردودية هذه المشاريع وهو ما يستوجب إبقاء مراعاة أبعاد جغرافية تتجاوز المجال الوطني، حيث تكون هناك إمكانية للتكامل دون أن يؤثر ذلك على الاختيارات الاشتراكية للبلاد.
- في المجال المالي و التجارة كانت التوجهات كالتالي:
  - تأميم المؤسسات المالية للقطاع الخاص، و في انتظار ذلك على الدولة إنشاء المؤسسات الضرورية لتوفير الخدمة اللازمة للقطاع العام.
  - بالنسبة للتجارة، يعتبر تنويع الصادرات والتجارة الخارجية من الأهداف القريبة المدى، بينما يتم تأميم التجارة الخارجية على مدى أطول، و في انتظار تحقيق ذلك كليا يجب على القطاع الاشتراكي أن يقوم على عمليات التصدير والاستيراد التي تخص نشاطه.

المطلب الثاني: مرحلة التخطيط الاقتصادي المركزي التي شملت الفترة 1967 – 1979.

كانت الفترة السابقة التي تحدثنا عنها بمثابة مرحلة انتظار، حيث انحصرت استراتيجية التنمية خلالها في وضع ميزانية التجهيز السنوية والتابعة لقانون المالية، فبقيت جهود تحقيق الاستثمار المسطرة في إطار المخططات الاستعجالية التي تلت الاستقلال، والتي كانت جد بسيطة، ولم يكن خلالها وضوح لنموذج التنمية الذي سيتم انتهاجه.

اتسم الاقتصاد الجزائري في المرحلة الممتدة من سنة 1967 إلى 1979 بنظام مركزي موحد في جميع القطاعات الاقتصادية من خلال اعتماده على التخطيط المركزي في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث حددت أهدافها في تلك المرحلة حسب منظار السلطة في[1]:

[1]- اتحاد الاقتصاديين العرب، المشكلات الاقتصادية المعاصرة و مستقبل التنمية العربية، الجزء الثاني، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، دار الرازي، ص287.

- تحقيق مستوى معيشي ملائم للعمال، وذلك برفع إنتاجية العمل وتحقيق التوازن بين المدينة والريف، إلى جانب التوازن بين مختلف الأقاليم المكونة للدولة، وكذلك تخصيص موارد الاستثمار للقطاعات التي تساعد على تلبية تلك الحاجيات الأساسية.
- تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم الاستقلال المالي.
- بناء اقتصاد حديث يمكن أن يواكب اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى.

اعتمدت الجزائر في تحقيق أهدافها خلال هذه الفترة على أسلوب التخطيط المركزي، من خلال القيام بمخططات تنموية متوسطة الأجل، مما جعلها مرحلة تتميز بكونها مرحلة المخططات، كما اتسمت بتزايد تدخل الدولة في جميع نواحي الحياة الاقتصادية لضمان تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

لقد انطلقت عملية التخطيط الحقيقي للتنمية في الجزائر مع المخطط الثلاثي الأول لسنة 1967-1969 الذي كان يهدف إلى إحداث انسجام وتأقلم بين الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والادارية للبلاد من خلال تحضير الوسائل المادية والبشرية لإنجاز المخططات المقبلة، حيث أعطيت الأفضلية إلى الهياكل القاعدية للصناعات والمحروقات، لتتضح بعدها استراتيجية التنمية من خلال المخططات الموالية التي كانت تهدف على المدى الطويل إلى القضاء على هياكل وشروط الانتاج القديمة من خلال تطبيق نظرية "الصناعات المصنعة"، وذلك من خلال التخطيط لإنشاء الصناعات الثقيلة والتركيز على قطاع المحروقات، لتكون فيما بعد بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة، حيث تم إجبار المؤسسات العمومية على فتح حسابين، أحدهما للاستغلال والآخر للاستثمار مع منع التداخل بينهما، "كما تجلى ذلك من خلال بناء المصانع الضخمة و المركبات الصناعية، و تكوين مناطق صناعية في عدة مناطق، حيث تم توجيه كل الأموال الريعية لتمويل هذا القطاع بصفة خاصة، والقطاع الصناعي بصفة عامة، وذلك على حساب بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، هذا مع الاهمال شبه الكلي للقطاع الخاص الذي انخفضت مساهمته في الاستثمار من 45% سنة 1967 إلى 5.04% سنة 1978"[1].

عرفت الجزائر خلال هذه الفترة ثلاثة مخططات تنموية هي المخطط الثلاثي (1967-1979)، المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، تلت ذلك مرحلة تكميلية (1978-1979) تم خلالها اتمام ما تبقى من المخطط الرباعي الثاني، وسنتطرق إلى كل مرحلة من هذه المراحل، محاولين استعراض أهم ما ميز كل منها.

[1]- أحمد بن بيتور(1988)، الجزائر في الألفية الثالثة تحديات و إمكانيات، دار مارينون، الجزائر، ص50.

01- المخطط الثلاثي (1967-1969):

يعتبر هذا المخطط بمثابة انطلاقة أولى لخطط التنمية اللاحقة التي عرفتها الجزائر، و قد اعتمد على التصنيع كأساس ضروري للتنمية، حيث تميز التخطيط في هذه المرحلة بخاصيتين:

- التوجه نحو المخططات المتوسطة الأجل.
- الارتفاع المتزايد في حجم الاستثمارات الفعلية في مختلف القطاعات كمحاولة للنهوض بها بالنظر إلى اتساع فترة تطبيق المخطط و زيادة الامكانيات المادية للمجتمع، و كان الاهتمام بتطوير القطاع الصناعي للتماشي مع مختلف القطاعات مثل الفلاحة و الخدمات[1].

و قد تم تخصيص مبلغ قدره 11.081 مليار دج كاستثمار في هذه الخطة، لكن ما تم تنفيذه خلال هذه المرحلة بلغ 9.124 مليار دج أي بنسبة تنفيذ قدرها 82% حسب ما يوضحه الجدول رقم(1.2)، وقد تم توزيع هذه الاستثمارات إلى مجموعات متجانسة و هي:

- الاستثمارات الانتاجية المباشرة كالمنتجات الصناعية و الزراعية.
- الاستثمارات شبه إنتاجية كالسياحة و التجارة و المواصلات.
- الاستثمارات التي لم يكن لها انتاجية مباشرة كالمدارس و الهياكل القاعدية.

الجدول رقم(1.2): هيكل الاستثمارات في الخطة الثلاثية 1967/1969.

(الوحدة: مليار دج)

القطاعات	الاستثمارات المخططة		الاستثمارات المنفذة و معدل التنفيذ	
	المبلغ	النسبة (%)	المبلغ	نسبة التنفيذ (%)
الصناعة	5.400	49	4.750	87
الفلاحة	1.869	17	1.606	85.9
القاعدة الهيكلية	1.124	10	855	76
السكن	413	3.7	249	60.2
التربية	912	8.2	704	77
التكوين	127	1.1	103	71.6
السياحة	285	2.5	177	60
الشؤون الاجتماعية	295	5.6	229	76
الادارة	441	4	304	70
استثمارات أخرى	215	1.9	147	70
المجموع	11.081	100	9.124	82

المصدر: زرقين عبود(1996)، صناعة الحديد و الصلب في استراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 70.

[1]- محمد زوزي(2010)، تجربة القطاع الصناعي الخاص و دوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة غرداية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة ورقلة، السنة الجامعية 2009-2010، ص 117.

يتبين من خلال الجدول(1.2) أن الصناعة قد استحوذت على قرابة نصف المبلغ المالي المخصص للاستثمارات المخططة بنسبة قدرت بـ49%، وذلك يرجع إلى القاعدة المعتمدة في التخطيط والتي تولي أهمية كبيرة للصناعة عن غيرها من القطاعات الأخرى، وهذا ما يوضح التوجه الانمائي الذي اختارته الجزائر وهو التصنيع وذلك لأجل إرساء قاعدة صناعية تركز عليها أهداف المخططات الأخرى، تليها الفلاحة والهياكل القاعدية بنسب استثمارات قدرت بـ 17% و 10% على التوالي، في حين أن الاستثمارات المخصصة لبقية القطاعات كانت دون 10%، وبالنظر إلى ما تم تنفيذه فإن النسب اختلفت هي الأخرى من قطاع إلى آخر، حيث أن أكبر نسبة تنفيذ تعود إلى الصناعة بنسبة قدرت بـ87%، مما يدل على أنها كانت تحوز على تركيز أكثر بالإضافة إلى المبلغ المخصص لهذا القطاع، تلاها قطاع الفلاحة بنسبة قدرت بـ 85.9%، أما بقية القطاعات الأخرى فتراوحت نسبة تنفيذ الاستثمارات بين 60% و 80%.

توزعت الاستثمارات داخل القطاع الصناعي الذي استحوذ على أكبر نسبة كما يلي:

الجدول رقم(2.2): توزيع الاستثمارات داخل القطاع الصناعي 1967-1969.

الوحدة: مليار دج

القطاع الصناعي	الاستثمارات المخططة	النسبة المئوية (%)
المحروقات	2.205	41
المناجم	180	3
الكهرباء	260	5
الحديد و الصلب	1.200	22
الكيمياء	505	9
الصناعة التحويلية	1.050	20
المجموع	5.400	100

المصدر: جمال الدين لعويسات(1986)، التنمية الصناعية في الجزائر، مرجع سابق، ص25.

يتضح لنا من خلال معطيات الجدول رقم(2.2) أن أكبر حصة استثمارات في القطاع الصناعي كانت من نصيب قطاع المحروقات بنسبة بلغت 41%، و بمبلغ استثمارات بلغ 2.205 مليار دج، و هو التوجه الذي ركز عليه الاقتصاد الجزائري باعتماده على هذا القطاع في تحصيل المداخيل والذي لا يزال المورد الأساسي إلى يومنا هذا، يليه قطاع الحديد و الصلب و قطاع الصناعات التحويلية بنسب متقاربة بلغت 22% و 20% على التوالي من إجمالي الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي، و هي نسب تبقى مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى المتبقية التي حازت على نسب أقل لم تصل إلى 10%، و هذا ما ركزت عليه الجزائر في اتجاه ميدان التصنيع معتمدة على إقامة الصناعات الأساسية ومنها صناعة الحديد والصلب التي يتحقق مردودها على المدى البعيد.

بالنظر إلى ما تم تحقيقه خلال هذه الفترة وفق الأهداف التي كانت مسطرة، يمكننا القول بأنها حققت دفعة قوية وضرورية في إطار استراتيجية التنمية الاقتصادية للمخططات اللاحقة، خاصة المخطط

الرباعي الأول، حيث تم إنشاء قاعدة لنهضة اقتصادية واجتماعية وثقافية مهمة لتلبية الحاجيات الضرورية التي ستعتمد عليها المراحل القادمة.

02- المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

مع بداية سنة 1970 و نهاية المرحلة التجريبية لنظام التخطيط التي تمثلت في المخطط الثلاثي للتنمية، حيث تم تحديد أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية و وضع الأسس لسياسة الدولة اتجاهها من خلال دعم الاقتصاد الاشتراكي، تم الدخول في المرحلة الثانية من مراحل المخططات المتوسطة الأجل، ووفق أولويات محددة عملت الدولة على تنميتها ودعمها للوصول إلى تحقيق الاستقلال الحقيقي في مختلف جوانبه من خلال الاعتماد على وسيلة التخطيط و توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات.

لقد اعتمدت الدولة على التسيير الاشتراكي للمؤسسات العمومية الاقتصادية التي حددها النص القانوني الذي جاء به الأمر رقم:74/71 المؤرخ في نوفمبر 1971، حيث يؤكد على تحكم الدولة في جوانب الحياة الاقتصادية، وذلك من خلال تمثيل الدولة للمؤسسات العمومية ذات الصيغة الوطنية، وكذا مختلف المؤسسات العمومية ذات الطابع المحلي و الجهوي و مختلف الدواوين الوطنية، وقد اتبعت الدولة هذا النمط من التسيير لتحسين الظروف الاجتماعية للشعب من خلال التركيز على إيجاد مناصب الشغل والقضاء على البطالة، وتحقيق التعاون بين الأفراد وترقية العلاقات الانتاجية، وقد عملت هذه المؤسسات العمومية على التبعية في تنفيذ السياسة الاقتصادية العامة.

وقد اقتدت الجزائر في نظام التسيير الاشتراكي بالدول الاشتراكية كالاتحاد السوفياتي سابقا، ونظرا للنتائج المحققة من هذا النظام الذي يعطي للشعب الفرصة للمساهمة في تسيير المؤسسات والاستثمارات لدفع عجلة التنمية عن طريق المشاركة، قامت الدولة الجزائرية بوضع هياكل إدارية لتسيير عملية النهوض بالجانب الاقتصادي للمؤسسة من خلال العمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية لأي مشروع، وهو تحقيق التوازن المالي والربح المادي، وتوفير الظروف الاجتماعية التي تعمل على تحقيق متطلبات العمال الضرورية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

يبدو من خلال قراءة المخطط الرباعي الأول 1970-1973 تأكيده على نقطتين رئيسيتين:

- **الأولى:** هي التي تشير إليها المادة 5 من الأمر رقم 70-10 الخاص بتطبيقه والتي تؤكد على "تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستغلال الاقتصادي للبلاد".
- **الثانية:** هي التي تسجلها مقدمة عرض المخطط عندما تؤكد بأنه "في هذا التغيير العميق المنطلق عن استراتيجيتنا، تجلى التصنيع بالدرجة الأولى من بين عوامل التنمية".

بالإضافة إلى هتين النقطتين، اهتم هذا المخطط بتنمية المناطق الريفية بهدف إيجاد توازن بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، كما توزعت الاستثمارات المسجلة في هذا المخطط على مختلف

القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وعلى مختلف المناطق الجغرافية للوطن وذلك بهدف الوصول إلى مستوى أحسن من التقدم الاقتصادي.

❖ **أهداف المخطط:**

كان المخطط يهدف إلى ما يلي:

➢ **بناء الاشتراكية:**

ويقتضي ذلك هدم جميع العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي خلفها الاستدمار والتي تتمثل بصفة عامة في جانبين من إشكالية التخلف هما:

- **الجانب الاجتماعي:** الذي يتميز بالاستغلال تحت تأثير علاقة رأس المال، حيث يباشر فيه رأس المال الأجنبي هذا الدور على المستوى الدولي في شكل ربط للاقتصاد الجزائري بمراكزه في الخارج.
- **على المستوى الداخلي:** عن طريق تشجيع نمو الملكيات الخاصة المستغلة بدلا من تشجيع التعاون في توزيع وسائل الإنتاج بين الأفراد.

➢ **رفع حجم الاستثمارات في جميع القطاعات السابقة الذكر** مقارنة مع المخطط الثلاثي السابق بأكثر من ثلاث مرات كما سيوضحه الجدول رقم(3.2).

لذلك كانت أهداف هذا المخطط تتطابق مع استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي ركزت اهتمامها حول مسألة القضاء على البطالة نهائيا وذلك بالتشغيل في إطار عملية تصنيع البلاد، كما تتمثل غايات هذا المخطط في تكثيف وتعزيز بناء اقتصاد اشتراكي مستقل، وهو يرمي بالتالي إلى تحويل الموارد الزراعية المنتجة في سياق عملية تصنيع متكامل وعصرية، وتم تحديد نسبة النمو السنوي بـ09%، وهذا ما يستلزم استثمارات عمومية ضخمة قدرت بـحوالي 28 مليار دج تعتمد أساسا على الموارد الوطنية للتمويل، وستوفر فوائد للتنمية ورفع مستوى الاستثمارات الاقتصادية بالوفاء بالحاجيات المادية والثقافية للسكان.[1]

بالنظر إلى حجم الاستثمارات المخصصة لهذا المخطط التنموي الذي كان متوسط المدى عكس المخطط السابق القصير المدى، يمكننا القول بأن حجمها قد ارتفع مقارنة مع المخطط السابق، حيث قدرت قيمتها بـ 27.740 مليار دج موزعة على مختلف القطاعات.

[1]- جمال الدين لعويسات(1986)، التنمية الاقتصادية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد و الصلب 1968-1978، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص19.

الجدول رقم(3.2): هيكل توزيع الاستثمارات في المخطط الرباعي الأول (1970-1973).

الوحدة: مليار دج

القطاعات	الاستثمارات المخططة	النسبة المئوية
الصناعة	12.400	45
الزراعة	4.140	15
المرافق الأساسية	2.307	8
التعليم و التكوين	3.307	12
النقل	800	3
التجهيزات الاجتماعية	3.216	12
السياحة	700	2
التجهيز الاداري	870	3
قطاعات أخرى	/	/
المجموع	27.740	100

المصدر: علي الناخ(1971)، التوظيفات المالية، إنشاء المخطط الرباعي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص10.

لقد حازت الصناعة على أكبر نسبة من الاستثمارات المخططة بمبلغ مالي قدر بـ 12.400 مليار دج و هو ما يمثل نسبة 45% من مجمل الاستثمارات، وهو ما يؤكد استمرارية السير على نفس النهج المتمثل في تقوية الجانب الصناعي خاصة الصناعات الثقيلة، كما أن المبلغ المخصص للقطاع الزراعي والذي بلغ 4.140 مليار دج بنسبة استثمارات تقدر بـ 15% يعد معتبرا مقارنة مع بقية القطاعات الأخرى، لتأتي في المرتبة الثالثة من حيث نسبة الاستثمارات كل من قطاع التعليم و التكوين و قطاع التجهيزات الاجتماعية بنسبة قدرت بـ12%.

وقد توزعت الاستثمارات في القطاع الصناعي على اختصاصات صناعية عدة.

الجدول رقم(4.2): توزيع الاستثمارات داخل القطاع الصناعي في المخطط الرباعي الأول (1970-1973)

الوحدة: مليار دج

القطاعات	الاستثمارات المخططة	النسبة المئوية
المحروقات	4.573	36
المناجم	700	6
الكهرباء	735	6
الحديد و الصلب	1.900	15
الصناعة الكهربائية و الميكانيكية	1.275	11
الصناعة الكيميائية	512	4
الصناعة الغذائية	470	3
صناعة النسيج	515	5
الصناعة الجلدية	60	/
تركيب الآلات	940	8
الصناعة التقليدية	140	1
صناعات اخرى	580	5
المجمـوع	12.400	100

المصدر: المخطط الرباعي الأول(1970-1973)، التقرير العام، ص47.

يمكننا القول بالنظر إلى معطيات الجدول رقم(4.2) بأن أكبر نسبة استثمارات في القطاع الصناعي بقيت من نصيب المحروقات بنسبة قدرت بـ 36%، و لكن بمبلغ مالي قدر بالضعف مقارنة بما تم تخصيصه لهذا القطاع في المخطط الثلاثي (1967-1969)، تليه الحديد والصلب بنسبة قدرت بـ15% من إجمالي الاستثمارات المخصصة للقطاع، حيث أن هذه النسبة قد انخفضت مقارنة بما تم تخصيصه لها في المخطط السابق حيث بلغت نسبة 22% من اجمالي المخصصات القطاعية، كما يلاحظ أنه تم إعطاء أهمية لقطاعات أخرى تابعة للقطاع الصناعي، والمتمثلة في قطاع الصناعات الكهربائية والميكانيكية والتي حازت على نسبة استثمار قدر بـ11% من المبلغ المخصص للقطاع الصناعي، والملاحظ في هذا المخطط أنه تم استحداث استثمارات أخرى إضافية على ما كان في المخطط السابق حازت على نسب معتبرة من الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي كالصناعات التقليدية، صناعة النسيج، تركيب الآلات، الكهرباء....الخ.

03- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

يعد هذا المخطط ثالث مخطط تنموي أعدته الجزائر منذ الاستقلال، ويعتبر كمخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على ضوء الآفاق طويلة المدى والعبر المستخلصة من تنفيذ المخطط الرباعي الأول[1]، حيث اعتمدت الدولة في توجهاتها و سياستها الاقتصادية لتحقيق التنمية على القطاع المنتج، مع إعطاء الأولوية للقطاع الصناعي متبوعا بالقطاع الزراعي، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال المخصصات التي تم رصدها لكل قطاع كما سيتم التفصيل فيه لاحقا، حيث أن حجم الاستثمارات التي تم رصدها لهذا المخطط قدرت بأكثر من 110 مليار دج، أي بزيادة قدرها 12 مرة على المخطط الثلاثي وبزيادة تقدر بأربع مرات على المخطط الرباعي الأول، حيث أنه كان من المتوقع تحقيق ارتفاع في الناتج الوطني الاجمالي بشكل ملموس و بنسبة لا تقل عن 46% خلال هذا المخطط، وهذا ما يعني نسبة زيادة سنوية في التنمية تقدر بـ10%.

لقد عرف هذا المخطط وضع أولويات و اتجاهات أساسية بهدف تدعيم الهياكل الأساسية و تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، ويعود هذا التخصيص للنتائج الايجابية المحققة من خلال المخططين السابقين، وتتلخص أهم اتجاهات وأهداف هذا المخطط فيما يلي[2]:

- ✓ تدعيم الاستقلال الاقتصادي وبناء اقتصاد اشتراكي عن طريق زيادة الانتاج وتوسيع التنمية بكامل التراب الوطني في إطار الخطة الاجمالية للتنمية.
- ✓ رفع الناتج الداخلي الاجمالي عند حلول الآجال الحقيقية بـ46% على الأقل، أي بزيادة يكون معدل سرعتها 10% سنويا.

[1]- أنظر الأمر رقم: 74-68 المؤرخ في 02 يونيو 1974 المتضمن المخطط الرباعي الثاني.
[2]- أنظر الأمر رقم: 74-68، المرجع نفسه.

✓ تدعيم نظام التخطيط قصد تحقيق الأهداف التالية:

- الزيادة في قدرات الانتاج؛
- تحسين تنظيم التسيير للقواعد المنتجة؛
- وضع نظام الأسعار و جدول وطني للأجور.

كما أنه بالإضافة إلى ما تم ذكره، نجد أن المخطط كان يسعى إلى تحقيق سياسة اللامركزية عن طريق التخطيط الشامل، و من ثم تحقيق التوازن الجهوي، أما الاستثمارات خلال هذا المخطط فقد توزعت كما يوضحه الجدول(5.2).

الجدول رقم(5.2): توزيع الاستثمارات المخططة والمنفذة في المخطط الرباعي الثاني (1974-1977).

الوحدة: مليار دج

القطاعات	النفقات المرخصة	النسبة المئوية	تكاليف البرنامج	النسبة المئوية
الصناعة	48.000	44	65.350	51.7
الزراعة	12.005	11	9.224	7.3
الري	4.600	05	4.840	3.8
السياحة	1.500	02	1.200	0.9
الصيد البحري	155	01	54	--
المرافق الأساسية	15.521	14	16.718	13.2
التكوين و التعليم	9.947	09	8.988	7.1
الشؤون الاجتماعية	14.610	14	16.330	12.9
التجهيز الإداري	1.399	02	1.304	1.03
شؤون أخرى	2.520	03	2.463	1.9
المجموع	110.217	100	126.471	100

المصدر: جمال الدين لعويسات(1986)، مرجع سابق، ص40.

نلاحظ من خلال المعطيات الموجودة في الجدول رقم(5.2) أن القطاع الصناعي حاز على أكبر حصة من النفقات المخصصة لهذا المخطط الرباعي وذلك بنسبة بلغت 44%، و التي ارتفعت بعد إجراء مراجعة للتكاليف إلى 51.7%، حيث كانت بذلك على حساب قطاعات أخرى، في حين أنه تم إعطاء أهمية لقطاع الشؤون الاجتماعية وقطاع المرافق الأساسية الذين خصص لهما نسبة 14% من المبلغ الاجمالي للنفقات المرخصة، والتي انخفضت بعد المراجعة وأصبحت 12.9% و 13.2% على التوالي كما أن قطاع الزراعة قد انخفضت الحصة المخصصة له والتي بلغت نسبتها 11% وبعد المراجعة بلغت 7.3%.

يمكننا القول أنه خلال هذه المرحلة قد تم تدعيم القطاع الاجتماعي من أجل إيجاد التوازن وتلبية الحاجيات الأساسية، كما عرفت هذه المرحلة مواصلة تنمية وتطوير القطاع الفلاحي وتدعيم الثورة الزراعية من خلال محاولة معالجة الاختلالات التي عرفها القطاع، وذلك بوضع هيكل تنظيمي للثورة الزراعية لمواجهة الاحتياجات المستجدة.

أما ما تعلق بالقطاع الصناعي الذي حاز على حصة الاسد من الاستثمارات المخصصة، فقد توزعت على الفروع الصناعية كما يلي:

الجدول رقم(6.2): توزيع الاستثمارات على فروع القطاع الصناعي خلال المخطط الرباعي الثاني(1974-1977).

الوحدة: مليار دج

فروع القطاع الصناعي	المبلغ المخطط	النسبة (%)	المبلغ بعد المراجعة	النسبة (%)
المحروقات	19.500	40.63	26.000	39.7
المناجم	1.100	2.29	800	1.22
الكهرباء	1.525	3.18	1.700	2.6
الحديد و الصلب	5.865	12.22	8.000	12.2
تركيب الآلات	4.100	8.53	4.550	6.9
الصناعة الميكانيكية	6.238	13.00	10.700	16.3
الكيمياء	4.000	8.33	4.850	7.4
صناعة الأغذية	1.470	3.06	2.250	3.4
النسيج	1.420	2.96	2.000	3.0
الجلود	170	0.35	300	0.4
الخشب و الورق	1.600	3.46	3.000	6.5
الصناعات المحلية	910	1.90	1.150	1.7
الدراسات العامة	42	0.90	50	0.07
المجموع	48.000	100	65.350	100

المصدر: رزقين عبود(1996)، مرجع سبق ذكره، ص85.

تعود أكبر نسبة من الاستثمارات الخاصة بالقطاع الصناعي إلى فرع المحروقات بنسبة قدرت بـ40.63%، وهي نسبة معتبرة بالنظر إلى أن أكبر حصة من الاستثمارات الكلية في المخطط كانت مخصصة للقطاع الصناعي باعتباره الممول الرئيسي للتنمية، ومواصلة على نفس التوجه المعتمد في المخطط السابق، أعطيت أهمية لكل من فرع الحديد و الصلب و فرع الصناعات الميكانيكية بنسب قدرت بـ 12.22% و 13% على التوالي، وهي نسب تقابلها مبالغ معتبرة مقارنة بما تم تسخيره للمخطط الرباعي الأول، كما أن المراجعات التي تمت لم تغير كثيرا من حجم الأموال المخصصة لكل قطاع، وعلى العموم يمكننا القول بأن السياسة العامة للتنمية خلال هذا المخطط بقيت مرتكزة على القطاع الصناعي وبالتحديد قطاع المحروقات، كما أنه اختلف عن المخطط السابق من حيث تقييم الاستثمارات المحفزة عن طريق الارتفاع السريع لأسعار البترول.

لقد تم خلال فترة المخطط الرباعي الثاني صدور الميثاق الوطني سنة 1976، حيث وضع ارتكاز استراتيجية التنمية على القطاع الصناعي، بالإضافة إلى تطرقه للقطاع الزراعي الذي سبق وأن تم إصلاحه في ميثاق الثورة الزراعية لسنة 1971، حيث أنه قد ورد في الميثاق الوطني لسنة 1976 الحديث عن الصناعة المعتمدة على التكنولوجيا المتطورة التي تعد أحد أهم الشروط اللازمة لضمان الاستقلال الصناعي، حيث جاء في أحد فقراته ما يلي: "...و هكذا فإن الصناعات الأساسية مثل التعدين ومصانع الآلات الميكانيكية والكهربائية والالكترونية وصناعة السفن والبتروكيماوية وكيمياء المواد الأساسية تقوم بدور استراتيجي حاسم، لأنها تؤمن استقلال الصناعة الوطنية وبالتالي استقلال البلاد ذاته"[1].

إن ما جاء به الميثاق الوطني لسنة 1986 (1986/02/09) يسير في إطار دعم التشريعات المدعمة للقطاع الخاص و نشاطه، و من أهم ما ورد فيه:

- هناك فرق بين الملكية المستغلة وغير المستغلة، حيث يعتبر الأولى هي التي تخص فقط القطاع الطفيلي الذي يرتبط بمصالح شركات "الاستعمار الجديد" والاحتكارات، بينما الملكية غير المستغلة مسموح بها ومعترف بها ضمن القانون، وتدمج في التنظيم الاجتماعي وفي المخططات التنموية، طالما لا تلحق ضررا بالاختيار الاشتراكي.
- وسع الميثاق من مجالات النشاط ليصل إلى حد الصناعات التي يشكل إنتاجها مدخلات للقطاع الصناعي العام.
- تعتبر إتاحة المجال للقطاع الخاص بالتدخل بهذا الحجم في النشاط الاقتصادي الوطني هو العمل على دمجه في الخطة الاقتصادية العامة وتكامله مع القطاع العام الوطني.

وقد جاء في الميثاق في هذا الخصوص: " سيشجع التخطيط الوطني القطاع الخاص كي يعمل على تنمية الأنشطة المنتجة، سواء كان ذلك في إطار الصناعات الصغيرة أو المتوسطة، من أجل تكثيف الشبكة الصناعية ودعم التكامل الاقتصادي، أو من أجل المساهمة في تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي الغذائي"[2].

كما أن ما جاء به هذا الميثاق هو الحذر الكبير اتجاه تطور القطاع الخاص بالرغم من أنه عمل على إزالة بعض الغموض الذي كان في المواثيق السابقة، وذلك من خلال إعطاء تصور للملكية الخاصة في الجزائر، حيث عمد إلى تقسيمها إلى نوعين: المستقلة وغير المستقلة، حيث كانت الملكية الخاصة غير المستقلة تشمل كل ما يتعلق بالاستعمال الفردي والعائلي، وأيضا الاستخدام لوسائل الانتاج والخدمات التي تؤدي دورا مفيدا في تنمية الاقتصاد، مما يجعلها تبقى تخص مجموعة من الأنشطة ذات

[1]- الميثاق الوطني 1976، جبهة التحرير الوطني، ص244.
[2]- الميثاق الوطني 1986، المؤسسة الوطنية للنشر و التوزيع، 1988، ص147.

المنفعة الاجتماعية كالصناعات التقليدية و تجارة التجزئة و الملكية الصغيرة للفلاح أو مربي المواشـي، وذلك مهما بلغ البناء الاشتراكي من مراحل التقدم.

لقد كان الهدف من مراقبة القطاع الخاص هو عدم السماح له بتكوين قاعدة مادية للبرجوازية الصناعية التي يمكن أن تشكل خطرا على الاختيار الاشتراكي حسب وجهة نظر المخططين، وقد ورد في أحد فقرات الميثاق ما يلي: " ....إن تأمين الاختيار الاشتراكي يستلزم القضاء على أية إمكانية تتيح للقطاع الخاص أن يتحول إلى قاعدة للاستيلاء على السلطة، و الوسيلة الوحيدة أو المحبذة لتقليل تطور القطاع الخاص هي الجباية....إن النظام الجبائي يحول دون اكتناز القطاع الخاص للأموال"، و تفاديا للوقـوع فـي مواجـهة القطـاع الخاص، عملـت الدولـة على تطبيق القـوانين المتعلقـة بالاستثـمار الخاص، بحيث لا تستطيع الملكية الخاصة المتواضعة أن تتحول إلى ملكية خاصة رأسمالية مستغلة.

أما ما تعلق بالتجارة التي كانت تشكل قطاعا حيويا ضمن سيرورة الانتاج، فقد خضعت إلى عمليات تأميم لكل من تجارة الجملة والتجارة الخارجية، وأوكل إلى القطاع الخاص تجارة التجزئة، لأنها لا تشكل خطرا من جهة، و تخفف العبء على الدولة من جهة أخرى في أداء أحسن من حيث الخدمات المقدمة إلى المواطنين، و هذا ما جاء في الميثاق من أن تجارة التجزئة لا تشكل احتكـارا تمارسـه الدولة، بل أنها مفتوحة لنشاط القطاع الخاص.

و بالتالي ما يمكن أن نقوله حول ميثاق 1976 أنه واصل فكرة الحفاظ على التوجه الاشتراكي وحمايته مستبعدا كل الأفكار التي قد تؤدي إلى الرأسمالية فيما يخص العلاقة الموجودة بين القطاع العام و القطاع الخاص، حيث وضح المخاطر التي قد تقع من القطاع الخاص بحكم موقعه في حلقات انتاجية واسعة الاستهلاك.

04- المرحلة التكميلية (1978 – 1979)[1]:

تعتبر هذه المرحلة بمثابة المرحلة الانتقالية التي تم من خلالها إتمام ما تبقى من المخطط الرباعي الثاني، وقد تميزت ببرامج استثمارية تتصف ببعض الخصائص وهي:

- الحجم الكبير من الاستثمارات الباقي إنجازها من المخطط الرباعي الثاني والمقدرة بـ 190.07 مليار دج.
- تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية.
- أغلب البرامج أعيد تقييمها بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار والناتجة عن الأزمة الدولية.

[1]- بلقاسم حسن بهلول(1999)، مرجع سبق ذكره، ص 335-336.

بلغ مبلغ مجموع الاستثمارات المسجلة والمعاد تقييمها خلال سنة 1978 القيمـة 52.65 مليار دج، أما سنة 1979 فكانت إنجازاتها المالية قد بلغت 53.32 مليار دج من مجموع الترخيص المالي المقدر بـ 64.77 مليار دج.

الجدول رقم(7.2): توزيع الاستثمارات الفعلية لسنة 1978.

الاستثمـــارات	المبلغ المخصص (مليار دج)
الاستثمارات الصناعية	32.50
مقاولات إنجاز الأشغال العمومية والبناء	1.09
الاستثمارات الزراعية	4.15
خدمات الإنتاج	2.93
الاستثمارات في قطاع البنية التحتية الاقتصادية	1.35
الاستثمارات في قطاع البنية التحتية الاجتماعية	10.63
المجمـــوع	52.65

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول(1999)، مرجع سبق ذكره، ص 334.

الجدول رقم(8.2): توزيع الاستثمارات الفعلية لسنة 1979.

الاستثمـــارات	المبلغ المخصص (مليار دج)
الاستثمارات الصناعية	34.10
استثمارات الفلاحة و الري	3.71
قطاع خدمات الانجاز	2.67
الهياكل الأساسية	12.84
المجمـــوع	53.32

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول(1999)، مرجع سبق ذكره، ص 334.

المطلب الثالث: مرحلة التخطيط الاقتصادي اللامركزي التي شملت الفترة 1980 – 1989.

شهدت فترة الثمانينات عدة تحولات في مجالات عدة بالنسبة للدولة الجزائرية، ومنها الاصلاحات الاقتصادية التي كان قد تم الانطلاق فيها خلال نهاية الستينات من القرن الماضي من خلال المخططات التنموية التي سبق الحديث عنها، مما استوجب القضاء على النقائص المسجلة خلال إنجاز تلك المخططات لتتفادى البرامج والاصلاحات اللاحقة الوقـوع فـي تلك النقائص والأخطـاء قدر المستطاع ويكون ذلك من خلال تقييم كل وسائل الانتاج الموجودة وإعطاء الأولويات للإمكانيات الذاتية وإلزام المسيرين على تطبيق القوانين لضمان التحكم في إنجاز المشاريع، وبالتالي كان لزاما تغيير الخطة المعتمدة في التسيير والتي كان أساسها مركزية التسيير والتخطيط إلى سياسة اللامركزية للمخططات التنموية حتى تسهل عملية مراقبة مشاريعها وتفادي التأخر في الإنجاز بهدف التقليص من التبعية للخارج والوصول إلى التكامل الاقتصادي و التحكم في اتخاذ القرارات و قيادة الاستثمارات.

عرفت هذه المرحلة في جانب التخطيط التنموي مخططين خماسيين هما المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، إضافة لإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسة العمومية، وصدور القانون الثالث للاستثمار سنة 1982، وكان ذلك تماشيا مع الوضع الاقتصادي العالمي والوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، وذلك بغرض تصحيح الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن فترة السبعينات، حيث تم التركيز على إعادة تقويم الاقتصاد من خلال تنفيذ جملة من الاصلاحات قصد الخروج من الوضعية الصعبة التي عرفها الاقتصاد الوطني كما سيتم توضيحه لاحقا من خلال الحديث عن المخططين.

لقد أعادت الجزائر النظر في أساليب الاستثمار الذي أعطى الأولوية لقطاعي الصناعة والمحروقات على حساب الأنشطة الاقتصادية الأخرى، خاصة و أن بوادر أزمة اقتصادية واجتماعية كانت بادية في الظهور و التي كان لها الدور في التعجيل باتخاذ تدابير مختلفة من أجل إصلاح الوضع القائم، و إعادة النظر في استراتيجية التنمية و التوجهات الاقتصادية اللاحقة.

1- الأسباب التي أدت إلى الاصلاحات الاقتصادية سنوات الثمانينات:

بالنظر إلى أهمية الاصلاحات الاقتصادية التي تم مباشرتها، وبالنظر إلى الأغلفة المالية التي تم تخصيصها والجهود المبذولة لذلك، فإن القيام بهذه الاصلاحات كان بناء على عدة دوافع وأسباب نحاول التطرق اليها وفق ما يلي:

1-1- الأسباب الاقتصادية:

لقد أصبح شبه أكيد أن الاصلاحات التي عرفتها الجزائر في السنوات الأخيرة جاءت في الغالب نتيجة لأسباب اقتصادية، خاصة أنها عرفت وتيرة سريعة بعد تراجع إيراداتها و نتائج التقييم التي قد قدمت في بداية الثمانينات والمتعلقة بمرحلة السبعينات كانت كما يلي:

- مركزية بحتة جعلت الجهاز المصرفي للتخطيط يتدخل بصورة مباشرة في اتخاذ القرارات وفي مكان المسيرين الحقيقيين للمؤسسة.
- تمركز الاستثمارات في قطاع الانتاج الصناعي.
- تزايد حجم المديونية الخارجية.
- التراجع في معدلات النمو.

إن هذه النتائج دفعت المسيرين إلى التفكير في إدخال إصلاح هيكلي عميق على الاقتصاد الوطني، ويسمح بحل مشكل الفعالية في المؤسسة العمومية عن طريق جعلها مركزا لصنع اتخاذ القرارات.[1]

[1]- سعيد أوكيل(1994)، استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص45.

وبما أن الأزمة في الجزائر كانت متعددة الجوانب نتيجة لسوء التسيير على جميع الأصعدة، وبالتالي فإن حل ذلك لم يكن ليتم إلا بإيجاد ميكانيزمات وأطر تسمح للمؤسسات بحل أزمتها المالية وتخفيف العبء في النهاية على خزينة الدولة، ذلك أن ملامح سوء التسيير في مؤسساتنا يمكن التعبير عنها بالنتائج التالية:

- عجز مستمر في ميزانية الدولة.
- زيادة في الكتلة النقدية بدون مقابل.
- ندرة متزايدة في قطاع الخدمات الاجتماعية.[1]

يمكن أن نضيف إلى كل ذلك أن وظيفة الدولة كانت في السابق هي الضامن لكل الحقوق، وهي الوظيفة التي جعلتها تتدخل بصورة مباشرة في وضع أهداف المؤسسة الاقتصادية، هذا التدخل كان الهدف منه تجسيد أهداف التنمية الاقتصادية كالقضاء على البطالة، بناء صناعة قوية، التوزيع العادل للثروة والاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية، هذا ما شكل العبء الأكبر في خزينة الدولة، مما دفع بالتبعية الاقتصادية في المجال الغذائي والتزايد المستمر في السلع الانتاجية، كذلك أن المؤسسات الصناعية لا يمكنها الاعتماد إلا على التكنولوجيا المستوردة و قطع الغيار و الصيانة...الخ.

و بالتالي فإنه يمكن القول بأن العجز الذي أصاب مؤسساتنا يمكن إيجازه فيما يلي:

- هيكل المؤسسة الجزائرية لا يستجيب للمحيط الجديد.
- شلل شبه تام لنظام المعلومات كلف ومازال يكلف أكثر.
- جهل المسيرين للمحيط الداخلي و الخارجي.
- غياب استراتيجية واضحة للمؤسسة.

وخلاصة القول في هذا المجال أن الاقتصاد الجزائري ونتيجة لكبر حجم المديونية والتدهور الكبير في مردودية المؤسسة العمومية قد وجد نفسه مجبرا في منطق الإصلاحات الاقتصادية، أين يمكن التخلي عن المؤسسات العمومية المفلسة لصالح القطاع الخاص و الاستثمار الأجنبي.[2]

1-2- الأسباب الاجتماعية:

يمكن إرجاع الزيادة السكانية التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال إلى التطور النوعي والكمي في مستوى المعيشة وإلى تحسين مستوى الصحة و القضاء شبه الكلي على الأمراض المعدية، ضف إلى ذلك تحسن مستوى التعليم لدى الجزائريين، أين وصل معدل التمدرس سنة 1988 إلى 96%.[3]

---

[1]- عمار نويوة(1996)، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، ص124.
[2]- محمد زوزي(2010)، مرجع سبق ذكره، ص 137-138.
[3]- سعيد اوكيل(1994)، مرجع سبق ذكره، ص51.

دفعت كل هذه العوامل إلى الطلب المرتفع و المتزايد على السلع والخدمات، في حين أن عرض السلع والخدمات قد شهد تراجعا كبيرا من حيث الانتاج المحلي لعدة أسباب، و من حيث الاستيراد كذلك نتيجة لتقلص إيرادات الدولة من العملة الصعبة، كما كانت أزمة السكن من القضايا المستعجلة التي وجب على الدولة حلها، كل هذا أدى إلى حدوث اضطرابات دورية، و ما أحداث أكتوبر 1988 إلا تعبيرا عن تدني في مستوى المعيشة في المجتمع الجزائري، ووصول الأمور إلى حد الانفجار.

حاولت قيادة الدولة الجزائرية في تطبيقها لبرامج المخططات التنموية التي سبق الحديث عنها خلال الفترة (1967-1979) منح الريادة والمكانة الأولى للقطاع العام، مما أوجد عدم توازن في المؤسسات الانتاجية بين هذا القطاع والقطاع الخاص، وبالتالي استوجب إعطاء نجاعة وفعالية إضافية للقطاع الاقتصادي من خلال تقليص حجم الشركات الوطنية، وإعطاء القطاع الخاص فرصة لدعم المجهود التنموي الوطني، كما أعادت الدولة الجزائرية النظر في أساليب الاستثمار الذي أعطى الأولوية للقطاعي الصناعة والمحروقات على حساب الأنشطة الاقتصادية الأخرى، مما استوجب اتخاذ تدابير مختلفة من أجل إصلاح الوضع القائم، وإعادة النظر في استراتيجية التنمية والتوجهات الاقتصادية للجزائر لاحقا، و يظهر ذلك جليا من خلال المخططات التي كانت في فترة الثمانينات.

2- المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

وضع المخطط الخماسي الأول الذي كان مع بداية الثمانينات أهدافا سعى من ورائها إلى إحداث تغييرات وإصلاحات في الاقتصاد الوطني، مع التركيز والاهتمام بالجانب الاجتماعي، وذلك في محاولة للاستدراك التأخر المسجل في ميادين الزراعة والسكن والري والبنى الاقتصادية والاجتماعية، وعلى هذا الأساس جاءت أهدافه كما يلي[1]:

- التغطية السريعة للحاجات الأساسية، حيث كان شعار المرحلة "من أجل حياة أفضل"، هذا الشعار الذي حول الاقتصاد الجزائري من الاستثمار إلى التوسع في الاستهلاك الذي تحولت إليه شريحة كبيرة من المواطنين، فيما بقيت أكثرية السكان تعاني من المشاكل اليومية التي جعلتهم في صراع من أجل البقاء.
- التقليل من التبعية للخارج في المجالات التكنولوجية والمالية والتموين، وفي هذا الإطار تم إلغاء العديد من عقود المساعدات التقنية.
- التقليل من الاعتماد على المحروقات كمصدر وحيد للتمويل، كما سادت هذه المرحلة فكرة تحضير الاقتصاد الوطني لمرحلة ما بعد البترول، مما استوجب تنويع الصادرات، إلا أن الشلل الذي مس الجهاز الانتاجي الوطني في منتصف الثمانينات أفرغ هذه الفكرة من محتواها، ولم يتم التمكن من الوصول إلى المبتغى المسطر.
- التكفل بالقطاع الخاص الوطني، بحيث يضاعف إسهامه في عملية التنمية.

[1]- محمد زوزي(2010)، مرجع سبق ذكره، ص 92.

إن المحاور الكبرى للمخطط الخماسي الأول ترسم سبل السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تكفل تنظيم استخدام المناهج والوسائل والبرامج في المدى المتوسط والبعيد للتنمية الاشتراكية في إطار توجيهات الميثاق الوطني بهدف[1]:

- تغطية كافة الاحتياجات في آفاق 1990 بفضل التنمية المستمرة.
- توسيع و تنوع الانتاج الوطني وتكييفه مع تطور الاحتياجات العامة وهذا لإقامة وتنمية نشاطات اقتصادية متكاملة.
- بناء سوق وطنية داخلية نشيطة وقادرة على تعزيز الاستغلال الاقتصادي بصورة دائمة بهدف القضاء على التوترات الناشئة من المرحلة السابقة.
- التقليل من القيود الاقتصادية التي تعرقل حيوية التطور الاقتصادي ومنه لا يمكن للاستقلال الاقتصادي أن يتقوى إلا بشرط التحكم في التجهيزات المستوردة بأسعار مرتفعة بالنسبة للاقتصاد، وجعلها ملائمة لتطوير الطلب الداخلي وتنويعه.

ويمكن تلخيص توجيهات هذه الفترة في التوجيهات طويلة الأمد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال العشرية 1980-1989 فيما يلي:

- استمرار استفادة القطاعات من نفس الدعم الذي شهدته خلال فترة السبعينات.
- تنظيم الاقتصاد وإعادة هيكلة المؤسسات واستقلاليتها بهدف تحسين فعاليتها الانتاجية، أي التوجه نحو اللامركزية أكثر قصد تحقيق الأهداف المسطرة.
- الاستخدام الأمثل للتجهيزات الصناعية المتوفرة.
- تحقيق التكامل الشامل بين الفروع الصناعية من جهة، وبين القطاعات الأخرى من جهة ثانية.
- إنشاء المخططات الولائية والبلدية وتنميتها لتأطير النشاطات وتحقيق التوازن الجهوي.
- إعطاء القطاع الخاص حقه في المشاركة و المساهمة في المخطط.

أكدت توجهات المخطط الخماسي الأول على تحسين أداء القطاع الفلاحي وتحديث أساليب العمل لزيادة الانتاج واستصلاح الأراضي، وعمد المخطط إلى تخفيض الاستثمارات الصناعية في المناطق الصالحة للزراعة حفاظا على الأراضي الخصبة.[2]

وقد سعى هذا المخطط لتدعيم الصناعات المنتجة لوسائل الانتاج الزراعي كالعتاد الفلاحي وتجهيزات الري لرفع معدل الانتاجية وتنمية البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية (الطرق السريعة، التكوين، السكن، التعليم،...الخ) ومحاولة إشباع الحاجات الاستهلاكية للعائلات كالمواد الغذائية والصيدليات و التجهيزات المنزلية...الخ.[3]

---

[1]- التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 1980-1984، وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، ص ص 1-5.
[2]- بن يسعد حسين(1991)، إعادة الهيكلة الاقتصادية في الجزائر، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص89.
[3]- محمد بلقاسم حسن بهلول (1999)، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص26.

كما قامت الجزائر في غضون هذا المخطط بعدة إصلاحات اقتصادية، منها إعادة هيكلة المؤسسات العمومية من أجل تمكين القطاع العام من تجاوز مشاكله التي تعرقل إنتاجه والوصول إلى توازن مالي ذاتي للمؤسسات، حيث استمرت هذه العملية إلى غاية سنة 1986، بالإضافة إلى إصلاح النظام الجبائي، إصلاح النظام الوطني للأسعار وإعادة النظر في سياسة الأجور، كما نادى المخطط كذلك بضرورة التحكم في آجال وتكاليف إنجاز المشاريع الاستثمارية، وإدخال مخططات الانتاج على مستوى المؤسسات العامة لأجل تحسين استخدام الجهاز الوطني المنتج، و قد اهتم هذا المخطط أيضا بإشباع الحاجيات الأولية للسكان من شغل، تربية، سكن وصحة، واهتم بتحسين وضعيتهم وانتهاج سياسة ديموغرافية تتماشى ومتطلبات المجتمع، كما اتخذت في هذه الفترة اجراءات جديدة تسمح بمشاركة الرأس مال الأجنبي في تحقيق الاستراتيجية التنموية ضمن إطار الشركات المختلفة.

الجدول رقم(9.2): استثمارات المخطط الخماسي الأول 1980-1984.

الوحدة: مليار دج

القطاعات	تكاليف البرنامج	الترخيص المالي
الفلاحة	23.90	20.00
الغابات	4.00	3.20
الصيد البحري	1.50	0.90
الري	30.00	23.00
مجموع الفلاحة و الري	**59.40**	**47.10**
المحروقات	78.00	63.00
الصناعة الأساسية	56.50	32.00
الصناعة التحويلية الأخرى	56.54	43.46
المناجم و الطاقة	22.17	17.00
مجموع الصناعة	**213.21**	**155.46**
مؤسسات البناء و الأشغال العمومية	**25.00**	**20.00**
السياحة	4.60	3.40
النقل	15.80	13.00
المواصلات السلكية و اللاسلكية	8.00	6.00
التخزين و التوزيع	17.80	13.00
مجموع القطاع الشبه المنتج	**46.20**	**35.40**
شبكة النقل	28.20	17.50
المناطق الصناعية	2.10	1.40
السكن	92.50	60.00
التربية و التكوين	65.70	42.20
الاستثمارات الأخرى	28.19	21.54
مجموع قطاع الهيكل الصناعية	**216.69**	**143.64**
مجموع الاستثمارات	**550.50**	**400.60**

المصدر: مشروع المخطط الخماسي الأول(1980-1984)، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، الجزائر، 1984، ص346.

يتضح من الجدول رقم(9.2) أن المبلغ الذي تم تخصيصه لاستثمار خلال هذا المخطط هو مبلغ معتبر حيث قدر بـ550.50 مليار دج، وأن الجزء الأكبر فيه قد تم تخصيصه للقطاع الصناعي، وبالأخص المحروقات التي أخذت الحصة الأكبر من المبلغ الموجه للقطاع الصناعي والذي قدر بـ 78 مليار دج، كما أن القطاعات الأخرى قد أخذت نصيبها من الاستثمارات، حيث نجد أن قطاع السكن وقطاع التربية والتكوين قد أخذا نصيبا لابأس به، حيث تم تخصيص قرابة 92.50 مليار دج للسكن و65.70 مليار دج للتربية والتكوين، هذا ما يدل أن المخطط الخماسي قد ركز اهتمامه وأولوياته فيما يتعلق بالقطاعات المنتجة على الصناعية كأساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع عدم إهمال القطاعات الأخرى من خلال تخصيص مبالغ معتبرة لها، وذلك قصد إيجاد توازن بين القطاعات.

❖ **إعادة الهيكلة للمؤسسات الوطنية:**

"لقد تم الاقرار بمبدأ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية خلال برنامج المخطط الخماسي الأول وذلك من خلال تقسيم الشركات العمومية الكبرى وتجزئتها إلى وحدات صغيرة تكون أكثر تخصصا، ويقصد بالتخصص الفصل بين وظائف الانتاج والاستثمار والتسويق، والهدف من هذه العملية هو مواجهة الصعوبات التي كانت تعاني منها بحكم كبر حجمها وعدم إمكانية إحكام السيطرة في تسييرها، وبالتالي تمكن هذه العملية تلك الشركات من التخلص من الضغوط التي كانت تقيدها، حيث جاء المرسوم 242/80 الصادر في 1980/10/04 والمتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية"[1]، ويقصد من هذه العملية الأخيرة تغيير الواقع الاقتصادي داخل المؤسسات لكي يتسنى لها أن توجد فائضا يمكنها من تكوين مواردها المالية الخاصة بها، أي تحقيق التمويل الذاتي لنشاطاتها، و بالتالي الانتهاء من مرحلة الاعتماد على الخزينة العمومية في تمويل العجز المالي لهذه المؤسسات.

لقد كانت البداية الحقيقية للإصلاحات التي عزمت الدولة على القيام بها مصاحبة للمخطط الخماسي الأول الذي حمل تصورا جديدا لكيفية تطوير وإصلاح الاقتصاد الوطني، وخاصة ما تعلق بالمؤسسات العمومية، هذا التصور الجديد كان يظهر من خلال سياسة تقييم لنمط سير الاقتصاد الذي عرفته المؤسسة قبل سنوات الثمانينات، مما جعل متخذي القرار يتوصلون إلى النتائج التالية:

- لا يمكن الاستمرار في سير المؤسسات الوطنية ذات الحجم الكبير، حيث أصبحت الشركات تشكل "دولة" داخل دولة من خلال النمط الذي كانت تسير به.
- يجب فتح المجال أمام القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي ليكون منافسا للقطاع العمومي.

و بالنظر إلى النتائج السيئة التي حققتها الشركات الوطنية في ظل نظام التسيير المركزي الذي كان معتمدا والذي جعل حالة الميزان التجاري تؤول نحو التدهور، وذلك راجع إلى زيادة الواردات بصورة سريعة، نظرا لزيادة حاجيات المؤسسات العمومية من المواد الأولية وقطع الغيار، بالإضافة إلى

[1]- الدليل الاقتصادي و الاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر و الاشهار، الجزائر، سبتمبر 1989، ص67.

زيادة الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية المستوردة من الخارج، مما دفع بالدولة إلى اللجوء إلى الاقتراض من الخارج لتلبية إلتزاماتها ومواصلة التنمية لتحقيق الأهداف المسطرة.

عرفت عملية إعادة الهيكلة المتعلقة بالمؤسسات العمومية التي انطلقت بداية الثمانينات والتي كانت تأخذ على عاتقها معايير الفعالية الاقتصادية والاجتماعية والربحية كأدوات ناجعة لتثمين القدرات الانتاجية وتحفيز المؤسسة على أداء النشاط الموكل إليها، شكلين أساسيين فيما تعلق بإعادة الهيكلة هما: إعادة الهيكلة العضوية و إعادة الهيكلة المالية.

- **إعادة الهيكلة العضوية:**

لقد تم تقسيم المؤسسات الوطنية ذات الحجم الكبير أو المتعددة المهام إلى مؤسسات وطنية أو جهوية وحتى محلية، وكان ذلك باعتماد المعايير معينة تمثلت في: التخصص، التقسيم الجغرافي والتقسيم حسب وجود المركز الرئيسي.

لقد كان عدد المؤسسات سنة 1980 في حدود 150 مؤسسة وطنية، وعند إعادة الهيكلة العضوية انقسمت سنة 1982، وامتد هذا التقسيم التجزيئي إلى المؤسسات الولائية ليرتفع عددها إلى 504 مؤسسة، ثم إلى المؤسسات البلدية ليبلغ 1079 مؤسسة، مع العمل أن عدد المؤسسات المحلية كان قبل الانقسام 430 مؤسسة ولائية و بلدية.[1]

وهكذا فإن الانقسام غير العادي والسريع في آن واحد كان قويا، حيث وصلت نسبة الهيكلة العضوية ما بين 100% إلى 220% في ظرف زمني لا يتعدى السنتان (1981-1982).[2]

ولمعرفة آثار ونتائج هذه العملية، تم إجراء دراسة سنة 1986 بخصوص عملية إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات المحلية (البلدية و الولائية) في 28 ولاية، وكانت النتائج كالتالي:

- وضعية مالية سيئة لتلك المؤسسات.
- غلق 110 وحدة، منها 28 بلدية و 26 ولائية.
- معظم المؤسسات كانت تعيش على السحب من حساباتها المصرفية بالمكشوف.
- تدخل الادارة في التسيير وفرض أسعار غير اقتصادية على الإنتاج والخدمات بدعوى تغليب الاعتبارات الاجتماعية ومتطلبات التنمية السريعة.
- أثر دخول هذه المؤسسات في الهيكلة العضوية قبل القضاء على ديونها وتسوية وضعيتها المالية على سيرها فيما بعد، حيث كانت ديونها تقدر بـ 179 مليار دج بتاريخ 1983/12/31 وهو مبلغ يمثل ضعف الناتج الاجمالي لنفس السنة والمقدر بـ 86.8 مليار دج.

[1]- عبد الرحمان تومي(2001)، واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر 1980-2000، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص185.
[2]- عبد الرحمان تومي(2001)، مرجع سابق، ص 187.

كما أن إعادة الهيكلة العضوية التي كانت تهدف إلى القضاء على التخطيط المركزي، بقيت تتلقى مخططات الإنتاج مهيكلة ومنظمة من السلطات العليا، وذلك نظرا لنقص الإطارات التي تشرف على التنظيم، مما أدى بالمؤسسة إلى التسيير السيء بتنفيذ الأوامر والتي كانت عواقبها تزيد من التكاليف، مما أوجد عدة مشكلات منها: مشاكل ونزاعات تقسيم الوسائل الموجودة في المؤسسة الأم بين مختلف وحداتها، كذلك صعوبة مراقبة المؤسسات من طرف الدولة وجهاز الرقابة، مما أدى إلى تفشي الاختلاسات، بالإضافة إلى مشاكل النقل والتموين من منطقة إلى أخرى، وغيرها من الأمور الأخرى التي ظهرت جراء تلك العملية.

- **إعادة الهيكلة المالية:**

عرف المخططون الجزائريون إعادة الهيكلة المالية على أنها "مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة والمؤسسة عاجلا على كل المستويات وليس فقط على المستوى المالي، وكذلك كل النشاطات الواجب تأديتها بصفة مستمرة لتجسيد الاستقلالية المالية للمؤسسة وتجنب اللجوء إلى إعانة الدولة".

وقد كانت تهدف هذه العملية إلى التطهير المالي للمؤسسات، أي تصفية الوضعيات المالية السابقة ووضع مجموعة من الإجراءات على المستوى الداخلي للمؤسسة للسماح لها بالرفع من الإنتاجية، وعلى المستوى الخارجي بفضل تعديل الأدوات التأطيرية للاقتصاد.

شرع في التطهير المالي للمؤسسات العمومية التي ترمي إلى إعادة تشكيل رأس مال المؤسسات العمومية من جديد، والذي امتلك نتيجة لخسائر الاستغلال المتتالية كتسوية القروض الطويلة للمؤسسات اتجاه الخزينة العامة في شكل تخصيصات نهائية، وهي عملية تمت في شكل محاسبي فقط، بينما شرع في تسوية القروض البنكية جزئيا في انتظار تخصيص الدولة لموارد مالية للتطهير النهائي.

وعلى العموم فإن إعادة الهيكلة المالية كان الهدف منها إصلاح المؤسسة بشكل خاص وإعادة تنظيم الاقتصاد بشكل عام وتحقيق التوازنات الاقتصادية للبلاد وبالخصوص التوازنات الخارجية، وذلك لضمان التموين العادي للبلاد من مواد، تجهيزات، مواد أولية وسلع استهلاكية.[1]

لقد حرصت السلطات الجزائرية على معالجة اختلالات السياسة الاستثمارية التي كانت منتهجة في السبعينات لإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وإعادة النظر في دور الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية وترجم ذلك من خلال إصدار القانون 82-11 الذي سمح بإنشاء 272 مشروع للخواص خلال الفترة الممتدة من ماي 1983 إلى ديسمبر 1985، و ذلك بقيمة مالية قدرت بـ 2.4 مليار دج، مما سمح بتوفير 8000 منصب عمل.[2]

[1]- محمد حشماوي(1993)، التجارة الدولية و التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 152.

[2]- عبد الكريم توجين(1990)، كيفية الاستثمار في الجزائر، ENL، الجزائر، ص 57-58.

3- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

يعتبر هذا المخطط امتدادا لسابقه، كما يعد مرحلة هامة من مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا، و قد تمثلت التوجهات الأساسية له فيما يلي[1]:

- التوجه للسوق الوطني وإعطائه الأهمية كقاعدة ارتكاز للتنمية الاقتصادية في المدى المتوسط.
- التمويل الذاتي للاستثمارات من طرف المؤسسات، وللإنقاص من اعتمادها على قروض الدولة في تمويل استثماراتها، أي أن الإمكانيات الداخلية يجب أن تساهم بفاعلية في تمويل الاستثمارات ولا تسعى الدولة إلى السوق الخارجية من أجل الاقتراض إلا في حدود امكانياتها واحتياجاتها.
- تقليص التضخم وتشجيع الادخار عن طريق كبح الاستهلاك العائلي الذي تطور بسرعة كبيرة في السنوات الأخيرة أكثر من الانتاج، إضافة لخلق مليون منصب شغل جديد.
- يجب على المؤسسات العمومية و القطاع الخاص أن تساهم أكثر من الماضي لتحقيق برامج استثمارية، خصوصا في قطاع البناء و الأشغال العمومية التي تشكل 50% من القيمة الاجمالية لبرامج الاستثمارات العمومية.
- تدعيم المشاريع الكبرى التي يمكن لها أن تخلق نوعا من التكامل الصناعي، و ترقية الصادرات خصوصا القطاعات الصناعية الغذائية ومواد البناء.
- المحافظة على الاستقلال الاقتصادي من خلال التحكم في التوازنات المالية الخارجية.
- تخفيض تكاليف وآجال إنجاز المشاريع في جميع القطاعات والتحديد الصارم والحتمي للجوؤ إلى الطاقة الخارجية العاملة في حقول البترول والخدمات، والمراقبة المالية لشروط تعبئة القروض الخارجية.
- تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتزايد عددهم بوتيرة 3.2% سنويا مع مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج و الاستثمارات.
- تدعيم المكتسبات المعتبرة المحققة في مختلف المجالات، وخاصة على صعيد تنظيم الاقتصاد والفعالية في تسيير المؤسسات ولامركزية الأنشطة والمسؤوليات.
- المحافظة على موارد البلاد غير القابلة للتجديد نظرا لضخامة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المطلوب تلبيتها.

فيما يتعلق بالاستثمارات خلال هذه المرحلة فقد خصص المخطط الخماسي الثاني 550 مليار دج كاستثمارات، مما سيسمح بإعطاء فعالية أكبر لجهاز الانتاج بصفة عامة وإنجاز الاستثمارات بصفة خاصة، كما سيسمح بتحقيق الأهداف الأساسية خلال هذه الفترة وتوسيع وتدعيم قاعدة التنمية وتوفير

[1]- التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، ص 168.

ظروف ملائمة من شأنها أن تحل محل المحروقات في مجال تمويل التنمية، و فيما يلي الاستثمارات المخصصة لهذا المخطط الخماسي كما يلي:

الجدول رقم(10.2): استثمارات المخطط الخماسي الثاني (1985-1989).

(الوحدة: مليار دج)

القطاعات	المبلغ المخصص	النسبة (%)
الزراعة	30	5.45
الري	41	7.45
الصيد البحري	01	0.18
الغابات	07	1.27
مجموع الفلاحة و الري	**79**	**14.36**
المحروقات	39.8	7.23
الكهرباء	28.3	5.14
البتروكيمياء	11.1	2.02
المعادن	03	0.54
الحديد و الصلب	18	3.27
البناء الميكانيكي- الكهرباء	16.6	3.02
صناعات أخرى	47.4	8.61
مجموع الصناعات	**154.2**	**28.03**
وسائل الانجاز	19	3.45
وسائل النقل	15	2.72
التخزين و التوزيع	15.85	2.88
البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية	08	1.45
المرافق الاقتصادية	45.5	8.27
السكن	76	13.81
الصحة	08	1.45
مرافق اجتماعية أخرى	20.45	3.71
التجهيزات الجماعية	44	08
التربية و التكوين	45	8.18
المجموع العام	**550**	**100**

المصدر: التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986، ص05.

يقتضي برنامج الاستثمارات المعتمد بسير محكم للاستثمارات في شتى مراحله، قصد القيام في إطار المخططات السنوية بالتعديلات اللازمة حسب تطور الأوضاع الاقتصادية الدولية والتوسيع الحقيقي للموارد الخارجية والتطور الذي سيتم في مجال إنتاجية جهاز الانتاج وفعاليته، كما يزداد هذا الأمر أهمية نظرا لضيق مجال التدخل خلال الفترة (1985-1989) بحيث أن نسبة 55% من النفقات ستخصص لإنهاء البرامج الجاري إنجازها إلى غاية 1984.[1]

[1]- تقرير المخطط الخماسي الثاني(1985-1989)، مرجع سبق ذكره، ص168.

يتضح لنا من خلال معطيات الجدول رقم(10.2) أن الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي في هذا المخطط قد بلغت نسبة 14.36% من النفقات الاجمالية، وهو ما يعتبر مبلغا مهما، كما أن القطاع الصناعي قد حصل على نسبة معتبرة من الاستثمارات المخصصة لهذا المخطط والتي بلغت نسبة 28.03% بمبلغ مالي قدر بـ154.2 مليار دج، وهو مبلغ معتبر يوحي بالأهمية التي لا يزال يحوزها هذا القطاع، كما توزعت باقي النفقات الاستثمارية على القطاعات الأخرى من أجل إحداث توازن بين القطاعات، حيث حصل قطاع السكن هو الآخر على نسبة معتبرة من الاستثمارات الاجمالية بلغت قيمتها 76 مليار دج هو ما يعادل 13.81% من المبلغ الاجمالي، كما حصل قطاع المرافق الاقتصادية وقطاع التربية والتكوين على مبالغ قدرت بـ45.5 مليار دج و 45 مليار دج على التوالي.

لقد شهدت الجزائر خلال هذه الفترة عدة هزات أثرت على السير الحسن لما تم التخطيط له، حيث عرفت أسعار النفط انخفاضا كبيرا في قيمتها بنسبة تراوحت بين 60 إلى 70%، مما شكل ضربة موجعة وعنيفة للاقتصاد الذي أصبح عاجزا بسبب تقلص ايراداته من العملة الصعبة وبالتالي صعوبة تمويل البرامج التنموية التي كانت مسطرة، ومما يمكن ملاحظته فيما يتعلق باتجاه الاستثمارات أنها توجهت إلى صناعات أخرى غير المحروقات، و يتضح ذلك من خلال تكثيف الاستثمارات في القطاع الزراعي و الخدماتي كما تظهره أرقام الجدول(10.2).

يعتبر المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) طموحا في أهدافه وبرامجه الاستثمارية لاهتمامه بالتنظيم والتسيير ومعالجة الاختلال في التوازن بين الطلب والعرض في المنتجات الاستهلاكية والتوازن الجهوي – التنمية الاقليمية- والتكامل بين القطاعات الاقتصادية، وإعطائه الأولوية لتنظيم الاقتصاد الوطني وتطوير قطاع الفلاحة والري والتقليل من الاعتماد على الخارج مع تدعيم سياسة اللامركزية وتوجيه الاستثمارات لتنمية الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية خصوصا في مناطق الهضاب العليا والجنوب[1]، فبالرغم من الاعتمادات المالية المخصصة لهذا البرنامج، إلا أنه لم يستطع تحقيق أهدافه، حيث بلغت استثماراته الفعلية حوالي 370.5 مليار دج، و هذا بسبب الموارد المالية، حيث ابتداء من سنة 1986 لم يعد بالإمكان القدرة على مواصلة تمويل مشاريع التنمية بالحجم السابق.

لقد أدى العجز الكبير الذي مس خزينة الدولة إلى إصدار كتلة نقدية بدون مقابل من أجل تمويل عجز الميزانية، وهو ما أكد ضعف النظام المصرفي وعدم قدرته على القيام بمهامه المتمثلة في تجنيد الادخار ومراقبة الصرف ونظام الاستيراد، مما أدى إلى نشوء واتساع سوق موازية للعملة الصعبة، إلى جانب العجز الكبير الذي شهدته البلاد في ميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع الديون الخارجية، وأمام هذه الأوضاع كان لزاما على الدولة إيجاد الحلول الكفيلة بالقضاء على هذه الأزمة والتخفيف من حدتها حيث بدأت بخوض برنامج إصلاحي يرمي إلى إعادة الاعتبار للمؤسسة كعامل اقتصادي يتمتع بالاستقلالية

[1]- محمد بلقاسم حسن بهلول(1999)، مرجع سبق ذكره، ص ص 140-175.

التامة، ووضع آليات تشريعية تمكن الدولة من تكريس دورها كسلطة عمومية ومنظم استراتيجي، وبالتالي كان لزاما على الجزائر الانتقال من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق الذي أصبح أمرا حتميا.

المبحث الثاني: حالة الاقتصاد الجزائري منذ الانتقال إلى اقتصاد السوق.

لقد انتهجت الجزائر غداة الاستقلال النهج الاشتراكي بغية حماية الاقتصاد الوطني وتحريره تدريجيا من التبعية من جهة، ولدعم تحقيق الاستقلال الاقتصادي من جهة أخرى، وبفضل التخطيط تمكنت الجزائر من إقامة قاعدة صناعية ساعدتها على الانتقال من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد عصري، ولكن بالرغم من كل ذلك إلا أن هذه النتائج تدل على تراجع كبير في نمو الاقتصاد الجزائري بسبب الأزمة الاقتصادية والهبوط الحاد في أسعار البترول سنة 1986، ومن هنا تظهر سلبية الاقتصاد الجزائري الذي هو بالأساس اقتصاد ريعي يعتمد على عوامل غير ذاتية في إعادة إنتاج منظومته الاقتصادية.

إن الوضع السيء الذي وجد فيه الاقتصاد الجزائري دفع بالسلطات إلى تبني سلسلة من التشريعات والقوانين منذ سنة 1988 للإسراع بعملية الاصلاح التربوي والخروج من الوضعية الحرجة التي بلغها مستوى الأداء الاقتصادي، مما عجل من وتيرة الإصلاحات بهدف الدخول في اقتصاد السوق الذي من المفروض أن يتأسس في بداية 1991.

المطلب الأول: تحول الاقتصاد الجزائري اتجاه اقتصاد السوق.

تعود حتمية الاتجاه إلى خيار اقتصاد السوق كما سبق الإشارة إليها كانت نتاج عدة أسباب بالإضافة إلى ما ذكرناه سابقا، والتي دفعت بالجزائر إلى تغيير نمط اقتصادها، حيث يمكن تقسيمها إلى أسباب داخلية و أخرى خارجية كما يلي:

01- الأسباب الداخلية التي دفعت الجزائر للتوجه نحو اقتصاد السوق:

هناك عدة عوامل داخلية متعلقة بالاقتصاد الوطني كانت وراء التحول إلى توجه اقتصادي جديد، نلخصها في النقاط التالية:

- تضخم في الاقتصاد الجزائري بلغ 30%.
- بطالة بلغت حوالي 25% من اليد العاملة القادرة على العمل وخاصة لدى فئة الشباب.
- عدم توازن دائم في ميزانية الدولة الذي نتج عن خلل في توازن مؤسسات القطاع العمومي.
- امتصاص قرابة ($\frac{4}{5}$) من ايرادات الصادرات من طرف جهاز انتاجي يعمل فقط بنسبة 50% من الناتج الداخلي الاجمالي.

تمثل هذه العناصر بعض العراقيل التي حالت دون انطلاق الاقتصاد الوطني في ظروف وشروط مناسبة، كما تعطي فكرة عن الشروط الواجب بذلها حتى يعود الاقتصاد الوطني إلى التوازن وتوفير قواعد ثابتة ومستمرة للانطلاقة الاقتصادية المنتظرة.

02- الأسباب الخارجية التي دفعت الجزائر للتوجه نحو اقتصاد السوق:

إن المحيط الدولي الذي عاشت فيه الجزائر آنذاك كان من أهم المؤثرات التي دفعت بها إلى التغير نحو نظام اقتصادي جديد، يضاف لها انهيار الاتحاد السوفياتي الذي كان زعيما للمعسكر الشيوعي، مما أدى بالعالم إلى السير اضطرارا تحت قطب أحادي وأدخله في مرحلة الأحادية القطبية المسيرة للعالم بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة الاقتصادية والعسكرية الأقوى والأقدر على تسيير العالم.

ولقد سعت المؤسسات الاقتصادية العالمية(صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة الدولية) إلى فرض قيود مالية على الجزائر، خصوصا بعد الأزمة النفطية التي عانت منها خلال الثمانينات، بحيث انهارت إيرادات الميزان التجاري من صادرات المحروقات التي تشكل المصدر الأساسي بنحو 97% من العملة الصعبة، أي انخفضت الايرادات من أكثر من 63 مليار دج سنة 1985 إلى أقل من 36 مليار دج عام 1986، و قد بات من الصروري إذن تطبيق مبدأ الاعتماد على النفس عن طريق توكيل المهمة إلى القطاع الخاص الذي يضمن أكثر فعالية ونجاعة للاقتصاد.[1]

تعتبر الملكية الخاصة والمصلحة الخاصة من أهم الدعائم الأساسية لنظام اقتصاد السوق، والتي تعني حرية تملك الأفراد للسلع والانتفاع بها، واستخدامها بشكل يحقق مصلحتهم الشخصية التي بدورها تحقق المصلحة الجماعية، فالمنج يسعى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن والمستهلك كذلك يبحث عن تحقيق أقصى إشباع ممكن، وبالتالي فالدافع للفرد هو المحرك الحقيقي لهذا النظام الاقتصادي.[2]

كما تعتبر الحرية الاقتصادية وحافز الربع من دعائم اقتصاد السوق، والتي يقصد بها حرية الإرادة في ممارسة نشاطاتهم الاقتصادية دون تدخل الدولة، سواء من ناحية الانتاج، استثمار الأموال في المشاريع أو التوسع فيها، ويترتب عنها قيام المنافسة الحرة بين المنتجين سعيا منهم لتحقيق أكبر ربح ممكن، وتكون خلالها المنافسة بين المستهلكين لتحقيق أقصى إشباع ممكن.

ويعد عدم تعارض المصلحة العامة والمصلحة الخاصة من دعائم اقتصاد السوق، حيث تقوم الدولة من خلال هيئات المراقبة المخولة بذلك على فرض العقوبات الضرورية بدون تحيز أو تساهل للخارجين عن القانون، وبالتالي حماية المستهلكين من جشع المخالفين لقانون العرض والطلب، وتعمل على تنظيم المنافسة ومع الاحتكار ومكافحة الغش التجاري.

---

[1]- محمد بلقاسم حسن بهلول(1999)، مرجع سبق ذكره، ص263.
[2]- بيار أنولاي(1980)، آليات اقتصاد السوق، طبعة جامعة باريس، ص20.

ومن الدعائم الأساسية لاقتصاد السوق نجد حرية الأسعار، حيث يخضع اقتصاد السوق لقوانين العرض والطلب في سوق المنافسة، ويتم من خلالها تنظيم و رقابة النشاط الاقتصادي، فيتم تحديد الحاجات والرغبات المادية، ومنه فإن المستهلك هو صاحب القرار في تقرير وتحديد نوعية السلع والخدمات، حيث يعمل نظام السوق على تحرير الأسعار لتكون وسيط بين العرض والطلب.

تستلزم عملية الانتقال من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق اتخاذ عدة إجراءات ضمن برنامج تسمى بالمرحلة الانتقالية، و ذلك من أجل بناء ميكانيزمات اقتصاد السوق والتي تتمحور فيما يلي[1]:

- الحرية الاقتصادية وتراجع الدولة.
- الاصلاحات المؤسساتية.
- الانفتاح على العالم الخارجي.
- إعادة هيكلة القطاع العمومي والخوصصة.
- إصلاح النظام المالي والنقدي.
- ترقية وتشجيع القطاع الخاص.
- تحرير الأسعار وإقامة سوق عمل.

03- أهداف التحول نحو اقتصاد السوق:

إن إعادة النظر في دور الدولة في القضايا المتعلقة بالاقتصاد والتفكير في انطلاقة جيدة أجبرها على التحول من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق، حيث كانت تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف المرجوة من هذه التحولات الاقتصادية والتي نلخصها فيما يلي:

- إعادة التوازن للقطاعات القادرة على الانطلاق في التنمية لتخفيض البطالة المتزايدة.
- تخليص الدولة من العبء المالي المتسبب في الخسائر الدائمة للقطاع العمومي، خاصة مع ندرة الموارد المالية وارتفاع تكاليفها.
- تكثيف النسيج الصناعي من خلال إعادة الهيكلة التي ستسمح باستمرار زيادة وتيرة التصنيع في البلاد.

ويمكن لهذه الأهداف المسطرة أن تتحقق من خلال اتخاذ عدة تدابير نذكرها كما يلي:

- فتح المجال للقطاع الخاص الوطني والأجنبي من خلال التصديق على قانون الاستثمارات.
- الدخول إلى السوق الدولية من أجل تحصيل الكفاءة والفعالية.
- محاربة التضخم والسعي لضبط التوازن في ميزانية الدولة وتحرير الأسعار والتجارة الخارجية في إطار استراتيجية تهدف لتحديد دور الدولة في ظل اقتصاد السوق.

[1]- ج. شولدر(1997)، المصطلحات الاقتصادية الفرنسية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، هارماتان، باريس، ص32.

المطلب الثاني: واقع و تطور الاقتصاد الجزائري خلال فترة التسعينات.

لتدعيم انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد إداري إلى اقتصاد مسير بقواعد السوق، فإنه تم الشروع في ثلاث دفعات متتالية من الإصلاحات الاقتصادية، الدفعة الأولى كانت في سنة 1988 والثانية في 1991 والثالثة في 1994 كما سنرى، حيث بدأت بوادر تحول الجزائر نحو اقتصاد السوق قبل أن يكتمل الاطار القانوني، و قبل حتى أن يرتبط بعقود مع صندوق النقد الدولي، حيث عملت على تخفيض قيمة الدينار بشكل غير معلن، إذ تركت قيمة الدينار الرسمية تنزل بين سنة 1987 و 1991، أين انخفضت بالمقارنة مع الدولار الأمريكي بنسبة 210%.

01- الدفعة الأولى من الإصلاحات1988.

كانت الصدمة النفطية في سنة 1986 كافية لإبراز كل صفات الضعف في النظام المخطط المركزي، وعندما انخفضت مداخيل الصادرات الجزائرية من المحروقات إلى 50%، شرعت السلطات في تنفيذ العديد من الإجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية، حيث اعتمدت برنامجا تصحيحيا بغية تحقيق اللامركزية تدريجيا في عملية صنع القرار وتطوير آليات السوق هذا من جهة، ومن جهة أخرى إزالة الاختلالات التي تعاني منها مالية الدولة والناتجة عن الفترة السابقة في ظل الاقتصاد الموجه، ومن بين تلك الاجراءات ما يلي:

1- **إصلاح القطاع الصناعي:** حيث منحت الدولة جميع المؤسسات العامة الوطنية تقريبا استغلالا من الوجهتين القانونية والتشغيلية في عام 1988، وجاء بعد ذلك إقرار برنامج سنة 1990 لشطب كمية ضخمة من الديون المعدومة والمستحقة على المؤسسات العامة، تلك الديون التي تراكمت على مدى سنوات سادت فيها الضوابط الحكومية المباشرة.

2- **استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية:** حيث أدخلت الجزائر إصلاحات مهمة بداية باستقلالية المؤسسات بهدف تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرارات، والتي تمثلت في القانون رقم 88-01 الصادر بتاريخ 1988/01/12 المتعلق باستقلالية المؤسسات الاقتصادية الذي يمنح هذه المؤسسات درجات واسعة من الحرية.

3- **الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط:** وذلك قصد تسهيل عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق وتجنب معوقات التوجيه الاقتصادي البيروقراطي، حيث صدر القانون 88-02 الصادر بتاريخ 1988/01/12 المتعلق بنظام التخطيط والذي وضع على الطريق إجراء التخطيط اللامركزي.

4 - **مراجعة القانون الأساسي للنظام الإنتاجي الفلاحي:** ونصوص القانون 87-19 المؤرخ في 1987/12/18 المتعلق بإعادة تنظيم القطاع الفلاحي العام، وكذا الاستغلالات الفلاحية المتعلقة بهذا القطاع ثم تقسيمها وتخصيصها، حيث قامت الحكومة في سنة 1987 بتقسيم حوالي 3500

مزرعة حكومية كبيرة إلى تعاونيات خاصة صغيرة ومزارع فردية تتمتع بحقوق استغلال طويلة الأجل[1].

5- **منح مكانة أكثر أهمية للقطاع الخاص الوطني:** حسب نصوص القانون رقم 88- 85 المؤرخة في 1988/07/12، فإن سقف الاستثمارات المثبتة بالقانون رقم 82-11 المؤرخة في 1982/08/21 وصل إلى 30 مليون دج، وأن القانون 90- 10 المؤرخ في 1990/04/14 والمتعلق بقانون النقد والقرض الذي يسمح للمقيمين بتحويل الأموال إلى الخارج لضمان تمويل نشاطات مكملة لنشاطاتهم في الخارج متعلقة بالسلع والخدمات في الجزائر[2].

6- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل القطاعات غير التابعة للدولة: وحسب نصوص قانون النقد والقرض المؤرخ في 1990/04/14، فإنه يرخص لغير المقيمين بتحويل أموالهم إلى الجزائر لتمويل كل الأنشطة الاقتصادية غير مخصصة للدولة أو لمؤسساتها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني.[3]

7- صنع تأطير جديد للأسعار: وذلك من أجل إعادة إعداد آلية للأسعار كأداة ضبط، ففي السابق لا تظهر آلية الأسعار بأنها استعملت كأداة ضبط، وهذه الآلية عملت عن طريق الكميات، ولكنها اصطدمت بسياسة الدعم الهامة المتعلقة بالمنتجات الضرورية.

8- إعادة تنظيم التجارة الداخلية: وذلك بإعادة إنشاء وظيفة التجارة بالجملة (الفقرة 41- قانون المالية التكميلي 1991 والمنشور رقم 63 المؤرخ في 1990/08/20 بوزارة الاقتصاد) وعودة المنافسة (مرسوم سبتمبر 1988 يلغي كل الاحتكارات المتحكمة في الاقتصاد الجزائري وغير المؤسسة عن طريق القانوني).[4]

9- إعادة تنظيم التجارة الخارجية: وذلك عن طريق إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية من خلال السماح باللجوء إلى الوسطاء من أجل إنجاز المعاملات مع الخارج ورفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية.

10- التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية: إن هذا التطهير المالي ليس مساهمة بالمال الجديد، ولكنه إجراءات تجميعية عن طريق التمويل بالأموال الخاصة (الديون) أمام الخزينة العمومية، وإعادتها إلى الوضع السابق بالمكشوفات البنكية بسندات أو أوراق مساهمة والتخفيف من التكاليف المالية التي تتحملها المؤسسة الاقتصادية العمومية.

---

[1]- كريم النشاشيبي وآخرون(1998)، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق صندوق النقد الدولي واشنطن، ص10.
[2]- المادة 187 من قانون النقد والقرض، الصادرة بتاريخ 1990/04/14، الجريدة الرسمية العد 16.
[3]- المادة 183 من قانون النقد والقرض، الصادر بتاريخ 1990/04/14، الجريدة الرسمية العد 16.
[4]- حسين بن يسعد(1991)، إعادة الهيكلة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص74.

و تهدف سياسة التطهير المالي للمؤسسات إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما[1]:

- تصحيح و تفادي كل العيوب الناجمة عن نظام التسيير السابق الذي أثبت فشله.
- تجميع المديونية بهدف التقليل من درجة ثقلها على الحياة اليومية للمؤسسة، مع محاول إحياء الديون الطويلة عن طريق سياسة الكشوفات المصرفية، لأن تطهير وضعية المؤسسات والبنوك يخلق بينها جو من التعاون في شكل جيد.

11- مكانة الاقتصاد غير الرسمي أو المضاربات: بواسطة الإجراءات الاقتصادية لاستقرار السوق بالمنتجات الضرورية لتسيير الطلب وحماية الإنتاج الوطني.

12 - التحويل التدريجي للعملة الوطنية: بواسطة إجراءات تعتمد أساسا على تعقيم الفوائض ورقابة متوازية لتطور الكتلة النقدية، وتشجيع القدرات على الصادرات ومستوى احتياطات الصرف، وأخيرا إجراء الانزلاق التدريجي للدينار نحو قيمته الحقيقية.

13 - إعادة هيكلة الدين الخارجي: وذلك لتخفيف ضغط خدمة الدين وهذه الدفعة الأولى من الإصلاحات زادت حدتها الأزمة السياسية في سنة 1991.

ورغم هذه النصوص التشريعية والتنظيمية التي تبعث على الثقة والاطمئنان في نفوس الرأسماليين الخواص ومن خلال الضمانات التي تحتوي عليها، إلا أن الصعوبات والعراقيل التي تعود أساسا إلى وضع التوازن المالي الخارجي من جهة، والسلوكيات البيروقراطية من جهة أخرى، جعلت هذه الثقة في حالة قلق وعدم استقرار، وجعلت نوعية المستثمرين هم الأشخاص الذين يطمعون في السند المالي من الدولة.[2]

02- الدفعة الثانية من الإصلاحات 1991:

بدأت الدفعة الثانية من الإصلاحات في أفريل 1991 مع توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي اشترط في مقابل القروض الممنوحة إجراءات تعميق الإصلاحات الاقتصادية التي تم الشروع فيها حيث أن هذه الدفعة الثانية من الإصلاحات توجت بإصدار نصيين أساسين هما:

1- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في أكتوبر 1993: المتعلق بترقية الاستثمارات الذي ألغى النظرة القديمة التمييزية بين الاستثمار الخاص والعام وأدى إلى:

- إنشاء حرية الاستثمار بالشكل المرغوب من صاحب المشروع.
- وضع نظام تشجيعي وتوجيهي للاستثمار.
- خضوع الاستثمار إلى نظام بسيط للإشهار.

[1]- المرسوم التنفيذي 91-75 المؤرخ في 1993/03/16 – حسبا التخصيص الخاص رقم 302-063 الذي عنونه صندوق تطهير المؤسسات العمومية.
[2]- محمد بلقاسم بهلول(1999)، مرجع سبق ذكره، ص 78.

- تكريس الضمانات للمستثمر وخاصة حرية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة ومدا خيلها واللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نزاع، والجزائر عضوه في العديد من الاتفاقات الدولية من ناحية ضمان الاستثمارات.

2 - المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993: المتعلق بمراجعة القانون التجاري وخاصة توسيع الأشكال القانونية للشركات، وكذا إدخال أدوات جديدة في التجارة مثل التوريق Factoring والتمويل الايجاري Leasing.

في الفترة ما بين سنتي 1992 و 1993 كانت وضعية الاختلالات المالية الخارجية والداخلية تتمثل في أربعة عوامل هامة وهي :

1- الإختلالات المالية الخارجية: تعود إلى أن أجل استحقاق الدين الخارجي كان قصير الأجل الذي يفرض تقشفا في الواردات، وهذا يلحق أضرارا بالغة على الاقتصاد.

2- عجز الميزانية: وهو ذلك الذي عاد إلى الظهور في سنة 1992، وهو ما يفرض استنتاج ملاحظتين هما:

الملاحظة الأولى: تتعلق بالتطور الخطير للعلاقة بين نفقات التسيير والإيرادات الإجمالية حيث تمت تغطية نفقات التسيير بـ 61% من الإيرادات الإجمالية في 1991، وبـ 76% من الإيرادات الإجمالية في 1992 ، وبـ 93 % من الإيرادات الإجمالية في 1993، مما يبين أن ميزانية الدولة كانت تسير نحو التخلي عن وظيفتها الأساسية الادخارية في الاقتصاد هذا من جهة، وأصبحت نفقات التجهيز شبه ممولة كليا بعجز الميزانية من جهة أخرى، لأنه لم يبق لها إلا القليل وهي تحتاج إلى أموال كبيرة، وهذه الوضعية مخالفة كليا مع ما حدث في السبعينات أين كان ادخار الميزانية يمول نفقات التجهيز كلية، ويسمح أيضا بفائض إجمالي للميزانية والذي كان يخصص لتمويل جزء من الاستثمارات الإنتاجية للمؤسسات العمومية[1].

الملاحظة الثانية: و التي تتعلق بالاستثمارات، حيث أن علاقة التراكم الإجمالي للأموال الثابتة إلى الإنتاج الداخلي الإجمالي تستمر إلى أن تكون أكبر من 30%، وهذا مؤشر آخر للتقشف، والتفسير هو أن هيكل التراكم الإجمالي للأموال الثابتة تم توجيهه بشكل قليل نحو الاستثمارات الإنتاجية المباشرة، فمثلا من 191.5 مليار دج مقدرة في قانون المالية 1993، كانت 102ملياردج قد

[1]- أحمد بن بيتور(1998)، مرجع سبق ذكره، ص 76-77.

خصصت للاستثمار، ومن 102مليار دج 23.4% فقط كانت قد وجهت نحو الاستثمارات المباشرة الإنتاجية، منها 12 % هي نفقات التجهيز، وفي ظل هذه الظروف فإن أي زيادة في الاستثمارات لا تعمل إلا على مضاعفة الاختلالات وعليه فإن الحصة النسبية للضرائب خارج الجباية العادية في الناتج الداخلي الإجمالي خارج المحروقات: 25% في سنة 1986 ، و18% في سنة 1991 و1992 .

3 - التضخم: تجاوز معدله 30%، و كانت محاولة كبحه وتجنب أثره على الندرة وتطور السوق الموازية من الأمور المهمة لتجاوز الأزمة، ويمكن تفسير التضخم بأسباب هيكلية وأسباب السياسات الاقتصادية الكلية، حيث أن الأسباب الهيكلية أو المؤسسية تتعلق بتكوين هيكل المؤسسات في البداية، والهدف الحقيقي مـن تأسيسها وما يتبع المؤسسة من سياسة تشكيل أسعار منتجاتها، سياسة الإنتاج، حريـة البيـع والمنافسـة، رفع مراقبة الأسعار ونظام الأسعار الإدارية، وترك الحرية للمؤسسات لزيادة أسعارها أو انخفاضها في إطار المنافسة، أما أسباب السياسات الاقتصادية الكلية فهي بمعنى العوامل الاقتصادية الكلية التي تفسر التضخم تكمن في فائض السيولة في الاقتصاد، وفي صرامة العرض وفائض الطلب.

إن محاولات كبح التضخم كانت كلها بإجراءات جزئية وهو ما يفسر الاختلالات على مستوى الأسعار النسبية وتأثيرها على هيكل الإنتاج والاستثمار.

4 - الإعسار المالي الشديد: كان نتيجة للطلب غير العادي للقرض من جهة المؤسسات للسحب على المكشوف التي لا تضمن إلا القليل من المقابل الإنتاجي، وبالتالي فإن تمويل النشاط الاقتصادي كان بالسحب على المكشوف المعمم على المؤسسات لدى البنوك وبتمويل عجز الميزانية، بالإضافة إلى فائض في الطلب على السلع والخدمات والعملات الأجنبية والقروض، وفي المقابل ثبات في العرض للقطاع الإنتاجي، بمعنى آخر هو أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي.

ولمواجهة الأخطار الناتجة عن تدهور الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والمالية، فإنه تم تحضير برنامجا اقتصاديا وماليا لأربع سنوات انطلاقا من 1994 لإعادة التوازنات المالية الداخلية والخارجية ولخلق الظروف الضرورية لنمو اقتصادي متين ومستديم.

03- الدفعة الثالثة من الإصلاحات الاقتصادية (1994-1995):

بدأت الدفعة الثالثة من الإصلاحات الاقتصادية في أفريل 1994 لتستمر إلى مارس 1995 بسبب حدوث تدهور آخر في أسعار النفط سنة 1993، حيث انخفض سعر البرميل من 20 دولار في 1993 إلى 14.2 دولار في 1994، بالإضافة إلى تراكم الأعباء لخدمات الدين الخارجي، مما أدى إلى بروز ملامح الأزمة المالية الاقتصادية التي بدأت تظهر، صاحبتها عدة ضغوط داخلية وأخرى خارجية، ومن بين الضغوطات على المصادر المالية الداخلية نجد:

- العجز الاجمالي للمالية العمومية.
- نمو الكتلة النقدية تجاوز 10.3 % وارتفاع معدل التضخم إلى حوالي 30% سنة 1993.
- ركود النشاط الاقتصادي وانخفاض معدل النمو الاقتصادي في المتوسط..

أما الضغوطات المالية الخارجية فتمثل فيما يلي[1]:

- خدمات الديون تمثل سنة 93 حوالي 86 % وهو ما دفع السلطات العمومية إلى إعادة جدولتها.
- تسديد خدمات ديون التي بلغت قيمتها 28 مليار دولار خلال الفترة (91 – 93).
- التقليص الكبير في الواردات خلال الفترة (92 – 93)، حيث لم تمثل سوى 50% من المستوى الذي كانت عليه سنة 1985 بالسعر الجاري، وهو ما انعكس على تموين الجهاز الإنتاجي، وانخفاض الإنتاج الإجمالي بالقيم الحقيقية بـ - 2.5% سنة 1993.
- انخفاض في الاستهلاك الفردي بـ – 6.4 % بسبب أزمة السكن والبطالة.

ولرفع الضغوطات قامت السلطات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي بإبرام برنامج للاستقرار الاقتصادي (94-95) وأبرمت معه اتفاقية الامتثال "Stand – By" في شهر أفريل 1994، على شكل برنامج للتسوية الهيكلية يتم تنفيذه من خلال برنامج للاستقرار الاقتصادي يدوم سنة واحدة، يكون متبوعا ببرنامج تعديل هيكلي يدوم ثلاث سنوات يتم خلالها التركيز على إعادة التوازنات الداخلية والخارجية بمساعدة القروض المتتالية من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقد تم اتخاذ عدة إجراءات هي:

- ضبط الاتفاق العام وتشديد السياسة النقدية لاحتواء الطلب الكلي وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي مع مرور الزمن.
- تخفيف الضغوط الفورية الناتجة عن ارتفاع أعباء الدين الخارجي وذلك بإعادة جدولة ما يزيد عن 17 مليار دولار على مدى سنوات البرنامج الأربع.

[1]- عبد الله بلوناس(2001)، برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية الدولية 29 – 30 أكتوبر 2001.

- تعديل الأسعار النسبية و تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية من 60% إلى اقل من 50% ومن 50% إلى 45%.
- تخفيض قيمة العملة بنسبة 17.40% في أفريل 1994، وتعديل قيمة الدينار القابل للتحويل إلى عملات أجنبية، حيث أصبح معدل الصرف 01 دولار يساوي 36 دينار.
- إزالة سقوف أسعار الفائدة على القروض من القروض التجارية إلى الجمهور.
- تخفيض عجز الميزانية إلى 3.3% من الناتج الداخلي الخام.
- إلغاء الدعم لمعظم السلع وتوسيع ذلك حتى على المواد الأساسية.
- تثبيت كتلة أجور عمال الوظيف العمومي وضبط التحويلات الحكومية وتخلي الخزينة عن استثمارات القطاع العام وفتح المجال أمام تمويلات البنوك.
- استعمال آليات تسمح بالانتقال إلى اقتصاد السوق والشروع في إصلاحات هيكلية للمؤسسات وإعفائها من تسديد الديون للخزينة.
- إصلاح شبكة الضمان الاجتماعي وإدخال بعض التعديلات عليها سنة 1992 لمواجهة الآثار الاجتماعية السلبية التي تمثلت فيما يلي:
  - نظام النشاط أو المنفعة العامة 210 دج/للشهر.
  - تكفل الدولة بالمنح العائلية وتحويل تعويضات الأجر الواحد إلى رب العمل وتعويضات منح التقاعد إلى الصندوق الوطني للتقاعد.
  - إنشاء صندوق تامين البطالة ونظام التقاعد المسبق.

تحصلت الجزائر على قرض قدره 1037 مليون دولار، أي ما يعادل 731.5 DTS، وزع هذا القرض إلى قسمين، القسم الأول الذي بلغت قيمته 389 DTS و الذي تم تسلمه مباشرة بعد إبرام الاتفاق و الباقي تم الاتفاق على تسلمه خلال السنة على شكل دفعات.

و التزمت الجزائر بتنفيذ هذا البرنامج التزاما شهد به حتى المدير العام لصندوق النقد الدولي آنذاك و خاصة فيما يتعلق بالسياسة النقدية والميزانية وتحرير التجارة الخارجية.[1]

ومن النتائج المتوصل إليها بعد تطبيق الاجراءات التي تم الحديث عنها نذكر ما يلي[2]:

- بلغت الأسعار المحررة 85% في حين تم رفع أسعار النقل، البريد بنسبة تتراوح من 20% إلى 30%.
- كبح معدل التضخم في حدود 29.05%.
- تخفيض عجز الميزانية سنة 1994 إلى 5.7% من الناتج الداخلي الخام.

[1]- APS, S 5/10/1996, Media Bank, N°26 Oct/Nov – 1996, P29.

[2]- الهادي الخالدي(1996)، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، ص47.

- ارتفاع مخزون العملات الأجنبية بـ 1.5 مليار دولار نهاية سنة 1994، و بالتالي وصل المخزون الكلي إلى 2.6 مليار دولار.
- تخفيض قيمة الدينار من 23.4 دج للدولار إلى 35.1 دج للدولار.

لقد سمح هذا الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بإعطاء مؤشر ايجابي للدائنين، حيث تم الاتفاق على إعادة جدولة الديون الموقع عليها سنة 1994، و حددت مدة التسديد بـ 16 سنة في إطار نادي باريس مما مكن الجزائر بعد ذلك من إبرام 17 اتفاقية ثنائية.

وبصفة عامة يعني برنامج الاستقرار الاقتصادي الذي نفذ تحت الإشراف التقني والمالي للمؤسسات الدولة، تهيئة الظروف لمباشرة سلسلة أخرى من الاصلاحات الهيكلية المرتبطة بطريقة أداء وفعالية الجهاز الانتاجي، وكذلك استمرار المؤسسات المالية الدولية على دعم برنامج التعديل الهيكلي ماليا وتقنيا بصورة تسمح للدولة المعنية الاستفادة من المساعدة التقنية وكذلك تسهيلات السحب على موارد الصندوق والبنك من خلال اتفاق التسهيل الموقع.

04- برنامج التعديل الهيكلي (ماي 1995 – ماي 1998):

بعد انقضاء برنامج الاستقرار الاقتصادي، وجهت السلطات الجزائرية رسالة نية في 1995/03/30 إلى المدير العام لصندوق النقد الدولي بغرض دعم السياسات التنموية التي تنوي الجزائر تطبيقها، طالبة منه مساهمة مالية من الصندوق، حيث قامت السلطات الجزائرية بإبرام اتفاق في ماي 1995 مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التصحيح الهيكلي لمدة 03 سنوات في إطار نطاق الميكانيزم الموسع للقرض.

وبمقتضى هذا الاتفاق تم الحصول على مبلغ مالي يقدر بـ 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS، أي ما يعادل 127.9% من حصة الجزائر في الصندوق، وتبعا لمصادقة مجلس إدارة الصندوق على طلب الجزائر، فإنها ستطلب من الدول الأعضاء في نادي باريس ونادي لندن إعادة جدولة مستحقاتها المتعلقة بخدمة الدين الخارجي التي يحين موعد سدادها خلال مدة الاتفاق، وعلى هذا الأساس قامت الجزائر في جويلية 1995 بعقد اتفاق إضافي لإعادة جدولة الديون المستحقة السداد بين 1995/06/01 و1998/05/31، بالإضافة إلى الفوائد المستحقة السداد ما بين 1995/06/01 و1996/05/31، ومن المقرر سداد هذه المبالغ على 25 قسطا من الأقساط نصف سنوية الآخذة في الزيادة تدريجيا ابتداء من 1999/11/30 وتستمر حتى سنة 2011.[1]

إن هذا البرنامج هو تجسيد للإجراءات المسطرة من أجل انعاش الاقتصاد الوطني والانتقال إلى اقتصاد السوق، لقد ركزت أهداف هذه الاصلاحات على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على

[1]- كريم النشاشيبي و آخرون(1998)، الجزائر تحقيق الاستقرار و التحول الى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص123.

مستوى التشغيل الدائم، بالإضافة إلى مواصلة عملية تعميق الاصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية والبدء بخوصصة جزء من المؤسسات العمومية ومواصلة تحرير الاقتصاد، والعمل على ضمان الحماية اللازمة للفئات المتضررة من هذه الاصلاحات.

خلال هذه الفترة، تم اتخاذ عدة اجراءات نذكر منها[1]:

- حل وإعادة تنظيم وحتى التطهير المالي للمؤسسات العمومية ثم خوصصة بعضها.
- إنشاء شركة للتأمين على الصادرات من أجل تنويعها و ترقيتها.
- إنشاء البنوك الخاصة برأسمال محلي أو مختلط أو فروع لبنوك أجنبية.
- إنشاء بورصة القيم المنقولة لتدعيم خوصصة المؤسسات العمومية.

ومن خلال السياسة التي تبنتها الحكومة الجزائرية ابتداء من سنة 1995 والتي أدت إلى ظهور فوائض متتالية بالنسبة للميزانية، حيث تم تقدير معدلا سنويا لذلك قدر بـ 04%، مع توقع معدل متوسط للنمو يساوي 05% في الفترة 1997 – 2000، حيث اثبتت التوقعات تحقيق فائض في الميزان التجاري انطلاقا من سنة 1998، و يعود هذا إلى الاجراءات التي تم اتخاذها بخصوص ذلك، حيث أن الايرادات عرفت تحسنا ملحوظا ما بين 1995 و 1997، و كان ذلك راجعا إلى تحسن أسعار النفط، بالإضافة إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة على المنتجات البترولية، أما الايرادات غير البترولية فقد بقيت في شبه استقرار، وبخصوص النفقات فقد عرفت انخفاضا ملحوظا راجعا إلى سياسة التقشف التي انتهجتها الدولة آنذاك، بالإضافة إلى إلغاء الدعم على الأسعار وتجميد عملية التوظيف.

لقد استكملت الجزائر مختلف مراحل تنفيذ اتفاقها مع صندوق النقد الدولي خلال سنة 1998 وتبين من خلال عملية التقييم التي قامت بها الدولة أنه تم تسجيل جملة من النتائج الايجابية على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية نذكر منها:

- انخفاض نسبة التضخم إلى 06% في سنة 1997 بعدما كانت 39% في سنة 1994، هذا الانخفاض تواصل في السنوات الموالية ليصل إلى 02% سنتي 1999 و 2000.[2]
- الزيادة من احتياطي الصرف من 1.5 مليار دولار سنة 1993 إلى 2.1 مليار دولار سنة 1995، ثم 08 مليار دولار مع نهاية 1997، وهو ما يعادل تسعة أشهر من الاستيراد.
- انخفاض نسبة خدمة الديون الخارجية من 83% سنة 1993 إلى 30% سنة 1997، ثم 28% سنة 2000.
- عودة الناتج المحلي الخام الذي تراجع بنسبة 02% سنة 1993 إلى الارتفاع، حيث سجل نسبة نمو قدرت بـ 04% سنتي 1995 و 1996، و أكثر من 4.2% في السنوات الموالية حتى سنة 2000.

[1]- حسين بن يسعد، طريق إعادة الهيكلة الاقتصادية في الجزائر، مقال منشور بجريدة الوطن، العدد 247، بتاريخ:1999/01/25، ص07.
[2]- المجلس الاقتصادي و الاجتماعي(2000)، لجنة التقييم، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني لسنة 2000.

بالإضافة إلى هذه النتائج الايجابية، فقد أصبح تنظيم الاقتصاد يتم أكثر فأكثر وفق قواعد اقتصاد السوق، وأصبحت الأسعار تحدد وفقا لقوانين العرض والطلب، وتم التخلي عن مراقبة الأسعار والتدعيم المعمم للسلع، كما تخلت الدولة عن النشاطات الانتاجية والتجارية من خلال صدور قانون تسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة، وبالتالي الفصل ما بين الدولة كقوة عمومية والدولة كمساهم، وهذا يعني تطبيق نفس القانون على المؤسسات الاقتصادية العمومية مثلما هو مطبق على مؤسسات القطاع الخاص وبالموازاة مع ذلك فقد وضعت الدولة أسس لنظام بنكي موجه نحو اقتصاد السوق الذي بدأ يفرض قيود على زبائنه بما فيهم المؤسسات الاقتصادية العمومية، كما زادت التشجيعات الممنوحة للقطاع الخاص من خلال صدور قانون الاستثمار وما تضمنه من مزايا، وكذا قانون الخوصصة وقانون المنافسة.[1]

المطلب الثالث: تطور الاقتصاد الجزائري في ظل سياسة الانعاش الاقتصادي ابتداء من سنة 2000.

شهد الاقتصاد الجزائري بعد برامج التعديل الهيكلي التي طبقتها الجزائر خلال فترة التسعينات وبالتحديد بعد سنة 1998، نموا ملحوظا في مختلف القطاعات، ويرجع ذلك للجهود المبذولة من طرف الدولة في سبيل تحقيق النمو ودفع عجلة التنمية من جهة، وإلى تحسن الوضع الأمني الذي ساعد على الاستثمارات من جهة أخرى، كما شهد كذلك نجاحا نسبيا في ضبط التوازنات المالية والنقدية على المستوى الكلي، مما دفع بنائب رئيس البنك الدولي في نهاية شهر مارس من سنة 2001 الاقرار بأن الاقتصاد الجزائري يحمل مؤشرات إيجابية، من بينها ارتفاع الناتج الاجمالي الخام بمعدل 4.5% في السنتين 1998 و 1999 إلى 6.2% سنة2000، كما أن الدراسات تدل على ارتفاع قيمة الصادرات الاجمالية إلى 10.8% في منتصف سنة 2000، لتنخفض إلى 9.4% سنة 2001.[2]

قامت الدولة الجزائرية بإعداد برنامج طموح للنهوض بالاقتصاد الوطني انطلاقا من التعديلات التي تجري من حين لآخر في التشريعات الاقتصادية تماشيا مع المستجدات الدولية والوطنية، ومن أهمها تلك التعديلات التي مست قانون الاستثمار وقانون الخوصصة المعدلين في أوت 2001 بأمر 01-03 و01-04 على التوالي، حيث أن قانون الاستثمار تمحور حول توفير مناخ ملائم مع وجود آليات أكثر فعالية لتطوير الاستثمار والرفع من القدرات التنافسية للمؤسسات الوطنية، كما أنه لم يكن يميز بين القطاع العام والقطاع الخاص، إلى جانب تميزه عن قانون الاستثمار السابق بتلك الخصائص المذكورة سابقا، فإنه قدم حوافز جمة للمستثمرين بهدف تحفيزهم وجلبهم للقيام بالاستثمار في الجزائر.

[1]- عيسى مرازقة (2007)، القطاع الخاص و التنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر بباتنة، 2006-2007، ص 145 – 146.

[2]- كربالي بغدادي(2005)، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، العدد الثامن.

لقد سعت الجزائر من خلال الجهود التي تم بذلها إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الانفاق الحكومي الاستثماري، حيث تم تجسيد هذه السياسات من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية تمثلت فيما يلي:

01- **برنامج دعم الانعاش الاقتصادي:** حيث تم تطبيقه في الفترة 2001-2004، وقد خصص له مبلغ إجمالي قدر بـ 525 مليار دج وهو ما يعادل 07 مليار دولار أمريكي.

02- **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:** تم تنفيذ هذا البرنامج خلال الفترة 2005-2009 و قد خصص له مبلغ مالي قدر بـ 150 مليار دولار أمريكي، وهو مبلغ معتبر مقارنة مع البرنامج السابق.

03- **البرنامج الخماسي 2010 – 2014 :** والذي يعد من أضخم البرامج التنموية المطبقة في الجزائر منذ الاستقلال بالنظر إلى المبلغ المالي الذي خصص له والذي وصل إلى 286 مليار دولار أمريكي.

تسعى هذه السياسة إلى إعادة تفعيل الطاقات الانتاجية المتوفرة وفق مبدأ التكثيف، و يتم ذلك عن طريق تحفيز الاستثمار، الأجور، الاستهلال وتسهيلات القروض، ويبنى الأساس النظري لبرامج الانعاش الاقتصادي عبر الخلفية الفكرية للمنظور الكلاسيكي الكينزي، إذ تهدف إلى إحداث النمو بواسطة الدولة، وهي سياسة تقوم عن طريق نوعين من طرق الانعاش الاقتصادي، الأول عن طريق الاستهلاك والثاني إنعاش عن طريق الاستثمار، وتتوقف قضية الانعاش الاقتصادي على تهيئة الظروف لتوسيع مجهودات التنمية ومضاعفة فعالياتها لتعزيز الاطار الهيكلي والتنظيمي للاقتصاد، بإعادة هيكلة القطاع الاقتصادي العمومي وتوسيع الاستثمار الخاص والصناعات الصغيرة والمتوسطة، نحو فتح آفاق الاستثمار المنتج أمام المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين والأجانب[1].

01- برنامج الانعاش الاقتصادي (2001 – 2004):

يعتبر مخطط دعم الانعاش الاقتصادي الذي تم إقراره في أفريل 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة الخاصة بالبرنامج بنسب متفاوتة، وتبلغ قيمتها الاجمالية حوالي 525 مليار دج وهو ما يعادل 07 مليار دولار أمريكي، تم تخصيص 129 مليار دج للتنمية المحلية و 90 مليار للتنمية البشرية، مما يجعله برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والذي قدر بـ11.9 مليار دولار.

لقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في انتهاجها في شكل توسع في الانفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني.

[1]- سايح بوزيد (2013)، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، (2012-2013)، ص344.

1-1- أهم أسباب تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي:

من أهم الأسباب والدوافع التي أدت إلى تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر في تلك الفترة وبالإضافة إلى ما تم ذكره سابقا، نذكر ما يلي[1]:

- **ضعف معدل النمو الاقتصادي:** حيث أثرت الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ابتداء من سنة 1986 على معدلات النمو الاقتصادي التي سجلت نسب نمو متدنية، إذ بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1987-1994 نسبة 0.5%، وهو ما حذا بالحكومة إلى تطبيق سياسة إصلاحية بمساعدة صندوق النقد الدولي.
- **تسجيل نسبة نمو متوسطة سالبة في قطاعي الفلاحة والزراعة**: حيث قدرت بـ -1.15% و-1.57% على التوالي، ويرجع ذلك إلى ارتباط القطاع الفلاحي بالعوامل المناخية السائدة خلال تلك الفترة، وإلى الأزمة الهيكلية والمالية التي كان يعاني منها القطاع الصناعي العمومي، مما أثر سلبا على معدل استخدام الطاقات الانتاجية في هذا القطاع.
- **ارتفاع معدلات البطالة:** والتي تزامنت مع الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر سنة 1986، إذ ارتفع المعدل من 9.7% سنة 1985 إلى 21.4% سنة 1987، أي بزيادة قدرها 11.7 نقطة مئوية، ثم عرفت هذه النسبة تراجعا طفيفا سنة 1989 حيث وصل معدل البطالة إلى 18.1%، وابتداء من سنة 1990 شهدت نسبة البطالة تطورا منتظما إلى أن وصلت إلى أعلى معدلاتها منذ الاستقلال والذي قدر بـ29.8% سنة 2000.

2-1- أهداف سياسة دعم الانعاش الاقتصادي:

يهدف مخطط دعم الانعاش الاقتصادي إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية نهائية هي:

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
- خلق مناصب عمل والحد من البطالة.
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

ويكون تحقيق تلك الأهداف الرئيسية عبر أهداف وسيطة تعتبر بمثابة قنوات تمكن من التوصل إلى الأهداف السالة الذكر، و هي[2]:

- تنشيط الطلب الكلي، و في ذلك تحول للسياسة الاقتصادية في الفطر النيوكلاسيكي الذي جاءت به برامج صندوق النقد الدولي إلى الفكر الكينزي الذي يركز على تنشيط الطلب الكلي عن طريق السياسة المالية لتنشيط الاقتصاد، وخصوصا عن طريق الانفاق العام الذي تزيد فعاليته في رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل.

---

[1]- نبيل بوفليح (2013)، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة "2000-2010"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد 09، ص 43-44.

[2]- كريم بودخدخ (2010)، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر "2001 – 2009"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم – الجزائر، ص194.

- دعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من كونها منشآت منتجة بصفة مباشرة للقيمة المضافة ومناصب الشغل.
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي وتغطية الحاجات الضرورية للسكان، بما سينعكس إيجابا على تنمية الموارد البشرية.

1-3- مضمون مخطط دعم الانعاش الاقتصادي:

يتمحور مخطط دعم الانعاش الاقتصادي الممتد على طول الفترة "2001-2004" بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي و الصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الاصلاحات في مختلف القطاعات وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية.

الجدول رقم(11.2): التقديرات المالية لبرنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004).

العنـــوان	الفصـــول	المبلغ (مليار دج)	المبلغ (مليار دولار)
دعم الأنشطة الانتاجية	الزراعة	65	0.87
	الصيد و الموارد المائية	9.5	0.13
المجموع الجزئي		**74.5**	**0.99**
التنمية المحلية	التنمية المحلية	133	1.51
	التشغيل و الحماية الاجتماعية	16	0.21
المجموع الجزئي		**129**	**1.72**
تقوية الادارة العمومية و تحسين نمط العيش	التجهيز الهيكلي للمناطق	142.9	1.91
	إعادة إحياء المناطق الريفية الجبلية، المرتفعات و الواحات.	67.6	0.90
المجموع الجزئي		**210.5**	**2.81**
تنمية الموارد البشرية	التربية الوطنية	27	0.36
	التكوين المهني	9.5	0.13
	التعليم العالي	18.9	0.25
	البحث العلمي	12.38	0.17
	الصحة و السكان	14.7	0.20
	الشباب و الرياضة	4	0.05
	الثقافة و الاتصال	2.3	0.03
	الشؤون الدينية	1.5	0.02
المجموع الجزئي		**90.28**	**1.2**
السياسات المرافقة	حشد الموارد	20	0.27
	تأسيس صندوق الشراكة	22.5	0.30
	تهيئة المناطق الصناعية	02	0.03
	صندوق ترقية المنافسة الصناعية	02	0.03
المجموع الجزئي		**46.5**	**0.62**
المجموع الكلي		**550.78**	**7.34**

المصدر: تقرير الجزائر في القمة العالمية للتنمية المستدامة(2002)، جوهانسبرج، ص 36-37.

يتبين لنا من خلال الجدول رقم(11.2) أن أكبر قيمة من المبلغ الاجمالي المخصص لهذا المخطط قد تم تخصيصها لتقوية الادارة العمومية وتحسين نمط العيش بمبلغ إجمالي قدره 210.5 وهو ما يمثل نسبة 38.22% من إجمالي المبلغ المخصص للمخطط، وهذا ما يعني الاهتمام بالجانب الاداري ودعم الجانب الاجتماعي الذي كان بحاجة إلى ذلك بالنظر إلى الأزمات التي خلفتها البرامج السابقة، حيث حاز التجهيز الهيكلي للمناطق على مبلغ قدره 142.9 مليار دج، في حين أن إعادة إحياء المناطق الريفية الجبلية التي عانت من هروب جماعي سنوات الأزمة الأمنية، بالإضافة إلى المرتفعات والواحات، حيث تم تخصيص مبلغ قدره 67.6 مليار دج، كما تم إعطاء أهمية بالغة للتنمية المحلية ودعم الأنشطة الانتاجية وتنمية الموارد البشرية حيث خصص لهم مبلغ مالي قدر بـ 129 مليار دج، 74.5 مليار دج و90.28 مليار دج على التوالي.

الجدول رقم(12.2): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004).

الوحدة: مليار دج

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ	نسبة المجموع (%)
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية و بشرية	71.8	72.3	53.1	6.5	204.2	38.9
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الاصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525.0**	**100**

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقارير الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للسداسي الثاني لسنوات 2001، 2002، 2003 و 2004.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم(12.2) أن أكبر حصة خلال السنوات الأربعة لمخطط دعم الانعاش الاقتصادي قد وجهت لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية الذي استفاد من مبلغ اجمالي مقدر بـ210.5 مليار دج و هو ما يعادل نسبة 40.1% من إجمالي المبلغ، مما يمكن تفسيره بعزم الدولة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة تأثيرات الأزمات التي عرفتها البلاد سواء الاقتصادية أو الأمنية، و التي أجبرتها على تقليص حجم الانفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي للموازنة العامة، كما أن دعم هذا القطاع سيساعد على انتعاش المؤسسات الانتاجية الوطنية في القطاع العام وكذا القطاع الخاص، مما يؤدي إلى توسع نشاطها وبالتالي إيجاد فرص عمل جديدة وتقليص حجم البطالة، أما بالنسبة للسنوات الأربعة فقد كان النصيب الأكبر في هذا القطاع لسنة 2001 التي بلغ نصيبها قرابة 48% من المبلغ المرصود لهذا القطاع خلال سنوات البرنامج والذي قدر بـ 100.7 مليار دج من المبلغ الاجمالي المقدر بـ 210.5 مليار دج.

لقد حاز قطاع التنمية المحلية والبشرية على نسبة معتبرة هو الآخر بنسبة بلغت 38.9 من إجمالي المبلغ المخصص للمخطط خلال أربعة سنوات، وهو مؤشر يدل على السعي لتحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن وتحسين الإطار المعيشي للمواطن، كما أن دعم الموارد البشرية سيؤدي إلى رفع معدلات التنمية البشرية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر في المجتمع، وبالمقارنة بين السنوات الأربعة، فقد حاز خلال السنتين المواليتين على حصص معتبرة مقارنة بالسنتين الأخيرتين.

فيما يتعلق بقطاع الفلاحة والصيد البحري فقد كان نصيبه من إجمالي المبلغ المخصص للمخطط خلال الأربع سنوات ما نسبته 12.4% المعادلة لمبلغ مالي قدره 65 مليار دج، و يمكن إرجاع ذلك إلى الدعم الذي استفاد منه هذا القطاع ابتداء من سنة 2000 في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الذي كان برنامجا مستقلا عن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، وبالتالي فإن هذا المبلغ يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق، فيما يتعلق بحصص كل سنة من السنوات الأربعة، نلاحظ أن المبلغ المخصص كان دائما في تزايد ما عدا السنة الأخيرة التي كانت حصتها قد قدرت بـ12 مليار دج.

أما بالنسبة للمبلغ المخصص لدعم الاصلاحات والذي قدر بـ 45 مليار دج وهو ما يعادل نسبة 8.6% من إجمالي المبلغ ككل خلال الأربع سنوات فقد تم توجيهه بالأساس لتمويل الاجراءات السياسية المصاحبة لهذا البرنامج والتي كانت تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية والخاصة.

وعلى العموم يمكن القول بأن سنة 2001 قد حازت في المجموع على أكبر مبلغ مالي مقارنة مع السنوات الأخرى لمخطط دعم الانعاش الاقتصادي، حيث قدرت حصتها بـ205.4 مليار دج، ليبدأ هذا المبلغ في التناقص من سنة إلى أخرى، مما يدل على عزم الحكومة على تنفيذ محتويات هذا البرنامج في أقل وقت ممكن بغرض تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

02- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009):

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي تم مباشرتها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية وتحسن في الوضعية الأمنية، بالإضافة إلى تحسن في الوضعية المالية بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري والذي بلغ سنة 2004 ما قيمته 38.5 دولار للبرميل، و هو ما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف الذي وصل إلى مبلغ مالي قدره 43.1 مليار دج في نفس السنة، مع تحقيق نمو مستمر بلغ بالمتوسط 3.8% طوال سنوات البرنامج، بالإضافة إلى تراجع في معدل البطالة من 29% إلى 24% وكذا إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية.

2-1- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لتحقيق جملة من الأهداف منها:[1]

- **تحديث و توسيع الخدمات العامة:** حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، و كتتمة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.
- **تحسين مستوى معيشة الأفراد:** وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.
- **تطوير الموارد البشرية و البنية التحتية:** وذلك راجع للدور الذي تلعبه كلا من الموارد البشرية والبنية التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، كما أن البنية التحتية لها دور هام في تطوير النشاط الانتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الانتاج.
- **رفع معدلات النمو الاقتصادي:** وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

2-2- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي برنامجا مهما بالنظر إلى المبلغ المالي الذي خصص له والذي يعد الأكبر على الاطلاق مقارنة بالبرامج السابقة، حيث قدر بـ4202.7 مليار دينار جزائري، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج والآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الانعاش الاقتصادي والمقدرة بـ 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج.

تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية كما سيوضحه الجدول رقم(13.2)، ويمكننا القول بأن قطاع التنمية المحلية والبشرية قد استفاد من أكبر حصة في هذا البرنامج بمبلغ مالي قدره 1908.5 مليار دج وهو ما يمثل نسبة 45.5% من إجمالي المبلغ الكلي، حيث تم وضع كهدف إنجاز مليون سكن ليصل إلى غاية 1.65 مليون سكن، فسجل زيادة تقدر بـ65% لفائدة قرارات رئيس الجمهورية، وقد وصلت عدد السكنات المنجزة خلال الفترة الممتدة بين(2005-2009) إلى 326 912 سكن، أي ما يقدر

[1]- كريم بودخدخ(2010)، مرجع سبق ذكره، ص202.

بنسبة 91.2% مما كان مخططا له في البرنامج، ليصل عدد السكنات المنجزة بتاريخ 2010/12/31 إلى 1.048 مليون وحدة تدخل 42% منها في إطار السكن الريفي و 58% منها في إطار السكن الحضري.

الجدول رقم(13.2): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009).

الوحدة: مليار دج

البرامـــج	المبلغ المخصص	النسبة من اجمالي المبلغ (%)
01- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	**1908.5**	45.5
السكنات	555.0	
التعليم العالي	141.0	
التربية الوطنية	200	
التكوين المهني	58.5	
تزويد السكان بالماء و الكهرباء	192.5	
التضامن الوطني	95	
البرامج البلدية للتنمية	200	
تنمية مناطق الهضاب العليا و المناطق الجنوبية	250	
باقي القطاعات	216.5	
02- برنامج تطوير الهياكل القاعدية	**1703.1**	**40.5**
النقل	700	
الأشغال العمومية	600	
المياه	393	
التهيئة العمرانية	10.15	
03- برنامج دعم التنمية الاقتصادية	**337.2**	**08**
الفلاحة و التنمية الريفية	300	
الصناعة و ترقية الاستثمار	18	
الصيد البحري	12	
السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الحرف	7.2	
04- برنامج تطوير الخدمة العمومية	**203.9**	**4.8**
العدالة و الداخلية	99	
المالية و التجارة	67	
البريد و التكنولوجيا الجديدة للإعلام و الاتصال	16.3	
قطاعات الدولة الأخرى	22.6	
05- برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال	**50**	**1.2**
المجمـــوع الكـــلي	**4202.7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)، الموقع الالكتروني للوزير الأول www.cg.gov.dz.

فيما يخص برنامج الهياكل القاعدية الذي تحصل على نسبة تقدر بـ 40.5% التي تعادل 1703.1 مليار دج من إجمالي المبلغ، حيث يغطي هذا المبلغ أكثر من 18 ألف عملية إنجاز قد عرفت تقدما ملحوظا، كما تم خلال هذا البرنامج ترميم وتطوير 67 369 كلم من شبكة الطرقات، بالاضافة إلى بناء 1 250 منشأة فنية.

بالنسبة لبرامج دعم التنمية الاقتصادية، فقد حصل قطاع فلاحة والتنمية الريفية على حصة الأسد من المبلغ المالي المخصص لبرامج دعم التنمية الاقتصادية بمبلغ قدر بـ 300 مليار دج، وذلك للدفع بالقطاع الفلاحي قصد تحسين الانتاج الوطني والمساهمة في تطوير المنتجات المحلية لخفض فاتورة الاستيراد من المواد الغذائية خاصة.

فيما يتعلق ببرامج تطوير الخدمة العمومية التي كانت النسبة المخصصة لها تقدر بـ 4.8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج الخماسي بما يعادل 203.9 مليار دج، والتي وجهت لكل من الداخلية والعدالة بصفتها المسؤولتان عن الخدمات العمومية بدرجة أكبر بمبلغ مالي قدر بـ99 مليار دج، في حين حصل قطاع المالية والتجارة على 67 مليار دج.

أما برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال فقد خصص له مبلغ مالي قدر بـ50 مليار دج من اجمالي المبلغ المرصود للبرنامج الخماسي (2005-2009).

وعلى العموم فإن الدولة الجزائرية استطاعت أن تخرج من دائرة الركود الاقتصادي منذ 2002 وذلك انطلاقا من زيادة في النفقات العمومية خاصة في ميدان التجهيز، بالاضافة إلى التقليل من ظاهرة البطالة عن طريق سياسات التشغيل التي اتبعتها الدولة اعتمادا على صيغ وبرامج مختلفة.

03- برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الخماسي (2010-2014):

يطلق عليه أيضا المخطط الخماسي الثاني، وهو عبارة عن محاولة للوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني من خلال استراتيجية تعتبر محور هذه السياسة، ففي المدى المتوسط تبحث في التغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي وتؤسس شراكة بين القطاع العام والخاص، مع تأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبروز حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية، كما أنه جاء لمواصلة مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تم مباشرتها في البرامج السابقة الذكر حيث تم تخصيص مبلغ مالي ضخم جدا لم يحصل عليه أي برنامج تنموي سابق، والذي بلغ ما مقداره 214 21 مليار دج وهو ما يعادل 286 مليار دج، و الذي يشمل البرامج الجاري تنفيذها والتي خصص لها مبلغ لدعمها قدر بـ680 9 مليار دج وهو ما يعادل 130 مليار دولار، و وضع برنامج جديد خلال السنوات الخمس القادمة بمبلغ مالي قدر 534 11 دج وهو ما يعادل 155 مليار دولار.

من أهم الأهداف التي كان يسعى البرنامج لتحقيقها هي:

- تحسين معدل نمو الانتاج الفلاحي المتوسط من 06% خلال الفترة (2000-2008) إلى 8.33% خلال سنوات إنجاز هذا البرنامج.
- زيادة الانتاج الوطني وتحسين مختلف أنواعه.

- دعم التنمية المستدامة والتوازنات الاقليمية وتحسين شروط حياة السكان بالمناطق الريفية، بالإضافة إلى حماية أكثر من 8.2 مليون هكتار من التربة.
- التسيير المستدام للآلات الصناعية وتحسين الاندماج الفلاحي الصناعي.
- خلق 750 ألف منصب شغل دائم.

3-1- الاجراءات المتخذة من أجل التحكم في الانفاق الحكومي ضمن البرنامج الخماسي(2010-2014):

لقد تم وضع جملة من الترتيبات من أجل ترشيد الانفاق الحكومي أكثر فأكثر وتعزيز مكافحة أعمال المساس بالأملاك العمومية، وبالتالي فإن من الأهداف التي وضع من أجلها هذا البرنامج نجد[1]:

- **احتواء كلفة البرنامج الخماسي ضمن المبالغ المحددة:** بحيث لا يمكن تنفيذ أي برنامج يعتمد ما لم تستكمل دراسته وما لم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه.

- **التعجيل بتعبئة الوعاءات العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية:** ويتم ذلك مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الجيدة، وقد تم تشكيل لجنة للفصل في اقتطاع العقارات اللازمة بعد إجراء تحقيق ميداني.

- **السهر على تسريع إجراء الصفقات و كذا على احترام الاجراءات في مجال النفقات العمومية:** حيث تم تفعيل لجنة الصفقات من خلال تفريعها إلى أكثر من فرع، وتم تعزيز دور المراقبين الماليين في مجال الرقابة القبلية والبعدية.

- **تعزيز أدوات الدراسة والانجاز:** وذلك من خلال تشجيع الاستثمار في هذين المجالين.

- **الوقاية من أعمال المساس بالأموال العمومية وقمعها:** وذلك من خلال توسيع رقابة المفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة إلى المؤسسات العمومية قصد تعزيز إجراءات مكافحة الفساد.

اشتمل هذا البرنامج على ستة محاور أساسية كما سيوضحها الجدول(14.2).

[1]- مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة أكتوبر 2010، الموقع الالكتروني: www.premier-ministre.gov.dz ، ص 39-40.

الجدول رقم(14.2): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014).

الوحدة: مليار دج

المحـــاور	المبلغ المخصص	النسبة من اجمالي المبلغ (%)
01- المحور المتعلق بالتنمية البشرية	**10 122**	**49.6**
السكن	3700	
المياه	2060	
التعليم العالي	768	
التربية الوطنية	852	
التكوين و التعليم المهنيين	178	
الصحة	619	
الطاقة	350	
الشباب و الرياضة	380	
الشؤون الدينية	120	
الثقافة و الاتصال	246	
قطاعات اخرى	849	
02- المحور المتعلق بالمنشئات الأساسية	**6448**	**31.6**
الأشغال العمومية	3132	
النقل	2816	
تهيئة الاقليم و البيئة	500	
03- المحور المتعلق بالتنمية الاقتصادية	**1566**	**7.67**
الفلاحة	1000	
الصيد البحري	16	
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	100	
تحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية	400	
تحديث و إنشاء 80 منطقة صناعية و مناطق النشاط	50	
04- المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية	**1666**	**8.16**
الداخلية	895	
العدالة	379	
المالية و التجارة	334	
إدارة الأعمال	56	
05- المحور المتعلق بمكافحة البطالة	**360**	**1.75**
دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي و التكوين المهني	150	
استحداث مؤسسات و نشاطات مصغرة	80	
تراتيب التشغيل المؤقت	130	
06- المحور المتعلق بالبحث العملي و التكنولوجيا الجديدة للاتصال	**250**	**1.22**
تطوير البحث العلمي	100	
التجهيزات الموجهة لتعميم تعليم الاعلام الآلي	50	
إقامة الحكم الالكتروني	100	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقرير مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة أكتوبر 2010، الموقع الالكتروني: www.premier-ministre.gov.dz .

يتبين لنا من خلال الجدول رقم(14.2) أن أكبر حصة مالية مخصصة في هذا البرنامج كانت للمحور المتعلق بـالتنمية البشرية بمبلغ اجمالي قدر بـ 122 10 مليار دج وهو ما يمثل 49.6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج الخماسي، حيث ان أكبر حصة في هذا المحور كانت من نصيب قطاع السكن الذي خصص له مبلغ اجمالي قدر بـ 3700 مليار دج، وذلك من أجل إعادة تأهيل النسيج الحضري وإنجاز مليوني (02 مليون) مسكن، أما الحصة الثانية في هذا المحور فكانت من نصيب قطاع المياه الذي حضي بمبلغ قدر بـ 2060 مليار دج وهو مبلغ ضخم، وكان ذلك من أجل إنجاز 35 سدا والقيام 25 عملية تحويل للمياه، وإنجاز 34 محطة لتصفية المياه، وأكثر من 3000 عملية للتزويد بالماء الشروب والتطهير وحماية المدن من الفيضانات.

أما المحور المتعلق بالمنشآت الأساسية والذي بلغ حجم الغلاف المالي المخصص له بـ448 6 مليار دج، فقد نال فيه قطاع الأشغال العمومية أكبر حصة بمبلغ قدر بـ132 3 مليار دج خصصت لاستكمال الطريق السيار شرق غرب، وإنجاز عمليات ازدواجية لحوالي 700 كلم من الطرق الوطنية وإنجاز وتحديث طرق أخرى، بالإضافة إلى إنجاز وتحديث أكثر من 20 ميناء صيد وتعزيز ثلاث مطارات.

أما فيما يتعلق بمحور تحسين الخدمة العمومية الذي خصص له مبلغ إجمالي قدر بـ 666 1 مليار دج بنسبة قدرت بـ8.16% من إجمالي المبلغ، فقد حاز قطاع الداخلية على أكبر حصة بمبلغ قدر بـ895 مليار دج، وذلك لدعم وإنجاز مختلف المنشآت التابعة لهذا القطاع بفروعه لمتعددة، كما حاز قطاع العدالة على مبلغ قدره 379 مليار دج من أجل إنجاز أكثر من 110 مجلس قضائي و 120 مؤسسة عقابية، بالإضافة إلى تحديث وسائل عمل العدالة.

أما المحور الخاص بالتنمية الاقتصادية الذي بلغت قيمته المالية 566 1 مليار دج بنسبة قدرها 7.67% من إجمالي المبلغ، حاز فيها قطاع الفلاحة بحصة معتبرة بلغت قيمتها 1000 مليار دج كانت موجهة لإنجاز المغروسات الغابية والرعوية والزيتون، وكذا دعم البرنامج الهام لتنمية الفلاحة عن طريق تخفيض أسعار المحاصيل ودعم تحديث تقنيات هذا النشاط ووسائله.

فيما حاز كل من محور مكافحة البطالة ومحور البحث العملي والتكنولوجيات الجديدة والاتصال على مبالغ مالية قدرها 360 مليار دج و 250 مليار دج على التوالي موجهة لدعم هذه القطاعات وتنميتها.

وعلى العموم فإنه يمكننا القول بأن التوزيع القطاعي للبرامج السابقة الذكر يعكس رغبة الدولة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل من أجل تحسين وضعيتها الاقتصادية، بالإضافة إلى دعم التنمية الاجتماعية.

خاتمـــة:

لقد خرجت الجزائر بعد الاستقلال وهي تعاني على جميع الأصعدة والجوانب، خاصة الأوضاع السياسة والاقتصادية والاجتماعية التي كانت آنذاك، لتبدأ بعدها عملية البناء والتطوير والنمو، حيث اختار قادتها آنذاك التوجه الاشتراكي نظرا لعدة عوامل صاحبت تلك الفترة، وبهذا فقد اعتمدت الجزائر على التنمية والتخطيط كاستراتيجيات إنمائية تهدف من ورائها إلى تطوير وتحسين الحياة الاقتصادية والجانب الاجتماعي، فلجأ المخططون آنذاك إلى استكمال السيطرة على النشاط الاقتصادي عن طريق تأميم المصالح الأجنبية في البلد لضمان تعبئة الموارد في ميدان التنمية.

طبقت الجزائر سياسة التسيير المركزي للبرامج التنموية التي طبقتها خلال السبعينات، حيث تركز محورها الرئيسي على إنشاء الصناعات الكبرى المرتبطة بالمحروقات، وقد احتل هذا القطاع جل الاهتمام وكان يعتبر بمثابة القطاع الاستراتيجي الذي ترتكز عليه عملية التنمية والنهوض بالقطاعات الأخرى، وهو ما يظهر في المبالغ التي تم رصدها له خلال المخططات المتوالية التي عرفتها فترة السبعينات، ولكن على الرغم من ارتفاع عائدات المحروقات خلال تلك الفترة، إلا أن الموازنة العامة قد حققت عجزا نتج عنه عدة اختلالات داخلية و خارجية، و لم يطرأ تحسن كبير على الانتاج، وأصبحت مظاهر الجمود والضعف في السياسة التي كانت متبعة تظهر جليا.

ومع بداية فترة الثمانينات بدأت تظهر بعض النتائج التي أفرزتها مرحلة التخطيط المركزي حيث أن الأزمة النفطية التي هزت العالم سنة 1986 قد ألقت بظلالها على الجزائر من خلال تراجع عائداتها من المحروقات، مما أثر على الاقتصاد الوطني وعلى السياسات التنموية، وأحدث ذلك عدة اختلالات هيكلية، منها ارتفاع معدل التضخم، وارتفاع المديونية الخارجية وغيرهما، ولمواجهة هذه الأزمة كان لزاما على الجزائر اتخاذ عدة تدابير لضمان الاستقرار الاقتصادي و الاصلاحات الهيكلية وبالتالي المحافظة على الاستقرار الاجتماعي، وهو ما حدث فيما بعد من خلال إجراء سلسلة من الاصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي كانت تهدف إلى تغيير التوجه من النمط الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، و بالتالي الاندماج في الاقتصاد العالمي.

قامت الدولة بعدة جهود في تصحيح المسار الاقتصادي خلال الفترة 1988 إلى 1994، عندما شرعت في تنفيذ برامج إعادة الهيكلة العضوية والمالية المدعمة من صندوق النقد الدولي، بهدف الانتقال من اقتصاد مركزي مخطط إلى اقتصاد يعتمد على ميكانيزمات السوق، حيث قامت بتقسيم المؤسسات العمومية الكبيرة إلى مؤسسات عمومية صغيرة الحجم ليسهل تسييرها والتحكم فيها، كما قررت السلطات العمومية بعث أسلوب جديد للتعامل مع المؤسسات وهو نوع من التخلي عنها، ويتعلق الأمر باستقلالية المؤسسة، أي إعطاء تسيير ذاتي لهذه الوحدات الاقتصادية، كما أعطت الدولة اهتماما كبيرا لاستثمارات

القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي، خاصة في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق، وقامت بعدة إجراءات تصحيحية في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ورغم ما تم تحقيقه بعد تطبيق الاصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق، إلا أن التعديل الهيكلي كان له تأثيرات سلبية كبيرة على الاقتصاد الوطني في جوانبه المتعلقة بالبنية الاقتصادية والاجتماعية، وأنه بالرغم من تحقيق نتائج في ميدان الموازنات الخارجية، فإنه لم يسمح بالاستجابة لطموحات الجزائريين في تحسين المستوى المعيشي وضمان مناصب شغل جديدة، يضاف إلى ما تم ذكره الأزمة السياسية والأمنية التي عاشتها الجزائر خلال العشرية السوداء والتي كان لها نصيب معتبر في التأثير على تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وعرف خلالها الاقتصاد الوطني مع نهاية الفترة وضعية صعبة تمثلت في اختلالات داخلية و خارجية.

مع بداية الألفية الثالثة لجأت الجزائر إلى تطبيق إصلاحات جديدة محاولة بذلك إعطاء ديناميكية جديدة للانتقال بوتيرة النمو الاقتصادي نحو الأحسن، و ضمان انطلاقة قوية وفاعلة ودائمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تقرر تطبيق البرنامج الاستثماري لدعم الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 تبعه برنامج دعم النمو الاقتصادي خلال الخمس سنوات التي تلته، وكانت تلك البرامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت لها الجزائر قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي، وتجسد عن ذلك انعاش مكثف للتنمية الاقتصادية من خلال الانجازات التي تحققت في ميادين عدة مع ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي، وتراجع في معدلات البطالة، وتحسن المستوى المعيشي، إلا أن المعاناة التي لا يزال الاقتصاد الجزائري يعاني منها منذ مدة هو اعتماده على المحروقات كمصدر أساسي للإيرادات، و بقائه اقتصاد ريعي يتأثر بارتفاع أو انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية، مما يجعله مهددا و آيلا للسقوط و التراجع أكثر، ما لم يتم التفكير في صادرات خارج المحروقات تقوم تقوية دعائم النمو الاقتصادي وتضمن استقراره واستمراريته.

الفصل الثالث

"حالة التنمية الاقتصادية في الجزائر"

مقدمـة:

تعتبر التنمية من العمليات الأساسية في أي تغيير يمس مختلف المجالات في المجتمع بهدف الوصول إلى أفضل الحالات، فهي بذلك تمثل عملية تغيير حضاري يتم من خلالها إعطاء بديل اجتماعي واقتصادي للواقع التاريخي الذي عاشه ويعيشه المجتمع، فهي تغيير لنمط الحياة ولطريقة ممارستها ولأسلوب تصورها ولعلاقات الانسان بالبيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية معا، يتناول هذا التغيير أساليب الإنتاج الاقتصادي وأنماط السلوك الاجتماعي، ويتناول المهارات المادية والقيم الخلقية.

ويعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم التي شاع تداولها في العالم في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى بعملية التنمية، كما يشير المفهوم بصورة جلية إلى عملية التحول التي صاحبت استقلال العديد من دول الشرق والجنوب في آسيا وافريقيا في الستينات من القرن الماضي، وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته وتشابكه مع العديد من المفاهيم، مثل التخطيط والإنتاج والتقدم، كما شهدت التنمية تحولا في مفهومها وشمـولـها وأهـدافها، سـواء أكان ذلك فيما يتعلق بحالتـها أو مـداهـا الزمني من حيث أنها مرحلية أو متواصلة، بعد أن أزاح مفهوم التنمية الاقتصادية مفاهيم النمو الاقتصادي ليفسح المجال النظري والتطبيقي الخاص بالتنمية، ثم يتنازل عن مكانته لمفهومي التنمية الاجتماعية والتنمية الشاملة، كما تحول هدف التنمية من مجرد تعظيم نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي إلى تحقيق الحاجات الأساسية للسكان ورفع مستويات معيشتهم وتقليص الفقر والحد من سوء توزيع الدخل الفردي ونشر الرفاه وحسن توزيع نتائج هذه التنمية على مناطق الدولة المختلفة.

وجدت دول العالم نفسها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ملزمة بإيجاد منهج تخطيط مستقبلي لمواجهة متغيرات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية، وبرغم الزخم الاقتصادي وسيطرة دول الغرب على الأسواق، التي اكتسبت مسمى "العالم الأول"، أما شرق أوروبا واتجاهها لبناء الدولة الاشتراكية التي تستطيع التحكم في الغايات المهمة للمجتمع فقد اكتسبت تسمية "العالم الثاني"، أما باقي الدول فقد أطلق عليها "العالم النامي"، أو "العالم الثالث".

إن هيكل وبنيان اقتصاديات الدول النامية متباين في مجمله، فلكل دولة سياستها الخاصة واستراتيجية معينة تسعى من خلالها لتحقيق التنمية الملائمة لها، كما أن الاهتمام الكبير بعملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية والتي تعد من الضرورات الكبيرة الواجب إعطائها أهمية بالغة، ناتج عن العلاقة العضوية بين التطورات التي تعيشها هذه الدول على كافة المستويات والأصعدة من جهة، ومن جهة أخرى على العلاقة بين نمط التنمية المتبع في السياسة الاقتصادية والاجتماعية وأسس استخدام الموارد الاقتصادية المادية والبشرية المتاحة، زيادة على محتوى واتجاهات تطور العلاقات الاقتصادية الدولية للدول النامية وانعكاساتها على اقتصادياتها.

تسود المجتمعات السائرة في طريق النمو ومن بينها الجزائر، رابطة نفسية مشتركة تتمثل في تطلعها للتجديد ومحاولة بلوغ التقدم، أي الرغبة الملحة في تحقيق أكبر قدر من التنمية في كل المجالات، وذلك تعويضا لها عما تعرضت له من تخلف تمثل في تشويه البنية الاقتصادية واختلال العناصر الثقافية طوال مدة من الزمن كانت قد عاشتها تحت السيطرة الاستعمارية، حيث كان التحرر السياسي الفرصة المناسبة لشعوب هذه الدول وقياداتها كي تسعى إلى بناء مجتمعاتها والارتقاء إلى المكانة اللائقة بها بين الدول.

تبنت الجزائر بعد استقلالها الاختيار الاشتراكي كأسلوب لبناء المجتمع الجزائري في المجالات المتعددة، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، ولم يكن ذلك الاختيار وليد الصدفة، بل نتيجة متغيرات عالمية كثيرة مرتبطة بانقسام العالمي الذي كان في ذلك الوقت، حيث سعت الجزائر إلى اجتياز أسباب التخلف، ومحاولة اللحاق بالدول المتقدمة من خلال توجيه اهتمامها لزيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة بين الأفراد، وذلك من منطلق الأخذ بأسلوب التنمية الشاملة والاهتمام على الخصوص بالاتجاه نحو التصنيع، الذي كانت تنظر اليه هذه الدول نظرة متميزة، باعتباره يمثل أفضل الحلول المتاحة لاستغلال مواردها الطبيعية، واستثمار طاقاتها البشرية، حيث يوفر لأفراد المجتمع المزيد من فرص العمل المنتج، وبالتالي يمكنها من تقليص فجوة العلمية والتكنولوجية والاقتصادية القائمة بينها وبين المجتمعات المتقدمة.

لقد تبنت الجزائر هذا الاتجاه، حيث تميزت استراتيجيتها بتنوع السياسة الاقتصادية المعتمدة، وقد ارتكزت عملية التنمية أساسا على التصنيع، وذلك نتيجة لظروف وبواعث اقتصادية واجتماعية أحدثها التطور العام، حيث اجتاز المجتمع الجزائري تحولات مست أفكار الأفراد وقيمهم من خلال الممارسات والسلوكيات المختلفة، ولهذا فإن التجربة الجزائرية في مجال التنمية الاقتصادية كانت معتبرة من خلال التحولات التي شهدها الاقتصاد الجزائري عبر مراحل مختلفة سيتم التطرق إليها لاحقا.

سوف نحاول في هذا الفصل الحديث عن التنمية الاقتصادية في الجزائر، وذلك بالتطرق إلى التنمية والموضوعات المتعلقة بها، ثم نعرج على التنمية الاقتصادية وما يرتبط بها، وفي الأخير سيتم الحديث عن التنمية الاقتصادية في الجزائر، بالتعرض لمراحلها ومعوقاتها وما شمل من مواضيع أخرى لها صلة بالموضوع.

المبحث الأول: مفهوم التنمية ومكوناتها.

يعتبر موضوع التنمية من المواضيع التي استند عليها الجدل والتعارض أحيانا داخل الدوائر العملية، وذلك أنها قضية تشغل الكثير من الباحثين في مجالات عدة، منها العلوم الاجتماعية، الاقتصادية وغيرهما، كما يعتبر محور التنمية من أبرز المحاور التي تسعى كل دولة إلى تحقيقها، وهذا لما تحتويه من ركائز وأسس هامة لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي والنهوض بالتنمية الاقتصادية، من خلال اتباع استراتيجيات وبرامج محكمــة، فتحقيق التنمية بمختلف مظاهــرها هو هدف لا يتوقف عند غايــة أو إنجاز محدد، وإنما يستمر باستمرار الحياة اليومية للأفراد والمجتمع ككل، حيث أن مواكبة التطورات والمستجدات في الميدان الاقتصادي وحتى الاجتماعي يستلزم على الحكومات العمل بجدية أكبر لجعل كل فرد من أفرادها يشعر بالراحة والرفاهية، وكذا المساواة بينه وبين كل طبقات المجتمع الواحد، حيث أن تحقيق العدالة الاجتماعية في إطار الوصول إلى التنمية أمر ضروري ولابد منه.

فالتنمية لها تعريفات عديدة ومختلفة، وهي ليست مختصرة في تعريف واحد فقط، لأن هناك من يرى أن المضمون العام للتنمية هو العمل على زيادة الدخل عن طريق توسيع وتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة[1]، ومنهم من يحاول تعريفها بالمراحل التي يمر بها المجتمع كمرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التأهب، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضوج ومرحلة الاستهلاك الواسع.[2]

إن مصطلح التنمية عموما سواء أكانت اقتصادية أم سياسية أم اجتماعية يقول عنها البروفسور "كيم" وهو أستاذ بجامعة كارولينا الأمريكية :" لا يوجد على وجه الأرض مجتمع بلغ التنمية، فالدنيا كلها لازالت متخلفة طالما التنمية هــي وضع مثــالي، وبالتالي فمصطلح "مجتمع نام" مصطلح خاطئ، فالمجتمعات يمكنها فقط أن تقارن ببعض فيما يتعلق بالمتغيرات أو الخصائص البنائية التي تحدد درجة مرونتها بالبنائية، وعلى أساس هذه المرونة يمكن تسميتها أو تقسيمها على مجتمعات أكثر أو أقل تقدما في عملية التنمية".[3]

---

[1]- شوقي أحمد(1979)، دنيا الإسلام و التنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، ص6.
[2]- محمد العماري(1969)، التنمية الاقتصادية و التخطيط، دار الحياة، دمشق، ص23.
[3]- فارس رشيد البياتي(2008)، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ص5.

المطلب الأول: أنواع التنميـة[1]

للتنمية أنواع مختلفة نركز على أهمها في هذا المحور، وهي كالتالي:

01- التنمية المحلية:

انطلاقا من منظور علم الاجتماع في دراسة المجتمع والمجتمع المحلي، فإن المجتمع المحلي جزء كبير من المجتمع الكبير، ومن ثم فإن "التنمية المحلية" هي جزء من التنمية القومية تتفاعل معها بدرجات متفاوتة.

لقد تعددت المحاولات لتحديد مفهوم التنمية المحلية، فقد عرفتها الأمم المتحدة سنة 1956 على أنها "العملية التي بواسطتها تتوحد جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية من أجل تحسين الظروف المحلية في حياة الأمة، وجعلها قادرة على المساهمة في التقدم القومي".

وبالتالي يمكن القول بأن التنمية المحلية تحتوي على العناصر الضرورية التالية:

- ✓ عملية تحدث بشكل طبيعي في كل المجتمعات المحلية، ولكن بدرجات متفاوتة من النشاط والفعالية.
- ✓ طريقة فنية يمكن من خلالها دعم وتنشيط تلك العملية.

أما العملية فنقصد بها محاولة المجتمع المحلي ممثلا في جماعاته وقياداته في إحداث تغيرات مقصودة في الأوضاع المحلية التي يعيش السكان في ظلها بهدف تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، أما الطريقة الفنية والمهنية فتبدأ من هذه العملية وتحاول تنشيطها، إلا أنها تضيف أهدافا أخرى يحاول المتخصصون في تنمية المجتمع الوصول إليها.

وعليه فإنه يمكن تحديد التنمية المحلية في المجتمع المحلي اعتمادا على ما سبق كالتالي:

- ➢ عملية ديناميكية تتم على مستوى الجوار والمجتمعات المحلية في الريف والمدينة.
- ➢ سلسلة من التغيرات التي توجه إلى بنية المجتمع ووظائفه بهدف المساهمة في تحقيق أهدافه العامة.
- ➢ تقوم على استثمار كافة الموارد الأهلية والحكومية أفضل استثمار ممكن في المجتمع المحلي الأكبر.
- ➢ تعمل على تنمية روح الديمقراطية من خلال مشاركة القيادات الشعبية في تحمل مسؤولياتها.
- ➢ تعطي أهمية لمشكلات المجتمع كوحدة واحدة، حيث أنها تتعامل مع مشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية على اعتبار أنها كل متفاعل.
- ➢ تعمل على إحداث التغيرات الاجتماعية المقصودة في أهالي المجتمع والبيئة التي يقيمون بها.

[1]- شنافي ليندة(2010)، تأثير سياسة الإصلاحات الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع- دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه علم اجتماع، تخصص تنظيم وعمل، جامعة باتنة، 2009-2010، ص ص 68-75.

02- التنمية الوطنية:

يتضح مفهوم التنمية الوطنية في ضوء العلاقة بينها وبين مشروع التنمية المحلية وفق ما يلي:

- تعد التنمية الوطنية تجميع ومحصلة لأهداف ونتائج مشاريع التنمية المحلية.
- تبنى التنمية الوطنية كمشروع كلي وقومي على أهداف عامة وشمولية قد تتعارض مع بعض الأهداف المحلية، ولكن ليس في الجوهر.
- تعتمد التنمية الوطنية على التخطيط المركزي بكل يحمله من سلبيات وبعض الإيجابيات.
- تعتبر التنمية الوطنية المشروع الذي تصاغ من أجله السياسات الاقتصادية الوطنية.

إن العلاقة بين عملية التنمية المحلية وعملية التنمية الوطنية تتجاوز التركيب العضوي إلى علاقة توازن، حيث أن التنمية المحلية هي جزء متضمن في عملية التنمية الوطنية، كما أن عملية التنمية المحلية تشكل التوازن الفعال بين توجهات السياسات الاقتصادية الوطنية التي تشكل الأداة التقنية للتنمية الوطنية، وبين ردود الفعل للوحدات الاقتصادية (المستهلك والمنتج) وردود الفعل الاجتماعية نتيجة لآثار السياسات الاقتصادية.

03- التنمية الاجتماعية:

لا تقوم عملية التنمية "على إيهام الواقع الاجتماعي، فهي لا تنظر إلى الوحدة الاقتصادية (المستهلك والمنتج) نظرة أيديولوجية اقتصادية بحتة، إنما توازن بين هذه النظرة والواقع الاجتماعي المحلي، أي أن التنمية المحلية ترتكز على تحريك مقومات البنية الاجتماعية"[1]، كما أنها تسعى لخلق إرادة التنمية ونشرها على جميع فئات المجتمع، ويقتضي ذلك حدوث تغيير جوهري في طرق التفكير السائد وأسلوب العمل، كما يقتضي تغييرا في الاتجاهات القيمية السائدة في المجتمع، وتغييرا في العديد من المنظمات الاقتصادية والاجتماعية لتعين هذه الإرادة على تحقيق فعاليتها.

فالبعد الاجتماعي للتنمية هو الذي يحقق جزءا كبيرا من التوازن بين توجهات النمو(السياسات الاقتصادية) وبين إدماج الواقع الاجتماعي بكل بنياته للوصول إلى تفعيل أكبر للوحدات الاقتصادية، وفي هذا السياق يقول "ألفين توفل": "إن علاقتنا من الأماكن والأشياء والأشخاص وغيرها من المكونات الأخرى للمحيط الذي نعيش فيه تتغير باستمرار، وهذا التغيير لم يكن ليحدث في الماضي إلا بعد توالي أجيال بفعل النمو(الاقتصادي) بكل ما يحمله من حركة للسكان والنقل والمواصلات والتكنولوجيا وحتى العلاقات الاجتماعية، فكيف لا يحدث بذلك اضطراب أعمق في افتقاد القيم المرجعية التي قضى عليها النمو".[2]

[1]- مريم أحمد مصطفى و إحسان حفظي(2002)، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص252.
[2]- مريم أحمد مصطفى و احسان حفظي(2002)، المرجع نفسه، ص 263.

لذلك تظهر الحاجة إلى التنمية باعتبارها تضع في صياغتها الأبعاد الاجتماعية والثقافية، وتضع في تصورها رؤية جديدة للعلاقات الإنسانية والسلطة والتنظيم والتخطيط، فيمكن تحديد التنمية الاجتماعية على أنها " عملية رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للفرد وللمجتمع بغرض تحقيق الرفاهية لها وتكامل عناصر حياتهما".[1]

04- التنمية الاقتصادية:

هي نوع من أنواع التنمية التي سبق التطرق إليها، وتتعدد تعاريفها وتتباين لاختلاف الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية التي يعتمدها الباحثون في تحديد معناها، فالبعض يرى أنها عبارة عن "مجموعة من التدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تهدف إلى تحقيق تغيير هيكلي في الكيان الاقتصادي لبناء آلية اقتصادية ذاتية، تضمن تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي، ورفعا مستمرا لدخل الفرد الحقيقي، كما تهدف إلى تحقيق توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات الشعب المختلفة التي تساهم في تحقيقه".[2]

لقد تم التطرق سابقا إلى مفاهيم عدة للتنمية الاقتصادية في الجزء الخاص بتحديد المفاهيم، وسيتم التفصيل أكثر في هذا النوع من التنمية في هذا الفصل لاحقا لأنه موضوع البحث، لذات سنكتفي بما تم ذكره فقط.

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية وقياسها.

تطرح فكرة التنمية ذاتها ضرورة القياس سواء لصياغة السياسات والخطط وتحديد الأهداف أو لتقييم النتائج، ونظرا للتحولات الواسعة في مفهوم التنمية، فإن المؤشرات عرفت بدورها تطورات هامة على محاور عدة بدءا من مقاييس النمو الاقتصادي إلى المؤشرات الاجتماعية والأدلة المركبة كدليل التنمية البشرية.

ولكي يسمى متغير اقتصادي أو اجتماعي "مؤشر تنمية" عليه أن يمثل بعض العوامل التي تشكل عملية التنمية أو حالتها، ويمكن للمؤشر أن يشكل قياسا مباشرا أو كاملا لعامل مخصوص من التنمية ويكون بذلك مؤشر تنمية باعتبار أن الجانب الذي يقيسه هو هدف للتنمية أو عنصر من عناصرها.[3]

---

[1]- محمد صفوح الخرص(2000)، علم السكان و قضايا التنمية، مطبعة الدوادي، دمشق، سوريا، ط6، ص177.
[2]- محمد السيد الحسيني و آخرون(بدون سنة)، مفهوم التنمية عند ماركس، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف، مصر، بدون رقم طبعة، ص156.
[3]- محمد عدنان وديع(بدون سنة)، قياس التنمية و مؤشراتها، مقال منشور، ص1.

01- مؤشرات التنمية:

للتنمية مؤشرات عديدة ومختلفة تعدها جهات دولية لها علاقة بالاختصاص، وعليه فإن مؤشراتها هي كالتالي:

01-1- المؤشرات الاقتصادية:

تصف هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادي والاجتماعي للبلد، ويمكن أن تقدم على شكل معدل متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي للفرد، أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي، كمعدل التصدير أو الاستيراد أو الديون، أو تقدم على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس إلى قيمة الصادرات، وأبرز هذه المؤشرات، الناتج القومي أو المحلي الإجمالي أو الكلي للفرد.

كما بدأ الاهتمام بالمؤشرات الاقتصادية – الاجتماعية، أي تلك التي لها عائدية اقتصادية واجتماعية أوهي على الحدود بينهما كالعمالة والبطالة والأجور وظروف العمل ودخل الأسرة وانفاقها، والادخار والاستدانة وتوزيع الثروة وأسعار الاستهلاك والخدمات التعليمية والصحية والثقافية وخدمات الرفاه والأمن الاجتماعي...الخ.

01-2- المؤشرات الاجتماعية:

ظهرت حركة المؤشرات الاجتماعية في أواخر الستينات من القرن الماضي لمعالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها للتعبير عن الوقائع والتغيرات الاجتماعية-الاقتصادية من خلال توسيع التحليلات الإحصائية الاقتصادية لتضم طيفا واسعا من القضايا الاجتماعية، ومنها تخطيط التنمية وتقييم التقدم في تحقيق أهدافها ودراسة بدائل للسياسات المتبعة من أجل اختيار أكثر ملائمة، وتوجهت هذه الحركة إلى مناطق الاهتمام الاجتماعي العميق للأفراد والأسر، مثل تلبية الحاجات الأساسية وتوفير النمو والرفاه.

تمتاز المؤشرات الاجتماعية عن معدل الدخل الفردي بأنها تهتم بالغايات كما تهتم بالوسائل وبأنها تظهر جانب التوزيع إضافة إلى المتوسط، وأخيرا أنها تشير إلى فجوة التأخر.

إذا كانت الجوانب الاقتصادية في التنمية تمتاز بقابلية نسبية للقياس المباشر، فإن معظم الجوانب الاجتماعية غير قابلة للقياس مباشرة أو ليست معرفة بوضوح، لذا فإن المؤشرات تستعمل بشكل شائع كتقريب وقياس جزئي لأمور كالعدالة والأمن والتعليم وعناصر أخرى في الجانب الاجتماعي.

على الرغم من أن المؤشرات الاجتماعية تتفادى مشكلات الصرف والتثمين، فإنها تشكو من هشاشة قدرتها على المقارنة المكانية والزمانية بسبب اختلاف التعاريف المستعملة في جمع البيانات، أو استنادها إلى مسوح بالعينة محدودة الحجم أو بسبب طرق جمع البيانات غير الدقيقة.

01-3- مؤشرات الحاجة الأساسية:

قام العديد من المؤلفين بتعريف الحاجة البشرية الأساسية، واقترحوا صيغ تصنيف لها، وحاولوا تحديد المقدار الضروري والكافي من الحاجات المستقلة.

يتطلب تبني مقاربة الحاجات الأساسية في التنمية صياغة مؤشرات ملائمة عن هذه الحاجات وقياس التصورات في اشباعها وتحديد الاستهدافات في مختلف مكوناتها لمواجهة تلك الحاجات خلال إطار زمني محدد، وهناك عدة استعمالات لمؤشرات الحاجات الأساسية أهمها:

- مركز إشارة عن حالة التنمية على المستوى القطري.
- نقاط استرشادية للتخطيط كمؤشرات معدلات النمو المستهدفة وقياس التغيرات في مستويات دخل الفرد.
- قياس جهود منظومة الخدمات العمومية (تقييم وتوزيع وكفاءة).
- قياس عرض بعض السلع والخدمات المرتبطة بالحاجة الأساسية لمواجهة الاستهدافات ومعرفة النسب من السكان التي هي فوق أو تحت المعايير الدنيا.
- تحديد فجوة اشباع الحاجات الأساسية على المستوى الدولي، والسرعة التي يتم فيها ردم هوة أو اتساعها، وتحديد أنماط لتأشير المعايير الدولية للرفاه وتقييم البلدان وفقا لذلك.
- تقييم أثار السياسات الاقتصادية، مثل سياسات الإصلاح.

01-4- مؤشرات الرفاه ونوعية الحياة:

تختلف هذه المؤشرات و تنقسم الى كل من:

أ- قياس الرفاه:

يطرح (Grootaert 1982) تمييزا بين ثلاث مقاربات لقياس الرفاه هي: أدلة الرفاه الحقيقية، والانفاق الكلي والدخل الكامل، وفي دراسة أخرى (Anand & Harris 1994) استعملت خمسة مؤشرات محتملة لقياس الرفاه الفردي هي: دخل الأسرة بالنسبة للفرد، انفاق الأسرة الإجمالي للفرد، إنفاق الأسرة على الغذاء بالنسبة للفرد، عدد السعرات الحرارية لدى السرة بالنسبة للفرد، نسبة الانفاق على الغذاء إلى الانفاق الكلي للأسرة.

ب- نوعية الحياة:

يختلف مفهوم نوعية الحياة من شخص إلى آخر ومن زمن لآخر ومن مكان لآخر، كما أنه قد يستعمل عموما بشكل يغطي مفاهيم مثل الأمن والسلام وتكافؤ الفرص والمشاركة والرضى الذاتي وهي تعرض مشكلات قياس صعبة من حيث محاولة تعريف هذه النوعية وقياسها وتحليل العناصر المهمة فيها، لذا قد يتطلب ذلك اسهاما من علماء الصحة والتغذية والتعليم والنفس والهندسة والاجتماع وغيرهم.

هناك جهود دولية وإقليمية لقياس نوعية الحياة وما يتعلق بها، ومنها برنامج المؤشرات الاجتماعية للتنمية لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) الذي انطلق في أواخر السبعينات، وبرنامج اليونسكو لبحوث نوعية الحياة ذات الصلة بالسياسات.

02- قيـاس التنميــة[1]:

تتنوع مقاييس التنمية ما بين اقتصادية واجتماعية، ومادية ولا مادية، وكمية ونوعية، ولا عجب في هذا التنوع بالنظر إلى التغير الإنساني الذي يتفاوت زمنيا ومكانيا هو الآخر، ومن ثم تتفاوت التنمية بشدة من حيث: مفهومها وأهميتها ودرجة الحاجة إليها من منطقة لأخرى ومن مجتمع لآخر، كما تتعدد معايير قياسها بتعدد خصائصها ومقوماتها ومعوقاتها من دولة لأخرى، بمثل ما قد تتعدد في الدولة الواحدة على حسب درجة التنمية المتطلبة.

فيما يتعلق بمقاييس التنمية، توجد أربع قضايا أساسية لوضع مؤشر للتنمية هي:

01- اختيار المتغيرات.
02- تقدير أهمية هذه المتغيرات.
03- وسيلة إيجاد مؤشر مركب.
04- فائدة هذا المؤشر وجدوى استخدامه.

وقد أدى الاعتماد على هذه المقاييس بالباحثين إلى إيجاد أربعة أبعاد للتنمية هي:

01- البعد التقني.
02- البعد الديمغرافي.
03- البعد الخاص بعلاقات الدخل والعلاقات الخارجية.
04- البعد الخاص بالدول الكبرى والدول الصغرى.

حيث تم ترتيب الدول على هذا المقياس ورسمت لها خرائط بناء على ذلك، لكن العديد من تلك المتغيرات كان مطولا ومكررا، ولذلك فإن المؤشرات الناتجة كانت معممة بدرجة كبيرة ومن الصعب تفسيرها.

بعدها اقترح الباحثون من مختلف النظم العلمية مؤشرات متنوعة للتنمية، وذلك في محاولة لإيجاد مقياس ذا معنى، وتم الاتفاق على أن متغير الناتج القومي لكل شخص هو متغير مناسب وكاف للاستخدام، ولكنه يهمل بشدة العديد من جوانب التنمية المهمة، ولقد حاول كل باحث إيجاد مؤشر جديد يعكس آراء أوسع أو أعمق لمشكلة التنمية، ولكن لسوء الحظ كان لكل مقياس جوانب ينفرد بها، ولم يكن لأي منها شمولية القياس.

[1]- أحمد محمد عبد العال(2009)، جغرافية التنمية..مفاهيم نظرية و أبعاد مكانية، ملخص ورقة بحثية، الملتقى الخامس للجغرافيين العرب، الكويت.

➢ **الأدلة المركبة لقياس التنمية:**[1]

تم إعداد العديد من الدلة من جهات علمية ودولية وحتى مجلات مختصة لقياس التنمية، نذكر باختصار أهمها والأكثر انتشار وتداولا، وهي أعمال متفاوتة في المنهجية والاهتمام والتركيب كأمثلة عن الجهد الواسع المبذول في هذا الميدان.

01- دليل مستوى المعيشة:

قسمت دراسة معهد الأمم المتحدة للبحوث الاجتماعية مجال مستوى المعيشة إلى مكونات من الحاجات الأساسية التي يشكل اشباعها إسهاما في المستوى العام للرضى المعبر عنه في مستوى المعيشة، وهذه الحاجات إما فيزيائية كالتغذية والسكن والصحة أو ثقافية كالتعليم والأمن، وأضافت مكونا خاصا للتعبير عن الحاجات الأعلى التي تفوق الحاجات الأساسية.

كان التعريف الذي قدمته الدراسة لمستوى المعيشة "هو المستوى من إشباع حاجات السكان المؤمن بواسطة تدفق السلع والخدمات في لحظة معينة"، وإن اشباع معظم الحاجات قابل للقياس ويمكن قياسه، فقط تلك الحاجات القابلة للقياس هي التي تدخل في دليل مستوى المعيشة المعرف أعلاه الذي يقيس مستوى المعيشة وليس أي شيء آخر.

يتميز الدليل الموحد الذي اقترحته الدراسة لمستوى المعيشة بالشمول والبساطة والمرونة والتمييز بين الضروريات والترفيهيات أي الحاجات الأساسية والحاجات العليا، وقياس الوحدات المادية كلما أمكن، ويستثني من ذلك الحاجات العليا لأنها تمثل فائض الدخل، وتمثل مكوناته حاجات معترف بها عالميا تحت مختلف الظروف السياسية والمناخية والثقافية ومستويات التنمية، ما يسمح بإمكان المقارنة الدولية.

02- دليل نوعية الحياة:

اعتبر Liu (Liu 74) وهو معد هذا الدليل ومطبقه على الولايات المتحدة الأمريكية، أن نوعية الحياة هي مخرج لنوعين من المدخلات مادية وروحية، وتتكون المدخلات المادية من ما يمكن قياسه من سلع وخدمات وثراء مادي...إلخ، بينما تتضمن المدخلات الروحية كل ما لا يمكن قياسه من العوامل الفيزيولوجية مثل الانتماء إلى جماعة، الاحترام، التقدير الذاتي، العاطفة، ...إلخ، وقد استعمل تسع مؤشرات بجملة من المتغيرات القابلة للقياس تجاوزت في مجملها 100 متغير.

03- الدليل العام للتنمية:

من بين أعمال معهد الأمم المتحدة للبحوث الاجتماعية (UNRISD) الهادفة إلى دراسة مؤشرات التنمية وإعداد دليل مركب عنها، نذكر دراسة الأستاذ "قراناهت و آخرون" سنة 1985 والتي

[1]- محمد عدنان وديع(بدون سنة)، مرجع سبق ذكره، ص9.

استعملت أربعة طرق في اشتقاق الدليل العام للتنمية، بدأت الدراسة بـ100 متغير تم إنقاصها بسلسلة من المعالجة إلى 73 ثم إلى 60 ثم إلى 40 مؤشرا سميت "مستودع المؤشرات" وضعت عن 120 بلدا في بنك معلومات معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ومن هذه المؤشرات تم انتقاء 19 مؤشرا سميت "المؤشرات النواة" التي استعملت في تشكيل الدليل العام للتنمية.

كما عرضت الدراسة قياس مقدار الانحراف في مؤشرات معينة عن مستوى التنمية العام في القطر وأسلوب نقاط الاتصال، ما يسمح بعدم الاكتفاء بدليل التنمية العام في تقييم التنمية، بل بردفه بصورة إجمالية عن مختلف المكونات.

04- دليل التنمية البشرية:

يعتبر مفهوم التنمية البشرية أرحب مجالا من نظريات التنمية الاقتصادية التقليدية، فكثيرا ما يضيع الهدف من التنمية في زخم الانشغال بالمفاهيم الاقتصادية للنمو والتضخم وغيرها من الموضوعات الاقتصادية، ولما كانت نماذج النمو الاقتصادي تتناول زيادة الناتج القومي أكثر مما تتناول تحسين حياة البشر، فقد ظهرت ضرورة البحث عن بديل لمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي كمقياس لدرجة التقدم ومتابعته لأنه ليس بمتوسط الدخل وحده تقاس التنمية.

ولقد تزايد استخدام "دليل التنمية البشرية" كمؤشر مركب لقياس مدى تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد والمجتمع، ولتحديد مراتب الدول وكذلك أقاليمها من حيث درجة التنمية، ويتكون هذا الدليل من ثلاث مكونات هي: "الصحة والتعليم والدخل"، ويقاس التقدم في هذه المكونات بالمؤشرات التالية:

- توقع أمل الحياة عند الولادة.
- معدل القراءة والكتابة بين البالغين.
- المعدل المركب لنسب القيد في مراحل التعليم.
- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

إن الميزة الأساسية لتقارير ومؤشر التنمية البشرية هي طرح الموضوع على المستوى العالمي وبشكل مستمر من سنة إلى أخرى، على عكس الأدلة المركبة الأخرى والحصول بذلك على ردود فعل ناقدة حوله، مما سمح بتحسن ملحوظ سواء على مستوى الشمول أو على مستوى التركيب أو تقنية الحساب.

ورغم الادراك العام بأن دليل التنمية البشرية يلخص وضع التنمية في الدول، ومن ثم في أقاليمها إذا ما طبق على مستوى هذه الأقاليم، إلا أنه لا يعتبر مقياسا شاملا لكل جوانب الرفاه البشري، لأنه دليل محدود في حاجة إلى توسيع مجالاته، وينبغي تعزيزه بمؤشرات مهمة في دلالتها على حالة التنمية البشرية، حتى يمكن استخدامه تقديم صورة كاملة لما تم إنجازه في مجال التنمية.

لم تلق الأدلة المركبة عدا دليل التنمية البشرية قبولا وإجماعا حسنا، ومع ذلك تكررت المحاولات لصياغة أنماط جديد منها، وأهم انتقادات وجهت لهذه الأدلة المركبة تتمحور فيما يلي[1]:

- ✓ المشكلات المفاهيمية والتقنية المحيطة بهذه المحاولات لصياغة مؤشرات للمكونات الافرادية للرفاه، ومن المحتمل أن تتضاعف هذه المشكلات عن محاولة اختصار جوانب مختلفة من الرفاه والتنمية في دليل واحد أو أدلة محددة العدد لنوعية الحياة.
- ✓ صعوبة وجود طريقة موضوعية لوزن وتصنيف مختلف مؤشرات الرفاه، وبالتالي مهما كانت المقاربة فلابد من منظومة تحكيمية تعتمد على أحكام القيم.
- ✓ قلة الارشاد النظري ليحكم خيار المؤشرات وبالتالي التحكم هو الغالب.
- ✓ من الصعب إيجاد إجماع على الحاجات المطلوب إشباعها.
- ✓ قد يرى بعض المهتمين في الأدلة المركبة مجرد أداة لتصنيف الدول وترتيبها تنازليا أو أنها مجرد تمرين ذهني.
- ✓ صحة التدريج للدليل والمكونات.

المطلب الثالث: أهـداف التنمـية.

يعد تعدد المفاهيم بالنسبة إلى التنمية أحد أهم المؤشرات التي تجعل الأهداف المرجوة منها مختلفة، بالنظر إلى البعد الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي والبشري للتنمية، ولهذا فإن الباحثين قد اتفقوا على العموم حول أهداف تشترك فيها الكثير من الدول وتسعى لتحقيقها، وهي كالتالي:

- **زيادة الدخل القومي:** يعتبر هذا العامل من أهم أهداف التنمية في الدول المتخلفة، لأن غرضها الأساسي من القيام بعملية التنمية هو النهوض باقتصاديات تلك الدول والخروج بها من بوتقة التخلف الذي تعيشه، وذلك من خلال القضاء على الفقر وانخفاض المستوى المعيشي للسكان وارتفاع معدلات النمو الديمغرافي، فلا يمكن الوصول إلى ما تم ذكره سابقا دون الزيادة في الدخل القومي، هذا الأخير يرتبط بعوامل عديدة أخرى تؤثر فيه، نذكر منها؛ ارتفاع معدل النمو السكاني، فكلما كان هذا المعدل كبيرا كلما لجأت الدولة إلى تحقيق نسبة أعلى في دخلها القومي المرتبط بإمكانياتها المادية والتقنية والثروة البشرية، حيث أنه كلما توفرت رؤوس الأموال والكفاءات البشرية كلما زاد دخل الدولة القومي.[2]

- **رفع المستوى المعيشي:** وهو من أهم الأهداف التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول السائرة في طريق النمو، حيث يصعب تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكل ومسكن وصحة أمام الزيادة المستمرة في النمو السكاني، ولعل أقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد هو متوسط

[1]- محمد عدنان وديع(بدون سنة)، مرجع سبق ذكره، ص14.
[2]- محمد عبد العزيز عجمية و آخرون(1982)، مقدمة في التنمية و التخطيط، بيروت، دار النهضة العربية، ص 49. بتصرف.

ما يحصل عليه من دخل، فكلما كان هذا الدخل مرتفعا، كلما ارتفع معه المستوى المعيشي للأفراد والعكس صحيح.

- **تقليل التفاوت في الدخل والثروة:** تتميز أغلب الدول المتخلفة بوجود فوارق كبيرة في توزيع الدخل والثروة، حيث تسيطر فئة قليلة على الثروة ورؤوس الأموال، في حين تبقى الأغلبية الكبيرة من أفراد المجتمع تعاني الحرمان وسوء المعيشة، مما يدفع بالشعور بعدم وجود العدالة الاجتماعية، وبالتالي فإن الهدف من التنمية هو إيجاد أطر مؤسساتية تعمل على تحقيق التنمية، وليس الاكتفاء بمعدل نمو عالي ودخل قومي كبير.

وبصفة عامة يمكن القول بأن الهدف الأساسي من التنمية هو تمكين الانسان من أن يعيش بصحة جيدة لأطول مدة ممكنة، من خلال تنمية بشرية كاملة وشاملة ترتكز على ثلاث عناصر أساسية تتمثل في: طول العمر وما يقابله من أمل في الحياة عند الولادة، الناتج الداخلي الخام لكل ساكن وما يقابله من قدرة شرائية، والمستوى التعليمي المعبر عنه بمعدل تعليم الكبار ومعدل التمدرس بالنسبة لفئة الصغار أو الذين هم في مرحلة التعليم.

المطلب الرابع: نظريات التنميـة.

إن التطرق إلى الجانب النظري لإشكالية التنمية يجعلنا نتوه أمام الكم الهائل من المعلومات والنظريات التي ناقشت وتطرقت إلى هذا الموضوع، حيث بحثت في موضوع تخلف دول وتطور دول أخرى من خلال التطرق إلى أهم مسببات ذلك، لهذا سوف نتطرق بإيجاز إلى هذا العنصر المهم من أجل تتمة الموضوع وأخذ نظرة مجملة عنه، وذلك من خلال المدارس التي ظهرت وناقشت الموضوع على مر مدة من الزمن، وأهم المفكرين والباحثين في هذا المجال.

وقبل التطرق إلى هذه النظريات، سوف نستعرض أهم الاتجاهات التي سارت فيها نظريات التنمية والتي يمكن تلخيصها كما يلي[1]:

- القاسم المشترك للنظريات التي غطت الفترة منذ آدم سميث إلى المدرسة الكينزية هو التركيز على أهمية التراكم الرأسمالي في عمليات النمو الاقتصادي.
- بيَّن الاقتصاديون الكلاسيك كيف أن التنمية الاقتصادية يمكن أن تعاق بسبب الضغوط السكانية فيما يتعلق بتحليل عملية الادخار والاستثمار، وأكدوا على دور التقدم التكنولوجي.
- قدمت بعض التعديلات على التفسيرات التقليدية السابقة، خاصة في مجال تحليل كيفية تمخض التراكم الرأسمالي عن التنمية الاقتصادية، حيث تأتي دراسة "شومبتر" في إبراز دور المنظم في قيادة عملية التراكم، ويبرز تحليل "كينز" في مجال دمج نظرية أفضل عن الطلب الكلي مع نظرية التنمية القائمة.

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي(2001)، مرجع سبق ذكره، ص64.

- برزت بعد الحرب العالمية الثانية محاولات ترمي إلى تطبيق هذه النظريات في الدول النامية، وبرزت إضافات جديدة في مجال تفهم أفضل لعمليات الانتماء الاقتصادي وللمعوقات التي تواجهه، وسارت هذه الإضافات في اتجاهين، ركز الأول على فشل الدول النامية في تحقيق عمليات إنماء سريعة متجددة، بينما ركز الثاني على البحث عن العوامل الأساسية التي تتمخض عن النمو.

01- النظريات الكلاسيكية:

بدأ ظهور هذه النظريات قبل الحرب العالمية الثانية، ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

01-1- النظرية الرأسمالية الكلاسيكية:

اعتبرت الرأسمالية النموذج التنموي الوحيد والممكن قبل الحرب العالمية الأولى، إذ يعتقد أصحاب هذه النظرية أنه بإمكان الأمم الحصول على الثروة عن طريق:

- الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، مثل العمل، المصادر الطبيعية، التكنولوجيا ورأس المال كالمباني، الآلات والنقود.
- وفرة الأسواق أين يمكن أن تباع وسائل الانتاج والبضائع والخدمات بدون قيود ولا تدخل من أي سلطة كانت.
- وجـود شركات صناعيـة تقـوم بالتصنيع، إلى جانب التجـارة الحـرة سـواء كانت داخلية أو خارجية.

ويعتقد أصحاب هذه النظرية أن السبب الرئيسي للفقر هو وجود خلل في وسيلة أو عدة وسائل للإنتاج كرأس المال غير الكافي أو عدم توفر الكفاءة واليد العاملة المؤهلة.

وقد استدل هؤلاء عن نجاح هذا المذهب في كل من أوروبا والولايات المتحدة واليابان، ورغم أن الحرية التي تعد أساس الرأسمالية، إلا أن أصحابه يقرون بالدور الذي قامت به الحكومات في تشكيل وتراكم رأس المال، حيث أنها قامت مباشرة بتمويل بعض المشاريع الاستراتيجية، كإقامة الطرق ومد السكك الحديدية والانارة،...إلخ، أو بصورة غير مباشرة كتقديمها المساعدات للمشاريع الخاصة، ومنه فالدور الرئيسي للحكومات ينحصر في تهيئة بيئة تمكن من التقدم والازدهار في النشاط الاقتصادي، إلى جانب توفير الطمأنينة والأمن اللذان يضمنان حماية الممتلكات الخاصة وتقديم خدمات معينة كالدفاع الوطني والدبلوماسية.[1]

ومن أقطاب هذه النظرية نجد آدم سميث وريكاردو وجون ستوارت ميل وغريهم.

[1]- فريمش مليكة(2012)، دور الدولة في التنمية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2011-2012، ص28.

➢ **نموذج آدم سميث (1723-1790):**

هو من طليعة المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين، وكان كتابه "ثروة الأمم" المرجع الأساسي لنظريته حول تطور الثروة، حيث يعتني هذا النموذج بشكل كبير بمشكلة التنمية الاقتصادية في المقام الأول، حيث كان هدفه معرفة آليات النمو ومسبباته، وطبقا لما جاء في هذا التحليل فإن تقسيم العمل هو الأساس في رفع الانتاجية، كما أن هذا الأخير يمكن تحقيقه بفعل وجود كل من المنتجين، المزارعين ورجال الأعمال الذين يشكلون عناصر النمو، وعليه يعد تقسيم العمل نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي، ويُرجع هذا التحليل مشكلة التنمية إلى مدى قدرة الأفراد على الادخار أكثر، ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني، بمعنى أن معدل الاستثمار يتحدد بمعدل الادخار، ويقتصر الادخار في هذا النموذج على الاستثمارات الرأسمالية وإيجارات الأراضي.

تعتبر آراء آدم سميث المدخل الرئيسي لأفكار المدرسة الكلاسيكية، وتستطيع من أفكاره التعرف على وجهة نظره ومن بينها آراؤه في[1]:

- **القانون الطبيعي:** اعتقد آدم سميث بإمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية، ومن ثم فإنه يَعُد كل فرد مسؤولا عن سلوكه، أي إنه أفضل من يرعى مصالحه وأن هناك يدا خفية تقود كل فرد وترشد آلية السوق وأن كل فرد سيبحث عن تعظيم ثروته، وكان آدم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة والتجارة.
- **تقسيم العمل:** وهو نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي، حيث تؤدي إلى أعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل، حيث يعتبر الأساس لرفع الانتاجية عن طريق التخصص في أنشطة معينة وخفض الوقت، ويتم عن طريق استخدام الآلات والمعدات المتخصصة، فيؤكد آدم سميث حاجة الاقتصاد الوطني إلى تراكم رأس المال من أجل التوسع في تقسيم العمل، ويضيف قيد آخر على تقسيم العمل في رأيه وهو حجم السوق.
- **عملية تراكم رأس المال:** يعتبر ضروريا للتنمية الاقتصادية ويجب أن يسبق تقسيم العمل، فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر، ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني الذي يعد شرطا أساسيا لتحقيق ورفع معدلات النمو، وتزايد التراكم الرأسمالي في المجتمع يتوقف على تزايد حجم الجزء المدخر من الدخل.
- **علاقات التبادل في المجتمع:** فإنها تدور بين ثلاث فئات تضم الفلاحين المنتجين ورجال الأعمال، فتنمية الزراعة تؤدي إلى اتساع النشاط التجاري والنشاط الحرفي، مما يؤدي إلى اتساع السوق (باعتبار حجم السوق في نظر سميث قيد من قيود تقسيم العمل)، ويؤدي اتساع السوق إلى احتياج الزراعة إلى مزيد من مستلزمات الانتاج التقنية الحديثة، فيزداد طلب

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي(2001)، مرجع سبق ذكره، ص 69-70.

الفلاحين على منتجات الحرفيين والتجار، ومن هنا فإن التنمية الاقتصادية من وجهة نظر آدم سميث هي مسألة تراكمية، فحيث يبدأ تقسيم العمل يترتب عليه ارتفاع الانتاجية وخصوصا عندما يتوفر قدر من الطلب الفعال وحجم مناسب من رأس المال، مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني ويؤثر في زيادة السكان، حيث يعتبر حافزا ودافعا له، فيزداد الطلب ويتسع السوق ومن ثم يزداد الادخار.

- **عملية النمو:** يفترض آدم سميث أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة، فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر، فبالرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معا في مجال إنتاجي معين إلا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل.

وأخيرا فإن تصور آدم سميث لمراحل النمو إلى أن المجتمع يمر بمرحلة التنمية الزراعية ثم تتبعه التنمية الصناعية وأخيرا تتسع النشاطات التجارية وتتكامل الأنشطة الاقتصادية المختلفة.[1]

➢ نموذج دافيد ريكاردو(1772-1823):

يعتبر دافيد ريكاردو من أهم الاقتصاديين والسياسيين في نفس الوقت المؤمنين بتنظيم الاقتصاد، وأحد أكبر المؤثرين في مجال (الاقتصاد التقليدي أو الكلاسيكي)، كما كان أيضا رجل أعمال وخبير مالي ومضارب، أي أنه متعمق في الاقتصاد نظريا وعمليا.

وضع ريكاردو مجموعة الأفكار الهامة في كتابه الشهير "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" حيث أثرت المتغيرات البيئية والعصر الذي عاش فيه في صياغة أفكاره في التنمية الاقتصادية بصورة واضحة، كما أنه عاصر فترة معطيات الثورة الصناعية في أوروبا، ويرى ريكاردو الزراعة في مقدمة الأنشطة الاقتصادية في مجال التنمية الاقتصادية، إذ أن توفير الغذاء محور نظامه التحليلي، واعتمد بصورة أساسية على قانون الغلة المتناقصة، واعتبر العملية الانتاجية تعتمد على متغيرات أساسية تتمثل في: "الرأسماليين، العمال، أصحاب الأراضي".

اعتقد ريكاردو أن الزيادة في الانتاج المصاحبة لزيادة أكبر في عدد السكان تشكل عائقا أمام النمو الذي يتناقص إلى أن يصل إلى حالة الانعدام، كما أن تحليله كان مبنيا أساسا على أن النمو السكاني يقتضي بالضرورة زراعة الأراضي الأقل خصوبة، مما يؤدي إلى زيادة في سعر المواد الغذائية الأساسية، مما يشجع الملكية العقارية نتيجة لارتفاع الريع العقاري، وهذا ما يؤدي إلى عدم تشجيع الطبقة المنتجة والرأسماليين.

حسب ريكاردو فإن قانون الغلة المتناقصة هو الذي سيسود باعتبار الزراعة هي أهم قطاع ضمن القطاعات الاقتصادية القومية، وقد قسم الطبقة المنتجة إلى ثلاث فئات هي: الرأسماليين، العمال

[1]- سالم النجفي(1987)، التنمية الاقتصادية الزراعية، جامعة الموصل، ط2، العراق، ص 98-100.

وملاك الأراضي الزراعية؛ فالرأسماليين هم القادرون على قيادة النمو الاقتصادي وذلك بتشجيع المصانع وتشغيل العمال، ثم إعادة استثمار أرباحهم والعمل على زيادة الانتاج مرة أخرى، أما فئة ملاك الأراضي الزراعية فتمد المجتمع بالغذاء، ومع عملية النمو الاقتصادي المتميزة بزيادة الأرباح وزيادة في عدد السكان الذي سيؤدي إلى الضغط على الأراضي الزراعية، بل حتى على الأراضي الأقل جودة، وهذا ما يزيد من تكاليف الانتاج في المدى البعيد مع انخفاض في معدل الربح، وبالتالي فإن معدلات الانتاج ستؤول إلى الانخفاض، وهنا يتدخل قانون تناقص الغلة فيتحصل ملاك الأراضي الزراعية على ربح أكبر.[1]

يكمل نموذج ريكاردو النموذج السابق من خلال توضيح كيفية ظهور وانتشار الركود في نهاية العملية التنموية، ويركز هذا التحليل على دراسة التفاعل بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل بين عوامل الانتاج (الأرض، العمل ورأس المال)، وهو يقوم على مقترحات أساسية يمكن عرضها كالتالي[2]:

- الادخارات تتم عن طريق الرأسماليين، وأن أصحاب الأرض والعمال يستهلكون كل ادخاراتهم.
- عملية التنمية تبدأ دائما عندما يكون معدل الربح موجبا، وتستمر بصورة متجددة ذاتيا طالما تحقق هذا الشرط.
- تجانس كل من رأس المال والعمل في النوعية بحيث أن كل وحدة منهما تنتج نفس النوعية والكمية من الناتج، واختلاف الأرض في النوعية.
- الأجور لا يمكن أن ترفع فوق حد الكفاف مهما بلغ ازدهار الاقتصاد، وعندما تتحسن أوضاع العمال ينجب هؤلاء المزيد من الأولاد ويزداد عرض العمالة، مما يدفع الأجور إلى الهبوط "قانون الأجر الحدي".
- أصحاب الأراضي هم المستفيدون الحقيقيون من التقدم الاقتصادي، ووجود مقدار محدود من الأراضي القابلة للزراعة ونمو السكان (زيادة في الطلب على الغذاء) يدفع باتجاه زيادة الدخل لأصحاب الأراضي، بينما يعتبر أصحاب رأس المال غير منتفعين كثيرا من الازدهار الاقتصادي نتيجة وجود المنافسة التي تبقي على الأسعار منخفضة، فضلا عن استقطاع أجور العمال من أرباحهم.

➢ نظرية ستيوارت ميل (1806 – 1873):

ينظر ستيوارت ميل للتنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال، حيث يمثل العمل والأرض عنصرين أصليين للإنتاج، في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لناتج عمل مسبق، ويتوقف

[1]- برنار قيريام(1997)، قاموس التحليل الاقتصادي، إصدار لاديكوفارت، باريس، ص44.
[2]- افريت هاجن(1988)، ترجمة جروج خوري، اقتصاديات التنمية، مركز الكتاب الأردني، ص 382.

معدل التراكم الرأس مالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج، فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل، ومن سمات هذه النظرية[1]:

- **التحكم في النمو السكاني:** حيث اعتقد ميل بصحة نظرية مالتوس في السكان، وقصد بالسكان الذين يؤدون أعمالا إنتاجية فحسب، واعتقد أن التحكم في السكان يعد أمرا ضروريا للتنمية الاقتصادية.
- **معدل التراكم الرأسمالي:** يرى ميل أن الأرباح تعتمد على كلفة عنصر العمل، ومن ثم فإن معدل الأرباح يمثل النسبة ما بين الأرباح والأجور، فعندما ترتفع الأرباح تنخفض الأجور ويزيد معدل الأرباح، والتي تؤدي بدورها إلى زيادة التكوين الرأسمالي، وبالمثل فإن الرغبة في الادخار هي التي تؤدي إلى زيادة معدل التكوين الرأسمالي.
- **معدل الربـح:** يرى ميل أن الميل غير المقصود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم في الزراعة وزيادة عدد السكان وفق نظرة مالتوس وفي حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وارتفاع معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي، فإن معدل الربح يصبح عند حده الأدنى وتحدث حالة ركود.
- **حالة السكون:** اعتقد ميل أن حالة السكون متوقعة الحدوث في الأجل القريب، ويتوقع أنها ستقود إلى تحسين نمط توزيع الدخل وتحسين أحوال العمال، ولكن ذلك يمكن أن يكون ممكنا من خلال التحكم في معدل الزيادة في عدد طبقة العمال بالتعليم وتغيير العادات.
- **دور الدولة:** كان ميل من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية التي يجب أن تكون القاعدة العامة، لذلك فقد حرر دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حده الأدنى وفي حالات الضرورة فقط، مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الانتاج.

01-2- النظرية الماركسية:

تعتبر نظرية كارل ماركس من النظريات الرائدة في مجال التطور الاقتصادي، حيث ظهر التحليل الماركسي كفكر اقتصادي مقرونا بإيديولوجيات سياسية هدفها الاطاحة بالنظام الرأسمالي، وهو تحليل يقوم على فكرة أساسية مفادها أن السبيل الأقرب لتفسير حركية التنمية يرتكز على معرفة أسبابها الحقيقية المباشرة، ولأجل ذلك اهتمت هذه النظرية بدراسة طبيعة النظام الرأسمالي لمعرفة العوامل الأساسية التي تشكله، مما خلق ضرورة تحليل النمو في إطار التفسير المادي لعمليات التنمية، كما تقوم هذه النظرية على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ضمانا للتوزيع العادل للدخل واستفادة كل فرد من النشاط الاقتصادي، وعلى زوال السوق الحر واستبدالها بالتخطيط المركزي.

[1]- شنافي ليندة(2010)، تأثير سياسة الاصلاحات الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري، دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاجتماعية، تخصص تنظيم و عمل، قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية و الاسلامية، جامعة باتنة، 2009-2010، ص87-88.

بدأ الفكر الماركسي يحتل مكانة بارزة في مجال الدراسات السوسيولوجية المعنية بواقع التنمية في العالم الثالث، ويمكن الاشارة إلى أن أفكاره التي جاء بها فيما يتعلق بالتنمية والتخلف كانت في ضوء الأبعاد التالية:

- **العلاقة بين البناء الاقتصادي الأساسي والبناء العلوي:** حيث أن كل نسق من الانتاج الاقتصادي يبدأ بحالة الاثبات حتى يكون أكثر النظم الممكنة كفاءة في ذلك الوقت، وحسب رأيه أن قوى الانتاج من الوسائل المادية، أما علاقات الانتاج فتتكون من العلاقات التي تقوم بين العاملين بفروع الانتاج، والعلاقات الخاصة بملكية وسائل الانتاج، وتكون كل قوى الانتاج وعلاقات الانتاج شكل الانتاج ويمثل هذا البناء الأساسي، أما البناء العلوي فيتألف من الأفكار والنظريات السائدة في المجتمع، فضلا عن النظم السياسية والقانونية والمعتقدات الدينية، وتعد قوى الانتاج المحرك الرئيسي في عملية التغيير وأن الانسان من خلال العمل الاجتماعي يطور ويغير ويعدل من أدواته، ومن شأن هذا التغيير أن يحدث خللا في التوازن القائم بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج، وقد حدد ماركس خمس مراحل لتكور ونمو المجتمعات:

01- مرحلة الانتاج البدائي.

02-مرحلة العبودية.

03-مرحلة الاقطاع.

04-مرحلة الرأسمالية.

05-مرحلة الاشتراكية.

وفي كل مرحلة ظهر تأكيد واضح على العلاقة المتبادلة بين البناء الاقتصادي والبناء العلوي، وبالتالي فإن نظرية ماركس تعالج قضية التنمية من خلال مفاهيم الصراع كقوة دافعة للتقدم والعوامل الاقتصادية والمراحل التقليدية، والعلاقة بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج والطبقة كوسيلة لإحداث التغيير والتنمية.[1]

ويعتبر البعض من الكتاب أن "ماركس" أول من استعمل مصطلح التنمية في معناها التام، وأول من حاول التأسيس لنظرية تنموية اقتصادية، لأنه كان متيقنا بأن الرأسمالية وتناقضاتها ولا حتى عدالتها قد تمثل مرحلة مهمة في تاريخ البشرية، وأنها عندما حققت النمو الاقتصادي عن طريق خلقها لقوى الانتاج الأكثر ضخامة، لم تكن تهدف للرفع من مستوى معيشة الناس، وأن جوهر التقدم كما أكد ماركس هو قدرة الانسان على السيطرة على الطبيعة، وأن تنمية الدول المتخلفة لا تكون إلا عن طريق استعمال رأس المال الموجود في الدول الغربية، وعليه سيمر تطور مجتمعات هذه الدول بنفس الطريقة والمراحل

[1]- مريم مصطفى أحمد عبد الحميد(1995)، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص113.

التي مرت بها المجتمعات الغربية، وأن تطور صناعة بلد ما هو إلا الصورة المستقبلية التي ستصل لها البلدان الأقل تطورا منه.[1]

يوجد الكثير من المنظرين الذين تطرقوا إلى هذه الأفكار، وسوف نذكر باختصار شديد أهم الذين تبنوا أفكار ماركس عملوا على تطويرها، و منهم:

- **بول باران (1926-2011):** فقد تناول طبيعة التخلف وأسبابه، ويذهب إلى أن الطبقات الحاكمة في الغرب لديها مصالح خاصة في الاستمرار في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة، وفي نظره أن التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة ستلحق ضررا شديدا بالمصالح المسيطرة في الدول المتقدمة.[2]

ويؤكد "باران" أن القضاء على التخلف وتحقيق التنمية يستلزم رفض الأسلوب التدريجي كوسيلة للتنمية في الدول النامية، فالتنمية حسب رأيه عملية ثورية وليست تطورية، وعلى المستوى الايديولوجي، فهور يرى أن الدول الرأسمالية تصدّر إلى الدول المتخلفة نظريات أو مقولات فكرية توحي لها بضرورة بطئ عملية التنمية واتخاذها طابعا تدريجيا، حيث أن "باران" رفض النزعة التدريجية كوسيلة فعالة لإحداث التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

- **لينين:** يعتبر لينين أحد أعمدة هذه النظرية، حيث أنه كان يتمتع بمعرفة واسعة بالاقتصاد الروسي وبالطرق والوسائل التي استعملها في تنميته، حيث أنه أعطى في مناقشته لمفهوم التنمية الاقتصادية مضمونا فلسفيا وإيديولوجيا يتفق ووجهة النظر الماركسية، إذ يعتقد بعدم قدرة النظام الرأسمالي على تحقيق التنمية، وعدم قدرته أن يؤسس الأرضية السياسية والاقتصادية للربط الصحيح بين الايديولوجية الثورية الاجتماعية وبين العلوم التكنولوجية الحديثة، إذ أن الرابط الناجح لا يتم إلا عن طريق الثورة الاشتراكية الجماعية التي سوف توسع آفاق الوعي الايديولوجي لدى الجماهير وتعمق من جذورها المنهجية الفلسفية، وعند إذن يتمكن المجتمع الاشتراكي من تحقيق الثورة التكنولوجية الدائمة التقدم، ويتكون حينها لدى الجماهير المنهج الأمثل لإدراك حقيقة انطلاق قوى الإنتاج الحديثة التي ستخلق الظروف المثلى للمجتمع الانساني المتحرر من كل صور الاستغلال الرأسمالي الامبريالي.[3]

أكد "لينين" أن طريق التنمية إنما يكون باتباع التطور التكنولوجي، أي إنشاء قاعدة مادية تكنولوجية، كما أن استمرار التقدم بالنسبة له مسألة ضرورية، وأن إقامة صناعة قوية يعد خطوة لازمة لتحقيق التنمية من حيث أنها تقدم إمكانية التطور لاحقا سواء في الزراعة أو الملكية الزراعية الصغيرة،

---

[1]- صلاح الدين نامق(بدون سنة نشر)، اقتصاديات التنمية، ديوان العيد الصغير، القاهرة، مصر، ص63.
[2]- اسماعيل فتحي عبد الله(1983)، التنمية الاقتصادية العربية، إطارها الدولي و منحاها القومي، دراسات في التنمية و التكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص80.
[3]- صلاح الدين نامق(بدون سنة نشر)، المرجع نفسه، ص 50.

كما أن التنمية تتطلب قيام ثورة ثقافية شاملة وتكوين متواصل، لأن دور العمال والمهندسين جد ضروري.

نقد النظريات الكلاسيكية:

وُجهت للنظريات الكلاسيكية العديد من الانتقادات التي ركزت كل منها على جوانب معينة منها:

- رغم اخلاف مرجعية وإيديولوجية كل نظرية، إلا أنهم يشتركون في التناول السطحي لخصائص ظاهرة التخلف، إذ أصبح لا ينظر اليوم للتنمية على أنها تقليد ميكانيكي لنموذج وآليات التطور التي عرفتها البلدان المصنعة، ولا مجرد استيراد مكونات وعناصر هذا النموذج سواء المتعلقة برأس المال أو التكنولوجيا أو حتى التنظيم، لأن هذا النقل لا يورث ويقوي سوى التبعية.

- يعد ما قدمته هذه النظريات بشقيها الماركسي والليبرالي سمات عامة للنظريات الاقتصادية للنمو، وأهمها تحويل علم الاقتصاد من علم يدرس العلاقات الاجتماعية الناشئة عن ممارسة النشاط الاقتصادي إلى علم تجريدي قريب من علوم المادة، تحكمه قوانين عامة مجردة قابلة للتطبيق في أي مكان وزمان تخرج بنفس النتائج.

- إن اهتمام مفكري النظرية الغربية قد انحصر في كيفية تنمية الدول الغربية فقط، ولم يتطرقوا إلى كيفية تنمية الدول المتخلفة، ولم يكن ذكرهم للدول المتخلفة في كتاباتهم سوى استشهادا بها.

-تعتقد هذه النظريات أن تخلف ما يسمى بدول العالم الثالث هو تخلف عن الوصول إلى مرحلة الانتاج الرأسمالي، التي يعتبرها أصحابها النموذج الأحسن للتنمية، وبالتالي لا يمكن الاعتراف بنموذج ثالث يمكن أن يبتدعه أي مجتمع ابتداء من واقعه وظروفه المادية والموضوعية، وابتداء من قدراته الفكرية ومسلماته الفلسفية والروحية.

-إن تطبيق هذا الفكر في تنمية الدول المتخلفة لم يفلح أبدا، فرغم النجاح النسبي الذي حققته بعض الدول في فترة الستينات من القرن الماضي، إلا أنه مع العقد الثاني من التنمية أي في سنوات الثمانينات بدأ التشكيك في جدوى هذا الفكر، إذ لم تستطع هذه الدول تحقيق أي من أهدافها وطموحاتها القومية، بل بالعكس ظهرت مشاكل جديدة لم تكن موجودة من قبل، كمشكلة الديون الخارجية والتبعية التكنولوجية والغذائية وعدم الاستقرار الداخلي.

01-3- النظرية النيو-كلاسيكية:

تخلى معظم النيو-كلاسيكيين أو الكلاسيكيون الجدد عن المنهج المبسط الذي اتبعه الكلاسيكيون، حيث قاموا بتحسين التحليل الكلاسيكي بالرغم من اتصافه بالشمولية فيما يختص بعمليات التراكم الرأسمالي إلى تحليل معمق يركز على متغيرات يلعب معدل الفائدة فيها دورا رئيسيا في عملية التنمية لما له من انعكاسات على الاستثمار والادخار، مما جعل هذا التحليل أكثر انطباقا مع الأوضاع في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

اعتبرت التغيرات السكانية في نظر هؤلاء أنها معطى من المعطيات، ولم يتم اعتبارها كجزء من أجزاء تحليل عملية التنمية، كما اعتبروا أيضا أن التقدم التكنولوجي يأخذ مكانه تلقائيا ويعتمد على عوامل اقتصادية بالدرجة الأولى، هذا التحليل الذي استبعد المتغيرات السكانية والتقدم التكنولوجي بتصنيفهما كمتغيرات خارجية، ولم يتم أخذها كمتغيرات مفسرة، وذلك نتيجة الاهتمام بشكل كبير بتحليل الكيفية التي توزع بها موارد المجتمع قديما بين الاستخدامات المختلفة.

هذا بالإضافة إلى رفض فكرة السكون أو الركود، نتيجة عدم وجود سبب جوهري يؤيد حدوث مثل هذه الحالة، وتدعم هذه الفكرة أسباب هي[1]:

- يلعب التقدم التكنولوجي دورا بارزا في إزالة أو إلغاء أي ضغوط ركودية تفرضها ندرة الموارد الطبيعية.
- ما توفره ندرة الطلب على الأرصدة الاستثمارية، إذ أن أي انخفاض مهما كان ضئيلا في معدل الفائدة، فإنه يجعل عددا كبيرا من فرص الاستثمار مربحة، وكذلك ما يساهم به السكان من مدخرات.

تعتبر فكرة الوُفورات الخارجية إحدى أهم الاضافات للنيو-كلاسيك، فالتنمية لا تنطوي على مجموعة من العلاقات البسيطة، وإنما عملية النمو ذات طبيعة تدريجية، وتمثل إحدى الاضافات الهامة للنظرية النيو-كلاسيكية في الاهتمام بدراسة العلاقات المتشابكة بين الوحدات، واعتبروا أن صيغة المنافسة الحرة بصفة عامة هي السياسة الأكثر كفاءة لدعم عملية التنمية، فالتنمية في نظرهم تأخذ مكانها في خطوات مستمرة في غالب الأحيان.

01-4- نظرية التنمية عند شومبيتر (1883 – 1950):

يعتقد "شومبيتر" أن القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية تكمن في العمل الخلاق الذي يقوم به المنظم كما أشار إلى أن ظهور النظام الرأسمالي قد أسهم في الروح الفردية الرشيدة وظهور العقلية التنظيمية وهو يرى بأن النجاح المنظم في رأيه يعتمد على عاملين، الأول هو المعرفة والفن التكنولوجي، والثاني هو توفر رأس المال.[2]

كما كان يرى أن التنمية الاقتصادية تحدث غالبا في صورة قفزات وتدفقات غير منظمة، وتجري معظم الاستثمارات الضخمة والتي تدفع الاقتصاد إلى الأمام حسب تصوره في ظل ظروف عدم التأكد وقد اعتبر أن هذه القوات الدافعة تتطلب نوعا معينا من الأشخاص الذين يحركون ويدفعون الأشياء إلى الأمام، وعليه فإن التنظيم في نظره هو مفتاح لعملية التنمية، حيث يقوم المنظم بإدخال الابتكارات إلى

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، محمود علي الليثي(2001)، مرجع سبق ذكره، ص 77 – 83.
[2]- السيد الحسيني(1982)، التنمية و التخلف، دراسة تاريخية بنائية، دار المعارف، القاهرة، ط2، ص77.

الاقتصاد الوطني سواء عن طريق طرق مزج جديدة لعوامل الانتاج أو ادخار سلع جديدة إلى السوق واستخدام طرق إنتاج جديدة، أو القيام بفتح أسواق جديدة أو تنمية موارد جديدة.

كما أنه كان ينقص من أهمية الادخار في عملية التنمية، ما لم يصحب ذلك القدرة على الاستثمار، ورغم التحليل الجيد للتنمية الاقتصادية الذي قدمته نظريته، ودراستها لأهم الظواهر الاقتصادية، إلا أنها تبقى قاصرة كأسلوب للتنمية الاقتصادية في الدول النامية وخاصة في الوقت الحاضر[1].

01-5- النظرية الكينزية في التنمية الاقتصادية:

لقد كانت منطلقات "كينز" في وضع نظريته المشهورة عن العمالة عقب فترة الركود الاقتصادي خلال الفترة (1929 – 1933) لمعالجة أزمة النظام الرأسمالي، وتعتبر آراؤه منحى جديد في الفكر الاقتصادي، حيث وضع مجموعة من الأسس لمعالجة عيوب النظام الرأسمالي ووضعه في طريق النمو الاقتصادي، فبعد الدراسة والتحليل توصل إلى أن المسألة تكمن في جانب الطلب الفعلي وتصريف السلع، وليس في جانب عرض السلع التي اهتم بها الكثير من الاقتصاديين، وقد اهتم "كينز" بالتحليل الكلي واعتبر أن الطلب الفعال هو المحور والشرط الأساسي للتنمية الاقتصادية، وتوصل إلى علاقة بين زيادة الاستثمار والدخل الوطني، ورغم أن تحليل "كينز" قد ركز على الاقتصاديات المتقدمة، فإن اقتراحاته في مجال السياسة الاقتصادية قد اجتذبت الانظار لكثير من الدول النامية، فأثيرت مسألة البرامج الاستثمارية الحكومية الممولة عن طريق عجز الميزانية[2].

لم تتعرض نظرية كينز لتحليل مشاكل الدول النامية، ولكنها اهتمت بالدول المتقدمة فقط، ويرى كينز أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل في أي دولة، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي، فالأدوات الكينزية والاقتصاديات النامية حسب كينز هي:

- الطلب الفعال.
- الكفاية الحدية لرأس المال.
- سعر الفائدة.
- المضاعف الكينزي: الذي يقوم على أربعة فروض هي: وجود بطالة لا إرادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الانتاجية للسلع الاستهلاكية، اتسام العرض بدرجة مرونة مناسبة.
- السياسة الاقتصادية.

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، محمود علي الليثي(2001)، مرجع سبق ذكره، ص 91 – 97.
[2]- عبد المنعم سيد علي(1975)، دور السياسة النقدية في السياسة الاقتصادية، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، القاهرة، ص27.

02- نظريات التنمية بعد الحرب العالمية الثانية:

ظهرت عدة مدارس للفكر الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية، تناولت موضوع التنمية وما يتعلق بها، كما جاءت هذه النظريات لتحلل أوضاع الدول المتخلفة، وكان السبب من وراء هذا الاهتمام من قبل الدول المتقدمة بالدول المتخلفة هو محاولة كسب ودها وضمها إلى معسكرها، وسوف نحاول التطرق إلى بعضها فقط نظرا لكثرتها، وذلك بالتركيز على أهم مدارسها وروادها.

02-1- المدرسة البنيوية:

تأسست هذه المدرسة في أمريكا اللاتينية مطلع سنوات الأربعينات من القرن الماضي، إذ ارتكزت على شرح أهمية العوامل البنيوية في اقتصاد محلي أو دولي في تحقيق عملية نمو الدول المتخلفة، وعلى الآليات التي من خلالها يمكن للاقتصاديات المتخلفة أن تتحول من تقليدية (زراعية) إلى عصرية قائمة على تمدن أغلبية السكان، وتكون معظم مخرجاتها من شكل سلع وخدمات مصنعة، وقد أصبحت مسألة كيفية توسيع الاقتصاد العصري رغم التناقض الموجود بينه وبين الاقتصاد التقليدي لمنطقة أو دولة ما من ضروريات هذه المدرسة، إذ تهدف التنمية بالنسبة لهم إلى إحداث تحولات في بنية اقتصاد الدول المتخلفة، وذلك قصد السماح بتحقيق نمو اقتصادي ذاتي ودائم يتم عن طريق تخلي الدول المتخلفة على ارتكازها على الطلب الخارجي وتصديرها للمواد الأولية إلى جانب توسيع القطاع الصناعي الدولي، وعرفت سياساتهم البنيوية بسياسات إحلال الواردات.

كما أكد البنيويون على الجانب الكمي في النمو الاقتصادي، واعتبروا الأرقام جانبا مهما لكنه غير كافي لمتابعته، وأن قياس التنمية مرتبط بعدد القطاعات التي تستعمل مستوى عالي من التكنولوجيا، ولا تتحقق إلا في اقتصاد يتميز بتقسيم عادل لمجمل مخرجاته بين مختلف قطاعات الدولة، محددين أسباب التخلف في العلاقات الاقتصادية بين باقي دول العالم والدول المتقدمة التي تحصر وجود الدول النامية في تقديم المواد الأولية بأضعاف الأثمان من جهة، واستيراد المواد المصنعة بأرفع الأثمان من جهة أخرى.[1]

بالإضافة إلى أن هذه المدرسة ترتكز على ملكية الدولة للمؤسسات، إذ يعتقد البنيويون أنه لا يمكن فتح المجال أمام رأس المال المختلط في دولة نامية إلا إذا استطاعت هذه الدول توفير ثم التحكم في استثمارات واسعة وضرورية للتصنيع، إلى جانب ارتكازهم على بعض السياسات الضريبية وسياسات الانفاق الحكومي التي تسمى في مجملها بسياسات إحلال الواردات التي تقود إلى تشجيع الدولة للتصنيع.

[1]- ريكاردو كونتريراس، منافسة نظريات التنمية الاقتصادية، متوفر على العنوان التالي: الجزء3/1، الموقع الالكتروني: http ://www.uniowa.edu/ifdebook/e_bbok2/contents/

من أقطاب هذه المدرسة نجد:

- **بريباش Prebish:** شرح أطروحة العلاقة بين المركز والمحيط، إذ يرى أن النمو في الغرب لم ينتقل أبدا إلى دول الجنوب أي دول المحيط، بل أن ثروات النمو الرأسمالي لم تتوزع بطريقة عادلة بين المركز والمحيط المتخلف.

-**سالسوفارتادو Celso Furtedo:** توصل في دراسته التاريخية حول التطور الاقتصادي في البرازيل في كتابه "البرازيل ساعة الاختيار" على إثر تحليله لعلاقات التبعية، أنها مصاحبة دائما للسيطرة والاستغلال الاقتصادي، وأن الآليات الأساسية للتبعية أدت إلى تحديث نمط عيش الأقلية من سكان المحيط فقط، وذلك عن طريق نقل نماذج الاستهلاك الفردي، كما يرى بأن الشركات العابرة للقارات تقوم بمراقبة عملية دخول التكنولوجيا إلى الدول المحيط، وهذا ما يؤدي إلى رأسمالية "محيطية" غير قادرة على الابداع وخاضعة في تحولها للقارات الخارجية.

-**سمير أمين:** فقد ركز على مفهوم النظام العالمي (الامبريالية) كونه ضرورة لدراسة النتائج الاجتماعية والسياسية والبنيوية التي تترتب على توسيع الرأسمالية العالمية على الدول غير الرأسمالية، حيث يرى بأن رأسمالية الأطراف ما هي إلا رأسمالية مشوهة ومكيفة تخدم مصالح الدول الرأسمالية، لذلك فهي موجهة من الخارج ولا يمكنها أن تلبي المتطلبات المحلية، فهي رأسمالية تابعة، وعلى هذا الأساس يرى أن هناك نظاما عالميا ينقسم إلى جزء متطور وآخر متخلف أو إلى مركز وأطراف، ويستحيل على دول الأطراف أن تطور رأسمالية صناعية كتلك السائدة في دول المركز، ويرى استحالة تحقيق تنمية مستقلة في الأطراف في ظل الرأسمالية، أوفي ظل ارتباطها بالنظام الرأسمالي العالمي، وفي رأيه أن الشواهد المتوفرة تظهر تفاقم حالة نمو التخلف في مجتمعات الأطراف بسبب ارتباطهم بالنظام الرأسمالي العالمي، فالبديل الوحيد أمام الأطراف هو تجاوز الرأسمالية، والمخرج الوحيد هو اتباع الاشتراكية.[1]

وقد قسم سمير أمين النظام الاقتصادي إلى أربعة قطاعات: الصادرات، الاستهلاك الجماعي، الاستهلاك الترفي، ثم التجهيزات الأساسية، وأساس إشكالية إحداث التنمية هو العبور من نموذج التنمية التابعة والمتخلفة القائمة على التمفصل بين القطاعين الأول (الصادرات) والثالث (الاستهلاك الترفي) إلى نموذج تنموي حقيقي، أي النموذج المستقل القائم على المفصل بين القطاع الثاني (الاستهلاك الجماعي) والقطاع الرابع (التجهيزات الأساسية)، حيث يفسر التمفصل بين القطاع الأول والثالث تاريخيا، حيث يقول بأن قطاع الصادرات قد لعب دورا محددا في تشكيل السوق إلى جانب هجرة رأس المال المركز إلى المحيط، نتيجة لإمكانية الربح عن طريق الحصول على المواد الأولية ورأس المال المتغير كالمنتجات الغذائية بتكلفة إنتاج منخفضة، وهذا ما يؤسس لنظرية التبادل غير المتكافئ، من حيث

[1]- كمال عمران(1992)، التنمية في الوطن العربي، مطبعة الاتحاد، دمشق، ص107.

أن المركز يحصل على المواد الأولية الرخيصة الثمن ثم يبيعها لدول المحيط بعد تصنيعها بأثمان مرتفعة.

ويرى سمير أمين أن تحول المجتمع إلى تابع بسبب فقدانه لطابعه التقليدي، لأن هذه المرحلة تبطل أي تمفصل بين قطاع التصدير وباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، فتصبح مهمة المجتمع توفير اليد العاملة الرخيصة لقطاع التصدير، كما تخفي الشروط الموضوعية للتراكم التي تميز المركز، أي وجود علاقة موضوعية بين الأجور ومستوى تطور قوى الانتاج، وبالمقابل يخلق نموذج من التراكم الرأسمالي والتطور الاقتصادي والاجتماعي يتميز بعلاقة خاصة تربط بين قطاع التصدير وقطاع الاستهلاك الترفي، لأن رأس المال المستثمر في قطاع التصدير أجنبي.[1]

02-2- نظرية مراحل النمو الاقتصادي "نظرية والت روستو":

ارتكزت هذه النظرية على التجربة الأوروبية من خلال التركيز على النقص في الادخار والاستثمار المحلي، فلا يمكن أن تتحقق التنمية بالنسبة لهذه المدرسة دون ضرورة توفير أكبر معدل من الادخار والاستثمار داخل الدول النامية، حيث أن الدول المصنعة لم تكن مهتمة بالمشاكل التي تعاني منها الدول النامية إلا مع نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات، من القرن الماضي.

يعد مفتاح التنمية بالنسبة لهذه المدرسة أمرا بسيطا، حيث يكفي فقط تأسيس برنامج يقوم على ضخ كمية كبيرة من رأس المال إلى جانب تدخل للقطاع العام يعمل على تسريع وتيرة التنمية، وذلك قصد تعويض النقص المسجل في الادخار والاستثمار الذاتي للدول النامية، خاصة وأن هذه العملية قد أدت إلى نتائج جيدة في غرب أوروبا من خلال مشروع مارشال لإعادة بناء الاقتصادي وإنعاشه.[2]

وكان نموذج "والت روستو" الأكثر بروزا وظهورا في هذه المدرسة، حيث كان روستو ينظر إلى عملية التنمية طيلة عقد الخمسينات من القرن الماضي بأنها سلسلة لمراحل متتالية من النمو الاقتصادي لابد لجميع البلدان أن تمر من خلالها، واستنادا إلى دعاة النظرية فإنه بإمكان البلدان المتخلفة أن تتحول من حالة التخلف إلى حالة التقدم من خلال تعبئة الادخارات المحلية والمعونات الأجنبية واستثمارها في القطاعات الانتاجية كما حصل سابقا بالنسبة للدول المتقدمة.

إن ما جاء به المؤرخ الاقتصادي الأمريكي "روستو" كان له تأثير كبير وصريح لمراحل النمو في التنمية، خاصة بعد الحرب السياسية الباردة التي امتدت من عام 1950 وحتى عام 1960، وقد بين روستو أن الانتقال من التخلف إلى التنمية يمكن أن يوصف في شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات

[1]- سمير أمين، سعد الدين زهران و آخرون(1981)، العالم الثالث يفكر لنفسه، بيروت، دار ابن رشد للطباعة و النشر، ص155.
[2]- ريكاردو كونتريراس، منافسة نظريات التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره.

التي يجب أن تمر من خلالها الدول، فقد جاء في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" بأنه يمكن التعرف على كل المجتمعات بأبعادها الاقتصادية.[1]

حاول "روستو" أن يرجع التخلف إلى عدة عوامل مع تركيزه على العامل الاقتصادي كعامل جوهري وأساسي، إذ يرى بأن التخلف مجرد تأخر زمني وبإمكان الدول المتخلفة تداركه إذا ما استوعبت العوامل التي تمكنها من الانتقال من مرحلة اقتصادية إلى أخرى، حيث قسم عملية التنمية إلى خمسة مراحل تمر بها وهي:

- **مرحلة المجتمع التقليدي:** وهي مرحلة تتميز بالطول والبطء الشديد، كما أن الدول تكون فيها ضعيفة ومتخلفة اقتصاديا، حيث تتسم هذه المرحلة بانخفاض الإنتاجية الزراعية بسبب استخدام الطرق البدائية في الإنتاج، ويكون الهدف الرئيسي من الإنتاج هو الاستهلاك العائلي وليس السوق، كما يلعب النظام القبلي في هذه المرحلة دورا أساسيا في التنظيم الاجتماعي.
- **مرحلة التهيؤ للانطلاق:** وفيها تكون الدول متخلفة اقتصاديا، إلا أنها تقوم بمحاول عقلنة اقتصادها والتخلص من الجمود الذي يميز مجتمعها، كما تعتبر هذه المرحلة بمثابة خطوة انتقالية يتم من خلالها زيادة الاستثمارات في البنى التحتية للاقتصاد، وخاصة في مجال التعليم والتدريب واستخدام وسائل الإنتاج الحديثة في الزراعة لغرض زيادة الانتاجية وتوفير الحوافز الاقتصادية للمزارعين للإنتاج من أجل السوق وتوفير الطرق لتسهيل عملية نقل المنتجات الزراعية وتسويقها في المناطق الحضرية للوصول إلى زيادة الإنتاج وتوفير السلع محليا بدلا من استيرادها، وبالنسبة إلى "روستو" فإن تحليل الانطلاق يكمن في رفع نسبة الاستثمار، بحيث تصبح زيادة الإنتاج أكبر من نسبة زيادة السكان، كما أظهر مشكلتين أساسيتين في هذه المرحلة، الأولى وهي ضرورة مشاركة القطاع الزراعي والصناعة الاستخراجية في تمويل التنمية وليس تحولهما إلى عبئ يعيقها، أما الثانية والمتعلقة برأس مال عام يقوم بتشييد السكك الحديدية ومد الطرقات.
- **مرحلة الانطلاق:** وقد عرف "روستو" الانطلاق على أنه المرحلة التي يصل فيها النشاط الاقتصادي إلى مستوى إنتاجي معتبر مع تنوع وتغير في المنتوجات، مما يؤدي إلى تغير كبير وتدريجي للهياكل الاقتصادي والاجتماعية، وتتسم هذه المرحلة بزيادة التشابك بين القطاعات الاقتصادية وتحديثها من خلال زيادة معدلات الاستثمارات السنوية إلى 15-20% من الناتج الوطني الاجمالي، باستخدام الأساليب الحديثة في الزراعة وزيادة الانتاجية الزراعية، كما أنه لا يمكن لهذه المرحلة أن تكون بدون توفر لثلاث شروط أساسية تتمثل في زيادة معدل استثمارات الدولة عن طريق استثمار الادخار الوطني أوعن طريق المساعدات

[1]- حربي عيسى عريقات(1992)، مبادئ في التنمية الاقتصادية، جامعة الاسراء، ط1، دار الفكر للنشر و التوزيع، ص 26-27.

والاستثمارات الخارجية، أما الشرط الثاني فعلى الدولة تنمية قطاع أو أكثر من القطاعات الصناعية الهامة عن طريق تحقيق نسبة نمو مرتفع، وأخيرا يجب التأسيس لجانب مؤسساتي سياسي واجتماعي قصد توسيع القطاعات العصرية.

- **مرحلة النضج:** تتسم هذه المرحلة بزيادة القدرات التقنية للاقتصاد المحلي واستخدام الفنون الحديثة، وغالبا ما يتحدد حجم الاستثمار بين حوالي 10 إلى 20% من الدخل الوطني بحيث يمكن أن يحقق هذا الاستثمار جانبين أساسيين:
  - زيادة في الإنتاج أكبر من الزيادات السكانية.
  - قدرة على التحسين المستمر في فنون الإنتاج.

كما تتسم هذه المرحلة بظهور صناعات قائدة لعملية النمو الجديدة، وكذلك زيادة دور السياسات الاقتصادية في ذلك.

- **مرحلة الاستهلاك الوفير:** وهي آخر المراحل وفيها يتم بلوغ مستوى أعلى من التقدم الاقتصادي ومستوى معيشة، وذلك نتيجة لإمكانية الحصول على دخل عالي وعلى قسط وافر من السلع الاستهلاكية، حيث تتميز هذه المرحلة بانتشار ظاهرة الاستهلاك على نطاق واسع وتحول الصناعات نحو إنتاج سلع استهلاكية وخدمية، والتحول نحو تحسين نوعية الحياة وتحقيق الرفاهية، وكذا زيادة الإنتاج الفكري والأدبي والفني في المجتمع بالاعتماد على زيادة النزعة الوطنية وتحقيق مصالحها، وتوجيه الدخل لتحقيق مستويات عالية من الرفاهية والعدالة، والاتجاه نحو توسيع الناتج الوطني.

يمكن في الأخير أن نقول عن هذه النظرية تقوم في قياسها للنمو الاقتصادي على زيادة وارتفاع مستوى الدخل الفردي، فعلى عكس البنيويين لم يكن روستو يهتم بتوزيع الناتج القومي على كل قطاعات المجتمع، كما يختلف معهم في عدم تفرقته بين التنمية والنمو الاقتصادي.

02-3- النظرية الماركسية الجديدة (استغلال الدول المصنعة للدول النامية):

وهي من أهم مدارس التنمية المستدامة التي ميزت سنوات الستينات والسبعينات، حيث ارتكز روادها على مبادئ فلسفة ماركس، إلا أنهم ركزوا على ضرورة تعديلها قبل تطبيقها على الدول النامية من خلال تطوير أفكاره بما يتفق مع الواقع الفعلي لطبيعة المجتمعات المتخلفة والظروف التاريخية التي مرت بها، لأن ماركس لم يكن يملك المعلومات الكافية لتطوير نظرية كاملة حول التخلف، خاصة وأن العديد من الدول النامية لا يمكنها أن تمر بمرحلة الرأسمالية المتقدمة لتصل إلى تحقيق الاشتراكية، ويقوم هذا التحليل على فكرة أساسية ترجع تخلف العالم الثالث إلى استمرار هيمنة النظام الرأسمالي على الاقتصادي العالمي الذي يتصف بوجود علاقات غير متكافئة بين البلدان الغنية والفقيرة.

لذا فإن التخلف حسب هذه النظرية يعد ظاهرة خارجية، على عكس نظريات المراحل الخطية والتغير الهيكلي، فقد كان تأكيد القيود الداخلية مثل عدم كفاية الادخار والاستثمار أو نقص التعليم والمهارات، فالتخلف هنا مسؤولية الدول المتقدمة لتعمدها إجبار الدول النامية على الدوران والتبعية الكاملة لها.

02-4- النظرية الكلاسيكية الجديدة (عودة مدرسة النيوكلاسيكية):

ظهرت هذه النظرية ابتداء من منتصف القرن العشرين، وقدمت قضايا التنمية بأسلوب جديد يختلف نوعا ما عن النظرية الكلاسيكية التقليدية، رغم أنها لم تبتعد عنها كثيرا من حيث الجوهر، وقد أطلق على هذا النهج من الكتابات "الثورة الكلاسيكية الجديدة" والتي تعتبر نواة النظرية الجديدة للتنمية. فكانت عودة الأفكار الأرثوذكسية حين كانت معظم الدول الأوروبية تحت قيادة الأحزاب المحافظة مثل حزب المحافظين ببريطانيا بقيادة "مارقريت تاتشر".

يركز التحليل على أهمية دور اقتصاد السوق الحر من خلال إعادة الاعتبار إلى القطاع الخاص ليأخذ مكان الصدارة في عملية التنمية من أجل تحقيق التقدم المنشود، وذلك بواسطة تحجيم دور القطاع العام وتصفية المشروعات الحكومية غير الناجحة، وبذلك يحمل هذا الخطاب فكرة خضوع آليات التنمية لحكم السوق، لأنه الوحيد الذي سيحقق التقدم ولا بديل عنه لإنجاز هذا الهدف.

فبالنسبة لرواد هذه المدرسة، فإن الركود الاقتصادي الذي تعاني منه الدول النامية هو نتيجة لضعف السياسات الاقتصادية المخططة والموجهة من طرف الدولة نتيجة لتدخلها المبالغ فيه في الاقتصاد، إذ يؤكدون على ضرورة إزالة الحدود والعوائق التي تعرقل عمل السوق، والتقليل من تدخل الدولة قصد تحريك وتشجيع الاقتصاد القومي وتطوير إقامة سوق فعال، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق خوصصة المؤسسات العمومية، تطوير التجارة الحرة، التقليل أو إزالة العوائق التي تعرقل الاستثمار الأجنبي والتقليل أو إزالة الضبط الحكومي للسوق.

وبالنظر إلى ما سبق فإن أهم اقتراحات هذا النموذج لحل مشكلة التخلف لا تكمن في إصلاح النظام الاقتصادي العالمي وزيادة برامج المعونات، وإنما من خلال التحول الجاد نحو نظام السوق بإعادة الاعتبار له بشكل أساسي، ويتحقق هذا بفضل تحجيم دور الدولة وإعطاء الأولوية للسياسات المركزة على تنمية قوى العرض الكلي في مقابل التوازنات الاقتصادية والاجتماعية.

وما يدعم فكرة هذا النموذج نجاح بعض الدول النامية (النمور الآسيوية) في تجاربها التنموية التي اتبعت اقتصاد السوق بالمقارنة مع التجارب التنموية الفاشلة للعديد من الدول المتخلفة الأخرى التي اتبعت سياسات مخالفة، وقلصت دور القطاع الخاص في عملية التنمية فيها، وعليه يبني منظرو هذا الفكر اعتقادهم بأن فشل البلدان المتخلفة في تحقيق أهداف التنمية راجع إلى زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، والذي كان من نتائجه سوء تخصيص الموارد، سياسات تسعير خاطئة، انعدام الحوافز

الاقتصادية، تدني مستوى الأداء الاقتصادي للمشروعات العامة وانتشار الفساد الاداري، وبالنظر إلى هذه المقترحات الأساسية، لا يقتصر مفتاح التنمية العاجلة فحسب على ما لديها من موارد طبيعية، رأس المال البشري والمادي، بل يقوم أيضا على السياسات الاقتصادية الحرة التي تنتهجها.[1]

هذه أهم النظريات أو المدراس الفكرية التي عالجت التنمية بعد الحرب العالمية الثانية، وهناك رواد آخرون ونظريات أخرى لا يسع المقام لذكرها، وفي العموم فإن عملية التنمية تحتاج إلى شرح وتحليل لأهم مؤشرات وأوضاعها التي تختلف من دولة لأخرى.

المطلب الخامس: معوقات التنميـة.

إن تنوع مجالات التنمية وضروراتها في اقتصاديات الدول أدى إلى بروز معوقات كثيرة ومختلفة، مما استوجب البحث والنظر في تلك المعوقات لضرورتها، وذلك لما يلاحظ من تراجع كبير يصيب برامج التنمية في البلدان النامية، من خلال عدم التمكن من تحقيق الأهداف التي يتم تسطيرها، لذا فإنه من الضروري جدا التطرق لدراسة أهم المعوقات التي كانت سببا في ذلك.

01- العوائق المادية[2]:

لا نبالغ إذا قلنا إن الجوانب المادية أصبحت في العصر الحديث من العوامل الأساسية لتحقيق أي إنجاز، ولا يعتبر هذا القول تفسيرا ماديا للأحداث، ولكن واقع المجتمعات المتقدمة الغربية والشرقية يبين ذلك بوضوح، فالتقدم العلمي (البحث العلمي) والخدمات الحضارية (الصحية، التعليمية، وغيرها) بل مستوى المعيشة بكاملها أصبحت تعتمد اعتمادا كبيرا على المستوى الاقتصادي، وهذه ظروف حاضرة يعيشها العالم الآن لا مجال لإنكارها، لكنن يمكن القول بأنه ليس هذا هو الوضع الضروري الذي لا يمكن أن يتحقق التقدم الحضاري إلا من خلاله، فالأسس المادية التي بنيت عليها حياة الغرب تجعل للعامل الاقتصادي دورا بارزا ومميزا في الوقت الحاضر على الأقل.

وعلى هذا الأساس فإن التخلف الاقتصادي في أي بلد اليوم يعتبر عائقا رئيسيا من عوائق التنمية، ولن تستطيع تحقيق معدلات تنموية كبيرة دون الاعتماد على اقتصاد قوي بنسبة معقولة، فهل يمكن مثلا أن تنمو التكنولوجيا التي تعتبر من أساسيات النهضة المادية في العالم اليوم دون اقتصاد جيد يمول تطورها، وكذلك يقال بالنسبة للبحث العلمي، الخدمات التي تعتبر عنصرا أساسيا في أي مشروع تنموي جاد، لا يمكنه أن يتقدم دون اعتمادات مالية جيدة.

---

[1]- ميشيل تودارو(2006)، التنمية الاقتصادية، تر: محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، ص40.
[2]- الموقع الالكتروني: http://www.docstoc.com/docs/124018177/ ، تاريخ الاطلاع عليه 2014/10/11.

02- العوائق الاجتماعية[1]:

تعتمد التنمية الاجتماعية باعتبارها أحد أشكال التغير الاجتماعي على تغيرات تحدثها في البناء الاجتماعي، وهذه التغيرات تجد مقاومة من النظم الاجتماعية القائمة لقيام كل من النظم الجديدة والقديمة على قيم ومعايير مختلفة، وبنظرة متعمقة في أسس الاختلاف الحقيقية بين المجتمعات النامية وغيرها من المجتمعات التي سبقتها في مضمار النمو، نجد أن القيم والعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية تشكل ركيزة أساسية لهذا الاختلاف، لأن الوظائف والأدوار الاجتماعية تستمد تصوراتها من ذلك الميراث الثقافي في ذلك المجتمع، بل إن النظم القديمة لا تختفي بمجرد ظهور نظم جديدة تستحدثها التنمية، بل تظل جنبا إلى جنب مهما كانت قوة التغيير، لكن النظم الاجتماعية التقليدية تختلف من مجتمع إلى آخر من حيث مرونتها وسعة مجالها أو ضيقه، بحيث تتبع المرونة وسعة المجال إمكانية أكبر لقبول التغيرات اللازمة للتنمية.

03- العوائق الثقافية:

قد تكون بعض مكونات الميراث الثقافي لشعب من الشعوب سببا من أهم أسباب تقدمه وبالعكس، وعندما نطلق الثقافة، فإننا نعني ذلك المعنى الواسع المتمثل في "ذلك الكم المركب الذي يشمل المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والقانون والعرف وكل المقدسات والعادات الأخرى التي يكتسبها الانسان من حيث هو عضو في مجتمع"، فالمستوى الثقافي في الجانب المعرفي الذي يتراوح بين أعلى درجات المعرفة والأمية التي تعاني آثارها كثير من الشعوب في العالم الثالث، سيكون لهذا التفاوت تأثيرا واضحا وجليا على مستوى التنمية بدون أدنى شك، وسيكون للأمية بشكل واضح آثارا مباشرة وغير مباشرة على تحقيق الأهداف التنموية بشكل عام. وكذلك العقائد، فالعقيدة المسيحية مثلا في مرحلة ما قبل النهضة كانت تشكل عائقا رئيسيا للنهضة العلمية، وما تاريخ الصراع بين الكنيسة ورجال العلم التجريبي إلا شاهدا واحدا على تأثير العقيدة المسيحية المحاربة للبحث العلمي على النهضة الأوروبية بشكل خاص، ولم تنهض أوروبا إلا بعد أن تحررت من قيود الكنيسة، وحصر الدين المسيحي في زوايا الكنائس، وانطلقت البحوث تحقق مكاسب علمية رائعة بعد تحطيم ذلك العائق.

وعقيدة الايمان بالقدر والتوكل التي حرفت على أيدي المتصوفة في التاريخ الاسلامي وأصبحت تعني ترك الأسباب وعدم الاتقان في العمل انتظارا للنتائج المقدرة، هذه العقيدة المحرفة أصبحت سمة لكثير من المجتمعات الإسلامية المختلفة في فهم الدين أولا، ثم انعكس على نهضة أمور الدنيا ثانيا، وأصبحت البحوث الاجتماعية تشير إلى "أن القدرية أي الايمان بالقضاء والقدر يعتبر من العوامل المعوقة للتنمية والتغيير، خاصة في المجتمعات التقليدية حيث يسود الايمان بالقدرة على السيطرة على البيئة الطبيعية"، هذا التصور الذي يعكسه الباحثون الاجتماعيون عند دراسة المجتمعات الإسلامية هو

[1]- الموقع الالكتروني: http://www.docstoc.com/docs/124018177/ ، تاريخ الاطلاع عليه 2014/10/11.

في حقيقة الأمر بعيد عن التصور الإسلامي الصحيح في مسألة الايمان بالقدر، وإن كان واقع الكثير من أبناء الأمة الإسلامية اليوم لا يمثل التصور الصحيح للعقيدة الإسلامية في القدر والتوكل، بسبب بعد الناس اليوم عن النبع الصحيح للعقيدة الإسلامية، وإلا فعقيدة القدر في القرآن هي التي تعلم المؤمنين أن لهذا الكون نظاما محكما، وسننا مطردة ارتبطت فيها الأسباب بالمسببات، وأن ليس في خلق الله خلل ولا مصادفات، ومن فائدة هذا الاعتقاد أن أهله يكونون أجدر الناس بالبحث في نظام الكائنات لمعرفة سنن الله في المخلوقات وطلب الأشياء من أسبابها والجري إليها في سننها.

إن إرادة الانسان وعمله هما مصدر مثوبته وعقابه، وهذا لا يتفق مع ما يقوله أعداء الاسلام من أنه دين تواكل يمنع أهله من الترقي في حياتهم الدنيوية، وهذا واضح في أن الثقافة بعمومها سبب رئيسي للتنمية تقدما أو تخلفا.

04- العوائق الديمغرافية[1]:

لقد اعتاد الباحثون في مجالات التنمية طرح هذه المشكلة كعائق أساسي من عوائق التنمية، وتكاد أن تكون هذه المشكلــة محل إجماع بين الباحثين الاجتماعيين في الإطار النظــري للمشكلة الديمغرافيـة، فمن المعروف أن هناك اتجاها تشاؤميا وهو السائد تتبناه هيئة الأمم المتحدة، ويعمل المستشارون والخبراء على تصعيده، ومؤداه أن هذه المشكلة أساسية وخطيرة للغاية، ولابد من حلول جذرية لها، إما بالحد من الإنجاب أو بتطويع تشريعي للمشكلة أو التنظيم الأسري حسب ظروف كل مجتمع...، وهناك الاتجاه المتفائل، وله أيضا بعض المتحمسين وإن كانوا أقل من المتشائمين، يرى هذا الاتجاه التفاؤلي أن هذه المشكلة مصطنعة وليست أساسية، وأن القضية لا تخرج عن سوء توزيع سكاني للبشر واقتصادي للثروة وسوء إدارة، وسوء تنظيم، وسوء قيادة أيضا في بعض الدول، وبالتالي حينما تحل أو تلغى هذه السوءات لن تصبح المشكلة مطروحة، لأنه يرى أن المشكلة الديمغرافية مجرد انعكاس لمشكلات أخرى لو أنها حلت لما كانت هناك مشكلة ديمغرافية أصلا، وهناك اتجاه ثالث وهو توفيقي يحاول التوفيق بين التفاؤل والتشاؤم، ويرى أن المشكلة من الأفضل أن تطرح في إطار ما يسمى بخصوصيات كل مجتمع، وأنه من الخطأ تعميم المشكلة الديمغرافية، بمعنى أننا إذا وجدنا بعض المجتمعات تتطلب الحد، نقرر إعادة التوزيع السكاني حسب خصوصيات كل مجتمع ومتطلباته ومعطياته.

إن هذا الاتجاه الأخير الذي يسود الدراسات التنموية فيما يتعلق بالمشكلة الديمغرافية يكاد يمس جميع جوانب الموضوع، إلا أن أيا منها لا يمكن أن تشكل الحل المطلوب لعدة أمور نذكرها:

01- إن النظرة التشاؤمية لها خلفية استعمارية، بمعنى محاولة تضخيم وتهويل القضية لكي تظل الشعوب الفتية دائما غارقة في المشكلات.

[1]- الموقع الالكتروني: http://www.docstoc.com/docs/124018177/ ، تاريخ الاطلاع عليه 2014/10/11.

02-إن التفاؤل وإغفال النظر عن المشكلة وافتراض أنها غير موجودة، أمر يخالف الواقع، فلا خلاف في وجود المشكلة، لكن الاختلاف في الزوايا التي ينظر منها للمشكلة والأسباب التي أوجدتها.

03- إن ما ينطبق على مجتمع ليس بالضرورة قابلا للتطبيق على مجتمع آخر من حيث الأساليب المقترحة لحل المشاكل الموجودة.

إن مشكلة النمو السكاني مشكلة متشعبة وذات ارتباطات مختلفة بكل عوامل التأثير في المجتمع ولن تحل من خلال مشاريع منقطعة الصلة عن بقية المؤثرات الأخرى، كما أن عقيدة كل مجتمع هي سبب رئيسي خلف كل الظواهر التي توجد فيه الإيجابي منها والسلبي، فينبغي أن تراعي كل هذه المؤثرات عند دراسة المشكلة الديمغرافية، والتأكد من أنها قائمة فعلا في هذا المجتمع أو ذاك، وأن الحلول المقترحة تتفق مع عقيدته لضمـان نجاح الحلول وعـدم تناقضها مع النظم الاجتماعية القائمة أو إحداث صراعات قيمية عند التطبيق.

المبحث الثاني: التخلف الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

يعتبر الحديث عن موضوع التنمية الاقتصادية بأهمية بمكان خاصة مع التحولات والتغيرات التي يشهدها العالم في شتى المجالات، مما زاد من ضرورة الاهتمام بها كنتيجة حتمية لذلك، كما أن هناك مواضيع مهمة ترتبط بهذا الجانب أهمها ما هو عكس مفهوم التنمية الاقتصادية، والذي نعني به التخلف الاقتصادي الذي يعتبر من المواضيع المهم تناولها إذا ما تطرقنا إلى دراسة مفهوم التنمية الاقتصادية وما يرتبط بها.

إن المعيار الأساسي الصحيح لأي تنمية هو الوصول إلى إشباع الحاجات الأساسية في المجتمع كالتوزيع العادل للدخل وتوفير التعليم والصحة والغذاء والسكن الملائم لكل المواطنين، وأيضا العدالة في توزيع الثروة الوطنية وغيرها من الخدمات الأساسية، فإذا ما غابت هذه الأمور التي تعد أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات، تدهورت الأوضاع لتصل إلى التخلف الاجتماعي الناتج أساسا من التخلف الاقتصادي.

المطلب الأول: التخلف الاقتصادي.

يقول الخبراء الاقتصاديون أن خصائص البلاد المتخلفة مجتمعة، وهي تعكس عقبات التنمية الاقتصادية في تلك البلاد وتشكل في الوقت نفسه سببا ونتيجة لبعضها البعض، فهي في جملتها سببا ونتيجة لظاهرة اختلال التوازن في البنيان الاقتصادي للبلاد المتخلفة فضلا عن تفكك أوصال الاقتصاد، وبذلك يكون في خصائص حالة التخلف الاقتصادي التي تنفرد بها البلدان المتخلفة تفسيرا واضحا لحلول التخلف بتلك البلدان، كما يري الخبراء أيضا أن اتصال خصائص التخلف بعضها بعضا يؤدي غالبا إلى صعوبة فصل المسببات عن النتائج.

فالتخلف الاقتصادي هو نشاط اقتصادي متغير يتمثل في انخفاض مستويات الاستهلاك والرخاء، وهناك من يرى أن التخلف الاقتصادي هو ركود أو تدهور اقتصادي على مدار الزمن ومنهم من يرجعه إلى البلدان التي عجزت عن استغلال ثرواتها بالطرق العلمية، ومنهم أيضا من يرى بأنه يعود إلى المجتمع الذي يعتمد على المواد الأولية أي على الصناعة الاستخراجية لا على الصناعة الابتكارية فضلا عن قلة رأس المال، إذ نجد أن البعض من الاقتصاديين استند على طبيعة النشاط الاقتصادي في الدولة كمعيار للتفرقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، واعتبار الدول الزراعية بلاد متخلفة، وأن الصناعية متقدمة.[1]

[1]- حسين درويش العشري(1979)، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، ص15.

كما يعرفه الدكتور محمد عبد العزيز "بالندرة الشديدة في عرض رأس المال بالنسبة إلى فرض عناصر الإنتاج الأخرى وخاصة عنصر العمل"، ويعرفه اقتصادي آخر على أنه "انخفاض مستوى الإنتاج مع عدم عدالة توزيع الإنتاج القومي بين أفراد المجتمع إضافة إلى ركود النمو الاقتصادي"[1].

ومن الباحثين من يرد التخلف إلى التدهور في مستوى الدخل الحقيقي للفرد، و حسبهم فإن التخلف ما هو إلا انعكاس لوظيفة اقتصادية متدهورة في مجتمع معين ومحدد، وهو وصف عام لأغلب الدول المتمركزة بوجه عام في آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية، والتي يبلغ عدد سكانها ما يقارب من ثلثي سكان العالم"[2]، وكل هذه البلدان تعاني من مخلفات ومظاهر متردية على المستوى التعليمي والمعيشي (الاجتماعي) أو الاقتصادي والثقافي والصحي...الخ.

مما سبق تتضح صعوبة إيجاد معيار يمكن الاستناد عليه في تعريف التخلف الاقتصادي، إلا أنه ربما أفضل تعريف للتخلف الاقتصادي هو ذلك الذي يعتبر الدول متخلفة إذ لم تهيئ لسكانها القدر الكافي من حاجاتها الضرورية وأسباب رفاهيتهم مقارنة بما تقدمه الدول المتقدمة لسكانها.

فالدول المتخلفة "هي تلك الأقطار التي يكون مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي متدن ومحدود، متجسدا ذلك في العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية".[3]

لقد كانت شعوب الدول المتخلفة تبدو وكأنها قد استسلمت لهذه الظاهرة، ومنذ الحرب العالمية الثانية أصبحت أكثر تساؤلا وانتقادا لما يحيط بهم من أوضاع وأخذ الشعور بمساوئ ومضار كل أشكال التخلف يتزايد، كما تزايدت الرغبة في التصدي للأوضاع القائمة وتغييرها، وقد ساعد على هذا الاتجاه حصول الكثير من الدول المتخلفة على استقلالها منذ ذلك التاريخ، فتحررت من السيطرة الاستعمارية وأصبحت حركات التحرر لا تسعى إلى تحقيق الاستقلال السياسي فحسب بل تعمل أيضا لبلوغ الاستقلال الاقتصادي حتى أصبح شعار هذه الدول "الاستقلال والتنمية".

إن المشكلة الاقتصادية مشكلة عامة بالنسبة لكافة المجتمعات مهما كانت درجة تقدمها وتطورها، ومن نافلة القول أن مستوى هذه المشكلة وتبعاتها تختلف في الدول المتطورة عنها في الدول المتخلفة، لأن الأخيرة لا تمتلك خطط وأدوات المعالجة والمواجهة ولم تستطع بعد تكوين بنيانها القوي لأن معاناتها أكبر وظروفها الذاتية والموضوعية أصعب، وتعاني من ضعف الهياكل والبرامج الاقتصادية والأجواء السياسية السليمة، لذلك تتطلب الحاجة من هذه الدول إلى إجراء تغيير جذري في نهجها الاقتصادي لينطلق منه إصلاح اقتصادي شامل بخطط للتنمية واضحة وفاعلة، من خلال مواكبة التطورات الجديدة انطلاقا من أهمية التعاطي والتواصل معها وفق طريقة واقعية عملية وعلميــة بالتركيز على استغلال الوعي المجتمعي في كل مناحي الحياة.

---

[1]- محمد أحمد الدوري(1987)، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 2.
[2]- موريس دوب(بدون سنة)، التنمية الاقتصادية والدول النامية، ترجمة صالح نامق، دار النهضة، ص 8.
[3]- محمد أحمد الدوري(1987)، المرجع نفسه، ص 42.

01-أسباب التخلف الاقتصادي.

هناك أسباب كثيرة ومتعددة لظهور حالات التخلف الاقتصادي منها الداخلية والخارجية، حيث يرجع الكثير من الاقتصاديين فشل استخدام المعايير الوصفية العامة في القيام بدور الأداة التوضيحية المفسرة لظاهرة التخلف الاقتصادي إلى عدم انتهاج أسلوب البحث المناسب الذي يقوم على تفسير آلية سير التطور والعلاقات التي تربط العناصر الأساسية في هذا التطور، ويرون أن أسلوب البحث المناسب هو النظر إلى ظاهرة التخلف الاقتصادي كوليدة لعملية التطور التاريخي التي تم بمقتضاها ذلك الاتصال بين الاقتصاديات المتخلفة والاقتصاديات الرأسمالية، حيث اتخذت تلك العملية التاريخية طابعا متشابها في مختلف البلدان النامية، فإذا رُوعيت إلى جانب ذلك الأوضاع الخاصة والظروف التي كانت سائدة بكل بلد قبل دخوله في هذه العلاقة مع الاقتصاديات الرأسمالية، أمكن الحصول على ضابط تحليلي مركب لظاهرة التخلف.

كما طرح جدل كبير بين الاقتصاديين والمفكرين حول نوعية وطبيعة الأسباب المؤدية لظاهرة التخلف الاقتصادي، فمنهم من يرجعه إلى أسباب تاريخية والبعض يرجعه إلى أسباب جغرافية، وكذلك يوجد من يرجعه إلى أسباب اجتماعية، في حين يرى فريق آخر أن تبعية البلدان المتخلفة للعالم الخارجي وسيطرة الدول المتقدمة على التجارة الدولية كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى التخلف الاقتصادي.[1]

ففي واقع الأمر نجد أن الأسباب المتفق عليها تنسب أنها التي أثرت على هذه الظاهرة وما لعبته من أدوار في ذلك، وإضافة إلى الأسباب المذكورة توجد أسباب أخرى وهي أسباب سياسية، خصوصا أن هذه الدول كانت تحت سيطرة الاستعمار بدليل أنها لما استقلت نجحت في الكثير من إنجازاتها في فترة زمنية قصيرة.[2]

01-1- الأسباب الطبيعية والجغرافية:

هناك الكثير ممن يفسر التخلف على إثر العمل الطبيعي، ويرجعونها إلى المناخ والتضاريس من حيث برودة الجو ولطافته التي تؤدي إلى التقدم، أمّا المناخ الحار الذي يؤدي إلى الكسل والملل وغيرهما وبالتالي يؤدي إلى التخلف، أيضا الثروات الطبيعية ومدى توفرها تؤدي إلى التقدم، لكن هذه الآراء تعتبر عوامل ثانوية لا رئيسية وخاصة لو رجعنا إلى التاريخ، فلقد ازدهرت حضارات في مناطق حارة تعاني من قسوة الطبيعة، إذ نجد مثلا الحضارة الإسلامية في الصحراء والحضارات القديمة كحضارة بابل وحضارة الهند وغيرها، أيضا بالنسبة للثروات الطبيعية لا تعتبر عاملا رئيسيا بل نجدها تعين على التطور بحيث أن العالم اليوم يشهد أن هناك بلدان غنية بالثروات المعدنية (كالحديد، الفوسفات، الذهب...) لكنها متخلفة، وهناك بلدان تفتقر إلى مثل هذه الثروات لكنها متطورة، وعلى سبيل المثال

---

[1]- محمد أحمد الدوري(1987)، مرجع سبق ذكره، ص 42.
[2]- عبد الرحمن بوداقجي(بدون سنة)، التنمية الاقتصادية، دمشق، ص 34.

نذكر السعودية وغيرها من البلاد العربية الغنية بالنفط مقابل اليابان كبلد مصنع ومتقدم اقتصاديا رغم افتقاره إلى المادة الخام كالنفط الذي يعد المصدر الرئيسي لدفع عجلة التصنيع وكذلك الاقتصاد ككل.[1]

01-2- الأسباب السياسية:

من دون شك أن الاستعمار ساهم بشكل فعال في تعطيل المسار التنموي في كثير من البلدان المستعمرة (التي هي بصفة آلية متخلفة)، ورغم تحررها من الاستعمار السياسي إلا أنها لازالت تحتفظ بالأوضاع السابقة من تبعية الدول المتقدمة والتي تتضح آثارها في حدوث عجز في ميزان مدفوعات حصيلتها من العملات الأجنبية التي تتطلبها التنمية الاقتصادية.

فمن هذا المنطلق فإن التخلف الاقتصادي يعود إلى أسباب سياسية بصورة كبيرة، وبشكل خاص السيطرة الاستعمارية الأجنبية لمعظم المجتمعات، حيث نجحت الدول الاستعمارية في إنجاز نموها الاقتصادي في مرحلة زمنية مبكرة حتى صار نظامها الاقتصادي هو السائد، وغدا اقتصاد أي بلد في العالم مرتبط باقتصاد الدول المتقدمة.

01-3- الأسباب الاقتصادية:

يرى بعض الاقتصاديون أن الدول تمر بعدد من المراحل في نموها الاقتصادي، لهذا قسم ابن خلدون المراحل التي تمر بها المجتمعات إلى: رعي، زراعة، تليها الصناعات ثم الخدمات، وتنتقل من مرحلة إلى أخرى تبعا لدرجة التقدم الاقتصادي الذي يصل كل مجتمع.

كما يرى آدم سميث وفريدريك ليست أن تطور المجتمعات يمر بعدة مراحل معتمدا في ذلك على العمل الاجتماعي وكذلك على حجم السوق مع أثر الادخار في عملية التطور، وهذه المراحل هي: المرحلة البدائية، مرحلة الرعي، مرحلة الزراعة ومرحلة الصناعة والتجارة.[2]

وبصفة عامة فإن الأسباب الاقتصادية لظاهرة التخلف تعود بالدرجة الأولى إلى توطيد النظام الرأسمالي وهذا ما نتج عنه:

- إدماج العالم كله في سوق عالمية واحدة.
- تشويه عملية النمو الاقتصادي في كافة البلدان المتخلفة.
- التراكم الرأسمالي وتبديد الفائض الاقتصادي لمجتمعات الدول المتخلفة.
- سيادة الإنتاج السلعي.

[1]- محمد أحمد الدوري(1987)، مرجع سبق ذكره، ص 48.
[2]- حسين درويش العشري(1979)، مرجع سبق ذكره، ص52.

01-4- الأسباب الاجتماعية:

إن من الأسباب المؤدية للتخلف الاقتصادي انتشار عدة مظاهر وصفات اجتماعية تتصف بها شعوب البلدان المتخلفة، ومن هذه الصفات تفشي بعض العادات التي تعرقل عملية التنمية، والتي من بينها ظاهرة الاكتناز أو التهافت على شراء الأراضي الزراعية والعقارات، مما يؤدي إلى نقص رؤوس الأموال التي يمكن تخصيصها للتنمية الاقتصادية.[1]

ترجع بعض الآراء الأسباب الاجتماعية إلى الانخفاض في المستوى المعيشي للفرد والحالة الصحية، أما العامل الآخر المكمل لبروز ظاهرة التخلف هو عامل داخلي متعلق بهذه البلدان والمجتمعات المتخلفة، حيث سادت أنظمة سياسية غير مستقرة كما تم ذكره سابقا.

إضافة إلى كل هذه الأسباب يحاول بعض الاقتصاديين إرجاع تخلف البلدان إلى عامل طبيعي أو جغرافي، بحيث منهم من يرجع التخلف إلى الموقع الجغرافي غير الملائم لبعض الدول كالدول الإفريقية التي تمتاز بالجو الحار الذي يؤدي بها إلى الحد من نشاط الأفراد وتفشي الأمراض مما يضعف مقدرتهم على العمل، وهذا ما يخفض من مردوديتهم الإنتاجية، ولكن لا يمكن التسليم بوجهة نظر هؤلاء بصفة مطلقة لأن هناك بعض البلدان المتخلفة تقع في مناطق معتدلة وتعاني من مشكلة التخلف الاقتصادي، ومنهم الجزائر التي تتوفر على كل الظروف الملائمة للاقتصاد الصناعي، كما لا يجب حصر أسباب التخلف الاقتصادي في عالم واحد، فيمكن لبلد ما أن تكون له عدة عوامل أثرت بصفة مباشرة أو غير مباشرة في عملية تنميته الاقتصادية.

02-خصائص التخلف الاقتصادي:

اختلف الاقتصاديون في تحديد صفات وخصائص التخلف الاقتصادي، فمنهم من يقسم هذه الخصائص إلى اقتصادية وغير اقتصادية، كما يقسمها البعض الآخر إلى خصائص تمثل عوائق أساسية للنمو وخصائص تمثل أعراضا عامة للتخلف، إلا أن البلدان المتخلفة تشترك فيما بينها في عدد من الخصائص الرئيسية التي تميزها عن البلدان المتقدمة، وبصفة عامة يمكننا تقسيم خصائص التخلف الاقتصادي إلى ثلاث مجموعات أساسية: خصائص سياسية، اقتصادية، اجتماعية.

02-1- الخصائص السياسية:

إن معظم الدول المتخلفة كانت تحت الاستدمار الأوربي ولم تحصل على استقلالها السياسي إلا منذ زمن قصير يعود إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث عمدت الدول الاستدمارية إلى استنزاف كل الموارد الاقتصادية والوقوف في سبيل تطورها السياسي والاجتماعي، ومن بين الأسباب السياسية التي أدت إلى تخلفها نذكر ما يلي:

[1]- محمد أحمد الدوري(1987)، مرجع سبق ذكره، ص 49.

- إحداث التفرقة بين شعوب هذه المجتمعات بإحداث البلبلة في الوسط الاجتماعي والمساس بالجانب الديني أو التمييز العنصري أوعن طريق الطوائف.
- وجود بعض طبقات المجتمع التي ترتبط بمصالحها الإمبريالية، مما جعلها تقاوم كل محاولات التطور السياسي والاجتماعي التي كانت تسعى المجتمعات إليها.[1]

وبالتالي فإن عدم وجود تنظيمات سياسية متحررة من التبعية وقادرة على مواجهة المشاكل يعتبر عاملا أساسيا في عرقلة التنمية الاقتصادية.

02-2- الخصائص الاقتصادية:

هناك عدة خصائص اقتصادية تشترك فيها معظم الدول النامية والتي تعاني من ظاهرة التخلف الاقتصادي، نذكر أهمها:

أ. سيادة القطاع الزراعي وضعف التصنيع:

حيث يمكن تقسيم القطاع الاقتصادي إلى ثلاث قطاعات:

- القطاع الزراعي وما شابه ذلك كالرعي، الصيد البحري...الخ.
- القطاع الصناعي.
- قطاع الخدمات.

فمن المؤشرات التي تؤكد ظاهرة تركز النشاط الاقتصادي في القطاع الزراعي نسبة المشتغلين في هذا القطاع ومدى مساهمته في الناتج القومي، ونسبة صادرات الدولة من منتجات هذا القطاع، كما أن سيادة القطاع الأول في الدول النامية لا تعني تقدم هذا القطاع عن الدول المتقدمة، حيث تتسم الزراعة في الدول النامية بالتخلف وانخفاض الإنتاج.[2]

وبالتالي فإنه كلما كانت تنمية الدول عالية، ارتفعت نسبة الصناعة والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح.

ب. ندرة رأس المال وسوء استخدامه:

يعتبر نقص رؤوس الأموال أحد الخصائص الاقتصادية الهامة للدول، والذي يشكل عقبة أساسية من العقبات التي تواجهها هذه الدول لتحقيق نموها الاقتصادي، كما يمكن النظر إلى مشكلة ندرة رؤوس الأموال المستثمرة على أنها مشكلة ضعف مستويات الادخار والتي تقف عقبة في سبيل تحقيق الاستثمار المطلوب، وهذه المشكلة لها وجهان:

---

[1]- حسين درويش العشري(1979)، مرجع سبق ذكره، ص50.
[2]- حسين درويش العشري(1979)، المرجع نفسه، ص26.

- عرض رؤوس الأموال الذي يتوقف على الإدخار (انخفاض نصيب الفرد من الدخل الوطني).
- طلب رؤوس الأموال التي يتوقف عليها الحافز على الاستثمار.

ت. التبعية الاقتصادية:

لازال اقتصاد الدول المتخلفة يعتمد على المواد الخام الأولية (الزراعية والمعدنية)، وهذه المواد تستهلك في أسواق الدول المتقدمة، فاستمرار هذا التخصص الاقتصادي في البلدان المتخلفة يعكس التبعية الاقتصادية وما يترتب عنها من آثار سلبية سياسية، اقتصادية ومالية، وتتجلى هذه التبعية في الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية بصورها المختلفة، (رأس مال نقدي، خبرة ومعرفة فنية...).[1]

02-3- الخصائص الاجتماعية:

يمكن أن نلخص الخصائص الاجتماعية للتخلف الاقتصادي للدول النامية في:

أ. الصفات الديمغرافية:

إن المشكلة التي تواجه الدول المتخلفة تكمن في تلاشي أثر الزيادة في معدلات التنمية الاقتصادية أمام الارتفاع الطردي في معدلات الزيادة السكانية وما يترتب عنها من آثار ضارة على مستوى التغذية والصحة العامة، وينعكس على نمط الحياة ككل في مختلف جوانبها.

ب. انخفاض مستوى التعليم وتخلف نظمه:

تتصف الدول المتخلفة بانخفاض مستوى التعليم وارتفاع معدلات الأمية بها وتخلف النظام التعليمي الذي يؤدي إلى نقص المهارات والكفاءات الإنتاجية للعمال، فإجراء مقارنة فيما يخص نسبة القيد الإجمالي في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معا نجد بأن هاته النسبة في الدول ذات التنمية العالية تقدر بـ 90%، أما الدول ذات التنمية المنخفضة فهي 37%، وهنا يتضح الفرق جليا بين النسب وتتضح بأن الدول المتخلفة لم تفق من سباتها العميق، ولم تدرك بأن العلم مصدر من مصادر الحضارات، وأن الاستثمار في الطاقات البشرية من حيث تعليمها وتكوينها وتدريبها هو أساس الانطلاق والخروج من حالة التخلف نحو الرقي و التقدم.

ت. ضعف المستوى الصحي:

لازالت دول العالم الثالث تعاني من انخفاض المستوى الصحي و تحسين الخدمات الصحية مقارنة بالدول المتقدمة على الرغم من النهضة التطورية التي حصلت لديها في هذا المجال، ويمكن قياس المستوى الصحي لدولة ما باستخدام عدة مؤشرات أهمها:

[1]- محمد أحمد الدوري(1987)، مرجع سبق ذكره، ص 17.

- عدد الأطباء لكل ساكن.
- عدد الأسِرة بالمستشفى لكل ساكن.

إذ يرجع مستوى الانخفاض في مستوى الصحة إلى سوء التغذية وتدني الظروف الحياتية لدى الأفراد إضافة لانخفاض الوعي الصحي والوسائل العلاجية كالأطباء، المستشفيات، ندرة الأدوية...الخ.

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية و تطورها.

يعد موضوع التنمية الاقتصادية من أبرز المواضيع التي شدت انتباه واهتمام المفكرين والباحثين الاقتصاديين قديما وحديثا، وذلك لما يشهده العالم من تباين واضح بين دول حققت تنمية اقتصادية شاملة ودول لازالت تصارع من أجل تحقيقها، كما لا يخفى على أحد أن معظم سياسات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية المطبقة في الدول النامية إنما ترجع في أصولها الفكرية إلى تلك النظريات التي وضعت من قبل رواد مختلف المدارس الفكرية الاقتصادية الكلاسيكية والمعاصرة، وأن معظم هذه السياسات والاستراتيجيات صيغت ضمن برامج تنمية اقتصادية محددة الأهداف والآجال.

إن عملية التنمية الاقتصادية ليست تلقائية وسهلة بل تتطلب وقتا طويلا، كما أنها لا تقوم على أسس مادية فقط، بل تتطلب كذلك تخطيطا واسع النطاق لحصر الموارد المتاحة، علما أن المسؤول عن هذا التخطيط هو الانسان باعتباره صانع هذه التنمية، لكن هذا لا يعني أن نتجاهل دور الامكانات المادية في هذه العملية، لذلك نجد أن البلدان المتخلفة تسعى إلى البحث عن تنمية مواردها الاقتصادية على أساس التخطيط الشامل الذي يتناول كافة قطاعات الاقتصاد الوطني ويضمن التوازن في نموها، فاهتمام هذه الدول ينصب على تنويع الموارد من خلال البحث عن مصادر التمويل اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية و الدفع بعجلتها نحو الأمام.

لا تنطوي التنمية الاقتصادية على تغيرات اقتصادية فقط، بل تتضمن تغيرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية، كما أنها تتضمن زيادة في الدخل القومي أو الإنتاج القومي الحقيقي وكذلك في نصيب الفرد منه، وهذا التحسن في الدخل أو الإنتاج يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع، وتساعد هذه بدورها على دعم الإنتاج والدخل. وبالإضافة إلى هذه التغيرات، تشمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة المؤسسات المالية وزيادة معدل التحضر في المجتمع وتحسين مستوى الصحة والتعليم وتوقعات الحياة وزيادة وقت الفراغ وتحسين التجهيزات المتاحة للاستجمام.[1]

لقد تم التطرق في الاطار المنهجي لهذه الدراسة في جانبها الخاص بتحديد المفاهيم إلى مفهوم التنمية الاقتصادية ومختلف التعريفات التي قدمت لها من مدارس واقتصاديين كثر، حيث أنهم لم يتفقوا

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، محمد الليثي(1994)، التنمية الاقتصادية، مفهومها نظرياتها سياساتها، مؤسسة شهاب، الاسكندرية، ص7-8.

على تعريف موحد لهذا المفهوم، لهذا سوف لن نعيد الحديث عنها مجددا و ننتقل بعناصر أخرى لها علاقة بالتنمية الاقتصادية.

01- أهداف التنمية الاقتصادية:

تعتبر التنمية الاقتصادية عملية واسعة ومتعددة المجالات، تختلف أهدافها من دولة لأخرى بحسب ظروف وأوضاع كل منها في الجانب الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي، كما أن هذه الأهداف تتباين تبعا لمؤشرات عدة، منها عدد السكان ومعدل تزايدهم، كما تختلف الأهداف تبعا للوضعية التي وصل إليها البلد من تطور وتقدم.

فأهداف التنمية تدور كلها حول "رفع مستوى معيشة الأفراد" وتوفير الحياة الكريمة لهم، فالاقتصاديون لا ينظرون إلى التنمية الاقتصادية على أنها غاية في حد ذاتها، ولكن يعتبرونها وسيلة لتحقيق غايات أخرى، والمنطق يدل أن الوسيلة يجب أن تكون دائما في خدمة الغاية والأهداف وليس العكس[1].

وبالنظر إلى ما سبق ذكره فإننا سنحاول تناول أهداف التنمية الاقتصادية بصفة عامة دون تخصيص، لأن المجال لا يكفي للتطرق إليها كلها حسب الحالات الكثيرة التي تم الإشارة إليها بالنظر إلى تعدد واختلاف الأنشطة الاقتصادية وحالات الدول فيها، لذا فإن أهم الأهداف الأساسية التي تسعى الدول إليها في برامجها الإنمائية يمكن حصرها فيما يلي:

01-1- الشموليـة:

تتطلب التنمية الاقتصادية تنمية شاملة في مختلف المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية حتى يتسنى لها بلوغ أهدافها، وحتى يتم تحقيق ذلك يجب توفير المناخ اللازم من وعي ثقافي وسياسي واجتماعي واقتصادي وكذا أخلاقي، لأنها عناصر جد مهمة ومفيدة في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، لهذا فإن هذه الأخيرة اتخذت من الشمولية (التنمية الشاملة) أحد أهدافها الرئيسية.

فالتنمية الاقتصادية تتطلب وتتضمن التحديث (modernisation) والتي تعني إضعاف العادات والتقاليد غير العلمية في اتخاذ القرارات، من خلال زيادة دور المعرفة العلمية في حياة الأفراد وسلوكاتهم حتى يكون هناك تجاوب مع هذه العملية لإنجاحها، كما أن هذه العملية تعني جميع الأفراد، لذلك يجب أن تعطى الفرصة للجميع من أجل المشاركة في صناعتها ووضع خططها، لا سيما الطبقة المثقفة في المجتمع، وذلك من خلال توفير المزيد من الحريات في المجتمع بمشاركة الجميع وكذا العمل على لامركزية القرارات والخطط التنموية قصد إعطاء الفرصة للطبقة الواسعة من أفراد المجتمع للمساهمة فيها.

[1]- كامل بكري(1988)، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر، بيروت، لبنان، ص70.

2-01- زيادة الدخل القومي وتوزيعه بالعدل:

تعتبر زيادة الدخل القومي من أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية على الاطلاق، ذلك لأن الغرض الذي يدفع تلك الدول للقيام بالتنمية الاقتصادية إنما هو راجع بالأساس إلى الأوضاع التي تعيشها من فقر وانخفاض في المستوى المعيشي، بالإضافة إلى زيادة ونمو في عدد السكان.

وزيادة الدخل القومي في أي بلد من البلاد إنما تحكمه عوامل معينة، كمعدل الزيادة في السكان وامكانيات البلد المادية والفنية مثلا، فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا، كلما اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها القومي الحقيقي، غير أن حدود هذه الزيادة تتوقف على إمكانيات الدولة المادية والفنية، فكلما توفرت أموال أكثر وكفايات أحسن، كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي، وبالعكس كلما كانت هذه العوامل نادرة، فإن نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل القومي الحقيقي عادة ما يكون صغيرا نسبيا.[1]

وفي مجتمع يوجد فيه مختلف الطبقات الاجتماعية من طبقات غنية وفقيرة، فإنه يجب مراعاة خاصية كل من هذه الطبقات، حيث أن الأولى تتمتع بدخل عالي وكبير وتميل إلى الاستهلاك النوعي مما يؤدي إلى تراكم رأس المال لديها بالنظر إلى دخلها الكبير، أم الطبقة الأخرى فهي عكس ذلك حيث أن دخلها لا يغطي كل حاجياتها، لذا فإنه من أهم أهداف التنمية هو إيجاد حل لمثل هذه المشاكل، حيث أن مجموعة صغيرة من أفراد المجتمع تستحوذ على جزء كبير من الدخل، لذا فإنه يجب من خلال وضع خطط للتنمية الاقتصادية أن يكون هناك وسائل وآليات تعمل على توزيع الدخول بطريقة عادلة ومثلى قصد التخفيف من ظاهرة الفقر، وذلك يتأتى من خلال:

- زيادة في دخل الأفراد الفقراء حتى يتجاوزا حد الفقر، وذلك عن طريق التفاوض مع أرباب العمل بإعادة النظر في مستوى الأجور.
- تشجيع وتمويل الاستثمارات التي تقوم بها الطبقات الفقيرة، وذلك عن طريق إنشاء صناديق خاصة، أو من خلال وضع تسهيلات في الضريبة كما هو معمول به في بعض الدول.
- توجيه الفوائد الاقتصادية إلى المشاريع التي من شأنها أن تخفف الأعباء على الطبقة الفقيرة واستثمارها لصالحهم.

إذن فالفهم الصحيح للتنمية الاقتصادية يعني توزيع ثمارها على نحو أكثر عدالة في المجتمع بحيث يتحقق إشباع للحاجات الضرورية للأفراد، وتحسينات في السلع المتاحة لأكبر نسبة من السكان بما في ذلك الأفراد ذوي الدخل المحدود.

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي(1994)، مرجع سبق ذكره، ص 70-71.

01-3- رفع المستوى المعيشي للأفراد:

يعتبر تحقيق رفع المستوى المعيشي للأفراد في المجتمع من الأهداف المهمة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول النامية، ذلك أن أي برامج أو خطط تنموية لا تصل بالأفراد في المجتمع إلى تحسين مستواهم المعيشي فإن ذلك يعتبر إخفاقا في تحقيق أهم الأهداف، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب، وإنما تسعى لرفع مستوى معيشة الأفراد وتغيير أوضاعهم نحو الأحسن، بكل ما يتضمنه معنى التغيير.

إن تحقيق ما تم الاشارة إليه سابقا لا يقف عند إيجاد زيادة في الدخل القومي والفردي فحسب، بل يجب أن ترتبط هذه الزيادة بتغييرات هيكلية تراعي الزيادة السكانية، لأن زيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة نسبة الدخل القومي تجعل من الصعب تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، مما يؤثر سلبا على رفع المستوى المعيشي.

01-4- التغيير في هيكل الانتاج والحد من التبعية للخارج:

تسعى التنمية الاقتصادية إلى تغيير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تسمح بالتراكم الذي يمر عبر تنويع الإنتاج في القطاعات المختلفة، مما سيسمح بإيجاد سوق لمختلف المنتجات، الأمر الذي يسمح بمزيد من التوسع وخاصة إذا اعتمد على القطاعات الصناعية ذات المرونة الإنتاجية، كما أن المقصود من تغيير هيكل الإنتاج هو تنميته وتطويره أحسن، أي جعله يتمتع بنوع من المرونة قصد تكيفه مع عملية التنمية الاقتصادية.

ونجد على سبيل المثال اقتصاديات بعض الدول المتخلفة تتخصص في إنتاج المنتجات الأولية كالمنتجات الزراعية والمعادن والبترول الخام، وتصدرها للدول المتقدمة التي تعمل على إعادة تزويد تلك الدول بالمنتجات الصناعية أو معدات الصناعة، مما يخلق نوع من التخصص لكل دولة، ومهمة التنمية الاقتصادية تكمن في تغيير هيكل الانتاج وجعل الاقتصاد الوطني متكاملا فيما بينه عن طريق[1]:

- تشجيع الاستثمار الصناعي قصد التقليل من التبعية للخارج.
- تشجيع الاستثمار الصناعي لا يعني إهمال القطاع الزراعي أو إنتاج المواد الأولية، ولكن يعني تنويع النشاط الاقتصادي.
- وضع استراتيجية اقتصادية تضمن الانسجام ما بين كل القطاعات الاقتصادية الوطنية قصد الاستغلال الأمثل للموارد.
- خلق نوع من التنوع الاقتصادي وإلغاء الاختصاص، مع المحافظة على نفس مستويات الانتاج أو زيادتها بالنسبة للقطاعات التي كان يعتمد عليها سابقا.

وبالتالي فإن التنمية الاقتصادية تسعى إلى إفساح المجال للصناعة لتلعب دورها إلى جانب بقية القطاعات، وبالتالي تضمن القضاء على التقلبات التي تصيب النشاط الاقتصادي القومي نتيجة لسيطرة

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية(2003)، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص 18-19.

الزراعة عليه، أو على الأقل تضمن التخفيف من حدتـها، وبالتالي التوصل إلى بناء اقتصـاد وطني قـوي، والحد من التبعية للدول المتقدمة من خلال زيادة الاعتماد على النفس بالتخلص من الأسباب التي أدت إلى ذلك.

01-5- تحقيق التنمية المستدامة:

تعمل التنمية الاقتصادية على إيجاد السبل والطرق الكفيلة بالمحافظة على استدامـة التنمية والحـياة، فالتنمية المستدامة التي تعني فيما تعني "أن تشبع الأجيال الحاضرة احتياجاتها من السلع والخدمات دون أن تنقص من مقدرة الأجيال القادمة على إشباع حاجياتها"[1].

ومن بين السبل التي تمكن من تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في هذا المجال نذكر:

- ابتكار تكنولوجيا نظيفة تعمل بالدرجة الأولى على المحافظة على البيئة.
- إيجاد حلول بالنسبة للموارد الناضبة إما بالاستعمال العقلاني أو بتطوير تكنولوجيات من شأنها التقليل من استعمالاتها.
- تجنب الاستثمارات والصناعات التي من شأنها تلويث البيئة والاضرار بها، كتلك التي تؤدي إلى تآكل التربة وتلويث المياه الصالحة للشرب أو الهواء أو الإضرار بالمناخ.
- تجنب تبديد الموارد الطبيعة بمختلف أنواعها.
- الاهتمام بالتنمية البشرية التي تضمن وجود عنصر بشري قادر على تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تحضيره علميا ونفسيا وبدنيا.

يمكن تلخيص أهم الأهداف التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الشكل التالي:

الشكل رقم(1.3): الأهداف الجوهرية للتنمية الاقتصادية.

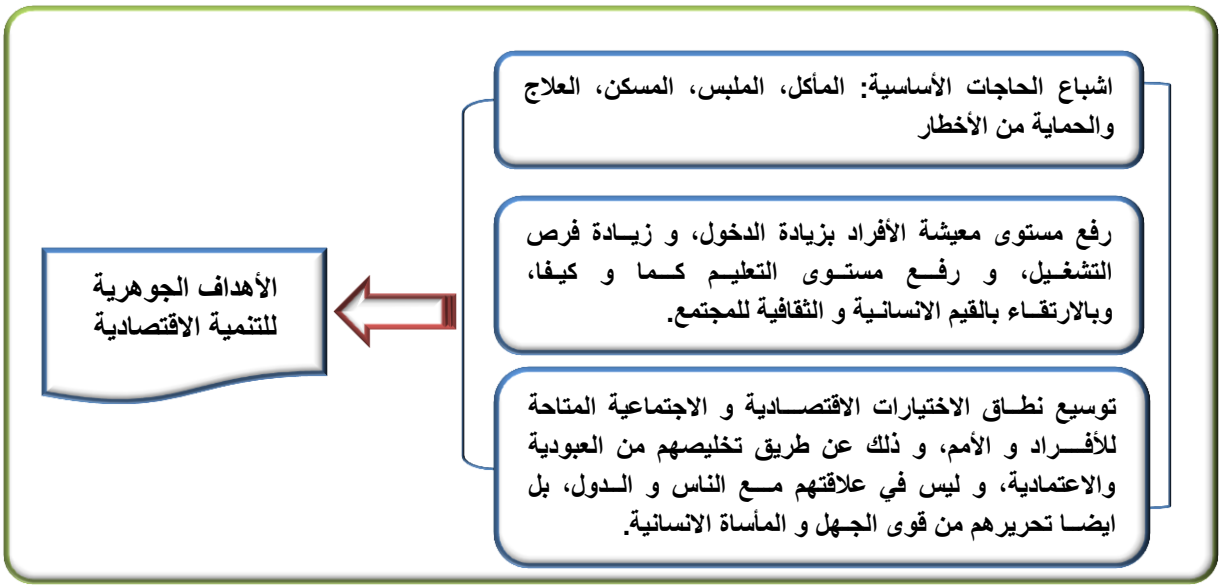

المصدر: رمزي علي ابراهيم سلامة(1991)، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، ص113.

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر(2003)، مرجع سبق ذكره، ص 49.

02- معايير قياس التنمية الاقتصادية:

بعدما تم تناول مقدمة حول التنمية الاقتصادية وأهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها، سنتطرق إلى المعايير التي تسمح لنا بقياسها، وبالتالي إمكانية معرفة هل يتمكن المجتمع من تحقيق تقدم ونمو وتنمية أم لا، ونظرا لما شهده مفهوم التنمية ذاته من تحول، فإن معايير قياس التنمية الاقتصادية هي أيضا بدورها عرفت عدة تطورات هامة على محاور عدة، بدء بالجانب الاقتصادي إلى المؤشرات الاجتماعية إلى المؤشرات المركبة كدليل التنمية البشرية الذي تستخدمه الأمم المتحدة لقياس التنمية الاقتصادية المحققة في مختلف بلدان العالم.

توجد ثلاث معايير رئيسية لقياس التنمية الاقتصادية:

02-1- معايير الدخل: يعتبر الدخل معيار أساسي يستخدم في قياس التنمية الاقتصادية ودرجة التقدم الاقتصادي، ويضم عدة مؤشرات لقياس التنمية الاقتصادية أهمها:

- الدخل الوطني الاجمالي.
- الدخل الوطني الاجمالي المتوقع.
- مؤشر متوسط الدخل.

02-2- المعايير الاجتماعية: ويقصد بها العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع، وما يعتريها من تغيرات في جوانب عدة، كالجوانب الصحية والتعليمية والثقافية وكل ما يتعلق بنوعية الحياة.

02-3- المعايير الهيكلية: والتي تفيدنا في معرفة حجم التغيرات الهيكلية التي طرأت على اقتصاديات الدول نتيجة اتباعها سياسات اقتصادية تهدف إلى التصنيع وتوسيع قاعدة الانتاج، وتضم المؤشرات التالية:

- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.
- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

03- عقبات التنمية الاقتصادية:

تختلف عقبات التنمية الاقتصادية بين كل من الدول الغنية والدول الفقيرة، حيث كان الاهتمام الأكبر لدى الدول المتقدمة موجه نحو نوعية الحياة وكان ذلك واضحا من خلال الاهتمام بالبيئة، أما في الدول السائرة في طريق النمو فإن اهتمامها الرئيسي كان موجها نحو النمو في ظل مواجهة توزيع الدخل والعقبات التي صاحبت ذلك.

ذهب الكثير من الكتاب الاقتصاديين إلى تقسيم عقبات التنمية الاقتصادية إلى ثلاث أقسام رئيسية تمثل فيما يلي[1]:

03-1- العقبات الاقتصادية:

نجد من أهم العقبات الاقتصادية التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية:

-ندرة رؤوس الأموال وصعوبة تحقيق معدل مرتفع للتكوين الرأسمالي، والمهم هنا هو ندرة رؤوس الأموال المستثمرة بالنسبة إلى عدد السكان، أو بمعنى آخر نصيب الفرد من رؤوس الأموال المستثمرة، ويراعى أن مصدر كل استثمار هو الإدخار، ومن ثم فيمكننا أن ننظر إلى مشكلة ندرة رؤوس الأموال المستثمرة على أنها مشكلة ضعف مستويات الإدخار، والتي تقف عقبة في سبيل تحقيق الاستثمار وخاصة في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية.[2]

-انخفاض الكفاية الانتاجية، حيث يرجع انخفاض الكفاية الانتاجية في الدول النامية عادة إلى نوع عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية، فالدول النامية تفتقر عادة إلى بعض الثروات الطبيعية كالأراضي الزراعية الخصبة، والقوى المحركة والمواد الخام اللازمة لبعض الصناعات، أما فيما يتعلق بعنصر العمل، فالمشكلة لا تكمن في زيادة عدد العمال وإنما تنحصر في تعليمهم وتزويدهم بخبرات جديدة وتدريبهم على استخدام الآلات وأساليب الانتاج.[3]

-تفشي ظاهرة الاقتصاد المزدوج داخل اقتصاديات الدول النامية، ويقصد بهذه الظاهرة وجود قطاعين منفصلين عن بعضهما داخل الاقتصاد القومي، أحدهما قطاع متقدم والآخر قطاع تقليدي متخلف والصلة بين القطاعين مفقودة، فالقطاع الحديث في الدول النامية يبدو كجزء من عملية إعادة الانتاج في الدول الرأسمالية.[4]

-انتشار الفقر والمرض والجهل في البلدان النامية، مما يؤدي إلى ضعف ومحدودية تكوين رأس المال في هذه البلدان.

-ضيق الأسواق المحلية للبلدان النامية، والتي تمكن من تشجيع زيادة الإنتاج الوطني، وبالتالي الرفع من الإنتاج الوطني الذي يؤدي إلى دفع وتيرة التنمية الاقتصادية.

-قلة الادخار وضعف الحافز على الاستثمار، خاصة الاستثمارات الأجنبية في المشاريع الكبرى التي ترفع من الإنتاجية وتساهم في خلق يد عاملة جديدة.

---

[1]- فايز ابراهيم(1985)، التنمية الاقتصادية بين النظرية و واقع الدول النامية، جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، ص 36-60.

[2]- محمد علي الليثي(1976)، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، الموسوعة الاقتصادية، ص5.

[3]- محمد علي الليثي(1976)، المرجع نفسه، ص5.

[4]- حسين درويش العشري(1979)، مرجع سبق ذكره، ص67.

03-2- العقبات الاجتماعية والسياسية والفكرية:

يؤثر النظام الاجتماعي الغالب في مجتمع ما على النشاط الاقتصادي لهذا المجتمع، فالدول النامية تعترضها صعوبة في الكثير من المفاهيم والعادات والتقاليد، والتي لم تعد تتلائم ومتطلبات المجتمع الحديث، كما أنها تؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية، ونذكر منها:

- كثرة إنجاب الأطفال في بعض المجتمعات بما لا يتناسب مع دخل الفرد، بحيث لا يمكن تعليمهم أو تهيئة الظروف الصحية والسكنية لهم.
- الزيادة السكانية المفرطة في بعض البلدان وعلاقتها بالموارد الطبيعية أو الثروة المادية، حيث نجد أن هذه الأخيرة أقل من الحجم السكاني، مما يصعب على الحكومة توفير المتطلبات الأساسية، الأمر الذي يخلق ضغوطا متزايدة على مواردها المالية المحدودة وتتسع فيها فجوة التمويل.
- ضعف التعليم والتدريب وندرة المهارات الفنية والإدارية، بالإضافة إلى الجهل الاقتصادي الذي يتركز بالتوجه نحو النشاط الخدمي مستبعدا النشاط الإنتاجي.
- عدم كفاءة وكفاية الجهاز الحكومي في بعض الحالات للقيام بأعباء النشاط الخدمي والإنتاجي، إضافة إلى محدودية وتدني الإخلاص نحو القيام وإنجاز التنمية الاقتصادية.
- الإسراف في الإنفاق على الاستهلاك وفي هذا ما يحد من قدرة الأفراد على الادخار، ولا يقتصر الإسراف في الدول النامية على الأفراد، وإنما يتعداه إلى الحكومات التي تسرف في استخدام موارد المجتمع في أشياء لا تتفق مع مقتضيات التنمية.

أما المعوقات السياسية فتتمثل في غياب التنظيم السياسي القادر على تحقيق الاستقرار في الدولــة، وحتى لا تتغلب المصلحة الفردية على المصلحة العامة، فإن اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية والتي تؤدي لإحداث تغيرات عميقة تتطلب استقرارا سياسيا في الدولة لكي تستطيع أن تعمل بجد لتغيير المجتمع نحو الأفضل والخروج من المشاكل تدريجيا، فوجود التنظيم السياسي الرشيد بالدولة من شأنه أن يجعل منها قوة قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية، وبدون تكامل التنظيم السياسي بالدولة مع التنظيمات القانونية والاجتماعية والإدارية يتعذر القيام بتنمية اقتصادية فعالة ومستمرة.[1]

يضاف إلى كل ما تم ذكره العقبات الخارجية التي تعوق عملية تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية والتي يمكن تعرفها بأنها العقبات المرتبطة بالظروف الدولية، وكذلك العلاقات الخارجية للبلدان الأجنبية في جوانبها الاقتصادية والتجارية والمالية وغيرها، ويتمثل ذلك في شروط التبادل التجاري بالنسبة للبلدان النامية فيما يخص الأسعار وشروط التجارة عامة، يضاف إليها سيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى التي توصف بالمتعددة الجنسيات على السوق الدولية، الأمر الذي أدى إلى اختلال

[1]- حربي محمد موسى عريقات(1992)، مبادئ في التنمية و التخطيط الاقتصادي، دار الفكر للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، ص31.

الموازين في اقتصاديات البلدان النامية وضعف المنافسة التجارية، مما جعل ذلك من أكبر عوائق تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في هذه البلدان.

03-3- العقبات التنظيمية والتكنولوجية:

تعتبر العقبات الإدارية التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والتي تتمثل في نقص الكفاءات الإدارية والفنية والمتخصصة من أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام، حيث أنه لابد من الابتعاد عن اتباع الأساليب الإدارية المعقدة والروتين والبيروقراطية والعشائرية والطائفية في شتى المجالات، لأنها تعتبر من عوائق التنمية، حيث أن التطوير الإداري ضروري في شتى المجالات لِلحاق بركب التقدم بما يناسب كل دولة بالنسبة لنقل التكنولوجيا في الجهاز الاداري، مع التكثيف والتركيز على الدورات التدريبية لرفع مستوى الجهاز الحكومي والقطاع الخاص سويا، لأن القطاعين مسؤولين عن عملية التنمية الإدارية في الدولة.[1]

04- مصادر تمويل التنمية الاقتصادية:

من أهم المشاكل الاقتصادية التي تقف كحاجز أمام عملية تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية هو افتقارها إلى الموارد الحقيقة اللازمة لتكوين رؤوس الأموال، ذلك لأن الطلب على رأس المال يحكمه الميل إلى الاستثمار والذي يتحدد أساسا بسعة السوق كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك، كما أن عرض رأس المال تحكمه الرغبة والمقدرة على الادخار، وطالما أن دخول الأفراد منخفضة نتيجة لانخفاض القدرة على الإنتاج، فإن القدرة على الإدخار تكون منخفضة بدورها، لذلك فإن التنمية الاقتصادية تتطلب في أولى مراحلها ضرورة العمل على تكوين رؤوس الأموال المطلوبة لتحقيق أهدافها التنموية المسطرة.

إن التنمية الاقتصادية هي التي تحدد مصادر التمويل وليس العكس، لذلك فإن دراسة تمويل التنمية الاقتصادية تقتضي الإحاطة بكل المصادر الضرورية لهذه العملية، لذا سوف نتطرق باختصار إلى بعض مصادر التمويل سواء كانت أجنبية أو محلية.

04-1- مصادر التمويل المحلية:

تتمثل مصادر التمويل المحلية في الإدخار الذي ينقسم إلى نوعين: الإدخار الإختياري والإدخار الإجباري، ولا يوجد فرق بين النوعين من وجهة نظر تكوين رأس المال، وكل الخلاف ينحصر في مدى تأثير كل منهما باتباع سياسة معينة.[2]

---

[1]- حربي محمد موسى عريقات(1992)، مرجع سبق ذكره، ص37.
[2]- محمد عبد العزيز عجمية و إيمان ناصف(2001)، مرجع سبق ذكره، ص217.

أ- الادخار الاختياري:

وهوما يقوم به الأفراد والهيئات والمؤسسات طواعية واختياريا وبمحض رغباتهم، دون تدخل قوة خارجية تجبرهم عليه، وتتمثل المدخرات المحلية في مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال ومدخرات الحكومة.

- ✓ **مدخرات القطاع العائلي:** وتتمثل في الفرق بين الدخل المتاح وبين الاتفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة، وتعتبر مدخرات القطاع في الدول النامية أهم مصدر للادخار في القطاع العائلي، والتي تتمثل في مدخرات تقاعدية كأقساط التأمين والمعاشات، وكذلك في الزيادات في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد الذين يحتفظون بها في صورة نقود أو صورة أخرى، وكذا الاستثمارات المباشرة في اقتناء الأراضي والمتاجر والمساكن ...إلخ.
- ✓ **مدخرات قطاع الأعمال:** فهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنشاط الاقتصادي، أي كلما زادت أهمية هذا النشاط زادت معه المدخرات والعكس صحيح، وفي الواقع فإن دراسة مدخرات قطاع الأعمال تتطلب التمييز بين مدخرات القطاع الخاص ومدخرات القطاع العام.
  - **مدخرات القطاع الخاص:** تتمثل في الأرباح غير الموزعة التي تحتجزها الشركات المساهمة فقط دون غيرها من الشركات، أي كلما زاد ما يتحقق للشركات من أرباح زادت مدخراتها، وتعتبر مدخرات قطاع العمال الخاص من أهم مصادر الادخار في الدول المتقدمة اقتصاديا.
  - **مدخرات القطاع العام:** تؤول مباشرة إلى للحكومة، أي أن أرباح المشروعات المملوكة تعود لها، وعليه فإن مدخرات هذا القطاع يمكن أن تزداد عن طريق مكافحة الإسراف والضياع الاقتصادي والعمل على رفع الإنتاجية، وعلى العكس إذا ارتفعت تكاليف الإنتاج بسبب انخفاض مستوى الكفاءة الانتاجية أو تقادم الآلات أو تدهور مستوى الإدارة أو غير ذلك، فالنتيجة تكون انكماش الأرباح لا محالة وربما نشوب بعض الخسائر.[1]

ب- الادخار الاجباري:

وهو ذلك الجزء الذي يقتطع من مداخيل الأفراد بطريقة إلزامية، أو بعبارة أخرى هوما يفرض على الأفراد من قبل قوة خارجة عن إرادتهم، ويتمثل أساسا في الإدخار الحكومي والإدخار الجماعي.

- ✓ **الادخار الحكومي:** وهو عبارة عن الفائض الذي يحققه القطاع الحكومي، ويكون أحد مصادر تمويل التنمية الاقتصادية، فهو ينشأ نتيجة إيرادات الحكومة عن نفقاتها

[1]- عبد النعيم محمد مبارك(1999)، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية، ص ص 589 – 601.

الجاريـة، ونتيجة لما يتسنى للحكومة الحصول عليه عن طريق التضخم، حيث تقوم البنوك المركزية بإصدار نقود جديدة تستخدم الحكومة بعضها في مجالات الاستثمار.

✓ **الادخار الجماعي:** يقصد به ذلك الإدخار الذي يقتطع من دخول بعض الجماعات من المجتمع بطريقة إجبارية، ويتمثل هذا الإدخار في أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بكل أنواعها، وبالمقابل فإن المساهمين في هذا النوع من الإدخار يحصلون على مزايا مثل الخدمات الصحية والتعويضات والمعاشات ...الخ.

04-2- التمويل المصرفي:

يقصد به ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفي المحلي، الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية، حيث تعتبر المصارف المالية أهم المنشآت المالية في تزويد قطاع العمال بالاحتياجات التمويلية المتنوعة نظرا لعدم كفاية مواردها الذاتية، ويتم مقابلة هذه الاحتياجات التمويلية عن طريق سوقين هما سوق المال وسوق النقد.

يمكن فهم الدور التمويلي الذي تلعبه المصارف من خلال:

- **الوظائف التقليدية:** والتي تتمثل في:
  - قبول وخلق الودائع سواء تعلقت بالأشخاص أو المؤسسات العمومية أو الخاصة.
  - تقديم القروض مع ضمانات بتسديد تلك الأموال والفوائد.
- **الوظائف الحديثة:** إن الدور التمويلي الذي تلعبه المصارف يتفرع عنه خدمات حديثة ومتطورة يمكن أن نبين أهميتها من خلال:
- تعتبر المصارف أداة من أدوات الاستثمار، حيث تتركز استثماراتها في حقوق مالية (قروض، أسهم، سندات) من خلال استثمارها في تمويل مشاريع جديدة أو توسيع أخرى قائمة مع ضمان جديتها للتمكن من استرجاع رؤوس الأموال.
- أصبحت المصارف تقوم بتقديم الاستشارات المالية للعملاء وتزويدهم بالنصائح والإرشادات في كل ما يواجه مشروعاتهم من صعوبات ومشاكل.
- تقوم المصارف بتمويل عملية التصدير والاستيراد، وبالتالي فهي تساهم في توفير حاجيات الدولة من السلع قصد زيادة حجم الانتاج وتحسين جودته، بالاضافة إلى تشجيع تصدير المنتجات المحلية من خلال إيجاد أسواق خارجية لها.
- تساهم المصارف في دعم تبني سياسة خوصصة المشروعات العامة كليا أو جزئيا من خلال دورين أساسيين لها هما: دور تمويلي يتمثل في شراء الأسهم وإدخالها في محافظ استثماراتها وقروضها بما يتوافق مع سياستها الاستثمارية، ودور استشاري من خلال إعداد دراسات الجدوى لتحويل مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص.

- تساهم المصارف في إنشاء وتطوير الأسواق المالية من خلال إنشاء صناديق استثمارية أو مالية مما يخدم نشأة وتطوير السوق المالية.

يمكن القوم مما سبق ذكره أن وفرة التمويل المالي ضروري بالنسبة للاقتصاد الوطني باعتباره أساس التقدم الاقتصادي، حيث يعمل رأس المال على رفع إنتاجية الفرد، و بالتالي يساهم في تسهيل سير عملية التنمية الاقتصادية و تقدمها.

3-04- الموارد الخارجية للتمويل:

تلجأ الحكومات في حالة عدم كفاية المصادر الداخلية لتمويل البرامج وتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية إلى مصادر خارجية للتمويل من أجل دعم مصادرها الداخلية، ويمكن حصر تلك المصادر الخارجية في ثلاث مصادر أساسية:

أ. تعزيز حصيلة الصادرات:

إن الزيادة في الصادرات تؤدي إلى الزيادة في الدخل القومي الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق القومي فيزداد الطلب على السلع والخدمات، ويكون هذا دافعا للمستثمرين على زيادة استثماراتهم وهو ما قد يفسر في النهاية بانتعاش الاقتصاد القومي.[1]

ب. الاستثمارات الأجنبية:

والتي تأخذ شكلين هما:

- **استثمارات أجنبية مباشرة:** وهي تلك التي يديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملــة لها أو تملكهم لنصيب منها.
- **استثمارات أجنبية غير مباشرة:** وهي استثمارات تأخذ شكل قروض أو شراء الأجانب للأوراق المالية (أسهم، سندات،...) في السوق المالية الوطنية، حيث يترتب على هذا النوع من الاستثمار عائد معقول لرؤوس الأموال دون أن يترتب عليه اتخاذ قرارات من قبل الأجانب.

ت. المنح و الإعانات الأجنبية:

تتكون المساعدات الأجنبية من منح لا ترد، فهي لا تدخل في نطاق المديونية، بالاضافة إلى إعانات تشمل القروض الطويلة الأجل التي تقدمها الدول المتقدمة أو الهيئات الدولية للدول النامية، والتي تعتبر من أهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض.[2]

---

[1]- عبد المنعم محمد مبارك(1999)، مرجع سبق ذكره، ص 602.
[2]- سمير محمد عبد العزيز(1998)، المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ص408.

فإذا كانت معدلات الفائدة مستقرة نسبيا أي لا تتعرض لتقلبات حادة، وإذا وُجهت تلك القروض إلى مشاريع تؤدي إلى زيادة الإنتاج فإن الدول المقرضة تكون قادرة على مقابلة أعباء خدمة الدين، ولكن في الحالة العكسية أين تكون أسعار الفائدة مرتفعة ومتقلبة باستمرار، فإذا وجهت القروض إلى الاستهلاك أو إلى مشروعات لا تحقق إنتاجا إلا بعد فترة طويلة، فإن هذه العوامل تؤدي حتما إلى بطء معدل النمو الاقتصادي وإلى عدم القدرة على مقابلة ما يترتب على القروض من إلتزامات تتمثل في خدمة الدين.[1]

04-4- التمويل عن طريق السوق المالية:

نميز داخل أي اقتصاد وجود سوق الأوراق المالية والتي تنقسم إلى سوقين: سوق نقدية تخص المعاملات المالية قصيرة الأجل وسوق رأس المال وتخص المعاملات المالية طويلة الأجل، ويعتبر وجود هاتين السوقين ودرجة نموهما وتطورهما انعكاس لدرجة نمو وتطور النظام والوعي الاستثماريين، حيث تظهر أهمية السوقين من خلال وظائفهما الاقتصادية التي لها ارتباط كبير بكفاءة وأداء الاقتصاد ككل، فالسوقان تعملان على خلق نوع من التقارب بين مختلف القطاعات التي تقوم بالاستثمار الحقيقي وتكوين رأس المال والقطاعات التي تخلق الادخار.[2]

وفي إطار التمويل النقدي للاقتصاد من خلال السوق النقدية، ينبغي إضافة السوق المالية، فهذه الأخيرة تعتبر وسيلة أخرى لتمويل الاقتصاد من دون تقليص أهمية التمويل المصرفي الذي يجب أن يبقى فعالا، فهي تسمح بتعزيز منظومة التمويل بالسماح للأعوان الذين هم في حاجة إلى التمويل بطلب القروض المباشرة من الأعوان الذي لهم القدرة على التمويل.[3]

وبهذا تكون الأسواق المالية إلى جانب المؤسسات المالية في قلب دائرة التمويل الاقتصادي وبالتالي في قلب التقدم الاقتصادي، حيث تلعب السوق المالية دورا مهما في تمويل التنمية الاقتصادية فهي تشكل إحدى الآليات المهمة لتجميع وتوجيه الموارد المالية وتوظيفها في المشروعات الاستثمارية وذلك من خلال دور الوساطة الذي تلعبه، فهي تخلق جوا ومكانا وحيزا يجمع المدخرين والمستثمرين وذلك بإتاحة فرص لأصحاب الفوائض المالية لاستثمار مدخراتهم من جهة، وتوفير الأموال الضرورية لأصحاب العجز المالي من أجل التوسُع والنمو من جهة أخرى.[4]

تعتبر السوق المالية حلقة مهمة لتمويل الاقتصاد الوطني من خلال دورها في زيادة الإدخار، حيث تعمل السوق المالية على تشجيع الوحدات ذات الفائض لتقليل الإنفاق الاستهلاكي لصالح الإدخار من خلال محاولة تنظيمه في قنوات محكمة قصد تجديده واستعماله في تمويل مختلف أنشطة الاقتصاد الوطني، كما يتمثل دورها أيضا في خلق السيولة الكافية للمستثمرين عند رغبتهم في تسهيل الاستثمارات

---

[1]- محمد عبد العزيز عجمية و ايمان ناصف(2001)، مرجع سبق ذكره، ص314.
[2]- حمزة محمود الزبيدي(2001)، الاستثمار و الأوراق المالية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، ط1، عمان ، الأردن، ص115.
[3]- المجلس الاقتصادي و الاجتماعي(CNES)، مشروع التقرير حول اشكالية إصلاح المنظومة المصرفية: عناصر من أجل فتح نقاش اجتماعي، الدورة السادسة عشر، نوفمبر2000، ص27.
[4]- عمر صقر(2002-2003)، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، جامعة حلوان، فرع قطر، ص ص120-122.

في الأوراق المالية من خلال إمكانية تحويل الاستثمارات الطويلة الأجل إلى أصول سائلة بسهولة ويسر وبسعر مناسب إذا ما رغبوا في استيراد مدخراتهم أو أرادوا تغيير محافظ أوراقهم المالية.

05- برامج التنمية الاقتصادية كأداة لتحقيق التنمية:

يدرك المتتبع لوضع البلدان النامية أنها من خلال سعيها الدائم لتحقيق التنمية الاقتصادية قد طبقت مجموعة من البرامج والمخططات التنموية المتعددة والمختلفة باختلاف الظروف والأنظمة الاقتصادية التي أعدت ونفذت فيها هذه البرامج، ويمكن أن نشير إلى أن برامج التنمية الاقتصادية هي عبارة عن مجموعة من الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها خلال فترة زمنية محددة وعبر استعمال الوسائل والسياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وذلك للخروج بالاقتصاد الوطني من حالة التخلف والركود إلى حالة النمو المستدام الذي يشمل جميع القطاعات والذي يؤدي في النهاية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

وانطلاقا مما سبق يمكن القول بأن برامج التنمية الاقتصادية تتكون من ثلاث عناصر رئيسية هي:

- الأهداف التي تسعى البرامج إلى تحقيقها.
- الوسائل التي تستعمل لتحقيق الأهداف المسطرة.
- المدة اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

كما أن برامج التنمية الاقتصادية تتأثر بالظروف والأنظمة الاقتصادية الخاصة بكل بلد، ولذلك يتم التمييز بين نوعين من برامج التنمية الاقتصادية:

05-1- برامج التنمية الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق:

تعتمد هذه البرامج على نوع من التخطيط يطلق عليه "التخطيط الرأسمالي" أو "التخطيط الموجه" أو "التخطيط التأشيري"، ويتميز هذا النوع من البرامج بنوع من التنظيم الاقتصادي الذي يتصف بالمرونة، وقد طبق من طرف بعض الدول الرأسمالية بعد أن حلت بها أزمة الكساد الكبير "1929 – 1933"، وتهدف هذه البرامج في غالبيتها إلى محاولة تجنب الاختلال الذي قد يتعرض له الاقتصاد الوطني حتى يظل في حالة استقرار، هذا فضلا عن تحقيق بعض الأهداف الأخرى وأهمها زيادة معدلات الانتاج، زيادة إنتاجية العمل، توازن ميزان المدفوعات، ...إلخ.

ويتم ذلك عن طريق استخدام مختلف وسائل السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية التي تستطيع الدولة من خلالـها التأثير على مختلف أقسام الاقتصاد الوطني مثل: الاستثمار، الاستهلاك، الصادرات، الواردات، وغيرها دون المساس بالحرية الاقتصادية للنشاط الخاص بنظام السوق والأثمان بصفة رئيسية، ويمكن التمييز بين نوعين من البرامج:

- **برامج اقتصادية تعتمد على التخطيط الارتباطي:** والتي تهتم أساسا بمشاكل التوازن وليس النمو.
- **برامج اقتصادية تعتمد على الخطيط البنائي:** حيث لا تقتصر على معالجة مشاكل التوازن، وإنما تهتم بمشاكل النمو وإحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد القومي.[1]

05-2- برامج التنمية الاقتصادية في ظل الاقتصاد الموجه:

تعتمد هذه البرامج على نوع من التخطيط يطلق عليه بالتخطيط الاشتراكي أو "التخطيط الآمر" وهي برامج تستهدف تسيير الاقتصاد القومي وتنميته عن طريق تحديد مجموعة متناسقة من الأهداف والأولويات المتعلقة بالنمو الاقتصادي والاجتماعي، وتعيين الوسائل والأساليب والوسائل موضع التنفيذ الفعلي، وتكون هذه البرامج إلزامية نظرا لتحكم الدولة في النشاط الاقتصادي سواء من الإنتاج أو الاستغلال أو التوزيع.

يمكن **تقسيم برامج التنمية الاقتصادية إلى أنواع متعددة** تبعا للمعيار المستخدم في التفرقة، وفي هذا الصدد يمكن ذكر التقسيمات التالية[2]:

أ. تقسيم برامج التنمية الاقتصادية على أساس الفترة الزمنية:

وتنقسم إلى ثلاثة أقسام هي:

- **برامج تنمية اقتصادية طويلة الأجل:** وهي عادة تغطي فترة عشرة سنوات أو أكثر وغالبا ما تهتم هذه الخطة بالتغيرات التجميعية مثل: الدخل الوطني، الاستثمار الوطني، مستوى العمالة، رصيد ميزان المدفوعات وما إلى ذلك، وتقل درجة التفصيل في هذه البرامج وتستخدم كمرشد في إعداد البرامج الأخرى.
- **برامج تنمية اقتصادية متوسطة الأجل:** يتراوح البعد الزمني لهذه البرامج بين 03 إلى 07 سنوات، وتحتوي على درجة أكبر من التفصيل بالمقارنة مع البرامج السابقة فتتعرض لهيكل القطاعات واختيار المشروعات الاستثمارية المحددة، بالإضافة إلى تفصيل العمالة،...إلخ.
- **برامج تنمية اقتصادية قصيرة الأجل:** تتراوح المدة الزمنية لمثل هذه البرامج بعام واحد وغالبا ما ترتبط بالميزانية العامة للدولة، وتتميز بالتفصيل الدقيق لكل مكوناتها، حيث إنها تتبع تنفيذ المشروعات المختلفة والتي قد يستغرق تنفيذ بعضها أكثر من عام[3].

---

[1]- عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد(2001)، أساسيات علم الاقتصاد، مدخل لدراسة أصول الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، ص321 – 322.

[2]- عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد(2001)، المرجع نفسه، ص325.

[3]- حسين عمر(1985)، التنمية و التخطيط الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص91.

ب. تقسيم برامج التنمية الاقتصادية على أساس الشمول:

وتنقسم إلى ثلاثة أقسام كذلك هي:

- **برامج تنمية اقتصادية شاملة:** وهي البرامج التي تشمل الاقتصاد الوطني بأكمله وهي لا توجد إلا في البلدان التي يمثل فيها القطاع العام النسبة الكبرى من الاقتصاد الوطني ويكون مسؤولا عن تنفيذ الجانب الأكبر من أهداف هذا البرنامج، كما أن القطاع الاقتصادي الخاص له دور مهم في هذا المجال يتمثل في إيجاد المنافسة مما يحفز المشاريع العامة على زيادة كفاءتها، خاصة في ظل تخلف المستوى الثقافي العام وانخفاض مستوى الشعور بالمسؤولية الاجتماعية.
- **برنامج تنمية اقتصادية قطاعية:** يوجد هذا النوع من البرامج في الدول التي لا توجد بها قطاع عام كبير، أو التي تكون بها قطاع رئيسي تريد أن تجعله عصريا فتلجأ إلى وضع برامج تنمية اقتصادية قطاعية تتضمن أهدافا فرعية لذلك القطاع.
- **برامج تنمية اقتصادية على مستوى المشروع:** وهي عبارة عن مجموعة توجه لدراسة مشروع معين من حيث إمكانية إقامته ومدى ربحيته التجارية والاقتصادية، ثم بيان موقع المشروع والتعاقدات الخاصة بإنشائه وتدبير عوامل الإنتاج ثم مستوى تسويق منتجاته وما إلى ذلك.

ت. تقسيم برامج التنمية الاقتصادية على أساس البعد الجغرافي:

وتنقسم إلى قسمين هما:

- **برامج تنمية اقتصادية على المستوى الوطني:** وهي برامج تشمل جميع أقاليم البلد حتى يتم تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عادل ومتوازن بين كل أقاليم البلد.
- **برامج تنمية اقتصادية على المستوى الاقليمي:** تلجأ الدولة إلى وضع برامج تنمية اقتصادية اقليمية (في البلدان التي يوجد بها تفاوت بين الأقاليم من حيث مستوى التنمية الاقتصادية) تنفذ على مستوى أقاليم محددة، والهدف منها إعادة التوازن الاقتصادي بين مختلف أقاليم البلد الواحد.

ث. تقسيم برامج التنمية الاقتصادية على أساس درجة المركزية:

وتنقسم بدورها إلى قسمين هما:

- **برامج تنمية اقتصادية مركزية:** وهي برامج تعتمد على التدخل التام للسلطة المركزية من حيث تحديد أهداف هذه البرامج أو اختيار المشروعات أو القطاعات أو الأقاليم التي تشملها هذه البرامج بالإضافة إلى تنفيذها.

- **برامج تنمية اقتصادية لامركزية:** وهي برامج تنمية اقتصادية معدة ومنفذة بالمشاركة الفعالة للسلطات والجماعات المحلية، حيث تترك لها حرية اختيار المشاريع والقطاعات التي تشملها، كما يمنح لها نوع من الحرية في تنفيذها على المستوى المحلي، ويتميز هذا النوع من البرامج بالكفاءة مقارنة مع النوع السابق وذلك نظرا لقدرة السلطات المحلية على تحديد الاحتياجات على المستوى المحلي، كما أنه سيؤدي إلى تحسين درجة تنفيذ هذه البرامج.

المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية في الجزائر.

لقد شهدت أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية تطورا كان مصاحبا لتطور الاقتصاد الجزائري، حيث أنه وبعد الاستقلال الذي شهد التسيير المركزي خلال فترة التوجه الاشتراكي للاقتصاد، ثم الانتقال والتوجه إلى اقتصاد السوق كخيار اقتصادي لا مفر منه بالنظر للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها الجزائر قبل التحول إلى اقتصاد السوق، سنحاول أن نعرض في هذا المبحث أهم النتائج والتطورات التي خلفتها مختلف البرامج التي تم تطبيقها في كل مرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الجزائري، ابتداء من مرحلة التسيير والتخطيط المركزي الموجه، إلى أهم النتائج بعد التوجه إلى اقتصاد السوق وإعادة الهيكلة التي صاحبت تلك العملية بالإضافة إلى مختلف البرامج التي تم اعتمادها وما نتج عن تطبيق تلك السياسات من آثار مست التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: التنمية الاقتصادية خلال مرحلة التخطيط المركزي (1967-1989):

كان الاقتصاد الجزائري خلال هاتين العشريتين اقتصادا إداريا يخضع لنظام يعتمد على التخطيط الموجه وبقطاع عام مسيطر حيث منحت استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبناة للدولة دورا مركزيا في جميع الميادين، حيث يمكن أن نلاحظ ذلك على المستوى الاقتصادي من خلال ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والأراضي وإنشاء المؤسسات الوطنية العمومية والقيام بالتأميم في الميادين الصناعية، المالية، المناجم والبترولية، واحتكار الدولة للتجارة الخارجية ومركزية آليات القرار المتعلق بتخصيص الاستثمارات وتمويلها، وتنظيم إنتاج السلع والخدمات وبيعها.

"رغم تسجيل الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة لمعدل نمو حقيقي قدر بحوالي 06% ومتوسط معدل نمو قطاع الصناعات التحويلية 09%، ووصل الاستهلاك الخاص إلى 07%، ورغم زيادة النمو الديموغرافي الذي وصل إلى غاية 03%، إلا أن هذه المؤشرات لا تدلنا على تنمية حقيقية، لأن نواة الخلل تعود إلى وجود علاقة سلبية بين المصاريف والمداخيل التي عرفها الاقتصاد الجزائري، بحيث وبمقابل النمو السريع للاستثمار الذي وصل إلى 12% في السنة، إلا أن زيادة الادخار الوطني كانت

فقط بنسبة 08%، ولتغطية هذا العجز زاد الاستيراد الذي مونته الديون الخارجية، وهذا لعدم التوازن بيد الواردات والصادرات".[1]

وحسب استراتيجية التنمية المتبعة فإن الأولوية المطلقة كما سبق وأن تحدثنا وكما يبينها الجدول رقم(1.3) منحت للقطاع الصناعي بنسبة تجاوزت النصف في كل فترات هذه المرحلة، بينما القطاع الفلاحي لم يحظ بالأهمية الكبيرة، كما تميزت تلك الفترة بضعف الامكانيات البشرية والمادية والمالية لأن السلطات كانت منشغلة بالتنظيم الإداري والإنتاجي.

الجدول رقم(1.3): أهمية كل قطاع في الاقتصاد من فترة (1967-1989)(%)

الوحدة مليار دج للمبلغ الاجمالي

قطاعات الأنشطة	المخطط الثلاثي الأول 69-67	المخطط الرباعي الأول 73-70	المخطط الرباعي الثاني 77 -74	الفترة الوسيطة 79 -78	المخطط الخماسي الأول 84-80	المخطط الخماسي الثاني 89-85	المجموع
المبلغ الإجمالي الذي يضم:	11	27.7	140	161.3	400.6	550	1160.6
الصناعة ويشمل المحروقات	%53.5	57.3	60.7	62.2	32.8	31.6	
الفلاحة ويشمل الري	%0.5	11.9	7.3	7.2	9.9	14.4	
القطاعات الأخرى	%26	30.8	32	30.6	57.3	54	

المصدر: وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، التقارير السنوية، الجزائر.

يتضح من خلال الجدول رقم(1.3) أن المخطط الخماسي الثاني(85-89) نال أكبر حصة بقيمة مالية قدرت بـ550 مليار دج، كما يلاحظ أن هذه المبالغ المخصصة كانت في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى خلال هذه الفترة، والملاحظ أيضا هو أن حصة المبلغ المالي المخصص للقطاع الصناعي كانت تحتل أكبر نسبة في كل المخططات بحكم السياسة التنموية التي كانت منتهجة والتي اعتمدت على التصنيع كأولوية لتحقيق التنمية.

01- التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1967-1979):

إن حصيلة المجهودات المبذولة أثناء الفترة (1967-1979) في إطار مشروع تنمية البلاد في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، والتي كانت تستجيب وضرورة تقييم النتائج المحصل عليها بالنظر إلى الوسائل المجندة والجهود المبذولة من طرف الأمة لإخراج البلاد من حالة التخلف والدفع بها إلى طريق التنمية البشرية، قد أدت إلى تحقيق إنجازات جديرة بالملاحظة في عدة ميادين وإلى إحداث تحولات عميقة في اقتصادنا، إلا أن النتائج المحصل عليها بالرغم من أهميتها لم تكن في مستوى المجهودات المبذولة وفي مستوى ضخامة الوسائل المالية بالداخل والخارج المخصصة لعمل التنمية، كما تميّزت السنوات الأخيرة لهذه الفترة ببروز عدة اختلالات في التوازنات وتفاقم التوترات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

[1]- فريقيمار أوستركامب(1994)، عن الاصلاحات: حالة الجزائر، مجلة ألنادود، العدد 07، ص19.

01-1- الاستثمارات[1]:

إنّ الاستثمارات الإجمالية للفترة (1967- 1979) بلغت قيمتها 300 مليار دج(خارج مجال الاستثمارات الاجتماعية) "بنسبة إنجاز تساوي 125% بين السنوات 1976 و1979، وبلغت نسبة الاستثمارات 50% من الناتج الوطني، كما وصلت إلى تحقيق دخل 1.260 دولار لكل مواطن جاعلة بذلك الجزائر في الدرجة الأولى من حيث الاستثمار"[2]، فهذه الزيادة الإجمالية في مخزون رأس المال أثناء الفترة نفسها أدت إلى تحقيق إنتاج إضافي شامل مقداره 46.5 مليار دج، أما معدلات الاستثمار فقد شهدت تطوّرا متزايّدا بحيث بلغت بالنسبة للإنتاج الداخلي الخام المقدر بـ 26.4% خلال المخطط الثلاثي، 33.5% أثناء المخطط الرباعي الأول و46.8% أثناء المخطط الرباعي الثاني و54.7% في سنة 1978.

وعلى مستوى هيكل الاستثمارات من حيث البرامج، فإنّ الفلاحة والري والصيد البحري يتدخل بمعدل 9.2% والصناعة بمعدل 55%، أما البناء والأشغال العمومية بمعدل 2% والمصالح الإنتاجية بمعدل 7.3% والمنشآت 2.6%، أما الاجتماعي وغيره من المتفرقات بلغت معدل 24.2%.

وعلى صعيد الإنجازات يقتصر تدخل الفلاحة والري والصيد البحري 8.8%، بينما الصناعة 60.3%، البناء والأشغال العمومية بمعدل 2.4% والمصالح المنتجة 7.3%، أما الوضع الاجتماعي فهو يشهد تدهورا إذ لم يعد يمثل سوى 18.4% في ميدان الإنجازات.

"تميزت هذه الفترة بتوالي إنشاء وحدات صناعية اعتبرت كعامل للتوسع في باقي القطاعات الاقتصادية، حيث عرفت العشرية (1967-1977) استثمارات ضخمة في القطاع الصناعي تقدر قيمتها بحوالي 57 مليار دج وتحقيق حوالي 180 ألف منصب شغل في الميدان الصناعي لما لهذا الميدان من أهمية، بحيث أن خلق منصب شغل واحد في هذا القطاع يجلب حوالي 03 مناصب عمل في القطاعات الأخرى، كما أنتجت هذه الاستثمارات حوالي 400 وحدة، ومركبات صناعية ضخمة متجمعة حول 15 مؤسسة وطنية و05 مؤسسات وطنية في ميدان الصناعة الثقيلة".[3]

فقد التوازنات في تنفيذ الاستثمارات: من خلال الأرقام يبدو واضحا أنّ هناك قطاعا مسيطرا كان يحوز على الموارد المادية والمالية والبشرية لصالحه وذلك على حساب محيطه الاقتصادي والاجتماعي، فبداخل القطاع الصناعي نفسه يرتكز هيكل الاستثمارات بكثرة حول المحروقات والصناعة الميكانيكية والحديد والصلب ومواد البناء، كما أنّ هيكل الاستثمارات المقررة كان يساعد على

---

[1]- دراوسي مسعود(2005)، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر:1990-2004، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 349.

[2]- نصر الدين سادي(2005)، خوصصة المؤسسات العمومية في الجزائر الأهداف، الطرق و الرهانات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص27.

[3]- محمد الياسين(1998)، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، نحو التحول الى اقتصاد السوق، منشورات شمال افريقيا، سنة 2006، طبعة CNRS، باريس، ص50.

إنشاء الصناعات في شمال البلاد، مما أدى إلى خلق نزعات حول استعمال الأراضي الفلاحية، أما التكاليف الباهظة وامتداد الآجال المفروضة على الاقتصاد الوطني فهي تبرز بوضوح من خلال الفوارق الملحوظة بين مبالغ الاستثمارات المحدّدة في بداية الفترة والمبالغ المسجلة في نهاية الفترة، كما تظهر كذلك على مستوى معدلات الإنجاز التي قليلا ما تفوق 50% بالتعبير المالي.

ونظرا للاختلالات التي عرفتها هذه الفترة والتي جعلت المساعدة الفنية الخارجية تستغلّ الفرصة لانتشارها ولتحديد شروطها وفقا لرغبتها، فوجدت في اختيار التكنولوجيا المتطوّرة خير سبيل لانتفاعـها، كما أنّ هذا الاختيار شكل عامل تمهيد في تسيير مجهود التنمية، ومما يجب التنويه له هو أنّ طرق التمهين وأساليبها التي كان من شأنها أن تفيد الأعوان الاقتصاديين الجزائريين من خلال المجهود الاستثماري المكثف لم يكن لها وجود.

01-2- الإنتاج الداخلي الخام:

تضاعف خلال هذه الفترة الإنتاج الداخلي الخام بحيث انتقل من 14.6 مليار دج إلى 86.8 مليار دج، مما يكشف عن زيادة متوسطة في السنة نسبتها 17.6%، وإذا استثنينا تأثير التضخم النقدي نلاحظ أنّ الإنتاج الداخلي العام المعبّر عنه بحجم أسعار 1978 قد انتقل من 40.3 مليار دج سنة 1967، إلى 86.8 مليار دج سنة 1978 وعليه فإنّ معدل النمو الحقيقي المسجل في المتوسط أثناء الفترة بلغ 7.2% في السنة، وخلال نفس الفترة بقي إنتاج المحروقات مرتفع مما أدى إلى إنقاص مستوى احتياط الجزائر من المحروقات، وذلك لعدم تطبيق سياسة المدى الطويل، أما الإنتاج الفلاحي فقد عانى طوال الفترة من الركود، كما أنّ القطاع العام في الزراعة لا يمثل سوى 7% من القيمة المضافة الكلية، كما أن الإنتاج الصناعي خارج المحروقات كان ضعيفا طوال هذه الفترة.[1]

الجدول رقم(2.3): تطور بعض المؤشرات بالأسعار الجارية (1969-1978).

الوحدة: مليار دج

البيان	1969	1970	1977	1978
الناتج الداخلي الخام PIB	21.04	24.07	87.24	104.83
استهلاك العائلات	12.04	11.44	44.62	50.88
الاستثمار الكلي	6.75	8.75	40.81	54.62

المصدر: أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، مرجع سبق ذكره، ص 54.

يمكننا أن نلاحظ من خلال الجدول(2.3) أن ارتفاع معدل الاستثمار أدى إلى نمو الناتج الداخلي الخام، فقد انتقل من 24.07 مليار دج سنة 1970 إلى 104.83 مليار دج سنة 1978، كما ارتفع الاستهلاك العائلي خلال نفس الفترة من 11.44 مليار دج إلى 50.88 مياد دج.

[1]- دراوسي مسعود(2005)، مرجع سبق ذكره، ص350.

إنّ الضغوط التي تمارس فيها الطلبات الاجتماعية والفردية للاستهلاك والاستثمارات على العروض الحقيقية الذي يميّزها النمو الضعيف، قد أدت إلى بروز وارتفاع التضخم الذي ظهر سنة 1978 بنسبة وصلت إلى 18% وهو معدل مرتفع وليس من السهل مكافحته.

01-3- التوازنات الأساسية للاقتصاد الوطني[1]:

تعرض النشاط الاقتصادي والاجتماعي خلال هذه الفترة لنزاعات جمة يمكن حلها بإعادة النظر التدريجي في ترابط المعدلات الأساسية للاقتصاد على كل من المستوى الداخلي والخارجي.

- **التوازنات الداخلية:** إن الأهداف الاجتماعية للفترة بالرغم من تثبيتها في مستويات دنيا لم تجد الدعم المادي الكافي لإنجازها، إنّ الأهداف من أجل الإنتاج والإنتاجية لم تتحقق بعد كما أن الأهداف من أجل الاندماج المعزز للاقتصاد الوطني تأجل تحقيقها، والذي كان من المتوقع التحكم أثنائها في جميع مراحل الإنتاج المقامة، ومنذ ذلك أصبح الاقتصاد الوطني يتجه أكثر حدة إلى اللجوء إلى الخارج.

إن عدم التحكم في تسيير المشاريع وتخصيص الوسائل أدى إلى إخلال التوازن العام لهيكل الاستثمارات وجعل المنطقيات القطاعية هي المسيطرة، كما أن التطور المعمم بالتدريج لها وغير المرتبطة فيما بينها أدى إلى ضعف أعمال الاستثمارات فيما بين القطاعات على مستوى التخطيط، كما أدى المستوى الضعيف للنتائج والتبذير في الرأسمال إلى ثقل محسوس لتكاليف استهلاك الاستثمارات في ذلك الوقت، فصار يطرح مشكل إعادة الهيكلة.

إن الدور الهام الممنوح للمحروقات بوصفها نشاط تصدير ذو الأثر المحدود المشوه لباقي الاقتصاد هو الذي كان السبب بقسط كبير في فقدان التوازنات الاقتصادية خلال الفترة (1967- 1979) حيث تضاعف الاستهلاك الإجمالي من السلع والخدمات المعبر عنه بالأسعار الثابتة بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط 8.5%، كما تضاعف التراكم الخام أثناء نفس الفترة بمعدل 15.3% في السنة، في الوقت الذي لم يبلغ معدل النمو السنوي للإنتاج الداخلي الخام سوى نسبة 7.2%، أي أنه يقل عن معدلات نمو الاستهلاك والتراكم الخام.

إن مجموع المداخيل الموزعة مقابل نشاطات الإنتاج العادي ومقابل النشاطات الاستثمارية قد تضاعف هو الآخر بوتيرة تفوق وتيرة البضائع الوطنية الجاهزة من السلع والخدمات، حيث أدت حركية الإنتاج الداخلي الخام غير الكافية مقارنة بالتوسع السريع لطلب السلع والخدمات إلى بروز ارتفاع عام في الأسعار مما أدى إلى ندرة المواد واللجوء إلى استيراد السلع والخدمات بشكل أخذ يتسع يوميا، ومن ناحية أخرى لقد ساعد هذا الوضع على تطوير ظواهر المضاربة مما أدى إلى خلق إيرادات غير مبررة، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة التفاوتات في توزيع الدخل، حيث كان معدل التضخم المقدّر بـ 10%

[1]- دراوسي مسعود(2005)، المرجع نفسه، ص ص350-351.

تقريبا في سنة يعبر عن مجهود الدولة لتدعيم أسعار مجموعة من المواد ذات الاستهلاك الواسع، فإنه يعبّر في نفس الوقت عن التوترات التضخمية التي أخذت شكل اختفاء السلع لعدد هائل من المواد.

إن الكتلة النقدية قد تضاعفت بمعدل سنوي متوسط نسبته 23%، حيث يعد هذا المعدل المرتفع بالمقارنة مع معدل نمو الإنتاج الداخلي الخام المقدر آنذاك بـ7.2% و الذي زاد من حدة التوترات التضخمية، والجدير بالملاحظة في هذا المجال أن النظام المالي لم يوفر أدوات تأطير ومراقبة النفقات بعنوان المخططات لضمان استعمالها بإحكام وفعالية، فنتيجة ذلك كان حجم تسديد اعتمادات الاستثمار من طرف مؤسسات إنتاج السلع والخدمات جد ضعيف لعدة أسباب نذكر منها: الآجال الطويلة لإنجاز الاستثمارات، الضعف الملحوظ في تحكم جهاز الإنتاج والنقائص الظاهرة في التسيير.

- **التوازنات المالية للمؤسسات:** إن رغبة الدولة الجزائرية وعزمها على تحضير وتنظيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التحكم في أهم مقاليد التوجيه وتسيير الاقتصاد قد حثت على تكييف مختلف المؤسسات العمومية وتوكيلها لممارسة أكبر جزء من الصلاحيات.

إن التعدي على الامتيازات بين القطاع المالي والقطاع الإنتاجي مع الاستقطاب المفرد للمؤسسات الاقتصادية لإنجاز الاستثمارات كان على حساب مستلزمات الفعالية الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى ظهور اختلال في التوازن الهيكلي للهيكل المالي لعدد كبير من المؤسسات الوطنية، ومما سبق يظهر جليا السبب الأول في هذا الاختلال والمتمثل في تكاثر مهام المؤسسات الوطنية وكبر حجمها.

إن التسهيلات الموجودة لدى السوق المالية الدولية للحصول على التمويلات كيفما كانت كيفياتها دفعت بالمؤسسات الاقتصادية إلى تطوير مشاريع حل فيها معدل التمويل الخارجي محل مقياس المناسبة دون أن يكون دائما متطابقا مع الأهداف العامة للاقتصاد الوطني، وفي ظروف غير مكيفة خاصة في اختيار التقنيات وطرق إنجاز المشاريع وإبرام الصفقات- سياسة المفتاح في اليد-.

لقد بلغت القروض الممنوحة للاستثمار في نهاية سنة 1978 ما يقدر بـ170 مليار دج منح ما يزيد عن 50% منها في شكل قروض طويلة الأجل، وما يقدربـ38% في شكل قروض خارجية، وقد أخذت الصناعة أكثر من 78% من القروض وأكثر من النصف منها يخص قطاع المحروقات.

إنّ تسديدات القطاع المنتج كانت جد ضعيفة وهي لا تمثل سوى ما يقرب من 20 مليار دج منها 6 مليار دج للقطاع الصناعي خارج المحروقات، وذلك بالرغم من إقامة قروض إعادة الهيكلة التي يزيد مقدارها عن 10 مليار دج.

أمام الضعف الملحوظ في تجديد المخزون من الموارد أجبرت الخزينة على أن تطلب من البنك المركزي تقديمها المزيد من التسبيقات أي بمعنى آخر الإقدام على إنشاء الأوراق النقدية، علاوة على ذلك فإن المشاكل المرتبطة بتمويل الاستثمار وفقد التوازنات على مستوى الاستغلال أدت إلى التفاقم في

عجز المؤسسات لدى البنوك بلغت ما يقرب من 20 مليار دج في سنة 1978 منها ما يزيد عن 12 مليار للقطاع الصناعي خارج المحروقات.

إن هذه الاضطرابات المقرونة بعدم تكيف النظام الجبائي والتعقيد والبطء في الإجراءات الموضوعة وعدم وجود نظام أسعار متناسق أدت كلها إلى زيادة هامة في تكاليف الإنتاج وزادت من تفاقم اختلال توازن الهياكل المالية للمؤسسات.

- **التوازنات الخارجية:** إن اللجوء إلى الخارج لتغطية الحاجات الضرورية لتسيير الاقتصاد الوطني بكيفية حسنة كان يخص في جوهره استيراد أموال التجهيز، حيث قفزن النزعة الى الاستيراد بين 1967و 1978 من 23% تقريبا إلى ما يزيد عن 48%.

إنّ ضخامة مجهود الاستثمارات والشروط الفوضوية لإنجازها المقرونة بالنقص الملحوظ في الإنتاج ترجمت كلها بالعجز في ميزان السلع والخدمات بالرغم من استخدام المحروقات بكثرة كمنبع لتوفير العملة الصعبة وبالرغم من الارتفاع الهام المسجل في أسعار البترول سنة 1974.

لقد تم تمويل هذا العجز من خلال اللجوء المتزايد إلى الاستدانة الخارجية بشكل يكشف عن الضعف في تحكم في تسيير الاقتصاد وبشروط غير مرضية، ولقد بلغت هذه الاستدانة الخارجية في سنة 1978 قيمة 56 مليار دج بينما فائدة الدين تمثل كانت تمثل وحدها ما يزيد عن قيمة 25% من قيمة الصادرات، و هو ما يشكل عبئا مضاعفا على قدرات الاقتصاد.

مما سبق نخلص إلى أن الفترة المنصرمة لم ينمُ خلالها الإنتاج الداخلي الخام للجزائر بالشكل الذي كان يستوجبه نمو الاستهلاك وبخاصة الاستثمار، حيث أن ارتفاع التضخم واختفاء المواد وزيادة الاستيراد كما ونوعا قد أثر على تحقيق إنجاز التوازنات الأساسية للاقتصاد.

وفي الأخير تجدر الاشارة أن هذه الفترة قد شهدت ارتفعا في معدلات الاستثمار في الإنتاج الداخلي الخام بشكل جدير بالتنويه، إلا أن فعاليتها لم تتجل في الكثير من القطاعات، فالإشكالية الأساسية التي ظهرت خلال هذه الفترة هي أن الدولة كانت تعمل على تثبيت نسيج الناتج المحلي إما عن طريق احتياطاتها من المحروقات أو بالاستدانة الخارجية المفرطة أو اللجوء إلى الاثنين معا، لهذا فإن المرحلة الجديدة تحتم على الدولة البحث عن طرق جديدة ووسائل أكثر ملائمة لإقامة تنميتها المستقبلية على أسس سليمة ومتينة وهذا ما نحاول البحث عنه في تناولنا للمرحلة القادمة.

02- التنمية الاقتصادية خلال فترة الثمانينات (1980-1989):

بعد وفاة الرئيس الراحل هواري بومدين في نهاية سنة 1978 تم التخلي عن معظم المشاريع التنموية التي تم برمجتها خلال تلك الفترة، وتم طمس معالم النظام السابق بعد تقليص التصنيع ودور القطاع العام، فبينت القرارات المتخذة في هذه الفترة إقامة نظام جديد قريب إلى الليبيرالية، متمثلة أساسا

في سلسلة الاصلاحات التي مست المؤسسة العمومية منذ سنة 1980، والتي كانت تهدف إلى الدخول في مرحلة النمو الاقتصادي المكثف من أجل زيادة الفعالية الاقتصادية، كما عرف قطاع الزراعة اهتماما أكثر من خلال استفادته من إصلاحات هامة كانت سنة 1981 وسنة 1987 بغية تشجيع الإنتاج، كما أعيد النظر خلال هذه المرحلة في أغلب عقود المساعدة التقنية وتوقع تسديد الديون الخارجية، فظهرت خلال بداية الثمانينات نظرة جديدة للتنمية تغيرت معها أولويات المؤسسة العمومية إلى إعادة تحديث هياكل الإنتاج من خلال إحداث تغيير في توجهات الاستثمار واستعمال المستثمر للقدرات الإنتاجية من أجل إحداث زيادة في الأرباح المالية وحقن الاقتصاد الوطني بنوع من المرونة عن طريق التعدد في مراكز اتخاذ القرارات العمومية.

رغم إضعاف الوظائف الاجتماعية للمؤسسة العمومية بحثا عن المردودية، إلا أن عملية التخطيط الاجباري قد استمرت، حيث أن المخطط الخماسي الأول وضع على أساس تقييم المرحلة السابقة التي وسعت قواعد الاقتصاد والاستجابة الفعلية للاحتياجات الاجتماعية، لكنها سجلت مع هذا اختلالا في التوازن كان لابد من تقويمه، وهذا ما أراد المخطط الجديد القيام به.

لقد تحقق خلال الفترة 1980-1984 قسم وافر من الأهداف المسطرة، ففي مجال الموارد تضاعف الإنتاج الداخلي الخام بالسعر الجاري حيث انتقل من 113 مليار دج سنة 1979 إلى 225.4 مليار دج سنة 1984 وسجل خارج المحروقات نموا قدره 5.8% سنويا، وأهم القطاعات التي ساهمت في ذلك هي: الصناعة(+9.5%)، البناء والأشغال العمومية(+8.6%)، والمحروقات(+28.6%)، أما الإنتاج الفلاحي سجل بعض الجمود(زيادة 1.2%)، كما شهد معدل النمو الاقتصادي انخفاضا خلال هذه الفترة، حيث انخفض من 7.3% سنويا سنة 1970 إلى 2.5% عند نهاية هذه الفترة، ليسجل سقوطا حرا سنة 1986 بسبب الأزمة الاقتصادية الناتجة عن تهاوي أسعار البترول حيث وصل إلى 0.6%، إلى أن أصبح سلبيا ووصل إلى -1.4% سنة 1987 ثم -2% سنة 1988.

أما فيما تعلق بالبطالة فقد عرف معدلها ارتفاعا، حيث قدر سنة 1982 بـ17%، ليرتفع سنة 1984 إلى 18%، ثم إلى 20% سنة 1986، وأصبحت البطالة تمس حوالي ربع(¼) الفئة الشغيلة سنة 1989، وقد تزامن كل هذا مع ارتفاع نسبة التضخم التي كانت خلال المخطط الخماسي الأول 10%، ثم ارتفعت إلى 16% سنة 1986، لتصل إلى 40% سنة 1990.

ومن النتائج التي تبانها المخطط الخماسي الأول فيما يتعلق بالتخلي عن المؤسسات ذات الحجم الكبير لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو ما سمي بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات الكبيرة الذي تحدثنا عنه سابقا، فقد أنقصت هذه العملية (إعادة الهيكلة العضوية) من حرية نشاط المؤسسات عن طريق حصرها في مهام أو نشاط معين انطلاقا من محاولة تطبيق مبدأ تقسيم المهام، كما لم تعط النتائج المرجوة فيما يتعلق بتحسين الانتاج، حتى أن المؤسسات التي استفادت من إعادة هيكلة مالية مكثفة

سرعان ما عرفت أزمة مالية نتيجة لسقوط الايرادات الجبائية البترولية بفعل أزمة سنة 1986، كما أدى تقسيم المؤسسات إلى فقدان رأس المال الموروث عن التجربة السابقة، بالإضافة إلى أنه رغم تزامن هذه العملية بتطهير مالي، إلا أنها لم تمس السبب الرئيسي في مرضها وهو القانون الأساسي للمؤسسات.

أما النصف الثاني من الثمانينات والذي اتسم خلاله الظرف الاقتصادي الدولي بالتأزم نتيجة اختلال معدل الفائدة، تذبذب أسعار الصرف وانخفاض أسعار البترول، الشيء الذي أرغم الدول المصدرة للبترول ومن بينها الجزائر إلى انتهاج سياسة التقشف، مما انعكس سلبا على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي وعلى أوضاعها الداخلية ومصداقيتها الخارجية، لهذا لم تكن النتائج المحققة خلال المخطط الخماسي الثاني في مستوى وطموحات هذا المخطط، إلى أن بلغت القطاعات الاقتصادية درجة الركود الاقتصادي، كذلك انخفاض المداخل من العملة الصعبة الذي أدى إلى انخفاض في عملية الاستيراد وبالتالي تقلص حجم الاستثمارات الصناعية لارتباطها بهذه العملية، مما أدى إلى اتخاذ عدة إصلاحات اقتصادية للخروج من هذه الوضعية الصعبة.

بعد إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية من خلال النصوص التطبيقية لإصلاح استقلالية المؤسسات العمومية التي ظهرت في جانفي 1988 في إطار البحث عن نموذج تخطيط لا مركزي، لم تحقق التغييرات التي جاء بها قانون 88-01 حول استقلالية المؤسسات ما كان ينتظر منها فيما يتعلق بالتسيير والوضعية المالية، حيث لوحظ عدم تحسن في الفعالية الاقتصادية للمؤسسات الوطنية وبقيت تسجل نفس النقائص من مديونية، ونتائج متدهورة من سنة إلى أخرى، عجز في الميزانية، مما أدى بها إلى وضع الإفلاس الذي عرقل عملية خوصصتها فيما بعد.

إن المشكل الأساسي الذي تعرض له الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة هو عدم تحقيق التوازن الجهوي الذي أحدثته سيرورة التصنيع كما ذكرنا سابقا، خاصة الصناعات الثقيلة التي كان ينتظر منها أن تلعب دورا كبيرا في التنمية، حيث لم يكن دورها واضحا عكس التوقعات والآمال التي وضعها الميثاق الوطني والمشرفين على المخططات التنموية، كما أن التجربة الجزائرية في التصنيع بينت أنه من الوهم الاعتقاد بإمكانية نقل مصنع بأكمله من الدول المصنعة وتحقيقه بنفس الشروط في الدول النامية آملين فيه إعطاء نفس النتائج، وهذا بسبب الاختلاف في العوالم الاجتماعية والاقتصادية ونظام الاتصالات، كما وقعت الجزائر في فخ عدم تحقيق التوازنات المالية الخارجية، حيث وجدت نفسها شديدة الارتباط بالدول الغربية، خاصة في الميدان التكنولوجي، وكانت حقلا للتجارب التكنولوجية خاصة في قطاع المحروقات، هذه التجارب التي باءت بالفشل لأن الصناعة الجزائرية نادرا ما أنتجت فائضا في الانتاج يمكن من التصدير.[1]

[1]- فريمش مليكة(2011)، دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوره في العلوم السياسة و العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، ص 231-232.

وفي الأخير يمكن القول بأنه على الرغم من النتائج المحققة في هذه المرحلة خاصة الارتفاع في المستوى المعيشي الناتج من الارتفاع في الريع البترولي خلال بداية المرحلة، إلا أن هذا لم يكن تعبيرا حقيقيا عن مستوى التنمية الذي توصلت إليه الجزائر، لأن أي ارتفاع غير مستمر في الدخل القومي الذي يتحقق في فترة قصيرة نتيجة ظروف مؤقتة، ليس دليلا على مستوى التطور الذي وصل إليه هذا البلد، وهذا ما حصل للاقتصاد الجزائري لاحقا، والذي تأثر بانخفاض أسعار البترول خلال الأزمة البترولية لسنة 1986.

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية بعد الانتقال إلى اقتصاد السوق.

أظهرت أحداث أكتوبر عيب الأسلوب التنموي المتبع، حيث أجبرت السلطات على الاعتراف علنية ولأول مرة بالصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الجزائر وبأخطاء الماضي الشيء الذي حتم إدخال تغيرات وإصلاحات عميقة تسمح بالقضاء على المشاكل المطروحة، حيث بَيَّن انخفاض عائدات البلد من العملة الصعبة عيب أسلوب التنمية المتبع، فإقامة الهياكل وبناء المصانع لا يكفي لوحده إذا لم تكن هناك فعالية اقتصادية تؤكد على الاستخدام الأحسن لعناصر الإنتاج والمحافظة عليها، لذا كان لزاما اتخاذ إجراءات وأدوات تسمح بالانتقال إلى أسلوب التنمية المكثف الذي يعني الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وذلك كان يتطلب لا مركزية في الأعمال والسلطات من أجل تحرير المبادرات وتسريع النشاط.[1]

ومن أجل تكريس ذلك ميدانيا تم صدور مجموعة من القوانين والتي كانت تهدف إلى التوجه التدريجي نحو اقتصاد السوق، ثم عزز ذلك بصدور قانون النقد والقرض رقم 10/90 كالمؤرخ في 1990/04/14، وقانون توجيه الاستثمارات رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05.

ولكن رغم هذا فقد واجهت هذه الاصلاحات صعوبات جمة تمثل جوهرها في المضاربين، أي القطاع غير الرسمي الذي كان يسيطر على 180 مليار دج من مجمل 300 مليار دج، والذي كانت له قوة اقتصادية، حيث أحس بالخطر من جراء تطبيق هذه الاصلاحات التي كانت تهدف إلى القضاء عليه بأساليب اقتصادية، إلى جانب مشاكل أخرى ظهرت عند التطبيق وهي الفهم السيء لها من قبل مسيري المؤسسات الاقتصادية العمومية، والذين قاموا برفع خيالي لأسعار المنتوجات دون محاولة تقليل التكاليف ورفع الانتاجية، الشيء الذي أدى إلى استياء في وسط فئات الجماهير الواسعة التي لم تفهم المغزى الحقيقي للإصلاحات فبقت متخوفة منها، إلى جانب استمرار الذهنيات والعقليات السابقة في هذه الفترة.

[1]- بوزيدي عبد المجيد(1988)، 25 سؤالا حول طريقة عمل الاقتصاد الجزائري، مطبعة ج.و.ش، الجزائر.

كما صاحب هذه الاصلاحات تطورات أمنية خطيرة أدت إلى المساس بالكثير من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية العمومية، الشيء الذي جعل الاقتصاد الوطني يعاني من اختلالات كثيرة تمثلت في:

- معدل تضخم مرتفع 32 % سنة 1992، و20.8 % سنة 1993.
- استمرار ارتفاع الديون الخارجية وتدهور التبادل الخارجي وعدم توازن ميزان المدفوعات.
- ضعف دائم في استعمال الطاقات الانتاجية وضعف التكامل الصناعي، بالإضافة إلى تزايد عدد السكان الذي أدى إلى زيادة حجم الطلب، و بالتالي عدم التوازن بين العرض والطلب.
- استمرار ارتفاع معدلات البطالة.
- عجز في مجال السكن وفي المرافق الاجتماعية الأخرى.
- استيراد أكثر من 50 % من المواد الغذائية.
- انخفاض عوائد الصادرات .

01- تقييم فترة الاصلاحات الهيكلية(سنوات التسعينات):

دخلت الجزائر فترة الإصلاحات منذ سنة 1988، ولكنها لم تكن متسارعة محققة لنتائج ملموسة إلا بعد تطبيق الجزائر برنامج الاستقرار، ثم برنامج التعديل الهيكلي (94-98)، ويمكن تقييم هذه الإصلاحات من جانبين، جانب اقتصادي وجانب اجتماعي.

01-1- الآثار الاقتصادية خلال فترة الاصلاحات الهيكلية:

يبرز الواقع الاقتصادي الذي أفرزه برنامج التصحيح الهيكلي من هذه الناحية أن هناك تحسنا واضحا في معظم المؤشرات الكلية:

➢ **بالنسبة للنمو الاقتصادي:**

حقق الاقتصاد الوطني بعد فترة من الركود الطويلة نسبيا معدلات نمو إيجابية ولو أنها متواضعة في بعض الأحيان، كما يتضح من بيانات الجدول (3.3):

الجدول رقم (3.3): معدلات النمو في إجمالي النتائج المحلي للفترة 1993-1998

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدلات النمو	**-2.2**	**-0.9**	**3.9**	**4**	**4.5**	**4.7**

المصدر: كريم النشاشيبي وآخرون(1998)، مرجع سبق ذكره.

من خلال مقارنة معدلات النمو الواردة في الجدول(3.3) نلاحظ أن هناك نمو إيجابي خلال الفترة (1995-1998)، غير أنه وبتعميق التحليل يتضح أن العوامل الخارجية لعبت دورا حاسما للوصول إلى هذه النتائج، حيث يمكن تلخيصها (أي العوامل) في النقاط التالية:

- إعادة الجدولة وما تمخض عنها من تحسين في معدلات خدمة الدين، وسخاء مصادر الإقراض الأجنبية بعد اعتماد الجزائر لبرنامج التصحيح الهيكلي، حيث استفادت من أكثر من 22 مليار دولار، 17 مليار دولار منها في شكل إعادة جدولة، و5.5 مليار دولار من المؤسسات المالية والنقدية الدولية.[1]
- الارتفاع المزدوج في قطاع المحروقات من ناحية الكميات ومن ناحية الأسعار.
- الظروف المناخية الملائمة خاصة مع بداية فترة البرنامج، حيث سمحت بتحسن المردود الفلاحي وبالتالي زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 15% سنة 1995إلى 21 % سنة 1996، على عكس القطاع الصناعي الذي عانى الكثير خلال فترة البرنامج.[2]

➢ **الميزانية العامة:**

سجلت الميزانية العامة تحسنا مستمرا خلال فترة البرنامج وحتى بعد ذلك.

الجدول رقم (4.3): الميزان الكلي للميزانية العامة من 1993 إلى 1998.

الوحدة: نسبة مئوية (%) من إجمالي الناتج المحلي

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الميزان الكلي للميزانية	**8.7-**	**4.4-**	**1.4-**	**3.0**	**2.4**	**2.9**

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.

نلاحظ من خلال الجدول(4.3) انخفاض العجز في الميزانية العامة من 8.7% سنة 1993 إلى 1.4% سنة 1995، لتسجل الميزانية بعد ذلك فائضا بلغ 3% سنة 1996، ثم 2.4% فـ 2.9% خلال 1997 و1998 على التوالي، يمكن إرجاع هذا الفائض إلى فعالية التحصيل الضريبي، والانخفاض النسبي للنفقات العامة بسبب السياسة التقشفية التي تبنتها الدولة نتيجة الأوضاع الصعبة.

أما بالنسبة للتضخم فقد سجل تراجعا هاما ومستمرا مع نهاية فترة البرنامج، وذلك كنتيجة طبيعية لسياسات الميزانية العامة المتبعة والمدعومة بتدابير نقدية صارمة كما سيأتي فب الجدول(5.3).

الجدول رقم(5.3): تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1993-1999.

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل التضخم	**20.5**	**29.0**	**29.8**	**18.7**	**5.7**	**5**	**2.6**

المصدر: بلعزوز بن علي(2004)، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، د.م.ج، الجزائر02.

[1]- كريم النشاشيبي وآخرون(1998)، مرجع سبق ذكره، ص 16.
[2]- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي(CNES)، مشروع تقرير حول السداسي الثاني لسنة 1998، ماي 1999، ص13.

➢ **الميزان المدفوعات:**

سجل هو الآخر نتائج طيبة وذلك كنتيجة طبيعية لانخفاض ضغط المديونية والمساعدات الأجنبية التي تلقتها الجزائر بعد إعادة جدولة ديونها الخارجية، حيث حقق الحساب الجاري فائضا سنة 1996 قدر بـ 1.25 مليار دولار ثم 3.21 مليار دولار سنة 1997.[1]

كما انخفضت خدمة الدين الخارجي بشكل محسوس لتصل إلى حدود 4.5 مليار دولار خلال الفترة 1994-1997، بعدما كانت تتجاوز 9 مليار دولار خلال الفترة 1990-1993، لتسجل بعدها 5.18 مليار دولار سنة 1998.[2]

أما فيما يتعلق بمخزون الدين الخارجي فقد عرف ارتفاعا مستمرا مع بداية برنامج التعديل الهيكلي، ليشهد بعد ذلك تراجعا نسبيا مع بقائه في حدود 30 مليار دولار.

➢ **الميزان التجاري:**

وبرز أثر آخر هو انخفاض الواردات وزيادة الصادرات وهذا عائد إلى ارتفاع حصيلة النفط، أما انخفاض الواردات سببه انخفاض الطلب على السلع الأجنبية بسبب انخفاض استهلاك العائدات وزيادة الصادرات التي أدت إلى تسجيل فائض في الميزان التجاري.

الجدول رقم(6.3): الميزان التجاري للجزائر (1993-1999).

الوحدة: مليار دولار أمريكي

البيـــان	1993	1994	1995	1996	1998	1999
الصـادرات	10.4	8.9	10.3	13.2	10.2	12.5
الـواردات	8.0	9.2	10.1	9.1	9.4	9.1
الرصيـد	+ 2.4	- 0.3	+ 0.2	+ 4.1	0.8	3.4
معدل التغطيـة	130	97	102	145	108	137

المصدر: رابح عبدون(1998)، تقرير حول الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية للجزائر خلال الفترة(1994-1998)، مجلة "conjoncture"، العدد 67، جويلية2000، الجزائر، ص ص 05-09.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول(6.3) أن الصادرات قد شهدت ارتفاعا من 10.4 مليار دولار سنة 1993 الى 12.5 مليار دولار سنة 1999، كما ارتفعت الواردات من 8 مليار دولار الى 9.1 مليار دولار خلال نفس السنوات السابقة، مما حقق فارق موجب انتقل من 2.4 الى 3.4 نقاط و هو شيء إيجابي مقارنة بالأوضاع العامة التي شهدتها البلاد في تلك الفترة.

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي(CNES)، مشروع تقرير حول السداسي الثاني لسنة 1998، ماي 1999، ص13.
[2]- مجلة "conjoncture "، العدد 53، مارس-أفريل 1999، الجزائر، ص53.

➢ **احتياطي الصرف والمديونية الخارجية:**

لقد عرف احتياطي الصرف تحسنا غير مسبوق بسبب إعادة الجدولة وتحسن أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، حيث تجاوز متوسط سعر البرميل 19 دولار خلال سنتي 1996و1997، مما سمح بتحقيق فائض في الميزان التجاري الأمر الذي أثر بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات، الشيء الذي سمح للجزائر برفع احتياطاتها الدولية.

فبفضل إعادة الجدولة تم تكوين احتياطات صرف معتبرة من العملة الصعبة سمحت بالتحكم في قيمة العملة وتقليص اللجوء إلى الاقتراض، وقد تطورت احتياطات الصرف خلال فترة التسعينات كما هو مبين في الجدول رقم(7.3).

الجدول رقم(7.3): تطور احتياطات الصرف (1993- 2000) باستثناء الذهب.

الوحدة: مليار دولار

بيـــان	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الاحتياطات بالعملة الصعبة	1.5	2.6	2.1	4.2	8.05	6.84	4.41	6
الاحتياطات/شهر إستيراد	1.9	2.9	2.1	4.5	9.03	7.38	4.57	8.32

المصدر: رابح عبدون(1998)، مرجع سبق ذكره، ص05.

نلاحظ من خلال الجدول(7.3) انتقال الاحتياطات بالعملة الصعبة من 1.5 مليار دولار سنة 1993 إلى 6 مليار دولار سنة 2000، و هو ارتفاع بأربعة أضعاف على ما كانت عليه، كما أن الاحتياطات الخاصة بالاستيراد لكل شهر قد شهدت هي الأخرى ارتفاعا خلال نفس السنوات من 1.9 مليار دولار الى 8.32 مليار دولار.

فيما يتعلق بسنة خدمة المديونية الخارجية التي تحسنت بفضل عمليات إعادة جدولة بالنسبة للصادرات من 486% في سنة 1994 إلى 42.5% في سنة 1995 ثم 29.2% سنة 1996، بعدها ارتفعت قليلا إلى 39.5% سنة 1999، وارتفع مخزون المديونية من 29.5 مليار دولار سنة 1994 إلى 33.5 مليار دولار سنة 1995، ثم انخفض إلى 28.3 مليار دولار سنة 1999، وقد سمحت عمليات إعادة الجدولة توفير 16 مليار دولار والتخفيف من الضغوط المالية الخارجية، كما أن متوسط مدة استحقاق الدين انتقلت من 03 سنوات إلى 07 سنوات، والجدول رقم(8.3) يوضح تطور اللجوء إلى الدين الخارجي.

الجـدول رقم(8.3): تطور اللجوء إلى الديون الخارجية (1990-1999)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

الديـن	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
دين متوسط وطويل أجل	26.59	26.63	25.89	25.02	28.85	31.32	33.19	31.06	30.26	28.14
دين قصير أجل	1.79	1.24	0.79	0.70	0.63	0.25	0.42	0.16	0.21	0.17
المجموع	28.38	27.87	26.68	25.72	29.48	31.57	33.61	31.22	30.47	28.31

المصدر: مجلة "conjoncture"، العدد 67، جويلية2000، الجزائر، ص 09.

ارتفع اللجوء إلى الدين المتوسط والطويل الأجل بين سنتي 1993 و 1996 منتقلا من 25.02 مليار دولار إلى 33.19 مليار دولار، ثم انخفض في سنة 1997 ليصل إلى 31.06 بسبب إعادة الجدولة وكذلك بسبب اللجوء إلى القرض المتوسط والطويل الذي انخفض بـ 2,17 مليار دولار، بينما هناك زيادة بـ 1.91 مليار دولار قد سجلت في سنة 1996 وارتفع اللجوء إلى الدين قصير الأجل سنة 1996 لينخفض بأقل نسبة في اللجوء الإجمالي للدين في نهاية 1997 و هي 0.16 مليار دولار.

كما تطورت المؤشرات الرئيسية للمديونية الخارجية للجزائر حسب الجدول (9.3).

الجدول رقم (9.3): تطور مؤشرات المديونية الخارجية خلال الفترة(1990-1997).

بيـــان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
اللجوء إلى الدين بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي%	47.9	65.3	62.8	52.1	69.9	76.1	73.5	66.43
نسبة اللجوء إلى الدين / إيرادات الصادرات (الأساس والقواعد)	2.11	2.16	2.20	2.34	3.07	2.85	2.43	2.12
نسبة خدمة الدين بالنسبة للصادرات (الأساس والفوائد) قبل إعادة الجدولة	66.4	73.9	76.5	82.2	93.4	85.5	50.2	39.8
بعد إعادة الجدولة	-				47.1	38.8	30.9	30.3

المصدر: ميديا بنك، العدد 35، أفريل ماي 1998، ص06.

"نتج عن الإصلاحات الاقتصادية المتبعة إعادة هيكلة الكثير من المؤسسات، وخوصصة البعض منها وتصفية بعضها نهائيا، حيث تشير الإحصائيات إلى أن برامج التصحيح أدت إلى حل 800 مؤسسة منذ 1994 في القطاع الصناعي الذي سجل نموا سلبيا خلال الفترة (1993-1997)، ليسجل نمو بـ 4.6% سنة 1998"[1]، ومن بين النتائج الإيجابية المسجلة استرجاع التوازنات المالية الداخلية والخارجية والتي تبرز فيما يلي:

[1] - صالح صالحي(1999)، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي، دراسات اقتصادية، العدد الأول، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، الجزائر، ص 76.

- الانخفاض التدريجي في عجز الميزانية العامة، ولم يكن الهدف هو محاربة العجز في الميزانية فقط، وإنما تحقيق مستوى الادخار العام.
- من بين القطاعات التي عرفت أكبر نمو نجد قطاع الفلاحة الذي سجل نسبة 21% سنة 1996 كما ذكرنا سابقا، وعرف قطاع المحروقات ارتفاعا بسبب اكتشاف آبار جديدة وبداية اعتماد الجزائر على تصدير الغاز، أما قطاع البناء والأشغال العمومية، فقد انتقل النمو فيه من 0.9% سنة 1994 إلى 4.5% سنة 1996، ليتدحرج إلى 2.4% سنة 1998.
- تقلص الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي بشكل كبير، كما أدت سياسة تحرير الاسعار التي عرفت في الأول ارتفاعا مذهلا، ثم استقرت حتى أن بعض السلع انخفضت أسعارها نتيجة لانخفاض الأسعار دوليا، إلى تقليص الطلب الوطني والقضاء على التبذير.

ومن أجل بلوغ الأهداف الاقتصادية الكلية استخدمت السلطات سياسة نقدية صارمة متشددة وسياسة مرنة بالنسبة لسعر الصرف، وطبقت تحرير أسعار فائدة حقيقية موجبة، وبالتالي تقلص العجز المالي للميزانية العامة من 9% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1993 إلى فائض تزيد نسبته عن 3% سنة 1994 و2.4% سنة 1997.

وتحقق هذا الأداء الإيجابي للمالية بفضل الزيادة في الإيرادات العامة التي استفادت من الانخفاض في قيمة العملة الوطنية وارتفاع أسعار النفط العالمية خلال السنوات (90-95-96-97)، أما بعد سنة 1997 فقد انخفضت عائدات النفط بسبب تدهور أسعارها وخاصة في سنتي 98-99 ثم عادت الضغوط من جديد، بالإضافة إلى التقشف الكامل في النفقات العامة، تثبيت الأجور، مساعدات الدعم، والاستثمارات العامة، أما معدل التضخم فقد نجحت الجزائر في تقليصه، إذ عرف انخفاضا من 39% سنة 94 إلى 6% سنة 1997 ثم إلى 4.1% سنة 1999 وأخيرا 1.4% سنة 2000 وهذا بفضل السياسات الصارمة التي نفذتها الجزائر.

أما فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، فبعد أن كان سالبا في المتوسط (-0,5 %) في فترة سنوات (1986 – 1993) حيث بلغ انخفاضه 2,2 % في سنتي (88 - 93) ثم أصبح موجبا منذ 1995 حيث بلغ متوسطه 3,4 % خلال الأربع سنوات التي استغرقها البرنامج.[1]

ورغم النتائج المحققة، إلا أن الاقتصاد الوطني لم يخرج من دائرة الخطر، فرغم التحسينات الملحوظة بقيت الأوضاع هشة، حيث رأى بعض الخبراء أنه من الصعب الاعتماد على المؤشرات الاقتصادية المحققة للتأكيد على أن الاقتصاد قادر على ضبط توازنه على المدى الطويل، فالاستقرار غير قائم على نتائج القطاعات الداخلية، بل يعتمد على تعزيز مكانة المحروقات للمحافظة على التوازنات الكبرى .

[1]- عبد الوهاب كرمان، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2000/11/06، ص 3.

وإذا كان توفير المناخ الملائم لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل حجر الزاوية في برنامج الإصلاح، إلا أن التجربة الجزائرية كانت هزيلة، حيث لم تتجاوز الاستثمارات الأجنبية المباشرة 270 مليون دولار سنة 1997 و280 مليون دولار سنة 1998، رغم الحوافز والمزايا التي يمنحها قانون الاستثمار آنذاك، ويعود السبب في ذلك إلى الظروف الأمنية التي مرت بها البلاد في تلك الفترة.

01-2- الآثار الاجتماعية الناجمة عن برنامج إعادة الهيكلة:

إن النتائج الاقتصادية التي كانت في مجملها إيجابية، لم تتحقق دون تكلفة اجتماعية مرتفعة، وذلك بسبب التدابير المتخذة في إطار برامج الإصلاح.

أ- ظاهرة البطالة:

عرفت هذه الظاهرة تزايدا مستمرا في معدلاتها خلال فترات الإصلاح، حيث وصلت إلى 29.2% سنة 1999، و كان ذلك راجع الى عدة أسباب نذكر منها:

- التسريح الكبير للعمال نتيجة حل وخوصصة العديد من المؤسسات العمومية، حيث تشير المعطيات أن أكثر من 500 ألف عامل تم تسريحهم خلال الفترة 1994-1997[1]، نتيجة تصفية وخوصصة حوالي 633 مؤسسة محلية و268 مؤسسة عمومية و85 مؤسسة خاصة، أي بمجموع 986 مؤسسة.
- ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي التي شهدتها الجزائر في فترة ما قبل التسعينيات، مما أدى إلى تزايد حجم القوة العاملة و رفع من عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل من سنة إلى أخرى حيث قدر عدد الباحثين الجدد عن العمل سنويا ما بين 250 و300 ألف، في الوقت الذي تشير فيه التقديرات الرسمية أن حوالي 8 إلى 10% فقط من طالبي العمل الجدد ينجحون في الحصول على وظيفة.
- ضعف معدلات التشغيل وتراجع أهمية القطاع العام.

الجدول رقم(10.3): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1994-1999).

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل البطالة	24.36	26.99	27.99	29.2	28.00	29.2

المصدر: روابح عبد الباقي وعلي همال(2000)، أثر إعادة الهيكلة على سوق العمل في الجزائر، الملتقى الدولي حول برنامج التصحيح الهيكلي والمسألة الاجتماعية، جامعة قسنطينة، يومي 29-30 ماي 2000.

[1] - إحدادن توفيق(2000)، سياسات التشغيل وأثرها على سوق العمل 1990-1999، يوم دراسي حول تطور العمال خلال الفترة 1994-1997، جامعة فرحات عباس، سطيف، 28 جوان 2000.

إن بلوغ معدلات البطالة هذا المستوى، سيزيد حتما من مخاطر انتشار الآفات الاجتماعية السلبية خاصة بين أوساط الشباب كالمخدرات والإجرام، وينذر بتفكك النسيج الاجتماعي، مما يشكل خطرا على استقرار و المجتمع و انسجامه.

ب- الفقر والقدرة الشرائية:

لقد أدى الاعتماد على آليات اقتصاد السوق، بالإضافة إلى رفع الدعم عن المواد ذات الاستهلاك الواسع وتجميد الأجور وتخفيض قيمة العملة، إلى إلتهاب أسعار المواد الأساسية، حيث تشير الإحصائيات أن معدلات الأسعار قد تضاعفت بين سنة 1990 وسنة 1998 كما يلي[1]:

- 10.5 مرات بالنسبة للأدوية.
- 8.7 مرات بالنسبة للمواد الغذائية ذات المنشأ الصناعي.
- 8 مرات بالنسبة لمجموع الكهرباء والغاز والماء الشروب والوقود.

وفي المقابل لم يتضاعف الأجر الوطني الأدنى المضمون إلا بـ 6 مرات، فانتقل من 1000دج إلى 6000 دج، وهذا ما أدى إلى ضعف القوة الشرائية للمواطن نتيجة لتحرير الأسعار حتى عام 1996، ثم عرفت القدرة الشرائية نوع من الاستدراك بدء من سنة 1997 بفعل انخفاض معدل التضخم، ورغم ذلك وبفعل آثار التسريح فإن 04 ملايين شخص يعيشون ما تحت خط الفقر.[2]

إضافة إلى ما تم ذكره فالسياسة التقشفية التي تبنتها الحكومة أدت إلى تراجع المنظومة الصحية والتعليمية بسبب انخفاض اعتماداتها المالية، حيث تشير بعض الأرقام أن نصيب الفرد الواحد من النفقات العامة لقطاع الصحة تراجع خلال الفترة (1993-1997) من 620 دج إلى 508 دج[3]، وظهرت أمراض معدية ووبائية تم القضاء عليها في الثمانينات وبداية التسعينات مثل مرض السل والجرب.

وأمام هذا الوضع المتأزم وتدهور في الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي، تزايدت حدة الفقر وتدحرجت الطبقة المتوسطة لتنظمّ إلى الطبقات الفقيرة، حيث أن انخفاض وفي بعض الحالات انعدام الدخل لعدد معتبر من الأسر الجزائرية، أرغمها على توقيف أبناءها عن الدراسة.

ج- نصيب الفرد من الناتج المحلي:

لقد شهد هذا المؤشر هو الآخر تراجعا هاما، حيث انخفض من 1822.8 دولار سنة 1993 إلى 1596 دولار سنة 1997، ثم إلى 1500 دولار سنة 1999، وهوما يؤكد الصعوبات الكبيرة التي عانى منها الفرد بصفة عامة أثناء تلك المرحلة.[4]

---

[1] - المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، جوان 2002، ص 19.

[2]- عبد المجيد بوزيدي(1999)، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، موفم للنشر و التوزيع، الجزائر.

[3]- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول نظم علاقات العمل في ظل التعديل الهيكلي، أفريل 1998، الجزائر، ص39.

[4]- ملخص عن التقرير السنوي لـ PNUD بجريدة الخبر عدد 2614 المؤرخ في 25 جويلية 1999.

في الأخير يمكن ان نقول بأن النتائج الميدانية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر قد أكدت على تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية، غير أن هذا التحسن يرجع إلى عوامل خارجية متعددة أكثر من الفعالية الاقتصادية التي يفتقد إليها الاقتصاد الوطني، أما بالنسبة للنتائج الاجتماعية فكانت بمثابة الفاتورة الباهظة للتحسن الاقتصادي، حيث تبين مختلف البيانات الكمية لمختلف المصادر بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على تدهور كبير في مستويات المعيشة وارتفاع معدلات البطالة إلى مستوى 30٪ وتراجع غير مسبوق على المستوى التعليمي والصحي.

01-3- تطور أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة (2000-2010):

شهدت معظم المؤشرات الاقتصادية تطورا ملحوظا خلال هذه العشرية كما سنعرضه بإيجار من خلال التطرق إلى أهمها.

أ. الميزانية العامـة:

لقد عانت الميزانية العامة للدولة الجزائرية قبل فترة الاصلاحات من العجز الدائم، وبالرغم من رصيد الميزانية الذي كان سالبا سنة 1995، إلا أنه انخفض قياسا بسنتي 1993 و1994 حيث بلغت نسبة العجز من الناتج المحلي الاجمالي -8.7% و-4.4% على التوالي، غير أنه تحسن بعد ذلك بشكل ملحوظ خلال فترة الاصلاحات الاقتصادية نتيجة تطبيق بنود برنامج الاصلاح الهيكلي التي كانت تهدف إلى تقليص حجم النفقات من خلال إلغاء جميع أنواع الدعم، باستثناء المقدم للسلع الضرورية، وتصحيح الأسعار وتخلي الدولة عن بعض مهامها.

الجدول رقم(11.3): تطور الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2010).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الايرادات العامة	النفقات العامة	الميزانية العامة	الميزانية العامة إلى الناتج الاجمالي المحلي (%)
2000	20.945	15.651	5.294	9.8
2001	19.485	17.272	2.213	4.05
2002	20.119	19.987	1.32	0.23
2003	25.519	19.848	5.665	8.36
2004	30.941	24.890	6.052	7.11
2005	42.016	29.798	12.219	11.88
2006	50.103	34.265	15.838	13.58
2007	53.176	46.782	6.394	4.72
2008	54.782	48.569	6.213	5.1
2009	56.879	51.415	5.464	9.4
2010	62.325	56.493	5.832	9.8

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة (2004/2008/ النشرة الاحصائية 2010).

تحسن رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (2000-2006)، حيث عرف فائضا بالنسبة للناتج الاجمالي المحلي قدر بـ9.8% سنة 2000 ليبلغ أقصاه سنة 2006 حيث قدر بـ13.58%، ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى تحسن أسعار النفط والغاز الطبيعي في الأسواق العالمية، حيث أن حصة نصيب الميزانية من الايرادات الخاصة بالمحروقات تزيد عن 50% من إجمالي الايرادات المتعلقة بالميزانية العامة للدولة حيث سيتم الحديث عنها لاحقا، أما بعد سنة 2006 فقد عرفت الميزانية العامة تذبذبا وتراجعا مقارنة بما كانت عليه، وذلك راجع إلى الارتفاع المتواصل للنفقات العامة مقارنة بارتفاع الايرادات العامة.

ب. نصيب الفرد من الناتج الداخلي:

لقد شهد معدل نمو الناتج المحلي خلال فترة الاصلاحات الاقتصادية تحسنا ملحوظا، حيث ارتفع من 2.15% سنة 2000 إلى 5.01 سنة 2010 كما يبينه الجدول رقم(12.3).

الجدول رقم(12.3): تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة (2000-2010).

السنوات	الناتج الداخلي الخام PIB (مليار دولار)	نصيب الفرد من PIB (بالدولار)	معدل نموPIB
2000	54.749	1800.01	2.15
2001	54.745	1772.87	2.7
2002	56.748	1809.47	4.7
2003	67.802	2128.55	6.9
2004	85.144	2630.81	5.2
2005	102.721	3121.64	5.1
2006	114.831	3397.36	2
2007	131.568	3824.65	4.6
2008	158.699	4545.17	4.8
2009	161.245	4987.12	5.1
2010	165.983	5100.46	5.01

المصدر: - (2000-2006): موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية، www.el-mouradia.dz.

-(2007-2010): رشيد بن يوب(2006)، حالة الجزائر، الدليل الاقتصادي و الاجتماعي، الطبعة الثالثة، ص43.

يتبين لنا من خلال معطيات الجدول(12.3) أن الناتج الداخلي الخام كان في تزايد مستمر خلال هذه الفترة وتضاعف بثلاث مرات عما كان عليه في بدايتها، حيث انتقل من 54.749 سنة 2000 ليصل إلى 165.983 سنة 2010، حيث يمكن إرجاع ذلك إلى تحسن الايرادات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار

النفط والغاز خلال هذه الفترة، كما ارتفع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ليصل إلى 5100.46 دولار سنة 2010 بعدما كان 1800.01 سنة 2000، و قد تحسن معدل النمو PIB هو الآخر مرتفعا من 2.15 سنة 2000 الى 5.01 سنة 2010.

ت. تطور الهيكل القطاعي للناتج الداخلي الخام لاقتصاد الجزائري:

من أهم القطاعات المكونة للناتج الداخلي الخام نجد القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، حيث كان تطور هذا المؤشر حسب القطاعات وفق ما تبينه معطيات الجدول رقم(13.3).

الجدول رقم(13.3): تطور هيكل الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الجزائري (2000-2010).

الوحدة: النسبة (%)

السنوات	الزراعـة	الصناعة	الخدمات
2000	8.8	56.7	34.5
2001	9.8	54.7	35.5
2002	10	53	37
2003	10	55	35
2004	10	57	34
2005	8.3	53.3	38.4
2006	8.4	60.6	31
2007	8.1	61	30.9
2008	8.4	61	30.6
2009	7.8	62	30.2
2010	8.1	60.4	31.5

المصدر: مولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية- دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 2009-2010، ص277.

يمكننا القول من خلال الجدول رقم(13.3) بأن الصناعة قد احتلت أعلى نسبة من مجموع الناتج الداخلي الخام سنة 2009 بنسبة بلغت 62%، بعدما كانت في بداية الفترة أي سنة 2000 تقدر بـ56.7%، حيث أن الصناعات الاستخراجية قد استحوذت على النصيب الأكبر في تشكيله، وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع عائدات الصادرات النفطية إلى مستويات قياسية خلال هذه الفترة لم تشهدها من قبل، كما يمكننا القول بأن الصناعة قد استحوذت على أكبر نسبة من الناتج الداخلي الخام طوال هذه الفترة، أما بالنسبة للزراعة فقد حافظت نسبيا على حجمها طوال هذه الفترة، حيث أن نسبتها لم تكن مرتفعة مقارنة مع نسبة قطاع الخدمات الذي تراوحت قيمة نسبته خلال هذه الفترة بين 34.5% سنة 2000 و31.5% سنة 2010.

ث. المديونية الخارجية للجزائر:

بدأت ديون الجزائر تتزايد منذ فترة منتصف الثمانينات بعد الأزمة العالمية التي مست أسعار النفط، حيث لجئت إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية لتمويل الاستهلال والاستثمار، مما أدى إلى ارتفاع الديون الخارجية وتراكمها خلال السنوات اللاحقة، ومن خلالها ارتفعت تكاليف خدمة الدين السنوية، مما أدى إلى العجز في تسديد هذه الديون وكذا مخلفاتها من خدمات الدين التي واصلت ارتفاعها، وبالتالي لجأت الجزائر إلى عملية إعادة جدولة الديون مع نادي باريس ونادي لندن في سنوات التسعينات والتي كانت أمرا حتميا بعد دخول الجزائر اقتصاد السوق.

تمكنت الدولة الجزائرية خلال العشرية الأولى للألفية الثالثة من تقليص الديون وتسديدها قبل آجالها، مما أدى إلى تراجع خدمة الدين أكثر فأكثر كما يبينه الجدول رقم(14.3).

الجدول رقم(14.3):تطور مؤشرات المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (2000-2010)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	اجمالي الديون الخارجية	اجمالي خدمة الدين الخارجي
2000	25.261	4.500
2001	22.261	4.464
2002	22.642	4.150
2003	23.353	4.358
2004	21.821	5.658
2005	17.191	5.846
2006	5.612	13.314
2007	5.606	1.431
2008	5.586	1.218
2009	5.413	1.000
2010	5.457	0.667

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم(14.3) أن إجمالي الديون الخارجية للجزائر سنة 2000 قد قدرت بـ 25.261 مليار دولار، وهو مبلغ ضخم من الديون نتج عنه مبلغ سنوي لخدمة الدين خلال هذه السنة قدر بـ 4.5 مليار دولار، وبعد تطبيق الجزائر لسياسة الدفع المسبق لديونها الخارجية مستغلة في ذلك فرصة ارتفاع أسعار النفط وزيادة مداخيلها من العملة الصعبة، نتج عن ذلك انخفاض هذه الديون إلى 5.457 مليار دولار سنة 2010، ومعها انخفضت خدمة الدين التي بلغت قيمتها أقل من مليار دولار خلال نفس السنة.

لقد خلفت المديونية الخارجية للجزائر خسائر مالية معتبرة وأوجدت الكثير من المشاكل التي أثرت على التحكم الجيد في تسيير الشؤون الاقتصادية للبلد من خلال الشروط التي كانت تفرضها المنظمات المالية المانحة التي كانت تضغط وتؤثر في القرارات الاقتصادية، حيث دفعت الجزائر ما قيمته 117.9 مليار دولار خلال الفترة الممتدة بين 1985 و2005 ، منها 84 مليار دولار في تسديد أصل الدين، و34 مليار دولار على سبيل الفوائد، و بالتالي فإن تقلص حجم المديونية قد أدى إلى إزالة جزء كبير من العوائق التي كانت تواجهها السياسة الاقتصادية الجزائرية.

ج. الميزان التجاري للجزائر:

تعتبر الجزائر كغيرها من الدول النامية بأنها مرتبطة في تجارتها الخارجية بأسواق الدول الصناعية المتقدمة، وبالأخص أسواق الدول الأوروبية بالتحديد سواء تعلق الأمر بصادراتها أو بوارداتها، حيث أن متوسط واردات الجزائر من دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (1995-2005) قد قدر بنسبة 54%، أما فيما تعلق بالصادرات فقد قدرت النسبة المتوسطة خلال نفس الفترة بـ 61.36%، مما يدل على الأهمية الكبيرة التي تحتلها الدول الأوروبية في المبادلات التجارية الخارجية للجزائر.

الجدول رقم(15.3): تطور هيكل الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2000-2010)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	المحروقات(1)	صادرات أخرى(2)	الصادرات السلعية(1+2)	الواردات	الميزان التجاري
2000	20.950	0.620	21.570	9.270	12.300
2001	18.508	0.678	19.186	9.576	9.610
2002	18.110	0.610	18.720	12.010	6.710
2003	23.990	0.470	24.460	13.320	11.140
2004	21.550	0.670	32.220	17.950	14.270
2005	45.250	0.790	46.040	19.570	26.470
2006	54.000	1.065	55.065	21.005	34.060
2007	60.205	1.474	61.679	27.439	34.240
2008	75.730	2.314	78.044	37.444	40.600
2009	42.960	2.120	45.080	36.754	7.780
2010	55.093	2.025	57.218	37.805	18.200

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره.

إن تتبع الميزان التجاري للاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة يمكننا من القول بأن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد في مجمل مداخيله من العملة الصعبة على قطاع المحروقات الذي يمثل ثلث الناتج الداخلي الخام، كما أن الملاحظة الأخرى من خلال معطيات الجدول رقم(15.3) أن الصادرات خارج مجال المحروقات كانت في تزايد بطيء حيث وصلت إلى 2.025 مليار دولار سنة

2010، وهي قيمة ضعيفة جدا مقارنة مع حاجيات البلد الاقتصادية، وبالنسبة للميزان التجاري نلاحظ أن قيمته قد بلغت 12.300 مليار دولار سنة 2000، لتبدأ في التراجع إلى النصف سنة 2002 وذلك راجع إلى تسديد الديون، ليحقق الميزان التجاري ابتداء من سنة 2003 ارتفاعا ايجابيا متواصلا ليصل سنة 2008 إلى 40.6 مليار دولار، وذلك راجع إلى ارتفاع عائدات صادرات المحروقات الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول، لتصل قيمة الميزان التجاري إلى 18.2 مليار دولار سنة 2010.

وخلاصة القول فيما يتعلق بالميزان التجاري أن السبب الرئيسي في ارتفاع رصيده يعود إلى الوضع الايجابي للصادرات الذي تحقق بفضل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبالتالي فإن الميزان التجاري للجزائر متعلق بدرجة أكبر بما تحصله الجزائر من عائدات النفط، حيث أن سياسات الإصلاح الاقتصادي والانفتاح على الاستثمارات الأجنبية التي كانت متجهة نحو قطاع المحروقات قد أثرت على قيمة وحجم الصادرات إيجابا، ولكن لم تعمل على تحسين وتطوير نوع هذه الصادرات.

ح. احتياطي النقد الأجنبي:

عانت الجزائر طويلا من التدهور الكبير في حصيلتها من قيمة احتياطي الصرف قبل الاصلاحات الهيكلية والتي بلغت1.2 مليار دولار سنة 1984، وهو ما كان يعادل 1.2 شهر من الواردات، بعدها عرفت الحصيلة ارتفاعا طفيفا وصل إلى 1.5 مليار دولار، لتصل خلال مرحلة الاصلاحات إلى 2.7 مليار دولار سنة 1994 وهو ما كان يغطي قرابة 03 أشهر استيراد.

الجدول رقم(16.3): تطور احتياطي الصرف للجزائر خلال الفترة (2000-2010).

السنوات	احتياطات الصرف (مليار دولار)	احتياطات الصرف على أساس أشهر الاستيراد
2000	11.90	12.19
2001	17.96	18.08
2002	23.11	19.14
2003	32.94	24.34
2004	42.3	28.0
2005	56.18	27.36
2006	77.78	36.66
2007	110.3	41.2
2008	112.6	42.5
2009	112.9	42.8
2010	114.7	43.1

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم(16.3) أن احتياطي الصرف قد شهد ارتفاعا مستمرا طوال هذه الفترة و بوتيرة سريعة، حيث أنه ارتفع من 11.90 مليار دولار سنة 2000 إلى 114.7 مليار

دولار سنة 2010، وهو فارق كبير كان نتيجة ارتفاع الصادرات النفطية التي أدت إلى زيادة مداخيل الجزائر من العملة الصعبة، وبالمقابل فإن احتياطي الصرف على أساس أشهر الاستيراد قد شهد ارتفاعا هو الآخر، حيث انتقل من تغطية 12.19 شهر من الاستيراد سنة 2000 إلى 43.1 شهر سنة 2010 وهو ما يعد مؤشرا إيجابيا.

خ. معدل التضخم:

يعتبر التضخم من المؤشرات الاقتصادية المهمة، حيث أنه يعبر عن فاعلية السياسة النقدية للبلد ويعتبر كأحد مؤشرات التوازن الداخلي، إلى جانب العجز في الميزانية العامة ومعدل نمو الكتلة النقديـة، حيث أن معدل التضخم قد بلغ نسبة عالية سنة 1995 حيث وصل إلى 30% كحد أقصى له لينخفض بعدها بشكل مفاجئ وتصبح قيمته 18.7% سنة 1996، ثم 5.7% سنة 1997، لتصل قيمته إلى 0.3% سنة 2000 كأدنى نسبة تضخم عرفتها الجزائر، حيث يمكن إرجاع ذلك إلى الاجراءات التي تم اتخاذها من طرف الحكومات المتعاقبة في إطـار برنامـج التعديل الهيكلي الذي تم الحديث عنـه سابقا، كتحرير الأسعار، خفض عجز الميزانية العامة والتحكم في حجم الكتلة النقدية، بالاضافة إلى اتباع أساليب جديدة في تمويل المشاريع الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي.

الجدول رقم(17.3): تطور معدل التضخم للجزائر خلال الفترة (2000-2010)

النسبة المئوية(%)

السنوات	معدل التضخم (%)
2000	0.3
2001	4.2
2002	1.4
2003	2.58
2004	3.56
2005	1.6
2006	2.5
2007	3.7
2008	4.1
2009	4.9
2010	5.2

المصدر: (2000-2006): بنك الجزائر، 2007 (ONS)، (2008-2010): موقع رئاسة الجمهورية (www.el-mouradia.dz)

ارتفع معدل التضخم خلال سنة 2001 حيث بلغت نسبته 4.2% بسبب ارتفاع الكتلة النقدية التي بلغت نسبة نموها في تلك السنة حوالي 24.9% وهو ما يرجع إلى برنامج الانعاش الاقتصادي الذي استلزم أموالا ضخمة في تلك السنة، وعلى الرغم من تراجع معدل التضخم سنة 2002 إلى 1.4%، إلا أنه عاود الارتفاع مجددا إلى 2.58% و3.56% سنتي 2003 و2004، لينخفض سنة 2005 إلى 1.6% ثم يرجع إلى الارتفاع المستمر حتى نهاية الفترة، حيث قدرت نسبته سنة 2010 بـ5.2%، ويمكن إرجاع

هذا التذبذب في معدل التضخم إلى النمو في الكتلة النقدية الذي تزايد بمعدلات أكبر من نمو الناتج الاجمالي المحلي.

د. البطالة و التشغيل:

إن تأثير البرامج التي تم تطبيقها خلال تلك الفترة كان جليا في الجانب الاجتماعي، وبخاصة فيما تعلق بالبطالة والتشغيل الذين تغيرت مستوياتهما نتيجة السياسات التي تم تطبيقها ضمن البرامج التنموية كما هو موضح في الجدول رقم(18.3).

الجدول رقم(18.3): تطور مستويات الشغل والبطالة خلال الفترة (2000-2008).

الوحدة: الف نسمة

أنواع القوى العاملة			2000	2002	2004	2006	2008
01- القوى العاملة			4 997	5 462	5 981	6 517	7 022
حسب القطاعات	الخدمات، إدارة، تجارة، خدمات اخرى	العدد	2 514	2 660	2 861	3 052	3 260
		معدل النمو(%)	/	17.43	3.69	6.67	6.81
	الفلاحة	العدد	1 185	1 438	1 617	1 780	1 841
		معدل النمو(%)	/	8.28	3.32	10.08	3.42
	الأشغال العمومية والبناء	العدد	781	860	980	1 160	1 371
		معدل النمو(%)	/	7.09	8.04	18.36	18.18
	الصناعة	العدد	497	504	523	525	530
		معدل النمو(%)	/	039	2.54	0.38	0.95
02- العاملين غير المنتظمين		العدد	1 263	1 455	2 070	2 485	2 579
		معدل النمو(%)	/	1.07	34.67	20.04	3.78
03- العاطلين عن العمل			2 610	2 388	1 729	1 265	1 220
معدل البطالة الرسمي			29.5	25.7	17.7	12.3	11.3
معدل البطالة المصحح(*)			43.76	41.30	38.84	36.52	35.17
المجموع (القوى النشيطة=1+2+3)			8 850	9 305	9 780	10 267	10 801

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر (2005-2010).

(*): معدل البطالة المصحح = (فئة العمال غير المنتظمين + فئة العاطلين عن العمل)/ الفئة النشيطة.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم(18.3) أن هناك انخفاضا في معدل البطالة في الفترة (2000-2008)، إلا أن هذا الانخفاض المسجل في معدل البطالة الرسمي كان أكبر من الانخفاض المسجل في معدل البطالة المصحح الذي انخفض بـ 8.59 نقطة مئوية، بينما سجل معدل البطالة الرسمي انخفاضا تجاوز 18 نقطة مئوية، يمكن إرجاع هذا التفاوت في قيمة التراجع بين المعدلين إلى ارتفاع حجم القوى العاملة على العموم وفئة العاملين غير المنتظمين بالأخص، حيث أن هذه الأخير تعتبر مقصاة عند احتساب المعدل الرسمي للبطالة، بينما ارتفعت الفئة العاملة بحوالي 40%، وقد شمل هذا الارتفاع قطاعات عدة كما سنرى.

قطاع الخدمات: يأتي هذا القطاع في المرتبة الأولى من حيث استقطاب اليد العاملة، حيث سجلت عمالة هذا القطاع زيادة بنسبة 8.65% في فترة الدراسة، إذ انتقل عمال هذا القطاع من 2.514 مليون عامل سنة 2000 إلى 3.260 مليون عامل سنة 2008، أي بنسبة زيادة قدرها 29.67% خلال هذه الفترة، يمكن تفسير هذه الزيادة المعتبرة بـالتوسع المسجل في قطاعات التجارة والنقل والاتصالات نتيجة زيادة حجم المبادلات التجارية الداخلية والخارجية، حيث أن ارتفاع الطلب الكلي نتيجة زيادة الانفاق الحكومي قد أدى إلى ارتفاع حجم المبادلات التجارية الداخلية وخصوصا الخارجية، يضاف إلى كل ذلك تحرير قطاع الاتصالات.

القطاع الفلاحي: يأتي هذا القطاع في المرتبة الثانية من حيث استقطاب اليد العاملة، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي لعمال القطاع 6.27% في الفترة (2000-2008)، وكان ذلك بنسبة زيادة قدرها 55.35% خلال نفس الفترة، ويعود هذا التحسن إلى الآثار الايجابية التي نتجت عن تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية ابتداء من سنة 2000، بالرغم من أن فرص العمل التي يتم توفيرها تبقى مؤقتة وموسمية بالنظر إلى ظروف هذا القطاع.

قطاع الأشغال العمومية والبناء: لقد كان لتأثير سياسة الانعاش الاقتصاد على هذا القطاع الأثر الواضح، حيث ساهمت المشاريع والعمليات المدرجة خلال هذه الفترة في رفع عدد عمال هذا القطاع، حيث انتقل عددهم من 0.781 مليون عامل سنة 2000 إلى 1.371 مليون عامل سنة 2008، أي بنسبة زيادة قدرها 75.5% وبمتوسط معدل نمو سنوي قدره 12.91%.

قطاع الصناعة: سجل هذا القطاع نسبة ضعيفة من حيث اليد العاملة خلال الفترة (2000-2008) حيث انتقل عدد العمال من 0.497 مليون عامل سنة 2000 إلى 0.530 مليون عامل سنة 2008، أي بنسبة زيادة تقدر بـ6.63% وهي نسبة ضعيفة، وبمعدل نمو قدره 1.06%، وبالتالي فإن آثار البرامج المطبقة خلال هذه الفترة لم تؤت أكلها في دعم القطاع الصناعي بالشكل الكافي.

وعليه فإن الانخفاض الذي سجله معدل البطالة الرسمي ومعدل البطالة المصحح يرجع إلى زيادة مستويات التشغيل في قطاع الخدمات، الفلاحة، الأشغال العمومية والبناء وبدرجة أقل القطاع الصناعي مع وجود مناصب عمل مؤقتة راجعة إلى نوعية الخدمات التي قد تكون موسمية في القطاع الفلاحي أو ظرفية متعلقة بالتدخل الحكومي في قطاع الأشغال العمومية والبناء، وبالتالي فإن البرامج التي تم تطبيقها خلال هذه الفترة كان لها تأثير إيجابي خاصة على قطاع الأشغال العمومية والبناء، كما أن القطاع الصناعي لم يتجاوب مع تلك البرامج بالنظر إلى نسبة النمو التي حققها في زيادة استقطاب اليد العاملة.

خـاتمـة:

لقد أصبحت التنمية الاقتصادية محط أنظار الباحثين والمفكرين وتزايد الاهتمام بها نتيجة طبيعة التغيرات في الجانب الاقتصادي بالأخص التي حدثت أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتجلى ذلك من خلال ظهور العديد من النظريات التي تناولت هذا الموضوع، مما استوجب على العديد من الدول تحقيق أعلى معدلات نمو بهدف تحسين مستوى معيشة الأفراد، من خلال توفير المنتجات اللازمة وزيادة الناتج المحلي الاجمالي، وزيادة الدخل القومي و توزيعه بالعدل، وبمعنى آخر الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة للتنمية الاقتصادية من خلال اتباع سياسات و نظريات حديثة تتماشى و التحولات السريعة في الأوضاع، لكن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية قد واجهته العديد من العقبات منها الاقتصادية كندرة رؤوس الأموال وانخفاض الكفاية الإنتاجية، وتفشي الاقتصاد المزدوج في البلدان النامية، إضافة إلى ضيق الأسواق المحلية لهذه البلدان و قلة الادخار وضعف الاستثمار بها، بالإضافة إلى عقبات اجتماعية كالزيادة غير المتحكم فيها للسكان في بعض المجتمعات وعلاقتها بالثروة المادية، وضعف الجانب التعليمي، يضاف لها ضعف التسيير والتخطيط الذي تجلى في الإسراف في الإنفاق لدى الكثير من الدول للنهوض بمجتمعات، يضاف إلى كل ذلك الأوضاع العالمية التي دائما ما تلقي بظلالها على اقتصاديات الدول المتخلفة بحكم تبعية هذه الأخيرة لها.

و نفس السياق كان تطور مفهوم التنمية الاقتصادية في الجزائر مسايرا للتحولات الاقتصادية التي عرفها البلد، حيث كانت الانطلاقة بعد الاستقلال من خلال صياغة التوجهات الانمائية التي كانت تستهدف تطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية معا من خلال تأميم المصالح الأجنبية في البلد لضمان تعبئة الموارد في ميدان التنمية، وقد كان التركيز على محور رئيسي الذي تمثل في الصناعات الكبرى المرتبطة بالمحروقات التي اعتبرت القطاع الاستراتيجي الذي يدفع بالقطاعات الأخرى الى النهوض، وهو ما كانت تستهدفه معظم البرامج التنموية خلال فترة التخطيط الموجه، لكن الانتكاسة التي مست أسعار المحروقات غيرت وأثرت على الخطط المسطرة ودفعت بالجزائر مع نهاية الثمانينات لتغيير استراتيجياتها التنموية في الجانب الاقتصادي بتوجهها إلى اقتصاد السوق، وبدأت مرحلة جديدة من خلال صدور مجموعة من القوانين التي كانت تهدف إلى الانتقال التدريجي للنمط الجديد من الاقتصاد من خلال تبني مجموعة من الإصلاحات الهيكلية التي كانت لها مخلفات في الجانب الاقتصادي من خلال تحسن في بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد، و اجتماعية كانت ضريبة للتحسن في المؤشرات السابقة من خلال ارتفاع معدلات البطالة نتيجة الخوصصة وتسريح العمال، بالإضافة إلى انتشار الفقر نتيجة انخفاض القدرة الشرائية، ومع بداية الألفية الثالثة توجهت الجزائر إلى ترقية التنمية الاقتصادية إلى المستدامة في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية مريحة نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

الفصـل الرابـع

"تحليل ظاهرة البطالة في الجزائر"

مقدمــة:

تعتبر التنمية الاقتصادية هدفا محوريا لكل السياسات الاقتصادية في دول العالم، حيث تعمل على اختلاف مستوياتها على تحقيق نسب نمو إيجابية مستمرة في مؤشرات اقتصاداتها، لكن تحديات الواقع المعاش تضع في طريق تحقيق هذا الهدف عدة عقبات قد تحول دون الوصول إلى ذلك، ولعل من أبرزها ظاهرة البطالة التي تتلخص خطورتها في عدة أبعاد مختلفة تمس جوانب اقتصادية، اجتماعية وحتى سياسية في حالة عدم وجود محاولة معالجتها أو التقليل من آثارها، وقد أصبحت تهدد تماسك واستقرار المجتمعات خاصة الفقيرة والنامية.

لذا تعد البطالة إحدى أكبر المشكلات التي أثرت وزعزعت كيان اقتصاديات الكثير منها، حيث أصبحت تعتبر من المواضيع التي تفتح مجالا للدراسة والاهتمام في معظم الدول، وقد تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الاقتصادية التي فسرت هذه الظاهرة التي تكاد تكون من أهم المشكلات الرئيسية التي تعرقل مسيرة التقدم والتنمية في معظم الدول، كما أن النظرة إلى البطالة بوصفها مؤشرا مهما من المؤشرات الدالة على بداية انحدار النظام الاقتصادي إلى منزلق خطير يؤثر عليه، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور مشاكل عدة.

أصبحت البطالة عائقا تنمويا كبيرا في الكثير من الدول في العالم خاصة الدول السائرة في طريق النمو، حيث أضحت سببا في تهديد استقرار العديد من الأنظمة والحكومات في ظل معدلات النمو السكاني المتزايدة في هذه البلدان، بالإضافة إلى زيادة الفجوة بين الانتاج والاستهلاك، كما أن مخلفات هذه الظاهرة خاصة على فئة الشباب سواء في الدول النامية أو حتى المتقدمة التي تعاني كذلك من هذه المشكلة قد تفاقمت وأثرت على سلوكهم الاجتماعي، ويظهر ذلك جليا من خلال زيادة تعاطي المخدرات والسرقة والاحساس بالظلم الاجتماعي لهذه الفئة، وما يتولد عنه من عقبات نفسية ومن الإحباط والهزيمة الداخلية التي تدفع إلى العنف وتزيد من الآفات الاجتماعية.

لم يكن مصطلح البطالة شائعا ومنتشرا خلال سنوات الرخاء الاقتصادي في فترة الستينات والسبعينات إلى غاية منتصف الثمانينات، وذلك راجع إلى الموارد البترولية الكافية نتيجة أسعاره التي كانت مرتفعة في ذلك الوقت، وبذلك تمتد جذور مشكلة البطالة في الجزائر إلى التراكمات التي حصلت على مر العديد من السنوات، وذلك نتيجة أسباب متعددة أدت إلى ظهورها وتفاقمها، منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي ومنها ما هو متعلق بالنمو السكاني، بالإضافة إلى الأسباب التنظيمية والادارية، حيث أنها لم تمس الشباب غير المتعلم فقط، بل مست حتى ذوو الشهادات الجامعية، كل ذلك أدى إلى عدم القدرة على توفير فرص العمل الكافية أمام الوافدين الجدد لسوق العمل، مما دفع بمشكلة البطالة لأن تصبح أكثر تعقيدا نظرا لعدم وجود سياسات واضحة للتشغيل تعمل على إيجاد فرص عمل قارة ودائمة تقلل من حدة ظاهرة البطالة.

لقد عرف الاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانيات من القرن الماضي تحولات غيرت مساره واتجهت به نحو تحرير قوى السوق وتفعيل آلياته بعد أن كان تسييره مركزيا، كما انشغلت الجزائر بإعادة التوازنات المالية الداخلية والخارجية بعد الاختلالات التي شهدتها، وذلك نتيجة التدهور الكبير في المداخيل النفطية التي كانت تعتبر المورد الرئيسي للدولة، فكان التدخل عن طريق استراتيجيات تكثيف الاستثمار الصناعي الخاضع لسلطتها من خلال الاعتماد على المؤسسات الكبيرة، والتي شهدت عجزا فيما بعد نتيجة الواقع الاقتصادي آنذاك، فأعيدت هيكلتها وتم منحها الاستقلال المالي وعرضت للخوصصة، كما أدى ذلك إلى انسحاب جزء منها من النشاط الاقتصادي مما دفع إلى تسريح العديد من العمال، وبالتالي ارتفاع مستوى البطالة وتزايد معدلاتها، الشيء الذي دفع بالدولة إلى تنصيب أجهزة رسمية تهدف إلى إعداد برامج توظيف العمالة وتنشيط سوق العمل، كما شجعت الاستثمار في مجال إقامة مشاريع ومؤسسات صغيرة ومتوسطة للتخفيف من حدة البطالة، باعتبار أن هذه المؤسسات تعتمد على طرق إنتاج تحتاج إلى اليد العاملة بكثافة، وبالتالي الزيادة في إيجاد فرص العمل التي تخفف من ظاهرة الفقر وتقلل من الآفات الاجتماعية.

المبحث الأول: النظريات الاقتصادية المفسرة لظاهرة البطالة.

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي واجهت وتواجه اقتصاديات العالم، لذا فإن الاهتمام بهذه القضية كان من أولويات الكثير من الاقتصاديين على اختلاف أفكارهم وتوجهاتهم عبر فترات زمنية مختلفة، ولعل التنوع الذي مس أشكال البطالة كان من أهم الأسباب المفسرة لتعدد التحاليل حول فهمها وتفسيرها، وفيما يلي سوف نتعرض لأهم النظريات التي تناولت موضوع البطالة في الفكر الاقتصادي على مر فترات زمنية مختلفة.

01- النظرية الكلاسيكية:

ظهرت النظرية الكلاسيكية لأول مرة وسادت أفكارها في بريطانيا في نهاية القرن الثامن عشر وحتى مطلع القرن التاسع عشر، وظلت معظم الأفكار التي جاءت بها تلك المدرسة مقبولة لدى علماء الاقتصاد حتى العقد الثالث من القرن الماضي الذي شهد أزمة الكساد العالمي.

تقوم النظرية الكلاسيكية على عدد من الافتراضات الأساسية، أهمها سيادة ظروف المنافسة الكاملة في كافة الأسواق ومرونة الأجور والأسعار، ويؤمن الفكر الكلاسيكي بسيادة ظروف التوظيف الكامل لعناصر الانتاج كافة بما فيها عناصر العمل.

ومن وجهة نظر الاقتصاد السياسي، فقد فسر البطالة باعتباره التوجه الايديولوجي الذي عبر بوضوح تام عن مصالح ووعي الطبقة البورجوازية الحاملة لمشروع الرأسمالية الصناعية في نهاية القرن السابع عشر، وقد عرفت بداياته الأولى مع كتابات ويليم بيتي (1623-1685)، ليصل إلى أوجه مع أعمال آدم سميث(1723-1790) ودافيد ريكاردو(1772-1823)، وقد شكل رواد الاقتصاد السياسي الكلاسيكي أهم المعاول التي استهدفت المدرسة التجارية (الميركانتيلية)، وأبرز المنظرين للبورجوازية الصناعية الصاعدة في انجلترا.

لقد أفرد الكلاسيكيون أهمية بالغة للبعدين الاجتماعي والسياسي في تحليل الظاهرة الاقتصادية، رابطين في تحليلهم مشكلة البطالة بالمشكلة الديمغرافية وبتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي وبالطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني، كما يرتكز اهتمامهم بالبعد الاجتماعي والسياسي للظاهرة الاقتصادية، ومن أهم ما شغل تفكير الكلاسيكيين هو مشكل التوزيع والربح وتأثيره في تراكم رأس المال، ويؤمن الكلاسيك بمبدأ التوازن العام، بمعنى أن كل عرض سلعي يخلق الطلب المساوي له، أو ما يسمى بقانون المنافذ لصاحبه "ساي".[1]

يرى الكلاسيك أن الاقتصاد يتوازن دائما عند مستوى التشغيل الكامل، بحيث أن كل فرد قادر على العمل ويرغب فيه عند أجر التوازن يجد فرصة عمل، أي لا مجال لوجود بطالة إجبارية، وإذا وجدت

[1]- رمزي زكي(1997)، الاقتصاد السياسي للبطالة، مطابع الرسالة، الكويت، ص233.

فهي بطالة اختيارية، بمعنى وجود يد عاملة ترفض الأجر المنخفض السائد في السوق تتكفل باستيعابها آلية الأجور، ذلك أن تخفيض هذه الأخيرة سيرفع مستوى الأرباح وهوما يشكل حافزا لزيادة الاستثمار وبالتالي رفع مستوى التشغيل، خصوصا في ظل التنافس على منصب العمل والقبول بمستوى الأجور السائدة، أي معالجة البطالة من خلال مرونة الأجور بالانخفاض.

ويقر الكلاسيكيون أن السبب الرئيسي في حدوث هذا النوع من البطالة هو عدم مرونة الأجور النقدية نظرا لتدخل الحكومة أو النقابات العمالية من خلال تحديد حد أدنى للأجور أعلى من أجر التوازن.[1]

بالرغم من استمرار هذه النظرية في مجال التشغيل أكثر من قرن من الزمان إلا أنها لم تعد تلقى قبولا واسعا من طرف معظم الاقتصاديين، وذلك لعدم منطقية أو موضوعية الفرضيات التي استندت عليها، فأزمة الكساد العالمي كانت بمثابة التجربة العملية أو الامتحان التطبيقي الذي سقطت فيه النظرية الكلاسيكية، حيث اعتبرت الدليل الواضح على عدم صحة قانون "ساي"، كما أثبتت فشلها في تفسير الكساد الكبير الذي ساد تلك الفترة أو علاجها، بالرغم من انخفاض الأجور الحقيقية لمستويات دنيا، حيث زادت البطالة واستمرت في مستويات مرتفعة، هذه الأخيرة ظلت تعاني منها معظم الاقتصاديات الرأسمالية، فأصبحت الظاهرة الطبيعية التي سادتها حتى فترة الأربعينات، وهذا ما يتنافى والقوى الخفية المزعومة التي آمن بها الكلاسيك، والقادرة على إعادة التوازن بين النشاط الاقتصادي إذا ما حدث أي اختلال.[2]

اعترض الاقتصادي "كينز" على هذا الرأي لعدة أسباب منها[3]:

- حتى لوكان جمود الأجور هو السبب في البطالة فلا يمكن أن نلوم العمال على ذلك، فالعمال يتفاوضون على الأجور الإسمية وليس الحقيقية، حيث أن الأجور الحقيقية تحدد بواسطة منشآت الأعمال، فهم الذين يدفعون الأجور وهم الذين يرفعون الأسعار.
- لما كانت الأجور هي المصدر الأول للطلب، فإن تخفيضها سوف يؤدي إلى انخفاض طلب العمال على العمل، مما يؤدي إلى انخفاض المبيعات في المؤسسة، والنتيجة هي حدوث زيادة في البطالة مترتبة عن تخفيض الأجور.

وعلى أية حالة، فإن العديد من الحقائق لا تؤيد النظرية الكلاسيكية المفسرة لسوق العمل، فالناتج دائما عند مستوى التشغيل الكامل، كما أن اعتبار الأجور هي المصدر الأول في الطلب يجعل من

---

[1]- ميريال ملفار(2004)، اقتصاد العمل، الطبعة الثانية، ستيديراما، فرنسا، ص49.
[2]- محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي(2007)، الاقتصاد الكلي: تحليل نظري و تطبيقي، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، ص75.
[3]- سامي خليل(1994)، نظرية الاقتصاد الكلي، المفاهيم و النظريات الأساسية، ط1، الكويت، ص91-92.

تخفيضها دافعا لتقليص العمال من طلبهم على العمل، مما يؤدي إلى انخفاض في مبيعات المؤسسة، والنتيجة هي حدوث زيادة في البطالة المترتبة عن تخفيض الأجور عوض امتصاصها.

وخلاصة القول في ذلك أن وجود بطالة في سوق العمل يدفع الأجر الحقيقي نحو الانخفاض، ومن ثم يتمدد الطلب على العمل حتى تزول البطالة نهائيا، وعليه فالاتجاه نحو التوظيف الكامل يستلزم مرونة الأجر الحقيقي في اتجاه النزول.

02- البطالة عند الكلاسيك الجدد(نيو-كلاسيك):

لقد اعتمد تحليل الكلاسيك الجدد على نظرية "التوازن العام" الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل حيث يرتبط حجم العمالة بالعرض والطلب على العمل، ويرتكز هذا التحليل على بعض الفرضيات المستمدة من شروط المنافسة التامة (السوق الحرة)، ومن أهمها: تجانس وحدات العمل، حرية تنقل اليد العاملة ودور المنافسة في شراء وبيع قوة العمل مثل بيع وشراء السلع، وأن حجم اليد العاملة مرتبط بعرض وطلب العمل في السوق.[1]

كما يرى أصحاب هذه النظرية أن سوق العمل هوة سوق تسود فيه المنافسة الكاملة ويظهر فيها عنصر العمل حاملا لعدد من الخصائص التي تميز هذه السوق، منها تباينه سوق العمل ومرونة الأجور، المساواة بين جميع الأفراد، وعلمهم التام بأحوال السوق، ونبهت هذه النظرية إلى وجود بطالة دورية وهيكلية حتمية يتعين معالجتها بأدوات غير سوقية.[2]

ومهما يكن من الأمر، فإن النظرية النيو-كلاسيكية افترضت حالة التوظيف التام، ولم تول للبطالة اهتماما كبيرا بسبب تبنيها لقانون "ساي" للأسواق، كما أن فرضية وجود المنافسة التامة لا تتحقق في الواقع، إضافة إلى أنها اعتبرت أن التغير التكنولوجي هو متغير خارجي يتطور بشكل منعزل عن مستوى التطور الاقتصادي، لكن الواقع يثبت عكس ذلك، إذ أن استخدام التكنولوجيا هو أحد العوامل الأساسية للإنتاج لأنه يرفع من حجمه بأقل التكاليف خاصة عامل الزمن والدقة، وبالتالي فإن تشغيل الآلات قد يؤثر على حجم العمالة حيث تحل الآلة محل العامل في أحيان كثيرة.

03-النظرية الكينزية للبطالة:

لقد هيأت أزمة الكساد العالمي الفكر الاقتصادي لتقبل نظرية جديدة كانت بمثابة ثورة فكرية اقتصادية أحدثت انقلابا جذريا في السياسة الاقتصادية، إنها النظرية الكينزية التي تنسب إلى "جون ماينرد كينز" (1884-1946) الذي أصدر في عام 1936 كتابه الشهير "النظرية العامة في التوظف وسعر الفائدة والنقود"، حيث استهدف فيه توضيح نقاط الضعف والقصور في النظرية الكلاسيكية وكشف التناقضات المنطقية الكامنة فيها، حيث رفض شقا مهما من النظرية فيما يخص التشغيل، وهو أن الأجور

[1]- محمد الشريف المان(1994)، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات برتي، الجزائر، ص97.
[2]- مدني بن شهرة(2009)، الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، ط1، ص241.

الحقيقية هي المتغير الوحيد الذي يتحدد به عرض العمل، كما رفض بوضوح فكرة أن مرونة الأجور يمكن أن تمنع حدوث البطالة الإجبارية، وأشار إلى أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو أمر ضروري لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، وذلك لمنع حدوث الدورات الاقتصادية وما يترافق معها من كساد اقتصادي وانتشار للبطالة كما حدث خلال الفترة (1929-1932)، لذا انصبت أفكار "كينز" بشكل أساسي على إيجاد حلول لأزمة البطالة والكساد الذي حصل، وهذا من خلال محاولته تقديم حلول موضوعية للأزمة عن طريق اقتراح سياسات اقتصادية فعالة.

ومفهوم البطالة عند "كينز" يعني انخفاض في مستوى الطلب الكلي، إذ يفترض أن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق رفع مستوى الاستخدام، في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار مع بقاء معدل الأجر النقدي ثابتا، ولا يعترض "كينز" على مثل هذا الاتجاه، بل يعتبره سلوكا رشيدا من قلب العمال، وذلك رغبة منه في الحفاظ على أجورهم النسبية، وعليه يتقبل العمال انخفاض أجورهم الحقيقية نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار، ولا يقبلون انخفاضا نتيجة انخفاض أجورهم النقدية ومعاناتهم من ظاهرة الخداع النقدي، إذ يعتقدون أن انخفاض أجرهم النقدي يعني بالضرورة انخفاض أجرهم الحقيقي.[1]

تحدث البطالة عند الكينزيين نتيجة عدم توازن سوق السلع والخدمات من جهة، وسوق العمل من جهة أخرى[2]، فقد لاحظ "كينز" أن حالة التوظيف الكامل ما هي إلا حالة خاصة جدا، وأوضح أن العمالة الكاملة لا تتحقق إلا إذا كان الطلب الكلي كافيا لاستيعاب الناتج المحتمل وهو ناتج العمالة الكاملة، أما إذا كان الطلب الكلي أقل من المستوى اللازم لاستيعاب الناتج المحتمل، تظهر فجوة انكماشية وبالتالي تحدث بطالة اجبارية، وقد رأى "كينز" أن الاقتصاد يمكن أن يتوازن في وجود نسبة مقبولة من البطالة.

وبصفة عامة، يمكن تلخيص أفكار المدرسة الكينزية في مجال تحليل وتفسير مشكل البطالة في العناصر التالية:

- ضرورة الاهتمام بجانب الطلب الكلي أو الفعلي عكس قانون "ساي" للمنافذ الذي يؤكد على أن المشكلة هي مشكلة عرض وليست مشكلة طلب، أي أن العرض يخلق الطلب عليه.
- المناداة بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لضمان تسوية وتصحيح الاختلال الموجود في سوق العمل وسوق السلع والخدمات وسوق رؤوس الأموال، حيث توصل "كينز" إلى أن حالة الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد الكساد والبطالة، حيث تعجز آليات السوق على استرجاع التوازن تلقائيا.

[1]- ضياء مجيد الموسوس(1999)، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الجزئي، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ص388.
[2]- برنار برهر، يفس سيمون(1998)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة السابعة، باريس، ص333.

- معالجة وتسيير المشاكل التي يتعرض إليها الاقتصاد إنما يتم انطلاقا من الاهتمام بالنظرة الكلية للاقتصاد بدلا من الاهتمام بالاقتصاد الجزئي كما كان يعتقد الكلاسيك، والذين يبررون ذلك بأن السعي نحو تحقيق المصلحة الفردية يقود بالضرورة وبتلقائية إلى تحقيق المصلحة الجماعية.
- يمكن أن يتحقق التوازن الاقتصادي عند مستويات مختلفة قد تكون تحت مستوى التشغيل الكامل، وليس بالضرورة عند التشغيل الكامل كما يرى الكلاسيك.
- افترض "كينز" أن كثيرا من الأسعار تخضع للجمود عكس الكلاسيك الذين اعتقدوا أن الأسعار تتمتع بالمرونة أي قابلية التغير.

والخلاصة ان "كينز" لا يقرر أن التوازن الكلي في الاقتصاد يتحقق عن التوظف الكامل فقط، بل يتحقق عند أي مستوى من مستويات التوظيف ومن ثم يتحقق مستوى البطالة، وقد يظل فترة طويلة دونما فترة في الاقتصاد على إجراء تصحيح ذاتي أو معالجة ذاتية للبطالة، وفقط يأتي العلاج في الأجل القصير من خلال تحريك الطلب الكلي.

04- تفسير البطالة وفقا لمنحنى فليبس:

يرتكز اهتمام فليبس على دراسة وتحليل سوق العمل في الاقتصاد الانجليزي خلال دراسته الاحصائية للمجتمع البريطاني من 1861 حتى 1957، حيث كشف وجود علاقة احصائية قوية بين نسبة العاطلين عن العمل إلى إجمالي السكان، ومعدل التغير في أجر الساعة للعامل خلال مدة زمنية معينة، بمعنى أن الفترة التي تقل فيها معدلات البطالة ترتفع عندها الأجور النقدية والعكس صحيح، أو بمعنى آخر وجود معدل ضعيف من البطالة يتناسب مع ارتفاع سريع في الأجور الرسمية والعكس بالعكس.

وعلى هذا الأساس تم التوصل إلى وجود دالة متناقصة بين المؤشرين، وهوما يعني "وجود علاقة تجريبية عكسية بين معدل ارتفاع الأجر ومعدل البطالة".[1]

وقد ساهمت أبحاث كل من ر.ليبسي (R.Lipsey) سنة 1960، وبول ساموليسون (P.Samuelson) وسولو(R.M.Solow) بتطوير هذه الفكرة، إذ أمكن التوصل إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، وهو ما يفسره منحنى "فليبس" الذي يمكن من خلاله استخلاص ما يلي:

- أن ثمن خفض معدل البطالة هو ثمن قبول معدل أعلى تضخم.

[1] - دانيال أرنولد(1997)، تحليل الأزمات الاقتصادية، ترجمة د. عبد الأمير شمس الدين، منشورات جامعة حلب، سوريا، ص576.

وعلى هذا الأساس أصبحت معظم البرامج الاقتصادية للدول الصناعية تختار النقطة التي تفضلها على منحنى "فليبس" وما تشير إليه من معدل معين للبطالة ومعدل معين للتضخم، وتقوم بعد ذلك باختيار السياسة النقدية والمالية التي تحدد الطلب الذي يضمن تحقيق هذين المعدلين المرغوب فيهما.

لكن ومع بداية السبعينات، لوحظ أن المستوى العام للأسعار ظل يتجه نحو الارتفاع المستمر في الوقت الذي تتزايد فيه معدلات البطالة، الشيء الذي شكل انتقادات لاذعة لهذا المنحنى وقصوره على تفسير تزامن البطالة والتضخم معا أو ما يسمى بالركود التضخمي (Stagflation).

05- النظرية النقدية:

يعتبر "ميلتون فريدمان"(1912-2006) قائد هذه المدرسة ومن مؤسسيها، حيث يعتقد أصحاب هذه النظرية أن النظام الرأسمالي بطبيعته مستقر في الأساس، وأنه لا يتعرض بالضرورة للتضخم والبطالة والركود إلا من خلال التقلبات الكبيرة التي تحدث في الرصيد النقدي، بمعنى أن التقلبات التي تحدث في مستوى الدخل والناتج والتوظف وانحرافها عن اتجاهها العام الممكن إنما ترتبط معدلات التغير في عرض النقود، حيث يميز النقديون بين آثار السياسة النقدية في الأجل القصير وآثارها في الأجل الطويل.

يعتبر "فريدمان" أن النقود لها دورا بارزا في الاقتصاد القومي، حيث أن التقلبات التي تحدث في مستويات الدخل والناتج والتوظيف سواء بالزيادة أو بالنقصان يكون سببها هو تغيرات عرض النقود، حيث أرجعت هذه النظرية حدوث البطالة الدورية إلى عوامل نقدية بحتة وأن علاجها يكمن في استخدام أدوات السياسة النقدية.[1]

إن تحليل النقديين للبطالة كان مبنيا على مهاجمة منحنى "فيلبس" الكينزية بشدة، والتي كانت تنص على وجود علاقة عكسية بين البطالة ومعدل التضخم، حيث استغل النقديون السقوط الكبير الذي شهدته فكرة منحنى "فلبس" عقب ظهور ما يسمى بالكساد التضخمي، ليعلنوا أنه لا توجد أي علاقة بين التضخم والبطالــة على المدى الطويل، وأنه لا صلـة بين متوسـط معدلات البطالـة ومتـوسط معـدلات التضخم، فالتضخم ظاهرة مستقلة عن ظاهرة ارتفاع الأجور وضغط نقابات العمل، أما البطالة فترجع حسب رأيهم إلى زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية على النحو الذي مثل من كفاءة ميكانيزم الأسعار في سوق العمل، وأن المسؤول عن ذلك هو تبني حكومات الدول الرأسمالية لهدف تحقيق التوظف الكامل، وهنا يشير النقديون إلى أنه في المراحل الأولى من نمو الرأسمالية، كانت البطالة تعالج من خلال انخفاض مستويات الأجور حينما يزيد عرض العمل عن الطلب عليه، أما الآن فإن نقابات العمال وإعانات البطالة تعطل فعالية سوق العمل، ويعتقد النقديون أن إعانات البطالة التي تمنحها حكومات الدول الرأسمالية جعلت العمال العاطلين غير معنيين بالبحث عن فرص العمل، والعلاج الذي

[1]- جون لوك بايلي(2006)، الاقتصاد النقدي و المالي، الطبعة الثانية، طبعة بريال، باريس، ص110.

يقترحونه هو أن تقلل الدولة إلى أدنى الحدود الممكنة من إعانات البطالة وأن تلغي أشكال الدعم العيني وتعيد الحياة الجديدة لميكانيزم قوى العرض والطلب في سوق العمل، وبهذا الخصوص يقول النقديون أن الخطأ الأساسي الذي وقع فيه "كينز" هو إهماله لفكرة "المعدل الطبيعي للبطالة" الذي يلعب دور المنظم في تحديد معدلات الأجور والتوظف.[1]

يعتبر النقديون أن البطالة في الدول الصناعية هي بطالة اختيارية، وذلك بسبب رفض العمال للأجور الحقيقية المعروضة عليهم، وهناك من يترك عمله للالتحاق ببرنامج تدريبي أو تكويني للحصول على مؤهل يمكنه من الالتحاق بعمل أفضل، وبالتالي فإن الزيادة في البطالة قد تكون أمرا طبيعيا إذا كان يعني مزيدا من الثقة في العثور على عمل أفضل، ويرفض عدد كبير من الكينزيين وغيرهم هذه النظرة الميتافيزيقية لمشكلة البطالة، ذلك ان الشطر الأكبر من العاطلين قد فصلوا قسرا من أعمالهم، ناهيك عن العمالة الجديدة التي تدخل سوق العمل لأول مرة ولا تجد فرص عمل.

06- النظرية الماركسية[2]:

يرى "كارل ماركس"(1818-1883) والمنتمون إلى مدرسته الفكرية أن رغبة الرأسماليين في تحقيق أقصى ربح في ظل النظام الرأسمالي يدفعهم إلى زيادة الاستثمارات وتطوير التكنولوجيات المستخدمة في الانتاج وهذا يؤدي إلى زيادة الانتاج، في حين أن الأجور والدخول الموزعة لا تزيد بنفس النسبة، والنتيجة أنه يحدث قصور في الطلب الفعال، مما يؤدي إلى وجود فائض في عرض السلع وتزايد للمخزون وانخفاض نسبة المبيعات، مما يؤدي إلى توقف أعداد كبيرة من المصانع نتيجة عجزها عن تصريف إنتاجها، ويقود إلى تفشي ظاهرة البطالة الإجبارية بصورة غير عادية.

وترى المدرسة الماركسية أن التحولات الاجتماعية التي تترافق مع تطور النظام الرأسمالي تؤدي إلى نزوح أعداد كبيرة من الريف إلى المدينة بحيث ترتفع نسبة العاطلين بينهم، وفي نفس الوقت يشكلون احتياطا ضروريا للرأسماليين حتى يسهل عليهم الضغط على أجور العمال واستبدالهم بهؤلاء المتعطلين، وبصفة عامة ينظر الفكر الماركسي إلى البطالة باعتبارها تجسيدا لعجز النظام الرأسمالي خاصة عندما تتحول إلى ظاهرة واسعة الانتشار وذات آثار سلبية على حياة نسبة كبيرة من الناس ينجم عنه آثار سياسية مهمة.

07- نظرية رأس المال البشري:

من مؤسسي هذه النظرية نجد Shult وBekher سنة 1964، حيث يفسر اختيار الوظيفة على أساس الفوائد التي يجنيها العامل من ورائها قصد تحسين إنتاجيته والاستفادة من أكبر دخل

[1]- رمزي زكي(1998)، الاقتصاد السياسي للبطالة، دار النشر عالم المعرفة، العدد226، الكويت، ص 388-389.
[2]- مدني بن شهرة(2009)، مرجع سبق ذكره، ص243-244.

ممكن، وبالتالي سيضحي الأفراد بالوقت الضروري بهدف التكوين من أجل رفع قدراتهم ومؤهلاتهم، باعتبار أن اليد العاملة المؤهلة لها حظوظ أكبر في سوق العمل.[1]

وملخص النظرية أن استثمار المؤسسات الاقتصادية في رأسمالها البشري من خلال تكوين عمالها وتأهيلهم ينعكس إيجابا على مردودية عمالها وبالتالي تحسين نوع المنتوج، مما يجعلها تحرص على الاحتفاظ بموظفيها.

08- نظرية البطالة الهيكلية:[2]

ظهرت هذه النظرية لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في السبعينات بسبب زيادة التطور التقني الذي طرأ على الصناعة، فقد تعرضت بعض الفئات من العمال لظاهرة التعطل بسبب عدم قدرتها على التوافق مع الطرق الحديثة في الفنون الانتاجية، في حين ظهر فائض في فرص العمل بأعمال ومهن أخرى، وتحدث هذه البطالة عندما تعتمد المؤسسة على عدد أقل من العمال في الحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات التي كانت تنتج سابقا نتيجة تغير أساليب الإنتاج أوفي طرق التسيير والمراقبة وخاصة في نوع الآلات والمعدات المستخدمة، والأخذ بهذا التطور التقني والتكنولوجي يعتبر ضرورة تفرضها المنافسة في السوق المحلي أو الدولي من أجل بقاء المؤسسة والحفاظ على حصتها السوقية.

فالعامل التكنولوجي أصبح يلغي الكثير من الوظائف والمهن، مما يؤدي إلى تسريح العمال لكون المبتكرات الجديدة موفرة للوقت والتكاليف ولعنصر العمل، فيرتفع مستوى البطالة الذي يجب أن يتحمله المجتمع في سبيل تحقيق تقدمه الاقتصادي الناتج عن استخدام التكنولوجيا وإحلال الآلة مكان العامل.

09-نظرية تجزئة سوق العمل:[3]

ترتكز هذه النظرية التي ظهرت على يد "M.Piore" و "D.B.Doernberg" في دراسة ميدانية لسوق العمل الأمريكية خلال سنوات الستينات، والتي تفسر أن قوة العمل الأمريكية تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق والنوع والسن والمستوى التعليمي، وتهدف النظرية إلى تفسير ارتفاع البطالة والكشف عن أسباب ارتفاعها في قطاعات معينة ووجود ندرة في عنصر العمل في قطاعات أخرى وعلى هذا الأساس ميزت النظرية بين خمسة أنواع من أسواق العمل، وهي:

- **السوق الداخلية:** تتضمن الموارد البشرية داخل المؤسسة في ظل علاقة وثيقة بالأجور.

---

[1]- جون لوك بايلي(2006)، مرجع سبق ذكره، ص109.

[2]- قنيدرة سمية(2010)، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة- دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2009-2010، ص 26-27.

[3]- العايب عبد الرحمان(2004)، البطالة و التشغيل في اطار التعديل الهيكلي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، ص14.

- **السوق الخارجية:** يتم فيها البحث عن اليد العاملة من خارج محيط المؤسسة لعدم توفر الشروط الضرورية في المنصب المطلوب مع عدم إمكانية الترقية.
- **السوق الأولية:** تضم الوظائف الأكثر أجرا والأكثر ثباتا واستقرارا، والتي توفر أحسن الشروط بما في ذلك امتياز الترقية، وفي الجزائر فإن قطاع المحروقات يوفر لليد العاملة الدائمة هذه السوق، إذ كان يؤمن وظائف دائمة وبأجور مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى، لكن أصبح يميل في السنوات الأخيرة إلى نهج التوظيف غير الدائم.
- **السوق الثانوية:** تضم الوظائف الأقل أجرا واستقرار، وفي الغالب تشمل المرأة وعنصر الشباب وكبار السن والعمالة منخفضة المهارة، أي أن هذه السوق تميز بين العمال من حيث فئات الأعمار ومن حيث الجنس، وتتضمن المؤسسات الإنتاجية الصغيرة التي تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل وتتأثر بالتقلبات الاقتصادية، مما يعني أن المشتغلين بها يكونون أكثر عرضة للبطالة.
- **السوق الرئيسية:** تتضمن المؤسسات كبيرة الحجم التي تستخدم الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال والعمالة والماهرة، ونظرا لسيطرة هذه المؤسسات على أسواق السلع والخدمات، فإنها تتمتع بدرجة عالية من استقرار الطلب على منتجاتها، وبالتالي ينعكس ذلك على العمالة بشكل إيجابي.

10- نظرية البحث عن العمل:

ظهرت هذه النظرية سنوات السبعينات حيث ارتكزت على مبدأ صعوبة توفر المعلومات عن سوق العمل، كما أنها تصف حالة وجود بطالين ومناصب شغل شاغرة في نفس الوقت، إلا أن عملية البحث عن العمل تعد مكلفة وتتطلب وقت، لأن البطال عندما يقوم بالبحث عن العمل فإنه ينفق مالا من أجل ذلك، خلال تنقلاته أو شراء جرائد بها إعلانات عن مناصب العمل الشاغرة،....الخ.

تعتمد هذه النظرية على الفرضيات التالية:

- التفرغ الكامل للأفراد لجمع المعلومات اللازمة عن مناصب العمل الشاغرة.
- الباحثون عن العمل على علم بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة.
- هناك حد أدنى للأجر ولن يقبل الباحث الحصول على أقل منه ويقبل بما هو أعلى منه.

فالبطالة اختيارية حسب هذه النظرية، حيث أنها تحدث بسبب ترك الأفراد لوظائفهم الحالية من أجل البحث وجمع المعلومات عن أفضل فرص العمل المناسبة لقدراتهم والأجور المعطاة في ذلك، حيث حاولت النظرية كشف أسباب زيادة البطالة بين فئات معينة من قوى العمل، خصوصا الشباب الوافدين الجدد لسوق العمل، نتيجة لعدم درايتهم بأحوال السوق، كما أن الانتقال من وظيفة لأخرى من شأنه أن يرفع معدل البطالة أثناء التنقل بين الوظائف المختلفة.

رغم نجاح هذه النظرية في تفسير البطالة، إلا أنها تعرضت لانتقادات أهمها:

- ✓ عدم اتفاق هذه النظرية مع الظواهر المشاهدة في الاقتصاد، فبالرغم من رغبة الأفراد في البحث عن العمل يلاحظ أن الجانب الأكبر من البطالة يرجع إلى استغناء أصحاب العمل عنهم، أي تخلي أصحاب المشاريع عن العمال.
- ✓ إن حظوظ الحصول على عمل جديد ترتفع في حالة عملهم وتقل في حالة بقائهم متعطلين.
- ✓ الواقع أن نظرية البحث عن العمل لا تفسر حقيقة البحث عن معلومات فرص العمل وتلاعب معدلات البطالة المرتفعة، فلا يمكن إرجاعها لمجرد رغبة الأفراد في التفرغ لعملية جمع المعلومات، وبالتالي فهي عاجزة عن تفسير ظاهرة البطالة.
- ✓ أثبت الواقع الميداني أن البحث عن العمل الجديد يكون للفرد المشتغل وليس البطال، كما أن تغير الوظائف وانتقال العامل من وظيفة إلى البحث عن وظيفة أخرى وذلك بدون المردود بحالة التعطل.

11- نظرية العقود الضمنية:

ترتبط هذه النظرية بأعمال مؤسسيها وأبرزهم Bailly(1974)، Azariadis (1975)، Gordon(1974)، حيث أنه بفضل هذه النظرية استطاع هؤلاء المفكرون إرساء المحاولات الأولى المتعلقة بالاقتصاد الحديث للعمل.

تفترض نظرية العقود الضمنية أن العمال غير مستعدين لتحمل مخاطر هذه العقود، خاصة تلك التي تتعلق بعدم استقرار الأجر الممنوح من طرف صاحب العمل، ويقوم مبدأ هذه النظرية على أساس أن الاتفاقات المبرمة بين العمال وأصحاب العمل قد تكون غير رسمية أو ضمنية، بمعنى أنه ليس من الضروري صياغة الاتفاقات بشكل رسمي ومكتوب، وهي تنطلق من أن الأجور تنتقل نحو الأعلى أو الأسفل عند انخفاض الطلب على العمل، وذلك راجع إلى ما يلي[1]:

- ➢ الأجور لا تتطور بدلالة تغيرات الطلب على العمل، ذلك لأن المستخدمين يقدمون عقود للعامل تضبط تقلبات قيمة المنتوج خلال الدورة الاقتصادية.
- ➢ عندما ترتفع أسعار المنتوج، فإن الأجور تبقى تحت قيمة منتوج العمل، والمستخدمون يحتفظون بالفرق كقسط تأمين، أما في حالة الظروف الأقل إنعاشا يقوم المستخدم بتعويض العمال، وذلك بتقديم نسبة معينة منزوعة من هذا الإيراد المؤمن.
- ➢ للمؤسسات موقف حيادي اتجاه الخطر، فهي تهتم بالمجموع الكلي للأجور المقدمة خلال عدة فترات، وبالتالي فهي على استعداد لتسوية كافة التقلبات التي يمكن أن تطرأ، بينما ينفر العمال من هذا الخطر ويفضلون أجرا ثابتا.

[1]- ديفيد مارسدان(1989)، سوق العمل، طبعة ايكونوميكا، باريس، ص09.

ومن أهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية، نذكر ما يلي:

- ✓ هذه النظرية عاجزة عن تفسير البطالة، بل تكتفي بإظهار دور وفعالية العقود الثابتة بدلا من الدخول المتغيرة.
- ✓ هذه النظرية لم تستطع تفسير أسباب انهيار الاقتصاد العالمي الذي حصل خلال سنوات (1929 – 1933)، بل اكتفت بتوضيح اهتمام العمال بالدخل الحقيقي ودرجة استقراره وليس بالدخل النقدي.
- ✓ هذه النظرية لم تستطع تفسير إصرار العمال على ربط أجورهم النقدية بالأرقام القياسية للأسعار.

12- نظرية اختلال سوق العمل:

ظهرت هذه النظرية على يد الاقتصادي الفرنسي "أدمون مالينفود"(1923-2015) كمحاولة لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في الدول الصناعية خلال فترة السبعينات، ويرتكز تحليله للبطالة على سوقين اثنين هما[1]: سوق السلع وسوق العمل.

تقوم هذه النظرية على فرض جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، ويرجع ذلك إلى عجزها عن التغير بالسرعة الكافية لتحقيق توازن سوق العمل، ونتيجة لذلك يتعرض سوق العمل لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب مما يقود إلى البطالة الاجبارية، ويمكن أن ينطبق نفس التحليل على سوق السلع والخدمات، لا يكون عن طريق الأسعار والأجور بل عن طريق الكميات.

لا تقتصر النظرية عن البحث عن أسباب البطالة في إطار دراسة سوق العمل فحسب، وإنما تسعى أيضا لتحليلها من خلال دراسة العلاقة بين سوق العمل وسوق السلع، وبتفاعل هذين السوقين ينتج عنه نوعين من البطالة هما:

النوع الأول: يصف حالة وجود فائض عرض سوق السلع مع نقص الطلب في سوق العمل، حيث أن أصحاب العمل لا يقومون بتشغيل عمالة إضافية نظرا لوجود فائض في الإنتاج لا يمكن تصريفه وهوما يتطابق مع التحليل الكينزي للبطالة.

النوع الثاني: وهو في حالة اقتران البطالة في سوق العمل بوجود نقص في العرض من السلع عن الطلب عليها، أي أن الطلب على السلع يكون أكبر من عرضها مع حالة ارتفـاع معـدل الأجـر الحقيقي، مما يدفع أصحاب العمل إلى عدم زيادة عرض السلع وعدم زيادة مستوى التشغيل، وبذلك

[1]- دانيال أرنولد(2010)، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس و اليوم، المؤسسة الجامعية للدراسات و التوزيع و النشر، بيروت، الطبعة الأولى، ص 207.

يسبب انخفاض مردودية المشاريع الانتاجية الإضافية، ونظرا لتشابه هذه الحالة مع التحليل الكلاسيكي يعرف هذا النوع بالبطالة الكلاسيكية.

إن أهمية نظرية الاختلال في سوق العمل تتمثل في استخدامها لذات الإطار التحليلي لتحليل كل من البطالة الكلاسيكية والكينزية، أما نوع البطالة وأسبابها فهي ليست من ثوابت أي نظام اقتصادي، وإنما تتوقف على طبيعة الاختلالات التي تعاني منها الأسواق، فمثلا: ترجع البطالة –غير الاحتكاكية – في الدول المتقدمة إلى سبب واحد في الحالتين وهو انخفاض مستوى الانتاج، ويعود ذلك إلى الانخفاض في معدل ربحية الاستثمارات وفقا للنظرية الكلاسيكية وإلى عدم كفاية الطلب الكلي وفقا للنظرية الكينزية.

إن نظرية الاختلال وإن كانت صائبة في تحليل أسباب البطالة المعاصرة من الناحية النظرية، إلا أنها تعني من الناحية الواقعية إخفاق كافة السياسات الاقتصاديــة الممكن اتباعـها لمواجـهة هـذه الظاهـرة، مما يشير إلى استمرارها كأحد سمات النظام الرأسمالي في الوقت الراهن.

وعلى الرغم من أهمية هذه النظرية في تحليل البطالة التي تتوقف على طبيعة الاختلال الذي تعاني منه الأسواق المختلفة، إلا أنها واجهت العديد من الانتقادات أهمها[1]:

- أنها تفرض تجانس عنصر العمل.
- وجود سوق واحدة للسلع والذي يترتب عليه بطالة كنزية أو كلاسيكية.
- تهمل هذه النظرية العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وتغيرها عبر الفترات الزمنية، حيث تدرس هذه المتغيرات في الأسواق المختلفة داخل كل فترة زمنية.
- تعتبر أن هذه الاختلالات هي اختلالات وقتية.

يمكننا القول من خلال ما سبق بأن النظريات الاقتصادية المفسرة لسوق العمل والبطالة لا تتوافق على وجهة نظر واحدة، فالنظرة الكلاسيكية للموضوع مثلا ترى أن سوق العمل في حالة توازن باستمرار، والناتج هو دائما عند مستوى التشغيل الكامل وهذا غير مقبول، غير أن الحقائق تكون أكثر تأييدا للتحليل الكينزي لسوق العمل، فالزيادة في الطلب الكلي المترتبة على سياسة مالية ونقدية توسعية إنما تؤدي إلى زيادة الناتج الحقيقي.

إن هذه النظريات ليست الوحيدة في تفسير سوق العمل والبطالة، فظاهرة البطالة مازالت محل جدل بين النظريات المختلفة التي عجزت عن تفسير الواقع الذي تنتمي إليه في إطاره، ويرجع السبب ربما إلى الديناميكية المتسارعة في سوق العمل والتغيرات التي تحدث فيه باستمرار.

[1]- علي عبد الوهاب نجا(2005)، البطالة و أثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها: دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص54.

المبحث الثاني: أسباب انتشار ظاهرة البطالة ومخلفاتها وكيفية معالجتها.

تعد ظاهرة البطالة من أخطر المشكلات التي تمس المجتمعات سواء المتقدمة أو التي تسعى للخروج بنفسها من دائرة التخلف، لذا كان من الواجب التركيز على هذا الموضوع من خلال فهم الأسباب التي تؤدي إليه وما ينجم عنها من آثار تمس مختلف الجوانب التي لها علاقة بالأفراد والمجتمعات، ومنه البحث في الحلول التي تُمكن من القضاء أو على الأقل التقليل من خطر الظاهرة، لأنها أصبحت تمثل العدو الأكبر لجميع الأمم.

المطلب الأول: أسباب انتشار البطالة.

يعد البحث في أسباب البطالة من الأمور المهمة جدا ومن خلال ذلك يمكننا تشخيص المشكلة فعليا، وبالتالي التمكن من التقليل منها أو الحد من انتشارها من خلال إيجاد حلول ملائمة لها، لكن نجد أن هذه الأسباب تختلف من مجتمع لآخر، وحتى أنها تختلف داخل المجتمع الواحد من منطقة إلى أخرى، إلا أننا إذا بحثنا في ذلك نجد أنها تنقسم إلى أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية، لكن لكل منها قدر مختلف في التأثير على المجتمع، نذكرها كما يلي:

01- الأسباب الاقتصادية والسياسية لانتشار البطالة:

نذكر أهم الأسباب المتعلقة بهذا الجانب وفق عناصر محددة، وفق ما يلي:

- **"تفاقم الثورة العلمية والتكنولوجية على العمالة**: حيث حلت الآلة مكان اليد العاملة البشرية كما حلت الفنون الإنتاجية المكثفة لرأس المال محل العمل الانساني في كثير من قطاعات الاقتصاد القومي، كل هذا أدى إلى التراجع عن طلب اليد العاملة البشرية.
- **انتقال عدد من الصناعات الموجودة في البلدان الرأسمالية الصناعية إلى البلدان النامية من خلال انتشار الشركات الدولية**: مما أدى إلى الاستفادة من العمالة الرخيصة في البلدان النامية، حيث انعكس ذلك سلبا على أوضاع العمالة المحلية في هذه الصناعات في البلدان الرأسمالية المتقدمة.
- **لجوء الكثير من الحكومات الرأسمالية إلى سياسات الانكماش:** مما أدى إلى تقليص الإنفاق العام الاستثماري في مختلف المجالات، وكان من نتائج هذه السياسات انخفاض الطلب على اليد العاملة، الشيء الذي أدى إلى تزايد عدد البطالين".[1]
- **كنز المال وحبسه عن الاستثمار والانتاج**: إضافة إلى ظاهرة الاحتكار.
- **توظيف بعض الشباب في أعمال وأشغال مؤقتة:** و التي لا تحتاج إلى خبرات وبأجور متدنية جدا لا تحقق أي هدف ولا تزيد من خبراتهم.

[1]- جمال أحمد عيسى السراحنة(2000)، مشكلة البطالة و علاجها، اليمامة للنشر و الطبع و التوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ص97.

- **التغيرات المفاجئة في الانفاق على الدفاع**: وأوجه الانفاق الحكومي الأخرى التي كثيرا ما تشجع الطلب وتزيد من فرص العمل في مجال ما، بينما ينتج عنها فائض عرض وبطالة في مجال آخر، بالإضافة إلى العوامل التنظيمية مثل قوانين الحد الأدنى للأجور التي تضعف دوافع وحدات قطاع الأعمال لتوفير فرص التدريب الذي يتطلب تحسين العلاقة بين فرص العمل المتاحة والعمال الموجودين، وهذا بدوره يسبب بطالة هيكلية.[1]

- **ظهور ممارسات التسلط الطبقي والبقاء للأقوى**: فالمنتج إذا أراد تخفيف التكاليف المرتفعة المتعلقة بالإنتاج الناتجة عن إضافة الفائدة يجد أمامه حلين، إما أنه يسعى إلى تخفيض الأجور للعمال الذي يؤدي إلى نقص القدرة الشرائية في المجتمع، أو الاستغناء عن بعضهم مما يؤدي للبطالة، وفي كلا الحالتين يخسر الاستهلاك وتزيد المنتجات دون تصريف، فتنشأ الأزمات الاقتصادية.

- **الصراع الدولي والاستعمار**: تضع الدول المستعمرة القيود وقوانين السعر والإقامة على بناء الدولة المستعمرة، مما يوجد مشاكل اجتماعية خطيرة في التعامل مع أفراد المجتمع.

- **سوء التخطيط على المستوى القومي**: وعدم توجيه التنمية والاستثمار في المجالات المناسبة.

- **عدم توفق خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية مع متطلبات سوق العمل**: يضاف إليها ضعف الشعور بقيمة العمل والرغبة فيه فقط في مجال التخصص الدراسي.

- **الميل الكبير إلى الأعمال المستقرة**: وعدم الاقبال على الأعمال الحرة، بالإضافة إلى العزوف عن التكوين المهني لدى الكثيرين.

- **نظرة الدولة لسياسات التشغيل والتوظيف**: تبدأ البطالة من النقطة التي ترتكز عليها النظرة إلى سياسات التشغيل المتبعة، ويظهر ذلك جليا في البلدان التي التزمت حكوماتها بسياسات التعيين والتشغيل، وبالتحديد عندما تعجز الدولة عن إنشاء مشروعات جديدة لاستيعاب العاطلين، مما يؤدي بها إلى وضع عدد كبير من العمال لا يتناسب مع قدرة تلك القطاعات، مما يؤدي إلى تشكيل ضغط على التكاليف وإهدار في النفقات إضافة إلى الاكتظاظ بمواقع العمل، وبالتالي عدم قدرة القطاعات الاقتصادية على استيعاب هذه العمالة التي تشكل عبئا إضافيا يؤثر سلبا على مردودية المؤسسة باعتباره يضخم التكاليف، وهذا ما يؤدي إلى حدوث البطالة المقنعة.

- **فشل برامج التنمية الاقتصادية في العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر المناسب**: يضاف لها تراجع الأداء الاقتصادي وتراجع القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرص العمل بالقدر الكافي، بالإضافة إلى تراجع دور الدولة في إيجاد فرص عمل في مؤسساتها.

[1]- بن عصمان مخلوف(2003)، مدخل الى الاقتصاد الحديث، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة – الجزائر، ص63.

- **الركود في الأسواق:** إذا كانت حالة الأسواق جيدة يزيد الطلب على الإنتاج وبالتالي يزداد الطلب على اليد العاملة، أما إذا حدث ركود وتراجع في أداء الأسواق فإن القائمين على العمل يقومون بتسريح بعض العمال في حالة بقاء فترة الركود مدة طويلة، مما يؤدي إلى حدوث البطالة.

- **"نقص المعلومات والمعرفة:** التي تعد من الأساسيات الهامة لوضع الاستراتيجيات اللازمة للقضاء على الخلل في وجود البطالة، ومن بين هذه المعلومات:

- ✓ محاولة معرفة جميع البيانات التي تعطي مؤشرات تساعد على التحليل اللازم سواء على المستوى الوطني أو على مستوى كل قطاع.
- ✓ معرفة ووضع تصورات في مختلف المجالات وتحديد العوامل المؤثرة فيها على أن يتضمن ذلك الآليات المستخدمة لتحقيق عملية التطور في البلدان الأكثر تطورا مع المراجعة المستمرة لأحداث التطور وضوابطه وأساليب تحقيقه.
- ✓ الاستفادة من تجارب الآخرين في معرفة أسباب البطالة ومدى تكييف خطة للقضاء عليها.
- ✓ محاولة التعرف على الأداء وأسلوب العمال ومستوى ومعدل تطوره في الدول المتخلفة ووسائل التوصل إلى المستويات العالية وضوابطه وقوانينه".[1]

02- الأسباب الاجتماعية لانتشار البطالة:

من أهم الأسباب الاجتماعية التي تؤدي إلى البطالة، نذكر ما يلي:

- **الممارسات والسلوكيات الاجتماعية السيئة:** تعتبر الممارسات السلوكية في معظم المجتمعات النامية من الأسباب الرئيسية التي تساعد في تهيئة الظروف لتفشي ظاهرة البطالة في مجتمعاتها، حيث تؤكد الدراسات التي قامت بها منظمة العمل العربية[2] على الدور السلبي الذي تلعبه السلوكيات الاجتماعية في تحديد أشكال وصور سوق العمل لدى المجتمعات العربية من خلال الإشارة إلى أن 64% من المشاركين في الدراسة أكدوا أن أسرهم تحبذ أن يعمل أبناؤها في "وظيفة راقية" حتى لوكان دخلها محدود، والأخطر من ذلك أنها تحبذ أن يبقى ابنها عاطلا عن العمل على أن لا يعمل في عمل يدوي حتى لوكان الدخل فيه أعلى من دخل الوظيفة الراقية، كما غلبت روح الوساطة والمحسوبية على مفاهيم العمل الجاد والصبر والمثابرة وإشاعة روح اللامبالاة والإحجام والعزوف عن العمل، هذا النمط من السلوكيات الاجتماعية يحمل في طياته أخطارا كبيرة ليست فقط على الشباب ولا على سوق العمل، كما أكد الشباب العربي من خلال هذا المسح الميداني أن الشهادة الجامعية لا تؤهل إلى إيجاد فرص عمل جيدة، وأن السبيل الوحيد إلى

---

[1]- سلوى سليمان(1989)، البطالة في مصر، مؤسسة الرضا للطباعة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص45.

[2]- جاءت هذه المعطيات من الدراسة الميدانية التي قامت بإعدادها د. سوزان القليني من جامعة عين شمس و طاقم مساعدين لها من خلال إجراء مسح ميداني على مجموعة من الشباب العرب من العالم العربي حول "دور الاعلام في ترسيخ قيمة العمل و توعية النشء في المجتمعات العربية".

ذلك هو الوساطة والمحسوبية، فهذا مؤشر قوي ليس لزيادة البطالة وانتشارها فحسب، بل إلى توطن التخلف وتغلغله في أفكار أفراد المجتمع.

- **سياسات التعليم والتوجيه التربوي:** تعتبر سياسات التعليم من العوامل التي تساعد على نشوء ظاهرة البطالة في المجتمعات، خصوصا فيما لو أخذنا بنظر الاعتبار الاختلال الذي يحصل نتيجة عدم توافق السياسة التعليمية مع متطلبات النمو الاقتصادي لذلك البلد، حيث نجد أنه في البلدان المتقدمة هناك نوع من التكامل بين مخرجات التعليم ومتطلبات احتياجات التنمية من القوى البشرية مما يؤدي إلى نجاح سياسات استيعاب القوى العاملة، كما أن العبرة ليست بعدد المتخرجين بقدر نوعية تكوينهم ومستواهم وكفاءاتهم في الأداء، عكس ما هو حاصل في البلدان النامية حيث تعاني من نقص التأهيل لدى المتخرجين لدخولهم لسوق العمل، وبالتالي يمكننا القول بأن عدم المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل يساهم إلى حد كبير في انتشار ظاهرة البطالة بين المتخرجين، كما أن ضعف التخطيط لدى المؤسسات القائمة على العملية التربوية والتعليمية يتحمل الجزء الأكبر في انتشار ظاهرة البطالة بين المتعلمين، وعليه فإن سوء التخطيط والتوجيه التربوي والتعليمي يعدان البيئة المثالية لانتشار ظاهرة البطالة وهي من مقومات نموها في المجتمع.

- **ارتفاع معدلات النمو السكاني:** الذي أثر في الكثير من البلدان على القدرة الشرائية والاستثمارات في عملية الإنتاج، خاصة لما يكون هناك نقص في وتيرة التنمية الاقتصادية التي من المفروض أنها تكون مواكبة لوتيرة النمو السكاني، مما يؤدي إلى حدوث البطالة المقنعة.

- **انتشار ظاهرة الفقر في المجتمعات:** مما يؤدي إلى تزايد البطالة وقلة فرص العمل وذلك لنقص رؤوس الأموال العينية، وبالتالي عدم التمكن من استغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في أي بلد ينتشر فيه الفقر.[1]

- **الهجرة إلى البلدان البترولية:** التي أدت إلى اتجاه قطاعات كبيرة من العاملين إلى إهمال قطاعاتهم، مما سبب مشاكل في نقص الإنتاج ومشكلات في التوزيع لدى السكان.

[1]- جمال أحمد عيسى السراحنة(2000)، مرجع سبق ذكره، ص88.

المطلب الثاني: مخلفات انتشار ظاهرة البطالة.

إن تفشي ظاهرة البطالة في أي مجتمع ينتج عنها مخلفات تمس جوانب عدة، منها الأمنية والاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، ونظرا لخطورة انتشار الظاهرة في أوساط المجتمعات، وجب دراسة تأثيراتها على الأعمدة والمكونات الرئيسية للمجتمع سواء كان متقدما أو ناميا، وعليه يمكن تقسيم مخلفات ظاهرة البطالة وآثارها وفق ما يلي:

01- مخلفات البطالة في الجانب الأمني:

يرتكز هذا الجانب في بحث العلاقة بين البطالة والجريمة، وفي دراسة منشورة بإحدى الدول العربية متعلقة بهذا الموضوع وجد أن هناك درجة ارتباط مقبولة بين متغير البطالة ومتغير الجريمة، حيث أنه كلما ارتفعت نسبة البطالة في المجتمع كلما ارتفعت نسبة الجريمة، ومن أهم ما ورد في تلك الدراسة باختصار نذكر ما يلي:

- ✓ تعد جريمة السرقة من أبرز الجرائم المرتبطة بالبطالة، حيث تبلغ نسبة العاطلين المحكومين بسبب السرقة 27.1% من باقي السجناء المحكومين لنفس السبب، وهذه النسبة في ازدياد من سنة إلى أخرى.
- ✓ أكدت هذه الدراسة أيضا أنه كلما ازدادت نسبة البطالة ازدادت الجرائم التي تندرج تحت الاعتداء على النفس (القتل، الاغتصاب، السطو، الايذاء الجسدي،...)، حيث أوردت في هذا السياق نتائج دراسة أمريكية سابقة أن ارتفاع نسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل 01% يؤدي إلى زيادة في جرائم القتل بنسبة 6.7%، وجرائم العنف بنسبة 3.4%، وجرائم الاعتداء على الممتلكات بنسبة 2.4%، حيث لا يمكن القول والحكم أن البطالة هي السبب المباشر للجريمة وإلا صار كل عاطل عن العمل مجرما، وإنما يمكن القول كما أشارت الدراسة أن البطالة تحتوي على بذور الجريمة إذا صاحبتها عوامل معينة بظروف معينة.

فالبطالة تؤدي إلى زعزعة الاستقرار المادي والاقتصادي للفرد، مما يجعله يتجه إلى الجريمة لمواجهة المتطلبات اليومية المادية المتعلقة بحياته أو بحياة أفراد أسرته، حيث تمثل الجريمة المصدر الأساسي للدخل والإنفاق عند المجرم العاطل، فمثل هذه الظروف الصعبة لابد من التعاون بين المتعطل ودوائر الدولة المختصة لحمايته من التعطل عن عمله في اللجوء إلى الجريمة.[1]

[1]- ابراهيم ابن مبارك الجويدر(1412)، البطالة خطرها و سبل مواجهتها، مجلة الأمير، العدد 05، ص142.

02- مخلفات البطالة في الجانب الاقتصادي:

تترتب عن البطالة مخلفات اقتصادية كثيرة نذكر منها:

- **أنها تسبب خسارة للاقتصاد الوطني:** تمس قيمة الإنتاج والدخل الذي كان يمكن الحصول عليه من خلال عمل هؤلاء الأفراد العاطلين الذي يبحثون عن فرص العمل ولا يجدونها.
- **قدوم العمالة إلى الصناعة وترك الزراعة**: فالتركيز على الصناعة لا يمتص البطالة ما لم يكن هناك تنسيق وذلك بتنشيط السلع المصنوعة مقابل السلع الغذائية، وإذا أردنا زيادة العمالة في القطاع الصناعي فلابد من زيادة الانتاج الزراعي الكلي، ومن هنا فلابد من رفع الإنتاجية في القطاع الزراعي لمواجهة متطلبات المعيشة عند زيادة العمالة خارجه.
- **خطر الجمع بين وظيفتين:** ويصد بذلك مشكلة الآلاف من الأفراد الذين يشغل كل منهم وظيفة واحدة ولكنهم لا يؤدون أي عمل له قيمة وهذا ما يسمى "بالبطالة المقنعة"، حيث لا يسهمون إسهاما معقولا في تحقيق الناتج القومي، فهؤلاء الأفراد الموزعين بين مؤسسات وهيئات وشركات القطاع العام ويمثلون طاقات بشرية معطلة وقوى إنتاجية مشلولة، حيث أن هذه الطاقات البشرية المعطلة لها تأثير مدمر على الاقتصاد القومي يتمثل في ضياع قومي متعدد الأبعاد، فمن ناحية نجد أن الأجور والمرتبات والمكافآت تلتهم سنويا بنودا متزايدة من الميزانية العامة للدولة، دون أن تعادل مع قيمة الإنتاج الناشئ عن استخدام هذه الآلات من الأفراد.[1]

ولذلك لابد من إصلاح إداري شامل ودفع لعملية الاستثمار لتحويل هذا القطاع الكبير من بطالة مقنعة إلى عناصر إنتاج، وبدل أن تدفع الدولة نفقات إضافية يصبح إنتاجهم لمشاريع الدولة ولاقتصادها، مما يساعد على التصدير وجلب الرخاء الاقتصادي.

- **انخفاض في اجمالي التكوين الرأسمالي والناتج المحلي:** وهذا ما يؤدي بمرور الزمن إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، فالفرد يسعى إلى اشباع حاجاته والرفع من مستواه الاقتصادي.
- **دفع العديد من الكفاءات العلمية وشريحة واسعة من المتعلمين إلى الهجرة الخارجية:** وذلك قصد البحث عن مصادر دخل جديدة لتحسين قدرتهم المعيشية وتلبية طموحاتهم الشخصية التي يتعذر تحصيلها في مجتمعهم، حيث ساعدت البطالة على جعل الهجرة والسفر إلى الخارج حلما يراود أذهان الكثير من الشباب.
- **وقوع اقتصاديات البلدان التي تعاني من بطالة حادة تحت سيطرة التبعية:** فعند وجود ركود وكساد اقتصادي بالإضافة إلى البطالة في بلد ما، فإنه يجله يلجأ إلى بلدان أخرى لسد حاجاته

[1]- علي السليمي(1986)، البطالة تدهور العصر، الأهرام، عدد 01، ص73.

وتحسين وضعه الاقتصادي الذي يعاني منه، وبالتالي يصبح خاضعا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لإملاءات المنظمات والهيئات والدول المساعدة.

03- مخلفات البطالة في الجانب الاجتماعي:

تعتبر البطالة من الأمراض الاجتماعية التي يواجهها المجتمع لما يترتب عليها من مخلفات اجتماعية ونفسية سيئة، تتمثل في أمراض وشرور اجتماعية ومشاكل عائلية قد تؤدي إلى تفكك المجتمع الذي تنتشر وتستفحل فيه، ويؤدي إلى انقسامه وتشوه قيمه الأخلاقية، وهذا ما يؤدي إلى إعاقة رقيه.

كما أن لظاهرة البطالة آثار نفسية مدمرة تمس المجتمع وكذلك الفرد، حيث تفيد الاحصائيات إلى أن للبطالة آثار سيئة على الصحة النفسية والجسدية للفرد، وأن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل تعتريهم جملة من الخصائص النفسية نحاول ذكر أهمها:

01- تؤثر البطالة على الفرد تأثيرا سلبيا يفقد من خلاله تقدير الذات وتجعله يشعر بالفشل في مسار حياته كلها.

02- يتأثر العاطلون عن العمل بمشكل البطالة حيث يستشري فيهم الإحساس بانخفاض قيمتهم وأهميتهم الاجتماعية بالإضافة إلى سيطرة الملل على حياتهم، خاصة مع أقرانهم الذين يزاولون أعمالا وأنشطة إنتاجية.

03- تعمل البطالة على إعاقة النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين مازالوا في مرحلة النمو والنضج العقلي.

04- تولد البطالة شعورا بالنقص لدى الفرد، بالإضافة إلى الأمراض الاجتماعية الخطيرة كالرذيلة والسرقة والنصب والاحتيال وتعاطي المخدرات.

05- تؤدي البطالة إلى تفاقم المشاكل الأسرية، حيث توتر أعصاب العاطل عن العمل، فتزيد من سوء حالته النفسية التي تنعكس على بقية أفراد أسرته.

06- تدفع البطالة الأفراد إلى ممارسة العنف وسلوك طرق الجريمة والتطرف وكذا تعاطي المخدرات.

07- تؤدي البطالة إلى انتقاد الأمن الاقتصادي، حيث يفقد العامل دخله، مما يعرضه لآلام الفقر والحرمان هو وأسرته.

08- تحدث حالة البطالة خللا في عملية التكيف النفسي والاجتماعي للفرد مع مجتمعه، الأمر الذي يؤدي بالشعور الدائم بالفشل والإخفاق، مما يدفع إلى العزلة وعدم الانتماء، وبهذا يصبح الفرد عرضة للإصابة بحالة الاكتئاب التي تؤدي به إلى اللجوء إلى تعاطي المخدرات كوسيلة للخروج والهروب من معاناة الواقع.

09- تؤدي البطالة إلى تدني اعتبار الذات، حيث يؤصد العمل لدى الانسان روابط الانتماء الاجتماعي، مما يبعث نوعا من الإحساس والشعور بالمسؤولية، ويرتبط هذا الإحساس بسعي الفرد نحو تحقيق ذاته من خلال العمل، وعلى عكس ذلك فإن البطالة تؤدي بالفرد إلى حالة العجز والضجر وعدم الرضا، مما ينتج عنه حالة من الشعور بتدني الذات وعدم احترامها.[1]

10- الدفع إلى تفكير في الهجرة إلى بلاد أخرى بكل السبل للحصول على عمل في نظر البطال، وأن العمل في بلد آخر هو الحل الأمثل بالنسبة إليه، وهذا ما نلاحظه في الهجرة غير الشرعية التي يعرض الأفراد فيها أنفسهم إلى الهلاك.

المطلب الثالث: الحلول المقترحة للبطالة وأساليب معالجتها.

تختلف معالجة البطالة من دولة إلى أخرى، حيث أن كل دولة تتبع سياسة خاصة بها في مسألة الحد من البطالة، وذلك بهدف الوصول إلى التشغيل الكامل، وهذا لا يعني مجرد حصول المتعطل عن العمل على فرصة عمل فحسب، بل وجود وظائف شاغرة تفوق عدد المتعطلين، ولمعالجة البطالة في أي مجتمع يجب أن تكون هناك معرفة دقيقة لأبعادها، وذلك ليتم اختيار الأدوات المناسبة في جوانب عدة.

01- حلول البطالة من الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية:

بالنظر إلى أن هناك أسبابا وآثارا للبطالة تمس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فإنه لا بد أن يكون لها حلول في هذه الجوانب تعمل على الحد من حدة الظاهرة نذكر منها:

- إجراء تغييرات على البنية الهيكلية للاقتصاد، حيث أن البطالة لها ارتباط به على مستويات مختلفة.
- يجب أن تفوق الزيادة في معدل النمو الاقتصادي للقطاعات أو الأنشطة الاقتصادية الزيادة في معدلات النمو السكاني، أي تحقيق توازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي.
- فتح مجالات للعاطلين عن العمل من خلال زيادة الاستثمارات الحكومية في قطاعات مختلفة.
- تحقيق التوازن بين البطالة (عرض العمل) ونوعية الوظائف المتاحة (الطلب على العمل).
- تحديث العوامل المؤثرة في تنمية القوى العاملة، وترتيب الأولويات من حيث تطوير التعليم والتدريب المناسبين لاحتياجات السوق لأجل رفع الكفاءة الإنتاجية للعامل.
- إيجاد توافق بين مخرجات الجامعة واحتياجات سوق العمل من خلال إعادة النظر في سياسة التعليم ونظم القبول في التخصصات الأكثر حاجة إليها قصد تصحيح مسار الطلبة وتوجيههم للمجالات التي تعاني من نقص القوى العاملة.

[1]- عاطف عجوة(1985)، البطالة في العالم العربي و علاقتها بالجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، الرياض، ص41.

- تصميم برامج لمساعدة الشباب على إنشاء مشروعات صغيرة، وتعليمه كيفية إدارتها وحل مشاكلها وتسويقها.
- تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإزالة ما يعترضها من عقبات إدارية ومساعدتها في الوصول إلى الأسواق المحلية وحتى العالمية.
- محاولة استيعاب الاقتصاد غير الرسمي وإيجاد حلول تضمن استمرار العاملين فيه مع محاولة دمجهم في قطاعات اقتصادية في إطار رسمي.
- تشجيع المعاش المبكر حتى يمكن توفير فرص عمل جديدة بديلا لهؤلاء الذين أحيلوا على التقاعد.
- تطوير نظم المعلومات الخاصة بأسواق العمل وتسيير تداولها لمساعدة العمال الراغبين في العمل والباحثين عنه، وكذا لمساعدة رجال الأعمال الذين يبحثون عن هذه الفئة قصد دمجها في سوق العمل.
- صياغة قوانين العمل والعمالة التي تضمن حماية العمال وتأمين عملهم في ظروف جيدة، وتضمن أيضا عدم تعرضهم لآية إجراءات غير قانونية تحد من حقوقهم في الاستمرار في العمل.
- تنويع قطاعات الإنتاج خارج قطاع الخدمات قصد توفير فرص عمل أكبر، كمشروعات الإنتاج الحيواني والصناعات التابعة لها.
- توفير مصادر التمويل اللازمة لإقامة مشاريع جديدة من طرف الشباب، وتبسيط إجراءات الحصول على القروض البنكية، مع متابعتهم وإعطاء المشورة والدعم لهم حتى تبلغ مشاريعهم مرحلة الإنتاج.
- رفع الكفاءة الإنتاجية للعامل من خلال تأهيل اليد العاملة وفق برامج تدريب متخصصة هدفها تطوير كفاءة العمال وتأهيلها لشغل الوظائف الشاغرة أو التي تعاني عجزا، وهو ما يقلل من البطالة الهيكلية.
- التقليل من استقدام الأيدي العاملة من الخارج، حيث أنه على الدولة أن تستغل المتاح من اليد العاملة أحسن استغلال قبل التفكير في استقدامها من الخارج، حتى توفر فرص عمل للأفراد الذين يقطنون في إقليمها وتحد بذلك من عطالتهم عن العمل.
- العمل على سن قوانين تحدد ساعات العمل التي لا يجب أن تتعدى 12 ساعة في اليوم، وهذا حتى لا يضطر العامل لترك هذا العامل الشاق والبحث عن عمل آخر.
- رفع معدلات النمو، حيث يشير خبراء منظمة العمل الدولية وعدد من الاقتصاديين إلى انتهاج سياسة اقتصادية تهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، لما يترتب عنها من زيادة في حجم

الادخارات والتراكم، كما أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يصحبه ارتفاع في الطلب على القوة العاملة.

- تخفيض تكلفة العمل حيث يرتبط هذا العنصر أساسا بتكاليف الانتاج، كما تشكل الأجور الجانب الأساسي منها، فخفضها يعني خفض التكاليف ومنه خفض الأسعار، وبالتالي سوف يزداد الطلب على السلع والمنتجات، مما يرفع من قيمة وحجم المبيعات، الشيء الذي يحفز المستثمرين والمنتجين في الزيادة في مشاريعهم، وبالتالي الحاجة إلى المزيد من اليد العاملة.
- دعم سياسات التنمية المستدامة في معالجة البطالة وإيجاد حلول لها واتخاذ الخطوات الكفيلة بمعالجة المشكلة من خلال العمل على ما يلي[1]:

✓ تشكيل هيئة لدراسة ومتابعة الموضوع ووضع حلول حسب المتغيرات الواقعة، وذلك لأهمية الموضوع وتعدد أبعاده، فقد عملت بعض الدول على تشكيل هكذا هيئات على الرغم من أن نسبة البطالة فيها ضعيفة ومن الممكن أيضا الاستفادة من تجاربهم.

✓ إيجاد وتوفير المناخ الملائم والمناسب للاستثمار المحلي والأجنبي بما يزيد من فرص الاستثمار والتشغيل مع التركيز على توجيه الاستثمار إلى الصناعات التي توفر فرص عمل حقيقية دائمة، وتخدم عملية الاستخدام والتشغيل القادرة على استيعاب جزء كبير من القوى العاملة، وبالتالي تخفيض معدلات البطالة.

✓ الشراكة بين القطاعين العام والخاص في توظيف الشباب حتى يكون هناك قطاعا خاصا منافسا ومكملا للقطاع العام، لأن الشراكة بين القطاع العام والخاص باتت أمرا ضروريا في عصر المضاربة الاقتصادية والتطور التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم.

✓ تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني بالشكل الذي يسهم في معالجة بعض الظواهر الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة، وأن لا تبقى محصورة فقط في مشاكل الاجتماعية فقط، وقد نجحت بعض الدول في ذلك.

✓ إنشاء بنوك للتوظيف تتبع لوزارة العمل، وهنا يمكن الاستفادة من تجربة بعض الدول الغربية في إنشاء بنوك وطنية للتوظيف توفر قواعد معلومات متكاملة للوظائف الشاغرة في كل القطاعات، يتم تحديثها يوميا وتكون متاحة من خلال مواقع انترنيت متخصصة، أو دليل شهري يوزع بمقابل مادي على الباحثين عن فرص عمل، مما يوفر فرصة التعرف على طبيعة الوظائف الشاغرة وتحث الراغبين في العمل على تأهيل أنفسهم بما يتناسب مع سوق العمل.

[1]- علي أحمد السقاف(2007)، بطالة الشباب الأسباب و المعالجات، ورقة عمل مقدمة الى ورشة العمل "بطالة الشباب المشاكل و الحلول" المنعقدة في جامعة عدن، اوت 2007م.

- ✓ أهمية خدمات التوظيف الالكتروني: تعد خدمة التوظيف الالكتروني من أهم الخدمات التي يجب أن تتوفر في منظومة سوق العمل، وتهدف إلى تقليل الهوة بين أصحاب العمل وبين الباحثين عنه وذلك من خلال استخدام القنوات الالكترونية (الأنترنيت)، وتساعد هذه الخدمة على تخفيض ما يسمى "بالبطالة الاحتكاكية"، وهي البطالة التي سببها الرئيس غياب المعلومات عن جانبي سوق العمل (الباحثون عن عمل وأصحاب العمل)، وتنبع أهمية هذه الخدمة في كونها تحقق مبدأ الشفافية والعدالة في قضايا التوظيف، وتقوم هذه الخدمة بتنفيذ العمل المطلوب باستخدام قوائم موازنة، تمثل كل قائمة منها مجموعة من المهن في سوق العمل بحيث يقوم الباحث عن العمل وصاحب العمل باستخدام قائمة المقارنة نفسها.
- ✓ ضرورة دعم الوظائف المؤقتة والموسمية: تدعم فكرة الوظائف المؤقتة جانبي سوق العمل، جانب الطلب وجانب العرض، فبالنسبة لجانب الطلب فهي حل مناسب لشغل المناصب الشاغرة المؤقتة التي تفرضها طبيعة الوظيفة بتكلفة قليلة نسبيا، أما بالنسبة لجانب العرض فهي فرصة مناسبة للأفراد سواء أكانوا متعطلين عن العمل أم على رأس عملهم، ويأخذ نموذج الوظائف المؤقتة أشكالا متعددة، منها العمل بدوام جزئي وبخاصة في القطاع الخاص، ومنها العمل لمدة زمنية محددة، أو العمل لمدة غير محددة مرتبطة بتحقيق شرط معين مثل تلك الوظائف التي تكون بدل مجاز أو بدل معار، ومنها العمل الموسمي مثل العمل في مدة الحصاد.

02- الحلول المقترحة لمعالجة البطالة في الاسلام:

وقد عالج الاسلام مشكلة البطالة ومنع ظهورها وقطع دابرها بعدة إجراءات ووسائل، ليدفع بذلك الخطر على العقيدة والدين والسلوك والأخلاق، ولتحفظ الأسرة ويصان المجتمع عن المنزلقات والمفاسد والمساوئ التي يمكن أن تخلفها البطالة.

ومن أجل تحقيق الخير للأمة وتحقيق الحياة الطيبة، اتخذت السنة النبوية إجراءات وقائية، وسبلا للعلاج من هذه المشكلة وذلك بالطرق التالية:

- ➢ **الدعوة إلى العمل وترك التواكل:** إن المسلم في المجتمع الاسلامي مطلوب منه أن يعمل، ومأمور أن يمشي في مناكب الأرض ليكسب حلالا يسد به حاجته، يحفظ به ماء وجهه ويكون عزيز النفس، عفيف الطبع، ولا يجوز الإعراض عن العمل مهما كان، فأوجدت الشريعة الاسلامية الدافع الذاتي لدى الإنسان للعمل وجعل السعي على الرزق عبادة تكفر بها الذنوب، كما عمل على مكافحة البطالة، "فقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما أراد أن يودع أحد نوابه بعض أقاليم الدولة، فقال له: ماذا تفعل لوجاءك سراق؟ فقال: أقطع يده، فقال عمر، وإذن

فإن جاءني منهم جائع أو عاطل فسوف يقطع عمر يدك، إن الله قد استخلفنا في عباده لسد جوعهم وستر عورتهم، ونوفي لهم حرفتهم، فإن أعطيناهم هذه النعم تقاضينا شكرها، يا هذا إن الله خلق الأيدي لتعمل، فإن لم تجد في الطاعة عملا التمست المعصية أعمالا، فاشغلها بالطاعة قبل أن تشغلك بالمعصية"[1].

- **تهيئة فرص العمل:** فمن الناس من يدع العمل والسعي عجزا عن تدبير عمل لنفسه مع قدرته عليه وذلك لقلة حيلته وضعف معرفته بوسائل العيش وطرق الكسب، وربما كان أهون شيء عليه أن يقعد عن السعي ويضع عبء نفسه وأسرته على الحاكم المسؤول الذي عليه أن يدبر له معونة تكفيه وتغنيه، فقد بينت الشريعة أنه إن تيسر له فرصة للعمل ولو متدنية، إذا كانت تسد فاقته وتحفظ له ماء وجهه فهو خير له من التسول والبطالة، "وفي هذا يقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: إني لأرى الغلام يعجبني، فإذا قيل لا حرفة له سقط من عيني"[2]، أما الأوامر بالعمل فنجدها في قول عمر رضي الله عنه: "يا معشر الفقراء ارفعوا رؤوسكم فقد وضح الطريق، واستبقوا الخيرات ولا تكونوا عيالا على المسلمين".
- **تحريم الصدقة على غني أو قادر على العمل:** وفي ذلك يقول الرسول صلى الله عليه وسلم:" لا تحل الصدقة لغني، ولا لذي مرة سوي"، وذو المرة السوي هو السليم الأعضاء، القوي، المتبطل، الكسول الذي لا يعمل ويعيش على صدقات الناس وزكاتهم، ويأكلها حراما، لأنها مال الفقراء والمساكين، والمتبطل القادر على العمل لا تحل له الصدقة، فكل من يقدر على العمل لا يصح أن يعال على غيره، بل يكون قوة منتجة، حيث قام عمر بن الخطاب على قطع المؤونة والمساعدة على كل من يقدر على العمل عندما صرف الفقراء الذين كانوا يجلسون بالمسجد للتسول وطلب الحاجة قائلا لهم:" إن رسول الله احتفظ بكم عندما لم تكن هناك فرص للعمل، أما والوضع قد تغير والفرص ميسرة للعمل، فامشوا لشأنكم واعملوا مع العاملين".[3]
- **الوقف الخيري:** والوقف في اللغة الحبس، وشرعا هو حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه، بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح، وهذا أول وقف في الاسلام، وهومن خصائص هذا الدين، وكان له أثر كبير ملموس في كل العصور الإسلامية، حيث وجد المحرومون فيه ما يقيهم الجوع والعري والأمراض، وحيث قلل من البطالة وجعل الحياة تنشط بالعمل.
- **تحريم الربا والحث على القرض الحسن:** فالربا وسيلة محرمة في الاسلام، يكرهها كراهة واضحة، ويقبحها تقبيحا شديدا، وينذر أصحابها بأشنع مصير، قال تعالى: "يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين، فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله، وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون"(سورة البقرة، الآية 278-279)،

---

[1]- ضياء مجيد الموسوي(1992)، اقتصاديات العمل في الفقه الاسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص64-65.
[2]- الكتاني عبد الحي(بدون سنة)، التراتيب الادارية، الناشر محمد أمين دمج، بيروت، ج2، ص23.
[3]- أحمد دنيا شوقي(1979)، الاسلام و التنمية الاقتصادية، ط1، دار الفكر العربي، الكويت، ص313.

ذلك أن الربا وسيلة لتضخم رؤوس الأموال تضخما شديدا لا يقوم على الجهد ولا ينشأ من العمل، مما يجعل طائفة من القاعدين يعتمدون على هذه الوسيلة وحدها في تنمية أموالهم وتضخيمها، فيشيع بينهم الترهل والبطالة والترف على حساب الكادحين الذين يحتاجون للمال، فيأخذونه بالربا في ساعة العسرة.

- **الهجرة في طلب الرزق الحلال:** لا يجوز للمسلم أن يتذرع بأنه بطال لأنه في بلد لا يجد فيه العمل، فالسنة أمرته بالبحث في بلاد الله الواسعة عن الرزق الحلال، فالمولى عز وجل ربط الرزق بالسعي عليه، قال تعالى: " هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ ذَلُولا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ ۖ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ " (سورة الملك، الآية:15)، وقوله صلى الله عليه وسلم: " لو توكلتم على الله حق التوكل لرزقكم كما يرزق الطير تغدوا خماصا وتعود بطانا"، وجعل الله الرزق بيده حتى لا ييأس أحد في طلبه.
- **على الحاكم والمسؤول أن يوفر عملا لرعيته:** حيث يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته"، وقال عمر بن الخطاب لأحد ولاته: "إن الله استعملنا على الناس لنوفر لهم حرفتهم ونستر عورتهم".
- **الدعاء لا يكفي وحده في طلب الرزق بدون عمل:** حيث جاء في الأثر الموقف التالي: "لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق وهو يقول اللهم ارزقني، وقد علم أن السماء لا تمطر ذهبا ولا فضة، وإنما يرزق الله الناس بعضهم من بعض"[1]، فالدعاء لابد أن يقترن بالعمل الذي يسبب الرزق.

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن المسؤول ملزم بتوفير العمل للقادر عليه، كما أن طالب العمل لابد عليه أن يقدم أسباب طلب الرزق، وعليه يجب على الدولة اليوم أن توفر فرص العمل من خلال الوسائل والموارد الاقتصادية المتوفرة، وأي إهمال لهذه الوظيفة ينعكس عنه أزمات يصعب مكافحتها وعلى رأسها الأزمة الاخلاقية وما يترتب عنها من مشاكل أخرى مثل الاختلاسات، ممارسة الأنشطة غير المشروعة، انتشار الفقر والحرمان، ارتفاع معدلات الجريمة، .....الخ.

كما يمكن القول في الأخير أن الفكر الاسلامي يعرض جملة من الاقتراحات لمكافحة البطالة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. مكافحة البطالة بالحافز الديني من خلال تعبئة النفوس بالفضيلة وغرس حب العمل فيهم، مع ضرورة تأديته على أكمل وجه، وقد اعتبر الاسلام العمل في حد ذاته عبادة، وبذلك يلتقي الجزاء الدنيوي والأخروي في آن واحد، لقوله صلى الله عليه وسلم: "من أحيا أرضا ميتا فله أجر".[2]

[1]- الطماوي سليمان(1969)، عمر و أصول السياسة و الادارة الحديثة، دار الفكر العربي، ص418.
[2]- ضياء مجيد الموسوي(1992)، مرجع سبق ذكره، ص68.

2. مكافحة كل أشكال الاكتناز باعتباره تجميد للأموال التي يفترض أن تخصص للاستثمار والمشاركة في الدورة الاقتصادية، مما ينتج عنه انتعاش في الحياة الاقتصادية وزيادة توظيف اليد العاملة، ويؤدي ذلك إلى التوزيع العادل للمداخيل بين الأفراد، وبذلك تزداد حركية الاقتصاد وترتفع معدلات النمو والتوظيف، وتصل المجتمعات إلى مستويات الرخاء والرفاهية وتحقق اكتفائها الذاتي.
3. الاهتمام بعنصر التعليم والتدريب، ذلك أن منفعة العمل أنفع من التفرغ للعبادة، إذ يسمح بفتح آفاق واسعة أمام البطالين لاكتساب مؤهلات ومهارات تقتضيها نوعية العمل، بالنظر إلى زيادة الانفاق.

المبحث الثالث: ظاهرة البطالة في الجزائر.

تعد البطالة من القضايا التي تركز عليها الكثير من الدول بالنظر لما لها من آثار على أصعدة عدة، ولا تختلف الأمور بالنسبة للمجتمعات في البلدان النامية أو المتقدمة على السواء، وبالنسبة للجزائر فإن هذه المسألة تمتد جذورها إلى سنوات طويلة مضت، فلم يكن مصطلح البطالة شائعا ومنتشرا خلال سنوات الرخاء الاقتصادي في فترة الستينات والسبعينات إلى غاية منتصف الثمانينات بحكم الموارد البترولية التي كانت كافية نتيجة لارتفاع أسعار البترول آنذاك، غير أن الأزمة البترولية التي كانت سنة 1986 أثرت كثيرا في الجانب الاقتصادي وأدت إلى بداية ظهور البطالة، بل وفي مدة قصيرة أصبحت تشكل إحدى أهم الانشغالات والتحديات التي تواجه الدولة الجزائرية، ولم يكن ذلك السبب هو الوحيد الذي أدى إلى تفاقمها، بل يعود لأسباب متعددة، منها ما كان متعلقا بالاقتصاد الجزائري وتطوره منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ومنها ما تعلق بالجانب السياسي والاجتماعي والأمني الذي مرت به البلاد، ومنها ما كان متعلقا بوتيرة النمو السكاني التي اختلفت من فترة إلى أخرى، ومنها ما كان تقني وتنظيمي وإداري.

سنحاول دراسة مسألة البطالة وتطورها في الجزائر على مر هذه المراحل من خلال ما تيسر من احصائيات ومعطيات، وذلك من خلال التطرق إلى أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم هذه الظاهرة، خاصة لدى فئة الشباب وخرجي الجامعات، وكذا المراحل التي مرت بها، بالإضافة إلى الاجراءات والحلول التي اتخذتها الدولة الجزائرية للحد من انتشارها، وما مدى نجاعة ذلك.

المطلب الأول: أشكال البطالة في الجزائر.

لا تختلف أشكال البطالة في الجزائر عن غيرها من أشكال البطالة المتواجدة عند مختلف الدول والمتمثلة في[1]:

- ✓ **بطالة ظرفية (دورية):** والتي تتعلق بانخفاض النشاط الاقتصادي في فترة ما، بحيث يتم معالجتها بتعافي الاقتصاد، وهي تتعلق خاصة بالأزمات في حالة الجزائر، من خلال الاصلاحات الاقتصادية التي حصلت خلال الانتقال إلى اقتصاد السوق.
- ✓ **بطالة هيكلية (تقنية):** تتعلق بتغير المسار التقني للإنتاج، كما تعرف على أنها التعطل في القوة العاملة نتيجة تغير الهيكل الاقتصادي، أو بمعنى أدق تغير الهيكل الانتاجي، كالتغير في هيكل الطلب على المنتجات أو تغير تقنيات الإنتاج بسبب استعمال تكنولوجيا جديدة.
- ✓ **بطالة موسمية:** تتعلق ببعض النشاطات التي تتميز بارتباطها بتغيرات زمنية معينة، مثل القطاع الزراعي.

[1]- ايمانويل كومب(2004)، التدقيق الاقتصادي، الطبعة الثامنة (8)، مجمع ماجور، باريس، ص184.

- ✓ **بطالة غير إرادية:** تنتج عن تسريح العمال رغم رغبتهم في العمل ومقدرتهم عليه وقبولهم له عند مستوى الأجر السائد، كما حدث في الجزائر في سنوات التسعينات حيث اضطرت بعض المؤسسات العمومية إلى تسريح جزئي ثم كلي لمعظم عمالها، ما أحدث اختلالات واضحة على مستوى السياسة الاقتصادية.
- ✓ **بطالة غير منسقة:** ناتجة عن عدم توافق متطلبات عارضي العمل ومؤهلات طالبيه وهذا راجع لنقص الكفاءات، حيث نجد نقصا كبيرا في تأهيل اليد العاملة، مما يصعب من إمكانية إدماج هؤلاء الشباب في التخصصات والمراكز التي تناسبهم.

المطلب الثاني: أسباب مشكلة البطالة في الجزائر.

تتعدد الأسباب التي أدت وتؤدي إلى ظهور البطالة التي لها الأثر الكبير في نقص التشغيل في أوساط الفئة النشيطة، خاصة عنصر الشباب بغض النظر عن مؤهلاتهم ومستوياتهم التعليمية والتكوينية، ويمكن أن نجمع هذه الأسباب في نقطتين:

1. مجموعة الأسباب والعوامل الخارجة عن سيطرة الدولة.
2. مجموعة الأسباب المتعلقة بالسياسات المنتهجة من طرف الدولة بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

01- مجموعة الأسباب والعوامل الخارجة عن سيطرة الدولة:

وهي تلك الأسباب التي أضعفت معدلات الاستثمار المحلي ومنها عدم توفر فرص العمل، والتي كانت خارج نطاق الدولة، ومن أهمها نجد:

01-1- اعتماد الاقتصاد الجزائري على الجباية البترولية:

يعتمد عدد كبير من الدول النامية في صادراتها الخارجية على المحروقات التي تشكل الجزء الأكبر منها، وبالتالي فإن إيراداتها من العملة الصعبة مرتبطة بشكل أساسي بعائداتها، والجزائر باعتبارها إحدى هذه الدول فإنه لا يختلف اثنان أن اقتصادها اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على مداخيل البترول كمصدر أساسي لتمويل إرادات الدولة، وهوما يعني أنه معرض للتقلبات التي تمس هذه السوق، خاصة في حالات الانخفاض وهوما عاشته الجزائر سنة 1986، حيث انخفضت أسعار البترول من 35 دولار للبرميل سنة 1980 إلى 15 دولار سنة 1986، ما أدى إلى انكماش اقتصادي أثر على النمو الاقتصادي وأدى إلى تراجع معدلاته، كما أدى إلى تراجع حجم الاستثمارات المحلية الذي أوصل إلى انخفاض الدخل والعمالة، كما عرف المتوسط العام لأسعار النفط الخام انخفاضا في المستوى، حيث بلغ سنة 2008 حوالي 140 دولار للبرميل ليصل شهر جانفي 2009 إلى 43.3 دولار للبرميل نتيجة نقص الطلب العالمي على هذه المادة الاستراتيجية.

لذا فإن اعتماد الدولة بنسبة كبيرة جدا على الريع البترولي يجعل اقتصادها هشا ومعرضا للأزمات أكثر فأكثر، مما يفقدها الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي والأمني.

01-2- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى:

شهدت الدول الصناعية بداية سنوات الثمانينات انخفاضا في نمو الناتج المحلي الاجمالي من 94% سنة 1980 إلى 5.3% سنة 1983، ثم إلى 3.3% سنة 1986[1]، مما أدى إلى تناقص واردات هذه الدول، و أثر وأدى إلى تناقص المبادلات التجارية بينها وبين البلدان النامية ومنها الجزائر، الشيء الذي أدى إلى الركود الاقتصادي العالمي الذي كان له الأثر البالغ على مستويات الدخل، ومن ثم على قطاعات أخرى التي منها التشغيل، وقد تكرر نفس الوضع سنة 2009 خلال الأزمة الاقتصادية العالمية التي مست دولا كثيرة نتيجة هبوط أسعار النفط تحت تأثير ركود اقتصاديات الدول المتقدمة الناتج عن التداعيات السلبية للأزمة المالية المعاصرة، حيث انخفضت أسعار النفط وتراجعت معها صادرات الجزائر من العملة الصعبة بما نسبته 42.64%.[2]

01-3- تدهور شروط التبادل التجاري الدولي:

إن أي انخفاض في التبادل التجاري الدولي يؤثر على مستوى الدخل الوطني وبالتالي قدرة الجزائر على إيجاد فرص عمل جديدة، حيث أن انخفاض سعر الدولار خلال الموسم 1985/1984م من 124.3% إلى 101.9% في الموسم 1987/1986م باعتبار سنة 1980 سنة الأساس، أدى إلى إضعاف الجزائر لقوتها الشرائية، لأن الجزائر تتعامل في بيع محروقاتها بالدولار الأمريكي، وبالتالي تأثر استيراداتها من السلع التامة الصنع، حيث انخفض سعر صرف الدولار بنحو30% و20% أمام كلا من الين الياباني والمارك الألماني على التوالي في بداية الثمانينات، كل ذلك أثر على حجم المبادلات التجارية.[3]

وبالنظر إلى قياس مرونة الواردات بالنسبة لسعر صرف الدولار، نجد أنها كانت غامضة نوعا ما، فتدهور سعر صرف الدينار الجزائري يمكن أن يتبعه ارتفاع أو انخفاض في قيمة الواردات، حيث تحقق هذا التخفيض سنة 1991، الشيء الذي أدى إلى انخفاض قيمة الواردات، ونفس الشيء حصل بين سنوات 1996-1999 وكذلك سنتي 2003-2004.

---

[1]- علي عبد الوهاب نجا(2005)، مشكلة البطالة و أثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها، دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، ص144.

[2]- التغيرات الحاصلة في الميزان التجاري خلال الفترة (2008-2009)، الموقع: www.afdb.org ، التعريف بالجزائر، تاريخ التصفح 2011/06/05.

[3]- مدني بن شهرة(2009)، مرجع سبق ذكره، ص254.

01-4- النمو الديمغرافي:

يؤثر النمو الديمغرافي تأثيرا مباشرا في زيادة حدة البطالة، خصوصا إذا كانت الزيادة في عدد الوظائف لا تتناسب ومعدلات النمو السكاني التي تميل إلى الارتفاع، فقد أدت الزيادة السكانية إلى تزايد عروض طالبي العمل في سوق العمل الجزائرية، حيث عرفت الجزائر في الفترة 1962-1985م تضاعفا لعدد سكانها مع معدل نمو سكاني تجاوز 03%، والذي كان يعرف من بين أكبر المعدلات آنذاك، ومع نهاية الثمانينات ومن خلال برامج التخطيط العائلي التي انتهجتها الجزائر، بدأ تراجع هذا المعدل حيث بلغ سنة 1998م 1.52%، أي أنه شهدا انخفاضا بالنصف خلال عقد واحد، وهكذا اصبحت المسألة السكانية من خلال تزايد عدد السكان مع عدم وجود سياسة واضحة لامتصاص نسبة التزايد، تشكل عقبة في استقرار وتوازن سوق العمل بالجزائر، حيث سيتم التفصيل في هذه المسألة لاحقا من خلال عرض مراحل النمو السكاني وعلاقتها بمعدلات البطالة والتشغيل.

01-5- أزمة المدفوعات الخارجية:

حيث عرفت الجزائر هذه المشكلة التي تمتد جذورها إلى بداية الثمانينات، رغم تأخر تأثيرها على الاقتصاد الوطني، وبدأت تظهر جليا مع انخفاض أسعار البترول سنة 1986، إضافة إلى تأثير خدمات الديون والشروط القاسية التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية بموجب الإصلاح والانعاش الاقتصادي، والتي تميزت بارتفاع التكلفة الاجتماعية وما صاحبها من تسريح جزئي وجماعي للعمال نتيجة إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني واتباع سياسات الخوصصة، مما أدى إلى تراجع معدلات التشغيل وارتفاع كبير في معدلات البطالة.

01-6- نقص مصادر التمويل لانعاش وتمويل المشاريع الاقتصادية:

يمكن ارجاع ذلك إلى ضعف أداء الجهاز الانتاجي وضآلة الادخار لمختلف الأعوان الاقتصاديين بسبب انخفاض القدرة الشرائية للعائلات، وكذلك بسبب نظام الفوائد المطبقة في البنوك والذي لا يشجع على الإدخار نظرا لنسب الفوائد المطبقة، بالإضافة إلى عدم مرونة التعاملات البنكية في بعض الأحيان.

02- مجموعة الأسباب المتعلقة بالسياسات المنتهجة من طرف الدولة بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

وتشمل العوامل التي يمكن للدولة أن تتدخل فيها وتؤثر بشكل أو بآخر، وتتعلق في مجملها بالاختلالات الهيكلية للوحدات الاقتصادية وللتوزيع السكاني الذي يرتكز في المناطق الشمالية، مما أحدث اختلالا في التوازنات الجهوية، وما ينتج عنه من ضرورة توفير مناصب شغل بهذه المناطق، ومن بين هذه العوامل تلك المتعلقة بدرجة تأهيل اليد العاملة.

02-1- عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات السوق:

حيث يلاحظ أن هناك زيادة كبيرة في عرض خريجي المدارس والمعاهد ومراكز التكوين والجامعات دون أن يقابلها طلب على هذه الفئة، مما يعني فقدان همزة الوصل بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات التعليمية في جل الدول النامية، وهكذا ابتعدت عن عدم الملائمة، مما يحول دون توافق العرض مع الطلب، ويرجع ذلك إلى عدم مواكبة السياسة التعليمية لمتطلبات السوق، خاصة التخصصات النادرة، حيث سعت الجزائر خلال السنوات الأخيرة إلى تطبيق استراتيجية جديدة من خلال البرامج الوطنية للبحث العلمي وإصلاح الجامعة باعتمادها نظام الليسانس- ماستر- دكتوراه (LMD) في التكوين بجانبيه الأكاديمي والتطبيقي، وهوما سيساعد على توفير ارتباط وانسجام أكثر مع النشاط الاقتصادي الوطني ومتطلباته من جهة، ومع التطورات على المستوى الدولي والجهوي من جهة أخرى، وذلك قصد إحداث تكامل أكبر بين المؤسسات التعليمية والاقتصادية للوصول إلى أداء أفضل من حيث المردودية خاصة المرتبطة بالعنصر البشري.[1]

إن مدة التعليم ومن ثم مــدة التكوين أو التدريب تتطلب تكاليف كثيرة يتحملها الفرد والمجتمع مـعا، وهذه التكاليف يبررها العائد الخاص من وجهة نظر الفرد للحصول على أفضل الوظائف وأحسن أجر، وكذلك العائد الاجتماعي من وجهة نظر المجتمع، كما أن عدم التناسق بين التعليم والتوظيف قد أدى إلى تراجع عائد التعليم وهذا نتيجة الحصول على مناصب عمل دون مراعاة التخصصات التعليميـة، حيث أن هذه الأخيرة نمطية وغير متطورة، مما أدى إلى تزايد أعداد الخريجين وخاصة من ذوي المؤهلات المتوسطة، فنتج عن ذلك زيادة المعروض من الخريجين عن حاجة سوق العمل وعدم تجانس في هيكله.

وعليه فإن السياسة التعليمية المطبقة في الجزائر عاجزة عن تلبية حاجات سوق العمل، ويظهر ذلك في نقص المهارات وأيضا في الزيادات غير العادية التي تدفع بها الجامعات والمعاهد والمدارس من الخريجين دون أن يكون هناك طلب حقيقي لسوق العمل، ويرجع ذلك إلى غياب التخطيط والتنسيق السليم بين الوزارات المعنية والتقييد في النظم المتبعة، وأيضا الى عناصر أخرى نذكرها كما يلي:

- افتقار عناصر التكامل والترابط والتناسق في سياسة التعليم، حيث تتم دراسة كل مرحلة من تلك المراحل على حدى (أساسي، إكمالي، ثانوي، جامعي).
- عدم الربط بين مدخلات و المخرجات التعليم ومعدلات النمو السكاني.
- غياب المهارات للمكونين بحكم ضعف المنظومة التربوية بمختلف مكوناتها.
- تطبيق أنماط تعليم مختلفة (عام، مهني، حرفي) دون دراسة سوق العمل.

[1]- ناصر دادي عدون، العايب عبد الرحمان(2010)، البطالة و اشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد (من خلال حالة الجزائر)، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 254،255.

- غياب المنهج المتطور وذلك راجع إلى عدم توفر متخصصين في تخطيط المناهج المتطـورة بالإضافة إلى ضعف الادارة التعليمية.

حيث أدى هذا إلى تضاعف العدد عند الانتقال من الثانوية إلى الجامعة ومن الجامعة إلى سوق العمل، وبالتالي زيادة نسبة البطالة عما هي عليه، وأصبح المتعلم اليوم غائبا على المجتمع نظرا لأنه لا يشارك بعمل مثمر لا لنفسه ولا لمجتمعه، وعليه لابد من تخطيط سليم للقوى العاملة، حيث يتم من خلاله تحديد الأعداد المقبولة بالمدارس والجامعات، والتي يمكن لسوق العمل استيعابها بعد ذلك، وإلا فإن المشكلة سوف تزداد.[1]

02-2- التوقف عن تعيين خريجي الشهادات في مناصب شغل:

إن سياسة التعيين المباشر لحاملي الشهادات العليا والجامعية وكذلك خريجي المعاهد والمدارس المتخصصة كانت من أهم مهام الحكومة الجزائرية، حيث كانت تتكفل بتعيينهم في القطاعات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية العمومية ضمن سياسة اجتماعية متكاملة، وهذا ما أدى إلى ظهور البطالة المقنعة بهذه الأجهزة، لأن السياسة المتعلقة بإنشاء عدد هائل من مناصب العمل في القطاع العمومي نجم عنه ارتفاع في نسبة العمال الأجراء الدائمون في مجمل الوظائف، حيث كانت نسبة الأجراء تمثل نسبة 66.5% من مناصب الشغل سنة 1982، بينما لم تكن هذه النسبة تتجاوز 35% سنة 1966، أما خلال النصف الثاني من الثمانينات والموافق للمخطط الخماسي الثاني(1985-1989)، تميز تطور الشغل بسلسلة من العوامل منها الصدمة النفطية لسنة 1986 والإجراءات الاقتصادية الأخرى التي صاحبتها مما أدى إلى تغيير دور الدولة في تعيين الخريجين، وتغير شكل البطالة لتظهر بطالة المتعلمين في الثمانينات بدلا من بطالة الأميين في سنوات السبعينات.[2]

02-3- البعد المكاني للسياسات السكانية:

مما لا شك فيه أن البعد المكاني للسياسة السكانية يؤثر على مستوى استخدام الموارد البشرية، إذ أن تمركز السكان في المناطق الشمالية يؤدي إلى ارتفاع الكثافة السكانية على المساحات المأهولة بسبب النزوح من الريف إلى المدينة[3]، كما أن الهجرة الداخلية ساهمت هي أيضا في النزوح من الولايات الأقل جاذبية لفرص العمل إلى الولايات الكبرى الأكثر جاذبية لفرص العمل، وذلك بسبب غياب سياسة توزيعية واضحة للإنفاق العام، وتمركز المؤسسات الانتاجية في المدن الشمالية، بالإضافة إلى الأزمة الأمنية التي مست الجزائر سنوات التسعينات، والتي أجبرت الكثيرين على التخلي عن مساكنهم وأعمالهم الحرة والالتحاق بالمدن، حيث أدت هذه الوضعية إلى وجود ضغط على المؤسسات، بحيث يصعب عليها امتصاص العمالة المتاحة، وهوما كان يستوجب ضرورة إنشاء مشاريع اقتصادية، كالمُجمعات الصناعية

---

[1]- مدني بن شهرة(2009)، مرجع سبق ذكره، ص ص 256-257.
[2]- مدني بن شهرة(2009)، المرجع نفسه، ص255.
[3]- ناصر دادي عدون، العايب عبد الرحمان(2010)، مرجع سبق ذكره، ص 254.

والزراعية القادرة على خلق القيمة المضافة من جهة، وعلى توفير مناصب شغل جديدة تستوعب فائض العمالة من جهة أخرى، وهكذا ساهم قصور التوازن في التنمية الإقليمية والتوازنات الجهوية في إيجاد المزيد من الاختلال في سوق العمل وسوء استخدام الموارد البشرية المتاحة.

02-4- الاختلالات الهيكلية:

تعود مشكلة البطالة إلى تشابك الاختلالات الهيكلية في فترة الثمانينات من القرن الماضي وما قبلها، وخاصة التشابك غير المتوازن بين القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى تراجع معدلات نمو الناتج مقارنة بالزيادة السكانية، الشيء الذي حال دون توفير فرص التوظيف القادرة على احتواء اليد العاملة، فالأسباب الهيكلية للبطالة في الجزائر يمكن تصنيفها إلى ثلاثة عناصر أساسية هي[1]:

1. نقص ديناميكية القطاع الإنتاجي الصناعي أو الزراعي، إذ لم يستطع القطاعان إظهار المرونة الواجب توفرها في سوق العمل من خلال الجهاز الإنتاجي الذي لم يتمكن من تحقيق التمويل الذاتي الموجه للاستثمار ولتوسيع طاقاته الإنتاجية المحلية من جهة، ولم يتمكن حتى من ضمان نشاطات الصيانة وخدمات ما بعد البيع والتي كان بإمكانها أن تمتص جزءا من البطالة الحالية من جهة أخرى.
2. انخفاض دعم الاستثمارات الإنتاجية وتوقفها في بعض الحالات، خصوصا وأن حجم الإعانات يشكل إحدى السبل الناجعة لضمان استمراريتها لما يعنيه ذلك من مناصب عمل جديدة، فقد ظلت الجزائر تعاني من أزمة التمويل، إذ كانت رؤوس الأموال إحدى العقبات التي حالت دون توجيه بعض النشاطات الاقتصادية إلى مسارها الصحيح.
3. عدم وجود تكامل بين التكوين والتشغيل باعتبار أن الأول أصبح مجرد مصنع بشري يقوم بالتكوين الكمي أكثر منه النوعي، وبدون التكفل بمصير المتخرجين في إطار التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية والمؤسسات المكونة.

02-5- قوانين العمل وتشريعاته:

إن محتوى التشريعات الخاصة بقانون العمل قد أسهمت بطريقة مباشرة في ارتفاع معدلات البطالة في التشريع الصادر في سنة 1990، بحيث أن محتواه له علاقة بالتزامات الجزائر اتجاه الهيئات والمنظمات الدولية كمنظمة العمل الدولية، وكان الأمر كذلك بالنسبة إلى المبادئ الأساسية المتعلقة بالمفاوضات الجماعية (اتفاقية 1998) والحرية النقابية للعمال وأرباب العمل (اتفاقية 1987) وحق الإضراب (اتفاقية 1987) ودور مفتشية العمل وإدارة الشغل (اتفاقية 1981)، فمن المسلم به أن الانتقال من نظام القانون الأساسي والتنظيمي إلى قانون اتفاقية العقود الجماعية لتسيير علاقات العمل أمر يدل على تغيير سياسة التوظيف، بحث صار انتقال العامل من درجة إلى أخرى يرتبط بعوامل شكلية بعيدة

[1]- ناصر دادي عدون، العايب عبد الرحمان(2010)، مرجع سبق ذكره، ص 255.

عن حسابات المهارة والكفاءة، يضاف إلى ذلك أن الأجور تتحدد وفقا لهذه التشريعات بصرف النظر عن حسابات الكفاءة الإنتاجية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض إنتاجية العامل في القطاع الحكومي وقطاع المؤسسات الاقتصادية العمومية، كما أن نظام الأجور في القطاع الخاص اتسم بالجمود، مما جعله مسؤولا عن تزايد البطالة، وبروز ظاهرة البحث عن أعمال إضافية خاصة في القطاع الخاص والقطاع غير الرسمي، وبالتالي حجب ذلك فرص عمل إضافية عن الداخلين الجدد لسوق العمل، مما أدى إلى تزايد معدلات البطالة.

02-6- قلة المؤسسات البحثية:

إن تطور أساليب الإنتاج والاختراعات والابتكارات التي تتمتع بها المؤسسة من شأنها أن تحدث ثورة تكنولوجية باستحداث وضع سلع تتلائم مع المنتجات الموجودة في الأسواق الدولية، أما الطرق التقليدية في الإنتاج فقد أدت إلى ضعف القدرة التصديرية للاقتصاد الوطني وأثرت على مستوى الدخل والعمالة معا، بالإضافة إلى عدم وجود مخابر البحث لدى هذه المؤسسات، وعدم تخصيص مبالغ مالية من أجل تطوير البحث، وعدم التناسق بين مراكز الدراسات والبحوث التطبيقية وبين المؤسسات الاقتصادية أدى إلى ضآلة في التدفقات الاستثمارية الخارجية في الاقتصاد الجزائري، وعليه كان انتقال التكنولوجيا الحديثة إلى الجزائر بمثابة أحد أسباب زيادة البطالة، بحيث يرى البعض أن ثبات حجم الإنتاج وارتفاع مستوى التكنولوجيا يؤديان إلى خفض العاملين المباشرين في مجال الأنشطة الاقتصادية، ويرفع عدد العاملين غير المباشرين في هذه الأنشطة، وبالتالي فإن التكنولوجية الحديثة تؤدي إلى زيادة البطالة إذا لم يواكبها زيادة في الإنتاج.

02-7- برامج خوصصة المؤسسات:

انطلقت فكرة الخوصصة في الجزائر في أواخر الثمانينات، وذلك بالموازاة مع التحول في السياسة الاقتصادية للجزائر نحو اقتصاد السوق، والتي كانت تعتبر بمثابة الحل الوحيد آنذاك بسبب الوضعية المتدنية التي وصل إليها الاقتصاد الجزائري في مختلف الميادين[1]، وتندرج فكرة الخوصصة ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة، خاصة برنامجي الاستقرار (أفريل1994 – مارس 1995)، وبرنامج التصحيح الهيكلي (ماي 1995 – أفريل 1998)، والذي يؤكد على ضرورة الخوصصة كوصفة مقدمة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية على أنها أداة حتمية لإصلاح الاقتصاد الوطني وعصرنته، حيث كان يجب الأخذ بعين الاعتبار رغبة الجزائر في إرساء علاقات تعاون دولية، كذلك استراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات في إطار عولمة الاقتصاد.

[1]- ي.س. سافس(1989)، التخاصية مفتاح لحكومة أفضل، ترجمة سارة أبو الرب، مركز الكتب الأردني، عمان، ص11.

هناك عامل مهم وهو تسريح عدد كبير من العمال الأجراء على إثر عمليات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات، حيث أنه عند بدأ تطبيق برنامج التعديل الهيكلي في الجزائر، وجد أن المؤسسات الاقتصادية العمومية تعاني من فائض العمالة، حيث قدرت النسبة التي كان يجب تصفيتها بـ 05% من عدد العمال سنة 1997، وقد انخفض بالفعل عدد العاملين في القطاع العمومي ليصل إلى 881 519 عاملا في نهاية سنة 1997 كما يوضحه الجدول رقم(1.4).

الجدول رقم(1.4): عدد العمال المسرحين من المؤسسات التي تم حلها خلال الفترة (1994 – 1997).

السنة	عدد العمال المسرحين	عدد المؤسسات
1994	20 908	200
1995	236 300	300
1996	100 498	162
1997	162 175	503
المجموع	**519 881**	***985**

(*) يوزع هذا العدد (985) إلى: 633 مؤسسة محلية، 268 مؤسسة عمومية، 85 مؤسسة خاصة.

المصدر: معتوق بالعاطف(1998)، بعض الآثار الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر، ملتقى توقعات الاقتصاد الجزائري، كرياد-أندرو، الجزائر.

أظهرت الدراسات التي أعدها مجموعة من الخبراء على أن نتائج الخوصصة التي مست المؤسسات المحلية غير المستقلة قد تم حلها بين 1994 و1996 تكاد تكون منعدمة، حيث وصلت نسبة النجاح إلى غاية 08 ماي 1998 إلى أقل من 05%، وحسب حصيلة نشرها مجلس مساهمات الدولة فإن عمليات الخوصصة المنجزة بين سنة 2003 وديسمبر 2007 شملت 417 مؤسسة كما يبينه الجدول رقم(2.4).

الجدول رقم(2.4): حصيلة برنامج الخوصصة في الجزائر خلال الفترة(2003 – 2007)

	2003	2004	2005	2006	2007	المجموع
عدد عمليات الخوصصة الاجمالية	05	07	50	62	68	192
الخوصصة الجزئية أكثر من 50% أغلبية	01	02	11	12	07	33
الخوصصة الجزئية أقل من 50% أقلية	00	03	01	01	06	11
الاستعانة من طرف الأجراء	08	23	29	09	00	69
الشراكة المضافة	04	10	04	02	09	29
التخلي عن الأصول للخواص الذين يشترونها من جديد	02	13	18	30	20	83
المجموع	**20**	**58**	**113**	**116**	**110**	**417**

المصدر: وزارة مساهمات الدولة وترقية الاستثمار.

حسب الجدول رقم(2.4) نجد أن حصيلة الخوصصة قد مست 20 مؤسسة سنة 2003، ليرتفع هذا العدد إلى 58 مؤسسة في السنة الموالية، ثم إلى 113 مؤسسة سنة 2005 و110 مؤسسة سنة 2007، هذه السنة الأخيرة التي بدأ فيها تراجع نسبي ضعيف لعدد المؤسسات التي مستها هذه العملية مقارنة بسنة 2006 حيث بلغ عدد المؤسسات المعنية 116 مؤسسة، كما بلغ عدد المؤسسات التي تم خوصصتها كليا أي 100% العدد 192 مؤسسة أي بنسبة 40.04% من اجمالي عدد المؤسسات المخوصصة، في حين بلغ عدد المؤسسات التي تم استعادتها من طرف الأجراء 69 مؤسسة فقط من إجمالي عدد المؤسسات أي بنسبة تقدر 16.5% وهي نسبة قليلة، فإذا كانت عملية التصحيح قد مكنت من استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية، فإن الأوضاع الخاصة بالتشغيل قد تدهورت بانتظام نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة التي تعمل على إيجاد مناصب عمل جديدة، والتي لها شأن من جانب المؤسسات العمومية أو الخاصة، إلى جانب عملية تسريح العمال الأجراء على إثر عمليات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات، كلها كانت عوامل ساعدت على تفاقم مشكلة البطالة في أوساط المجتمع الجزائر.

02-8- تخطيط القوى العاملة:

يعد سوء تخطيط القوى العاملة من أهم الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع حدة البطالة، حيث أن الهدف من تخطيط القوى العاملة هو إيجاد الوظائف والأعمال التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية التي تؤدي إلى فرص عمل جديدة، كما أن أهمية هذه العملية تكمن في معرفة وتقدير متطلبات سوق العمل من اليد العاملة في مختلف المجالات، وتوجيه العمالة إلى القطاعات الأكثر حاجة إليها، وبالتالي إمكانية العمل لتغيير بعض الأساليب الإنتاجية وتحديد الحجم الأمثل اللازم من العمالة فيما يخص الكم والنوع.

يرجع قصور القوى العاملة في الجزائر إلى عدة عوامل منها[1]:

- نقص وعدم توفر البيانات والدراسات الاحصائية والتي غالبا ما تكون متناقضة.
- عدم وجود أجهزة تقوم بالربط والتنسيق بين السياسة العامة للشغل وسياسات التعليم والتكوين.
- عدم وجود أجهزة خاصة تقوم بقياس الكفاءات الإنتاجية ومعدلات العمل التي يمكن من خلالها تحديد حجم العمالة الزائدة، أي البطالة المقنعة والبطالة الجزئية التي يمكن تحويلها إلى مجالات أخرى ذات إنتاجية عالية.

02-9- عدم كفاية فرص العمل في القطاع الخاص[2]:

لقد دخل سوق العمل في الفترة (1991 – 1995) قرابة المليون باحث عن فرص العمل، بالرغم من أن الاقتصاد لم يوفر إلا 400 ألف منصب عمل جديد وكلها كان في القطاع العام تقريبا، 100 ألف

[1]- مدني بن شهرة(2009)، مرجع سبق ذكره، ص 259 – 260.
[2]- صندوق النقد الدولي(1998)، دراسة خاصة بالجزائر، واشنطن، ص 80-81.

في قطاع التجارة، و300 ألف في قطاع الخدمات، بينما أصاب الركود العمالة في قطاعات الزراعة والصناعة والتشييد والبناء.

وقد لوحظت اتجاهات مماثلة في الفترة (1985 – 1991) حيث يمكن أيضا ملاحظة اختلافات مهمة في مجال التوظيف بين القطاع العام والخاص، فمعدلات النمو السنوي للعمالة خلال تلك الفترة (1985 – 1989) في شركات الصناعة والتشييد والبناء التابعة للقطاع الخاص بلغت في المتوسط نسبة 06% و10% على التوالي ولو أن قاعدتها كانت محدودة، ومن المرجح أن هذه الاتجاهات قد تسارعت منذ ذلك الحين.

02-10- ضخامة القطاع غير الرسمي:

يشمل القطاع الرسمي في سوق العمل الجزائرية شركات القطاع العام والقطاع الخاص التي يعمل فيها 10 أشخاص أو أكثر، بينما يتكون القطاع غير الرسمي من شركات صغيرة بالإضافة إلى أصحاب الأعمال الحرة ومن يعملون في المنازل.

لقد أسهم قانون العمل والحد الأدنى للأجور في تنمية القطاع غير الرسمي، حيث أنه في سنة 1991 مثلا شمل نسبة 27% من بين جميع العاملين في القطاع الخاص من العاملين بأجر ومشمولين بتشريعات الحد الأدنى للأجور، ومن المرجح أن تكون تشريعات سوق العمل وتسويات الأجور الرسمية مهمة أيضا في القطاع غير الرسمي، حيث أن معظم الأنشطة غير الرسمية تتم داخل قطاعات ذات إنتاجية منخفضة نسبيا مثل الخدمات، كما أن توفر عدد قليل من الوظائف المضمونة ذات الأجر المرتفع في القطاع الرسمي قد يرفع من البطالة لأنه سيشجع العاملين على السعي لحصول على هذه الوظائف، وعلى سبيل المثال فإن خريجي الجامعات يفضلون الانتظار حتى يتمكنوا من الحصول على العمل الدائم في القطاع العام في أغلب الأحيان بدل توجههم إلى القطاع الخاص الذي لا يضمن لهم الاستقرار في عملهم.

المطلب الثالث: خصائص البطالة في الجزائر.

إن تحاليل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES) في كل تقاريره حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد قد شدد على الانشغالات النابعة عن الخصائص التي تتميز بها البطالة في الجزائر أكثر مما هي نابعة من مستواها الذي يشهد تضاربا في الأرقام، حيث أن عدم تحسن البيئة الديمغرافية للبطالة يعد مصدر قلق أكثر من حجمه، وهذا ما يستدعي أعمالا مستهدفة سيما اتجاه الشباب الذين يقل عمرهم عن 20 سنة، خاصة منهم الذين لا يتمتعون بمؤهلات.[1]

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي (CNES)(2003)، مشروع التقرير الوطني حول الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للسداسي الأول من سنة 2003، الجزائر.

وقد أظهر تحقيق أنجز في سنة 2001 في إطار اليوم العالمي للسكان أن الانشغال الرئيسي لقرابة 90% من الشباب هو إيجاد منصب عمل، حيث يمتد هذا الانشغال إلى الشباب الذي لم ينه دراسته وتكوينه بعد.

يشير تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي أن ظاهرة البطالة في الجزائر تتميز بثمانية (08) خصائص[1]:

01- أغلبية البطالين هم من فئة الشباب، حيث أن أكثر من 80% لا يتجاوز سنهم 30 سنة، وأغلبيتهم لم يسبق لهم العمل من قبل وهم من طالبي العمل الجدد، حيث أن بطالة الشباب ساهمت بشكل كبير في تضخيم معدل البطالة.

02- ثلثا (⅔) عدد البطالين هم طالبوا العمل لأول مرة أي هم بدون خبرة مهنية، وهذا ما يشكل عائقا في إدماجهم في مناصب شغل دائمة.

03- تمس البطالة أساسا الأشخاص غير المؤهلين، حيث تم إحصاء سنة 2003 قرابة مليون بطال من ذوي مستوى دراسي متوسط، وقرابة 73% منهم ليس لهم أي تأهيل.

04-ارتفاع عدد البطالين من ذوي الشهادات الجامعية، حيث فاق عددهم 80 ألف بطال سنة 1996 المتزامنة مع إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

05-الاتجاه شيئا فشيئا نحو بطالة طويلة المدى، حيث انتقلت مدة البحث عن مناصب الشغل من 23 شهرا سنة 1989 إلى 27 شهرا سنة 1996، وبلغت نسبة البطالين الذين استغرقت مدة بحثهم عن منصب عمل أكثر من سنة 55%، وبلغت النسبة للذين استغرق بحثهم عن منصب عمل أكثر من سنتين نسبة 35.4%.

06-يعرف ثلث عدد البطالين حالة بطالة تستوجب إعادة الادماج، وهو معدل مرشح للزيادة في ظل فقدان مناصب العمل بالتسريح ونهاية عقد العمل.

07-الارتفاع في معدل البطالة لدى النساء، حيث بلغ معدلها قرابة 38%.

08- تمس البطالة أكثر الفئات الاجتماعية المحرومة، حيث يقدر معدلها لدى هذه الفئات بـ 44%.

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي (CNES)(1998)، رأي حول مشروع المخطط الوطني لمكافحة البطالة، الدورة 11، الجزائر.

المطلب الرابع: تطور البطالة في الجزائر.

شهدت الجزائر على غرار العديد من البلدان الأخرى تزايدا لعدد البطالين كان راجعا لعدة أسباب تم التطرق لها في النقاط السابقة، والتي تمس بالأساس الاقتصاد الوطني الذي عجز عن امتصاص الوافدين الجدد إلى سوق العمل.

01- مراحل تطور معدلات البطالة في الجزائر:

سوف نستعرض تطور معدلات البطالة في الجزائر وفق الإحصائيات الرسمية المتوفرة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات كما يوضحه الجدول رقم(3.4).

الجدول رقم(3.4): تطور معدل البطالة في الجزائر(1966-2013).

الوحدة: النسبة (%)

السنة	معدل البطالة	السنة	معدل البطالة
1966	32.9	1997	26.41
1977	22.0	2000	28.89
1982	16.3	2001	27.3
1983	13.1	2003	23.7
1984	8.7	2004	17.7
1985	9.7	2005	15.3
1987	21.4	2006	12.3
1989	18.1	2007	13.8
1990	19.7	2008	11.3
1991	21.2	2009	10.2
1992	23.8	2010	10.0
1995	28.1	2011	10.0
1996	25.9	2013	9.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، الحوصلة الاحصائية (1962-2011)، ص72.

الشكل رقم(1.4): تطور معدل البطالة في الجزائر(1966-2013).

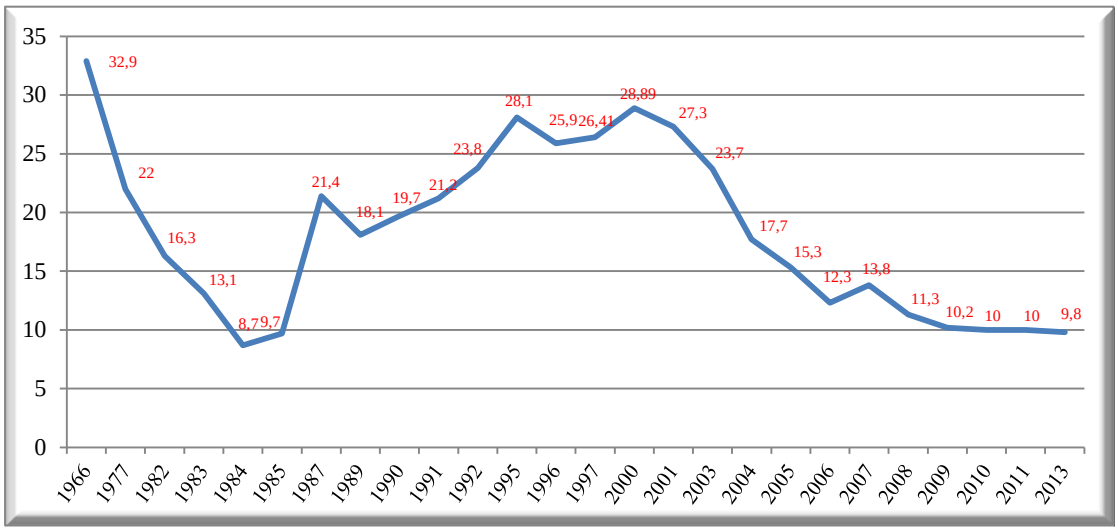

من خلال الجدول رقم(3.4) والشكل رقم(1.4) نلاحظ على العموم أن معدل البطالة كان مرتفعا غداة الاستقلال، ليشهد بعدها انخفاضا، ثم عاود الارتفاع من جديد، لينخفض مع بداية الألفية الثالثة إلى يومنا هذا، كل هذه المراحل كان لها مسبباتها التي اختلفت من مرحلة إلى أخرى، وعليه فإنه يمكن تقسيم مراحل تطور معدل البطالة حسب المعطيات السابقة إلى ثلاثة مراحل هي كما يلي:

- **المرحلة الأولى (1962 – 1985):**

خلال هذه المرحلة كانت قضية بناء الدولة والنهوض باقتصادها وبنيتها التحية من القضايا الأساسية، ومنها قضايا التشغيل والبطالة، وذلك بهدف توزيع ثمار التنمية وترقية المجتمع، وكانت الاستراتيجية المتبعة خلال هذه الفترة تهدف إلى تأمين مستويات المعيشة للأفراد من خلال توفير فرص العمل من طرف الدولة عن طريق التوظيف في المؤسسات العمومية التابعة لها، والتي استوعبت أعداد كبيرة من العمال، حيث بلغت نسبة العاملين في القطاع العمومي 70% من مجموع العمال خلال هذه الفترة.

كما عملت الدولة خلال هذه الفترة على توسيع نظام الضمان الاجتماعي، وقد أدت جهودها المبذولة خلال الستينات والسبعينات إلى إنشاء فرص عديدة للعمل بسبب ارتفاع معدل الاستثمار العمومي، حيث بلغت نسب الاستثمار بين 40% و45% خلال فترة السبعينات، الشيء الذي سمح بخفض معدل البطالة، حيث نلاحظ أن معدل البطالة بلغ 32.9% سنة 1966، لينخفض إلى 22% بعد 10 سنوات، وواصل المعدل انخفاضه التدريجي ليصل سنة 1985 إلى 9.7%.

كل العوامل السابقة الذكر عملت على انخفاض معدل البطالة، وبالتالي ارتفاع نسبة الأجراء في مجمل الوظائف والتي بلغت 65% سنة 1982 مقابل 35% سنة 1966، كما أدت إلى ارتفاع الأجور الحقيقية خلال تلك الفترة، مما سمح بتحسن القدرة الشرائية وتوسع السوق الداخلي للعمل.

كانت مساهمات القطاعات الرئيسية في توفير فرص العمل على النحو التالية[1]:

- ✓ 30% في قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 328 ألف فرصة عمل.
- ✓ 28% في قطاع الصناعة بـ 306 ألف فرصة عمل.
- ✓ 23% في الادارة.
- ✓ 19% في قطاع الخدمات.

يمكن ملاحظة أنه كان هناك نوع من التوازن بين القطاعات في توزيع اليد العاملة، عكس ما هو عليه الحال حاليا، بالرغم كما ذكرنا سابقا أن معظم فرص العمل كانت في القطاع العمومي الذي كان المحرك الرئيسي لفرص العمل والاقتصاد، مع ضعف كبير في مساهمة القطاع الخاص.

[1]- حاكمي بوحفص(1999)، السياسات الاقتصادية في الجزائر من منظور الاصلاحات الهيكلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة وهران، الجزائر، ص101.

يمكن القول مما سبق أن الوضع الاقتصادي للجزائر خلال هذه الفترة التي تعتبر فترة ذهبية، حيث شهدت توفير فرص العمل وتقليص معدلات البطالة نتيجة ارتفاع الاستثمار العمومي، وبالتالي لم تكن البطالة متغيرا رئيسيا ومشكلا مطروحا بحدة خلال تلك الفترة، وكانت قابلة للتحكم فيها وتسييرها في الحدود الممكنة مقارنة مع تزايد حجم السكان النشطين آنذاك.

- **المرحلة الثانية (1986 – 2000):**

أهم ما ميز هذه المرحلة هو الانتكاسة الكبيرة لأسعار البترول سنة 1986، والذي يعتبر مصدر الدخل الرئيسي للاقتصاد الجزائري، كما أن الاستثمار قد شهد انخفاضا محسوسا أدى إلى ركود في القطاع الزراعي الذي انخفضت مساهمته في توفير فرص العمل، وبالتالي تم تحويل مناصب العمل اتجاه القطاعات الاقتصادية الحديثة، وتحول العمال من القطاع الريفي إلى القطاع الحضري، أي من الزراعة والصناعة التقليدية إلى الإدارة والخدمات، كل ذلك كان له انعكاس على معدلات البطالة، حيث ارتفعت في ظرف وجيز من 9.7% سنة 1985 إلى 21.4% سنة 1987، أي بفارق 11.7 نقطة خلال فترة سنتين فقط، وهو ارتفاع نسبي كبير تواصل فيما بعد وبلغ نسب أكبر من ذلك، حيث ارتفع من سنة 1990 إلى سنة 1997 بنحو8.6 نقطة، وقد كانت سنة 2000 هي السنة التي عرفت أكبر معدل للبطالة وصل إلى 28.89% و هي نسبة مرتفعة و كبيرة.

ويمكن كذلك إرجاع التدهور في معدل البطالة خلال بداية هذه الفترة إلى التحولات الهيكلية والاصلاحات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الجزائر بداية من سنة 1989، والتي بدأ تطبيقها الفعلي سنة 1990، مما أدى إلى تسريح عدد معتبر من العمال، يضاف إليها أيضا ضعف التسيير وفشل السياسات الاقتصادية السابقة.

وخلال هذه الفترة كان قطاع البناء والأشغال العمومية أكبر القطاعات المنشأة لفرص العمل، وقد بدأ يتأثر بسبب نقص التمويل الراجع إلى نقص مداخيل الدولة الجزائرية من المحروقات، ولأول مرة كان الحديث في ظل التجربة مع نظام التخطيط عن فائض في العمالة كنتيجة حتمية للأوضاع الاقتصادية التي عرفتها بالبلاد.

وخلال النصف الأول من سنوات التسعينات التي شهدت مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، تم توفير 50 ألف منصب عمل جديد سنويا، أي بنسبة نمو قدرها 1.2%، وكان نصيب القطاعات فيها على النحو التالي[1]:

- ✓ 01% في القطاع الصناعي.
- ✓ 03% في الادارة.

[1]- حاكمي بوحفص(2010)، البطالة بين التحدي و الاحتواء دراسة حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد و المجتمع، العدد06، الجزائر، ص222.

- ✓ 02% في قطاع الخدمات.
- ✓ 06% في القطاع الزراعي.

مما يبين التراجع الواضح لمجمل القطاعات في توفير فرص العمل، حيث فقد القطاع الصناعي ما نسبته 01% من مناصب العمل، والذي كان من أكبر القطاعات تضررا بفعل إجراءات الإصلاحات، مما سمح بظهور القطاع غير الرسمي المتمثل في السوق الموازية كمستوعب لهذه الأعداد التي لم يتمكن سوق العمل الرسمي من استيعابها، و بالتالي أدى كل ذلك إلى سير الجوانب الاجتماعية بعكس اتجاه الإصلاحات الاقتصادية، وذلك بسبب ضعف النمو الاقتصادي خارج المحروقات الذي لم يتجاوز 03% ونقص الاستثمارات الداخلية والخارجية التي لم تتجاوز 220 مليون دولار مع نهاية الاصلاحات سنة 1998، بالإضافة إلى تراجع القطاعات الرئيسية في توفير فرص العمل نظرا لتزايد عدد الوافدين الجدد إلى سوق العمل، والذي بلغ 250 ألف عامل سنويا، في حين شهدت تلك الفترة فقدان أكثر من 500 ألف عامل لمناصب عملهم نتيجة تسريح العمال في ظل الاصلاحات، كما شهدت الفترة بين 1997 و2000 زيادة في عدد العاطلين عن العمل قدرت بـ 116 ألف عاطل، أي بمعدل زيادة سنوية يقدر بـ 3.25%، ونجم عن ذلك ارتفاع معدل البطالة الذي بلغ 28.89 سنة 2000.

يضاف إلى ما تم ذكره بخصوص الوضع المتردي للبطالة، ظاهرة التسرب المدرسي التي قدرت بنحو600 ألف تلميذ سنويا خلال هذه الفترة[1]، والتي تشكل عبئا إضافيا يمس الجوانب الاجتماعية والاقتصادية ويؤدي إلى وفود أعداد جديدة لسوق العمل بدون مؤهل علمي أو تكويني.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال إهمال الجانب الديمغرافي الذي لعبا دورا مهما بخصوص مسألة البطالة وارتفاع معدلاتها، حيث أن المسألة السكانية التي لم تكن محل اهتمام كبير من قبل المسؤولين في سنوات السبعينات، أدت إلى توافد كبير لعدد الداخلين الجدد لسوق العمل، في حين لم يتم اتباع سياسات اقتصادية موازية لهذا النمو قصد ايجاد توازن في سوق العمل، و ذلك راجع الى عدم التخطيط المسبق لمثل هذه المسائل قبل حلولها.

كما أن الوضع الأمني وعدم الاستقرار السياسي الذي شهدته الجزائر مع بداية التسعينات، وما نتج عنه من عنف وتخريب للمنشئات الاقتصادية والمرافق العمومية، والهجرات الجماعية من الأرياف إلى المدن خوفا من الموت، كان له بالغ الأثر في ارتفاع معدل البطالة خلال تلك الفترة.

تميزت البطالة خلال هذه الفترة بجملة من الخصائص لم تكن في الفترة السابقة، نذكر منها:

- ✓ انتقال البطالة إلى الوسط الحضري بدلا من الوسط الريفي في السابق.
- ✓ أصبح طالبي العمل لأول مرة يمثلون ثلثي (⅔) عدد البطالين.

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي (1998)، تقرير حول علاقات العمل في سياق الاصلاح الهيكلي، الجزائر، أفريل 1998، ص57.

- ✓ أصبحت البطالة طويلة الأجل بفترة متوسطة قدرت بـ 30 شهرا بدلا من 24 شهرا في السابق.
- ✓ كان انتشار البطالة بين النساء أكثر منه بين الرجال.
- ✓ ظهور البطالة في أوساط الفئات المحرومة أكثر من غيرها من الفئات الأخرى.

- **المرحلة الثالثة من 2000 إلى 2013:**

بعد انتهاء برامج الاصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الفترة السابقة وما كان لها من انعكاسات ونتائج مست عدة جوانب، ومع بداية عودة الاستقرار في الجانب الأمني، عمدت السلطات إلى انتهاج برامج لدعم التنمية الاقتصادية وذلك من خلال مواصلة عملية خوصصة القطاع العام، وتدعيم الاستثمار الأجنبي من خلال توفير الشروط الملائمة له بتكييف القوانين الخاصة به استعدادا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة (OMC)، بالإضافة إلى تنفيذ برامج تنموية طموحة، والمتمثلة في برنامج الانعاش الاقتصادي (2000-2005)، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي(2005-2009) والتي كانت تهدف في مجملها إلى إعادة تنشيط الطلب الكلي ودعم القطاعات والنشاطات المنتجة للثروة والموفرة لمناصب العمل، إضافة إلى تأهيل الهياكل والمنشآت القاعدية بمناطق الهضاب والجنوب، وتحقيق التنمية المحلية وترقية مستويات المعيشة، وتحقيق توازن في العرض والطلب المتعلقة بسوق العمل.

تميز الوضع الاقتصادي على العموم خلال هذه المرحلة بما يلي:

- ✓ تحسن معدل النمو الاقتصادي بعدما كان منعدما خلال المرحلة السابقة.
- ✓ تسجيل أرقام معتبرة في مجال احتياطات الصرف لم يسبق للجزائر وأن حققتها.
- ✓ التسديد المسبق للديون الخارجية التي كانت تشكل عائقا في سبيل تطور الاقتصاد الوطني.
- ✓ ارتفاع أسعار النفط الذي أدى إلى زيادة صادرات الجزائر من هذه المادة، و بالتالي زادت المداخيل التي دفعت الى خلق فرص عمل جديدة.

لقد عرفت الاستثمارات الانتاجية نموا كبيرا مقارنة بالفترة السابقة، حيث تم تسجيل 456 51 مشروع مسجل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أدت إلى خلق 843 ألف منصب شغل خلال الفترة 2000 إلى 2009، كما ارتفعت الفئة النشيطة من 6.2 مليون سنة 2001 إلى 9.1 مليون سنة 2008، بنسبة ارتفاع سنوية بلغت 47%، الأمر الذي ساهم كثيرا في انخفاض معدلات البطالة.

كل هذه العوامل والظروف أدت إلى تحسن في معدلات البطالة نحو الانخفاض خلال هذه المرحلة التي عرفت بداية التراجع المتواصل من سنة إلى أخرى، حيث أنه بعدما كانت في بداية المرحلة تقدر بـ28.89% سنة 2000، انخفضت إلى 15.3% سنة 2005، لتواصل انخفاضها المستمر من سنة إلى أخرى وتصل إلى معدل 9.8% سنة 2013 حسب الاحصائيات الرسمية المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات(ONS).

يمكن القول أن الجزائر استفادت من عدة أوضاع متعلقة بالجانب الاجتماعي والاقتصادي، خاصة الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط الذي يعتبر المورد الرئيسي لمداخيل الدولة من العملة الصعبة على المستوى الخارجي، مما أعطى نوعا من الارتياح المالي سمح بتحقيق بعض أهداف التنمية وتقليص مستويات البطالة التي أصبح بالإمكان تسييرها.

02- توزيع البطالة حسب الفئات العمرية:

من أجل معرفة الفئات الأكثر تضررا من مشكلة البطالة، يجب توزيع الأشخاص الذين يعانون منها حسب الفئات العمرية، وذلك وفق معطيات الجدول رقم(4.4).

نلاحظ من خلال الجدول السابق الذكر والشكل رقم(2.4) أن البطالة تمس بدرجة كبيرة فئة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة بنسبة قدرت سنة 2000 بـ 77.94% لتنخفض سنة 2013 إلى 69.12%، وفي هذه الفئة التي تضم ثلاث فئات عمرية خماسية، نلاحظ أنه بالنسبة للفئة العمرية الأولى (15-19) شهدت انخفاضا كبيرا في نسبتها، حيث انخفضت من 25.49% سنة 2000 إلى 8.95% سنة 2011 ثم ارتفعت قليلا لتبلغ نسبة 10.98% سنة 2013 وهو انخفاض نسبي ملحوظ، وفيما يخص الفئة العمرية الثانية (20-24) فلم تشهد نسبتها تغيرات كبيرة، حيث تراوحت نسبتها في مختلف السنوات بين 29% و33%، وهي تعتبر الأكبر نسبة مقارنة بالفئتين العمريتين الأولى والثالثة، وذلك راجع إلى ظاهرة التسرب المدرسي التي تشهدها المؤسسات التربوية، بالاضافة إلى الطلبة المتخرجين من الجامعات والمدارس ومعاهد التكوين المهني، أما بالنسبة للفئة العمرية الثالثة (25-29) فشهدت ارتفاعا من 22.1% سنة 2000 لتصل إلى 31.23% سنة 2010، ثم انخفضت قليلا سنة 2013 لتصل إلى نسبة 26.04%، والتي يمكن ارجاع سبب ارتفاعها إلى طول مدة البحث عن العمل التي ارتفعت مقارنة بما كانت عليه سابقا.

الجدول رقم(4.4): توزيع البطالين حسب الفئات العمرية في الجزائر(2000-2013).

السنة	البطالين	الفئات العمرية									المجموع
		19-15	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45	54-50	59-55	
2000	عدد البطالين	640 136	761 933	554 975	254 264	112 245	70 818	47 976	49 512	19 004	2 510 863
	(%)	**25.49**	**30.35**	**22.10**	**10.13**	**4.47**	**2.82**	**1.91**	**1.97**	**0.76**	**100**
2001	عدد البطالين	393 441	687 958	578 984	280 890	155 896	93 287	72 662	58 163	18 169	2 339 449
	(%)	**16.82**	**29.41**	**24.75**	**12.01**	**6.6**	**3.99**	**3.11**	**2.49**	**0.78**	**100**
2003	عدد البطالين	329 136	666 872	509 289	245 568	133 532	75 108	62 516	40 295	15 954	2 078 270
	(%)	**15.84**	**32.09**	**24.51**	**11.82**	**6.43**	**3.61**	**3.01**	**1.94**	**0.77**	**100**
2004	عدد البطالين	256 907	505 378	462 633	206 447	104 297	58 291	41 583	24 577	11 422	1 671 534
	(%)	**15.37**	**30.23**	**27.68**	**12.35**	**6.24**	**3.49**	**2.49**	**1.47**	**0.68**	**100**
2005	عدد البطالين	205 417	481 169	398 779	176 666	84 257	43 096	31 613	19 498	7 791	1 448 288
	(%)	**14.18**	**33.22**	**27.53**	**12.2**	**5.82**	**2.98**	**2.18**	**1.35**	**0.54**	**100**
2006	عدد البطالين	166 414	369 982	333 483	170 394	91 115	48 942	28 415	25 544	6 553	1 240 841
	(%)	**13.41**	**29.82**	**26.88**	**13.73**	**7.34**	**3.94**	**2.29**	**2.06**	**0.53**	**100**
2007	عدد البطالين	175 245	421 404	393 024	187 488	93 151	48 364	22 192	24 182	9 613	1 374 663
	(%)	**12.75**	**30.6**	**28.59**	**13.64**	**6.78**	**3.52**	**1.61**	**1.76**	**0.70**	**100**
2008	عدد البطالين	140 000	388 000	348 000	149 000	69 000	34 000	19 000	15 000	7 000	1 169 000
	(%)	**11.98**	**33.19**	**29.77**	**12.75**	**5.9**	**2.91**	**1.63**	**1.28**	**0.6**	**100**
2009	عدد البطالين	125 000	342 000	320 000	142 000	65 000	32 000	19 000	17 000	10 000	1 072 000
	(%)	**11.66**	**31.90**	**29.85**	**13.25**	**6.06**	**2.98**	**1.77**	**1.59**	**0.94**	**100**
2010	عدد البطالين	116 000	349 000	336 000	140 000	58 000	32 000	22 000	13 000	10 000	1 076 000
	(%)	**10.79**	**32.43**	**31.23**	**13.01**	**5.39**	**2.97**	**2.04**	**1.21**	**0.93**	**100**
2011	عدد البطالين	95 000	342 000	323 000	134 000	74 000	36 000	32 000	14 000	12 000	1 062 000
	(%)	**8.95**	**32.20**	**30.41**	**12.62**	**6.97**	**3.39**	**3.01**	**1.32**	**1.13**	**100**
*2013	عدد البطالين	129 000	373 000	306 000	163 000	87 000	50 000	31 000	23 000	13 000	1 175 000
	(%)	**10.98**	**31.74**	**26.04**	**13.87**	**7.40**	**4.26**	**2.64**	**1.96**	**1.11**	**100**

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، الحوصلة الاحصائية (1962-2011)، ص61-71.

- الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، النشاط و الشغل و البطالة للسداسي الرابع لسنة 2013، العدد 653، ص6.

الشكل رقم(2.4): توزيع البطالين حسب الفئات العمرية في الجزائر(2000-2013).

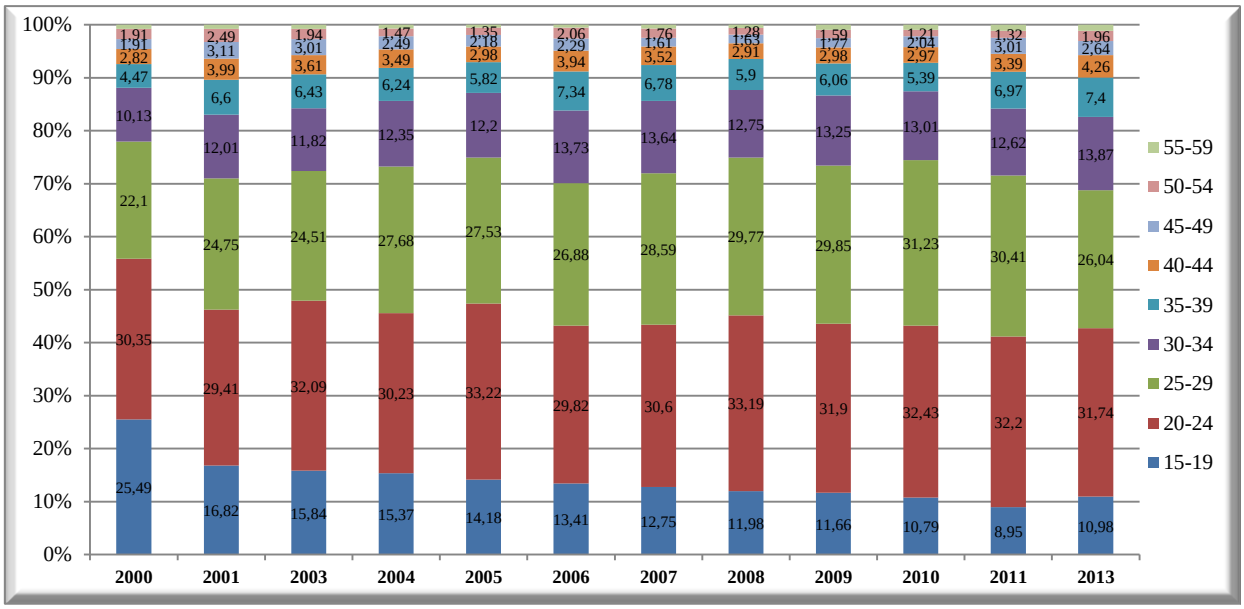

أما بالنسبة للذين تتجاوز أعمارهم 30 سنة، نلاحظ أن نسبة العاطلين عن العمل تمس أكثر الفئة العمرية (30-34) سنة بنسب تراوحت بين 10% و13%، لتبدأ هذه النسب في التناقص بالنسبة للفئات العمرية الأخرى.

03-توزيع البطالة حسب الجنس:

فيما يتعلق بتوزيع البطالة حسب الجنس الذي توضحه المعطيات الموجودة في الجدول(5.4) والذي يظهر تطور نسبة عمل المرأة خلالا الفترة (2000-2013).

الجدول رقم(5.4): توزيع البطالة حسب الجنس في الجزائر خلال الفترة(2000-2013).

السنة	الجنس				المجموع
	الذكور	النسبة (%)	الاناث	النسبة (%)	
2000	2 225 145	88.62	185 718	11.38	2 510 863
2001	1 934 910	82.7	404 539	17.3	2 339 449
2003	1 759 933	84.68	318 337	15.32	2 078 270
2004	1 370 415	81.98	301 119	18.02	1 671 534
2005	1 199 075	82.80	249 213	17.20	1 448 288
2006	988 288	79.65	252 553	20.35	1 240 841
2007	1 071 975	78.00	302 659	22.00	1 374 634
2008	868 000	74.20	301 000	25.80	1 169 000
2009	868 000	74.25	301 000	25.75	1 072 000
2010	728 000	67.65	348 000	32.35	1 076 000
2011	738 000	69.49	324 000	30.51	1 062 000
*2013	804 000	68.42	371 000	31.58	1 175 000

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، الحوصلة الاحصائية (1962-2011)، ص61-71.

- الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، النشاط و الشغل و البطالة للسداسي الرابع لسنة 2013، العدد 653، ص6.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم(5.4) والشكل رقم(3.4) أن البطالة تمس بدرجة كبيرة فئة الذكور، حيث بلغت نسبة الذين مستهم البطالة من الذكور سنة 2000 معدل 88.62% لتنخفض هذه النسبة تدريجيا وتصل إلى 68.42% سنة 2013، يقابل ذلك ارتفاع في نسبة فئة الاناث الذين مستهم البطالة، حيث ارتفعت النسبة من 11.38% سنة 2000 إلى 31.58% سنة 2013، ويمكن إرجاع ذلك إلى الارتفاع الكبير الذي شهدته نسبة الاناث في الفئات العمرية السكانية على العموم، والذي انعكس على المتمدرسين والمتخرجين من الجامعات، وبالتالي ارتفاع نسبة الاناث بالنسبة للداخلين الجدد لسوق العمل لأول مرة، إضافة إلى اللواتي تم تسريحهن من العمل خلال فترة الاصلاح الاقتصادي، مما رفع من نسبة البطالة في أوساط هذه الفئة.

الشكل رقم(3.4): توزيع البطالة حسب الجنس في الجزائر خلال الفترة(2000-2013).

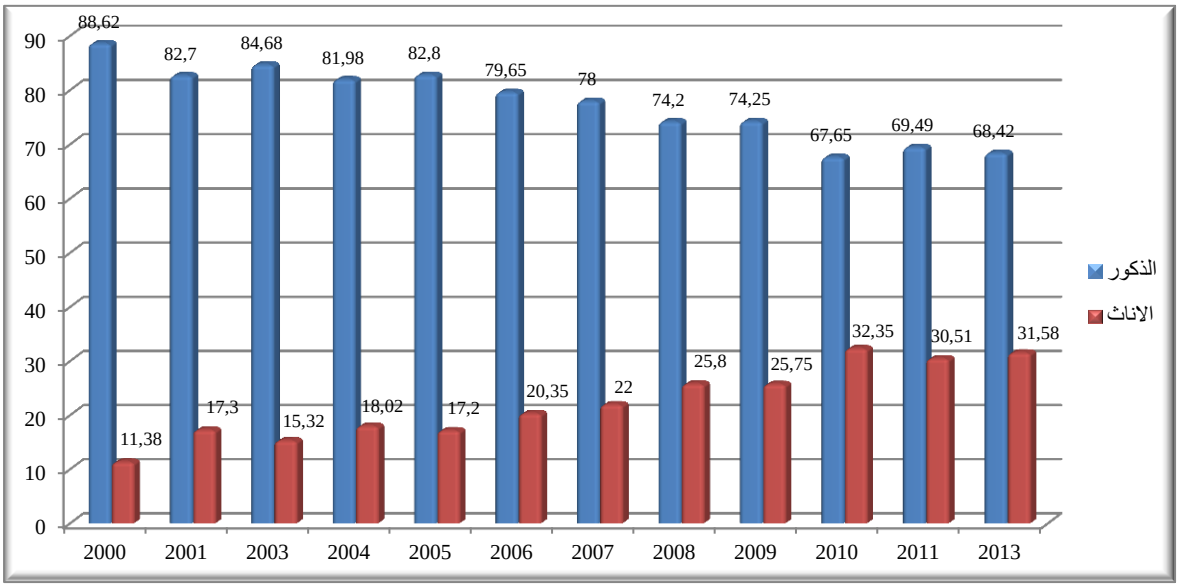

04-توزيع البطالة حسب المنطقة الجغرافية (مكان الاقامة):

أما توزيع نسب البطالة حسب مكان الاقامة الذي توضحه المعطيات الموجودة في الجدول(6.4) والذي يركز على الحضر و الريف خلال الفترة (2000-2011).

الجدول رقم(6.4):توزيع البطالة حسب مكان الاقامة في الجزائر خلال الفترة(2000-2011)

السنة	مكان الاقامــة				المجموع
	الحضر	(%)	الريف	(%)	
2000	1 577 231	62.81	933 632	37.19	2 510 863
2001	1 455 341	62.21	884 108	37.79	2 339 449
2003	1 223 119	58.85	855 151	41.15	2 078 270
2004	994 371	59.49	677 163	40.51	1 671 534
2005	835 056	57.66	613 232	42.34	1 448 288
2006	777 366	62.65	463 475	37.35	1 240 841
2007	878 309	63.89	496 354	36.11	1 374 663
2008	1 012 000	86.57	157 000	13.43	1 169 000
2009	793 000	73.97	279 000	26.03	1 072 000
2010	754 000	70.07	322 000	29.93	1 076 000
2011	746 000	70.24	316 000	29.76	1 062 000

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، الحوصلة الاحصائية (1962-2011)، ص61-71.

الشكل رقم(4.4):توزيع البطالة حسب مكان الاقامة في الجزائر خلال الفترة(2000-2011)

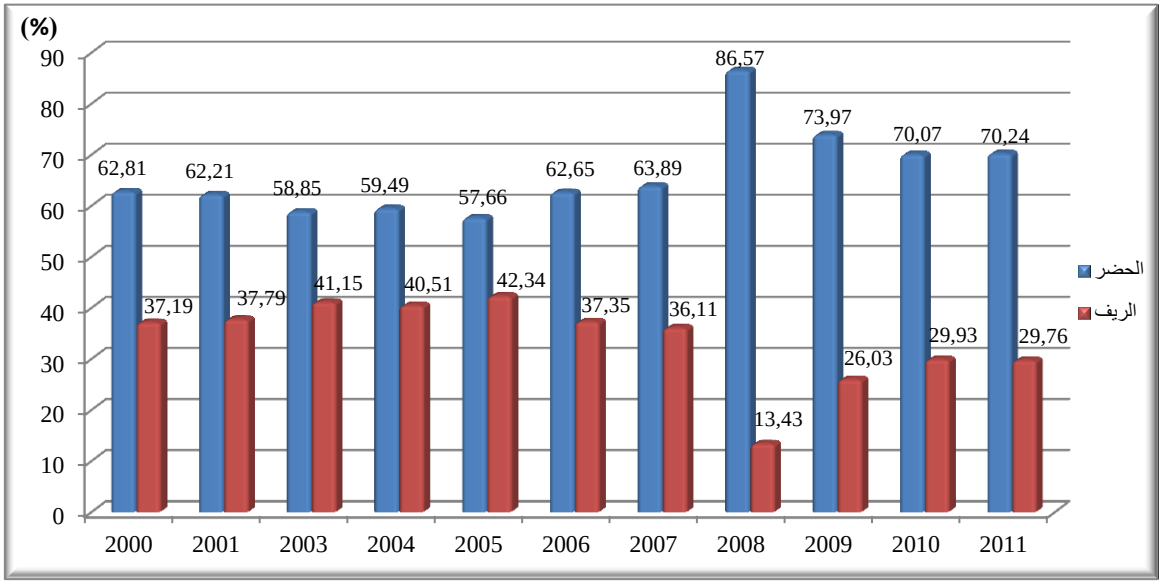

نلاحظ من خلال الجدول رقم(6.4) والشكل رقم(4.4) أن نسبة البطالة دائما هي أكبر في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية، حيث بلغت سنة 2000 نسبة 62.81% في الحضر مقابل 37.19% في الريف، لتصبح 70.24% في المناطق الحضرية و29.76% في المناطق الريفية سنة 2013، يمكن إرجاع هذا الفارق إلى طبيعة وخصائص كل منطقة، بالإضافة إلى تمركز السكان في المناطق الحضرية التي جعلها مكتظة، وبالتالي أصبحت تعاني من البطالة بسبب الوافدين الجدد، خاصة في العشرية السوداء وما خلفته من تراكمات غيرت من وضع الكثيرين وجعلتهم يلتحقون بالمدن والمناطق الحضرية الأكثر أمنا هروبا من الموت، كما يمكن أن نلاحظ بأن الفرق ازداد في السنوات الأخيرة بين الوسطين مقارنة بما كان عليه سابقا، حيث نلاحظ أن الفرق قد بلغ 25.62% سنة 2000 ليرتفع إلى 40.48% سنة 2013.

05- توزيع البطالة حسب المستوى التعليمي:

الجدول رقم(7.4): توزيع نسبة البطالين حسب المستوى التعليمي في الجزائر

المستوى التعليمي	النسبة (%)				
	1995(*)	2008	2009	2010	2013
بدون مستوى	7.9	22.8	15.8	1.9	2.7
ابتدائي	25.8	27.6	25	7.6	6.7
متوسط	29.9	26.7	25.1	10.7	11.1
ثانوي	20.3	26.1	24.9	8.9	9.7
جامعي	4.4	22.8	21.3	20.3	14

المصدر: - تم جمع البيانات بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

(*): الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، النشاط و الشغل و البطالة في الجزائر، بحيث ميداني حول المستوى المعيشي سنة 1995، ص4.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم(7.4) أن معدلات البطالة شهدت تناقصا ملفتا للانتباه مست مختلف المستويات التعليمية، باستثناء فئة البطالين من مستوى التعليم العالي التي بقيت نسبتها مرتفعة مقارنة مع بقية المستويات، وذلك راجع إلى العدد المتزايد للطلبة المتخرجين الجدد من المختلف الجامعات الجزائرية وفي مختلف التخصصات، بالإضافة إلى التشبع الذي شهده القطاع العام والخاص في توظيف ذوي الشهادات، حيث أن هذه النسبة كانت تقدر بـ 20.3% سنة 2010، وانخفضت إلى 14% أواخر سنة 2013، وبالحديث عن هذه النقطة المهمة يمكن أن نذكر أهم الأسباب التي ساهمت في انتشار البطالة في أوساط الشباب الجامعي مختصرة كما يلي:

- توجه الطلبة نحو التخصصات الأكاديمية في مقابل العزوف عن التوجه نحو التخصصات المهنية.
- سوء التخطيط في توزيع أعداد الطلبة على مختلف التخصصات.
- الأمية المهنية أو الميدانية التي يعاني منها عدد معتبر من خريجي الجامعات، بسبب صعوبة التوفيق في إسقاط ما تم تعلمه نظريا إلى الواقع الميداني.
- عدم تحفيز بعض المناهج الدراسة على إنشاء المؤسسات الخاصة وضعف تأطيرهم من هذا الجانب.

06- توزيع البطالة حسب المدة الزمنية:

إن تحليل مدة البطالة يساعد في التعرف على وضع فئة البطالين وعلاقتهم بسوق العمل بشكل عام، حيث أن مدة البطالة التي كانت في السابق تعد بالأشهر أصبحت اليوم تعد بالسنوات وهذا راجع إلى عدة أسباب تم التطرق لبعضها سابقا.

الجدول رقم(8.4): توزيع البطالين حسب المدة الزمنية في الجزائر

مدة البحث عن عمل	2003* (%)	2013**(%)
أقل من سنة	33.87	30.5
سنتين	20.48	21.7
أكثر من 03 سنوات	40.65	43.4
لم يصرح	05	4.4
المجموع	100	100

المصدر: - (*) الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، النشاط و الشغل و البطالة في الجزائر، العدد 386، ص4.
- (**)الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، النشاط و الشغل و البطالة للسداسي الرابع لسنة 2013، العدد 653، ص6.

يتبين من خلال معطيات الجدول رقم (8.4) والذي يبين المدة الزمنية التي يقضيها البطال في البحث عن العمل خلال سنة 2003 وسنة 2013، يمكننا أن نقول عموما أنه لا يوجد فرق كبير بين السنين المذكورتين سابقا بالرغم من الفرق بينهما في المدة الذي يقدر بـ 10 سنوات، نلاحظ بالنسبة لمدة البحث عن العمل أن قرابة ثلث(⅓) البطالين قضوا أقل من سنة في البحث عن العمل، في حين أن قرابة خمسهم قضى سنتين في البحث عن العمل، إلا أن النسبة الأكبر من البطالين الذين تجاوزت مدة بحثهم عن العمل أكثر من ثلاث سنوات قد قدرت سنة 2003 بـ 40.65% وسنة 2013 بـ 43.4%، وهي نسبة كبيرة، كما أن مدة أكثر من ثلاث سنوات تعتبر مدة طويلة يقضيها الشاب في البحث عن العمل، والتي يكون لها تأثير سلبي على نفسيته وقدراته العلمية المكتسبة خلال مساره الدراسي، مما يدل على صعوبة الحصول على منصب عمل لدى البطالين.

وعلى العموم يمكننا القول بأن تطور ظاهرة البطالة قد شهدت تغيرات كثيرة راجعة إلى تعدد المسببات التي لها علاقة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وبالأحوال العامة التي شهدتها الجزائر منذ استقلالها و التي عرفت بدورها عدة أشكال و تحولات هي الأخرى أثرت عليها.

خـاتـمة:

عرفت البطالة التي تمثل إحدى التحديات الكبيرة التي تواجه الجزائر تغيرات عديدة في تطور معدلاتها، حيث ارتفعت إلى مستويات كبيرة مع نهاية القرن الماضي إثر عوامل متعددة، منها ما هو اقتصادي كتفاقم الثورة العلمية والتكنولوجية على العمالة، وانتقال عدد من الصناعات الموجودة في البلدان الرأسمالية الصناعية إلى البلدان النامية من خلال انتشار الشركات الدولية، ولجوء الكثير من الحكومات الرأسمالية إلى سياسات الانكماش و كنز المال بدل استثماره في الإنتاج، كما أن سوء التخطيط على المستوى القومي لعب دورا هاما في تفاقم الظاهرة و أدى الى فشل البرامج التنموية التي كانت تهدف للحد من انتشارها، إضافة إلى الأزمة البترولية العالمية لسنة 1986 التي كان لها الأثر المباشر في ارتفاعها، وما تبع ذلك من إصلاحات هيكلية باشرتها الجزائر سنوات التسعينات فاقمت من حدة الظاهرة أكثر، كما أن الجوانب الاجتماعية كان لها دورا مهما في انتشار الظاهرة من خلال الممارسات والسلوكات الاجتماعية السيئة، إضافة لارتفاع معدلات النمو السكاني التي لم تسايرها وتيرة مناسبة للتنمية، كما أن الأوضاع الأمنية التي عاشها البلد قد كان لها الأثر البالغ في تعثر مسار الاستثمار، و مع تبني الجزائر برنامج الانعاش الاقتصادي مع بداية الألفية الثالثة مدعما ببرنامج تكملي، عرفت معدلات البطالة تراجعا ملحوظا في معدلاتها العامة نتيجة التدابير التي تم اتخاذها بإنشاء أجهزة وبرامج تمويلية لفائدة الشباب وكذلك أجهزة لدعم العمال الذين فقدوا مناصب عملهم لأسباب اقتصادية، و تم تجنيد امكانيات كبيرة سواء عن طريق الاستثمار المباشر للدولة أو بمساهمة الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي، ساهمت في التخفيف من حدة الظاهرة و إعادة التوازن بين العرض و الطلب في سوق الشغل إلى مستويات مقبولة.

ورغم الجهود المبذولة والتدابير المتخذة للحد من هذه المشكلة، إلا أنها لا تزال تشكل تهديدا للاقتصاد الوطني قد يمتد إلى الجانب الاجتماعي، لذلك على الدولة بذل المزيد من الجهد من خلال تدعيم مختلف الأجهزة الموجودة للتشغيل، و إقامة منشآت و قواعد اقتصادية قادرة على امتصاص طالبي العمل من خلال القيام بتعديلات هيكلية للاقتصاد قصد الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، كما يلزم إعطاء اهتمام أكبر لتحسين مناخ الاستثمار المنتج لمناصب العمل الجديدة من خلال نظام معلومات متعلق بسوق العمل، لتمكين طالب العمل من الاطلاع على العروض المقدمة التي تناسبه، بالإضافة إلى الرفع من كفاءة التكوين و التأهيل من خلال إعطاء أهمية كبيرة لمخرجات الجامعة ومراكز التكوين المهني و ربطها بواقع سوق العمل بإيجاد توافق بين تلك المخرجات واحتياجات السوق، ويمكن ذلك من خلال تشكيل لجان وطنية استشارية للتشغيل تقوم باختيار وتحديد البدائل والأولويات الضرورية للرفع من معدلات التشغيل، كما يجب استيعاب القطاع غير الرسمي من خلال وضع استراتيجيات فعالة تعمل على التحكم فيه و ذلك عن طريق دعم الوظائف الموسمية و المؤقتة التي الأشخاص الذين يبحثون عن الشغل.

الفصـل الخامـس

"تطور الشغل وسوق العمل في الجزائر"

مقدمـة:

تعاني الكثير من البلدان من مشكلات عديدة ناتجة عن اختلال في اقتصادها الذي يعد الركيزة الأساسية للتنمية، وتعتبر مشكلة التشغيل من أكبر المشكلات التي يمكنها إحداث ذلك، وهي من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تدهور المستوى المعيشي للأفراد في المجتمع، حيث أصبح موضوع الشغل والتشغيل محل اهتمام كبير من مختصين في مختلف المجالات نظرا لأن العديد من المسائل مرتبطة بـه، وتتمحور حوله رهانات حاسمة فيما يتعلق بالاستقرار والتماسك الاجتماعيين.

ولطالما اعتبر سوق العمل من بين أهم القضايا والمسائل التي تم البحث فيها من طرف المختصين والمفكرين، وذلك لأهمية هذا الموضوع كونه تحديا اجتماعيا واقتصاديا في نفس الوقت، كما أن فهم آليات عمله تمكن من استغلال أمثل للموارد البشرية التي تعتبر عاملا أساسيا في الإنتاج، خاصة في ظل التحولات التي يشهدها العالم في مختلف المجالات، وبالأخص في الجانب الاقتصادي من خلال التكتلات والعولمة الاقتصادية، وتشكيل أسواق جهوية، وحركة اليد العاملة على المستوى العالمي والتي أثرت بشكل كبير على مستويات وتوازنات العرض والطلب، إلا أنه مهما توصل العالم إلى درجة متقدمة من التكتل والعولمة في أسواق العمل، فإن ردة فعل هذه الأخيرة اتجاه الاقتصاد ستبقى غير واضحة المعالم، باعتبار العمل سواء كسلعة أو كخدمات، يملكه ويتحكم فيه العامل البشري، كما أن الأفراد لا يتصرفون دائما بنفس الشكل الذي يحقق لهم أعظم منفعة وإشباع ممكن بالنظر إلى اختلاف سلوكاتهم.

وتعتبر الجزائر من الدول التي سعت خلال البرامج التنموية التي تبنتها منذ الاستقلال إلى الاهتمام بموضوع التشغيل من خلال اعتمادها على بناء قاعدة صناعية قوية لدعم الاقتصاد الوطني والقضاء على المشاكل الخاصة بإيجاد مناصب شغل، حيث تبنت استثمارات منتجة موجهة لهذا الغرض، كما عمدت جاهدة للوصول إلى تغطية أكبر قدر ممكن من طلبات العمل المتزايدة من سنة إلى أخرى، وذلك من خلال تسطير مخططات وإدراج برامج للحد من البطالة التي أصبحت أكثر معالم سوق العمل بروزا، حيث شهد الاقتصاد الجزائري خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي استثمارات واسعة أدت إلى امتصاص الأيدي العاملة وبمستويات كبيرة، وبعد أزمة النفط سنة 1986، انخفضت مستويات التنمية وتقلصت استثمارات الدولة، وبذلك شهد سوق العمل عدم توازن وعدم استقرار، كما أن تغيير الجزائر لتوجهها الاقتصادي من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، ومصاحبة ذلك التغير بأزمة سياسية كبيرة مست البلاد لم يمكنها من النهوض باقتصادها، خاصة مع مواصلة اعتماد تلك السياسات على مداخيل المحروقات، مما أدى إلى تفاقم الأزمة أكثر، وارتفاع كبير في معدلات البطالة لم يحصل من قبل، كما تراجعت عروض العمل وتزايدت الطلبات على التشغيل بصورة مستمرة، مما أثر على استقرار الاقتصاد الوطني من خلال العجز الذي سجل في الميزانية والتضخم المالي الكبير وانخفاض قيمة العملة الوطنية، مما أدى إلى خوف المستثمرين الأجانب من الاستثمار في السوق

الوطنية، لتجد الدولة نفسها مضطرة إلى اللجوء إلى المؤسسات الدولية العالمية لفك أزمتها المالية، وقد دفع كل ذلك إلى أن أصبح موضوع التشغيل يقفز إلى المراحل الأولى ضمن أولويات برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث حصل تراجع في تشغيل اليد العاملة التي تبعتها حالات التسريح العمالي الكبير الناجمة عن مخططات إعادة هيكلة المؤسسات التي شهدته فترات مختلفة، والذي كان هدفها تقليص الانفاق الحكومي على حساب الاستقرار الاجتماعي، ليتم بعدها اتباع عدة إجراءات وتدابير وبرامج لمواجهة تدهور سوق الشغل وامتصاص أكبر قدر من البطالة، حيث أنها خففت من حدة الخلل الذي مسها وساهمت بشكل كبير في خفض معدلات البطالة التي كانت مرتفعة، فأنشأت السلطات العمومية أجهزة بديلة جديدة لإدماج الشباب مهنيا وأجهزة لدعم العمال الذين فقدوا مناصبهم لأسباب اقتصادية.

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى أهم التغيرات التي مست سوق العمل في الجزائر، وتأثير ذلك على سياسات التشغيل وخفض معدلات البطالة، حيث سنتطرق في المبحث الأول لتغيرات سوق العمل في الجزائر عبر مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري، ثم نتناول في المبحث الثاني موضوع الشغل وسياسات التشغيل في الجزائر من خلال البحث عن أهم الاستراتيجيات التي اعتمدت في هذا المجال والتي كانت مرتبطة بالسياسة الاقتصادية والتطور الذي شهده الاقتصاد، ليتم في الأخير التطرق إلى نتائج سياسات التشغيل التي تم اعتمادها من طرف الدولة خاصة في ظل التحول إلى اقتصاد السوق.

المبحث الأول: سوق العمل مفهومه وخصائصه.

لقد تم التطرق لمفهوم سوق العمل في الاطار المنهجي لهذه الدراسة، ومما يعنيه سوق العمل أنه يعبر عن المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، أي بيع خدمات العمل وشراؤها وبالتالي تسعير خدمات العمل، كما يعني سوق العمل اقتصاديا بأنه الآلية التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور والتوظف.

وقد يتشابه مفهوم سوق العمل مع سوق السلع والخدمات، فيمثل جانب العرض للقوى البشرية القادرة والراغبة والمستعدة للعمل، بينما يمثل جانب الطلب طلبات المنظمات التي تحدد الأماكن الشاغرة فيها، وحينما يتقابل العرض مع الطلب يجري تحديد الثمن (الأجر المحدد للوظيفة).[1]

01- خصائص ومميزات سوق العمل:

يعتبر سوق العمل كأي سوق تتضمن بائعين ومتسوقين وأسعار، وتمتاز بعدد من الخصائص منها:

- ✓ "أن خدمات العمل في هذا السوق تؤجر ولا تباع ولا يمكن فصلها عن العامل.
- ✓ أن ظروف العمل لا تقل عن السعر أو الأجر في تفسير قرارات العرض والطلب والحركة.
- ✓ يعتبر الطلب على العمل مشتق، أي أنه طلب من أجل إنتاج سلع أو خدمات يتم تداولها وبيعها.
- ✓ كثرة التشريعات والمؤسسات التي تحدد وتنظم آلية عمل السوق، حيث توجد مؤسسات للتوسط بين المشترين والبائعين لخدمات العمل كما هو الحال في مكاتب التوظيف وشركات أو مؤسسات الاستيراد والتصدير".[2]

ومن أهم ما يميز سوق العمل عن غيره من الأسواق ما يلي[3]:

- ✓ **غياب المنافسة الكاملة:** يعني عدم وجود أجر واحد للسوق مقابل العمالة المتشابهة، ومن أسباب غياب المنافسة الكاملة هو نقص المعلومات عن فرص التوظيف ذات الأجور العالية بالنسبة للعمـال، وكذلك هنـاك بعض العمال ليست لديهم رغبة في الانتقال الجغرافي أو المهني حيث الأجور العالية.
- ✓ **سهولة التمييز بين خدمـات العمـل:** حتى ولو تشابهت سواء لأسباب عنصرية كالجنس واللون والدين، أو لأسباب اختلاف سن أو ثقافة.... إلخ.
- ✓ **تأثر عرض العمل:** وذلك بسلوك العمال وتفضيلاتهم المختلفة (كمية وقت الفراغ، مستوى الدخل، نوعية العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة).

---

[1]- منصور أحمد منصور(1975)، تخطي القوى العاملة بين النظرية و التطبيق، وكالة المطبوعات، الكويت، ص35.
[2]- مركز رياض نجد للإشراف و التدريب التربوي(2006)، مرجع سبق ذكره، ص 16-17.
[3]- نعمة الله نجيب ابراهيم(1997)، نظرية اقتصاد العمل، الدار الجامعية للطباعة و النشر، مصر، ص 11-15.

✓ **تأثر سوق العمل وارتباطه بالتقدم التكنولوجي:** وتنعكس آثار التقدم التكنولوجي على البطالة في سوق العمل في أحد المظهرين:

- عندما تحل الآلة محل الأيدي العاملة يتم إلغاء بعض الوظائف وبالتالي تظهر البطالة.
- تغيير بعض الوظائف أو إلغاء بعضها نتيجة ظهور خبرات جديدة ومستوى تعليمي أعلى، ويمكن التقليل من البطالة الناتجة بإعادة تدريب وتأهيل العمال.

✓ **سوق العمل كأي سوق آخر يتطلب توفر عنصري الطلب والعرض** حتى يصبح سوقا بالمعنى الاقتصادي:

- **الطلب على العمل:** إن الطلب على العمل يتمثل في طلب المنتج لخدمات العمل، أي أنه يصدر عن المنتج، حيث أن طلب المنتج لخدمة العمل يعتمد على طلب السوق للسلعة التي يساهم العامل في إنتاجها، لذلك يعرف الطلب على خدمات العمل بأنه طلب مشتق، بمعنى أنه مشتق من الطلب على السلعة النهائية التي يساهم العامل في إنتاجها.
- **عرض العمل:** بالنسبة لعرض العمل فإنه يصدر عن العمال، حيث لا يمكننا الفصل بين خدمة العمل وبين العامل ذاته الذي يقدمها، فظروف العمل وطبيعته وعدد الساعات الأسبوعية وطلب العامل نفسه على وقت الفراغ، كل هذه العوامل بالإضافة إلى عامل الأجور والتكاليف، يتم تحدي ظروف عرض العمل.
- **التوازن بين العرض والطلب:** حيث يتحدد حجم العمل المستخدم بتفاعل عرض هذا العنصر والطلب عليه، وفي حالة تساوي هذين الأخيرين يتحقق التوازن في سوق العمل.

02-أنواع سوق العمل:

يتم تحديد أنواع سوق العمل بالنظر للصفة التي تمثلها، فنجد أن هناك الأسواق المحلية والأسواق الاقليمية أو القطرية وكذلك الأسواق العالمية أو الدولية، حيث أن هذه الأسواق ترتبط بقواسم مشتركة رغم تباينها من حيث الحجم، فالأسواق العالمية أسواق واسعة مفتوحة على كل الدول، وتتمثل باقتصاديات جميع دول العالم، أما الأسواق الاقليمية فهي أسواق تتمثل بإقليم معين، وهي أقل اتساعا من الأسواق العالمية، ومن الأمثلة على ذلك، السوق العربية، السوق الخليجية، السوق الأوروبية المشتركة، ...الخ.

أما الأسواق المحلية فهي أسواق وطنية تتمثل بالمؤسسات الاقتصادية الموجودة في الدولة أو القطر، وهي الأصغر في منظومة الأسواق التي تم ذكرها، حيث أن بعض هذه الأسواق يعمل بشكل منتظم وفق تشريعات وقيود محددة، بينما توجد أخرى تعمل بشكل غير منتظم وغير رسمي (كالسوق الموازي).

أما النشاطات التي تقوم بها أسواق العمل فينتج عنها عناصر مختلفة تتمثل فيما يلي:

- **التشغيل:** من حيث الفترة الزمنية، التكاليف، الأرباح، الخسائر.
- **البطالة:** من حيث حجمها، وآثارها السلبية على الفرد والمجتمع.
- **الأجور:** من حيث ارتفاعها وانخفاضها.[1]

03- نظام معلومات سوق العمل وأهميته:

إن نظام المعلومات الخاص بسوق العمل يتطلب تدفق بيانات وإحصائيات ومعلومات معينة تهم المنظمات المتطلعة إلى الأفراد والأفراد المتعطلين إلى فرص العمل، ومن ثمة فإن الأفراد الباحثين عن هذه الفرص يتحركون ويتنقلون عبر أسواق العمل طبقا لكفاية المعلومات المتوفرة لديهم ومدى فاعليتها وحداثتها، وتطبيقا لما تقدم فإن نشاط الفرد في سوق العمل يتوقف على حد كبير على فعالية نظام المعلومات، وهذا النشاط يعني انعكاسا لصفات خاصة بالفرد والباحث عن العمل والبيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بسوق العمل، هذه الصفات يتمثل أهمها في: التعليم، الخبرات والمهارات، اللياقة الجسمية، الجنس، السن والمواصفات السلوكية.[2]

وقد وضع مكتب العمل الدولي التعريف التالي لنظام معلومات سوق العمل: " نظام شامل يتضمن جمع وتحليل ونشر بيانات كمية وكيفية عن أوضاع وتوجهات آلية العرض والطلب لليد العاملة، كذلك العوامل التي من شأنها أن تؤدي إلى انحرافات فيما بينهما، وذلك في شتى القطاعات الاقتصادية والمهن والمناطق في البلد المعني".[3]

وقد تم في الجزائر إنشاء مؤسسات سوق العمل التي تضم عدة هيئات منها الوكالة الوطنية للتشغيل، ومكاتب التوظيف الخاصة التي تلعب دور الوسيط بين عارضي العمل والطالبين له، بمعنى أن هذه المؤسسات هي مسؤولة عن نظام معلومات سوق العمل، حيث تلبي حاجيات المنظمات من اليد العاملة المطلوبة كما وكيفا، وتوفر فرص العمل للأفراد العاطلين من جهة أخرى، لكنها أحيان نجد بأنها عاجزة عن أداء الهدف الذي وجدت من أجله من خلال نقص المعلومات الدقيقة عن العرض والطلب في سوق العمل وأحيانا فقدانها.

وتتجلى أهمية نظام معلومات سوق العمل في أنه يوفي بأغراض عدة، منها تلك التي تقع على عاتق صانعي القرار في أعلى مراتب الدولة، حيث أنه لا يمكن للحكومات إجراء تخطيط سليم للمسائل المحورية في الاستخدام والقوى العاملة على المستوى الوطني في غياب تدفق وفير ومتواصل من البيانات والمعلومات حول الوضع الراهن لسوق العمل وتوجهاته، وذلك في سبيل صياغة استراتيجيات

---

[1]- مركز رياض نجد للإشراف و التدريب التربوي(2006)، مرجع سبق ذكره، ص 17.
[2]- منصور أحمد منصور(1975) مرجع سبق ذكره، ص62.
[3]- كامل صالح الصالح و آخرون(1998)، سلسلة الدراسات الاجتماعية العمالية، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل و الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، البحرين، ص376.

وسياسات للتغلب على هذا الخلل، ومثل هذه المعلومات تنذر بتحولات في سوق العمل من شأنها الحث على اتخاذ إجراءات علاجية على المدى القريب والمتوسط.

كما يعمل نظام سوق المعلومات على توجيه اليد العاملة من المناطق الأقل إنتاجية إلى مناطق متميزة بإنتاجية أكبر، والتي تنعكس في معدلات أجور أكبر ومستوى معيشة أفضل، وبفعل المزاحمة على مناصب الشغل في هذه المناطق، ورغبة في البقاء للمؤسسات العاملة في المناطق الضعيفة الإنتاجية، فإنها ستعمل على تحسين أدائها وكفاءتها مع الرفع التدريجي لأجور العمال في شكل تحفيزي لحثهم على زيادة الإنتاجية، مما يدفع معدلات الأجور نحو المتساوي بالنسبة للوظائف المتشابهة في البلد، وهذا التفاعل المشروط بسواد المنافسة التامة مع حرية تنقل الأفراد ورؤوس الأموال.[1]

ثمة خبراء التخطيط في القطاع الحكومي بحاجة ماسة للبيانات والمعلومات التي تم توفيرها عن طريق نظام معلومات سوق العمل، وهم أصحاب القرار فيما يتعلق بمستقبل مناهج التعليم والتدريب، حيث يقع على عاتق هؤلاء استقراء مدى تجاوب البرامج الوطنية الرسمية وغير الرسمية مع ضرورة تجهيز اليد العاملة المحتملة والملتحقة في مثل هذه البرامج بالمؤهلات التي سيحتاجون إليها، وذلك كي تلبي القوى العاملة احتياجات البلد على المدى المتوسط والبعيد.

بالإضافة إلى ما تم ذكره فإن فوائد نظام معلومات سوق العمل لا تنحصر بخبراء التخطيط في القطاع الحكومي، حيث نجد من بين المستفيدين أيضا القطاع الخاص الذي يحتاج إلى بيانات ومعلومات حول أوضاع سوق العمل، خاصة فيما يخص خصوصية القوى العاملة المعروضة في السوق ومدى تناسبها ومؤهلاتها مع مختلف المهن المتوفرة، وكذلك الإنتاج الحالي والمستقبلي لمؤسسات التعليم والتدريب تلبية لأهدافهم المهنية، كما ينبغي على أرباب العمل في القطاع الخاص تعديل ما يعرضونه من رواتب وأجور اعتبارا لوضع السوق، فهم بحاجة ملحة لمعلومات دقيقة ومفصلة حول معدلات الرواتب والأجور لمختلف المهن والمهارات.

أما العاطلون الباحثون عن العمل فهم يحتاجون إلى معلومات حول أوضاع سوق العمل ليكونوا على دراية بما سيواجهونه عند البحث عن العمل، مثل معدلات الرواتب في مختلف المهن والمهارات المطلوبة لشغل هذه المهن، كما يحتاج العاطلون عن العمل معلومات عن مكان توفر الوظائف الشاغرة في البلد، وقد يرغب بعض الحائزين على عمل في معرفة أماكن تواجد فرص عمل بديلة، وما هي الأجور المعروضة، وذلك بدافع الانتقال من عملهم عندما تسمح الظروف.[2]

[1]- مولود حشمان(2000)، محددات الأجر في الجزائر: دراسة اقتصادية قياسية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999-2000، ص60.

[2]- كامل صالح الصالح و آخرون(1998)، مرجع سبق ذكره، ص 379- 382.

04-العوامل المؤثرة في سوق العمل:

تتحكم في سوق العمل عوامل مختلفة تؤثر في قراراته ومواقفه، حيث تتأثر هذه العوامل بسلوك وقرارات الآخرين سواء من خلال الرواتب أو مزايا العمل أو المهارات التي تقدم، ونجد من العوامل المؤثرة في سوق العمل ما يلي:

- **الأيدي العاملة:** من مختلف المهارات والاختصاصات الساعية للحصول على فرص عمل مناسبة.
- **أصحاب العمل أو أصحاب رؤوس الأموال:** الراغبين في توظيف أيدي عاملة مدربة وذات خبرة تؤمن منتجات منافسة محليا وإقليميا وحتى عالميا.
- **النقابات العمالية:** التي تسعى لتحقيق برامجها وأهدافها وغاياتها، والتي تتمثل في الدفاع عن العمال وأصحاب الحرف وإنصافهم وتحصيل حقوقهم والتحسين من أوضاعهم داخل العمل أو خارجه.
- **التنظيمات المهنية:** ونجد منها تنظيمات أصحاب العمل والممثلة في الغرفتين التجارية والصناعية وجمعيات أصحاب العمل ومنظماتهم ومنها ملاك المدارس الخاصة.
- **الدولة:** صاحبة السلطة والسيادة بما تقوم به باعتبار الحكم بين فئات العرض والطلب، إضافة لسن التشريعات والقوانين وإجراءات الدراسات والأبحاث ورسم السياسات الاقتصادية والتنموية، حيث لم يقف دور الدولة عند هذه الحدود، بل يتعداه إلى البحث عن الأسواق الاقليمية والدولية لتأمين الواردات من المواد الخام وتصدير المواد والسلع المصنعة وحمايتها من المنافسة الخارجية، إضافة لتنظيمها لحركة الأيدي العاملة الوافدة كي لا تؤثر على الأيدي العاملة الوطنية، وبالتالي يؤدي إلى حدوث بطالة.[1]

05-خصائص القوى العاملة:

أصبحت أسواق العمل تستوجب و تشترط خصائص محددة في القوى العاملة في الوقت الراهن نظرا للتطورات التي شهدتها المنافسة لإنتاج و تقديم الأحسن، ومن أهمها نذكر ما يلي[2]:

- القدرة على التقاط المعلومات وتحويلها إلى معرفة قابلة للاستخدام.
- القدرة على التكيف والتعلم بسرعة وامتلاك المهارات اللازمة لذلك.
- اتقان التعلم مع تقنيات المعلومات والتقنية المعتمدة على الحاسب وتطبيقها في مجال العمل.

---

[1]- مركز رياض نجد للإشراف و التدريب التربوي(2006)، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2]- عصام أحمد فريحات، إعداد القوة العاملة لمجتمع المعلومات، http://www.informatics.gov.sa/articles.php?artid=533 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2015/01/15 .

- القدرة على التعاون والعمل ضمن الفريق، واتقان مهارات الاتصال اللفظية والكتابية والافتراضية.
- امتلاك مهارات إضافية مميزة تختلف عن المهارات التقليدية في الأعمال الروتينية التي أصبحت الأنظمة الآلية هي من تقدمها.
- إتقان العمل خارج حدود الزمان والمكان والقدرة على إدارة العمل سواء كان ذلك في بيئات عمل تقليدية وبيئات افتراضية.
- القدرة على تحديد الحاجات والرغبات الفردية الخاصة بالمستهلكين أفرادا كانوا ومؤسسات، إذا لم تعد المنتجات ذات المواصفات المعيارية الموحدة تناسب الجميع.
- القدرة على التحرك بسرعة والتغير بسرعة والإحساس بضرورة الاستعجال في متابعة وتلبية حاجات المستهلكين.

وما يمكننا قوله مما سبق عرضه بخصوص خصائص القوى العاملة أن احتياجات المجتمع المعرفي ومتطلبات سوق العمل في ظل التطور التكنولوجي والمعرفي الذي مس مختلف المجالات، يتطلب مواكبة دائمة فيما يتعلق بمخرجات اليد العاملة التي يجب أن تكون مؤهلة ومدربة ومواكبة للتغيرات الحاصلة في متطلبات سوق العمل.

06-سوق العمل غير الرسمي:

عرف المؤتمر الدولي السابع عشر للإحصائيات العمل الذي عقد في جنيف للمكتب الدولي للعمل 2003 "العمل غير الرسمي" بأنه "عدد الوظائف غير المنظمة التي تكون ضمن القطاع غير الرسمي أوضمن مؤسسات القطاع الرسمي، أوضمن قطاع الأسر المعيشية في فترة زمنية محددة"، في حين لا يوجد تعريف دولي متفق عليه لهذا القطاع، وليس هناك حد فاصل بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي، إلا أن هناك عددا من المعايير المستخدمة عالميا لتحديد المنشآت العاملة في هذا القطاع، كما أن للعاملين في هذا القطاع خصائص يجمع على بعضها العديد من الجهات الدولية مثل المكتب الدولي للعمل، كعدد العاملين في المنشأة، وغياب صفة الحماية القانونية للعاملين في هذا القطاع وعدم توفير تأمينات العمل.[1]

وترك المكتب الدولي للعمل مساحة من المرونة للدول المختلفة لتحديد نطاق المفهوم بناء على خصوصيتها وإمكانية إتاحة البيانات الخاصة بها، وقد قامت الكثير من الدول بتبني مفهوم للعمل غير الرسمي، يحدد نطاقه بجميع الوظائف ضمن القطاع غير الرسمي، إضافة إلى الوظائف غير الرسمية ضمن مختلف قطاعات الاقتصاد، ما يجعل مفهوم العمل غير الرسمي يرصد بصورة أساسية الوظائف

[1]- نادر مريان، ممدوح سلامات(2006)، دليل مؤشرات سوق العمل، مركز المنار، دائرة المطبوعات و النشر، المملكة الأردنية الهاشمية، ص22.

غير المحمية "العمل غير المحمي"، حيث أنه من أهم ما يميز هذا القطاع هو ارتفاع العاملين دون أجر وانخفاض مستوى الأجور للعاملين بأجر، والاعتماد على العمل اليدوي إلى حد كبير واستخدام أدوات بسيطة في العمل، والاعتماد على الأسواق المحلية القريبة من أماكن الإنتاج لتسويق السلع والخدمات.

وقد عرف الاقتصادي "محمود عبد الفضيل" الاقتصاد غير الرسمي بأنه " النشاط غير المنتظم الذي لا يخضع لأي شكل من أشكال التنظيم الرسمي الذي يفرض صكوكا رسمية مكتوبة تنظم قواعد العمل، ولذلك فهذه الفئة من العمالة غير مصنفة في الاحصائيات الرسمية، ولا ترتبط بفروع النشاط الاقتصادي".[1]

ويرى مكتب العمل الدولي "العمالة غير الرسمية أنها تقوم على الوظيفة، وتتعلق بجميع الذين يشغلون وظيفة ذات خصائص معينة، وبوجه عام الذين يعملون بدون عقود عمل أو لوائح أو اتفاقات جماعية مكتوبة وما إلى ذلك".[2]

وتتكون العمالة غير الرسمية من[3]:

- ✓ العمل الفردي المستقل.
- ✓ العمل الفردي في مؤسسات صغيرة وغير مسجلة.
- ✓ التوظيف بمرتب في عمل غير رسمي (بدون عقد أو تأمينات).

كما تشمل عناصر العمالة في القطاع غير الرسمي[4]:

- أعضاء تعاونية المنتجين غير الرسميين، وعلى سبيل المثال التعاونيات غير المنشأة رسميا ككيانات قانونية.
- العمال المستقلون المشتغلون بإنتاج السلع لأغراض الاستخدام النهائي الخاص، بمعرفة أسرهم المعيشية على وجه الحصر (على سبيل المثال: زراعة الكفاف أو تشييد مساكنهم الخاصة بأنفسهم).
- العمال العائليون العاملون في مشاريع القطاع الرسمي أو القطاع غير الرسمي.
- المستخدمون الذين يشغلون وظائف غير رسمية، سواء كانت تستخدمهم مشاريع القطاع الرسمي أم مشاريع القطاع غير الرسمي، أو تستخدمهم الأسر المعيشية كعمال منزليين بأجر.

---

[1]- محمود عبد الفضيل(1983)، تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ص47.
[2]- رالف هوسمانس(2004)، "قياس الاقتصاد غير النظامي: من العمالة في القطاع غير النظامي الى العمالة غير النظامية، ورقة عمل رقم 53، جنيف، مكتب الاحصائيات بمكتب العمل الدولي.
[3]- أيوب بن منصور الجربوع، عبد الله بن حمدان الباتل و آخرون(2005)، المساهمة الاقتصادية للمرأة في المملكة العربية السعودية، منتدى الرياض الاقتصادي، مركز الجيل للاستشارات، الرياض، ديسمبر2005، ص26.
[4]- منشورات مكتب العمل الدولي(2011)، قياس السكان الناشطين اقتصاديا و الخصائص ذات الصلة في تعدادات السكان، دراسات في الطرق، العدد 102، مكتب الأمم المتحدة، نيويورك. الو.م.أ.

عند رسم أي سياسة اقتصادية فإنه من المهم قياس ما يقدمه العمل غير الرسمي للاقتصاد، ولكن من الصعب حصر هذا القطاع ومعرفة مدى مساهمته، والقليل من الدول ممن توفر إحصائيات مفصلة ودقيقة عن هذا القطاع، كما أن تعريف العمل غير الرسمي يختلف من دولة لأخرى، ورغم الاجتهادات والمحاولات لوضع وتطبيق التعريف الذي اقترح من طرف المكتب الدولي للعمل، يبقى هذا المفهوم من المفاهيم الغامضة الملتبسة وغير الواضحة، ويمكن إرجاع ذلك إلى التنوع الكبير في أسباب العمل في هذا القطاع ودوافعه، فالبعض يلجأ إليه لعجز القطاع الرسمي المنظم عن تأمين فرصة عمل رسمية له، فيما يلجأ البعض الآخر إليه كمصدر إضافي لتحسين دخله، وهناك أيضا من يلجأ إليه في ظروف معينة ومناسبات محددة يحكمها الموسم وظروف سوق العمل.

كما تعود أسباب عدم وضوح هذا المفهوم ودقة استخدامه إلى عدم التجانس الذي يتسم به هذا القطاع من حيث طبيعة الأنشطة التي يشملها وإلى تنوع أهداف العاملين في هذا القطاع ومصالحهم، سواء أكانوا من أصحاب العمل (الذين يشغلون عددا معينا من العمال) أم العاملين لحسابهم الخاص، كما يعود اللبس أيضا إلى تنوع المستوى التنظيمي للأنشطة التي يمارسها هؤلاء العاملون ضمن هذا القطاع، بدءا من الأنشطة الهامشية والبسيطة (الباعة المتنقلون) وانتهاء بالأنشطة التي تتطلب مستوى معينا من المهارات ورأس المال في بعض أنشطة الصناعة والانشاءات والنقل وغيره.[1]

إن الحاجة التي تدعو إلى الاهتمام بهذا القطاع بوجه خاص هو معرفة شروط العمل التي يوفرها في ظل تزايد الاهتمام بإشكالية العمل الكريم واللائق، خاصة إذا علمنا أن هذا القطاع أصبح يساهم بنسبة معتبرة في القيمة المضافة للبلد، وكذا استيعاب نسبة كبيرة من اليد العاملة، فالحصول على بيانات بشأن العمالة في القطاع غير الرسمي أصبحت ضرورة ملحة يمليها الواقع الاقتصادي خاصة في الدول النامية.

[1]- روبارتا غاتي، دييغو إف و آخرون(2011)، السعي إلى وظائف أفضل: تحديات العمل في القطاع غير الرسمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي، سبتمبر 2011.

المبحث الثاني: تغيرات سوق العمل في الجزائر خلال فترة الاقتصاد الموجه(1962-1989).

شهدت الجزائر بعد نيلها الاستقلال اتباع سياسة معادية للسياسات الاقتصادية التي اعتمدها الدول الغربية المستعمرة، واختارت التوجه إلى النهج الاشتراكي الذي تم اتباعه إلى أن سقط الاتحاد السوفياتي سابقا وتفكك، لتتحول بعدها مرغمة إلى تغيير نمط اقتصادها والتوجه إلى اقتصاد السوق، وشهد سوق العمل وفق تلك التغيرات هو الآخر تغيرا مرافقا، وذلك ما تم تناوله في الفصل الثاني المتعلق بتطور الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى السنوات الأخيرة.

لقد اتسم سوق العمل في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية بالتهميش الذي مس اليد العاملة الجزائرية بحكم الفترة الاستعمارية الذي فرضت ذلك، مما جعل اليد العاملة للجزائريين غير مؤهلة بسبب ضعف مستواها التعليمي والتكويني والتأهيلي، الأمر الذي جعل حظ هذه القوة ضئيل في سوق العمل، وقد وجدت الجزائر نفسها بعد الاستقلال في مواجهة اقتصاد مدمر بقوى عاملة غير مؤهلة وأغلبها ذات توجه زراعي، مما اضطرها إلى اللجوء إلى طلب العون من العمالة الأجنبية لسد حاجيات السوق من اليد العاملة، والعمل على رفع مستواها التعليمي والتكويني، وتم دفع عجلة الاقتصاد لتوفير مناصب شغل جديدة من خلال إنشاء العديد من المصانع والمؤسسات، لكن بالرغم من كل هذا إلا أن هذه المرحلة قد تميزت بارتفاع في نسبة البطالة المقنعة، وذلك راجع إلى طبيعة التوجه الاقتصادي (الاشتراكي) الذي تميز بالإفراط في التشغيل بأكثر مما تفرضه الرشادة الاقتصادية، حيث قام المشرع خلال هذه الفترة بإصدار العديد من القوانين والتشريعات كقانون دستور عام في 1962/12/31، قانون التسيير للمؤسسات سنة 1971، القانون الأساسي للعامل الصادر في 1978/08/04، القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية لسنة 1988 إلى حين صدور دستور 1989/02/04 الذي أقر بمبدأ الديمقراطية والاصلاحات الشاملة.

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى وضعية حالة سوق الشغل بالجزائر عبر مراحل مختلفة لتطور الاقتصاد الجزائري، وسنبدأ بمرحلة الانتظار(1962-1966)، ثم نتناول مرحلة المخططات التنموية في ظل مرحلة التخطيط الأولى(1967-1979)، وبعدها سوق العمل في ظل المرحلة التخطيطية الثانية (1980-1989).

المطلب الأول: وضعية سوق العمل في مرحلة الانتظار (1962-1966).

لقد سبق الحديث عن وضعية الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة في الفصل الثاني، وسوف نحاول تلخيص ذلك في بعض الفقرات الاضافية المدعمة لشرح الوضعية الاقتصادية آنذاك، وحالة سوق العمل في ظل تلك الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة والتي كانت جد صعبة، حيث أنه ما كان مجمع عليه أن الاقتصاد الجزائري سنة 1962 كان اقتصادا مدمرا وتابعا وموجها للخارج، بالإضافة إلى مجتمع طغى عليه الجهل والأمية وتفشت فيه الأمراض، وكل ذلك كان نتيجة الأساليب التي

مارسها الاستدمار، حيث أن رحيله خلف شغورا كبيرا وواضحا في مختلف المؤسسات، ووجدت الطبقة العاملة الجزائرية نفسها عاجزة على استغلال طاقاتها الإنتاجية أمام غلق جل المؤسسات وتوقفها عن التشغيل.

يضاف إلى ما تم ذكره أن الاقتصاد الجزائري كان "يعتمد على قوة إنتاجية متمثلة في سيادة النشاط الأولي المتمثل في الزراعة والصناعة الاستخراجية، ويعتمد على معدل كثافة عمل أكثر مع وجود بطالة مستشرية، ومن جهة أخرى تبعيته المطلقة للاقتصاد الفرنسي الذي كان فارضا هيمنته على الاقتصاد الجزائري برؤوس أمواله المستثمرة مباشرة في النشاطات المختلفة كمجرد فروع شركات اقتصادية مستقرة في الجزائر".[1]

إذا ما يمكن استخلاصه عن الوضع الاقتصادي الصعب عشية الاستقلال أنه يمكن القول أننا لم نكن نملك اقتصادا بإمكانه التعبير عن السيادة الوطنية بالمفهوم الواسع وإنما كان اقتصادا تابعا، وهذا بفعل سيطرة الأيادي الأجنبية من جهة على الثروات المنجمية والمعدنية، ومن جهة أخرى على المنظومة المصرفية، وهذا ما جعل الاقتصاد الوطني مرهونا بإرادتها.

لقد أدى انسداد منافذ التشغيل إلى الهجرة اتجاه فرنسا التي ظلت تستقطب العمالة الجزائرية، ويرجع ذلك للعديد من الأسباب التي ميزتها مقارنة ببقية الدول الأوروبية، والتي يمكن أن نشير إليها فيما يلي[2]:

- قبول العامل الجزائري بالعمل في شروط سيئة كالبعد عن مقر سكناه والعمل في المناطق النائية، وكل ذلك راجع لحاجته الماسة للعمل.
- قبول العمل الذي يتسم بالمخاطر، كما هو الحال في العمل بالمناجم.
- العامل الجزائري لا يهتم بالعمل إن كان لمدة طويلة أو قصيرة، دائمة أو مؤقتة.
- الاكتفاء بأجر قد يظهر جد متدن بالنسبة للعمال الأوروبيين.
- كانت الشريحة الباحثة عن العمل جلها من فئة الشباب، مما يسمح بإعطاء مردودا أكثر.

شهد عدد المهاجرين ارتفاعا كبيرا اتجاه فرنسا قصد العمل، بالاضافة إلى تراجع عدد كبير من المعمرين إلى بلدهم، مما جعل فرنسا تعمل على الحد من هذه الهجرة التي قد هددت توازن سوق العمل بها، وقررت غلق باب العمالة الجزائرية سنة 1964 مبررة ذلك بـما يلي:

- احتياجات فرنسا تتعلق بذوي المهارات والكفاءات، ولم تعد بحاجة إلى العمال الذين لا يملكون أي مستوى.
- تفشي الأمراض بين أوساط المهاجرين مما كلف فرنسا عناء التكفل بذلك.

---

[1]- بلقاسم حسن بهلول(1999)، مرجع سبق ذكره، ج1، ص71.

[2]- آيت عيسى عيسى(2010)، سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر، انعكاسات و آفاق اقتصادية و اجتماعية، أطروحة دكتوراه علوم تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، ص88.

- تشبع سوق العمل الفرنسي بسبب عودة أبنائها من الجزائر.
- أصبح المهاجرون يهددون الفرنسيين بالبطالة بسبب قبول عروض توظيف بأجور منخفضة.

كل ذلك دفع بالجزائر إلى إبرام اتفاقية بينها وبين فرنسا في 1964/04/10 لضبط تنقل المهاجرين الراغبين في العمل هناك تلخصت فيما يلي[1]:

- السماح بهجرة الطلاب، التجار، السياح دون تأشيرة شرط عدم تجاوز مدة 03 أشهر.
- بالنسبة للعمال لا يمكن تجاوز 12 ألف عامل في السنة.

كما وافقت الجزائر على إنشاء مكتب وطني لليد العاملة يسمح بانتقاء العمال الذين تتوفر فيهم شروط العمل بفرنسا، وتتكفل هذه الأخيرة بالفحص الطبي قصد تحديد ما إذا كان يمكن قبولهم، لكنها قامت بخرق الاتفاق المبرم، حيث أنها قامت بطرد ما مجموعه 000 4 عامل بين سنة 1963 و1964، مما دفع بالدولة الجزائرية إلى الاحتجاج عن هذا التصرف الذي لم تصطحبه أي استشارة، بالإضافة إلى التعامل غير اللائق مع المهاجرين الجزائريين، مما دفع إلى تعديل هذا الاتفاق في 1964/12/28، والذي سمح للجزائر بتهجير 35 ألف عاملا بدلا من 12 ألف عامل سنويا، بالإضافة إلى إرسال مجموعات من العمال إلى فرنسا قصد التكوين المتخصص، ومن ثم يعودون إلى الجزائر لممارسة مهامهم، وكذا عدم إعطاء ضمانات من طرف فرنسا لتمكين المهاجرين من منصب عمل، وحددت أقصى مدة للبحث عن العمل بـ 09 أشهر، وإلا يضطر الشخص إلى الرجوع إلى الجزائر.

في ظل هذه الأوضاع، بلغت نسبة البطالة في السنوات الأولى للاستقلال معدلات قياسية، حيث أنه في سنة 1963 قدرت بـ 02 مليون بطال أي وصلت إلى ما يقارب 45% قبل التحولات التي رافقت الاستقلال[2]، لتصل فيما بعد إلى حوالي 3.5 مليون بطال أي ما كان يمثل 84% من عدد السكان النشطين، وأكثر من ثلثي النشطين في الميدان الاقتصادي غير الفلاحي كانوا بدون عمل، ولم توفر الصناعة آنذاك إلا حوالي 65 ألف منصب شغل، ضف إلى ذلك بطالة واسعة ومقنعة كانت منتشرة في الريف الجزائري[3]، ومن أهم الأسباب التي جعلت معدلات البطالة تصل إلى هذا الحد – بالإضافة إلى ما تم ذكره سابقا- نذكر عودة المهاجرين من تونس والمغرب، إضافة إلى ارتفاع الأمية التي وصلت نسبتها إلى 80% من إجمالي السكان في المراحل الأولى من الاستقلال.[4]

بينت التحقيقات التي تمت بين 1964-1965 حول مكانة القطاع المسير ذاتيا بالفلاحة أن 85% من الفلاحين كانوا تابعين للقطاع الخاص، و15% منها فقط مسيرة ذاتيا، وقد دلت الاحصائيات أن عدد

---

[1]- عمار بوحوش(1979)، العمال الجزائريون بفرنسا، الشركة الوطنية للنشر و الاشهار، الجزائر، ص145.
[2]- بومخلوف محمد(1991)، اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص 178-179.
[3]- علي مانع (1996)، جنوح الأحداث و التغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، دراسة في علم الاجتماع المقارن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص141.
[4]- علاوي لعلالي(1984)، استقلالية المؤسسات عبر الاصلاحات، جامعة الجزائر، ص32.

السكان النشطين قد بلغ 2 280 972 من بينهم 1 293 413 يشتغلون بالقطاع الفلاحي، 56.7% من عمال الفلاحة هم من جنس الذكور.[1]

الجدول رقم(1.5): وضعية اليد العاملة الفلاحية حسب الطابع القانوني بالولايات (1964-1965).

الولايات	اليد العاملة في القطاع الخاص		اليد العاملة في القطاع المسير ذاتيا		المجموع
	المجموع	% من الكلي	المجموع	% من الكلي	
الجزائر	28 250	30.67	63 870	69.33	92 120
عنابة	75 350	85.5	12 835	14.50	88 185
باتنة	82 815	98.48	1 280	01.52	84 095
قسنطينة	124 325	90.68	12 780	09.32	137 105
الأصنام	125 140	91.72	11 300	08.28	136 440
المدية	117 770	96.69	4 035	03.31	21 805
مستغانم	97 260	82.40	20 765	17.60	118 025
وهران	39 300	52.34	35 785	47.66	75 085
سعيدة	34 35	92.30	2 865	07.70	37 220
سطيف	138 860	96.88	4 470	31.12	143 330
تيارت	36 700	89.62	4 250	10.38	40 950
تيزي وزو	112 280	96.76	3 755	03.24	116 035
تلمسان	35 830	80.67	8 585	19.33	44 415
على مستوى الوطن	1 048 235	84.89	186 575	15.11	1 234 810

المصدر: وزارة الفلاحة و الاصلاح الزراعي، الدليل الاحصائي، 1970، ص42.

يمكننا أن نقول من خلال معطيات الجدول رقم(1.5) بأن أغلب اليد العاملة في القطاع الفلاحي في أغلب الولايات كانت اليد العاملة في القطاع الخاص بنسبة بلغت 84.89% من إجمالي اليد العاملة على مستوى الوطن، مع وجود اختلافات بين الولايات حسب طبيعة القطاع الفلاحي في كل منها، في حين أن اليد العاملة في القطاع المسير ذاتيا قد ساهمت بنسبة أكبر في اليد العاملة في القطاع الفلاحي في ولايتي الجزائر ووهران فقط بنسب بلغت 69.33% و47.6% على التوالي، أما باقي الولايات فنسبتها كانت ضئيلة، ويمكن إرجاع ذلك إلى التجربة الفتية لنظام العمل في القطاع المسير ذاتيا والذي كان في مراحله الأولى.

كما شهد التسيير الذاتي خلال هذه الفترة امتدادا إلى القطاع الصناعي أيضا، حيث ظهرت العديد من المؤسسات الصغيرة والتي بلغ عددها سنة 1964 حوالي 300 مؤسسة تستخدم حوالي 3000 عامل[2]، وقد امتد نظام التسيير الذاتي إلى القطاع الصناعي بنفس الصورة التي وصل بها إلى القطاع الفلاحي، وكان ذلك نتيجة مغادرة المعمرين الذين تركوا فراغا بالمؤسسات الصناعية، مما استوجب على العمال الانتظام في شكل تعاونيات للإشراف على تسيير أمورهم ورفع التحدي بمزاولة مختلف النشاطات والعمل على استمرارها.

[1]- الدليل الاحصائي للجزائر(1971)، نتائج جوان1969، ص42.
[2]- عبد اللطيف بن أشنهو(1982)، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، ص25.

أما بالنسبة للتشغيل في القطاع غير الفلاحي، نجد حسب الاحصائيات المقدمة في 1966/04/30 أنه يوجد حوالي 197 964 عاملا موزعا حسب الطابع القانوني كما يوضحه الجدول (2.5).

الجدول رقم(2.5): حجم التشغيل في القطاعات غير الفلاحية حسب الطابع القانوني سنة 1966.

حجم اليد العاملة	العدد	النسبة المئوية
القطاع المسير ذاتيا	25 052	12.65
القطاع الخاص	103 64	52.37
القطـــاع العـــام	69 248	34.98
المجمـــوع	197 964	100

المصدر: أنظر الدليل الاحصائي(1970)، مديرية الاحصائيات، ص38.

يمكننا أن نقول بالنظر إلى معطيات الجدول(2.5) بأن القطاع الخاص قد استحوذ على أكثر من نصف إجمالي اليد العاملة من غير القطاع الفلاحي بنسبة بلغت 52.37%، ويمكن إرجاع ذلك إلى الاستثمارات الخاصة التي تم إنشاؤها بفضل زيادة المؤسسات الخاصة، وهذا كله يرجع إلى المرونة التي سمحت بذلك، يليه القطاع العام بنسبة قدرت بـ34.98%، وهي نسبة قليلة مقارنة بنسبة القطاع الخاص، ويرجع ذلك إلى أن القطاع العام كان في مرحلة تأسيسه وتشكيله، في حين أن القطاع المسير ذاتيا حاز على أقل نسبة والتي قدرت بـ12.65%، وهي نسبة ضعيفة، لأن هذا النظام لم يكن سوى نظام تسييري اعتمدت عليه الدولة لضمان استمرارية المؤسسات.

الجدول رقم(3.5): حجم التشغيل بالقطاعات غير الزراعية لغاية 1966/04/30.

قطاع النشاط	العدد	النسبة المئوية(%)
الصناعات الاستخراجية	9 532	04
بترول وغاز طبيعي	6 863	03
صناعات غذائية	19 850	08
صناعات/نسيجية، جلود وأحذية	12 813	05
صناعات كيميائية	65 445	25
مواد البناء	7 490	03
الصلب	3 553	01
إنتاج وتحويل المعادن	6 779	03
صناعة الخشب والفلين والأثاث	15 340	06
صناعة الورق والطباعة	5 461	02
صناعات أخرى	499	0
بناء وأشغال عمومية	61 800	24
كهرباء وغاز، مياه وخدمات صحية	5 032	02
بنوك، تأمينات وأعمال عقارية	7 286	03
النقل والاتصالات	29 602	12
المجمـــوع	257 345	100

المصدر: أنظر الدليل الاحصائي(1970)، مديرية الاحصائيات، ص39.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(3.5) أن توزيع اليد العاملة على القطاعات (ماعدا القطاع الزراعي) كان مختلا، وذلك راجع إلى الفراغ الكبير الذي خلفته اليد العاملة للمعمرين الذين كانوا مستحوذين على أغلب مناصب الشغل في الجزائر خاصة في مجال الصناعة، حيث نجد أن الصناعات الكيمياوية كانت تمثل أكبر مستحوذ على اليد العاملة بنسبة بلغت 25%، في حين أن باقي الصناعات الأخرى لم تكن تحوز على نسبة كبيرة من اليد العاملة، والتي كانت تمثل القطاع العمومي في أغلبها، كما نجد أن قطاع البناء والأشغال العمومية كان يستحوذ على نسبة بلغت 24% من اليد العاملة، ويرجع ذلك إلى أن هذا القطاع ينشط به الخواص أكثر، لذلك فقد كان من أكبر القطاعات التي تستقطب اليد العاملة.

يمكن القول على العموم أن التشغيل في هذه الفترة قد كان فيه توازن بين القطاع الفلاحي والقطاع غير الفلاحي، حيث قدر عدد السكان الناشطين في القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة بـ 1.3 مليون عامل، والمشتغلون في القطاع غير الفلاحي بـ1.18 مليون عامل[1]، ويمكن إرجاع ذلك إلى التوازن في التوزيع الجغرافي الذي كان آنذاك، حيث قدر عدد سكان الأرياف بنحو 6.3 مليون نسمة وهو ما يمثل نسبة 52.4% من مجموع السكان المقدر آنذاك بنحو 12.018 مليون نسمة.

بعد جرد عام في القطاع الصناعي للصناعة القائمة سواء كبيرة أو صغيرة سنة 1964، تبين أن عدد المؤسسات الصناعية قد بلغ 1300 مؤسسة، يعمل بها حوالي 80 ألف عامل، وأن المؤسسات الصناعية يغلب عليها الطابع الحرفي وتشغل الواحدة منها على الأقل 10 عمال، كما يضيف هذا الاحصاء ضعف القطاع الصناعي وضعف وقلة العاملين فيه إذا ما قورن بعدد السكان آنذاك.[2]

أما عن حجم التشغيل في نهاية هذه الفترة أي سنة 1966 فقد بلغ 1.270 مليون عامل بالقطاع الزراعي، و860 ألف بالقطاع غير الزراعي.[3]

الجدول رقم(4.5): حجم التشغيل بالقطاع الزراعي والقطاعات الأخرى لسنة 1966.

الوحدة: النسبة المئوية(%)

السكان النشطون	القطاع الزراعي	القطاعات الأخرى
السكان القادرون على العمل	50	50
السكان المستخدمون	33	36
العاطلون عن العمل	17	14
المجمـــوع	100	100

المصدر: بيانات التعداد العام للسكان 1966.

لم يكن القطاع العام خلال هذه الفترة قطاعا قابلا لاستيعاب عدد كبير من العمال بالنظر إلى حداثته في ظل الأوضاع التي كانت تعيش فيها الجزائر خلال تلك الفترة، كما تميزت تلك الفترة بالركود الاقتصادي حيث عرف الإنتاج خلالها انخفاضا، وأخذ التراكم الخام في التناقص منذ سنة 1963، أين

[1]- التعداد العام للسكان(1966)، الجزائر.
[2]- جزب جبهة التحرير الوطني(1979)، المسيرة، مطبعة دحلب، الجزائر، ص135.
[3]- سوامس أحمد(1989)، حصيلة الاقتصاد الجزائري المزدوجة العشرية، مجلة عمل و تنمية، السداسي الأول.

كانت نسبة التراكم إلى الناتج الداخلي الخام 24.20% لتصل سنة 1965 إلى 18.30%، ولم تبدأ في الصعود إلا سنة 1967، كما تدنت حركة البناء والأشغال العمومية بسبب انخفاض حجم الاستثمارات، وادى إلى ضعف فرص العمل والاستخدام، وازدادت نسبة البطالة.[1]

لا تعبر هذه الأرقام الموجود في الجدول رقم(4.5) عن المعدل الحقيقي للبطالة، بل هي أكثر من ذلك، حيث أن الاحصائيات "لا تشمل العمال الذين يبحثون عن العمل لأول مرة، والذين يبغ عددهم حسب التقديرات 260 ألف، كما لا تشمل النساء العاطلين عن العمل في المدينة والريف"[2]، كما كان يستثني من السكان القادرين على العمل النساء والأطفال الأقل من 18 سنة.

أما فيما يتعلق بالمستخدمين فهناك نسبة كبيرة لا تتوفر على منصب عمل دائم، فمن أصل 530 ألف عامل مأجور في القطاع الزراعي، كان هناك أكثر من ثلاثة أرباع من العمال يعملون موسميا فقط، ونصف الملاك لا يقومون بالعمل إلا بصفة جزئية.

وفي الأخير يمكن القول بأن وضعية سوق العمل في هذه الفترة لم تكن في حالة مقبولة، بالنظر إلى الوضعية التي كان عليها الاقتصاد الوطني غداة الاستقلال، يضاف إلى ذلك هجرة الأيادي العاملة للمعمرين الذين كانوا يسيرون معظم المؤسسات، يضاف إليها الهجرة الداخلية من الأرياف إلى المدن، مما دفع بالجزائر إلى تبني خطط تنموية بعيدة المدى ترتكز في جوهرها على التصنيع كخيار وأسلوب تنموي أساسي لإخراج البلاد من تلك الوضعية.

المطلب الثاني: وضعية سوق العمل في المرحلة الأولى لبرامج المخططات التنموية(1967-1979).

سعت الجزائر من خلال المخططات التنموية التي بدأت العمل بها منذ سنة 1967 إلى تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وقد عرفت الفترة التي نتحدث عنها (1967-1979) ثلاث مخططات تنموية هي المخطط الثلاثي (1967-1969)، المخطط الرباعي الأول (1970-1973) والمخطط الرباعي الثاني(1974-1977)، وقد تم التطرق في الفصل الثاني لهذه المخططات من خلال عرض أهم أهدافها والمخصصات المالية لكل مخطط، بالإضافة إلى تقييم للنتائج التي تم التوصل إليها من خلال تطبيق تلك المخططات، لذا سنحاول التركيز على وضعية سوق العمل خلال هذه الفترة التي حظيت فيها مسألة التشغيل بالمزيد من الاهتمام من خلال العمل على تهيئة الظروف الملائمة لتوفير مناصب عمل في مختلف القطاعات والفروع الاقتصادية، وكذا البحث عن الأسباب الهيكلية للبطالة والعمل على التقليل من حدتها، ومن بين الأهداف الرئيسية المعلنة في هذه البرامج التنموية خلال هذه الفترة نجد بناء اقتصاد مكتمل النمو ومتكامل لتلبية حاجيات السكان، ويتم ذلك من خلال تحقيق هدفين،

[1]- مراد العبيدي، المحاسبة، تطور التراكم الخام و الانتاج الداخلي الخام (1963-1980)، ص73.
[2]- عبد اللطيف بن أشنهو(1982)، مرجع سبق ذكره، ص40.

الأول هو بلوغ التشغيل الكامل والقضاء على البطالة المكشوفة والمقنعة، أما الهدف الثاني فهو تحسين مستوى حياة الطبقات الفقيرة والمحرومة، والتي تمثل الأغلبية الكبيرة من السكان، أما الهدف الضمني والوسيلة لتحقيق تلك الأهداف فيتمثل في الدفع المستمر لإنتاجية العمل.

01- المخطط الثلاثي (1967-1969):

يعتبر هذا المخطط من التجارب الأولى للجزائر في سياساتها التخطيطية المعتمدة على هذا النوع من البرامج التنموية، حيث أن الدولة قد أولت اهتماما كبيرا خلال هذا المخطط للاستثمارات الصناعية، وجعلت منها الممول الأساسي لفرص العمل، وبالتالي خفض البطالة التي كانت منتشرة في أوساط المجتمع.

الجدول رقم(5.5): وضعية سوق العمل خلال الفترة خلال المخطط الثلاثي(1967-1969).

المخطط الثلاثي	1967 – 1969
عدد مناصب الشغل	48 190
المعدل المتوسط للبطالة	%23.3
النسبة المتوسطة للقيمة المضافة الكلية	%3.72
النسبة المتوسطة للتشغيل	%4.07

المصدر: بوبكر بن العائب(2003)، دراسة تحليلية لتطور الشغل في الجزائر منهجية التنبؤ باستعمال نماذج الانحدار الذاتي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002-2003.

يمكننا أن نقول من خلال معطيات هذا الجدول(5.5) بأن معدل البطالة كان مرتفعا، حيث قدر المعدل المتوسط خلال هذه الفترة بـ 23.3%، مقابل خلق 190 48 منصب شغل، وقد قدرت النسبة المتوسطة للتشغيل خلال هذه الفترة بنحو4.07%، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بحجم السكان والبطالة التي كانت منتشرة في أوساط المجتمع.

الجدول رقم(6.5): تطور مناصب الشغل حسب القطاعات الاقتصادية في المخطط الثلاثي(67-69).

الوحدة: بالآلاف

القطاعـات	1967		1969	
	عدد العمال	(%)	عدد العمال	(%)
الفلاحــة	874	50	934	49.33
المحروقات	06	0.34	08	0.43
الصناعات	117	69.06	153	08.08
بناء وأشغال عمومية	71	04.06	82	04.34
التجارة	179	10.24	182	09.62
النقـل	53	03.03	64	03.38
الخدمـات	142	08.13	152	08.02
الادارات وغيرها	306	17.51	318	16.80
المجموع عدا الفلاحة	874	50	959	50.67
المجموع الكلي	1 748	100	1 893	100

المصدر: وزارة التخطيط و تهيئة الاقليم، ملخص الحصيلة الاقتصادية و الاجتماعية للعشرية(1967-1978)، ص136.

يمكننا أن نقول من خلال معطيات الجدول رقم(6.5) بأن هناك توازن في عدد مناصب الشغل بين القطاع الفلاحي والقطاعات غير الفلاحية، حيث قدر عدد العمال في كلا القطاعين سنة 1967 بـحوالي 874 ألف، واستمر هذا التوازن سنة 1969، حيث عرفت وتيرة التشغيل زيادة متقاربة بين القطاع الفلاحي والقطاعات غير الفلاحية، حيث قدرت الزيادة في القطاع الفلاحي بنحو60 ألف عامل، كما بلغت هذه الزيادة 85 ألف عامل بالقطاعات غير الفلاحية، بالرغم من أن معظم الاستثمارات المخصصة خلال هذا المخطط التنموي كانت موجهة بنسبة أكبر للقطاع الصناعي، حيث نجد ان عدد المناصب التي استقطبتها الصناعة والمحروقات قدرت بـ 38 ألف عامل، ويمكن إرجاع التوازن في عدد مناصب الشغل بين القطاع الفلاحي والقطاعات غير الفلاحية ومكانة الأول في كل ذلك إلى سهولة احتراف الفلاحة وما تتطلبه من وسائل بسيطة من ناحية، ومن ناحية أخرى كون أن القطاع الفلاحي هو القطاع الوحيد الذي لم يتكمن الاستعمار من تخريبه والقضاء عليه عبر الحقبة الاستعمارية.

أما باقي القطاعات غير الفلاحية فقد شهدت نسبة نمو مختلفة في مناصب العمل بين سنتي 1967 و1969، حيث نجد أن عدد مناصب العمل التي تم إيجادها خلال هذه الفترة في قطاع الإدارات وغيرها قد بلغت 12 ألف منصب عمل، أما قطاعي النقل والبناء والأشغال العمومية قد بلغت 11 ألف منصب عمل، لتصل عدد مناصب العمل في قطاع الخدمات إلى زيادة قدرت بـ10 آلاف منصب.

الجدول رقم(7.5): تطور التشغيل في القطاعات غير الفلاحية 1967/04/30 – 1969/04/30.

الوحدة: بالآلاف

قطاع قانوني	1967/04/30	(%)	1968/04/30	(%)	1969/04/30	(%)
تسيير ذاتي	27 312	13.16	30 756	12.80	29 248	11.33
الخاص	92 569	44.59	85 028	35.37	89 756	34.78
العمومي	87 723	42.25	124 607	51.83	139 116	53.78
المجمـوع	207 604	100	240 391	100	258 120	100

المصدر: أنظر الدليل الاحصائي(1970)، مديرية الاحصائيات، ص38.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم(7.5) زيادة حصة التشغيل بالقطاع العمومي من إجمالي التشغيل خلال هذه الفترة، بحيث انتقلت من 42.25% سنة 1967 إلى 53.83% سنة 1969، وهذا مؤشر على ميل الدولة للنهوض بالقطاع العام وتقليص نفوذ القطاع الخاص بحكم طبيعة التوجه الاقتصادي الاشتراكي، حيث نجد أن نسبة التشغيل في القطاع الخاص قد انخفضت بأكثر من 09 نقاط مئوية، وانتقلت من 44.59% سنة 1967 إلى 34.78% سنة 1969 من إجمالي التشغيل، ويمكن إرجاع ذلك إلى توقف الخواص الأجانب في القطاع الصناعي عن ممارسة نشاطهم.

بالنسبة للقطاعات المسيرة ذاتيا نلاحظ أنها حافظت على مستواها في التشغيل خلال هذه الفترة، حيث لم تعمل الدولة على توسيع هذا النظام التسييري إلى مؤسسات بقطاعات أخرى، ولم يتم اتخاذ أي إجراء لتفريغها من محتواها.

الجدول رقم (8.5): متوسط عدد العمال في الفلاحة بالقطاعات المسيرة ذاتيا (1967-1969).

النشاطات	المجموع الكلي للعمال	نسبة التشغيل لكل قطاع(%)	حصة العمال الدائمين	نسبة العمال الدائمين لكل قطاع
مديرية التسيير	2 400	1.0	2 050	85.42
إدارة ومحاسبة	7 100	2.8	4 620	64.07
صيانة وإصلاح	4 240	1.7	2 740	64.62
حراسة ورقابة	15 410	6.1	10 990	71.32
تربية الحيوانات	2 000	0.8	1 270	63.50
إنتاج فلاحي	186 970	74.1	71 680	38.34
نشاطات تحويلية	380	0.2	220	57.90
سياقة الشاحنات	19 270	0.2	14 710	76.33
نشاطات أخرى	510	5.6	300	58.83
غير محددة	14 080	7.6	5 980	42.47
المجمـوع	252 360	100	114 560	45.39

المصدر: معطيات وزارة الفلاحة والاصلاح الفلاحي، الدليل الاحصائي لسنة 1970، ص42.

حسب الاحصائيات التي تم تناولها سابقا، فقد بلغ عدد العمال المشتغلين في القطاع الفلاحي سنة 1967 بنحو874 ألف عامل، لينتقل هذا العدد إلى نحو934 عاملا في القطاع الفلاحي سنة 1969، أي بنسبة نمو تقدر بحوالي 6.86%، ومن خلال الأرقام الموجودة في الجدول رقم(8.5) نلاحظ أنه بالنسبة للعمال في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا، نجد أن أكبر نسبة احتواها قطاع الإنتاج النباتي بنسبة بلغت 74.1% وعدد عمال قدر بنحو 186 970 عاملا، أما باقي القطاعات فكانت نسبها ضئيلة ومتقاربة.

وفيما يخص العمال الدائمين في هذا القطاع، فقد بلغت نسبتهم الاجمالية 45.39% فقط، مما يدل على أن أكثرية العمال هم عمال موسميون، والملاحظ من خلال الأرقام أن نسبة العمال الدائمين في قطاع الإنتاج النباتي الذي حاز على أكبر نسبة من العمال المشتغلين في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا قد كانت أقل نسبة مقارنة بنسب القطاعات الأخرى، حيث قدرت بـ38.34% من العمال الدائمين في القطاع، وهي نسبة يمكن أن نقول عنها أنها مقبولة مقارنة بنوعية النشاط الفلاحي (الإنتاج النباتي) الذي يكون متعلق أكثر بالمواسم الفلاحية، أما فيما يتعلق بالمستوى التأهيلي للعمال الجزائريين وغير الجزائريين، نجدها حسب بيانات الجدول(9.5).

الجدول رقم(9.5): توزيع العمال الجزائريين والأجانب حسب المستوى التأهيلي إلى غاية نهاية أفريل 1969.

المستوى التأهيلي للعمال	عدد العمال	النسبة المئوية (%)
مستخدمون دون تأهيل	81 944	30.56
مختصون وأعوان مساعدة	58 158	21.69
ذوي كفاءات والكفاءات العالية	113 325	42.27
أعوان تحكم وإطارات متوسطة	9 007	03.36
إطارات وإطارات عالية	5 686	02.12
المجمـوع	268 120	100

المصدر: أنظر الدليل الاحصائي(1970)، مديرية الاحصائيات، ص40.

إن الوضعية التي كانت تمر بها البلاد آنذاك ألزمت عليها توفير طاقات بشرية قادرة على تحمل أعباء النهوض بالقطاعات التنموية وتسيير شؤونها، خاصة من ذوي الكفاءات العالية، لذلك نلاحظ أن أعلى نسبة مسجلة في هذا الجدول أعلاه تعود لفئة "ذوي الكفاءات والكفاءات العالية" التي بلغت نسبة العمال الذين لديهم هذا التأهيل 42.27% من إجمالي العمال، تلتها فئة العمال "المستخدمين بدون تأهيل"، وهي فئة تنفيذية بدون مستوى تأهيلي كبير، حيث أن العمل الذي يقومون به يعتمد أساسا على المجهود العضلي بالنظر إلى غياب التكنولوجيا في ذلك الوقت والاعتماد على اليد العاملة أكثر، وقد قدرت نسبتها بـ30.56%، أما بالنسبة لفئة العمال من "الإطارات والإطارات العالية" فقد كانت نسبتهم ضعيفة، حيث قدرت بنحو 02.12% وهو ما يعادل 686 5 إطار وإطار عالي من المجموع الكلي.

إن مناصب الشغل التي تم إيجادها خلال هذه الفترة كانت معظمها في القطاع الفلاحي، وذلك راجع إلى سهولة احترافها كمهنة وعدم تطلبها لأن تكون اليد العاملة مؤهلة، بالإضافة إلى كون القطاع الفلاحي لم يستطع المستعمر تدميره، كما أن القطاعات الأخرى كان لها مساهمة في التشغيل وخلق مناصب الشغل كقطاع الصناعة والمحروقات وقطاعات أخرى، كما أن نتائج هذا المخطط لم تظهر جليا بحكم أنه كان مخطط تجريبي ومدته قصيرة وهدفه إحداث انسجام بين الهياكل الاقتصادية والادارية للدفع بالتنمية والرفع من قدرات الإنتاج والعمالة.

02- المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

تميز هذا المخطط بكونه متوسط المدى، وقد خصصت له استثمارات معتبرة مقارنة بالمخطط السابق والتي ركزت جلها على تقوية القطاع الصناعي ودعمه، مع الاهتمام بتطوير المناطق الريفية لإحداث التوزان الجهوي، وقد سبق الحديث عن هذا في الفصل الثاني.

يعد طابع النظام الاشتراكي الذي يعتمد على مبدأ أحقية كل مواطن في الشغل داعما للدولة ومشجعا لها على إيجاد فرص عمل جديدة، حيث عرفت وتيرة التشغيل خلال هذه الفترة تزايدا في مجالات مختلفة وبنسب مختلفة حسب طبيعة القطاع، وبالأخص في القطاعات غير الفلاحية.

الجدول رقم(10.5): تطور سوق العمل من خلال معطيات مصالح التشغيل للفترة (1970-1973).

السنوات	طلبات العمل	عروض العمل	التوظيف
1971	207 665	73 032	67 587
1972	261 966	69 236	62 080
1973	260 038	80 480	73 375

المصدر: التشغيل في الجزائر واقع وآفاق(1987)، المجلة الجزائرية للعمل، العدد 19، الجزائر، المعهد الوطني للعمل، ص41.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم(10.5) أن طلبات العمل كانت في ارتفاع، حيث انتقلت من 207 665 سنة 1971 إلى 260 038 طلب خلال سنة 1973، مما يعبر عن تزايد عدد الأفراد الذين يبحثون عن العمل، في حين أن عروض العمل التي لم تكن متناسبة مع الطلبات والتي كانت أقل منها، وذلك بالرغم من تزايدها وارتفاعها من 73 032 سنة 1971 إلى 80 480 سنة 1973، كما أن التوظيف قد شهد ارتفاعا خلال هذه الفترة، حيث بلغت عدد المناصب التي تم التوظيف فيها سنة 1971 بـ 67 587 منصب عمل، وارتفع هذا العدد ليصل إلى 73 375 منصب عمل.

الجدول رقم(11.5): إيجاد مناصب الشغل سنويا حسب القطاعات الاقتصادية (1969-1973).

الوحدة: بالآلاف

القطاعات	1969	النسبة (%)	1973	النسبة (%)
الفلاحة	934	49.3	873	41.9
المحروقات	08	0.4	22	1.1
الصناعات	153	8.1	223	10.7
البناء والأشغال العمومية	82	4.3	190	9.1
التجارة	182	9.6	192	9.2
النقل	64	3.4	85	4.1
الخدمات	152	8.0	163	7.8
الادارات	318	16.8	334	16.0
المجمـوع	1 893	100	2 082	100

المصدر: وزارة التخطيط و تهيئة الاقليم، ملخص الحصيلة الاقتصادية و الاجتماعية للعشرية(1967-1978)، ص136.

يعتبر إيجاد مناصب شغل من الأمور المهمة التي بإمكانها امتصاص الداخلين سنويا لسوق العمل، وبالتالي السعي لإيجاد توازن بين العرض والطلب في هذا السوق، ومن خلال الأرقام المقدمة في الجدول رقم(11.5) والتي تبين مناصب الشغل التي تم فتحها خلال سنتي 1969 و1973، يمكننا القول بأن القطاع الفلاحي هو الذي حاز على أكبر نسبة تشغيل مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث بلغت النسبة 49.3% سنة 1969، لكنها انخفضت سنة 1973 لتصل إلى 41.9%، أي بتراجع قدر بـ07%، وهذا ما يفسر بداية تراجع الاهتمام بالقطاع الفلاحي بالرغم من الثورة الزراعية التي شهدتها البلاد سنة 1971، وبالنظر إلى المخصصات المالية الكبيرة التي تم توجيهها للقطاع الصناعي وقطاع المحروقات.

أما بالنسبة للقطاعات الأخرى، تأتي في المرتبة الثانية قطاع الإدارات، حيث ارتفعت عدد المناصب من 318 ألف منصب سنة 1969 إلى 334 ألف منصب سنة 1973، ويمكننا القول بأن معظم القطاعات قد شهدت زيادة في مناصب العمل المنشأة مع اختلاف نسبة هذه الزيادة من قطاع لآخر، ومن ذلك ارتفاع عدد المناصب في كل من قطاع المحروقات من 08 آلاف منصب سنة 1969 إلى 22 ألف منصب سنة 1973، الصناعة من 153 ألف منصب عمل سنة 1969 إلى 223 ألف منصب عمل سنة 1973، وكذلك الشأن بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية، النقل...الخ.

تعد هذه الفترة مرحلة القوة مقارنة بسابقتها إلى حد ما، حيث تم فيها إيجاد مناصب شغل جديدة نتجت بفضل بداية أشغال بناء النظام الإنتاجي الوطني والجو الاقتصادي الملائم لانطلاقة جديدة، وذلك من خلال انطلاق مشروع كلي للصناعة ووفرة المداخيل من العملة الصعبة.

يتضح من خلال الأرقام أن هناك اختلالا في السياسة المعتمدة كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية، حيث تم التركيز على قطاع الصناعة، أما البناء والأشغال العمومية فهو قطاع مشترك بين مختلف القطاعات، وكان هناك نقص اهتمام بالقطاعات الأخرى إيمانا بأن قطاع الصناعة هو المحرك للقطاعات كلها، وقد يبرر عدم انتعاش هذه القطاعات بضرورة الحاجة إلى وقت أطول لتظهر مردودية الاستثمارات الصناعية.

لقد اهتم المخطط الرباعي الأول بتنمية جهاز الإنتاج المادي ومكن اهتمامه بالصناعة من زيادة حجم العمال المشتغلين بما فيها قطاع البناء من 143 ألف عامل سنة 1969 إلى 435 ألف عامل سنة 1973، أي بزياد تقدر بـ 192 ألف عامل خلال هذه الفترة، أما عن زيادة التشغيل بصفة عامة فقد مكن المخطط الرباعي الأول من زيادة التشغيل بنسبة 66%.[1]

03- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

ضمن نفس الاستراتيجية المعلن عنها في المخطط الرباعي الأول، واصلت الحكومة الجزائرية تطبيق سياستها الاقتصادية الكلية بحجم استثمارات كبيرة وصلت إلى 50% من الإنتاج الوطني الخام[2]، وهي نسبة اعتبرت الأكبر في الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، ويعود الفضل في ذلك لارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، مما دفع بالسلطات الجزائرية إلى رفع حجم الإنفاق الاستثماري لقطاع المحروقات وقطاع الصناعة.

الجدول رقم(12.5): تطور سوق الشغل خلال فترة المخطط الرباعي الثاني (1974-1977).

السنوات	طلبات العمل	عروض العمل	التوظيف
1974	119 221	87 410	70 728
1975	143 935	60 020	46 117
1976	155 334	54 637	61 546
1977	114 965	92 310	67 595

المصدر: التشغيل في الجزائر الواقع والآفاق(1987)، مرجع سبق ذكره، ص42.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم(12.5) أن هذه الفترة قد شهدت انخفاضا في طلبات العمل مقارنة بسابقتها من المخطط الرباعي الأول، كما عرفت عروض العمل ارتفاعا طفيفا مع نوع من الاستقرار، حيث انتقلت من 87 410 سنة 1974 إلى 92310 سنة 1977، في حين أن التوظيف قد عرف تراجعا طفيفا، حيث انخفض من 70 728 سنة 1974 إلى 67 595 سنة 1977.

[1]- محمد بلقاسم حسن بهلول(1999)، مرجع سبق ذكره، ج1، ص 249.
[2]- علي مانع(1966)، مرجع سبق ذكره، ص136-137.

الجدول رقم(13.5): بنية استخدام المشتغلين من الاطارات الزراعية في عام 1977.

التخصص	مهندسون		تقنيون		المجموع	
	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)
الإدارة المركزية أوالمحلية (باستثناء المعاهد)	840	38.4	1 017	37.9	1 857	38.1
معاهد التنمية	263	12.0	273	10.2	635	11.0
الدراسات والبحوث	30	1.4	35	1.3	37	1.3
معاهد التكوين	622	28.4	278	10.3	900	18.5
الخدمات	62	2.8	350	13.1	412	8.5
دواوين مؤسسات الانجاز	319	14.6	671	25.0	990	20.3
مستغلات مسيرة ذاتيا	52	2.4	60	2.2	112	2.3
العدد الكلي	2 188	100	2 648	100	4 872	100

المصدر: بيانات وزارة الفلاحة لسنة 1977.

يرى الخبير الاقتصادي الدكتور "عبد اللطيف بن أشنهو" أن هذه المرحلة هي مرحلة تقهقر للتخطيط، وذلك بسبب عدم التوازن بين الإمكانيات والأهداف، فالمبالغ الاستثمارية كانت جد ضخمة، والمشاريع كانت ذات آفاق طموحة، مما جعل المؤسسات في مواجهة عوائق عديدة من بينها ضعف الطاقات والكفاءات البشرية وقلتها مقارنة بالعروض الاستثمارية الكبيرة، وهذا ما تظهره أرقام الجدول رقم(13.5) حيث أن العدد الكلي للمهندسين في القطاع الفلاحي لم يكن يتجاوز 188 2 مهندس فلاحي، نسبة كبيرة منهم يعملون في الادارات المركزية أو المحلية بنسبة قدرت بـ 38.4%، تليها نسبة 28.4% ممن يعملون في معاهد التكوين، والبقية تتوزع على بقية الفروع المبينة في الجدول بنسب مختلفة، أما بالنسبة للتقنيين، فنلاحظ نفس الشيء تقريبا، حيث أن أكبر نسبة والتي قدرت بـ37.9% تواجدت في الإدارات المركزية والمحلية، تلتها نسبة 25% من التقنيين كانوا يشتغلون في دواوين مؤسسات الإنجاز ويتوزع العدد الباقي بين مختلف الفروع.

04- مكانة التشغيل في المرحلة التكميلية (1978-1979):

شهدت المرحلة التكميلية التي لجأت إليها الدولة نظرا للتأجيل في إنهاء بعض مشاريع المخطط الرباعي الثاني تطورا فيما يخص التشغيل، حيث أظهرت الاحصائيات "أن نسبة التشغيل بلغت سنة 1978 مستوى 81%، حيث بلغ عدد الأشخاص القادرين على العمل 3.5 مليون شخص، كما قدر عدد الأشخاص المشتغلين بـ2.83 مليون عامل، وفي سنة 1979 نجد أن عدد مؤسسات القطاع العام منها ما كان يطبق فيه التسيير الاشتراكي، ويتعلق الأمر بـ 75 مؤسسة و832 وحدة سمحت بتشغيل 714 322 عاملا، وقد قدر عدد المؤسسات التي لم تعرف هذا النظام بـ70 مؤسسة وطنية، و320 مؤسسة محلية

كانت تشغل حوالي 900 ألف عامل"[1]، أما بالنسبة للمشتغلين بالقطاعات غير الزراعية، فقد شهدت النسبة تباينا من قطاع إلى آخر كما يبينه الجدول رقم(14.5).

الجدول رقم(14.5): توزيع المشتغلين بالقطاعات غير الزراعية لسنة 1979.

القطاع	نسبة التشغيل(%)
الصناعة	15
البناء والأشغال العمومية	12
التجارة والخدمات	17
النقل	03
الادارة وغيرها	53
المجموع	100

المصدر: علي غربي(1999)، واقع التنمية في الجزائر، دراسة سوسيولوجية للواقع الصناعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص339.

يتبين لنا من خلال الأرقام الموجودة في الجدول(14.5) أن قطاع الإدارة هو القطاع الأكثر استيعابا للتشغيل مقارنة بالقطاعات الأخرى لسنة 1979، حيث سجل نسبة 54% من إجمالي المشتغلين في هذه السنة، يليه قطاع التجارة والخدمات بنسبة بلغت 17%، ثم قطاع الصناعة بنسبة قدرت بـ15%، وذلك بسبب تركيز الدولة في استراتيجيتها التنموية على القطاع الصناعي، وانعكاس ذلك على كل من التجارة والخدمات، ليأتي قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة قدرت بـ12%، وهو القطاع الأكثر حاجة لليد العاملة على مختلف مستوياتها وتأهيلها، وفي الأخير نجد قطاع النقل بنسبة بلغت 03%، وهي النسبة الأضعف والتي ترجع إلى قلة الحاجة إلى اليد العاملة بهذا القطاع الذي كانت تسيطر عليه الدولة بنسبة كبيرة جدا والذي كان يعاني من نقائص كبيرة.

من خلال تتبع السياسات التنموية عبر المخططات التنموية (الثلاثي، الرباعي الأول، الرباعي الثاني) التي عرفتها مرحلة التسيير المركزي أو الاشتراكي على امتداد 10 سنوات، يمكننا أن نستنتج ما يلي[2]:

- ✓ وجود ارتفاع محسوس في حجم التشغيل في قطاع البناء والأشغال العمومية، وتزايد نسبي في القطاعات الأخرى كالصناعة، النقل، والمحروقات، وانخفاض في نشاط الخدمات والتجارة، أما حصة الادارة في التشغيل فبقيت معتبرة، حيث أنها كانت تمثل أكبر نسبة في القطاعات خلال هذه الفترة.
- ✓ بالنسبة لفئة العمال النشطين بالقطاع الفلاحي، نجد بأن عددها لم يغير كثيرا، حيث تراوح بين 1.278 و1.3 مليون عامل خلال الفترة (1966-1978)، ويشمل هذا القطاع أربع فئات هي:

[1]- علي غربي(1999)، واقع التنمية في الجزائر، دراسة سوسيولوجية للواقع الصناعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص339.
[2]- آيت عيسى عيسى(2010)، مرجع سبق ذكره، ص133-135.

- المزارعون المستقلون والملاك.
- العاطلون الذين لا يعملون إلا عندما تتاح الفرصة.
- الأجراء الدائمون.
- الأجراء الموسميون.

✓ لقد طبع التشغيل في مجال الإنتاج الغذائي سنة 1966، حيث " بلغ عدد العاملين فيه لوحده قرابة 2.08 مليون عامل، منهم 1.4 مليون ممن يعملون في النشاط الزراعي، وحوالي 38 ألف عامل ممن يشتغلون في الصناعة الغذائية، و22 ألف ممن يشتغلون في نشاط الصيد البحري".[1]

ونجد أن التشغيل في القطاع الفلاحي خلال العشرية المذكورة بقي مستقرا تقريبا، بحيث كان يفوق بقليل 840 ألف عامل، مع الميل إلى الانخفاض، ويرجع ذلك إلى النزوح الريفي باتجاه المدن، وظهور نشاطات أخرى منافسة[2]، ضف إلى ذلك الفوارق الموجودة على مستوى المداخيل بين القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى التي تعمل على إغراء وجلب العمالة إليها، الأمر الذي تسبب في الهجرة الريفية، وبالتالي ترك وإهمال الأراضي الزراعية كون أن الإنتاج فيها موسمي، الأمر الذي يضطر الفلاح إلى البحث عن عمل آخر بعد جني محصوله.

✓ هناك من السكان النشطين في القطاع الفلاحي من يقوم بنشاطات ثانوية غير فلاحية والعكس، ويرجع تذبذب التشغيل في هذا القطاع إلى التشغيل الموسمي لكونه مرتبطا بالظروف المناخية، وعانى القطاع من عدم تجدد اليد العاملة ذات الكفاءة لوصولها إلى الشيخوخة، وفضلت الفئات الشابة النزوح باتجاه المدن، في الوقت الذي كان الهدف من إنشاء القرى الاشتراكية ربط السكان بأراضيهم، غير أن ذلك فتح أعينهم على التمدن أكثر، وساهم في النزوح باتجاه المدن الكبرى والانصراف إلى نشاطات أخرى غير فلاحية تتميز بالسهولة.

✓ وصل عدد العمال الدائمين في القطاع الفلاحي سنة 1972 إلى 750 ألف عامل، وهذا بسبب تبني مشروع الثورة الزراعية التي ساهمت في زيادة العمالة بالقطاع الفلاحي، حيث بلغ عدد التعاونيات بقطاع الثورة الزراعية في 1975/05/31 حوالي 680 تعاونية تحضيرية، 276 3 تعاونية فلاحية للإنتاج، 800 تعاونية فلاحية للاستغلال المشترك و640 تعاونية فلاحية للخدمات البلدية المتعددة، كما بلغ عدد الفلاحين المستفيدين من الثورة الزراعية قرابة 697 75 فلاح من الرجال و545 من النساء، حيث سمحت هذه السياسة بتوسيع التشغيل في الفلاحة، وعرفت هذه الفترة مشروع السكن الريفي "القرى الاشتراكية".

✓ أجرى المخطط الرباعي تغيرا جذريا في نسبة الاستثمارات، حيث كثف منها في المجال الصناعي ومجالات الإنتاج غير الفلاحي، حيث نجد أن التشغيل خارج الفلاحة "ساهمت فيه ثلاث قطاعات

[1]- عيون عبد الكريم(1976)، جغرافيا الغذاء في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص181.
[2]- عيون عبد الكريم(1976)، المرجع نفسه، ص181.

وهي : الصناعة، البناء والأشغال العمومية والادارة، حيث بلغت مساهمة هذه القطاعات ثلاثة أرباع (¾) من مجموع مناصب الشغل غير الفلاحية".[1]

- ✓ مكنت الاستثمارات التي خصصتها الدولة في المخطط الرباعي الأول والثاني من تنامي القطاع العمومي والذي يعتبر أحد الأهداف الأساسية، وكان لهذا الأخير وزنا ثقيلا في عملية التشغيل، حيث أن عدد مناصب الشغل خارج قطاع الفلاحية طيلة هذه العشرية (1965-1975) تعود بنسبة 84% إلى القطاع العمومي.
- ✓ ترجع الديناميكية الاستثنائية في توسيع التشغيل خارج الفلاحة إلى ما يلي[2]:
  - الوتيرة السريعة في إنجاز الاستثمارات، حيث كان لها أثر مباشر على الشغل.
  - تكثيف البرامج المتعلقة بالتعليم، الصحة وتدعيم مجالات إرساء القطاع العام.
  - زيادة الإنتاج خاصة في القطاع الصناعي، مما سمح بخلق مناصب شغل جديدة.

المطلب الثالث: وضعية سوق العمل في المرحلة الثانية من برامج المخططات التنموية(1980-1989).

لقد عرفت الجزائر خلال هذا العقد توجها اقتصاديا جديدا من حيث الأهداف الاقتصادية التي كان يراد تحقيقها، والتي تمثلت في تحسين الإنتاجية وتحسين فعالية جهاز الإنتاج، واعتمد في ذلك على سياسة إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الكبيرة وإعطاء الأولوية لإنجاز ما تبقى من المشاريع المقررة، ولقد غيرت المؤسسات العمومية أولوياتها وتوجهاتها الاستثمارية، بالإضافة إلى تحديث هيكل الإنتاج ومحاولة الزيادة في الأرباح المالية، مما سمح بإضفاء مرونة أكثر فيما يخص عملية اتخاذ القرار للسماح أكثر بتعدد مراكز القرار والابتعاد عن المركزية.

عرفت هذه الفترة مخططين للتنمية هما المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، وقد سبق التفصيل في الأهداف التي سعى كل مخطط لتحقيقها، وكذا توزيع الاستثمارات بين مختلف القطاعات، وسنركز خلال هذا المطلب على وضعية سوق العمل خلال هذين المخططين، وما تم تحقيقه في قطاع التشغيل.

01-المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

من الأهداف التي تم تسطيرها خلال هذا المخطط والمتعلقة بالعمالة، نجد توفير اليد العاملة المؤهلة وفق مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب، وبالتالي تحقيق التسيير الرشيد في الموارد البشرية وزيادة عدد العاملين، مع التركيز على إدماج المهاجرين في مختلف قطاعات الدولة بما يستجيب لحاجيات مختلف القطاعات فيما يتعلق بالتخصصات التي يفتقدها غالبية العمال، وخاصة في قطاع البناء

[1]- ملخص الحصيلة الاقتصادية و الاجتماعية للعشرية(1967-1978).
[2]- عشر سنوات من النضال، مطبعة الجيش، الجزائر.

والصناعة، مما استوجب إيجاد صيغ تمكن من تحفيز عودة العمال الأكثر تأهيلا وتخصصا، ومن الأهداف أيضا السعي لإيجاد مناصب عمل جديدة لتلبية الطلب الإضافي في العمل، حيث أن الملاحظ آنذاك في هذه الفترة هو ارتفاع عدد السكان النشطين بنسبة 4.2% سنويا.

الجدول رقم(15.5):تطور سوق العمل من خلال معطيات مصالح التشغيل للفترة (1980-1984).

السنوات	طلبات العمل	عروض العمل	التشغيل
1980	105 100	76 677	60 113
1981	130 032	98 102	78 866
1982	150 756	113 246	74 589
1983	167 741	157 627	95 647
1984	183 245	150 600	105 948
المجموع	736 874	596 252	415 163

المصدر: التشغيل في الجزائر واقع وآفاق(1987)، مرجع سبق ذكره، ص47.

يتضح من خلال الأرقام الموضحة في الجدول(15.5) أن طلبات العمل خلال هذا المخطط الخماسي قد شهدت ارتفاعا كبيرا، حيث انتقلت من 105 100 طلب عمل سنة 1980 إلى 183 245 طلب عمل، أي بنسبة زيادة قدرها 42.6% خلال فترة المخطط، ويمكن إرجاع ذلك إلى الارتفاع في عدد السكان الذي شهدته الفترة التي أعقبت الاستقلال، مما ساهم في زيادة عدد السكان النشطين وبالتالي عدد طلبات العمل من سنة إلى أخرى، أما فيما يخص عروض العمل فقد ارتفعت إلى الضعف خلال هذه الفترة، حيث انتقلت من 76 677 عرض عمل سنة 1980 إلى 150 600 عرض سنة 1984، أما التشغيل خلال هذه الفترة فقد عرف هو الآخر تحسنا ملحوظا، حيث ارتفع عدد المشغلين خلالها من 60 113 سنة 1980 إلى 105 948 شخص مشتغل، أي بزيادة معتبرة قدرها 45 835 مشتغل، ويمكن إرجاع ذلك إلى الاستثمارات التي تم توجيهها إلى القطاعات الاجتماعية، السكن، البنايات القاعدية والاقتصادية والتي تستقطب يد عاملة عالية، حيث قدر متوسط التزايد السنوي للطلب في هذا المخطط بـأكثر من 4.2%، وما يمكن ملاحظته أيضا أن طلبات العمل الكلية كانت أكبر من عروض العمل المتوفرة، حيث قدرت خلال هذه الفترة بـ874 736 طلب عمل مقابل 252 596 عرض عمل.

ويرجع هذا الاقبال عل سوق العمل إلى ما يلي[1]:

- أغلبية الباحثين عن العمل من فئة الشباب الذين لم يعملوا أبدا، أي حوالي 44.2% عمرهم أقل من 25 سنة، أي أولئك الذين انقطعوا عن الدراسة.
- أغلبية الباحثين عن العمل غير مؤهلين.

[1]- تقرير المنتدى العالمي لتشغيل الشباب(1996)، نظرة حول بطالة و تشغيل الشباب، الجزائر، 11-13 مارس1996، ص24.

- ارتفاع نسبة اليد العاملة النسوية إلى 12.7% مقارنة بالطلب الكلي، ويرتكز هذا الطلب في اتجاه تشجيع القطاع الخاص كالخياطة، النسيج أو المهن ذات الطابع الإداري.

كان من المنتظر أن تكون هناك زيادة في العمالة بالقطاعات غير الزراعية بسبب الاستثمارات المخططة، وخاصة في مجال البناء والمشاريع الكبرى، "والهدف المنتظر في مختلف القطاعات هو انتقال العمالة غير الزراعية خلال هذا المخطط من حوالي 1.2 مليون إلى 3.8 مليون عامل سنة 1984، أي بزيادة 8.7% سنويا"[1].

كانت هذه المرحلة تشكو من نقص في الأيدي العاملة المتخصصة بالرغم من التضخم في العمالة، إذ أن السياسة التي كانت مطبقة من قبل والتي كانت قائمة على دعم الدولة، كان لها أهداف اجتماعية دون مراعاة المردودية، مما أدى إلى ظهور فائض في العمالة، وخاصة في المصالح غير الإنتاجية، ولم يزد ذلك التشغيل إلا تأزما نتيجة لظهور روح الاتكالية وتفشي الإهمال، كما ساهمت كثرة العمالة الفائضة في انتشار الفوضى وانعدام الرقابة وغياب تحديد المسؤوليات.[2]

الجدول رقم(16.5): تقديرات زيادة العمالة حسب طبيعة النشاط خلال المخطط الخماسي الأول.

القطاعات	زيادة عدد العمال (بالألف)	متوسط معدل الزيادة السنوي(%)
التجارة والخدمات	+ 305	08
البناء والأشغال العمومية	+ 300	11.8
الادارة	+ 280	7.7
الصناعة	+ 185	6.8
النقل	+ 105	12.2

المصدر: مشروع المخطط الخماسي، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ماي 1980، الجزائر، ص62.

بالرجوع إلى الأرقام الموجودة في الجدول رقم(16.5) يمكننا القول بأن كل من قطاع التجارة والخدمات وقطاع الأشغال العمومية هما القطاعان الأكثر زيادة في عدد العمال خلال فترة المخطط الخماسي الأول، بمعدل زيادة سنوية تقدر بـ 08% و11.8% على التوالي، ويرجع ذلك كما سبق ذكره إلى المشاريع المبرمجة والتي تحتاج أكثر إلى اليد العاملة، تليهما الإدارة التي زاد عدد عمالها خلال هذه الفترة بـ 280 ألف عامل، ثم تأتي الصناعة والنقل ببلوغ عدد العمال الذين وظفوا خلال هذه الفترة بـ185 ألف و105 ألف على التوالي.

يمكن القول بأن حجم التشغيل بالقطاع غير الفلاحي والذي كان يرجى منه الوصول إلى 3.8 مليون عامل سنة 1984، لم يبلغ عدد العمال به سوى 1.910 مليون عامل فقط، أي بعجز بلوغ الهدف يقدر بـ2.61 مليون منصب، وهو عدد تجاوز بكثير عدد العمال المشتغلين في القطاع.

[1]- مشروع المخطط الخماسي، وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، ماي 1980، الجزائر، ص62.
[2]- آيت عيسى عيسى(2010)، مرجع سبق ذكره، ص139-140.

أما عن التشغيل في القطاع الفلاحي فقد عرف ركودا في ظل غياب الحوافز التي تمنحها له الدولة من أجل انعاشه وترقيته، حيث انخفضت نسبة التشغيل في هذا القطاع من 32% سنة 1979 إلى 26% سنة 1984[1]، والملاحظ في هذا الصدد أن ما يميز هذا النشاط هو هيمنة القطاع الخاص الذي يمثل أكثر من الثلثين وبتواجد قوة عاملة غير مؤجرة، إذ لا يمثل العمال الأجراء إلا نسبة 15% من إجمالي القوة العاملة، يضاف إليها تقدم العاملين في هذا القطاع في السن نتيجة عزوف الشباب عن العمل في هذا القطاع، مما جعل القطاع يعاني من نقص في اليد العاملة الشابة.[2]

ويبقى القطاع العام هو المسيطر والمساهم الأكبر في إيجاد فرص عمل جديدة واستيعاب القوة العاملة، حيث يساهم بأكثر من 70% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1984، ويستوعب أكثر من 93.4% من قوة العمل عام 1985 باستثناء الزراعة في عام 1981[3]، أما مشاركة القطاع الخاص في سوق العمل فتظهر جليا في هذه الفترة التي حظيت بإصلاحات جديدة فيما يخص البرامج الاستثمارية، كما عرفت كذلك مجموعة من القوانين قصد ضمان وتطوير القطاع الخاص في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الريفية منها، وحسب بعض الاحصائيات التي توفرت فقد استطاع هذا القطاع استحداث ما يزيد عن 600 ألف منصب شغل خلال خمس سنوات بين 1977 و1982، وهذا العدد خاص بالمدن التي حظيت بنمو أكبر من الأرياف.[4]

وما يمكن قوله في الأخير أن سوق العمل خلال هذه الفترة لم يُسير بمنطق العرض بقدر ما كان منطق الطلب الاجتماعي على الشغل هو الغالب، وبعبارة أخرى كانت السياسة الوطنية للشغل خلال هذه المرحلة مركزة على الحاجة إلى اليد العاملة وذلك لتشغيل وسائل الإنتاج والخدمات.

02-المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

تعتبر مرحلة المخطط الخماسي الثاني هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، حيث كان البرنامج التنموي لهذا المخطط يهدف إلى تنظيم وتنفيذ البرامج الرامية لتدعيم التكفل بمختلف الانشغالات وتلبية متطلبات البناء الاشتراكي وتقوية استقلالية الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن فترة هذا المخطط الخماسي الثاني تزامنت مع الأزمة النفطية العالمية لسنة 1986 والتي أدت إلى انخفاض العائدات البترولية وبداية تراجع وانهيار الموارد المالية الخارجية، والتي أثرت على محور التشغيل وسوق العمل عموما.

وبمجرد انهيار أسعار المحروقات انكشفت حقيقة النظام الإنتاجي، وثبت فشل السياسات الاقتصادية الجزائرية المنتهجة، هذا رغم الاصلاحات المتمثلة في إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات

---

[1]- دهيمي أبو بكر(1994)، الادماج الوظيفي لحاملي شهادة التعليم العالي في سوق العمل، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص56.

[2]- إ.برادفورد، ديل مان(2000)، الدولة و القطاع الخاص في الجزائر، السياسات، المساعي و فشل التنمية، واستارفيو براس، ص61.

[3]- معهد البحوث و الدراسات العربية(1992)، مشكلة البطالة في الوطن العربي، دراسة استطلاعية، القاهرة، مصر، ص281.

[4]- عماد الامام(1987)، ورقة حول أسواق العمل العربية، مجلة أحداث اقتصادية، الجزائر، ديسمبر 1987، ص37.

العمومية التي شرع في تطبيقها لأول مرة بتطبيق المرسوم رقم 80-242 الصادر بتاريخ 1980/10/14، فتعطل بذلك الجهاز الإنتاجي الذي تنقصه التقنيات الجديدة والمواد الأولية المستوردة من الخارج، وبالتالي تم توقيف عملية إيجاد مناصب الشغل، وما زاد من حدة البطالة هو تغير سياسة المخطط، وأصدر هذا الأخير منشورا رئاسيا يحمل رقم 47 سنة 1986 يدعو إلى المزيد من الصرامة في التسيير ومضاعفة المجهودات لمواجهة المشاكل الناجمة عن الأزمة النفطية، وقد ظهرت مباشرة آثار هذا المرسوم حيث سجل خلال 09 أشهر الأولى من نفس السنة حوالي 1770 عملية فصل جماعي مست قرابة 25 500 عامل، وإقالة 5 500 إقالة فردية، وبالتالي كانت بداية التعديلات الادارية التي ستصبح في المستقبل تعديلات هيكلية أكثر خطرا على البطالة.[1]

الجدول رقم(17.5):تطور سوق العمل من خلال معطيات مصالح التشغيل للفترة (1985-1989).

السنوات	طلبات العمل	عروض العمل	التشغيل
1985	182 827	138 511	102 873
1986	165 116	109 151	84 749
1987	183 402	96 137	79 177
1988	243 221	112 035	86 776
1989	248 218	100 088	71 960
المجموع	1 022 784	555 872	425 535

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات والوكالة الوطنية للتشغيل.

من الأهداف التي كانت مسطرة خلال هذا البرنامج الخماسي هو الوصول إلى استحداث 946 ألف منصب عمل، إلا أنه في الأخير وبعد الجهود المبذولة لم يتم تحقيق سوى 377 ألف منصب عمل جديد، وسجلت أعلى نسبة في التوظيف سنة 1985، ليأخذ الرقم بعد ذلك في التراجع بسبب الأزمة الاقتصادية التي كانت خانقة، حيث وصلت المديونية الخارجية حدود 23 مليار دولار، وتدهورت أسعار المحروقات وانهارت المشاريع الصناعية الضخمة كليا، كما كان لضعف التمويل أثرا بارز على سياسة التشغيل، لأن إيجاد مناصب شغل جديدة أصبح يمثل عبئا بالنسبة للمؤسسات، لذلك تم التراجع حيث على مدى أربع سنوات الموالية أي سنة 1989، حيث أن طلبات العمل قد ارتفعت كثيرا وباستمرار من سنة إلى أخرى وانتقلت من 182 827 طلب سنة 1985 إلى 248 218 طلب سنة 1989 أي ارتفاع بنسبة 26.34%، في المقابل تراجعت عروض العمل كثيرا، وانتقلت من 138 511 طلب عمل سنة 1985 إلى 100 088 طلب عمل أي بنسبة تراجع تقدر بـ27.74%، وقد وصلت نسبة العجز في تحقيق مناصب العمل إلى قرابة 500 ألف منصب، أما فيما يتعلق بعدد مناصب الشغل المحققة فقد تراجع كثيرا كما يبينه

[1]- كلو مهدي، الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة: دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا، مهندس دولة و شهادة دراسات جامعية تطبيقية، دفعات 90-91-92-93، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، ص74.

الجدول(17.5)، حيث انتقلت من 102 873 منصب شغل سنة 1985 إلى 71 960 منصب شغل محقق سنة 1989، وغالبية هذه المناصب أي ما يقرب من 52.5% تعود للقطاع الاداري، مما دفع معدلات البطالة إلى التزايد ابتداء من سنة 1986.

الجدول رقم(18.5): تطور معدلات البطالة بين (1984/12/31 – 1989/10/ 01).

العمـــال	1984/12/31	1989/10/01
عـدد المشتغلين	3 758 000	4 038 000
عـدد البطالين	701 000	1 201 000
معـدل البطالة	%15.70	%22.9

المصدر: عبد الحميد تمار(1993)، استراتيجية التنمية المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، ص272.

يظهر من خلال الأرقام الموجودة في الجدول رقم(18.5) أن عدد المشتغلين قد ارتفع خلال الفترة المحددة أعلاه بـ280 ألف عامل فقط وهو عدد قليل مقارنة بعدد العاطلين، بينما ارتفع معدل البطالة من 15.7% نهاية سنة 1984 إلى 22.9% مع نهاية سنة 1989 وذلك للأسباب التي تم الاشارة إليها سابقا.

الجدول رقم (19.5): تطور عدد المشتغلين حسب القطاعات (ما عدا قطاع الزراعة) خلال الفترة (1985-1989). الوحدة: بالآلاف

قطـاع النشـاط	1985	1986	1987	1988	1989	المجموع	(%)
الصناعة	536	537	654	621	602	2 950	18.37
البناء والأشغال العمومية	661	657	658	820	717	3 513	21.88
النقل	169	169	215	256	230	1 039	06.47
التجارة والخدمات	612	618	534	651	600	3 015	18.79
الادارة	900	940	1 183	1 207	1 309	5 539	34.49
المجمـوع	2 878	2 921	3 244	3 555	3 458	16 056	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، حوصلة احصائية 1962-2011، الفصل الثاني- التشغيل، ص52.

من خلال أرقام الجدول رقم(19.5) يتضح لنا أن القطاع المسيطر على التشغيل هو قطاع الادارة بنسبة بلغت 34.49% من مجموع عدد المشتغلين خلال الفترة (1985-1989)، حيث شهد هذا القطاع تزايدا مستمرا في عدد المشتغلين به وارتفع العدد من 900 ألف عامل سنة 1985 إلى 1309 عامل سنة 1989، أي بنسبة زيادة سنوية متوسطة تقدر بـ6.25%، يليها في المرتبة الثانية قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة تشغيل قدرت بـ21.88% من مجموع المشتغلين خلال هذه الفترة، ويعود ذلك إلى الحاجة إلى اليد العاملة التي سجلت من قبل في المشاريع التنموية، حيث وصل عدد العاملين بالقطاع إلى 3.513 مليون عامل مع نهاية الفترة، يليه قطاع التجارة والخدمات وقطاع الصناعة بنسبة قدرت بـ18.79% و18.37% على التوالي، حيث حافظ القطاعات على نفس المستوى تقريبا في عدد العاملين بهما خلال الفترة (1985-1989) مع بعض التغييرات الطفيفة، وذلك نتيجة الأزمة الاقتصادية كما سبق

ذكره، ويأتي قطاع النقل في الأخير بنسبة تشغيل قدرت بـ6.47% من إجمالي عدد المشتغلين خلال هذه الفترة مع تسجيل زيادة معتبرة في عدد المشتغلين بهذا القطاع، حيث انتقل عددهم من 169 ألف عامل سنة 1985 إلى 230 ألف عامل سنة 1989، ويعود ذلك إلى دخول القطاع الخاص في هذا المجال مما استوجب زيادة طلب التوظيف فيه.

وقع سوق العمل خلال هذه الفترة تحت ضغط التعديلات الارادية والرهانات الاقتصادية المتخذة من طرف الدولة، وكان ذلك نتيجة انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية سنة 1986، والتسريع في تغيير التوجه الاقتصادي نحو اقتصاد السوق والدعوة إلى الخصخصة بسبب فشل النموذج الاقتصادي الذي تم اختياره سنوات السبعينات، بالإضافة إلى الأوضاع الاجتماعية والسياسة التي شهدتها الجزائر والتي أدت إلى تفاقم أكثر للأزمة، حيث ساهم الانخفاض المتتالي للدولار الأمريكي من سنة 1986 إلى سنة 1989 في تضخم الديون المحسوبة بنسبة 35%، "وقد كشفت أزمة النفط هذه ضخامة الاختلالات في متغيرات الاقتصاد الكلي خلال هذه الفترة، حيث انخفضت الجباية النفطية من 16% سنة 1985 إلى 07% سنة 1986، الأمر الذي أدى إلى انخفاض إيرادات الخزينة من 13 مليار دولار سنة 1985 إلى 07 مليار دولار سنة 1986، كما انخفضت نفقات الخزينة العمومية بحوالي 04 نقاط، وتقلصت نسبة الاستثمار العمومي بمقدار 2.5 نقطة"[1]، وقد انعكس كل ذلك على التشغيل وأدى إلى ارتفاع كبير في نسبة البطالة ابتداء من سنة 1986 بسبب التسريح الجماعي للعمال، ومس ذلك أكثر فئة الشباب التي كانت الأكثر تضررا ومعاناة، بحكم أنها كانت تشكل الغالبية في المجتمع الجزائري ولا تزال كذلك، ولتدارك ذلك تم رسم سياسة تشغيل الشباب من خلال إنشاء عدة برامج قصد الحد من ارتفاع البطالة.

يمكن القول عموما أن فترة الثمانينات قد شهدت حركية كبيرة ومتميزة فيما يتعلق بتطور وضعية سوق العمل، حيث عرف النصف الأول منها تحقيق نتائج مهمة في ميدان التشغيل لاسيما على مستوى توفير مناصب الشغل، وعلى العكس شهد النصف الثاني منها تدهورا فيما يتعلق بالتشغيل وذلك نتيجة الأزمة البترولية التي عصفت بمداخيل الاقتصاد الجزائري الذي كان مبنيا على الريع البترولي في سياساته التنموية مما أدى إلى تقليص مناصب الشغل، وبالتالي انتشار البطالة وارتفاع معدلاتها نتيجة تدني الوضعية الاقتصادية وتدهور الأوضاع الاجتماعية والسياسة.

[1]- حسين بن يسعد(1999)، إعادة الهيكلة، تجربة بلدان المغرب العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص157.

المبحث الثالث: تغيرات سوق العمل في الجزائر منذ الانتقال إلى اقتصاد السوق.

تسبب انخفاض أسعار البترول في منتصف الثمانينات في خسارة تقدر بنحو 40% من إيرادات البلاد، الأمر الذي أدى إلى زيادة سوء الأوضاع الاقتصادية لا سيما وأن صادرات البترول كانت تشكل أكثر من 90% من الدخل بالعملة الصعبة، مما أثر على الأوضاع الداخلية وأدى إلى شح في مصادر التمويل الخارجي، وزاد من تضخم الديون الخارجية وتأثير حجم المديونية، كل هذا أدى إلى تقلص القدرة على تمويل الاستثمارات الجديدة، وبالتالي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وحدوث اختلالات في التوازنات الداخلية والخارجية، مما تسبب في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وزاد من حدة الفقر وسوء الأوضاع المعيشية للأفراد، حيث أنه حسب تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 1999، بلغت نسبة الفقر 12.2% سنة 1988، لتنتقل بعدها إلى 22.6% سنة 1955، الأمر الذي كان سببا في زيادة حدة التوترات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، هذه الأخيرة التي تجسدت في أحداث أكتوبر 1988 التي شكلت نقطة تحول نحو الإصلاح في كل المجالات، حيث تم إعادة النظر في السياسات الاقتصادية نحو التوجه أكثر إلى اعتمادا على القطاع الخاص والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال مباشرة الاصلاحات الهيكلية وتغيير التوجه نحو اقتصاد السوق، وقد تم الحديث عن هذا الموضوع بالتفصيل في الفصل الثاني.

المطلب الأول: وضعية سوق العمل خلال فترة التسعينات (1990-1999).

لقد أدت عملية الاصلاحات الهيكلية إلى إحداث تغيير في هيكل سوق العمل في الجزائر، ويعود ذلك إلى تزايد الوافدين الجدد إلى سوق العمل، خاصة مع الزيادات السكانية التي شهدتها السنوات التي عقبت الاستقلال إلى منتصف الثمانينات، بالإضافة إلى عمليات الحل والتصفية التي طالت المؤسسات الاقتصادية العمومية، مما أدى إلى تراكم عدد الطلبات على العمل أكثر فأكثر.

تضمن برنامج الاصلاح لسنة 1994 إدخال تعديلات كبيرة على سوق العمل الذي يعتبر عنصرا في أي استراتيجية للنمو تسعى إلى خلق فرص للعمل، وتحتاج هذه الاصلاحات بصفة عامة إلى النهوض بالعمالة في القطاع الرسمي بالنظر إلى ارتفاع إنتاجيته وتركيزه على إنتاج السلع التجارية، ويبقى أن يشمل جدول أعمال الاصلاح الذي كان يهدف إلى خفض البطالة وتعزيز العمالة للقطاع الرسمي على العناصر التالية[1]:

01- يحتاج الأمر إلى إدخال مزيد من التعديلات على قوانين حماية العمل لتسهيل الاستغناء عن العمل بشرط توجيه إخطار مسبق بوقت كاف، وينبغي تخفيض تكاليف الاستغناء عن العاملين التي تتحملها جهات العمل من خلال خفض اشتراكاتهم في مدفوعات نهاية الخدمة والاعتماد بدرجة أكبر على برنامج التأمين ضد البطالة الذي طبق مؤخرا والذي يتقاسم فيه أرباب العمل

[1]- فريد كورتيل، محمود ركيمة، سوق العمل و الوضعية الاجتماعية بالجزائر في الألفية الثالثة، جامعة سكيكدة، ص ص98-99.

والعاملون التكاليف والمخاطر، وينبغي أن يكون التعويض طبقا لهذا البرنامج محدودا بفترة زمنية أقصر لتشجيع الأفراد على البحث عن عمل وتفادي دعم البطالة لمدة طويلة.

02-ينبغي أن يقتصر دور الحد الأدنى القانوني للأجور على حماية القطاعات الضعيفة من السكان وأن لا يكون مجرد مقياس لهيكل الأجور، وقد كان من بين الخطوات في الاتجاه الصحيح القرار الذي اتخذ من أجل زيادة أجور الخدمة المدنية عن زيادة الأجور في المؤسسات العامة، مع تحديد أجور المؤسسات العامة في ضوء الاقتصاد المالي الكلي منها، ومن المهم أيضا اتباع سياسة بشأن الحد الأدنى للأجور، وذلك في ضوء الحجم الكبير للضرائب على الرواتب في القطاع الرسمي، حيث أن الضرائب تزيد إلى حد كبير من انتقال العمال غير المؤهلين بمهارات إلى القطاع غير الرسمي.

03-ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لخفض معدل البطالة المرتفع بين الشباب وتشجيع الاستعانة بالشباب في القطاع الرسمي، ويمكن أن يقتصر على تطبيق جميع التشريعات وحماية العمل والحد الأدنى للأجور على الأفراد فوق سن الثلاثين، وكخطوة أولى استحدث قانون المالية لسنة 1989 بمجموعة الإعفاءات من الضرائب على الأجور التي تنطبق على توظيف الشباب حتى سن الثلاثين، وهكذا يمكن استكمالها بإزالة شرط الحد الأدنى للأجور في فترة التدريب المهني.

04-ضرورة إدخال إصلاحات على النظام التعليمي بغية تعديل نمط المهارات لخدمة احتياجات القطاع الخاص، ومثال ذلك أن العاملين الجدد ينبغي أن يحصلوا على مهارات فنية ترتبط بدرجة أكبر باحتياجات السوق، ويجب أن تنفذ برامج رسمية للتلمذة الصناعية لإعدادهم.[1]

الجدول رقم(20.5): تطور سوق العمل في الجزائر خلال فترة التسعينات (1990 – 1999).

السنوات	طلبات العمل	عروض العمل	نسبة العجز في التشغيل(%)	التشغيل المحقق		
				مناصب دائمة	مناصب مؤقتة	المجمـوع
1990	222 845	78 783	64.6	33 055	27 443	60 498
1991	158 875	53 922	66.1	19 382	22 837	42 219
1992	170 709	44 815	73.7	14 752	21 916	36 668
1993	153 898	43 031	72.0	15 173	20 258	35 431
1994	142 808	44 205	69.0	12 806	24 179	36 985
1995	168 378	48 695	71.1	11 578	29 885	41 463
1996	134 858	36 768	72.7	6 134	25 976	32 110
1997	163 800	27 934	82.9	5 090	19 740	24 830
1998	166 299	28 129	83.1	3 926	22 638	26 564
1999	121 309	24 726	79.6	3 727	18 650	22 307

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

[1]- كريم النشاشيبي وآخرون(1998)، مرجع سبق ذكره، ص84-85.

يتبن لنا من خلال الأرقام الموجودة في الجدول(20.5) أن طلبات العمل كانت في تراجع مستمر منذ بداية الفترة، حيث سجل أعلى طلبات العمل سنة 1990 بـ845 222 طلب عمل، لتشهد بعدها تذبذبا نحو الارتفاع والانخفاض تارة عبر مختلف سنوات هذه الفترة، أما فيما يخص عروض العمل المقدمة فسارت على نفس الدرب نحو الانخفاض مع استقرار نسبي بين سنوات 1922 و1995، وانتقلت من 783 78 طلب سنة 1990 إلى 726 24 طلب، وهوما يعادل انخفاض بأكثر من ثلاث أضعاف، ويعود ذلك إلى الركود الاقتصادي الذي عرفته هذه الفترة، وإلى الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية التي عاشتها البلاد، والتي أثرت سلبا على كل نواحي الحياة، وبالأخص فيما يتعلق بموضوع التشغيل، مما دفع بالحكومة إلى التراجع وكبح عملية التشغيل، وقد شهدت هذه الفترة عجزا كبيرا في التشغيل ارتفع من سنة إلى أخرى، حيث سجل سنة 1990 عجز في التشغيل قدر بنسبة 64.6% ليرتفع بعدها سنة 71.1% سنة 1995 ثم إلى 83.1% سنة 1998 وهي أعلى عجز مسجل.

الشكل رقم(1.5): تطور التشغيل المحقق في الجزائر (الدائم والمؤقت) خلال الفترة (1990-1999).

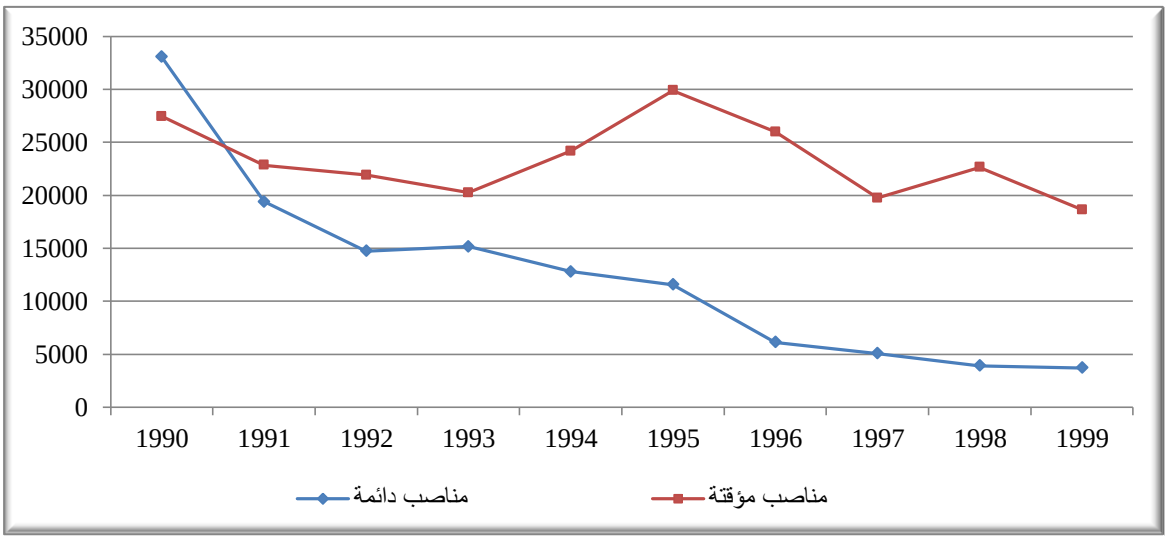

المصدر: بناء على بيانات الجدول رقم(20.5).

نلاحظ من خلال الشكل(1.5) أن مناصب الشغل الدائمة سجلت تراجعا كبيرا خلال هذه الفترة، ويرجع ذلك إلى سياسة الدولة في تقليص التشغيل في المؤسسات العمومية، في حين أن التشغيل المؤقت قد كان الأكثر نسبة وبالأخص خلال الفترة (1993–1997)، وتزامن ذلك مع بداية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، ويمكن إرجاع تلك الوضعية إلى حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والتسريح الجماعي الذي شهدته الكثير من المؤسسات التي أصبحت تعتمد على العمل بالعقود القابلة للفسخ وعدم التجديد عند نهايتها، والهدف من ذلك هو التقليل من الانفاق الحكومي وترشيد تكاليف المؤسسات العمومية.

الجدول رقم (21.5): تطور عدد المشتغلين حسب القطاعات خلال الفترة (1990-1999).

الوحدة: بالآلاف

السنوات	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	الادارة	الخدمات	المجموع
1990	908	670	683	1 318	938	4 517
1991	1 026	615	588	1 307	1 001	4 536
1992	760	782	613	1 360	1 062	4 576
1993	1 035	532	659	1 171	876	4 273
1994	1 023	528	667	1 211	896	4 325
1995	1 084	519	678	1 292	932	4 505
1996	1 154	502	705	1 326	954	4 641
1997	1 152	584	588	1 317	978	4 619
1998	1 180	493	740	1 415	1 030	4 858
1999	1 185	493	743	1 420	1 057	4 898

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات(ONS).

من خلال الأرقام الجدول(21.5) يتضح لنا أن معظم القطاعات شهدت تحسنا في عدد المشتغلين بها مع وجود اختلاف بينها، حيث نلاحظ أن قطاع الفلاحة شهد على العموم زيادة في عدد الأفراد العاملين به، لكنها قليلة مقارنة بحجمه وأهميته والمدة التي تشملها هذه الفترة، حيث انتقل من 908 ألف مشتغل سنة 1990 إلى 1 185 ألف سنة 1999، أما قطاع الصناعة فقد شهد تراجعا كبيرا في عدد العاملين به، حيث انتقل عدد العاملين من 670 ألف سنة 1990 إلى 493 ألف عامل فقط، ويمكن إرجاع ذلك إلى وضعية المؤسسات العاملة في هذا القطاع التي شهد عمالها التسريع وتعرضت للحل وإعادة هيكلة، حيث أثر ذلك على استقرار العمال في هذا القطاع، أما قطاع البناء والأشغال العمومية فقد شهد تحسنا في عدد العاملين به خلال هذه الفترة، نفس الشيء بالنسبة للإدارة والخدمات، حيث عرف هذان القطاعات تحسنا في عدد العاملين بهما، غير أن قطاع الإدارة يبقى يستحوذ على أكبر عدد من المشتغلين به مقارنة بالقطاعات الأخرى، ويرجع ذلك إلى اللجوء إلى السياسات التي تم تطبيقها من خلال إعادة الهيكلة والتي اعتمد في مجملها على المناصب المؤقتة من خلال الصيغ التي شجعت ذلك، مما أدى إلى ارتفاع عدد المشتغلين بالإدارات.

إن غياب الانتعاش الاقتصادي وغياب برنامج لدعم الشغل أدى إلى الطلب المتزايد عن العمل الذي تراوح ما بين 250 ألف إلى 300 ألف طلب عمل سنويا، والذي يبين الفارق بين سياسة الشغل وسياسة البطالة، كما أدى غياب سياسة واضحة للتشغيل بين سنة 1994 و1997 إلى تزايد العمل الموازي غير الرسمي، وخاصة في مجال النشاط التجاري، ومما ساعد على هذه الوضعية التسرب المدرسي الذي وصل بين 400 ألف إلى 600 ألف تلميذ مغادر للمدرسة سنويا.[1]

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، لجنة التقييم، مرجع سبق ذكره، ص 92.

إن مختلف الدراسات التي قامت بها الهيئات الحكومية أو غير الحكومية بينت نتائج تطبيق سياسة التعديل الهيكلي في هذا المجال والتي كانت كالتالي:

- زيادة البطالة وخاصة لدى فئة الشباب.
- 45% من البطالين فقدوا مناصب عملهم نتيجة هذه السياسة حيث 10% طردوا من العمل، 11% نتيجة التقليل من العمالة، 11.4% نتيجة غلق المؤسسات و10.1% نتيجة لحل المؤسسات والبقية نتيجة الذهاب الإرادي.
- استمرار زيادة البطالين لدى فئة الإناث وخاصة المرأة الماكثة بالبيت.
- صعوبة إدماج طالبي العمل لأول مرة هي أكبر نسبة من البطالين.
- التهميش الاجتماعي لفئة كبيرة من المجتمع هي فئة الشباب.
- زيادة مناصب العمل التعاقدية والفصلية بالمقارنة لمناصب العمل الدائم وهذا يؤثر على السياسة العامة الاقتصادية.[1]

المطلب الثاني: وضعية سوق العمل خلال الفترة (2000 – 2011).

شهد سوق العمل مع بداية الألفية الثالثة تغيرا ملحوظا، فبعد أن عرف منذ منتصف الثمانينات إلى نهاية التسعينات ارتفاعا كبيرا في معدلات البطالة وطلبات العمل نتيجة الأزمة الاقتصادية الناتجة عن انخفاض أسعار المحروقات في السوق الدولية، والتي أدت إلى تراجع حجم الاستثمارات، وبالتالي إحداث اختلالات كبيرة في العرض والطلب على العمل، حيث تقلصت فرص العمل المتاحة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزيدا كبيرا لطالبي العمل، وارتفعت خلالها معدلات البطالة لتصل إلى 29.2% سنة 1999، وهي نسبة مرتفعة مست أكثر فئة الشباب.

الجدول رقم(22.5): تطور سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2011).

السنوات	طلبات العمل	عروض العمل	نسبة العجز في التشغيل(%)	التشغيل المحقق		
				مناصب دائمة	مناصب مؤقتة	المجمـوع
2000	101 520	24 533	75.8	3 014	19 201	22 377
2001	99 913	25 662	74.3	3 191	20 505	23 696
2002	147 914	31 358	78.8	3 947	23 400	27 047
2003	234 093	47 057	79.9	6 696	32 509	39 205
2004	570 736	73 311	87.1	11 689	45 357	57 046
2006	590 784	132 117	77.6	17 627	79 223	96 850
2007	749 678	168 950	77.5	19 307	106 334	125 641
2008	1 176 156	213 194	81.9	21 304	133 968	155 272
2009	963 016	235 606	75.5	21 286	149 572	170 858
2010	1 090 963	234 666	78.5	21 988	176 788	198 776
2011	1 647 047	253 605	84.6	18 580	193 442	212 022

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

[1]- كريم نشاشيبي و آخرون(1998)، مرجع سبق ذكره، ص 78.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم(22.5) أن طلبات العمل خلال هذه الفترة (2000-2011) قد عرفت ارتفاعا كبيرا، حيث انتقلت من 520 101 سنة 2000 إلى 047 647 1 سنة 2011، ويرجع ذلك إلى التراكمات التي شهدها سوق العمل طوال الفترات السابقة، كما أن عروض العمل هي الأخرى شهدت ارتفاعا معتبرا، مع وجود فوارق كبيرة بين طلبات العمل والعروض المقدمة التي لم تكن تلبي الاحتياجات اللازمة، وهذا ما تظهره سلسلة نسبة العجز في التشغيل، حيث نلاحظ أن نسبة العجز في مجملها كانت تفوق 74% كحد أدنى، حيث قدرت بـ87.1% سنة 2004 وهي أكبر قيمة عجز مسجلة لتصل إلى 84.6% سنة 2011، مما يدل على أن سوق العمل قد دخل مرحلة ركود كبير وخلل متزايد بين العرض والطلب، أما فيما يخص التشغيل المحقق، فنلاحظ أن عدد المناصب الدائمة كان في تزايد، حيث ارتفع من 014 3 سنة 2000 إلى 580 18، أي بزيادة تقدر بـ566 15 منصب دائم، أما فيما يتعلق بالمناصب المؤقتة، فنلاحظ أنها كانت أكبر بكثير من المناصب الدائمة، وارتفعت بنسبة كبيرة خلال هذه الفترة، حيث انتقلت من 201 19 سنة 2000 إلى 442 193، أي بزيادة تعادل 241 174 ، وهو عدد كبير مقارنة بزيادة عدد المناصب الدائمة، مما يدل على أن السلطات قد شجعت كثيرا الاعتماد على مناصب الشغل المؤقتة بدلا من الدائمة، وذلك من خلال برامج التشغيل التي تم اعتمادها قصد خفض النفقات ومحاولة إيجاد بدائل للتوظيف الدائم.

الجدول رقم (23.5): تطور عدد المشتغلين حسب القطاعات خلال الفترة (2000-2011).

الوحدة: بالآلاف

السنوات	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	الادارة	الخدمات	المجموع
2000	1 185	826	617	1 979	1 885	6 492
2001	1 314	861	650	1 936	1 471	6 233
2002	1 362	830	727	2 028	1 540	6 487
2003	1 410	802	802	2 085	1 584	6 684
2004	1 617	1 061	968	2 360	1 793	7 798
2005	1 381	1 058	1 212	2 496	1 897	8 044
2006	1 610	1 264	1 258	2 692	2 045	8 867
2007	1 171	1 028	1 524	2 767	2 103	8 594
2008	1 252	1 141	1 575	2 943	2 235	9 146
2009	1 242	1 194	1 718	3 022	2 296	9 472
2010	1 136	1 337	1 886	3 025	2 352	9 736
2011	1 034	1 367	1 595	3 421	2 182	9 599

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات(ONS).

شهدت هذه الفترة كما سبق الحديث عنها كثرة الطلبات على سوق العمل نتيجة الوافدين الجدد الذي ارتفع من سنة إلى أخرى، كما عرفت معدلات البطالة خلالها تراجعا ملحوظا حسب الأرقام الرسمية، لكن اختلف حجم المشتغلين حسب القطاعات، حيث نلاحظ أن هناك تراجعا في عدد المشتغلين في القطاع

الفلاحي الذي انخفض من 1 185 ألف سنة 2000 إلى 1 034 ألف عامل، أي تراجع بـ 151 ألف عامل خلال المدة المذكورة، ويرجع ذلك إلى عدم الاقبال على العمل في القطاع والبحث عن الوظائف السهلة المستقرة بدل بذل الجهد الذي يلزمه القطاع الفلاحي بتخصصاته، أما القطاع الصناعي فقد شهدا ارتفاعا معتبرا في عدد العاملين به مقارنة بالمرحلة السابقة، حيث انتقل العدد من 826 ألف عامل سنة 2000 إلى 1 367 ألف عامل، أي بزيادة قدرها 541 ألف عامل، ويرجع ذلك إلى الاستثمارات التي تم تحقيقها خلال المخطط الانعاش الاقتصادي ومخطط دعم الانعاش الاقتصادي، بالإضافة إلى فتح الدعم للمشاريع وتمويلها من طرف الدولة، يضاف إلى ذلك الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط خلال هذه الفترة، مما سمح بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استوعبت الكثير من اليد العاملة، كما عرف قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات تطورا ملحوظا في عدد المشتغلين بهذين القطاعين، وذلك بالنظر للمشاريع والاستثمارات التي تم تنفيذها والتي فتحت الكثير من مناصب العمل سواء الدائمة أو غير الدائمة بهذين القطاعين، أما قطاع الادارة فقد استحوذ على أكبر عدد من المشتغلين بوصوله إلى 3.421 مليون عامل بعدما كان 1.979 مليون عامل، ويبقى من أكثر القطاعات التي تتعرض للطلب والضغط حيث يفضل الكثيرون العمل بها نظرا لتشبع القطاعات الأخرى وقلة المناصب التي تمنحها، وأيضا إلى البحث عن عمل مستقر ودائم ومناسب.

الجدول رقم(24.5): تطور عدد السكان الناشطين والمشتغلين في الجزائر خلال الفترة(2000-2011).

السنوات	السكان الناشطون		السكان المشتغلون	
	العدد	معدل النشاط	العدد	معدل الشغل
2000	8 690 855	40.2	6 179 992	30.5
2001	8 568 221	41.0	6 228 772	29.8
2003	8 762 326	39.8	6 684 056	30.4
2004	9 469 946	42.1	7 798 412	34.7
2005	9 492 508	41.0	8 044 220	34.7
2006	10 109 645	42.5	8 868 804	37.2
2007	9 968 906	10.9	8 594 243	35.3
2008	10 315 000	41.7	9 146 000	37.0
2009	10 544 000	41.4	9 472 000	37.2
2010	10 812 000	41.7	9 736 000	37.6
2011	10 661 000	40.0	9 599 000	36.0

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم(24.5) أن عدد السكان النشطين قد ارتفع خلال هذه الفترة، حيث انتقل من 8690855 فرد إلى 10661000 فرد، في حين أن معدل النشاط بقي يراوح مكانه تقريبا، حيث تراوحت قيمته بين أقل قيمة وهي 39.8% (2003) و42.5% (2006) وهي أعلى قيمة

له ويرجع ذلك إلى تزايد عدد السكان في سن العمل خلال هذه الفترة والذي توافق مع تزايد السكان النشطين، مما جعل معدل النشاط مستقرا نوعا ما، أما بالنسبة لمعدل الشغل فنلاحظ أنه قد ارتفع من 30.5% سنة 2000 إلى 36.0% سنة 2011، وهوما يعبر عن ارتفاع التوظيف الذي صاحبته خلال هذه الفترة انخفاض في معدلات البطالة.

وعلى العموم يمكن القول بأن سوق العمل قد شهدا تطورا ملحوظا منذ الانتقال إلى اقتصاد السوق، وقد أثرت العديد من العناصر في هذا التحول سواء بالإيجاب أو بالسلب، ويمكن أن نذكرها كما يلي:

- **تراجع معدل النمو الديمغرافي:** حيث شهدت الجزائر منذ أوائل التسعينات تحولا ديمغرافيا سريعا باتجاه انخفاض معدلات الخصوبة، وهو ناتج عن التحسن الكبير الذي شهده الجانب الصحي والتعليمي، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الزواج للجنسين معا، وأزمة السكن والبطالة أوساط الشباب، وتراجع معدل النمو السكاني من 3.1% سنة 1985 إلى 1.9% سنة 1995، ثم 1.5% سنة 2008.
- **انخفاض معدلات المشاركة في سوق العمل:** حيث أنه بالإضافة إلى الانتقال في النمو السكاني، لا تزال معدلات المشاركة في سوق العمل منخفضة بشكل استثنائي، حيث وصلت سنة 2009 إلى 41.4% فقط، بعدما كانت 48.1% سنة 2001، ويبلغ معدل المشاركة العالمي في سوق الشغل 64%.
- **ارتفاع مشاركة المرأة في سوق العمل:** حيث شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعا مستمرا في مشاركة المرأة في الشغل، ووصلت نسبة مشاركتها إلى 39.8% مع نهاية 2008، بعدما كانت سنة 1970 تقدر بـ19% ثم سنة 1980 بـ21.4%.
- **تباطؤ نمو القوة العاملة:** أدت أنماط تطور معدلات المشاركة في سوق العمل بالجزائر منذ بداية التسعينات إلى انخفاض عدد الداخلين إلى سوق العمل مقارنة بطلبات العمل التي كانت في ارتفاع متزايد، وأسهم ذلك بشكل مباشر في انخفاض معدلات البطالة بشكل كبير، حيث بلغ نمو القوة العاملة خلال الفترة 2000-2008 نسبة 2.52% بالمقارنة بـ4.1% خلال فترة التسعينات.
- **ضعف مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل:** فشلت الجزائر في التخلص من اعتماد مداخيلها على صادرات المحروقات حيث شكل هذا القطاع 48% من مجموع الناتج المحلي الاجمالي، وهو ما يساهم بأكثر من 97% من الصادرات، و75% من إيرادات الميزانية، وبالرغم من ذلك فهو مسؤول عن أقل من 05% من خلق فرص العمل في الاقتصاد.
- **الدور المحدود للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام فيما يتعلق بالشغل:** تعد نسبة التشغيل في القطاع العام بالجزائر مرتفعة إذا ما قورنت بدول العالم، حيث يقدر متوسط حصة القطاع العام من إجمالي التشغيل بحوالي 11% بالعالم، أما متوسطه بالدول العربية فيبلغ 17.5%، ويرتبط

التشغيل بالقطاع العام في الجزائر بعدة عوامل من أهمها: تواضع دور القطاع الخاص نتيجة عدم ملائمة بيئة الأعمال والميزات التي يوفرها القطاع العام بالمقارنة مع القطاع الخاص من حيث الفارق في الأجور وضمانات التشغيل الصريحة والضمنية، والأمن الوظيفي، واستخدام وظائف القطاع العام كوسيلة لتقديم الحماية الاجتماعية[1].

- **ارتفاع مساهمة القطاع غير الرسمي في التشغيل:** حيث يعتبر هذا من المؤشرات التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تقييم سوق العمل، حيث لعب القطاع غير الرسمي دورا هاما في عملية إيجاد فرص العمل، وقد بلغت حصة هذا القطاع من مجموع العمالة في الجزائر سنة 1992 نسبة 13.8% لترتفع سنة 1999 إلى 15% ثم تبلغ 2000 نسبة 20.2% لتصل سنة 2007 إلى 27%، كما أن مساهمة هذا القطاع في استحداث فرص العمل على خلال الفترة 2000 إلى 2007 وصلت إلى أكثر من 150 ألف منصب جديد كل سنة، وهوما يعادل 45% من فرص العمل المستحدثة خلال نفس الفترة.
- **جمود التشريعات المنظمة لسوق العمل:** يمثل مؤشر توظيف العمالة والاستغناء عنها أحد المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء العمال الذي يصدر سنويا عن مجموعة البنك الدولي منذ عام 2004، ويقيس هذا المؤشر الفعي مدى مرونة أو جمود التشريعات المنظمة لسوق العمل حول العالم من 183 دولة، يغطيها المؤشر الرئيسي لسهولة أداء الأعمال لسنة 2010، ويشمل بدوره على مؤشرات فرعية أكثر تفصيلا تتمثل في مؤشرات صعوبة التوظيف، عمالة جديدة، جمود ساعات العمل اليومية وتكلفة الاستغناء عن العمالة أو تسريحها[2].

ولا تزال الجزائر تتوفر على توظيف أقل مرونة بالمقارنة مع معظم البلدان الناشئة، حيث تؤدي القيود المفرطة والصرامة بشل التوظيف وتضخيم العمالة الزائدة عن الحاجة إلى زيادة تكاليف العمل وتقليل الفرص المتاحة أمام الشركات للإنفاق على الابداع والابتكار والتكييف مع التكنولوجيا الجديدة، وبالتالي انخفاض الإنتاجية وانتشار البطالة المقنعة والقطاع غير الرسمي، حيث احتلت الجزائر المرتبة 93 عالميا من 175 دولة في مؤشر توظيف العاملين، ليرتفع هذا الترتيب سنة 2010 إلى الرتبة 122 عالميا من بين 183 دولة.

- **نمو اقتصادي بلا وظائف:** من المعروف اقتصاديا أن أسواق العمل تتأثر سلبا أو يجابا بالأداء الاقتصادي الكلي، وخاصة بنمو الناتج المحلي الاجمالي، حيث يتم هذا التأثير وفق آليتين، الأولى مدى استقرار معدل نمو الناتج واستدامته وما ينتج عن ذلك من توسع لفرص العمل في الاقتصاد القومي، والثانية تتمثل في تكوين النمو، أي إذا كان نمو ناتج من قطاعات تستخدم فنونا إنتاجية

[1]- صندوق النقد العربي، تفعيل برامج التشغيل في الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص190.
[2]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الرابع، أكتوبر-ديسمبر 2008، ص 12-13.

كثيفة العمل أم لا، وما يترتب على ذلك من قدرة هذا النمو من زيادة معدل التشغيل، ومن هنا تأتي أهمية قياس محتوى التشغيل في النمو أو ما يطلق عليه كثافة التشغيل في النمو[1].

ويتضح من خلال تتبع المعطيات المتعلقة بالنمو الاقتصادي المحقق في الجزائر غير منتج للوظائف، وإنما هو كثيف رأس المال، كما أن تطور معدل النمو الاقتصادي والبطالة لا يسيران في نفس الاتجاه، ولعل السبب الرئيسي في هذا يرجع إلى هيكلة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على ايرادات قطاع المحروقات، والذي رغم أهميته إلا أنه لا يخلق مناصب عمل بشكل كبير من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض كبير في معدلات البطالة.[2]

إن ما يميز سوق العمل في الجزائر هو نمط التشغيل المرتكز على النمو الاقتصادي الناتج عن مداخيل المحروقات التي جعلت الاقتصاد في حالة غير مستقرة تبعا لأسعارها في السوق العالمية، كذلك من المميزات الخاصة بسوق العمل في الجزائر هو طبيعة البطالة التي ترتفع نسبتها لدى الشباب وخريجي الجامعات، كما أن التشغيل يعتمد كثيرا على القطاع العام في إيجاد فرص العمل، إضافة إلى ضعف بيئة الأعمال والاستثمارات المنتجة المؤدية إلى خلق مناصب عمل، مما أدى إلى عدم وجود استراتيجية واضحة لدمج القطاع غير الرسمي الذي أصبح يشكل نسبة معتبرة في إيجاد مناصب عمل ودعم التنمية الاقتصادية.

[1]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص13.
[2]- مولاي لخضر عبد الرزاق(2012)، تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر (2000-2011)، مجلة الباحث، العدد 10، ص 199.

المبحث الرابع: سياسات وبرامج التشغيل في الجزائر.

لقد كانت سياسات التشغيل دوما جزءا لا يتجزأ من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، حيث لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية وإغفال الجوانب البشرية التي تعد مكملة لها، وذلك أن الهدف الذي نسعى لتحقيقه في النهاية هو تحسين المستوى المعيشي والعيش الكريم للفرد، ولن يكون ذلك إلا بتوفير العمل لكل العاطلين والقادرين والباحثين عنه، وكل ذلك يتأتى من خلال وضع برامج وسياسات ناجعة للتكفل بالوافدين إلى سوق العمل خاصة من فئة الشباب، والمتخرجين الجدد من معاهد التكوين والجامعات عبر الوطن.

أمام كل تلك الأوضاع التي كان يعيشها المجتمع الجزائري، وواقع الشغل على وجه الخصوص، قامت السلطات العمومية في الجزائر بخطوات كبيرة ومعتبرة من أجل إيجاد ديناميكية في سوق العمل لتحسين أدائه قدر المستطاع، فقامت بإنشاء العديد من الأجهزة والهياكل التي تهدف كلها إلى تشجيع ودعم الأشخاص القادرين على العامل والباحثين عنه قصد الوصول إلى إيجاد مناصب شغل لأنفسهم ولغيرهم، لذلك سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم البرامج التي تم اعتمادها وتطبيقها ضمن سياسات التشغيل للحد من انتشار ظاهرة البطالة، وعرض ما تم تحقيقه في مجال إيجاد مناصب شغل.

المطلب الأول: أبعاد وتحديات ومعوقات نجاح سياسات التشغيل.

لقد كان الهدف من سياسات التشغيل في مختلف المخططات التي تم تطبيقها والبرامج التي تم وضعها هو علاج مشكلة البطالة والحد من تفاقمها، خاصة لدى فئة الشباب التي تعد الأكثر تضررا منها.، وقد واجهت تلك السياسات عدة تحديات ومعوقات بالنظر إلى التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي مر بها المجتمع الجزائر.

01- أبعاد سياسات التشغيل.

كان لسياسات التشغيل أبعادا متعددة الجوانب، منها ما هو اجتماعي، ومنها ما هو اقتصادي، ومنها ما يتعلق بالجانب التنظيمي والهيكلي، وما إلى غير ذلك من الجوانب.

- **البعد الاجتماعي:** يهدف هذا البعد إلى الحد من الانتشار المستفحل لظاهرة البطالة، خاصة لدى فئة الشباب، وبالأخص من ذوي المؤهلات والكفاءات العلمية، وذلك بتمكينهم من الحصول على مناصب عمل لأجل إدماجهم في المجتمع، وإبعادهم عن كل ما يؤدي بهم إلى الانحراف الاجتماعي الذي يشعرهم باليأس والتهميش والاقصاء، وبالتالي جهلهم إيجابيين اجتماعيا واقتصاديا، مما يعود بالفائدة على المجتمع والبلاد ككل، وذلك بالحد من ظاهرة الهجرة السرية التي تسارع انتشارها بين الشباب في السنوات الأخيرة وأدت إلى فقدان الكثيرين لأرواحهم في عرض البحر، كذلك الإدمان على المخدرات ومختلف أنواع المسكرات التي أصبحت أمورا عادية بالنسبة

للشباب الذي يعاني من البطالة والفراغ، وما نتج عنها من انتشار الجريمة والسرقات، والاعتداءات، والانتحار، والتمرد على القيم والأعراف والقوانين وغيرها من السلوكيات المشينة التي انتشرت في أوساط فئة الشباب وخاصة الذين يعانون من البطالة.

- **البعد الاقتصادي:** يركز هذا البعد على استثمار القدرات والطاقات البشرية، لاسيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طرق توظيفها في مختلف المجالات والقطاعات النشطة، مما يسمح بإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية في البلاد، وبالتالي تطوير الإنتاج ودعمه، وتحسين نوعية المنتجات ومردوديتها ومنافستها الاقتصادية، مما يسهل الاندماج في التحول الاقتصادي السريع والتمكن من المنافسة في مختلف المجالات.
- **البعد التنظيمي والهيكلي[1]:** يرمي هذا البعد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن استخلاصها من المخططات الوطنية لترقية التشغيل ومحاربة البطالة، والهادفة إلى:

- الوصول إلى تنظيم أكثر لسوق العمل، وبالتالي رفع عروض العمل وتحسين المؤهلات المهنية بغرض إيجاد توازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل.
- تكييف الطلب على التشغيل والعمل على تصحيح الاختلالات الواقعة في سوق العمل، أي إيجاد توازن بين المخرجات التكوينية والتعليمية وحاجيات سوق العمل.
- ترقية التكوين المؤهل لاسيما في موقع العمل وفي الوسط المهني لتسيير الادماج في عالم الشغل.
- ترقية سياسة تحفيزية اتجاه المؤسسات لتشجيعهم على إيجاد مناصب شغل جديدة.
- محاربة البطالة عن طريق المقاربة الاقتصادية، والعمل على تخفيضها إلى أدنى مستوى ممكن.
- تنمية روح المقاولة لدى الشباب.
- ترقية اليد العاملة المؤهلة على المديين القصير والمتوسط، وتكييف فروع وتخصصات التكوين حسب حاجيات سوق العمل، ودعم النسق بين المتدخلين في هذا السوق.
- دعم الاستثمار الخلاق لفرص ومناصب الشغل، ودعم ترقية تشغيل الشباب وتحسين نسبة التوظيف الدائم.
- مراعات الطلب الإضافي للتشغيل وعصرنة آليات المتابعة والمراقبة والتقييم، وإنشاء هيئات قطاعية لتنسيق جهود مختلف المتدخلين في سوق العمل.

[1]- سرير عبد الله رابح(2011)، سياسة التشغيل في الجزائر و معضلة البطالة، الملتقى الوطني: سياسة التشغيل و دورها في تنمية الموارد البشرية، كلية الحقوق و العلوم السياسة، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 13/14 أفريل 2011.

- العمل على التحكم في مختلف العناصر الأساسية التي تتحكم في تسيير سوق العمل، ومعرفته أحسن عن طريق نظام المعلومات والاحصائيات وبنوك المعلومات ومختلف الأدوات الضرورية لإدخال التصحيحات والتعديلات اللازمة على مخطط العمل.

يمكن القول أن سياسة التشغيل في الجزائر قد أصبحت تقوم على مجموعة من الأبعاد المتعددة الجوانب في السنوات الأخيرة، والتي ترمي كلها إلى تحقيق مجموع من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية والهيكلية، الأمر الذي يجعلها تعتمد في تحقيق هذه الأهداف على مجموعة من الآليات القانونية والتنظيمية والبرامج والمخططات العملية.

02- تحديات ومعوقات نجاح سياسات التشغيل[1]:

إن حجم التحديات والمعوقات التي تواجهها سياسات التشغيل في الجزائر، لاسيما في مجال تشغيل الشباب كبيرة ومعقدة، باعتبار أن الجزائر من المجتمعات التي تشكل فيها هذه الشريحة أكثر من ثلثي المجتمع، الأمر الذي يصعب من مهمة الهيئات المكلفة بمعالجة هذه الإشكالية، لاسيما أمام تراجع القطاع العمومي عن تمويل الاستثمارات، وإنجاز المشاريع المنشأة لمناصب العمل المستقرة والدائمة، واستمرار التوجه نحو المزيد من تحويل المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص، والتقليص من عدد العمال إما بسبب الغلق، أو بسبب مواجهة الأزمات التجارية والمالية، نتيجة المنافسة الحادة للشركات والمنتجات الأجنبية، كل هذا أمام استمرار تزايد حجم طلبات العمل الجديدة من طرف الشباب الذي أنهى تكوينه أو الذي لفضته المدرسة مبكرا، حيث تنمو وتيرة السكان النشطين بنسبة مرتفعة تقدر بـ 3,2% سنويا، أي ما يفوق 300.000 طالب عمل جديد سنويا، مقارنة بضعف النمو الاقتصادي.

ومن بين التحديات التي تواجهها الدولة في هذا المجال:

- **العمل غير المنظم:** أو ما يعرف بـ "l'économie Informel" الذي يعتبر البديل الحتمي للعديد من الشباب القادم إلى سوق العمل، أمام ضعف بل ندرة فرص العمل في المؤسسات المنظمة، هذا النوع من العمل الذي يشكل بؤر استغلال فاحش للعديد من الشباب الذي عادة ما يكون الأكثر عرضة لهذا الاستغلال، سواء في مجال ظروف العمل، أوفي الأجور، أو مختلف الحقوق الفردية والجماعية للعامل، في غياب أو ضعف الهيئات الرقابية من جهة، وفي ظل التوسع في تطبيق فكرة مرونة العمل والعمل المؤقت من جهة أخرى، حيث ارتفعت ممارسات العقود المحددة المدة في الجزائر على سبيل المثال من 10.8% سنة 1987 إلى 32 % سنة 1997، ولا زال مستمرا في الارتفاع إلى الآن، لاسيما أمام غياب الرقابة أحيانا وضعفها أحيانا أخرى.

[1]- أحمد قايد نور الدين(2011)، السياسات العامة في مجال التشغيل و مكافحة البطالة في الجزائر، الملتقى الدولي حول "استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر2011.

- **التحكم في استمرار ارتفاع نسبة البطالة:** والذي يصعب من مهمة الهيئات والمؤسسات المكلفة بتوفير فرص العمل، ما يتعلق بعدم التحكم في الآليات القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي شرعت الدولة في تنصيبها قصد معالجة هذه الظاهرة، ولاسيما تلك التي كلفت بتنظيم وتأطير سوق العمل، (مثل الوكالة الوطنية للتشغيل التي لم تتمكن من تحقيق سوى 25% من الحجم الذي كان يستوجب عليها تحقيقه من التوظيف سنة 1996، بعدما كانت هذه النسبة سنة 1987 تفوق 87%)، كما أنها تفتقر لوسائل التقويم والقياس لإحصائي الكافية حول حقيقة البطالة في أوساط الشباب، إلى جانب عدم الانسجام والتناسق بين الأجهزة القائمة على مكافحة البطالة والتشغيل، مما يعرقل نجاح التجارب العديدة والجهود المعتبرة التي تم القيام بها للحد من تزايد حدة هذه الظاهرة.

- **عدم تكيف أنظمة وبرامج التعليم والتكوين العالي والمتوسط بما يتناسب والاحتياجات التي يتطلبها سوق العمل:** الشيء الذي يعيق نجاح التجارب والبرامج العديدة التي تقوم البلاد للحد من بطالة الشباب، والتي تشكل في نفس الوقت إحدى معوقات عمل هيئات التشغيل والتحكم في سوق العمل، مما يعني تكوين المزيد من الإطارات والعمال الذين سوف لن يجدوا مناصب عمل تناسب تكوينهم مما يجعلهم عرضة للبطالة الحتمية عند تخرجهم، وذلك لعدم التنسيق والتعاون بين هذه المكاتب والمؤسسات الهادفة إلى توفير مناصب الشغل للشرائح البطالة من جهة، ومؤسسات التكوين العليا والمتوسطة المتخصصة منها والعامة من جهة ثانية، والمؤسسات المستخدمة من جهة ثالثة، حيث لا تتوفر معظم هذه البلدان على مجالس تنسيق مشتركة بين جميع هذه المؤسسات للعمل على ضمان فاعلية الجهود المالية والإدارية لضمان توفير مناصب عمل لجل المتخرجين من المعاهد والجامعات ومؤسسات التكوين المهني، وإن وجدت فهي لا تؤدي دورها بالفاعلية المطلوبة.

- **الارتفاع المستمر لظاهرة الانحراف:** خاصة نحو الأعمال الإجرامية وتعاطي المخدرات والعنف ضد المجتمع والهجرة غير المشروعة نحو البلدان الأوروبية عبر وسائل وطرق غير مضمونة العواقب، هذه الظاهرة الأخيرة التي أصبحت تشكل الشغل الشاغل للبلدان العربية المغاربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، في علاقاتها مع الدول الأوروبية المتوسطية على وجه الخصوص، نتيجة للمشاكل والصعوبات التي أصبح يعيشها الشباب العربي، والجزائري بصفة خاصة في تلك البلدان.

03- عوامل تفعيل ونجاح سياسات التشغيل[1]:

من بين العوامل التي تساعد على نجاح ورفع فاعلية السياسية العامة في مجال التشغيل، نذكر مجموعة من العوامل يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- **بالنسبة للسياسات العامة للتشغيل:** يتحكم في نجاح هذه السياسات عدة اعتبارات وعوامل يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1. ضرورة بناء هذه السياسة على دراسات ومعطيات حقيقية بمشاركة الهيئات والمؤسسات المعنية بعالم الشغل في مختلف المستويات والمؤسسات المعنية بذلك من بعد أومن قريب، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أراء واقتراحات هذه الهيئات والمؤسسات قدر الإمكان، والابتعاد قدر الإمكان عن القرارات العشوائية التي لا تقوم على مثل هذه الدراسات.
2. الاستمرارية في تطبيق السياسات المرسومة، وعدم تغييرها من أجل التغيير، قبل تقييم مدى نجاعتها من عدمه.
3. العمل على تكييف وتعديل محاور وعناصر هذه السياسة بما يتلاءم والمستجدات التي تفرضها المتغيرات الداخلية والخارجية والعراقيل الميدانية، وذلك بجعلها أكثر مرونة وقابلية للتكيف مع المستجدات والمتغيرات التي يقتضيها الواقع العملي، حيث أنه كثيرا ما تتميز القرارات المتخذة على مستوى الإدارات المركزية بطابع الأوامر التي لا تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذها العراقيل الميدانية.

ب- **بالنسبة لأنماط التشغيل:** يجب أن تتميز هذه الأنماط والأشكال بطابع الديمومة والاستمرارية، والابتعاد قدر الإمكان عن أنماط التشغيل الهشة التي لا تعالج مشكل البطالة بصفة نهائية، بقدر ما تكون مجرد مسكنات مؤقتة لا تلبث أن تفقد مفعولها مع الوقت، الأمر الذي يطرح مشاكل البطالة من جديد، كما يجب السهر على تطبيق التدابير القانونية والتنظيمية المتعلقة بتنفيذ سياسات التشغيل من خلال هذه الأنماط بالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق الأهداف المرسومة لها، ووضع الآليات العملية لتقييم مدى تقدم تطبيق هذه التدابير، وتقييم المعوقات والإشكالات التي واجهت تطبيقها، بهدف تصحيح مسارها وكيفياتها بشكل مستمر.

ت- **بالنسبة للمشاريع والبرامج الهادفة لخلق مناصب العمل:** إن دور هذه المشاريع في خلق فرص العمل للفئات الباحثة عنه يتوقف بالدرجة الأولى على:

1. تشجيع الدولة والسلطات العمومية المركزية منها والمحلية لإنشاء هذه المؤسسات، وذلك بوضع قوانين تضمن تسهيل الإجراءات وإزالة العقبات الإدارية وتسهيل حصولها على

[1]- أحمد قايد نور الدين(2011)، مرجع سبق ذكره.

الأراضي والمحلات المناسبة لها ومدها بالإرشاد والاستشارة التكنولوجية وتمكينها من الإعلام الاقتصادي المطلوب، وفتح الأسواق الوطنية أمام منتجاتها ومساعدتها على دخول الأسواق الدولية.

2. تشجيع البنوك على التعامل بجدية ومسؤولية في مجال القروض والمساعدات والتسهيلات المالية في المراحل الأولى للإنشاء، قصد تمكين المؤسسين والمستثمرين والمبادرين بهذه المؤسسات من تجاوز الصعوبات التي عادة ما تطرح في بداية الطريق، ذلك أن قلة الموارد المالية أو انعدام التسهيلات البنكية، كثيرا ما تكون أهم الصعوبات والعراقيل، بل والتحديات التي تواجه المبادرة بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
3. خلق شبكة ربط بينها وبين المؤسسات الكبيرة لإقامة سوق محلية للمقاولة الثانوية، وتسهيل العلاقات بين هذه المؤسسات والمؤسسات الكبرى بما يضمن قيام تعاون وثيق بينهما.
4. تمكينها من الحصول على اليد العاملة ذات التكوين المناسب وذلك بربطها بشبكة التكوين المهني والجامعي، وخلق حوافز وتشجيعات تمكنها من استيعاب الفئات المتخرجة من هذه المؤسسات التكوينية والالتحاق بها، مثل تخفيض الضرائب عليها مقابل توظيفها لهذه الفئات أو إعفائها منها، أو من أعباء الضمان الاجتماعي، أو بعض رسوم الاستيراد أو التصدير، أومن الرسوم المفروضة على المواد الأولية...الخ. وذلك كله من أجل تمكينها من القدرة على التوسع والازدهار، وبالتالي القدرة على خلق المزيد من مناصب العمل، مما يؤدي لاستيعاب أكبر قدر ممكن من العمال.
5. إدماجها ضمن مخططات التنمية الوطنية وتمكينها من الاستفادة من كافة التدابير القانونية والمالية التي تقرها الدولة لصالح المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، وإشراكها في مجهود التنمية كقوة فاعلة ومساهمة في تنفيذ مشاريع التنمية، وذلك بمنحها المكانة والدور الفعال في إنجاز المشاريع كشريك اقتصادي كامل الحقوق.
6. توفير التكفل بدراسات تقييم الجدوى الاقتصادية عند تقديم المشاريع الجديدة، أو توسيع أو تطوير المشروعات القائمة، عن طريق تسهيل الخدمات الاستشارية وخدمات الخبراء، ذلك أن الكثير من المشاريع تفشل من بدايتها بسبب نقص الجدوى الاقتصادية أو الجدوى الاجتماعية.
7. تمكينها من الحصول على المعلومات والبيانات والإحصائيات المتعلقة بالعرض والطلب، والمعطيات الخاصة بتطور ونمو، أو تراجع السوق المحلي والدولي، وتلك المتعلقة بالتصدير والاستيراد، وغير ذلك من المعلومات التي تساعد أصحاب هذه المؤسسات على التخطيط السليم والتسيير الواعي.

8. تمكينها من الحصول على الخبرة الاستشارية في مجال التغلب على مشاكل الإنتاج والتوزيع، وتقنيات تسيير الموارد الاقتصادية، والبشرية، وغير ذلك من خبرات الدعم التكنولوجي والإداري والتنظيمي الضروري لكل فرع من فروع النشاط المختلفة.
9. إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاتفاقات والبرتوكولات الثنائية والمتعددة الأطراف مع الدول أو التجمعات الاقتصادية، وكذا ربطها ببنوك المعلومات قصد دعم هذه المؤسسات الوطنية فيما يتعلق بالتصدير والاستيراد والمبادلات التجارية، ومدها بالمعلومات والبيانات والإحصائيات المتعلقة بالعرض والطلب على المستوى الوطني والدولي، وكذا إدماجها في النشاطات الترويجية التي يتم تقديمها بهدف تسهيل تسويق المنتوجات والسلع محلياً ودولياً عن طريق وسائل الإعلام والاتصال والمعارض وغيرها.
10. توفير الخدمات الموجهة لبعض الفئات المهنية أو الاجتماعية كالشباب أو النساء أو ذوي الاحتياجات الخاصة، بهدف مساعدتها على إنشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة متكيفة مع خصوصياتها، ومساعدتها على الاندماج في المنظومة المؤسساتية الوطنية.
11. تشجيع وتعميم التسهيلات والخدمات الداعمة للإبداع والتطوير بما فيها تقديم الحوافز والجوائز عن الأعمال والإنتاج وإدارة المؤسسات الناجحة، وكذا تلك المتعلقة ببراءة الاختراعات والاكتشافات الصناعية والعلمية.

المطلب الثاني: مصالح وهيئات التشغيل في الجزائر.

على مر تطور الاقتصاد الجزائري، كان هناك مصالح ومؤسسات تعمل على تسيير سوق العمل من خلال وساطتها ودورها بين عارضي العمل وطالبيه، وقد اختلفت بين مصالح عمومية للتشغيل، ومكاتب عمل، والتي كان هدفها محاولة تسيير سوق العمل من خلال تبني سياسة تشغيلية فعالة تصل إلى إيجاد مناصب عمل جديدة، أو توجيه الطالبين للعمل إلى المؤسسات التي تلائم تخصصاتهم وطلباتهم.

انطلاقا من اتفاقية المعاهدة الدولية رقم 88، فإن تعريف هذه المؤسسات: "يتمثل في مجموع مكاتب اليد العاملة الموزعة على التراب الوطني، والمكونة لنظام عام يخضع إلى مراقبة هيئة وطنية لهذا النظام الذي يحتاج إلى شبكة من المكاتب والمصالح عمومية كانت أو خاصة على المستوى المحلي أو الجهوي، والتي تضمن التنظيم الفعال لسوق العمل".[1]

01- الديوان الوطني لليد العاملة(ONAMO):

ظهر هذا الديوان مباشرة بعد الاستقلال بموجب المرسوم رقم: 99/62 المؤرخ في 29 نوفمبر 1962، غير أنه لم يمارس مهامه إلا بعد سنة 1972، ويعتبر تابعا كليا للدولة، يتكون من 140 مكتبا لليد العاملة (BMO) موزعة عبر كامل التراب الوطني، وتمثلت الوظيفة الأساسية لهذه الهيئة في تنظيم

[1]- الاتفاقية الدولية رقم 88 بشأن تنظيم خدمات العمل في عام 1948 التي صادقت عليها الجزائر، 1962.

ومراقبة اليد العاملة الجزائرية المهاجرة نحو أوروبا، ومع بداية سنة 1973 وبعد تحسن الايرادات والمداخيل من المحروقات، وقصد الحد من هذه الهجرة وتوقيفها، قامت السلطات الجزائرية بتسطير برامج استثمارية امتصت من خلالها كل اليد العاملة الوافدة إلى سوق العمل خاصة خلال الفترة الممتدة من 1974 إلى 1984.

يتمثل الدور الأساسي لهذا الديوان في جمع طلبات الشغل من الفئة النشيطة والاستجابة إلى طلبات المؤسسات فيما يتعلق بسبب باليد العاملة، خاصة في القطاع الصناعي إلى جانب قطاع البناء آنذاك، وكذا قطاع الخدمات، لكن هذه العملية توقفت بعد سنة 1985، وهي السنة التي شهدت فيها الجزائر تحولات في ايراداتها بسبب الأزمة البترولية، فانخفاض أسعار هذه الأخيرة غير من مهام الديوان الوطني لليد العاملة، لأنه لم يعد يستجيب لطلبات اليد العاملة بسبب قدوم العديد من طالبي الشغل في سوق العمل الجزائرية، وعجز المؤسسات الاقتصادية على الاستمرار في إيجاد مناصب الشغل ابتداء من تلك السنة، لذا فقد عملت السلطات العمومية على تغيير هذه الهيئة فيما بعد إلى الوكالة الوطنية للتشغيل.[1]

02- الوكالة الوطنية للتشغيل(ANEM):

تعتبر هذه التسمية الجديدة للديوان الوطني لليد العاملة قديما، ويكمن دورها في ربط الصلة بين أرباب العمل والباحثين عن العمل، وتعد حاليا الوكالة الوطنية الأولى للتشغيل في الجزائر على الرغم من قلة الموارد وضعف نظام المعالجة والمعلومات.

تعد هذه الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 259/60 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 المعدل والمكمل للأمر رقم: 42/71 المؤرخ في 17 جوان 1971 المتضمن تنظيم الديوان الوطني لليد العاملة، ولذلك نلاحظ أن الوكالة وبعد تغيير التسمية تعتبر من أقدم الهيئات العمومية للتشغيل في الجزائر، وتعد المعبر الإجباري لأي شخص يبحث عن العمل لأول مرة (أي شخص لم يعمل أبدا في حياته) ولأي شخص موجود في بطالة وفي فترة بحث عن العمل، حيث أصبحت تفرض على المؤسسات العمومية والخاصة المرور على مصالحها لأي توظيف أو التصريح بأي موظف جديد، كما أنها مكلفة مع مديريات التشغيل الولائية بتوجيه طالبي العمل نحو مختلف البرامج الموجودة، سواء من جانب البحث عن عمل(مساعدة للإدماج المهني)، أومن جانب خلق نشاط أو مؤسسة(أنجام، أنساج،...الخ).

لكننا نجد أنها إجراءات شكلية في الواقع، بحيث أن المؤسسات لا تقوم عادة بتسجيل أجرائها الجدد دون المرور حتما بقائمة المرشحين للعمل في الوكالة، كما ينبغي على المترشحين أن يسجلوا أنفسهم لدى

[1]- قصاب سعدية(2005)، اختلالات سوق العمل و فعالية سياسات التشغيل في الجزائر(1990-2004)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006، ص 180-181.

الوكالة الوطنية للتشغيل لكل حوار توظيف أو توقيع عقد، ولكن حتى هذه أيضا تعتبر إجراء شكليا يتحايل عليها أرباب العمل وطالبوه على حد سواء.

❖ **مهام الوكالة:**

من المهام الموكلة لهذه الوكالة نجد ما يلي:

- تسجيل حاملي شهادة التعليم العالي الذين تتوفر فيهم شروط الاستفادة من برنامج الإدماج.
- تسجيل العمال الذين فقدوا مناصبهم(في إطار تسريح العمال أو الفصل من العمل، ...) وإصدار شهادات شهرية تضمن لهم حق التعويض عن البطالة.
- تسجيل طالبي العمل الذين تتوفر فيهم شروط الاستفادة من برامج القرض المصغر.
- تلقي عروض العمل وربطها بالطلبات ضمن بطاقة موزعة حسب المهن والقدرات، وفي هذا المجال فإنها تبادر إلى برمجة زيارات إلى أصحاب العمل من أجل تفعيل سوق الشغل.

وقد أصبحت الوكالة مهيكلة بحيث أنها تتواجد في كل مناطق الوطن، وتتوفر على 200 وكالة محلية، 48 وكالة ولائية و11 وكالة جهوية منتشرة عبر كامل التراب الوطني، حيث تقوم هذه المكاتب التابعة للوكالة الوطنية للتشغيل بإصدار بطاقة طالب العمل، والتي تعرف أكثر باسم "البطاقة الزرقاء"، وهي المرحلة الأولى قبل البحث عن منصب شغل، لتقوم فيما بعد بإصدار بيان تقديم يرسل إلى المؤسسات بدون هذه الورقة، ويتم منح مناصب عمل في إطار عقود ما قبل التشغيل(التي أصبحت اليوم تسمى بالإدماج المهني) وفق الأولوية التي تمنح بالأقدمية في الطلب على منصب العمل.

وهكذا نجد بأن عقد إدماج حاملي الشهادات وعقد الادماج المهني وعقد التكوين للإدماج حلت محل ما كان يسمى عقود ما قبل التشغيل، وعقود التشغيل المأجورة على المبادرة المحلية والتشغيل الموسمي، كما أجريت تعديلات على البرامج، بحيث أن عقد الادماج الذي حل محل عقد ما قبل التشغيل أصبح قابلا للتجديد على ثلاث سنوات بدل سنتين، والأجرة ارتفعت من 8 000 دج إلى 12 300 دج شهريا.

تعمل الدولة على تشجيع كل الهيئات من مؤسسات عمومية وخاصة وإدارات وجماعات محلية على التوظيف في إطار هذه العقود، من خلال منح امتيازات مهمة، مثل الأجرة والتغطية الاجتماعية ونفقات التكوين (في حدود 60%) أثناء فترة العقد، وفي حالة ما إذا تم توظيف المشتغل بعقد لمدة غير محددة، فإن الدولة تعمل على دعم رب العمل في إطار ما يسمى بعقد العمل المساعد بمنح مزايا مغرية، كالمساهمة في الأجرة على مدى ثلاث سنوات (في حدود 45%، 40% و30%) بالنسبة لعقود إدماج حاملي الشهادات، وعلى مدى سنتين بالنسبة لعقود الادماج المهني، وسنة واحدة بالنسبة للعقود الخاصة بالتكوين للإدماج مع التكفل بالتغطية الاجتماعية وتخفيض الضريبة الإجمالية على الدخل.

تتولي الوكالة تسيير البرنامج ومراقبته ومتابعته بالتنسيق مع مديريات التشغيل الولائية وأحيانا مع الشؤون الاجتماعية في بعض الولايات وحسب أهمية كل ولاية، ويوجد لكل حالة مسؤول محدد يتولى دراسة الملفات بالتنسيق مع الوكالة الوطنية للتشغيل.

ومن العقود التي تشرف عليها الوكالة وتعمل على منحها وفق المهام المسندة إليها وفي حدود صلاحياتها، نجد ما يلي:

✓ **عقد إدماج الشباب المتخرج:**

يوجه هذا النوع من العقود للشباب الباحثين لأول مرة عن العمل والمتخرجين من الجامعات، وكذا التقنيين السامين المتخرجين من مراكز التكوين المهني، يسمح للمؤسسات بتوظيف موظفين تتكفل الدولة بأجورهم ومشاركتهم في الضمان الاجتماعي، حيث يكتفي صاحب العمل بضمان تأطير الشاب المتخرج وبضمان وتقييم تكوينه.

- **بالنسبة لخريجي الجامعات:** يتم منحهم عقد إدماج لمدة ثلاث سنوات مع مساهمة شهرية من الدولة قد تصل إلى 300 12 دج في السنة الأولى، وتنخفض تدريجيا لتصل إلى 000 10 دج في السنة الثانية، ثم 800 7 في السنة الثالثة.
- **التقنيون السامون:** تقدم الدولة مساهمة شهرية تقدر بـ200 10 دج في السنة الأولى، 200 8 دج في السنة الثانية ثم 100 6 في السنة الثالثة.

✓ **عقد الادماج الاجتماعي:**

يوجه هذا العقد للشباب المتخرج من التعليم الثانوي أو من مراكز التكوين المهني والحائزين على شهادة الكفاءة المهنية، تمنح عقود الإدماج المهني لمدة سنتين مع مساهمة شهرية في حدود 8000 دج في السنة الأولى و6000 دج في السنة الثانية.

✓ **عقد التكوين والادماج:**

يوجه هذا العقد للشباب العاطلين عن العمل الذين لا يملكون أي تكوين ولا أي تأهيل، حيث تمنح لهم عقود التكوين والإدماج لمدة سنة مع مساهمة شهرية في حدود 6000 دج في الورشات مثلا، أو لدى الحرفيين، ويتعلق الأمر عادة بأشغال المنفعة العامة، مثل الاعتناء بالحدائق والطرقات والمباني والأشجار والتكليس بالنسبة للحرفيين، حيث تتكفل الدولة بأجور المتربص.

تجدر الاشارة إلى أنه يجب أن تتوفر شروط محددة في المستفيدين من هذه العقود، حيث يجب أن يكون أول طلب عمل بالنسبة للمستفيد، وأن يكون سنه يتراوح بين 18 و35 سنة (هناك حالات استثنائية بالنسبة لوكالة أونساج)، كما يجب أن يكون التسجيل على مستوى الوكالات المحلية المنتشرة التي يتبع

لها المستفيد، وأن يحوز على شهادة، أو يقدم إثبات للمستوى الدراسي أو أي تأهيل أو تجربة أو خبرة مهنية.

لم يتم الحصول على معطيات أو بيانات تخص ما تم التوصل إليه في إطار التشغيل على المستوى الوطني لهذه الوكالة من خلال الاطلاع على الموقع الالكتروني لها والذي لا يزال في طور الإنجاز، وبه القليل من المعطيات فقط، كعدد البيانات الشخصية الموضوعة، بعض العروض التي تدعمها هذه الوكالة، ومعلومات أخرى.

03- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC):

يعتبر هذا الصندوق مؤسسة للضمان الاجتماعي، حيث تم إنشاؤه بتاريخ 1994/05/26 بموجب مرسومين تشريعيين منشورين في الجريدة الرسمية رقم34، ولم يشرع في ممارسة نشاطه إلا سنة 1997، أنشأ نظام التأمين عن البطالة لفائدة أجراء القطاع الاقتصادي الذين فقدوا مناصب عملهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية إما بالتسريح الاجباري أو بتوقف نشاط المستخدم، لذلك فإن الغرض الأساسي لهذه المؤسسة هو التكفل بالعمال المسرحين من مناصب عملهم وتعويضهم في مرحلة البطالة، ومحاولة رسكلتهم، وتسعى هذه المؤسسة أحيانا إلى تأهيل هؤلاء العمال في مناصب عمل جديدة بتكوينهم حسب متطلبات الاقتصاد.

يسعى الصندوق في ممارسة نشاطه لدعم العمال للعودة إلى النشاط الاقتصادي من خلال مساعدتهم في إيجاد عمل أو نشاط جديد من خلال الاتصال بـ:

- **مراكز البحث عن العمل(CRE):** التي تضم مجموعات من المترشحين تتراوح أعمارهم بين 12 و15 مترشحا، وتجري حصيلة للكفاءات وتوجهها لإنشاء المشاريع والبحث عن الشغل، كل دورة من دورات المركز يشرف عليها منشط خلال ثلاث أسابيع.
- **مراكز المساعدة للعمل المستقل:** وهي فضاءات مخصصة لحاملي المشاريع الراغبين في إرشادات لدعم مشاعيهم لإنشاء مؤسسة، حيث يوجد فريق استشاري يعمل على توجيههم وتكوينهم.
- **برنامج تكوين خاص:** مخصص للرفع من مستوى التأهيل المهني من أجل إعادة إدماج سريعة في سوق العمل، حيث يشمل التكوين جميع الفروع ويكون مناسبا لمستوى المستفيد، وتشرف عليه مراكز التكوين المهني في دورات تعليمية عن بعد أو عبر تربصات داخل مؤسسات بهدف التشجيع للبحث عن الشغل.

يعمل الصندوق الوطني لدعم البطال تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ويضم 13 وكالة جهوية و48 وكالة ولائية، لكل وكالة جهوية وكالة ولائية أو فرعية، وللمساعدة على

العودة إلى العمل شرع الصندوق في بعث إجراءات احتياطية بإنشاء هيئات تابعة للوكالة الجهوية تضم 22 مركزا للبحث عن العمل و48 مركزا لدعم العمل الحر[1].

من البرامج التي يدعمها الصندوق نجد:

- **المساعدات الخاصة بخلق نشاط وإنشاء مؤسسات:**

وهو برنامج موجه للبطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و50 سنة، والراغبين في إنشاء مؤسسة بمفردهم أو جماعيا، ويملكون مؤهلا مهنيا أو خبرة في المجال الذي يريدون أن ينشطوا فيه، بالإضافة إلى بعض الشروط الأخرى نذكرها باختصار:

- ألا يكون قد شغل منصبا مأجورا أثناء ايداع الطلب.
- أن يكون قد سجل نفسه لدى مصالح الوكلة الوطنية للتشغيل قبل 06 اشهر على الأقل كطالب عمل أو مستفيد لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
- أن يتمتع بتأهيل مهني أو أن يملك خبرة في مجال نشاطه.
- أن يشارك في التركيب المالي لنشاطه.
- أن لا يكون قد مارس أي نشاط لحسابه الخاص قبل 12 شهرا على الأقل.
- أن لا يكون قد استفاد من اجراءات المساعدة على إيجاد نشاط.

تتوقف المساهمة الشخصية للفرد على قيمة الاستثمار، وتمنح معها عدة أنواع من القروض حسب الحالات، نذكر منها: القرض غير المأجور أو القرض بدون فائدة للصندوق، القرض البنكي بفوائد معقولة، وتختلف مدة التسديد ومراحله حسب نوعية القرض والمشروع.

- **منحة البطالة:**

يتم حساب هذا التعويض الخاص بالتأمين عن البطالة حسب أجرة مرجعية تحسب بالطريقة التالية: الأجرة الشهرية الاجمالية لـ12 شهر من العمل الأخيرة، يضاف لها الراتب الوطني الأدنى المضمون، مقسوما على 2.

وتحسب مدة التكفل حسب الأقدمية، شهرين من التعويض في السنة عند آخر مؤسسة عمل بها، لا يمكن أن تكون أقل من 12 شهرا ولا أكثر من 3 سنوات (36 شهرا)، متوسط المدة هو23 شهرا، العمال الذين عملوا 06 أشهر أو أقل لهم حق في شهر من التعويض، والذين عملوا أكثر من 06 أشهر لهم الحق في شهرين من التعويض[2].

[11]- الموقع الالكتروني للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: www.cnac.dz ، اطلع عليه بتاريخ 2015/02/05.
[2]- الموقع الالكتروني للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: www.cnac.dz.

❖ **حصيلة استحداث مناصب الشغل:**

بالنسبة لحصيلة استحداث مناصب الشغل عن طريق الصندوق يمكن توضحيها في الجدول(25.5) وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية 31 جويلية 2008، بالإضافة إلى تقديم توقعات للفترة الباقية والتي تمتد إلى غاية 2013.

الجدول رقم (25.5): حصيلة استحداث مناصب الشغل عن طريق الصندوق الوطني للتأمين على البطالة(CNAC)

الفترات	2007-2005	2008(السداسي الأول)	توقعات الفترة 2009 - 2013
عدد المشاريع	7569	1786	17834
عدد مناصب الشغل	20757	2398	47800

المصدر: مصطفى بلمقدم ومصطفى طويطي(2011)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص15.

وما يمكن استنتاجه من خلال ملاحظة حصيلة استحداث مناصب الشغل والاجراءات التي أدخلت على عمل الصندوق في استحداث مناصب شغل وذلك في شهر مارس 2011، يمكن أن تعطي حقيقة التوقعات المبرمجة في استحداث مناصب الشغل المستقبلية إلى غاية 2013.

04- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هيئة عمومية ذات طابع إداري، تم إنشاؤها بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم259/90 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 المعدل والمتمم للأمر رقم 42/71 المؤرخ في 17 جوان 1971 المتضمن تنظيم الديوان الوطني لليد العاملة، إلا أنها بدأت ممارسة نشاطها سنة 1996، ومن الأهداف الأساسية لهذا الجهاز:

- تشجيع خلق إيجاد نشاطات الشباب أصحاب المبادرات.
- تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.

ونلخص المهام الرئيسية للوكالة كما يلي:

- تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرات لإنشاء مؤسسات مصغرة في مختلف مراحل المشروع.
- إعلام المستثمر الشاب بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه.
- إبلاغ أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم الممنوح لهم والامتيازات المقررة في جهاز المؤسسات المصغرة.
- ضمان متابعة ومرافقة المؤسسات المصغرة سواء خلال الانجاز أو بعد الاستغلال وحتى في حالة توسيع النشاط.

الجهاز موجه للشباب البطال من:

- أصحاب المبادرات للاستثمار في مؤسسة مصغرة، والذين يظهرون استعدادا وميولا لذلك، بحيث تتراوح أعمارهم بين 19-35 سنة.
- يمتلكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية في النشاط الذي يقترحونه.
- كذلك الاستعداد للمشاركة بمساهمة شخصية في تمويل المشروع.

توجد صيغتان للتمويل في إطار وكالة ANSEJ هما:

- **التمويل المثلثي:** هي صيغة تشمل مساهمة مالية من المستثمر، وقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة، وقرض بنكي على مستويين حسب القيمة المالية الاستثمار.
- **التمويل المختلط:** هو تركيب مالي بدون قرض بنكي، تكمن المساهمة الشخصية فيه في الاستثمار الرئيسي، يكمله قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة على مستويين حسب القيمة المالية الاستثمار.

في فترة إنشاء المشروع يعفى صاحبه من الرسم على القيمة المضافة عند اقتناء التجهيزات الخاصة بالمشروع، وخلال الثلاث سنوات الأولى من انطلاق المشروع تعفى المؤسسة من أهم الرسوم الضريبية: الضريبة على الدخل الاجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الرسوم على النشاط المهني والرسوم العقارية، وقد تمتد هذه الفترة بستة سنوات إذا كانت النشاطات تقام في مناطق الترقية المحددة، وتختلف مدة تسديد القروض بين 05 إلى 07 سنوات وفق جدول زمني سداسي يحدد في دفاتر الأعباء.

إنجازات وكالة ANSEJ ومساهمتها في سوق العمل:

كان لهذه الوكالة نصيب معتبر في تمويل المشاريع وإيجاد مناصب شغل، سوف نتطرق لها من خلال عرض ما تيسر من معطيات حول ذلك.

الجدول رقم(26.5): تطور المشاريع الممولة ومناصب الشغل المستحدثة من طرف وكالة ANSEJ .

السنوات	المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل المحققة
إلى غاية 2007/12/31	86 380	243 308
2008	10 634	31 418
2009	20 848	57 812
2010	22 641	60 132
2011	42 832	92 682
2012	65 812	129 203
2013	43 039	96 233
المجموع	292 186	710 788

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الموقع الالكتروني: www.ansej.org.dz

نلاحظ من خلال الأرقام المقدمة في الجدول(26.5) أن عدد المشاريع التي تم تمويلها شهدت ارتفاعا من سنة إلى أخرى، حيث وصلت إلى 86308 مشروع مع نهاية سنة 2007، لتصل إلى 65812 مشروع سنة 2012، ثم تنخفض إلى 43039 مشروع سنة 2013، نتج عن هذه المشاريع الاستثمارية عدد معتبر من مناصب الشغل، حيث قدرت مع نهاية سنة 2007 بنحو 243308 منصب عمل لتصل في المجموع مع نهاية سنة 2013 إلى 710788 منصب عمل كلي، وهو رقم معتبر لا شك وأنه ساهم مساهمة كبيرة في خفض نسبة البطالة ودعم التشغيل في أوساط الشباب خاصة.

وقد قدرت إجمالي القروض المقدمة من طرف البنوك بأكثر من 568.47 مليار دج، كما ساهمت الوكالة بمبلغ إجمالي قدر بأكثر من 216.48 مليار دج، وقدرت اجمالي المساهمات الشخصية للمستثمرين بأكثر من 64.79 مليار دج.

الجدول رقم (27.5): تطور عدد المشاريع الممولة من طرف وكالة ANSEJ حسب نوعية النشاط.

القطاع	إلى غاية 2007/12/31	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع
الفلاحة والصيد البحري	10 668	814	1 467	2 222	3 686	6 705	8 225	33 787
الحرف	13 380	1 881	3 455	3 264	3 559	5 438	4 900	35 877
البناء والأشغال العمومية	4 013	933	2 078	2 794	3 672	4 375	4 347	22 212
الصناعة والصيانة	6 333	1 247	1 685	1 542	2 118	3 301	3 333	19 559
الخدمات	51 986	5 759	12 163	12 819	29 797	45 993	22 234	180 751
المجموع	**86 380**	**10 634**	**20 848**	**22 641**	**29 832**	**65 812**	**43 039**	**292 186**

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الموقع الالكتروني: www.ansej.org.dz

نلاحظ أن المشاريع التي تم الاستثمار في دعمها من طرف الوكالة كانت في مختلف القطاعات، وقد سجلت ارتفاعا من سنة إلى أخرى في معظمها، ونجد أن أكبر عدد من المشاريع الممولة موجودة في قطاع الخدمات، حيث وصل تعدادها إلى 180751 مشروع إلى غاية سنة 2013، تليها قطاع الحرف بعدد مشاريع إجمالي يقدر بـ 35877 مشروع، ثم باقي القطاعات بعدد معتبر من المشاريع.

وفيما يخص توزيع المشاريع حسب الصيغ الممنوحة من طرف الوكالة، فقد تم دعم 278465 مشروع وفق الصيغة الثلاثية التي تم الإشارة إليها سابقا، و13721 مشروع وفق الصيغة المختلطة.

أما فيما يتعلق بدعم المشاريع فلم يكن هناك تفريق في الجنس كما سنلاحظه في الجدول(28.5).

الجدول رقم(28.5):تطور عدد المشاريع الممولة من طرف وكالة ANSEJ حسب الجنس.

السنوات	الذكور	الاناث	المجموع
إلى غاية 2007/12/31	74 214	12 166	86 380
2008	9 132	1 502	10 634
2009	18 352	2 496	20 848
2010	20 430	2 211	22 641
2011	39 881	2 951	42 832
2012	61 335	4 477	65 812
2013	39 513	3 526	43 039
المجموع	262 857	29 329	292 186
النسبة(%)	89.96	10.04	100

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الموقع الالكتروني: www.ansej.org.dz

يظهر لنا جليا أن عدد المشاريع الممولة بالنسبة للذكور أكبر بكثير منه بالنسبة للإناث، حيث وصلت نسبة المشاريع المدعمة للذكور إلى 89.96%، وهوما يمكن إرجاعه إلى المساهمة الرجالية في إنشاء المشاريع أكثر من النساء، بالرغم من أن عدد النساء اللواتي تم منحهم تمويل لمشاريعهم قد وصل إلى 29329 مشروع نسوي و هو عدد معتبر.

05- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

تمثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 الصادر في 22 جانفي 2004، وسيلة للكفاح ضد البطالة والهشاشة بهدف تنمية القدرات الشخصية للشباب للتكفل بأنفسهم من خلال المساهمة في إنشاء نشاطهم، حيث تملك الوكالة هيئة تحت إسم "صندوق الضمان للقروض المصغرة" الذي يقوم بضمان القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة فيه لفائدة المقاولين الذين تلقوا إشعارا بإعانات الوكالة، لذا ومن أجل ضمان تنفيذ المهام المسندة إليها على أحسن وجه، تبنت الوكالة نموذج تنظيمي لامركزي وذلك بإنشاء 49 وكالة ولائية و10 وكالات جهوية تغطي كافة أرجاء الوطن مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر.

تتمثل المهام الأساسية لهذه الوكالة فيما يلي:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما.
- تدعيم المستفيدين وتقديم الاستشارة لهم ومرافقتهم أثناء إنجاز نشاطاتهم.
- إبلاغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة بمختلف الاعانات التي تمنح لهم.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم مكع الوكالة.
- مساعدة المستفيدين عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

يعتبر جهاز القرض المصغر برنامجا يعتمد على السياسة الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالة والأوضاع المتردية للمجتمع، وهو موجه إلى أشخاص بدون عمل ولكنهم قادرين على القيام بنشاط معيشي مصغر بواسطة دعم مالي قليل وبشروط مرنة ومريحة، وعلى هذا يعتمد هذا الجهاز على منح قروض في آجال سريعة تتكون من مبالغ صغيرة (تصل إلى غاية 01 مليون دج)، يتم تسديدها على المدى القصير أو الطويل وتكون مرفقة بمساعدة الدولة والتي تتمثل في تخفيض نسبة الفوائد مع ضمان يتكفل به صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

ويعتمد جهاز القرض المصغر في تمويل المشاريع على المساهمة الشخصية للمستفيد، وسلفة بدون فائدة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومساهمة البنك في شكل قرض بنكي، ويهدف هذا البرنامج إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستفيدين عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات، من خلال توسيع الإمكانيات الممنوحة للمواطنين لمباشرة مشاريعهم وإنشاء نشاطات مختلفة من أجل الخروج النهائي من وضعية البطالة والفقر، وبالتالي فهو موجه إلى:

- البطالين المسجلين في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بما فيهم أولئك الذين انتهت مدة استفادتهم من حقوقهم.
- المرأة التي ترغب في العمل ببيتها.
- الأشخاص لا سيما الشباب الذين ينشطون في القطاع غير الرسمي.
- حاملي شهادات التكوين المهني.
- الحرفيين.
- المواطنين القاطنين بالقرى والبوادي.

وبصفة عامة فإن هذا الجهاز موجه إلى الفئات من المواطنين الذين لا يمكنهم الاستفادة من القرض في إطار المؤسسات المصغرة، وذلك بسبب شرط السن أو التأهيل أو بسبب القدرة المالية الشخصية.

ومن شروط التأهيل للحصول على القرض المصغر من الوكالة حسب منشورات الوكالة الداخلية نجد ما يلي:

- بلوغ سن 18 سنة فما فوق.
- عدم امتلاك دخل أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة.
- إثبات مقر الإقامة.
- امتلاك شهادة تثبت الكفاءة المهنية أو وثيقة معادلة معترف بها أو التمتع بمهارة مهنية مؤكدة تتوافق مع النشاط المرغوب إنجازه.
- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات.

- القدرة على دفع المساهمة الشخصية (حسب الحالة).
- الاشتراك في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في حالة طلب المقاول لقرض بنكي.
- الالتزام بتسديد القرض ونسبة الفوائد للبنك حسب الجدول الزمني.
- الالتزام بتسديد مبلغ السلفية بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب الجدول الزمني.

❖ **إنجازات وكالة ANGEM ومساهمتها في سوق العمل:**

قامت الوكالة بتمويل العديد من المشاريع الاستثمارية في مختلف قطاعات النشاط وللجنسين معا كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم(29.5): القروض الممنوحة من وكالة ANGEM إلى غاية 2014/09/30 حسب الجنس ونمط التمويل وقطاع النشاط.

القروض الممنوحة		عدد القروض الممنوحة	النسبة (%)
حسب الجنس	رجال	640 248	38.06
	نساء	404 723	61.94
نط التمويل	عدد السلف بدون فائدة لشراء المادة الأولية	600 642	91.93
	عدد السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع	52 721	08.07
حسب قطاع النشاط	الزراعة	98 899	15.14
	الصناعة الصغيرة	247 720	37.91
	البناء والأشغال العمومية	54 928	08.41
	الخدمات	136 312	20.66
	الصناعة التقليدية	113 862	17.43
	التجارة	1 121	0.17
	الصيد البحري	521	0.08
المجمـوع		653 363	100

المصدر: الموقع الالكتروني لوكالة ANGEM: www.angem.dz .

نلاحظ من خلال الجدول(29.5) أن النساء هن الأكبر حصة وطنيا من حيث الاستفادة من القروض الممنوحة بنسبة 61.94%، في حين قدرت هذه النسبة للرجال بـ 38.06%، وهوما يفسر أن النساء الأكثر اهتماما بقروض شراء المواد الأولية من أجل شراء مواد النسيج والخياطة (صناعات تقليدية)، بالنظر إلى سهولة العمل في هذا الميدان والتي قد تكون في البيوت، وبالتالي تفادي مصاريف زائدة وربح للوقت.

أما فيما يتعلق بالقطاعات التي تم تمويل مشاريعها، فنلاحظ أن قطاع الصناعة يستحوذ على أكبر حصة من القروض بـ 55.34%(582 361 قرض)، والتي تشمل كل من الصناعات الصغيرة والصناعات التقليدية، حيث تعود النسبة الأكبر للصناعات الصغيرة بنسبة قدرت بـ37.91%، ثم يأتي قطاع الخدمات بنسبة تقدر بـ 20.66%، تم قطاع الزراعة في المرتبة الثالثة بـ 15.14%، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 8.41 % وأخيرا قطاع الصيد البحري بـ 0.08 %(521 قرض).

فيما يخص نمط التمويل فنلاحظ أن النسبة الكبيرة من عدد السلف بدون فائدة كانت لشراء المادة الأولية بنسبة بلغت 91.93%، تليها عدد السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع بنسبة 8.07%.

الجدول رقم(30.5): توزيع القروض الممنوحة من طرف وكالة ANGEM إلى غاية 2014/09/30 حسب الفئات العمرية.

الفئات العمرية	عدد القروض الممنوحة	النسبة (%)
29 – 18	247 068	37.81
39 – 30	207 285	31.72
49 – 40	113 986	17.45
59 – 50	62 045	09.50
60 فما فوق	22 979	03.52
المجمـوع	653 363	100

المصدر: الموقع الالكتروني لوكالة ANGEM: www.angem.dz.

أما فيما تعلق بالفئات العمرية المعنية بالمشاريع الممولة من طرف وكالة ANGEM، نجد أن الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 سنة هم من كان لهم أكبر قدر من القروض الممنوحة بنسبة قدرت بـ 37.81% (247 068 قرض)، تلتها الفئة العمرية الموالية لها (30-39) بنسبة قدرت بـ 31.72% (207 285 قرض)، ثم تتوالى النسب في انخفاض كلما ارتفعت فئات الأعمار، ومما يمكن الإشارة إليه أن النسبة الأكبر من القروض كانت موجهة لفئة الشباب.

الجدول رقم(31.6): توزيع القروض الممنوحة من طرف وكالة ANGEM إلى غاية 2014/09/30 حسب المستوى التعليمي.

الفئات العمرية	عدد القروض الممنوحة	النسبة (%)
بدون مستوى	107 194	17.22
متعلم	9 891	1.59
ابتدائي	92 477	14.86
متوسط	312 131	50.14
ثانوي	72 147	11.59
جامعي	28 641	4.60
المجمـوع	622 481	100

المصدر: الموقع الالكتروني لوكالة ANGEM: www.angem.dz.

بالنظر إلى توزيع المستفيدين من القروض الممنوحة من طرف الوكالة، يمكن القول أن النسبة الأكبر من المستفيدين تعود للأشخاص الذين مستواهم التعليمي "المتوسط" بنسبة قدرت بـ50.14%، مما يدل أن هذه الفئة من الأفراد الذين لم يتمكنوا من مواصلة دراستهم لجئوا إلى هذا النوع من القروض للقيام بنشاطات تعود عليهم بالفائدة، خاصة لدى فئة النساء اللواتي تخدمها أكثر هذه الأنواع من النشاطات كما رأينا سابقا، يليها في المرتبة الثانية الأشخاص الذين ليس لديهم مستوى بنسبة قدرت بـ17.22%، في حين بلغت نسبة الأفراد الذين لديهم مستوى جامعي لم تعد 4.60%، وهوما يدل على أن الإقبال على هذا النوع من القروض الممنوحة من طرف هذه الفئة ضعيف.

وقد بلغ عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ إنشائها إلى غاية 2014/09/30 حوالي 980045 منصب شغل كما يبينه الشكل الموالي.

الشكل رقم(2.5): تطور عدد المناصب المستحدثة من طرف وكالة ANGEM من 2005 إلى 2014/09/30.

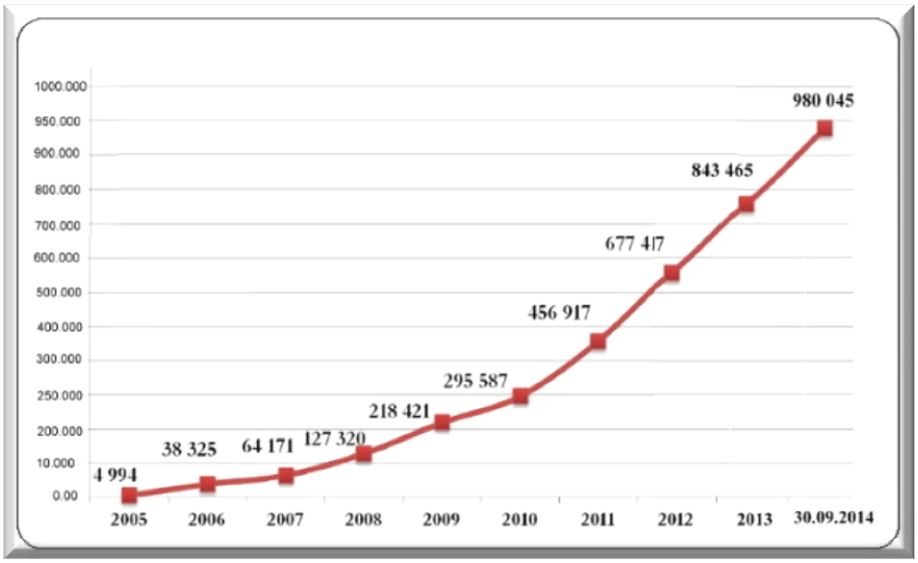

المصدر: الموقع الالكتروني لوكالة ANGEM: www.angem.dz.

نلاحظ من خلال الشكل رقم(2.5) أن عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف المشاريع الممولة عن طريق وكالة ANGEM قد شهد تطورا سريعا وملحوظا من سنة إلى أخرى، حيث ارتفع من 4994 منصب شغل سنة 2005 إلى 295 587 منصب شغل سنة 2010، ليصل إلى 980045 منصب شغل مستحدث بتاريخ 2014/09/30، وهو عدد معتبر جدا من مناصب الشغل راجع للإقبال الكبير على هذا النوع من المشاريع التمويلية.

الجدول رقم(32.5): حصيلة الخدمات غير المالية الممنوحة من طرف وكالة ANGEM إلى غاية 2014/09/30.

الأنشطة المنجزة	عدد المستفيدين
التكوين في مجال تسيير مؤسسة صغيرة GTPE	46 163
التكوين في مجال التعليم المالي العام FEFG	37 173
التكوين حسب برنامج GET AHEAD	582
العدد الاجمالي للمقاولين المكونين	736
اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية	84 654
مواضيع عامة متعلقة بإنشاء وتسيير نشاط	42 924
صالونات عرض/بيع	15 645
العدد الاجمالي للمستفيدين من الخدمات غير المالية	**143 223**

المصدر: الموقع الالكتروني لوكالة ANGEM: www.angem.dz

يتضح لنا من خلال الجدول رقم(32.5) أن الوكالة لم تكن تقم بتمويل المشاريع فقط، بل كانت هناك خدمات أخرى غير مالية تقدم على غرار التكوين في مجال تسيير مؤسسة صغيرة والتعليم المالي العام وتكوين المقاولين وغيرها من خدمات الأخرى المقدمة قصد تحفيز المقبلين على استحداث مناصب عمل وتوجيههم قصد إنجاح مشاريعهم الاستثمارية، حيث بلغ إجمالي الأشخاص المستفيدين من الخدمات غير المالية للوكالة بـ223 143 مستفيد وهو عدد معتبر.

06- وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار(APSI):

أنشئت وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة بموجب قانون الاستثمار الصادر في 1993[1]، ومنذ صدور قانون الاستثمار في أوت 2001، عُوضت وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI، بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، حيث ورد إنشاء هذه الوكالة في المادة 07 من القانون الذي ينص على ما يلي: "تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها".

مهام الوكالة: لقد أوكلت العديد من المهام لهذه الوكالة منها:

- ✓ ضمان ترقية الاستثمارات وتنميتها ومتابعتها؛
- ✓ استقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين الوطنيين والأجانب؛
- ✓ تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يظم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار؛
- ✓ منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيبات المعمول بها؛
- ✓ تسيير صندوق دعم الاستثمارات؛

[1]- الجريدة الرسمية، المرسوم 12/93 الصادر في 1993/10/05، العدد64.

- ✓ ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار؛
- ✓ مراقبة ومتابعة الاستثمارات لتتم في إطار الشروط المحددة؛
- ✓ تقديم التسهيلات الجمركية الخاصة بوسائل الإنتاج والمادة الأولية في المدة المحددة.

ويضم الشباك الموحد للوكالة كافة الأدوات والتنظيمات التي لها علاقة بالاستثمار، ويقوم بتقديم الخدمات الإدارية الضرورية بالتنسيق مع الجهات والهيئات التي لها علاقة بإنشاء المؤسسات، حيث تضم الوكالة ممثلين عن المؤسسات والهيئات المعنية مباشرة بالاستثمار، ومنها المركز الوطني للسجل التجاري، مديريات الضرائب، الوكالات العقارية، ولجان دعم المشاريع المحلية وترقيتها، ومديريات السكن والتعمير، مديرية التشغيل، مديرية الخزينة، البلديات المعنية، والتي تكون ممثلة في هذا الشباك من أجل تخفيف وتسهيل الإجراءات التأسيسية للشركات وضمان اللامركزية في إنجاز المشاريع على مستوى الولايات التابعة.

كما تحتوي الوكالة على صندوق لدعم الاستثمار وهو مكلف بتمويل المساعدات التي تقدمها الدولة للمستثمرين في شكل امتيازات جبائية وجمركية وتغطية تكاليف القاعدة الهيكلية اللازمة لإنجاز الاستثمارات.

وقد بلغ حجم المشاريع الاستثمارية التي تم التصريح بها من طرف الوكالة خلال الفترة (1993-2001) ما مقداره 440 مشروع بقيمة مالية وصلت إلى 283.278 مليون دج، وقد تم خلال ذلك استحداث 51 909 منصب شغل[1].

07- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI):

تم إنشاء هذه الوكالة بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار، حيث حلت مكان الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار في 2002/08/20، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعنى بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب على حد سواء، وتعتبر الأداة الرئيسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة والترويج بها واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، خاصة في ظل نظام اقتصاد السوق.

ترتبط هذه الوكالة إداريا بصفة مباشرة برئاسة الحكومة، وتعتبر شريكا متضامنا مع المستثمر مكلف أساسا بتسهيل قيام الاستثمارات وتحسين المحيط العام والمؤسساتي للاستثمار في الجزائر، حيث تقدم المساعدات الضرورية للمستثمرين بفضل لا مركزية الشباك الوحيد، كما تتكفل بتبسيط إجراءات إنجاز الاستثمار.

تنحصر مهام الوكالة في مجال الاستثمار، في الاتصال بالإدارات والهيئات المعنية وتكلف بـ:

[1]- جمال عمورة، دور تطوير و تشجيع الاستثمار في امتصاص البطالة، منتدى التمويل الاسلامي، جانفي 2010، http://islamfin.go-forum.ent/t2619-topic

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار.
- تضفي الطابع الرسمي على المزايا التي ينص عليها نظام التشجيع، وذلك بإنصاف وفي آجال قصيرة.
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الاعفاء.
- تساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية.[1]

إنجازات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ومساهمتها في سوق العمل:

قامت الوكالة بتمويل العديد من المشاريع الاستثمارية في مختلف قطاعات النشاط، مما سمح بإنشاء واستحداث العديد من مناصب الشغل المتعلقة باستثمارات محلية أو أجنبية.

الجدول رقم(33.5): تطور عدد المشاريع ومناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) خلال الفترة(2002-2013).

السنة	عدد المشاريع	النسبة (%)	مناصب الشغل	النسبة (%)
2002	485	0.91	29 372	3.44
2003	1 622	3.05	34 476	4.04
2004	874	1.64	24 719	2.90
2005	843	1.58	43 597	5.11
2006	2 145	4.03	47 748	5.59
2007	4 323	8.12	87 983	10.31
2008	6 687	12.57	92 055	10.78
2009	7 594	14.27	68 774	8.06
2010	6 386	12.00	64 091	7.51
2011	6 434	12.09	128 491	15.06
2012	6 919	13.00	83 210	9.75
2013	8 895	16.72	148 943	17.45
المجموع	53 207	100	853 409	100

المصدر: الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): www.andi.dz

نلاحظ من خلال أرقام الجدول رقم(33.5) أن نسبة المشاريع الممولة من طرف وكالة ANDI كانت في تزايد مستمر تقريبا من سنة إلى أخرى، حيث انتقلت من 0.91%(485 مشروع) سنة 2002

[1]- المادة 21 من الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، و المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي 01-282 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و تنظيمها و سيرها.

إلى 16.72% (8895 مشروع)، وقد وصل عدد المشاريع الممولة من طرف هذه الوكالة 53207 مشروع تم من خلاله استحداث 853409 منصب عمل، حيث وصلت نسبة المناصب المنجزة خلال سنة 2013 لوحدها 17.45% (148 943 منصب شغل)، وهوما يدل على الدور الذي لعبته هذه الوكالة في تدعيم الاستثمارات وبالتالي المساهمة في تحريك سوق العمل من خلال إيجاد عدد معتبر من مناصب الشغل.

الجدول رقم(34.5): توزيع المشاريع ومناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) حسب قطاع النشاط خلال الفترة(2002-2013).

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة (%)	مناصب الشغل	النسبة (%)
الزراعة	735	1.38	43 250	5.07
البناء	10 124	19.03	219 795	25.75
الصناعة	6 607	12.42	271 385	31.80
الصحة	620	1.17	14 368	1.68
النقل	29 145	54.78	147 215	17.25
السياحة	489	0.92	43 871	5.14
الخدمات	5 481	10.30	93 995	11.01
التجارة	2	0.00	15 500	1.82
الاتصالات	4	0.01	4 030	0.47
المجموع	53 207	100	853 409	100

المصدر: الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): www.andi.dz

فيما يتعلق بتوزيع المشاريع المستحدثة من طرف الوكالة على القطاعات، نلاحظ أن أكبر قطاع حاز على أكبر عدد من المشاريع هو قطاع النقل بنسبة قدرت بـ54.78% (29145 مشروع دعم)، حيث أسهم ذلك في دعم الخواص لاقتحام هذا القطاع والمساهمة في تطويره وتحسين خدماته، يليه قطاع البناء بنسبة وصلت إلى 19.03% (10 124 مشروع)، ثم قطاع الصناعة في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت 12.42%(6 607 مشروع)، يليه قطاع الخدمات بنسبة قدرت بـ10.30% (5 481 مشروع)، وتتوزع بقية النسب على القطاعات الأخرى.

الجدول رقم(35.5): توزيع المشاريع ومناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) حسب نوع الاستثمار خلال الفترة(2002-2013).

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة (%)	مناصب الشغل	النسبة (%)
إنشاء	31 675	59.53	460 202	53.93
توسيع	20 868	39.22	378 923	44.4
إعادة هيكلة	02	0.00	75	0.01
إعادة تأهيل	576	1.08	8 695	1.02
إعادة تأهيل وتوسيع	86	0.16	5 514	0.65
المجموع	53 207	100	853 409	100

المصدر: الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): www.andi.dz

أما بخصوص نوعية الاستثمارات التي مولتها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فقد كانت أكبر نسبة من التمويل موجهة للمشاريع الجديدة أو المستحدثة بنسبة قدرت بـ59.53% (31675 مشروع)، تلتها المشاريع التي كانت تحتاج إلى توسعة بنسبة قدرت بـ39.22% (20868 مشروع)، وباقي النسب توزعت بين إعادة الهيكلة، التأهيل أو إعادة التأهيل والتوسيع بنسب ضئيلة ومختلفة.

وعلى العموم يمكن القول بأن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ومنذ نشأتها كان لها دورا بارزا في المساهمة في إيجاد وتمويل ودعم العديد من الاستثمارات التي سمحت بتشغيل العديد من العاطلين عن العمل في مختلف المجالات، وساعدت الكثير في تحقيق مشاريعه أو توسعتها وإعادة هيكلتها.

08- وكالة التنمية الاجتماعية (ADS):

تأسست هذه الوكالة بموجب مرسوم رقم 96-232 بتاريخ 29 جوان 1996 كوسيلة تنفيذية لسياسة دعم الدولة للفئات المتضررة من الاصلاحات الاقتصادية، وهي هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية الإدارية والمعنوية، يتابع نشاطها الوزير المكلف بالتشغيل والحماية الاجتماعية من المتابعة الميدانية لكافة نشاطات الوكالة، هدفها التخفيف من حدة نتائج مخطط إعادة الهيكلة على الفئات الاجتماعية الضعيفة، وذلك من خلال وضع تدابير وبرامج لمحاربة البطالة والفقر والتهميش، لذلك فإنه من المهام الأساسية للوكالة ما يلي:

- تتولى الو كالة الترقية والانتقاء والاختيار والتمويل الكلي والجزئيَ عن طريق المساعدات أو أية وسيلة أخرى.
- الأعمال والتدخلات لفائدة الفئات المحرومة والتنمية الجماعية.
- تمويل كل مشروع أشغال أو خدمات ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية الأكيدة ويحتوي على كثافة عليا لليد العاملة تقترحها كل جماعة أو مجموعة أو تجمع عمومي أو خاص قصد ترقية تنمية الشغل.
- تنمية المؤسسات الصغرى.
- تتولى الوكالة مهمة البحث والاستطلاع وجمع المساعدات المالية والتبرعات والهبات والاكراميات من أي نوع، سواء أكانت ذات طابع وطني أو أجنبي، أو دولي أو متعدد الجوانب، والضرورية لأداء موضعها الاجتماعي.

ومن أهم المصادر التمويلية للوكالة نجد ما يلي :

- إعانات الصندوق الاجتماعي للتنمية والهبات والوصايا أو القروض التي تمنحها ا لجماعات الوطنية أو المحلية العمومية أو الخاصة، الأجنبية، أو الدولية أو المتعددة الأطراف، كما أنه عندما يضع الواهب شرطا أو عدة شروط حول اتجاه المداخيل

الممنوحة لصالح عمل ما، تتولى الوكالة ضمان التحكم فيها حتى تصل إلى انجاز هذا العمل إذا ما كانت هذه الشروط تتلاءم مع مهامها.

- نتائج توظيف الخزينة.
- النتائج المختلفة والقيَم المضافة التابعة لنشاطها.

يشمل تنظيم الوكالة مديرية عامة تتفرع عنها عدة مديريات مركزية، بالإضافة إلى مجلس للتوجيه ولجنة مراقبة، كما تعتمد على شبكة تتكون من 07 وكالات جهوية، بالإضافة إلى اعتمادها على مديريات التشغيل ومديريات النشاط الاجتماعي بالولايات وكذا البلديات، كما وصل عدد الخلايا الجوارية للتضامن 286 خلية حتى نهاية سنة 2014، حيث تتكون هذه الخلايا من فريق متعدد التخصصات وتحتوي على طبيب واختصاصي اجتماعي واختصاصي نفساني بالإضافة إلى مرشدة اجتماعية، وتعمل بالتنسيق مع مصالح الشرطة والدرك الوطني والحماية المدنية إلى جانب السلطات المحلية لاسيما عند حالات الكوارث الطبيعية، كما تقوم هذه الهيئات بالعديد من المهام كالمساعدة في الإدماج المهني وخلق مناصب شغل والمرافقة النفسية وتقييم الحاجات الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بوضع بعض الفئات السكانية في اتصال مباشر مع السلطات المعنية .

"وقد أوكلت لهذه الوكالة مهمة امتصاص البطالة في المجتمع الجزائري وفقا للسياسة المقترحة من طرف السلطات الوصية، وتتكون هذه البرامج من:

- **الشبكة الاجتماعية:** وتضم المنحة الجزافية للتضامن (AFS)، وتعويضات الأنشطة ذات المنفعة العامة(IAIG)، تقوم هذه الشبكة بتقديم مساعدة شهرية للعائلات التي تثبت أنها بدون دخل، وفي هذا الاطار حدد سقف هذه الشبكة بـ900 دج شهريا إضافة إلى 120 دج للفرد الواحد تحت كفالة (أقصى حد 03 أطفال)، كما خصص هذا الإجراء للأشخاص الذين يعيشون وحدهم وغير قادرين على العمل، أما اجراء (IAIG) فهو موجه لأفراد العائلة بدون دخل مقابل مشاركتهم في أنشطة منظمة من طرف البلديات، حيث يتقاضون تعويضا قدره 3000 دج شهريا.
- **الأشغال ذات المنفعة العامة والكثيفة من اليد العاملة(TUP/ HIMO):** والتي تم استحداثها سنة 1997 بتمويل خارجي (قرض BIRD) قدره 50 مليون دولار، ويهدف هذا الإجراء إلى خلق مناصب عمل مؤقتة في مختلف الأنشطة للمناطق المتضررة من البطالة.
- **التنمية التعاونية (DC):** يخص هذا الإجراء البطالين القاطنين في المناطق المحرومة من ضروريات الحياة حتى يتمكنوا من رفع مستواهم المعيشي، وتحقيق هذه المشاريع يتجسد بمشاركة الأطراف المستفيدة من هذا الاجراء.

- **الخلية الاجتماعية التقاربية:** وتضم اختصاصات متنوعة كالأطباء والمعلمين التربويين، أطباء نفسانيين، المساعدين الاجتماعيين، ....الخ، ويصلح هذا الإجراء في المناطق الكثيفة بالسكان بهدف تقوية النشطة الاجتماعية، توسيع الصحة والاعتناء بالتعليم.
- **عقود ما قبل التشغيل (CPE):** تم تنظيم هذا الإجراء في إطار المخطط الوطني لمكافحة البطالة والذي يمس البطالين الطالبين للعمل لأول مرة في شكل عقد لمدة سنة قابلة للتجديد مرة واحدة لمدة 06 أشهر بعد موافقة المستخدم، وهو موجه خصيصا لخريجي الجامعات.
- **القروض المصغرة (MC):** شرع في هذا الإجراء في نهاية سنة 1999 لتشجيع المبادرة الذاتية في خلق الشغل عن طريق الاستثمار في أنشطة اقتصادية حرة، بالاعتماد على قروض بنكية مدعمة من طرف الدولة، ويساهم المترشح بـ02% من معدل الفائدة.

توجه هذه القروض للأنشطة المنتجة (العمل بالبيت)، المهن الصغيرة، الحرف التقليدية المنتجة للسلع والخدمات، ويصل الحد الأعلى للقروض 350 ألف دج، وأدناها 50 ألف دج تسدد على خلال فترة تتراوح بين 12 و60 شهرا".[1]

"أما في مجال التشغيل، فقد أكد المدير العام لوكالة التنمية الاجتماعية أن حوالي 20.000 مستفيد من إجراء منحة إدماج المتحصلين على شهادات تم ترسيمهم في عالم الشغل منذ إطلاق العملية سنة 1999، حيث أكد أن مجموع 495212 شاب متحصل عل شهادات تم توظيفهم في عالم الشغل في إطار إجراء إدماج المتحصلين على شهادات خلال الفترة 1999-2013، حيث تم ترسيم 20 ألف منهم، أي أزيد من 5 بالمائة من مجموع المستفيدين، وقد وضع إجراء إدماج المتحصلين على شهادات الذي تسيره وكالة التنمية الاجتماعية بموجب مرسوم تنفيذي خلفا لعقد ما قبل التشغيل السابق، ويندرج في إطار سياسة نشيطة لإدماج الشباب المتحصلين على شهادات في عالم الشغل.

ويقرر هذا الإجراء إدماج المستفيدين مدة سنة قابلة للتجديد مرة واحدة من أجل نفس الفترة في جميع القطاعات الإدارية والاقتصادية العمومية والخاصة، ويتعلق الأمر بإدماج الشباب طالبي العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة متحصلين على شهادات تعليم عالي وتقنيين سامين متحصلين على تكوين مهني قصد تمكينهم من الحصول على تجربة مهنية وترقية قابلية تشغيلهم.

وفي إطار هذا الإجراء يستفيد الشباب المعنيون من تعويض شهري بقيمة 10.000 دينار شهريا بالنسبة للجامعيين و8000 دج شهريا بالنسبة للتقنيين الساميين، ومن جهة أخرى كشفت تحليلات وكالة التنمية الاجتماعية أن أغلبية الشباب المتحصلين على شهادات تم إدماجهم في القطاع الإداري بنسبة 81 بالمائة، وحسب مزايا هذا الإجراء فإن المستفيدين المدمجين يمكنهم الحصول على تعويض إضافي بقيمة 2500 دج شهريا من خلال التسجيل في تكوين تأهيلي في مؤسسات التكوين المعتمدة خلال مدة أقصاها

[1]- قصاب سعدية(2005)، مرجع سبق ذكره، ص188-189.

ستة (6) أشهر، ويحق للمستفيدين الحصول على خدمات التامين الاجتماعي فيما يخص العطل المرضية وعطل الأمومة وحوادث العمل والمرض المهني طبقا للتنظيم الساري"[1].

"قامت وكالة التنمية الاجتماعية خلال سنة 2013 بتمويل أكثر من 1232 مشروع في إطار الأشغال ذات المنفعة العامة الجد مكثفة لليد العاملة (TUP/HIMO) والتي تشرف على تسيير أكثر من 4285 منصب شغل مؤقت.

أما في إطار مشروع الجزائر البيضاء الذي ينضوي تحت مشروع (TUP/HIMO)، فقد بلغ عدد المشاريع المنجزة خلال سنة 2013 أكثر من 6241 مشروع، أسفرت عن إنجاز أكثر من 12472 منصب شغل".[2]

لقد تم التطرق إلى أهم مؤسسات سوق العمل مع ذكر بعض البرامج التي تدعمها هذه المؤسسات، والتي تهدف إلى الحد من البطالة ودعم التشغيل قصد دمج ومساعدة أكبر عدد من طالبي العمل والباحثين عنه لولوج سوق العمل والتخلص من البطالة بمختلف أنواعها.

يمكن القول بأن مؤسسات سوق العمل قد ساهمت مساهمة كبيرة منذ نشأتها في دعم التشغيل وترقيته من خلال البرامج التي سعت لتطبيقها، والتي اختلفت من هيئة إلى أخرى وفق خصوصيات ومهام كل منها، حيث أصبحت تقدم الكثير من التسهيلات للسلطات المكلفة بتسطير السياسات، واقتربت أكثر من العاطلين عن العمل خاصة فئة الشباب، كما سهلت للباحثين عن طالبي الشغل من المؤسسات الاقتصادية والمستثمرين المهمة بحصولهم على اليد العاملة المطلوبة، إلا أن هذه المؤسسات لازالت لم تتمكن من التحكم في محددات سوق العمل، وذلك بحكم تسييرها وطبيعة عملها التي لم يطرأ عليها أي تغيرات، لا من حيث نمط التسيير ولا من حيث الهياكل ولا من حيث الجوانب المادية والبشرية رغم الاصلاحات التي شهدتها هذه المصالح، حيث لازالت نسبة التأطير البشري منخفضة بهذه الهيئات، مما لم يمكنها من تأدية واجبها على أحسن وجه، خاصة في ظل تزايد الطلب على خدمات هذه الهيئات من طرف العاطلين بمختلف فئاتهم وأعمارهم.

بالإضافة إلى ذلك، فإن غياب التنسيق بين مختلف المصالح العمومية للتشغيل قد أثر على نجاح السياسات التشغيلية في ضبط العرض والطلب في سوق العمل، كما أدى نقص المعلومات التي تمكن من تقييم سوق العمل إلى عدم التمكن من إيجاد الحلول المناسبة للخلل الذي يعاني منه هذا السوق، خاصة على مستوى السياسات والاصلاحات التي تبذلها الدولة في ذلك.

لقد كان الهدف من وجود كل الهيئات ومصالح التشغيل هو الحد من انتشار البطالة ضمن البرنامج الوطني لمكافحة البطالة، إلا أنها شهدت تداخلا في مهامها، وكمثال على ذلك برامج التشغيل بمبادرة

[1]- الموقع الالكتروني: http://www.aps.dz/ar/economie/3622 ، تاريخ الاطلاع عليه: 2015/02/15 .
[2]- الموقع الالكتروني: http://www.ads.dz/crbst_30.html ، تاريخ الاطلاع عليه: 2015/02/15 .

محلية التي تتبع مباشرة لوزارة العمل ويدخل في إطار برنامج الجماعات المحلية، وبرنامج TUP/HIMO التابع لوكالة التنمية الاجتماعية (ADS)، حيث يؤدي هذا التداخل إلى إيجاد نوع من التفكيك في الجهود، وتبديد الموارد المالية لهذه الهيئات، يضاف لها تضارب المهام وتداخلها مثلا بين الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ENSEJ)، كما يطرح نفس المشكل بين وكالة (ENSEJ) ووكالة التنمية الاجتماعية (ADS) فيما يتعلق بمشاريع القروض المصغرة، وإنشاء المؤسسات المصغرة،.....الخ.

خـاتمــة:

لقد شهد سوق العمل في الجزائر تغيرات كبيرة على مر المراحل التي شهدها تغير الاقتصاد الوطني، وشهدت معه سياسات التشغيل التي كانت مرتبطة باستراتيجية التنمية ومعتمدة على الدولة هي الأخرى تغيرات عبر مختلف المراحل، خاصة مع ارتفاع معدلات البطالة التي أدت إلى خلل كبير في العرض والطلب بسوق العمل، حيث شهدت هذه السياسات المنتهجة طغيان الجانب الاجتماعي بغض النظر عن الجانب الاقتصادي، واتسمت في ظل النظام الاقتصادي الموجه بالانتعاش، حيث سعى التوجه الاشتراكي إلى توفير مناصب شغل في مختلف المؤسسات العمومية حتى ولو كانت زائدة عن الحاجة، مما أدى إلى تراكم اليد العاملة في المؤسسات وعرضها إلى الاهمال والاتكال، غير أن هذه السياسات سرعان ما أظهرت فشلها وعدم نجاعتها خاصة مع منتصف الثمانينات التي صاحبت الأزمة النفطية وما انجر عنها من مآسي وأزمات اقتصادية، يضاف إلى ذلك الانتقال إلى اقتصاد السوق الذي حتم على الدولة وضع سياسات تخضع لهذا النمط من الاقتصاديات، أي تخضع لقواعد السوق من خلال آليتي العرض والطلب، حيث أن تتبع سياسة التشغيل في الجزائر منذ مرحلة الاقتصاد الموجه إلى مرحلة دخول اقتصاد السوق يمكننا من القول بأنه لم تكن هناك استراتيجية تشغيل واضحة المعالم وقائمة بذاتها في مرحلة المخططات التنموية، حيث كان التشغيل هدفا مشتركا بين جميع القطاعات، وكانت الخطط الاقتصادية تتضمن في جوانبها المختلفة حجم مناصب الشغل المزمع تحقيقها، ولم يكن الباحث عن العمل يجد صعوبة كبيرة في الحصول على منصب شغل، وبالتالي فإن سياسة التشغيل خلال هذه الفترة قد ارتبطت بالخطط التنموية وحجم الاستثمارات التي برمجت وما نتج عنها من تحقيق مناصب شغل دائمة أو مؤقتة، إلا أن تطبيقها لم يكن موفقا مع بداية الانتقال إلى اقتصاد السوق وأدى إلى اختلال كبيرة سوق العمل، وبالتالي غلق الكثير من المؤسسات والتسريح الجماعي للعديد من العاملين، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة.

ألزم هذا الوضع الدولة على جعل قضية التشغيل من أولى اهتماماتها، واستدعى منها ضرورة صياغة الآليات الكفيلة بامتصاص هذه المعدلات بالخلق المباشر للوظائف، وتحسين قابلية التوظيف لدى الباحثين عن العمل، وهوما قامت به الجزائر مع بداية هذه الألفية خلال برامج التنمية التي تم تسطيرها، بوضع العديد من الصيغ والهيئات والبرامج التي شكل في مجملها الإطار المؤسساتي لسوق العمل في الجزائر، حيث عملت على دفع عجلة التنمية وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، لاسيما فيما يتعلق بتوسيع التشغيل وخفض معدلات البطالة، وكانت محاولات من طرف الدولة لخلق ديناميكية في سوق الشغل في ظل ظرف تميز بجمود الاستثمارات العمومية.

ولضمان توازن وفعالية أكثر في سوق العمل، يحب إعطاء مسألة العلاقة بين مخرجات التعليم والتكوين وسوق العمل اهتماما كبيرا، حيث أنها تعتبر من الضروريات اللازمة لتحقيق التنمية بالنظر إلى الارتباط التكاملي بينهما، لأن تحقيق ذلك يؤدي إلى تحقيق احتواء هذه المخرجات من طرف سوق العمل، وتشغيل اليد العاملة في مختلف المجالات، حيث أصبح أصحاب الشهادات هم الأكثر عرضة للبطالة، في الوقت الذي يكثر فيه الحديث عن عصرنة أساليب الادارة والإنتاج ورقمنتها.

يرتبط نظام التكوين في الجزائر بثلاث قطاعات أساسية هي التربية والتعليم العالي والتكوين المهني، حيث استطاعت منظومة التكوين في وقت معين الوفاء باحتياجات سوق العمل، خاصة في مرحلة التنمية المخططة حيث اعتمدت الدولة على سياسة التعيين المباشر لحاملي الشهادات العليا والشهادات الجامعية، وخرجي المعاهد والمدارس الوطنية، بالنظر إلى خصوصية المرحلة وتزايد عرض العمل الذي وفرته المؤسسات العمومية جراء توسع الاستثمارات، ولتحقيق التوازن المنشود، وجب على الدولة تغليب سياسة الكيف على الكم التي أصحبت هي السائدة، كما يجب أن يكون هناك تنسيق بين المؤسسات المختلفة في كل القطاعات والقطاعات المسؤولة عن مخرجات اليد العاملة قصد تحقيق توازن قدر المستطاع، يضاف لكل ما ذكرنا اشكالية الترسب المدرسي التي يجب القضاء عليها من خلال إعادة توجيه الأفراد الذي يغادرون المؤسسات التربوية في مختلف الاطوار، ودمجهم في مؤسسات التكوين قصد تأهيلهم ومنحهم الفرصة لكسب خبرة تمكنهم من دخول عالم الشغل.

ينبغي أن تقوم معالجة استقرار سوق الشغل وبالتالي العرض والطلب على رؤية استراتيجية شاملة، أي أن تكون عميقة وطويلة الأمد ومتعددة الأبعاد، وهوما تفتقر إليه السياسات الحالية في هذا المجال بالجزائر، وذلك من خلال دعم التشغيل المستقر، وتنويع الاستثمارات في مختلف القطاعات، والتي يجب أن تكون مساهمة ومنتجة لمناصب الشغل، بالإضافة إلى السعي لوضع قواعد منافسة واضحة ومدعمة بمنظومة قانونية تحمي سوق العمل وتنظمه أكثر، كما يجب إعادة الاعتبار لعنصر العمل كقيمة اجتماعية وثقافية قبل أن تكون قيمة اقتصادية فقط، حيث لا يمكن اقناع الأفراد بالعمل وقد ألفوا العيش والكسب من دون بذل جهد معتبر، كما أن طغيان المعالجة الاجتماعية وأحيانا السياسة لمشكل التشغيل على حساب المعالجة الاقتصادية ترتب عنه تحول التشغيل من حل لمشكل البطالة إلى امتصاص لغضب الشباب العاطل عن العمل، أي امتصاص الضغوط الاجتماعية التي تنجر عن تلك المشاكل بحلول ترقيعية لا تعمل على وضع حد لتفاقم المشكل، بدلا من أن يكون التشغيل لتحقيق أهداف اقتصادية ومنها الاستجابة للحاجة الاجتماعية والنفسية لطالبي العمل والباحثين عنه.

الفصـل السـادس

"تـأثير متغيرات البنية السكانية و التنمية الاقتصاديـة على تطـور البطالـة والشغل في الجزائر"

مقدمـــة:

تعتبر دراسة موضوع العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي من الأهمية بما كان، خاصة في ظل التحولات التي تشهدها البلدان، سواء من ناحية التغير في بنيتها السكانية أو التغيرات في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وبالنظر إلى التفاعلات التي تحدث والتي أثرت ولا تزال تؤثر في العديد من المؤشرات، مما جعل دراسة العلاقة التي تربط المؤشرين ضرورة حتمية لمعرفة اتجاهات ودرجة تأثير كل من النمو السكاني على أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية.

اختلفت وجهات النظر حول دور السكان والنمو الديمغرافي في المجتمع والاقتصاد وتطويرها وهي وجهات نظر تراوحت بين المتشائمين المنادين بالحد من النمو الديمغرافي لما يشكله من ضغط على الموارد النادرة وضاغطا على مستوى المعيشة نحو الثبات أو الانخفاض، والمتفائلين أو المنادين بتشجيعه لما يمثله من عامل مساعد على التطور التقني، ومشجع عل زيادة الطلب واتساع الأسواق، ونجد طرفا ثالثا يقف على الحياد معتبرا أن إشكالية النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة ورفاهية الشعوب إنما تجد حولها في النظام الاقتصادي في حد ذاته وأن النمو الديمغرافي لا يلعب على الأقل ذلك الدور السلبي الذي يبرزه في المتغيرات الاقتصادية.

لقد اختلفت وجهات النظر في هذا الموضوع باختلاف أحوال البلدان وظروفها الاقتصادية ومستويات معدلات النمو السكاني بها، فمنها من كان للنمو السكاني الأثر الكبير في زيادة الانتاج ودفع حركة التنمية، وبالتالي كانت العلاقة التي أثر بها زيادة النمو السكاني ايجابا على مكونات التنمية الاقتصادية ومنها من كانت سلبية، وتبقى دراسة ومعرفة هذه العلاقة تحتاج إلى توفر المعطيات المتعلقة بمكونات النمو السكاني وأهم المؤشرات التي تؤثر فيه، خاصة ما تعلق بمعدلات المواليد والوفيات والخصوبة وأمل الحياة عند الولادة وغيرها من المؤشرات التي لها تأثير كبير على الزيادة والنمو السكاني، وكذلك الأمر بالنسبة للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي وأهم المؤشرات التي تؤثر فيها.

سنحاول خلال هذا الفصل التطرق إلى دراسة تأثير التغيرات التي تمس البنية السكانية بالإضافة إلى المتغيرات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية ومكوناتها، على تطور الشغل والبطالة في الجزائر من خلال تناول مجموعة من المباحث وفق ما يلي:

المبحث الأول: حيث سنحاول دراسة مدى وجود علاقة بين النمو الديموغرافي والنمو الاقتصادي باستعمال الطرق والأساليب الاحصائية الملائمة من خلال جمع ما تيسر من معطيات متعلقة بالمتغيرين، ثم تطبيق الاختبارات الاحصائية التي تثبت أو تنفي تلك العلاقة، وفي حالة وجودها سنحاول التطرق إلى معرفة درجة تأثير كل من النمو السكاني على النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: والذي سنحاول أن نتناول فيه علاقة المتغيرات المتعلقة بالبنية السكانية و التنمية الاقتصادية بنسبة التشغيل ومعدل البطالة في الجزائر، وذلك باستعمال الاختبارات الاحصائية الملائمة.

المبحث الثالث: سنحاول القيام بدراسة احصائية قياسية لمعرفة أهم مكونات النمو السكاني والتنمية الاقتصادية التي لها تأثير على تطور نسبة التشغيل و معدل البطالة في الجزائر باستعمال الطرق والأساليب الاحصائية الملائمة لذلك كما سنرى، كما سنقول بإجراء توقعات لمعدل البطالة ونسبة التشغيل في الجزائر.

المبحث الأول: علاقة النمو الديمغرافي بالتنمية الاقتصادية.

يمارس الانسان العمل بقصد التمكن من إنتاج السلع والخدمات التي تعمل على سد وتلبية حاجياته ورغباته المختلفة والمتزايدة، وبالتالي فهو يقوم بدورين مهمين، الدور الأول المتعلق بإنتاج الخيرات المادية، والدور الثاني وهو استهلاكها، وفي إطار هتين العمليتين "الإنتاج والاستهلاك" اللتين يقوم بهما الانسان في أي مكان وزمان تتضح معالم العلاقة الموجودة بين المتغيرات السكانية والمتغيرات الاقتصادية الأخرى.

لقد شهدت العلاقة بين النمو الديموغرافي والتنمية الاقتصادية الكثير من الجدل، ودائما ما كان يثور التساؤل حول ما إذا التحكم في النمو السكاني يعتبر شرطا ضروريا لعملية التنمية الاقتصادية، إن هناك ادعاء في الدول الرأسمالية المتقدمة بأن الدول المتخلفة لن تخرج من دائرة الفقر الخبيثة ما لم يتم التحكم في النمو السكاني، بينما كانت وجهه النظر الاشتراكية حول السكان أنه عند الحديث على التنمية لابد وأن نضع قضية السكان جانبا، ذلك أن الفقر الذي تعاني منه الدول المتخلفة إنما يرجع إلى الاستغلال الاقتصادي لهذه الدول من جانب الدول المتقدمة والسيطرة السياسية على هذه الدول، وهذا هو السبب الرئيسي في الفقر النسبي لهذه الدول من وجهه النظر الاشتراكية، ومن الأمور الملفتة للنظر أنه حينما عقد المؤتمر العالمي للسكان في عام 1974، أنتهى إلى خطة عمل تدعو الدول المتقدمة إلى إعطاء أولوية أساسية لبرامج تنظيم الاسرة للسيطرة على الخطر الاكبر الذي يهدد التنمية الاقتصادية في هذه الدول وهو النمو السكاني، وفي عام 1984 حينما عقد في المكسيك المؤتمر العالمي للسكان خرجت الولايات المتحدة بفكرة جديدة مخالفة لتلك التي تبنتها في مؤتمر بوخارست عام 1974، فقد رأت أن النمو السكاني ليس بالضرورة أمرا سيئا، وأن المناخ الاقتصادي الحر هو المكون السحري لكل من التنمية الاقتصادية والتحكم في الخصوبة، فبالرغم من أن العالم كان متفقا على وجهه النظر القائلة بأن النمو السكاني يعد عاملا مقيدا للتنمية الاقتصادية عام 1974، فانه في عام 1984 كان هناك شبه اتفاق حول وجهه النظر الامريكية بأن القضيتان (التنمية والسكان) ليستا متناقضتان بهذه الصورة.

تظهر أسس الترابط بين المتغيرات السكانية والمتغيرات الاقتصادية بوضوح لدى دراسة العناصر الأساسية المكونة لكل منهما وتحليلها، وكذلك من خلال معرفة الديناميكية التي تجمع بين هذه العناصر ومعرفة الأثر الذي يحدثه إجراء تغيير في إحداها في بقية العناصر أوفي الظاهرة كلها سكانية كانت أم اقتصادية، وبالنتيجة يمكن القول أن أيا من عناصر المتغيرات السكانية أو الاقتصادية لا يمكن أن يكون بشكل مستقل أو منعزل تماما عن العناصر الأخرى، وذلك أن عناصر التغيير والقادرة على إحداث ظاهرة ما سكانية كانت أم اقتصادية لا يمكن أن تكون موجودة إلا ضمن درجة معينة من

التفاعل مع العناصر الأخرى، والتغير الذي يحدث ويخلق ظاهرة جديدة ما هو إلا نتيجة لتغير أحد العناصر القائمة يستتبعه تغير بقية العناصر المؤثرة والمتأثرة فيه[1].

المطلب الأول: أثر النمو الديموغرافي على التنمية الاقتصادية.

إن العلاقة بين النمو الديموغرافي والتنمية الاقتصادية يمكن النظر إليها من الناحية التاريخية من ثلاثة جوانب، ففي الجانب الأول نجد أن القوميين يرون أن النمو الديموغرافي يشجع على التنمية، حيث أنهم كانوا يسعون نحو تحرير بلادهم من الاستغلال والسيطرة الاقتصادية من خلال تكوين دول قوية، ومن الأفكار الأساسية للإيديولوجية القومية أن المزيد من السكان سوف يؤدي إلى المزيد من الانتاجية ومن ثم مزيد من القوة الاقتصادية، وربما اقتربت وجهه النظر الرسمية الأمريكية في المؤتمر العالمي للسكان بالمكسيك سنة 1984 من هذا الاتجاه حينما انحصرت في أنه في أي مجتمع حر من الناحية الاقتصادية سوف يؤدي النمو السكاني إلى زيادة الطلب ومن ثم تشجيع الاقتصاد.

أما في الجانب الثاني فإننا نجد أن الماركسيين يؤمنون بأن عدم العدالة الاقتصادية والاجتماعية تنشأ أساسا من عدم وجود جهود تنموية أصلا، والاعتقاد الخاطئ بأن السكان يشكلون مشكلة، إن الماركسيين يؤمنون بأنه ليس هناك أي علاقة سببية بين السكان والتنمية الاقتصادية، حيث يرون حسبهم أن الفقر والجوع والأمراض الاجتماعية الأخرى المصاحبة للتنمية الاقتصادية هي نتيجة لطبيعة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة وليس بسبب النمو السكاني.

وأخيرا فإنه في الجانب الثالث نجد المالثوسيون الجدد الذين يدعون بأنه اذا لم تكن هناك موانع للنمو السكاني فان المكاسب الاقتصادية الناتجة عن التنمية سوف تزول بفعل هذا النمو، حيث نجد أن مالثوس كان رافضا لتحديد النسل إلا من خلال الموانع المتوافقة مع الأخلاق، بينما يرى المالثوسيون الجدد في تنظيم النسل وسيلة من وسائل الحد من الزيادة السكانية.

لم يكن للباحثين الديمغرافيين والاقتصاديين الدارسين لتأثير النمو السكاني في عملية التنمية الاقتصادية وجهة نظر موحدة بخصوص هذا الموضوع، ويمكن إجمال وجهات النظر تلك في اتجاهين أساسيين: اتجاه أول يرى أن النمو السكاني أو الديموغرافي يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية، واتجاه ثاني يرى عكس ذلك.[2]

01- الاتجاه الأول: يرى بأن النمو الديموغرافي يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية.

يرى المؤيدون لهذا الاتجاه أن النمو الديموغرافي يعد عاملا ذا تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية انطلاقا من أن الزيادات السكانية سوف تعمل على التهام المنجزات التنموية، كما أنها تشكل

[1]- معتز نعيم(1999)، النمو السكاني و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ترابط وثيق و علاقة متبادلة – مع دراسة خاصة للواقع السكاني والتنموي في القطر العربي السوري في الفترة 1970-1995، مجلة جامعة دمشق، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، ص134-135.
[2]- معتز نعيم(1999)، مرجع سبق ذكره، ص141-142.

عبئا أو قيدا يعمل على استمرار التقدم والارتقاء في مختلف الجوانب، وقد بنى أنصار هذا الرأي وجهة نظرهم هذه مستندين إلى ما يلي:

أثر النمو الديموغرافي في سوق العمل: حيث يزيد النمو السريع للسكان من عرض قوة العمل ويشيع ظاهرة البطالة بأشكالها الظاهرة والمقنعة في المجتمع ويعمل على تخفيض الأجور، وهذا يعني أن الأسر لن تحصل على الموارد الكافية لتأهيل وتدريب صغارها مما يقود إلى زيادة مستمرة لأعداد العمال غير المؤهلين أو المدربين في سوق العمل، وما دام أن مدى مساهمة الفرد في عملية التنمية إنما تتوقف على درجة تأهيله وتدريبه، فهذا يعني أن النمو المستمر للسكان يعرقل عملية التنمية، حيث يشير التقييم الوارد في تقرير مدير منظمة العمل الدولية إلى أن عدد الفقراء في البلدان النامية قد ازداد رغم الوتائر السريعة للنمو الاقتصادي، وثمة معطيات كافية وإن لم تكن كاملة على أن الظروف المادية المعيشية لعدد كبير من السكان اليوم هي أسوأ مما كانت عليه قبل عقدين من الزمن، وقد تدهور مستوى المعيشة في بعض البلدان، كما تشير تقارير ووثائق الأمم المتحدة المتعلقة بالوضع الاقتصادي لبلدان أمريكا اللاتينية أن وتائر نمو الدخول لدى 40% من أفقر السكان هناك كانت في غالبية هذه البلدان أقل من وتائر نمو الناتج الاجمالي، وفي بعض البلدان التي تتصف بأن المؤشرات الاقتصادية فيها أسوأ من ذلك أصبحت فئات السكان الفقيرة أكثر فقرا.

أثر النمو السكاني في الاستهلاك: حيث يرى مجموعة المفكرين أنصار هذا الاتجاه أن التزايد المتسارع لعدد السكان في أي مجتمع كان يعني وبشكل حتمي زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية بنوعيها الضروري والكمالي وكذلك الطلب على الخدمات، وهذا يشكل قبل كل شيء ضغوطات على المسيرة التنموية للمجتمع، كما أن ارتفاع مستوى الاستهلاك في المجتمع الناتج عن زيادة عدد السكان يعمل على استنفاذ ما تقدمه الطبيعة من موارد وخامات بشكل سريع، وفي كثير من الأحيان تجبر المجتمعات على استيراد مثل هذه الخامات من الخارج لسد الطلب الداخلي المتنامي عليها، ومن الأمثلة على ذلك ما حصل بالمكسيك بين عامي 1970 و1980، حيث ارتفع الدخل القومي الاجمالي في هذا البلد بـــ 90% في الوقت الذين تزايد فيه السكان بمقدار الثلث تقريبا، وكنتيجة لذلك بلغت الزيادة في نصيب الفرد من الدخل نسبة 28%، أي أن النمو السكاني استهلك 69% من الزيادة التي حدثت في الدخل القومي، وخلال نفس الفترة ارتفع الدخل القومي في الولايات المتحدة فقط بـــ 27%، بينما 11% فقط من الزيادة تم استهلاكها من خلال النمو السكاني، ومن ثم ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل في الولايات المتحدة بـــ 24%، وهي نسبة تقارب النسبة التي زاد بها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في المكسيك بالرغم من أن النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة بلغ ثلث معدل النمو في المكسيك خلال نفس الفترة، على أن جانبا كبيرا من النمو في الدخل القومي في المكسيك كان نتيجة الزيادة في الدخل الناتج من النفط وافتراض المكسيك بضمان دخل النفـــط، ومن ثم فعندما انخفضـــت

أسعار النفط عام 1982، تأثر الاقتصاد بصورة جوهرية، في ذات الوقت استمر النمو السكاني في الزيادة لدرجة أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عام 1988 كان أقل من متوسط نصيب الفرد من الدخل عام 1980، وبالتالي فإن النتيجة التي نخرج بها من ذلك هي أنه لو كان النمو السكاني بطيئا في المكسيك لتمت عملية التنمية الاقتصادية بصورة أكثر سهولة، وبالتالي يستنتج النيو-مالثوسيون بأن النمو السكاني يعد عاملا محددا للتنمية الاقتصادية، وأن التقدم المادي في هذه الدول سوف يتدهور إذا أستمر النمط الحالي للنمو السكاني، كذلك فان الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية سوف تتسع.

كما أن هناك علاقة قوية بين التركيب العمري ومستويات الاستهلاك، فالدول السريعة الزيادة السكانية تعتبر من الدول الشابة، حيث تشكل المجموعة العمرية الصغرى نسبة كبيرة إلى السكان، كما نجد أن الدول ذات المجموعات العمرية الشابة يميل فيها الانتاج إلى الانخفاض في حين يميل الاستهلاك فيها إلى الارتفاع، وكمثال على ذلك أن كل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا يقطنها أقل من 06% من سكان العالم، لكنهم ينتجون خمس (5/1) الانتاج الزراعي العالمي، في حين أن نسبة القاطنين بدول الشرق الأقصى وغرب آسيا والتي تبلغ 55% من سكان العالم لا ينتجون سوى ثلث (3/1) الانتاج العالمي[1].

أما ما تعلق بالطلب على الخدمات، فيمكن القول بأن النمو السريع لعدد السكان يزيد من هذا الطلب وبمعدلات متسارعة أيضا، إذ أن زيادة عدد أفراد المجتمع (أي مجتمع) تعني زيادة في الطلب على الطرقات والمدارس والمعلمين والخدمات الصحية...الخ.

تأثير النمو السكاني في الاستثمار: يؤكد أنصار هذا الاتجاه أن النمو السكاني يؤثر سلبا على عملية التنمية من خلال تأثيره السلبي في الاستثمار، إذ ينطلقون من حقيقة التناسب العكسي في توزيع الدخول بين الاستهلاك والادخار، وعليه فإن النمو السكاني من وجهة نظرهم يتطلب دائما تخصيص جزء أكبر من الدخول للاستهلاك ويقلل من مخصصات الادخار ومن ثم الاستثمار هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن هذا النمو السريع للسكان ذو تأثير سلبي في الاستثمار من خلال توجيه مخصصاته (على قلتها) في مثل هذه المجتمعات نحو الإنفاق على المشاريع المخصصة لإشباع الحاجات الضرورية للسكان، وكذلك مشاريع الخدمات بأنواعها مما يقلل من حصة الانفاق على مشاريع البنية التحتية والهيكلية للاقتصاد.

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، علي الليثي(2001)، مرجع سبق ذكره، ص 354-355.

تأثير النمو السكاني على توزيع الدخل: هناك علاقة عكسية بين النمو السكاني والعدالة في توزيع الدخل، حيث أن هذه العلاقة تقوم على افتراضين أساسيين[1]:

- يؤدي النمو السكاني السريع وما يقترن به من نمو سريع في قوة العمل إلى تناقص الغلة بالنسبة للعناصر النادرة خاصة الأرض ورأس المال، ومن ثم يزداد عرض العمل بالنسبة لعرض الأرض ورأس المال، مما يؤثر سلبا على الأجور في الناتج الاجمالي، وبالتالي يتدهور التوزع الإجمالي للدخل.
- يؤدي النمو السكاني وما يقترن به من ارتفاع نسبة المعالين إلى قوة العمل إلى انخفاض المدخرات ويعوق الاستثمار في التعليم ورأس المال المادي، وهذا الأثر يكون قويا سلبيا للأسر الفقيرة التي ترتفع خصوبتها ويرتفع متوسط عدد الأسرة فيها مقارنة بالأسر الأحسن حالا، مما يؤدي إلى تزايد التفاوت في توزيع الدخل بين الأسر.

تأثير النمو السكاني على تكوين رأس المال: حيث أنه كلما ارتفع معدل النمو الديموغرافي وكان كبيرا في الدول النامية كلما زاد انخفاض معدل نصيب الفرد من الدخل، وبالتالي يؤدي ذلك إلى تفاقم مشكلة تكوين رأس المال، وبعبارة أخرى يمكن القول أنه كلما كانت الموارد المالية شحيحة على حين كان عنصر العمل وفيرا، كلما زادت حدة عملية التنمية في البلاد النامية، حيث تعيش هذا الوضع عدة بلدان نامية كالهند ومصر وغيرهما، ويوجد جانب لهذه المشكلة منها ما هو ناتج عن سكون اقتصاديات الدول النامية عند مستوى منخفض من الدخل، وفي نفس الوقت فإنها تعاني من كثافة سكانية كبيرة، مما يعني شدة حاجتها إلى موارد كبيرة لتحقيق النمو، ومن جهة أخرى فإن هذه الدول النامية تعاني من ندرة في رأس المال والزيادة في عدد السكان، مما يجعل عملية الحفاظ على المستويات الاقتصادية المتدنية السائدة فيها أمر بالغ الصعوبة.[2]

وبالنتيجة يمكن القول أن مجموع المفكرين أنصار الاتجاه الأول يؤكدون التأثير السلبي للزيادة السكانية على التنمية الاقتصادية من خلال تشتيت موارد التنمية وزيادة أعبائها.

02- الاتجاه الثاني: يرى بأن النمو الديموغرافي يؤثر ايجابيا على التنمية الاقتصادية.

يرى المؤيدون لهذا الاتجاه أن النمو الديموغرافي يعد عاملا ذا تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية إذا ما توفرت العوامل الملائمة للمشاركة في البناء التنموي، حيث يشكل هذا النمو

[1]- ابراهيم العيسوي(1984)، انفجار سكاني أم أزمة تنمية، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، ص106-107.
[2]- محمد عبد العزيز عجمية، علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 346-347.

الديموغرافي حسبهم عاملا من عوامل دفع حركية التنمية قدما للأمام وليس العكس، وقد استندوا في دعم رأيهم وموقفهم هذا على ما يلي[1]:

النمو السكاني يزيد من فتوة المجتمع: أي زيادة عدد أفراد العناصر الشابة في الهرم السكاني، مما يؤدي إلى زيادة في نسبة القوة البشرية وقوة العمل إلى إجمالي عدد السكان، وهذا ما يؤدي بدوره إلى إمداد سوق العمل دائما بالعناصر الفتية والقادرة على العمل والعطاء المستمرين.

"ففي المجتمعات التي ترتفع فيها معدلات النمو السكاني سنجد أن أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل سوف يتزايد كل عام حينما يبلغ السكان في المجموعات العمرية المختلفة سن العمل، ولكي تحدث التنمية الاقتصادية فلابد وأن يكون عدد الوظائف الجديدة على الأقل مساويا لعدد السكان الذين يبحثون عنها، وعملية خلق الوظائف ترتبط بالطبع بالنمو الاقتصادي الذي يعتمد على الاستثمار، وحينما يكون الهيكل العمري صغيرا يصبح من الصعب توليد القدر اللازم من الاستثمارات، وحينما تنمو قوة العمل بمعدلات منخفضة فإن الداخلين الجدد لسوق العمل سوف يشغلون الوظائف التي خلت بوفاة شاغليها أو إحالتهم إلى التقاعد، أما إذا كان معدل نمو قوة العمل كبيرا، فإن نسبة الذين يبحثون عن العمل إلى تاركي الوظائف سوف تكون كبيرة"[2].

كما أن نمو السكان بمعدلات مرتفعة سوف يؤدي إلى جعل نسبة العمال (أو السكان في سن العمل) إلى المحالين (أي السكان صغار السن وكبار السن) صغيرا، وهوما يعني أنه في حالة نمو السكان بمعدلات مرتفعة، فإنه على كل عامل أن يقوم بإنتاج عدد أكبر من السلع (أي أن يعمل أكثر) فقط لمجرد الحفاظ على مستوى المعيشة لكل فرد من أفراد المجتمع، فالأب لستة أطفال سوف يحتاج إلى أن يعمل أكثر ليحصل على دخل أكثر من الأب لثلاثة أطفال، لكي يحافظ على مستوى المعيشة لأسرته في نفس مستوى المعيشة للأسرة الصغيرة، من ناحية أخرى سنجد أن معظم المجتمعات تعتمد ولو بصورة جزئية على المدخرات المحلية لتولية الاستثمارات الرأسمالية اللازمة لتوسيع الاقتصاد بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي السائد، وحينما يكون الهيكل العمري للسكان هيكلا لصغار السن، فإن ذلك يعني أن جانبا كبيرا من الدخل سوف يوجه إلى الانفاق على المعالين لتوفير الضروريات لهم بدلا من ادخار هذه الأموال.

بالإضافة إلى ذلك فإن النمو السكاني السريع يؤدي إلى هيكل سكاني شاب، هذا الأخير يميل للتغيير والتحديث بالبحث عن حلول مبتكرة للمشكلات وارتياد الأخطار، كما أن الشباب يملك القدرة على الابتكار والإبداع بالإضافة إلى التجديد المستمر في القوى العاملة، حيث أن متوسط عمر القوى العاملة يكون منخفضا في حالة النمو السكاني السريع.

---

[1]- معتز نعيم(1999)، مرجع سبق ذكره، ص143-144.

[2]- الموقع الالكتروني: www.cba.edu.kw/elsakka/chap009_312.doc، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2015/03/01.

نجد في النمو السكاني تنوع في الخبرات والكفاءات الضرورية: والتي بها يقوم البناء التنموي، وهذا ما له بالغ التأثير في عملية تأمين قوة العمل الملائمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية بالاعتماد على السوق المحلية للعمل.

يؤثر النمو السكاني على نمو الموارد البشرية: والتي من شأنها كغيرها من العوامل المساهمة في البناء التنموي، إذ يمكن تحسين استغلالها والاستفادة منها بالدرجة القصوى، وأحيانا تصديرها والحصول من جراء ذلك على دخول إضافية كبيرة تساهم في تنمية المجتمع وازدهاره.

نمو القوى العاملة وما سيتبعه من نمو في الانتاج: حيث أن للاستثمار الديموغرافي دورا بالغا في نمو القوى العاملة وتأهيلها وتدريبها، حيث أن للتعليم والصحة الجيدين قيمة جوهرية لرفاه المجتمع وهما مرتبطان على نحو وثيق، فالتعليم يساعد في تحسين الصحة، والصحة الجيدة تسهم في التعليم الأفضل، علاوة على ذلك فإن التعليم يسهم في زيادة النمو الاقتصادي ويرفع مداخيل الفقراء، كما تولد التحسينات في الصحة عائدات اقتصادية بارزة.[1]

يؤدي النمو الديموغرافي إلى اتساع حجم السوق: حيث تعتبر الزيادة السكانية عاملا مهما في تحفيز الاستثمار نظرا لتأثيره على توسيع نطاق السوق وتنوع حاجيات الناس، إضافة إلى إيجاد فرص العمل، وكلها أمور هامة تؤثر على تراكم رأس المال، وبالتالي فإن تباطؤ النمو الديموغرافي قد يؤثر على التحفيز على الاستثمار من عدة زوايا منها:

- أنه قد يؤدي تباطؤ النمو السكاني إلى تقليص نمو الأسواق، وكلما كانت هناك علاقة ارتباط جزئي على الأقل بين معدل الربح وحجم السوق، فإن مخاطر الاستثمار تتزايد مع انخفاض الربح في ظل مجتمع يتباطأ فيه النمو السكاني كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم(1.6): العلاقة بين زيادة السكان واتساع حجم السوق.

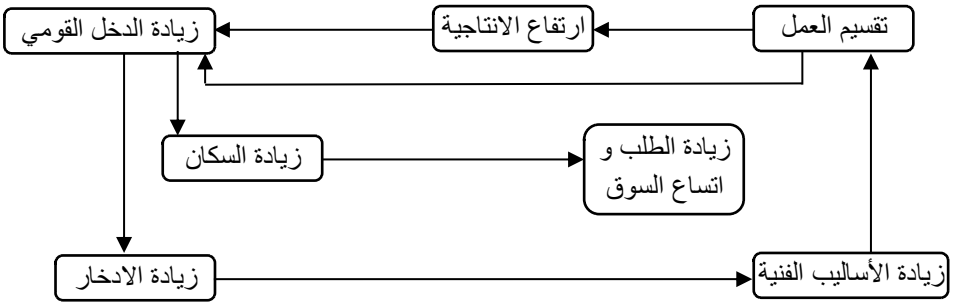

المصدر: سالم توفيق النجفي(1982)، التنمية الاقتصادية الزراعية، مدير دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ص 116-117.

[1]- تقرير التنمية البشرية لسنة 2003، ص 68-69.

يؤدي النمو السكاني إلى تقوية الدوافع الاستثمارية والتطوير التكنولوجي: يعتبر النمو الديموغرافي عاملا محفزا لزراعة أرض غير مزروعة والدلائل على هذا كثيرة، حيث أن النمو الديموغرافي كان بمثابة قوة دافعة لزراعة أرض جديدة ولتكثيف استخدام الزراعة للعمل من خلال التركيب المحصولي، بحيث يزداد الانتاج الكلي دون انخفاض الانتاجية الحدية للعمل، حيث حدث هذا في اليابان والصين، كما لوحظت نفس الظاهرة في بنغلاديش حيث أدى تزايد الضغط السكاني إلى ميل السكان لإعادة توزيع أنفسهم خلال الفترة (1960-1974) من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية إلى مناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة، مما خفف كثيرا من حدة الوضع الغذائي في ذلك البلد.[1]

بالإضافة إلى ذلك يساعد النمو السكاني أو الديموغرافي إلى إنشاء مدن جديدة وبالتالي انتشار الحضارة في بعض الفترات كما يوضحه الشكل(2.6):

الشكل رقم(2.6): زيادة السكان والدوافع الاستثمارية.

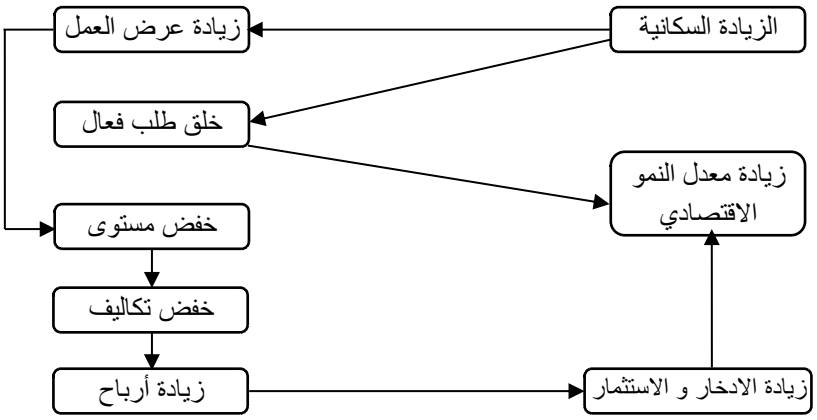

المصدر: سالم توفيق النجفي(1982)، مرجع سبق ذكره، ص 120-121.

- **تأييد العديد من المفكرين الاقتصاديين لهذا الاتجاه:** حيث أنهم لا يرون في الزيادة السكانية عاملا معرقلا للتنمية، وعلى سبيل المثال "آرثر كينغ" الذي يقول بأن الطلب على القوة العاملة هو الذي يحدد عدد السكان.

وبالتالي فلا توجد تنمية اقتصادية بدون العامل البشري بفكره وساعده، وهذه الفكرة تستند في الحقيقة إلى الدور الأساسي للإنسان في بناء المجتمعات البشرية، فبدونه لا وجود لمجتمع أو اقتصاد أو تنمية اقتصادية واجتماعية.

من أشهر المفكرين الداعين لهذا الاتجاه، نجد الاقتصادي "كولن كلارك" البريطاني الجنسية الذي يعد أشهر من دعا إلى فكرة أن النمو الديموغرافي أو السكاني يعد عاملا مشجعا على التنمية الاقتصادية، حيث أنه "يؤكد أن النمو السكاني يؤدي إلى التنمية الاقتصادية على المدى الطويل، وليس

[1]- ابراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص 94.

انخفاض أو عدم نمو السكان"، ويستخلص "كلارك" هذه الآراء من دراسته لتاريخ أوروبا حيث كانت الثورة الصناعية والزيادة في الانتاج الزراعي مصاحبة لنمو سكاني كبير، وتقوم حجته على أساس أن النمو السكاني هو العامل المحفز على استغلال الأرض غير المزروعة وتجفيف الاراضي الصالحة وتطوير المحاصيل الجديدة والأسمدة وأساليب الري، وكل هذه التطورات مرتبطة بالثورة في قطاع الزراعة، إذن يعد النمو السكاني وفقا لوجهه النظر هذه القوة القادرة على جعل هذه المجتمعات تغير من أساليب الإنتاج الخاص بها وتحول هذه المجتمعات في الأجل الطويل إلى مجتمعات أكثر تقدما وأكثر انتاجية، فالعالم وفقا لذلك المدخل مازال لديه امكانيات هائلة للزراعة لم تستغل بعد، أما في الدول الصناعية فإن الآثار الاقتصادية المفيدة للأسواق الكبيرة واضحة تماما، ومن ثم فإن المشكلة الأساسية ليست هي النمو السكاني ولكن الزيادة الواضحة في الثروة في بعض الاماكن التي ينمو فيها السكان، وجاذبية هذه الأماكن للمهاجرين والاتساع غير المنظم لحجم المدن.[1]

إن فكرة أن النمو السكاني مشجع لعملية التنمية له أسس من الناحية التطبيقية وليس فقط من الناحية النظرية، ففي أوروبا والولايات المتحدة الامريكية هناك بعض الدلائل التي تشير إلى أن النمو السكاني كان عاملا مشجعا على التنمية، بل أن بعض دراسي التاريخ يرون أن الانخفاض في معدلات الوفيات الذي سبق الثورة الصناعية بسبب السيطرة على الطاعون هو العامل الذي أدى إلى إحداث الثورة الصناعية، ويعود السبب في ذلك كما يوضح "كلارك" إلى أن انخفاض الوفيات قد أدى إلى زيادة في معدلات النمو السكاني، والذي أدى بدوره بعد ذلك إلى زيادة الطلب على الموارد الأخرى، أما في الولايات المتحدة الامريكية فان إنشاء خطوط المواصلات الحديدية أدى إلى فتح الحدود بين الولايات ومن ثم إلى زيادة مستوى التنمية الاقتصادية، فقد أدت سكك المواصلات الحديدية إلى الإسراع بمعدلات النمو في الولايات الغربية بسبب تدفق المهاجرين إلى هذه الولايات.[2]

وعلى العموم يمكن تلخيص تأثير النمو السكاني على التنمية الاقتصادية من خلال الشكل التالي:

[1]- الموقع الالكتروني: www.cba.edu.kw/elsakka/chap009_312.doc ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2013/03/01.
[2]- الموقع الالكتروني: www.cba.edu.kw/elsakka/chap009_312.doc ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2013/03/01.

الشكل رقم(3.6): نموذج علاقة المتغيرات الديمغرافية بالمتغيرات الاقتصادية.

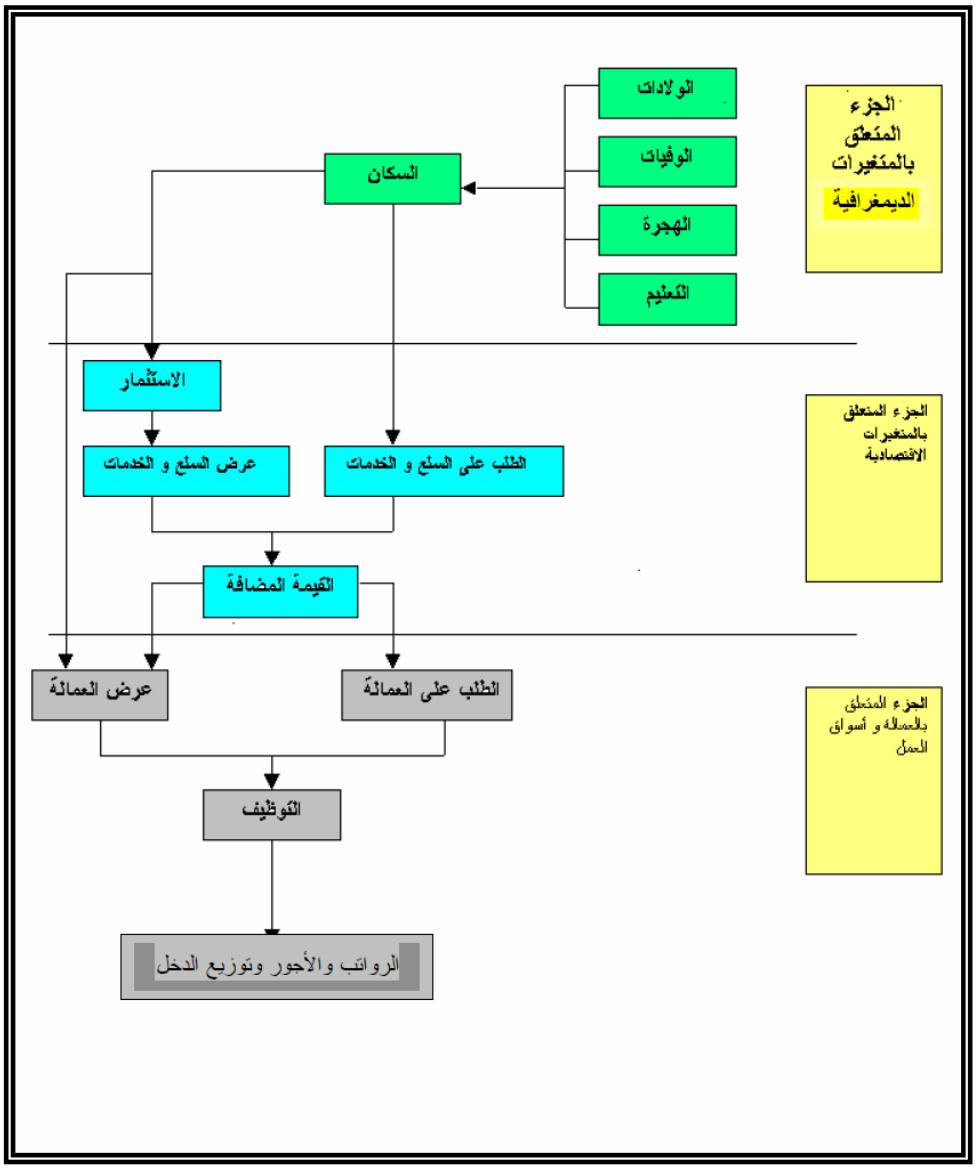

المصدر: Bilsborrow, Richard E., "The Demographics of Macro-economic-demographic Models", *Population Bulletin of the United Nations*, Department of International Economic and Social Affairs, No. 26, New York, 1989, 42.

(نقلا عن المصدر: تقرير السكان والتنمية(2005)، النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية، العدد الثاني، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك، الأمم المتحدة، ص 42).

يظهر من خلال الشكل(3.6) أن أهم المؤشرات أو المتغيرات التي تؤثر في النمو الديموغرافي تتمثل في معدلات الولادات، معدلات الوفيات والهجرة، حيث يؤدي تفاعل هذه المتغيرات إلى التأثير على النمو السكاني، حيث يؤثر "معدل الخصوبة على عرض العمل والطلب من خلال خفض معدل المعالين إلى غير المعالين وزيادة فرصة مشاركة الإناث في قوة العمل نتيجة انخفاض عدد السنوات

الرعاية الأولى بالأطفال ونتيجة لانخفاض حجم الأسرة، وعليه فإن تغير التركيب العمري يؤثر على سوق العمل وبالتالي على النمو الاقتصادي".[1]

أما فيما يتعلق بالادخار والاستثمار فإن الكثير من الدراسات تشير إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك لدى فئة المعالين من الأطفال والمسنين، فيما تنخفض هذه المعدلات لدى الفئة العمرية من النشطين اقتصاديا (15-64 سنة)، مع تفاوت بين الفئات العمرية الضيقة التي تضمها هذه الفئة العريضة، وذلك نتيجة للميل العام للأفراد في هذه الفئة العمرية إلى زيادة معدلات الادخار كضمان لما بعد ترك العمل أو التقاعد، وتبين هذه الدراسات أن معدل الادخار هي أعلى ما يكون عند السن الخامسة والأربعين عاما.[2]

وعليه فإن التحول الديموغرافي الذي يتجلى في انخفاض معدلات الخصوبة والإعالة يرتبط إيجابيا مع مستوى الإدخار، حيث يزيد الميل الكلي للادخار لدى الأسر الصغيرة، كما يرتفع لديها الميل للاستثمار في تعليم أبنائها، وهكذا فإن انخفاض معدلات الإعالة المرتبطة بالتحولات الديمغرافية تسهم في زيادة الانفاق على التعليم، وبالتالي تحسين نوعيته، كما يساهم انخفاض معدلات الاعالة بزيادة معدل سنوات الالتحاق بالدراسة.

ويساهم انخفاض معدلات الإعالة والخصوبة في زيادة الدخل الفردي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة طلب الأفراد على السلع والخدمات، وبالتالي زيادة الطلب الكلي الذي يستجيب له السوق بزيادة مطردة في الاستثمار تساهم في زيادة عرض السلع والخدمات لمواجهة تلك الزيادة في الطلب، وبالتالي فإن الزيادة على الطلب الكلي وما يرافقها من زيادة في الاستثمار ستؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، وبالتالي زيادة معدل المشاركة في قوة العمل، وزيادة معدلات مشاركة الإناث في قوة العمل، مما ينعكس إيجابا على قدرة السوق في التشغيل وتخفيض معدلات البطالة وتحسين توزيع الدخل بين الأفراد.[3]

وعلى العموم يمكن القول بأن العلاقة بين النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية علاقة متبادلة تخضع إلى تأثير كل من مكونات هذه المتغيرات وتفاعلها إيجابيا أو سلبيا سواء على المدى القصير أو المدى الطويل، والتي تؤثر بدورها على مكونات سوق العمل من خلال التأثير في الطلب والعرض الذين لهما علاقة بالتشغيل والبطالة.

---

[1]- تقرير السكان و التنمية(2005)، النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية، العدد الثاني، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك، الأمم المتحدة، ص 41.

[2]- تقرير السكان و التنمية(2005)، المرجع نفسه ، ص 42-43.

[3]- تقرير السكان و التنمية(2005)، المرجع نفسه، ص43.

المطلب الثاني: علاقة معدل النمو السكاني (TAP) بمعدل النمو الاقتصادي(TAE).

لإيجاد العلاقة التي تربط النمو السكاني بالنمو الاقتصادي في الجزائر، نعتمد على معامل الارتباط الخطي لبيرسون بحكم أن العلاقة خطية بين المتغيرين محل الدراسة وكلاهما متغير كمي، و المعطيات موجودة في الجدول رقم (02) من الملحق، والبيان التالي يثبت خطية العلاقة:

الشكل رقم(4.6): شكل الانتشار بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1991 – 2010.

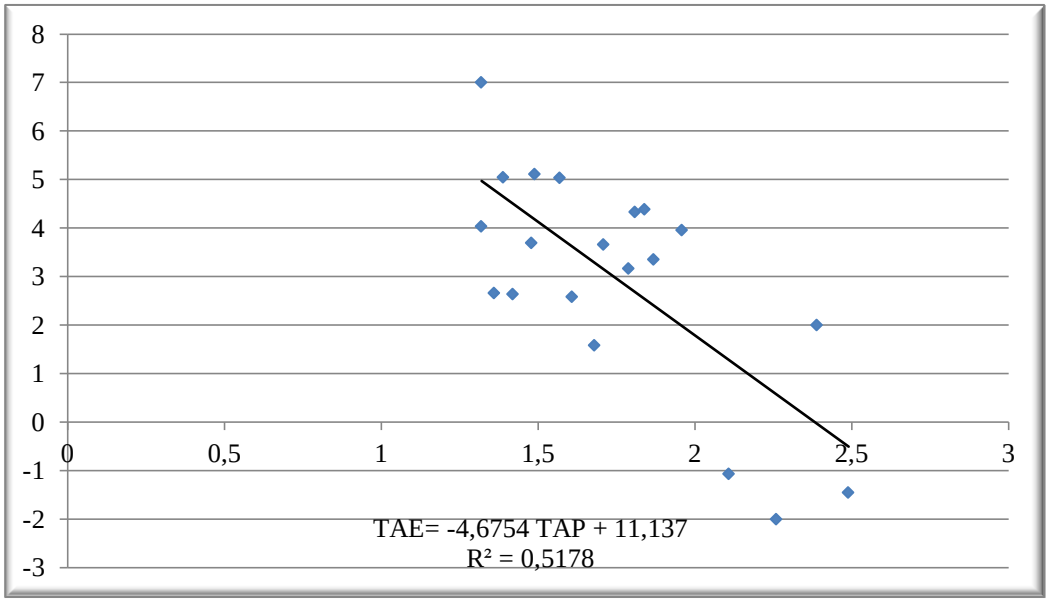

يتضح من خلال الشكل رقم(4.6) أن العلاقة باتجاه عكسي بين المتغيرين محل الدراسة، ولإظهارها أكثر نستعمل معامل الارتباط بيرسون اعتمادا على البرنامج الاحصائي SPSS الذي يبين العلاقة كما واتجاها وكذا مدى معنوية معامل الارتباط المحسوب ودلالته الاحصائية، والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم(1.6): علاقة الارتباط لبيرسون بين نسبة معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي.

Corrélations

		TAE	TAP
TAE	Corrélation de Pearson	1,000	-,720**
	Sig. (bilatérale)	,	,000
	N	20	20
TAP	Corrélation de Pearson	-,720**	1,000
	Sig. (bilatérale)	,000	,
	N	20	20

**. La corrélation est significative au niveau 0.01

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم(1.6) نجد أن:

- معامل الارتباط بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي السنوي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1990 و2010) يساوي −0.720، تفيد هذه النتيجة أن العلاقة بين المتغيرين في اتجاه عكسي بحكم سلبية المعامل، إلا أنها تعتبر قوية اعتمادا على قيمة المعامل(0.720)، كما يظهر الجدول أن معامل الارتباط المتحصل عليه الخاص بهذه الفترة معنويا يختلف عن (0) ودال احصائيا اعتمادا على القيمة الاحتمالية الموضحة في الجدول أعلاه (0.000) وهي أقل من القيمة 0.01، ومنه يمكن تعميم نتائج هذا المعامل على سائر السنوات التي لم تمسها الدراسة.

ولدراسة أثر نسبة معدل النمو السكاني على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال نفس الفترة، نوظف الانحدار الخطي البسيط الذي يدرس العلاقة بين متغيرين فقط وهو معرف بالمعادلة العامة التالية:

$$y = B_0 - B_1 x$$

والنتائج مبينة في الجدول رقم(2.6).

الجدول رقم(2.6): معلمات الانحدار الخطي البسيط بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Signification	Corrélations		
		B	Erreur standard	Bêta			Corrélation simple	Partielle	Partie
1	(constante)	11,137	1,890		5,892	,000			
	TAP	-4,675	1,064	-,720	-4,396	,000	-,720	-,720	-,720

a. Variable dépendante : TAE

من خلال النتائج المبينة في الجدول(2.6) نجد أن المعلمـــــة B_0=11.137 أما المعلمـــة B_1=-4.675 ومنه يمكن كتابة نموذج الانحدار الخطي على النحو التالي:

$$TAE = 11.137 - 4.675\, TAP$$

حيث أن:

TAE: يمثل معدلات النمو الاقتصادي خلال سنوات الملاحظة.

TAP: يمثل معدل النمو السكاني خلال نفس الفترة.

يمكن تفسير النموذج المتحصل عليه على النحو التالي:

- المعلمة B_1 الخاصة بمتغير معدل النمو السكاني تساوي −4.675 وهذا مفاده أن معدل النمو الاقتصادي يتغير بدرجة قياس واحدة كلما تغير معدل النمو السكاني بقيمة 4.675، وهذا ما يؤكد العلاقة العكسية بين المتغيرين التي وجدت اعتمادا على معامل الارتباط.
- كلا المعلمتان B_0 وB_1 معنويتان وهذا استنادا على مقارنة قيمتي ستيودنت المحسوبتين والمجدولتين، حيث نجد أن قيمة ستيودنت t المحسوبة لـــB_1 تساوي 4.396 وهي أكبر من القيمة المجدولة (2.101) وذلك باعتمادها بالقيمة المطلقة بحكم أن اختبار ستيودنت يقام على طرفين بسبب تناظره بالنسبة للمحور العمودي، كما أنها ذات دلالة احصائية اعتمادا على قيمة المعنوية (0.000) والتي هي أقل من القيمة 0.01، نفس الملاحظة تنطبق على المعلمة B_0 حيث أن القيمة المحسوبة لـــ t هي 5.892 وهي أكبر من القيمة 2.101، كما أنها ذات دلالة احصائية اعتمادا على قيمة المعنوية (0.000) والتي هي أقل من القيمة 0.01.
- إذن فإن التفسير المعتمد في هذا النموذج يمس سنوات الملاحظة ويمكن أن يعمم على باقي السنوات بحكم أن المعلمتين معنويا تختلفان عن الصفر ودالتان احصائيا.

أما فيما يخص النموذج بشكله العام، فيمكن توظيف اختبار فيشر لجودة وصلاحية النموذج بشكل اجمالي، بحيث نجد أن قيمة اختبار فيشر(F) المحسوبة تساوي 19.326 وهي أكبر من القيمة المجدولة (4.41)، وبالتالي فهو معنوي، وهذا ما يؤكده الجدول التالي:

الجدول رقم(3.6): نتائج اختبار معنوية المعلمتين المتعلقتين بمعدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي.

ANOVA[b]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Signification
1	Régression	51,964	1	51,964	19,326	,000[a]
	Résidu	48,400	18	2,689		
	Total	100,364	19			

a. Valeurs prédites : (constantes), TAP

b. Variable dépendante : TAE

وكتأكيد للطرح السابق نجد أن قيمة الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من القيمة 0.01، وعليه فإن النموذج بشكله العام يعتبر صالحا للدراسة بحكم معنويته ودلالته الاحصائية.

ومن خلال ما سبق ذكره، نستخلص أنه توجد علاقة قوية عكسية بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي وأن هناك تأثير قوي للنمو السكاني على النمو الاقتصادي في الجزائر بصفة عامة خلال سنوات الملاحظة، و يمكن تعميم ذلك على بقية السنوات بحكم صلاحية النموذج الذي تم اعتماده بناء على معطيات خلال الفترة المحددة بين 1991−2010.

المبحث الثاني: تأثير متغيرات البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور نسبة التشغيل ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1991-2010.

يعد السكان عنصرا مهما من العناصر المكونة للدولة، فالسكان هم مصدر القوى العاملة التي تدير وتعمل على تحريك مختلف الأنشطة الاقتصادية فيها، فهم المنتجون وهم المستهلكون، حيث نجد بأن النمو الديموغرافي السريع ينجم عنه زيادة في أعداد الشباب والتي تزيد بدورها من أعداد القوى العاملة، مما ينتج لنا ما يسمى بظاهرة البطالة ما لم يتم إيجاد سبل مرافقة لتوظيف وتشغيل الأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وبالتالي يبرز تأثير النمو السكاني على كل من البطالة والتشغيل، كما تجدر الإشارة إلى أن معظم البلدان النامية تعاني من هذه الحالات، وحتى وإن كان في بعضها من بها نمو سكاني منخفض، فإنها تعاني من تواجد صورة البطالة بسبب استخدام الأيدي العاملة وخلل الطلب والعرض في سوق العمل الناتج عن تركز العمل في فرع انتاجي أو قطاع معين دون غيره من القطاعات أو الفروع.

سنحاول خلال هذا المبحث دراسة تأثير متغيرات البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل والبطالة في الجزائر، حيث أننا تناولنا في الفصل الأول من هذه الدراسة النمو السكاني في الجزائر وتطوره بعد الاستقلال وأهم المراحل التي مر بها والمؤثرات التي صاحبت ذلك، وتغيرات البنية السكانية التي شهدها الهرم السكاني، حيث أن من أهم المؤشرات الديموغرافية المكونة للنمو السكاني والتي أثرت فيه بشكل مباشر، نجد معدلات الولادات، معدلات الوفيات ومعدلات الخصوبة، والتي يتأثر بها النمو الديموغرافي لاعتبارها أحد مكوناته وركائزه الأساسية، بالإضافة إلى الهجرة والتي سوف لن نتناولها في دراستنا هذه لصعوبة الحصول على معطياتها، كما أننا نجد بأن أهم مكونات سوق العمل في الجزائر تتمثل في نسبة التشغيل ومعدلات البطالة الذين يعتبران مؤشران مهمان في تقييمنا للتطورات التي تحصل في سوق الشغل، يضاف لذلك كله زيادة عدد السكان في سن العمل ونسبة المشاركة في القوة العاملة، خاصة بالنسبة للنساء.

سنعتمد في هذه الدراسة في بياناتها على الإحصائيات المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصائيات، وكذا المنظمات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما، وسوف يتم الاعتماد على الأساليب الكمية القياسية للبحث عن العلاقة التي تربط المتغيرات السكانية أو الديمغرافية والمتغيرات المتعلقة بسوق العمل، بالنسبة لفترات الدراسة فإنها ستختلف من متغير لآخر بحسب توفر سلسلة المعطيات المتعلقة بالمتغيرين محل الدراسة، لذلك ومن أجل القيام بالدراسة، استلزم الأمر تحديد فترة موحدة تجتمع فيها كل المعطيات متسلسلة، و التي حدد كما سيأتي بالفترة (1991-2010).

فبعد التحليل النظري للموضوع محل الدراسة، سننتقل إلى التحليل القياسي لمعرفة مدى العلاقة بين المتغيرات التي تم الإشارة إليها سابقا، ويتضمن هذا القسم علاقة المتغيرات المتعلقة بالبنية

السكانية، أي تأثير المتغيرات الديموغرافية المتعلقة بالبنية السكانية على مكونات سوق الشغل المتمثلة في معدل البطالة ونسبة التشغيل في ظل واقع الاقتصاد الجزائري، و نفس الشيء سنقوم به بالنسبة للمتغيرات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، سنستعمل معامل الارتباط بيرسون كون المتغيرات محل الدراسة ذات طابع كمي، و ذلك لدراسة العلاقة بين المتغيرات، يضاف إليها بعض الاختبارات التي تمكننا من معرفة صلاحية و جودة النماذج من عدمها (اختبار فيشر)، وسنستعين خلال هذه الدراسة ببرنامج التحليل الاحصائي SPSS.

❖ **مصدر المعطيات (البيانات):**

نظرا للصعوبات الكبيرة التي لاقيناها في الحصول على بيانات متسلسلة ولمدة زمنية طويلة، خاصة وأن الدراسة تستلزم ذلك، وبعد الاعتماد على مصادر عدة في جمعها كما تم الإشارة إلى ذلك سابقا، تم تحديد الفترة الخاصة بسنوات الدراسة التطبيقية من 1991 إلى 2010، وهي الفترة التي سنعمل فيها على تطبيق طريقة التحليل إلى المركبات الأساسية وفق المعطيات الموجودة في الجدول رقم(02) في الملحق.

سوف نقوم بدراسة بعض المتغيرات فقط والتي تم اختيارها بعد قراءات عدة لدراسات مختلفة في تخصص الديموغرافيا وتخصصات الاقتصاد المختلفة وغيرهما، وذلك بالنظر إلى أن هذه الدراسة فيها نوعين من المتغيرات، متغيرات خاصة بالبنية السكانية أو الديموغرافية للسكان وأخرى خاصة بالتنمية الاقتصادية، لذا فإننا سوف نقوم بتطبيق الطريقة السالفة الذكر لتحليل المتغيرات التي لها علاقة ارتباط مع المركبات الأساسية، بحيث سنعتمد في تطبيق ودراسة ذلك على نسبة التغير السنوي لكل متغير بدل المعطيات الخاصة بكل متغير و التي تكون إما معدلات أو نسب، واعتمدنا ذلك تفاديا لتأثير اختلاف الوحدات المعبر عنها لكل متغير من المتغيرات، لتصبح كل المتغيرات معرفة بنسبة التغير السنوي الحاصلة في كل متغير من متغيرات الدراسة.

حيث أن مجمل المتغيرات التي سيتم تناولها ملخصة في الجدول الآتي:

الجدول رقم(4.6): مكونات المتغيرات المتعلقة بالدراسة التطبيقية.

المتغيرات المتعلقة بالبنية السكانية	المتغيرات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية	المتغيرات المتعلقة بسوق العمل
معدل النمو السكاني (TAP)	معدل النمو الاقتصادي(TAE)	نسبة التشغيل(PA)
نسبة السكان في سن العمل(PPAT)	معدل مشاركة الاناث في القوى العاملة(TPF)	معدل البطالة(TC)
معدل الخصوبة(TF)	نمو اجمالي الناتج المحلي(PIB)	
العمر المتوقع عند الولادة(EVN)	النمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي(PPIB)	
نسبة الاعالة العمرية(PDA)	نسبة التغير في أسعار الاستهلاك(PC)	

الجدول رقم(5.6): مصدر معطيات المتغيرات المستعملة في الدراسة القياسية.

المتغيرات	مصدر المعطيات
معدل النمو السكاني (TAP): يستند الى بيانات التعداد العام للسكان.	قاعدة بيانات مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية و التدريبية للدول الاسلامية http://www.sesrtcic.org
نسبة السكان في سن العمل(PPAT): و هو نسبة الأشخاص الذين هم في سن العمل المحدد وفق التعريف المقدم من طرف منظمة العمل الدولية.	الديوان الوطني للإحصائيات(ONS) www.ons.dz
معدل الخصوبة(TF): عدد الولادات لكل امرأة في سن الانجاب.	قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي العالمي www.albankaldawli.org/
العمر المتوقع عند الولادة(EVN)	قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي العالمي www.albankaldawli.org/
نسبة الاعالة العمرية(PDA)	قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي العالمي www.albankaldawli.org/
معدل النمو الاقتصادي(TAE)	الديوان الوطني للإحصائيات(ONS) www.ons.dz
معدل مشاركة الاناث في القوى العاملة(TPF): الذين ينطبق عليهم تعريف منظمة العمل الدولية للسكان النشطين اقتصاديا.	قاعدة بيانات مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية و التدريبية للدول الاسلامية http://www.sesrtcic.org
نمو اجمالي الناتج المحلي(PIB)	قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي العالمي www.albankaldawli.org/
النمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي(PPIB)	قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي العالمي www.albankaldawli.org/
نسبة التغير في أسعار الاستهلاك(PC): تعبر عن مؤشر التضخم الذي يعكس التغييرات التي طرأت على تكلفة حصول المستهلك العادي على سلعة ثابتة من السلع والخدمات مبينة كمتوسط تغير النسبة المئوية مقارنة بالعام السابق.	قاعدة بيانات مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية و التدريبية للدول الاسلامية http://www.sesrtcic.org
نسبة التشغيل(PA): تمثل نسبة التشغيل إلي عدد السكان نسبة السكان الموظفين في بلد ما، وتمثل الشريحة العمرية ما فوق 15 عاما من السكان الذين هم في سن العمل.	قاعدة بيانات مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية و التدريبية للدول الاسلامية http://www.sesrtcic.org
معدل البطالة(TC): تشير البطالة إلى حصة القوى العاملة التي بدون عمل والتي هي متاحة للعمل وتبحث عن تشغيلها، ويختلف تعريف القوى العاملة والبطالة تبعا للبلد.	قاعدة بيانات مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية و التدريبية للدول الاسلامية http://www.sesrtcic.org

سنقوم بدراسة كل المتغيرات لمعرفة علاقة ارتباطها بكل من نسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1991-2010) والذين سوف يكونان متغيرين مستقلين في هذه الدراسة، بينما بقية المتغيرات سوف تكون متغيرات تابعة، وذلك باستعمال معامل الارتباط بيرسون الذي يعتبر الأنسب في مثل هذه الحالة بحكم أن كل المتغيرات هي متغيرات كمية، والذي يدرس العلاقة بين متغيرين فقط، وبالتالي سوف نحاول معرفة علاقة المركبات التي لها صلة بالبنية السكانية بالمتغيرين المستقلين، ثم علاقة المتغيرات التي لها صلة بالتنمية الاقتصادية في علاقتها مع المتغيرين المستقلين، وفي الأخير سنقوم بإعداد نموذج يدرس تأثير المتغيرات مجملة على المتغيرين المستقلين بالاستعانة بالانحدار الخطي المتعدد، و في الأخير سنقوم بتوقعات مستقبلية لكل من نسبة التشغيل ومعدل البطالة.

المطلب الأول: تأثير المتغيرات المتعلقة بالبنية السكانية على تطور نسبة التشغيل ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1991-2010.

سنتناول في هذا المطلب دراسة العلاقة بين نسبة التغير السنوي للمتغيرات المتعلقة بالبنية السكانية والمتمثلة في النمو السكاني، نسبة السكان في سن العمل، معدل الخصوبة، أمل الحياة المتوقع عند الولادة، نسبة الاعالة العمرية، وعلاقتها بكل من معدل البطالة ونسبة التشغيل في الجزائر خلال مرحلة الدراسة المحددة سابقا، مستعملين الاختبارات الاحصائية المناسبة التي تم الحديث عنها.

01- العلاقة بين معدل النمو السكاني ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1991-2010:

إن الزيادة السريعة للنمو السكاني تؤدي إلى تضارب في تحقيق أهداف التنمية، خاصة ما تعلق منها بإيجاد فرص عمل للقوى العاملة، حيث أنها تعمل على زيادة البطالة ليصبح معدلها ينمو بوتيرة أسرع من معدل نمو الوظائف، وبالتالي يزيد عدد العاطلين عن العمل الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي ويتسبب في الكثير من المخاطر التي تمس جوانب عدة.

سنحاول التطرق لدراسة وجود علاقة بين معدل النمو السكاني ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1991-2010، وما مدى اتجاهها وقوتها في حالة وجودها.

الشكل رقم(6.6): شكل الانتشار بين معدل النمو السكاني ونسبة الزيادة السنوية لمعدل البطالة.

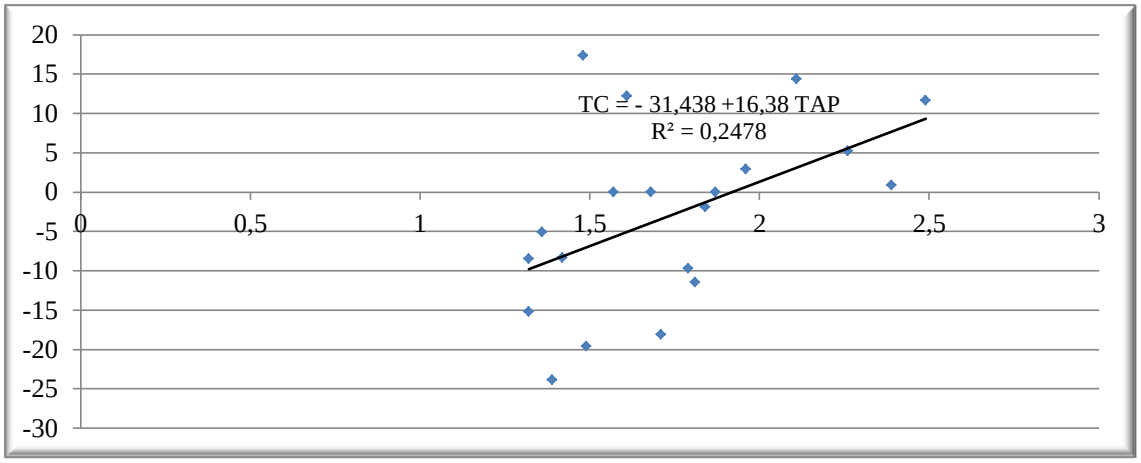

يتضح أن من الشكل رقم(6.6) أن العلاقة باتجاه طردي بين معدل النمو السكاني ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة، ولمعرفة قوتها و دلالتها نستعمل معامل الارتباط بيرسون اعتمادا على البرنامج الاحصائي SPSS الذي يبين العلاقة كما واتجاها وكذا مدى معنوية معامل الارتباط المحسوب ودلالته الاحصائية، والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم(6.6): علاقة الارتباط لبيرسون بين نسبة معدل النمو السكاني ونسبة الزيادة السنوية لمعدل البطالة.

Corrélations

		TAP	TC
TAP	Corrélation de Pearson	1,000	,498*
	Sig. (bilatérale)	,	,026
	N	20	20
TC	Corrélation de Pearson	,498*	1,000
	Sig. (bilatérale)	,026	,
	N	20	20

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم(6.6) نجد أن:

معامل الارتباط بين معدل النمو السكاني ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1991 و2010) يساوي 0.498، تفيد هذه النتيجة أن العلاقة بين المتغيرين السابقين في اتجاه طردي بحكم ايجابية المعامل، كما أنها تعتبر متوسطة القوة اعتمادا على قيمة المعامل المذكورة سابقا، كما يظهر الجدول أن معامل الارتباط المتحصل عليه الخاص بهذه الفترة معنويا يختلف عن (0) ودال احصائيا اعتمادا على القيمة الاحتمالية الموضحة في الجدول أعلاه (0.026) وهي أقل من القيمة 0.05، ومنه يمكن تعميم نتائج هذا المعامل على باقي السنوات الأخرى.

وفيما يتعلق بدرجة تأثير معدل النمو السكاني على نسبة الزيادة السنوية لمعدل البطالة في الجزائر خلال نفس الفترة نوظف الانحدار الخطي البسيط، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(7.6): معلمات الانحدار الخطي البسيط بين معدل النمو السكاني ونسبة الزيادة السنوية لمعدل البطالة.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Signification	Corrélations		
		B	Erreur standard	Bêta			Corrélation simple	Partielle	Partie
1	(constante)	-31,436	11,954		-2,630	,017			
	TAP	16,379	6,726	,498	2,435	,026	,498	,498	,498

a. Variable dépendante : TC

من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم(7.6) نجد أن المعلمة B_0=-31.436 أما المعلمة B_1=16.379 ومنه يمكن كتابة نموذج الانحدار الخطي بصفة عامة على النحو التالي:

$$TC = -31.436 + 16.379\,TAP$$

حيث أن:

TC: يمثل نسبة الزيادة السنوية في معدلات البطالة.

TAP: يمثل معدل النمو السنوي للسكان.

يمكن تفسير النموذج المتحصل عليه على النحو التالي:

- المعلمة B_1 الخاصة بمتغير معدل النمو السكاني تساوي 16.379 وهذا مفاده أن نسبة التغير السنوي لمعدل البطالة تتغير بدرجة قياس واحدة كلما تغير المعدل السنوي للنمو السكاني بالقيمة المذكورة سابقا، وهذا ما يؤكد العلاقة الطردية بين المتغيرين التي وجدت اعتمادا على معامل الارتباط.
- كلا المعلمتان B_0 وB_1معنويتان وهذا استنادا على مقارنة قيمتي ستيودنت المحسوبتين والمجدولتين، حيث نجد أن قيمة ستيودنت المحسوبة لـــB_1 تساوي 2.435 وهي أكبر من القيمة المجدولة (2.101) وذلك باعتمادها بالقيمة المطلقة بحكم أن اختبار ستيودنت يقام على طرفين بسبب تناظره بالنسبة للمحور العمودي، نفس الملاحظة تنطبق على المعلمة B_0 حيث نجد أن القيمة المحسوبة هي 2.630 وهي أكبر من القيمة المجدولة (2.101) وذلك باعتمادها بالقيمة المطلقة.
- كلا المعلمتان B_0 وB_1ذات دلالة احصائية وهذا استنادا إلى قيمة الدلالة، حيث نجد أنه بالنسبة للمعلمة B_0 قيمة الدلالة هي 0.017 وهي أقل من القيمة 0.05، نفس الشيء بالنسبة للمعلمة B_1 حيث أن قيمة الدلالة هي 0.026 وهي أقل من القيمة 0.05.

- إذن فإن التفسير المعتمد في هذا النموذج يمس سنوات الملاحظة ويمكن أن يعمم على باقي السنوات بحكم أن المعلمتين معنويا تختلفان عن الصفر وذات دلالة إحصائية.

صلاحية النموذج بشكل إجمالي:

لدراسة جودة وصلاحية النموذج بشكله العالم للمتغيرين المذكورين، نقوم بمقارنة قيمة اختبار فيشر (F) المحسوبة والمجدولة، حيث نجد في هذه الحالة أن قيمة فيشر(F) المحسوبة هي 5.930 وهي أكبر من القيمة المجدولة (4.41) التي تم استخراجها من جدول التوزيع الاحتمالي لاختبار فيشر الموجود في الملحق، إذن فهي معنوية كما يؤكده الجدول التالي:

الجدول رقم(8.6): نتائج اختبار معنوية المعلمتين الخاصتين بمعدل النمو السكاني ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.

ANOVA[b]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Signification
1	Régression	637,759	1	637,759	5,930	,026[a]
	Résidu	1935,802	18	107,545		
	Total	2573,561	19			

a. Valeurs prédites : (constantes), TAP

b. Variable dépendante : TC

وكتأكيد للطرح السابق نجد أن قيمة الدلالة الاحصائية تساوي 0.026 وهي أقل من قيمة الدلالة 0.05، وبالتالي فهي دالة احصائيا، وعليه فإن النموذج بشكله العام يعتبر صالحا للدراسة بحكم معنويته ودلالته الاحصائية.

وكنتيجة يمكننا القول بأنه توجد علاقة طردية متوسطة بين معدل النمو السنوي للسكان ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة، حيث أن هذه الأخيرة تتغير بدرجة قياس واحدة كلما تغير المعدل السنوي للنمو السكاني بالقيمة 16.38 وبالتالي يمكننا القول على العموم بأن هناك تأثير لمعدل النمو السنوي للسكان على نسبة الزيادة السنوية لمعدل البطالة في الجزائر.

02- العلاقة بين معدل النمو السكاني(TAP) ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل(PA) في الجزائر خلال الفترة 1991-2010:

إن الزيادة السكانية تستوجب التخطيط المستقبلي الجيد لضمان تفادي ما قد تسببه من عوائق قد تمس التنمية بشكل كبير، لذا فإنه يتوجب التفكير جيدا في إعطاء أولوية قصوى لزيادة التشغيل عند صياغة وإعداد السياسات الاقتصادية وتصميم استراتيجيات التنمية حتى لا تكون عقبة في طريقها، وذلك بامتصاص طلبات الداخلين الجدد إلى سوق العمل قدر المستطاع من خلال رفع نسب التشغيل.

سنقوم بنفس الشيء في بحثنا عن العلاقة بين معدل النمو السنوي للسكان ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكبر من 15 سنة، بالإضافة إلى اتجاهها ومدى قوتها.

الشكل رقم(7.6): شكل الانتشار بين معدل النمو السكاني ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل.

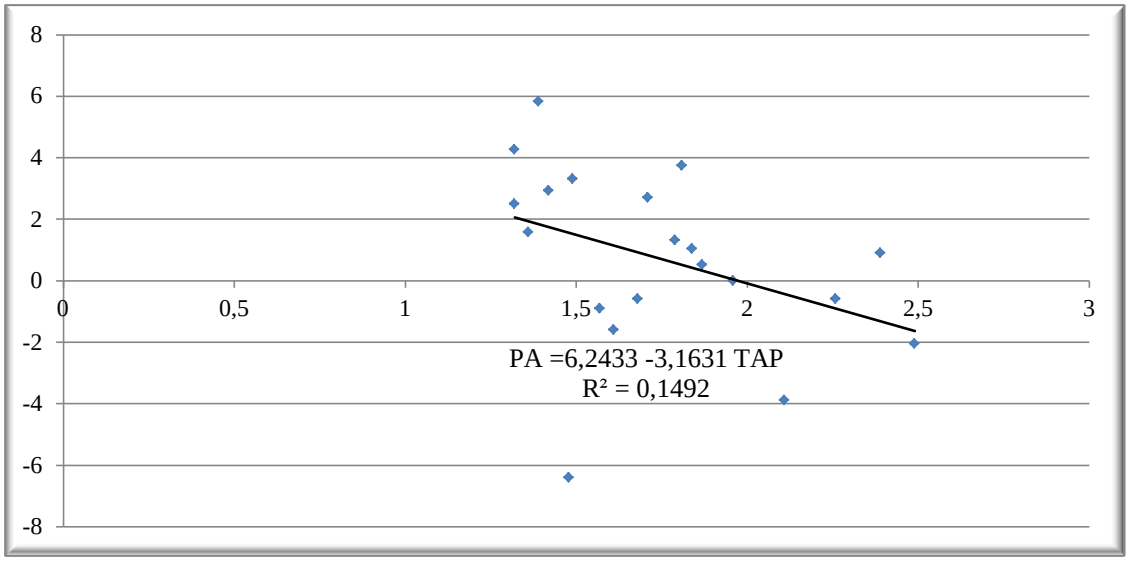

يتضح من الشكل رقم(7.6) أن العلاقة باتجاه عكسي بين معدل النمو السكاني ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل، ولمعرفة قوتها ودلالتها نستعمل معامل الارتباط بيرسون اعتمادا على البرنامج الاحصائي SPSS، والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم(9.6):علاقة الارتباط لبيرسون بين نسبة النمو السكاني ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكبر من 15 سنة.

Corrélations

		TAP	PA
TAP	Corrélation de Pearson	1,000	-,386
	Sig. (bilatérale)	,	,092
	N	20	20
PA	Corrélation de Pearson	-,386	1,000
	Sig. (bilatérale)	,092	,
	N	20	20

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم(9.6) نجد أن:

معامل الارتباط بين معدل النمو السكاني ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكبر من 15 سنة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1991 و2010) يساوي -0.386، تفيد هذه النتيجة أن العلاقة بين المتغيرين السابقين في اتجاه عكسي بحكم سلبية المعامل، كما أن قوة العلاقة بين المتغيرين ضعيفة اعتمادا على قيمة الدلالة الاحصائية (0.386) التي تقترب أكثر من الصفر(0)، كما يظهر الجدول أن معامل الارتباط المتحصل عليه الخاص بهذه الفترة معنويا يختلف عن (0) ودال احصائيا اعتمادا على القيمة الاحتمالية الموضحة في الجدول أعلاه (0.092) وهي أقل من القيمة 0.05، ومنه يمكن تعميم نتائج هذا المعامل على سائر السنوات التي لم تمسها الدراسة.

ولإيضاح أثر معدل النمو السكاني على نسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل في الجزائر خلال نفس الفترة نوظف الانحدار الخطي البسيط، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(10.6):معلمات الانحدار الخطي البسيط بين نسبة النمو السكاني ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكبر من 15 سنة.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Signification	Corrélations			Statistiques de colinéarité	
		B	Erreur standard	Bêta			Corrélation simple	Partielle	Partie	Tolérance	VIF
1	(constante)	6,246	3,164		1,974	,064					
	TAP	-3,164	1,780	-,386	-1,777	,092	-,386	-,386	-,386	1,000	1,000

a. Variable dépendante : PA

من خلال النتائج المبينة في الجدول(10.6) يمكن كتابة نموذج الانحدار الخطي على النحو التالي:

$$PA = 6.246 - 3.164\,TAP$$

حيث أن:

PA: يمثل نسبة التشغيل للسكان الأكبر من 15 سنة.

TAP: يمثل معدل النموالسنوي للسكان.

يمكن تفسير النموذج المتحصل عليه على النحو التالي:

- المعلمة B_1 الخاصة بمتغير معدل النمو السكاني تساوي -3.164 وهذا مفاده أن نسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل تتغير بدرجة قياس واحدة كلما تغير المعدل السنوي للنمو السكاني بالقيمة المذكورة سالفا، كما أن سلبية معامل الارتباط تؤكد أن العلاقة عكسية بين المتغيرين المدروسين.
- كلا المعلمتان B_1 وB_0 ليستا معنويتان وهذا استنادا على مقارنة قيمتي ستيودنت المحسوبتين والمجدولتين، حيث نجد أن قيمة t المحسوبة لـــB_0 تساوي 1.974 وهي أقل من القيمة المجدولة (2.101) وهي ليست ذات دلالة احصائية كما هو مبين في الجدول حيث أن قيمة الدلالة هي 0.064 وهي أكبر من القيمة 0.05، نفس الملاحظة تنطبق على المعلمة B_1 حيث أن القيمة المحسوبة 1.777 وهي أقل من القيمة المجدولة 2.101 وذلك باعتمادها بالقيمة المطلقة، كما أنها ليست ذات دلالة احصائية حيث أن قيمة الدلالة هي 0.092 وهي أكبر من القيمة 0.05.
- إذن فإن التفسير المعتمد في هذا النموذج يمس سنوات الملاحظة ولا يمكن أن يعمم على باقي السنوات بحكم أن المعلمتين غير معنويتان وليستا ذات دلالة إحصائية.

صلاحية النموذج بشكل إجمالي:

نجد أن قيمة اختبار فيشر(F) المحسوبة هي 3.159 وهي أقل من القيمة المجدولة (4.41)، إذن فهي غير معنوية وهذا ما يؤكده الجدول التالي:

الجدول رقم(11.6):نتائج اختبار معنوية المعلمتين الخاصتين بمعدل النمو السكاني ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكبر من 15 سنة.

ANOVA[b]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Signification
1	Régression	23,804	1	23,804	3,159	,092[a]
	Résidu	135,636	18	7,535		
	Total	159,440	19			

a. Valeurs prédites : (constantes), TAP

b. Variable dépendante : PA

من خلال الجدول رقم(11.6) نجد أن قيمة الدلالة الاحصائية تساوي 0.092 وهي أكبر من القيمة 0.05، إذن فهي ليست ذات دلالة احصائية، وعليه فإن النموذج بشكله العام لا يعتبر صالحا للدراسة بحكم عدم معنويته وعدم دلالته الاحصائية.

وبالتالي نستخلص أنه توجد علاقة عكسية ضعيفة بين معدل النمو السكاني ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل في الجزائر من خلال المعطيات التي تم تناولها خلال الفترة المحددة سابقا، و هي ليست ذات دلالة احصائية.

03- العلاقة بين نسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة(TF) ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل(PA) في الجزائر خلال الفترة 1991-2010:

تعد الخصوبة إحدى المكونات الرئيسية الثلاثة التي تقرر معدل النمو السكاني إلى جانب الوفيات والهجرة، ومن ثم فهي تؤثر في البنية الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية للسكان وفي هجرتهم وتوزيعهم الجغرافي، كما أن المرأة بصفتها مسؤولة بدرجة أكبر عن الانجاب، فهي مفتاح مهم لفهم سلوك هذه الظاهرة، وقد أشار عدد كبير من الدراسات إلى أن مكانة المرأة في المجتمع تقرر بدرجة كبيرة في مدى قبولها مستوى معين من الخصوبة، وهذه الوضيعة هي في الواقع مفهوم عريض يشمل مظاهر متعددة من حياة النساء، ومنها خروج المرأة للعمل وترقية مكانتها الاجتماعية والاقتصادية.

سنتحدث فيما يلي عن العلاقة بين نسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكبر من 15 سنة، وإن كانت موجودة فما مدى اتجاهها وقوتها؟

الشكل رقم(8.6): شكل الانتشار بين نسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل.

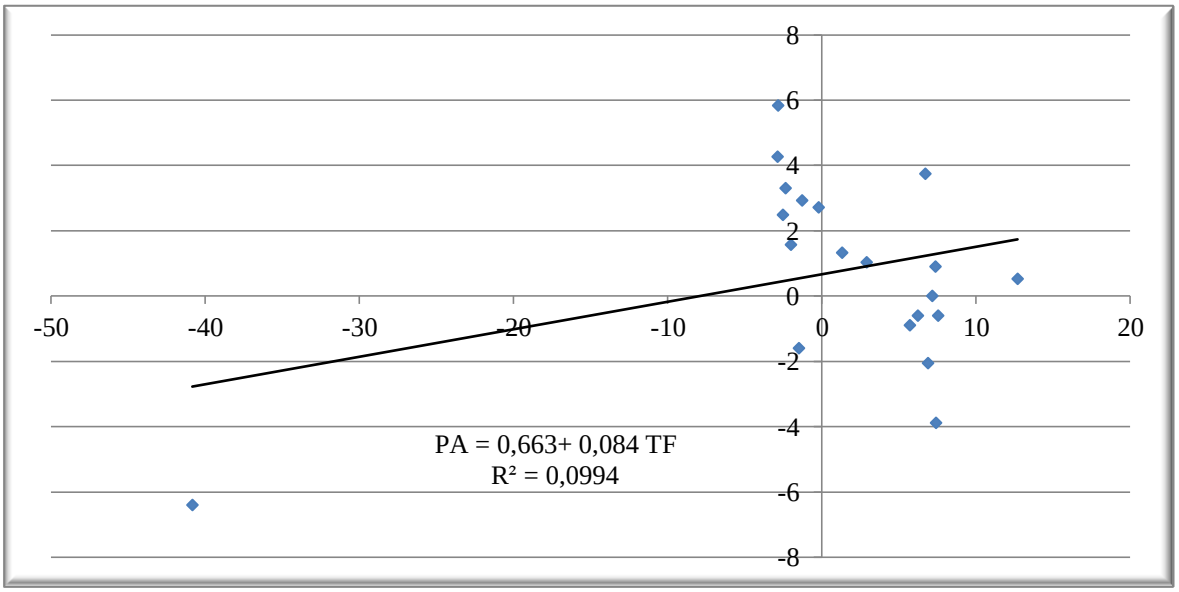

اعتمادا على الشكل رقم(8.6) يتضح أن العلاقة باتجاه طردي بين المتغيرين، ولمعرفة قوتها ودلالتها نستعمل معامل الارتباط بيرسون اعتمادا على البرنامج الاحصائي SPSS، والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم(12.6):علاقة الارتباط لبيرسون بين نسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكثر من 15 سنة.

Corrélations

		TF	PA
TF	Corrélation de Pearson	1,000	,315
	Sig. (bilatérale)	,	,176
	N	20	20
PA	Corrélation de Pearson	,315	1,000
	Sig. (bilatérale)	,176	,
	N	20	20

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم(12.6) نجد أن:

معامل الارتباط بين نسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1991 و2010) يساوي 0.315، تفيد هذه النتيجة أن العلاقة بين المتغيرين السابقين في اتجاه طردي بحكم إيجابية المعامل، كما أنها تعتبر متوسطة القوة اعتمادا على قيمة المعامل المذكورة سابقا، كما يظهر الجدول أن معامل الارتباط المتحصل عليه الخاص بهذه الفترة معنويا يختلف عن (0) ولكنه غير دال احصائيا اعتمادا على القيمة الاحتمالية الموضحة في الجدول أعلاه (0.176) وهي أكبر من القيمة 0.05، وبالتالي لا يمكن تعميم نتائج هذا المعامل على سائر السنوات التي لم تمسها الدراسة.

ولإيضاح أثر نسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة على نسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل في الجزائر خلال نفس الفترة، نوظف الانحدار الخطي البسيط والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(13.6): معلمات الانحدار الخطي البسيط بين نسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكثر من 15 سنة.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Signification	Corrélations			Statistiques de colinéarité	
		B	Erreur standard	Bêta			Corrélation simple	Partielle	Partie	Tolérance	VIF
1	(constante)	,663	,633		1,046	,309					
	TF	8,397E-02	,060	,315	1,409	,176	,315	,315	,315	1,000	1,000

a. Variable dépendante : PA

من خلال النتائج المبينة في الجدول(13.6) نجد أن المعلمة B_0=0.663 أما المعلمة B_1= 0.0084 ومنه يمكن كتابة نموذج الانحدار الخطي على النحو التالي:

$$PA = 0.663 + 0.0084\,TF$$

حيث أن:

PA: يمثل نسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل للسكان الأكبر من 15 سنة.

TF: يمثل نسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة.

يمكن تفسير النموذج المتحصل عليه على النحو التالي:

- المعلمة B_1 الخاصة بمتغير نسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة تساوي 0.0084 وهذا مفاده أن نسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل تتغير بدرجة قياس واحدة كلما تغيرت نسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة بالقيمة المذكورة سالفا.
- كلا المعلمتان B_0 وB_1 غير معنويتان وهذا استنادا على مقارنة قيمتي ستيودنت المحسوبتين والمجدولتين، حيث نجد أن قيمة t المحسوبة لـــB_0 تساوي 1.046 وهي أقل من القيمة المجدولة (2.101)، بالإضافة إلى أنها ليست ذات دلالة احصائية (0.309 أكبر من 0.05)، نفس الملاحظة تنطبق على المعلمة B_1 (القيمة المحسوبة هي 1.409 أقل من القيمة الجدولة 2.101)، وهي ليست ذات دلالة احصائية (0.176 أكبر من 0.05).
- إذن فإن التفسير المعتمد في هذا النموذج يمس سنوات الملاحظة ولا يمكن أن يعمم على باقي السنوات بحكم أن المعلمتين غير معنويتان وليستا ذات دلالة إحصائية.

صلاحية النموذج بشكل إجمالي:

نجد أن قيمة اختبار فيشر(F) المحسوبة هي 1.984 وهي أقل من القيمة المجدولة (4.41)، إذن فهي غير معنوية كما يؤكده الجدول التالي:

الجدول رقم(14.6):نتائج اختبار معنوية المعلمتين الخاصتين لنسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكثر من 15 سنة.

ANOVA[b]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Signification
1	Régression	15,830	1	15,830	1,984	,176[a]
	Résidu	143,610	18	7,978		
	Total	159,440	19			

a. Valeurs prédites : (constantes), TF

b. Variable dépendante : PA

وكتأكيد للطرح السابق ومن خلال الجدول فإن قيمة الدلالة الاحصائية تساوي 0.176 وهي أكبر من القيمة 0.05، إذن فهي ليست ذات دلالة احصائية، وعليه فإن النموذج بشكله العام لا يعتبر صالحا للدراسة بحكم عدم معنويته وعدم دلالته الاحصائية.

ومن خلال ما سبق ذكره، نستخلص أنه توجد علاقة طردية ضعيفة بين نسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى اجمالي السكان الأكبر من 15 سنة.

04-العلاقة بين نسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة(TF) ونسبة الزيادة السنوية في معدل البطالة (TC) في الجزائر خلال الفترة 1991-2010:

سنتطرق لمعرفة وجود علاقة بين نسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة ونسبة الزيادة السنوية في معدلات البطالة في الجزائر، وإن كانت موجودة فما مدى قوة هذه العلاقة واتجاهها.

الشكل رقم(9.6): شكل الانتشار بين نسبة التغير السنوي في معدل الخصوبة ونسبة الزيادة السنوية في معدل البطالة.

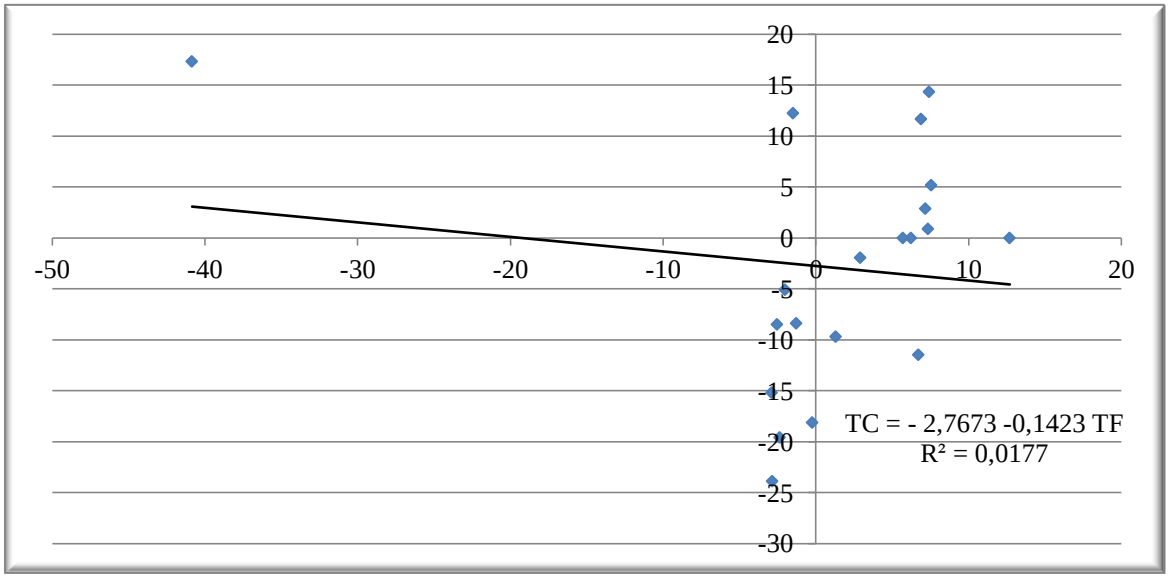

اعتمادا على الشكل رقم(9.6) يتضح أن العلاقة باتجاه عكسي بين نسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة ونسبة الزيادة السنوية في معدل البطالة، ولمعرفة قوتها ودلالتها نستعمل معامل الارتباط بيرسون اعتمادا على البرنامج الاحصائي SPSS، والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم(15.6):علاقة الارتباط لبيرسون بين نسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة ونسبة الزيادة السنوية في معدلات البطالة في الجزائر.

Corrélations

		TF	TC
TF	Corrélation de Pearson	1,000	-,133
	Sig. (bilatérale)	,	,577
	N	20	20
TC	Corrélation de Pearson	-,133	1,000
	Sig. (bilatérale)	,577	,
	N	20	20

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم(15.6) نجد أن:

معامل الارتباط بين نسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة ونسبة الزيادة السنوية لمعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1991 و2010) يساوي −0.133، تفيد هذه النتيجة أن العلاقة بين المتغيرين السابقين في اتجاه عكسي بحكم سلبية المعامل، كما أن القوة بين المتغيرين المدروسين ضعيفة اعتمادا على قيمة المعامل المذكورة سابقا والتي تقترب أكثر من الصفر(0)، كما يظهر الجدول أن معامل الارتباط المتحصل عليه الخاص بهذه الفترة معنويا يختلف عن الصفر(0) ولكنه غير دال احصائيا اعتمادا على القيمة الاحتمالية الموضحة في الجدول أعلاه (0.577) وهي أكبر من القيمة 0.05، ومنه يمكن القول بأنه لا يمكن تعميم نتائج هذا المعامل على سائر السنوات التي لم تمسها الدراسة.

ولإيضاح أثر نسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة على نسبة الزيادة السنوية لمعدل البطالة في الجزائر خلال نفس الفترة، نوظف الانحدار الخطي البسيط، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(16.6): معلمات الانحدار الخطي البسيط بين نسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة ونسبة الزيادة السنوية في معدلات البطالة في الجزائر.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés			Corrélations			Statistiques de colinéarité	
		B	Erreur standard	Bêta	t	Signification	Corrélation simple	Partielle	Partie	Tolérance	VIF
1	(constante)	-2,767	2,657		-1,041	,311					
	TF	-,142	,250	-,133	-,569	,577	-,133	-,133	-,133	1,000	1,000

a. Variable dépendante : TC

من خلال النتائج المبينة في الجدول(16.6) نجد أن المعلمة B_0=-2.767 أما المعلمة B_1= -0.142 ومنه يمكن كتابة نموذج الانحدار الخطي بصفة عاملة على النحو التالي:

$$TC = -2.767 - 0.142\,TF$$

حيث أن:

TC: يمثل نسبة الزيادة السنوية لمعدل البطالة.

TF: يمثل نسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة.

يمكن تفسير النموذج المتحصل عليه على النحو التالي:

- المعلمة B_1 الخاصة بمتغير نسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة تساوي 0.142- وهذا مفاده أن نسبة الزيادة السنوية في معدل البطالة تتغير بدرجة قياس واحدة كلما تغيرت نسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة بالقيمة المذكورة سالفا.
- كلا المعلمتان B_0 وB_1 ليستا معنويتان وهذا استنادا إلى مقارنة قيمتي ستيودنت المحسوبتين والمجدولتين، حيث نجد أن قيمة t المحسوبة لـــB_1 تساوي 0.569 وهي أقل من القيمة المجدولة (2.101) وذلك باعتمادها بالقيمة المطلقة، وهي ليست ذات دلالة احصائية (0.577 أكبر من 0.05)، نفس الملاحظة تنطبق على المعلمة B_0 حيث أن القيمة المحسوبة هي 1.041 وهي أقل من القيمة 2.101 وذلك باعتمادها بالقيمة المطلقة، وهي ليست ذات دلالة احصائية (0.311 أكبر من 0.05).
- ومنه يمكن القول بأن التفسير المعتمد في هذا النموذج يمس سنوات الملاحظة ولا يمكن أن يعمم على باقي السنوات بحكم أن المعلمتين غير معنويتان وليستا ذات دلالة إحصائية.

صلاحية النموذج بشكل إجمالي:

نجد أن قيمة اختبار فيشر(F) المحسوبة هي 0.324 وهي أقل من القيمة المجدولة (4.41)، إذن فهي غير معنوية كما يؤكده الجدول التالي:

الجدول رقم(17.6): نتائج اختبار معنوية المعلمتين الخاصتين بنسبة الزيادة السنوية في معدل الخصوبة ونسبة التغير السنوي لمعدلات البطالة في الجزائر.

ANOVA[b]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Signification
1	Régression	45,438	1	45,438	,324	,577[a]
	Résidu	2528,123	18	140,451		
	Total	2573,561	19			

a. Valeurs prédites : (constantes), TF

b. Variable dépendante : TC

وكتأكيد لما سبق نجد من خلال الجدول رقم(17.6) أن قيمة الدلالة الاحصائية تساوي 0.577 وهي أكبر من القيمة 0.05، إذن فهي ليست ذات دلالة احصائية، وعليه فإن النموذج بشكله العام لا يعتبر صالحا للدراسة بحكم عدم معنويته وعدم دلالته الاحصائية.

ومن خلال ما سبق ذكره نستخلص أنه توجد علاقة عكسية ضعيفة بين نسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة ونسبة الزيادة السنوية لمعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة المحددة للدراسة.

05-العلاقة بين نسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة(TF) ونسبة التغير السنوي لمعدل مشاركة الإناث في القوى العاملة (TPF) في الجزائر خلال الفترة 1991-2010:

سندرس العلاقة بين نسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة كمتغير مستقل ونسبة التغير السنوي لمعدل مشاركة الاناث في إجمالي القوى العاملة كمتغير تابع، وإن كانت هذه العلاقة موجودة فما مدى قوتها و اتجاهها.

الشكل رقم(10.6): شكل الانتشار بين نسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة ونسبة التغير السنوي لمعدل مشاركة الاناث في اجمالي القوى العاملة.

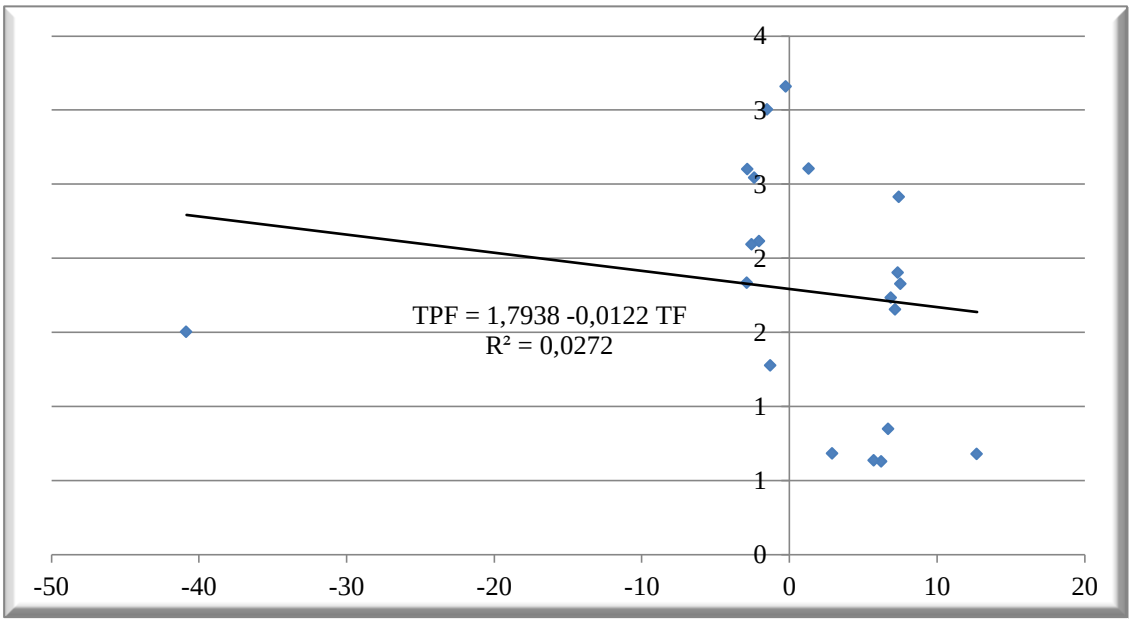

اعتمادا على الشكل رقم(10.6) يتضح أن العلاقة بين المتغيرين باتجاه عكسي، ولمعرفة قوتها ودلالتها نستعمل معامل الارتباط بيرسون اعتمادا على البرنامج الاحصائي SPSS، والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم(18.6):علاقة الارتباط لبيرسون بين نسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة ونسبة التغير السنوي لمعدل مشاركة الإناث في إجمالي القوى العاملة.

Corrélations

		TF	TPF
TF	Corrélation de Pearson	1,000	-,165
	Sig. (bilatérale)	,	,487
	N	20	20
TPF	Corrélation de Pearson	-,165	1,000
	Sig. (bilatérale)	,487	,
	N	20	20

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم(18.6) نجد أن:

معامل الارتباط بين نسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة ونسبة التغير السنوي لمعدل مشاركة الاناث في إجمالي القـــوى العاملـــة في الجزائـــر خلال الفترة الممتدة بين (1991 و2010) يســـاوي 0.165−، تفيد هذه النتيجة أن العلاقة بين المتغيرين السابقين في اتجاه عكسي بحكم سلبية المعامل، كما أنها ضعيفة اعتمادا على قيمة المعامل المذكورة سابقا والتي تقترب أكثر من الصفر، كما يظهر الجدول أن معامل الارتباط المتحصل عليه الخاص بهذه الفترة معنويا يختلف عن (0) ولكنه غير دال احصائيا اعتمادا على القيمة الاحتمالية الموضحة في الجدول أعلاه (0.487) وهي أكبر من القيمة 0.05، ومنه لا يمكن تعميم نتائج هذا المعامل على سائر السنوات التي لم تمسها الدراسة.

ولإيضاح أثر نسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة على نسبة التغير السنوي لمعدل مشاركة الاناث في اجمالي القوى العاملة في الجزائر خلال نفس الفترة نوظف الانحدار الخطي البسيط، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(19.6): معلمات الانحدار الخطي البسيط بين نسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة ونسبة التغير السنوي لمعدل مشاركة الاناث في إجمالي القوى العاملة.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Signification	Corrélations			Statistiques de colinéarité	
		B	Erreur standard	Bêta			Corrélation simple	Partielle	Partie	Tolérance	VIF
1	(constante)	1,793	,182		9,830	,000					
	TF	-1,22E-02	,017	-,165	-,709	,487	-,165	-,165	-,165	1,000	1,000

a. Variable dépendante : TPF

من خلال النتائج المبينة في الجدول(19.6) نجد أن المعلمـــة B_0=1.793 أما المعلمـــــة B_1=-0.0122 ومنه يمكن كتابة نموذج الانحدار الخطي بصفة عامة على النحو التالي:

$$TPF = 1.793 - 0.0122\,TF$$

حيث أن:

TPF: يمثل نسبة التغير السنوي لمعدل مشاركة الاناث في اجمالي القوى العاملة.

TF: يمثل نسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة.

يمكن تفسير النموذج المتحصل عليه على النحو التالي:

- المعلمة B_1 الخاصة بمتغير نسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة تساوي 0.0122− وهذا مفاده أن نسبة التغير السنوي لمعدل مشاركة الاناث في اجمالي القوى العاملة تتغير بدرجة قياس واحدة كلما تغيرت نسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة بالقيمة المذكورة سالفا.
- المعلمة B_0 معنوية وهذا استنادا على مقارنة قيمتي ستيودنت المحسوبة والمجدولة، حيث نجد أن قيمة t المحسوبة لـــ B_0 تساوي 9.830 وهي أكبر من القيمة المجدولة 2.101، وهي ذات دلالة احصائية حيث أن قيمة الدلالة هي 0.000 أقل من القيمة 0.05.

- أما المعلمة B_1 فهي غير معنوية، حيث أن القيمة المحسوبة بالقيمة المطلقة هي 0.709 وهي أقل من القيمة المجدولة 2.101، كما أنها ليست ذات دلالة احصائية حيث أن قيمة الدلالة هي 0.487 وهي أكبر من القيمة 0.05.
- وبالتالي فإن التفسير المعتمد في هذا النموذج يمس سنوات الملاحظة ولا يمكن أن يعمم على باقي السنوات بحكم أن إحدى المعلمتين غير معنوية وليست ذات دلالة إحصائية.

صلاحية النموذج بشكل إجمالي:

نجد أن قيمة اختبار فيشر(F) المحسوبة هي 0.503 وهي أقل من القيمة المجدولة (4.41)، إذن فهي غير معنوية، وهذا ما يؤكده الجدول التالي:

الجدول رقم(20.6):نتائج اختبار معنوية المعلمتين الخاصتين بنسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة ونسبة التغير السنوي لمعدل مشاركة الاناث في اجمالي القوى العاملة.

ANOVA[b]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Signification
1	Régression	,333	1	,333	,503	,487[a]
	Résidu	11,913	18	,662		
	Total	12,246	19			

a. Valeurs prédites : (constantes), TF

b. Variable dépendante : TPF

وكتأكيد للطرح السابق فقيمة الدلالة الاحصائية تساوي 0.487 وهي أكبر من القيمة 0.05، وبالتالي فهي ليست ذات دلالة احصائية، وعليه فإن النموذج بشكله العام يعتبر غير صالح للدراسة بحكم عدم معنويته وعدم دلالته الاحصائية.

ومن خلال ما سبق ذكره، نستخلص أنه توجد علاقة عكسية ضعيفة بين نسبة التغير السنوي لمعدل الخصوبة ونسبة التغير السنوي لمعدل مشاركة الاناث في اجمالي القوى العاملة في الجزائر خلال فترة الدراسة المحددة سابقا.

06-العلاقة بين نسبة التغير السنوي لأمل الحياة عند الولادة(EVN) ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل(PA) في الجزائر خلال الفترة 1991-2010:

سندرس العلاقة بين نسبة التغير السنوي لأمل الحياة عند الولادة ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكبر من 15 سنة، وإن كانت موجودة فما مدى قوتها.

الشكل رقم(11.6): شكل الانتشار بين نسبة التغير السنوي لأمل الحياة عند الولادة ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل.

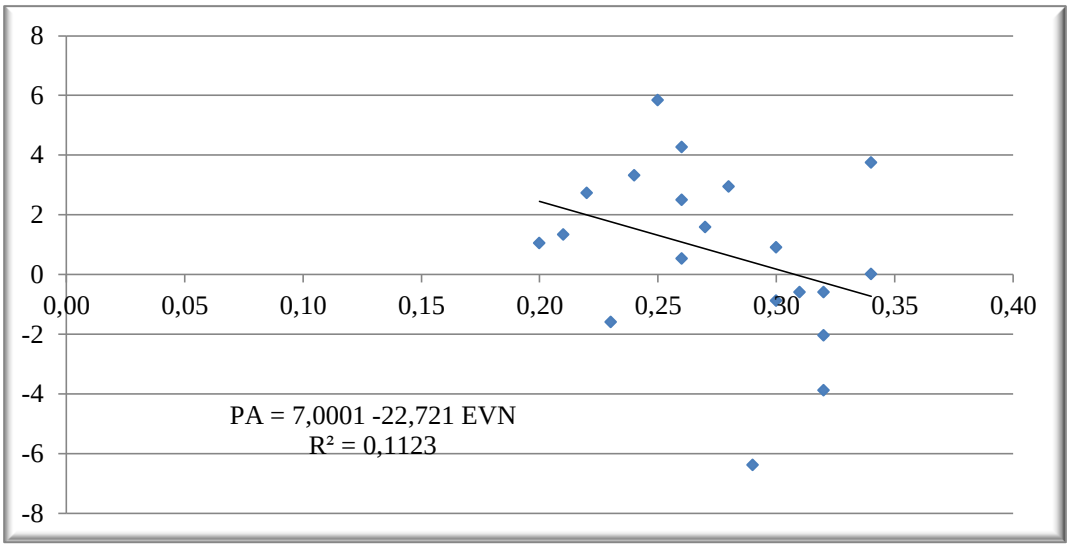

اعتمادا على الشكل رقم(11.6) يتضح أن العلاقة باتجاه عكسي بين المتغيرين، ولمعرفة قوتها ودلالتها نستعمل معامل الارتباط بيرسون اعتمادا على البرنامج الاحصائي SPSS، والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم(21.6):علاقة الارتباط لبيرسون بين نسبة التغير السنوي لأمل الحياة عند الولادة ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكبر من 15 سنة.

Corrélations

		EVN	PA
EVN	Corrélation de Pearson	1,000	-,335
	Sig. (bilatérale)	,	,149
	N	20	20
PA	Corrélation de Pearson	-,335	1,000
	Sig. (bilatérale)	,149	,
	N	20	20

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم(21.6) نجد أن:

معامل الارتباط بين نسبة التغير السنوي لأمل الحياة عند الولادة ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1991 و2010) يساوي −0.335، تفيد هذه النتيجة أن العلاقة بين المتغيرين السابقين في اتجاه عكسي بحكم سلبية المعامل، كما أنها تعتبر ضعيفة اعتمادا على قيمة المعامل المذكورة سابقا والتي تقترب أكثر إلى الصفر، كما يظهر الجدول أن معامل الارتباط المتحصل عليه الخاص بهذه الفترة معنويا يختلف عن (0) ولكنه غير دال احصائيا اعتمادا على القيمة الاحتمالية الموضحة في الجدول أعلاه (0.149) وهي أكبر من القيمة 0.05، ومنه لا يمكن تعميم نتائج هذا المعامل على سائر السنوات التي لم تمسها الدراسة.

ولإيضاح أثر نسبة التغير السنوي لأمل الحياة عند الولادة على نسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل في الجزائر خلال نفس الفترة نوظف الانحدار الخطي البسيط، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(22.6): معلمات الانحدار الخطي البسيط لنسبة التغير السنوي لأمل الحياة عند الولادة ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكبر من 15 سنة.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Signification	Corrélations			Statistiques de colinéarité	
		B	Erreur standard	Bêta			Corrélation simple	Partielle	Partie	Tolérance	VIF
1	(constante)	7,002	4,203		1,666	,113					
	EVN	-22,728	15,057	-,335	-1,509	,149	-,335	-,335	-,335	1,000	1,000

a. Variable dépendante : PA

من خلال النتائج المبينة في الجدول(22.6) نجد أن المعلمة B_0=7.002 أما المعلمة B_1=-22.728 ومنه يمكن كتابة نموذج الانحدار الخطي على النحو التالي:

$$PA = 7.002 - 22.728\, EVN$$

حيث أن:

PA: نسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل.

EVN: نسبة التغير السنوي لأمل الحياة عند الولادة.

يمكن تفسير النموذج المتحصل عليه على النحو التالي:

- المعلمة B_1 الخاصة بمتغير نسبة التغير السنوي لأمل الحياة عند الولادة تساوي −22.728 وهذا مفاده أن نسبة التشغيل تتغير بدرجة قياس واحدة كلما تغيرت نسبة الزيادة السنوية في أمل الحياة بالقيمة المذكورة سالفا.
- كلا المعلمتان B_0 وB_1 غير معنويتان وهذا استنادا على مقارنة قيمتي ستيودنت المحسوبتين والمجدولتين، حيث نجد أن قيمة t المحسوبة لـ B_0 تساوي 1.666 وهي أقل من القيمة المجدولة (2.101)، وهي ليست ذات دلالة إحصائية (0.113 اكبر من القيمة 0.05).
- نفس الملاحظة تنطبق على المعلمة B_1 حيث أن القيمة المحسوبة هي 1.509 وهي أقل من القيمة 2.101 وذلك باعتمادها بالقيمة المطلقة، كما انها ليست ذات دلالة إحصائية (0.149 اكبر من القيمة 0.05).
- إذن فإن التفسير المعتمد في هذا النموذج يمس سنوات الملاحظة ولا يمكن أن يعمم على باقي السنوات بحكم أن المعلمتين غير معنويتان وليستا ذات دلالة إحصائية.

صلاحية النموذج بشكل اجمالي:

نجد أن قيمة اختبار فيشر(F) المحسوبة تساوي 2.279 وهي أقل من القيمة المجدولة (4.41)، وبالتالي فهي غير معنوية كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(23.6): نتائج اختبار معنوية المعلمتين الخاصتين بنسبة الزيادة السنوية في أمل الحياة عند الولادة ونسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكبر من 15 سنة.

ANOVA[b]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Signification
1	Régression	17,915	1	17,915	2,279	,149[a]
	Résidu	141,525	18	7,862		
	Total	159,440	19			

a. Valeurs prédites : (constantes), EVN

b. Variable dépendante : PA

نجد أن قيمة الدلالة الاحصائية تساوي 0.149 وهي أكبر من القيمة 0.05، ومنه فإنها غير دالة احصائيا، وعليه فإن النموذج بشكله العام يعتبر غير صالح للدراسة بحكم عدم معنويته وعدم دلالته الاحصائية.

ومن خلال ما سبق ذكره، نستخلص أنه توجد علاقة عكسية ضعيفة بين نسبة الزيادة السنوية لأمل الحياة عند الولادة ونسبة التشغيل في الجزائر خلال فترة الدراسة المحددة.

07-العلاقة بين نسبة التغير السنوي لأمل الحياة عند الولادة(EVN) ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة(TC) في الجزائر خلال الفترة 1991-2010:

سنتطرق لدراسة العلاقة بين نسبة التغير السنوي لأمل الحياة عند الولادة ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة، وإن كانت موجودة فما مدى قوتها.

الشكل رقم(12.6): شكل الانتشار بين نسبة التغير السنوي لأمل الحياة عند الولادة ونسبة التغير السنوي في معدل البطالة.

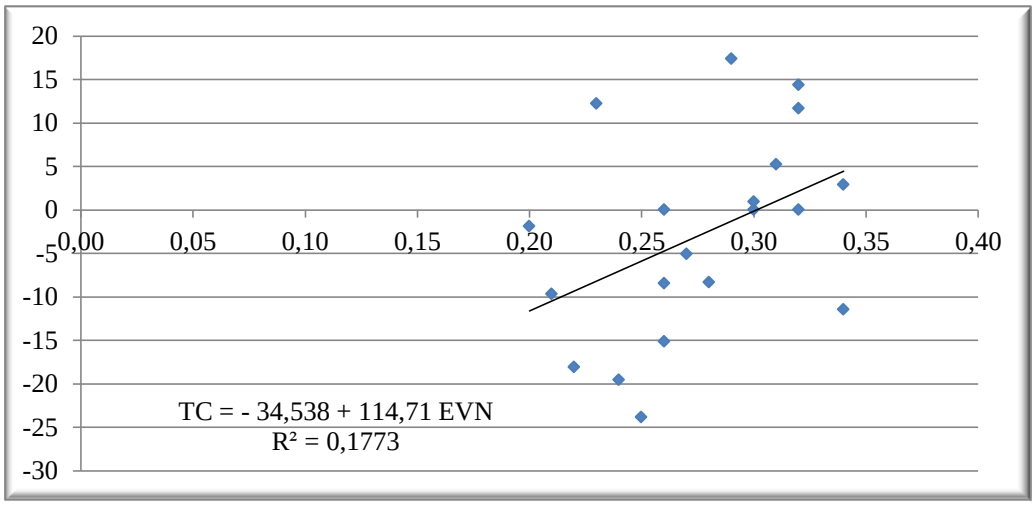

اعتمادا على الشكل رقم(12.6) يتضح أن العلاقة باتجاه طردي بين المتغيرين، ولمعرفة قوتها ودلالتها نستعمل معامل الارتباط بيرسون اعتمادا على البرنامج الاحصائي SPSS، والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم(24.6):علاقة الارتباط لبيرسون بين التغير السنوي لأمل الحياة عند الولادة ونسبة التغير السنوي في معدل البطالة.

Corrélations

		EVN	TC
EVN	Corrélation de Pearson	1,000	,421
	Sig. (bilatérale)	,	,064
	N	20	20
TC	Corrélation de Pearson	,421	1,000
	Sig. (bilatérale)	,064	,
	N	20	20

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم(24.6) نجد أن:

معامل الارتباط بين نسبة الزيادة السنوية لأمل الحياة عند الولادة ونسبة الزيادة السنوية لمعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1991 و2010) يساوي 0.421، تفيد هذه النتيجة أن العلاقة بين المتغيرين السابقين في اتجاه طردي بحكم ايجابية المعامل، كما أنها تعتبر متوسطة القوة اعتمادا على قيمة المعامل المذكورة سابقا، كما يظهر الجدول أن معامل الارتباط المتحصل عليه الخاص بهذه الفترة معنويا يختلف عن الصفر (0) ولكنه غير دال احصائيا اعتمادا على القيمة الاحتمالية الموضحة في الجدول أعلاه (0.064) وهي أكبر من القيمة 0.05، ومنه لا يمكن تعميم نتائج هذا المعامل على سائر السنوات التي لم تمسها الدراسة.

ولإيضاح أثر نسبة التغير السنوي لأمل الحياة عند الولادة على نسبة التغير السنوي لمعدل البطالة في الجزائر خلال نفس الفترة نوظف الانحدار الخطي البسيط، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(25.6): معلمات الانحدار الخطي البسيط لنسبة التغير السنوي لأمل الحياة عند الولادة ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Signification	Corrélations			Statistiques de colinéarité	
		B	Erreur standard	Bêta			Corrélation simple	Partielle	Partie	Tolérance	VIF
1	(constante)	-34,538	16,256		-2,125	,048					
	EVN	114,705	58,239	,421	1,970	,064	,421	,421	,421	1,000	1,000

a. Variable dépendante : TC

من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم(25.6) نجد أن المعلمة B_0=-34.538 أما المعلمة B_1=114.705 ومنه يمكن كتابة نموذج الانحدار الخطي بصفة عاملة على النحو التالي:

$$TC = -34.538 + 114.705\ EVN$$

حيث أن:

TC: نسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.

EVN: نسبة التغير السنوي لأمل الحياة عند الولادة.

يمكن تفسير النموذج المتحصل عليه على النحو التالي:

- المعلمة B_1 الخاصة بمتغير نسبة التغير السنوي لأمل الحياة عند الولادة تساوي 114.705 وهذا مفاده أن نسبة التغير السنوي لمعدل البطالة تتغير بدرجة قياس واحدة كلما تغيرت نسبة التغير السنوي لأمل الحياة بالقيمة المذكورة سالفا.
- المعلمة B_1 غير معنوية، حيث نجد أن قيمة t المحسوبة لـــB_1 تساوي 1.970 وهي أقل من القيمة المجدولة (2.101)، كما انها ليست ذات دلالة احصائية (0.064 أكبر من 0.05).
- المعلمة B_0 معنوية وذات دلالة احصائية، حيث أن قيمة t المحسوبة هي 2.125 وهي أكبر من القيمة المجدولة 2.101 وذلك باعتمادها بالقيمة المطلقة، وقيمة الدلالة هي 0.048 وهي أقل من القيمة 0.05.
- وبالتالي فإن التفسير المعتمد في هذا النموذج يمس سنوات الملاحظة ولا يمكن أن يعمم على باقي السنوات بحكم أن المعلمتين ليستا معنويتان معا وإحداهما ليست ذات دلالة إحصائية.

صلاحية النموذج بشكل اجمالي:

نجد أن قيمة اختبار فيشر(F) المحسوبة تساوي 3.879 وهي أقل من القيمة المجدولة (4.41) وبالتالي فهي غير معنوية، كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(26.6): نتائج اختبار معنوية المعلمتين الخاصتين بنسبة التغير السنوي لأمل الحياة عند الولادة ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.

ANOVA[b]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Signification
1	Régression	456,295	1	456,295	3,879	,064[a]
	Résidu	2117,266	18	117,626		
	Total	2573,561	19			

a. Valeurs prédites : (constantes), EVN

b. Variable dépendante : TC

ومنه فإن قيمة الدلالة الاحصائية المبينة في الجدول(26.6) تساوي 0.064 وهي أكبر من القيمة 0.05، وبالتالي فإنها غير دالة احصائيا، وعليه فإن النموذج بشكله العام يعتبر غير صالح للدراسة بحكم عدم معنويته وعدم دلالته الاحصائية.

ومن خلال ما سبق ذكره نستخلص أنه توجد علاقة طردية ضعيفة بين نسبة التغير السنوي لأمل الحياة عند الولادة ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة المحددة.

08- العلاقة بين نسبة التغير السنوي لنسبة الاعالة العمرية (PDA) ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل(PA) في الجزائر خلال الفترة 1991-2010:

سنقوم بدراسة مدى وجود علاقة بين نسبة التغير السنوي لنسبة الاعالة العمرية (من السكان في سن العمل) ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل (إلى إجمالي عدد السكان الأكثر من 15 سنة)، وإن كانت موجودة فما مدى قوتها.

الشكل رقم(13.6): شكل الانتشار بين نسبة التغير السنوي لنسبة الاعالة العمرية ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل.

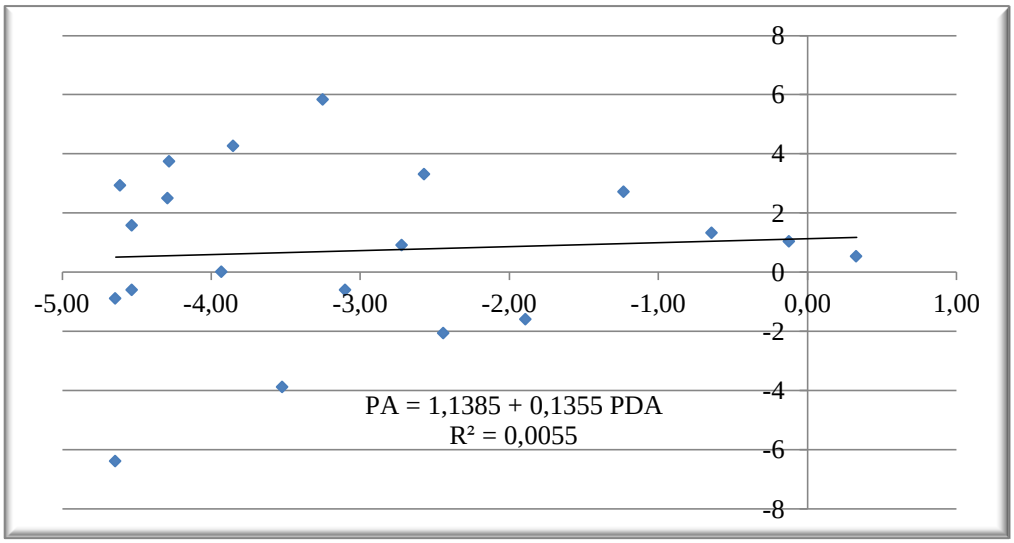

اعتمادا على الشكل رقم(13.6) يتضح أن العلاقة باتجاه طردي بين المتغيرين، ولمعرفة قوتها ودلالتها نستعمل معامل الارتباط بيرسون اعتمادا على البرنامج الاحصائي SPSS، والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم(27.6):علاقة الارتباط لبيرسون بين نسبة التغير السنوي لنسبة الاعالة العمرية ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكثر من 15 سنة.

Corrélations

		PA	PDA
PA	Corrélation de Pearson	1,000	,074
	Sig. (bilatérale)	,	,755
	N	20	20
PDA	Corrélation de Pearson	,074	1,000
	Sig. (bilatérale)	,755	,
	N	20	20

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم(27.6) نجد أن:

معامل الارتباط بين نسبة التغير السنوي لنسبة الاعالة العمرية ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1991 و2010) يساوي 0.074، تفيد هذه النتيجة أن

العلاقة بين المتغيرين السابقين في اتجاه طردي بحكم ايجابية المعامل، كما أن قوتها تعتبر ضعيفة جدا اعتمادا على قيمة المعامل المذكورة سابقا والتي تقترب كثيرا من الصفر، كما يظهر الجدول أن معامل الارتباط المتحصل عليه الخاص بهذه الفترة معنويا يختلف عن الصفر (0) وغير دال احصائيا اعتمادا على القيمة الاحتمالية الموضحة في الجدول أعلاه (0.755) وهي قيمة أكبر من القيمة 0.05، ومنه يمكن القول بأنه لا يمكن تعميم نتائج هذا المعامل على سائر السنوات التي لم تمسها الدراسة.

ولإيضاح أثر نسبة التغير السنوي لنسبة الاعالة العمرية على نسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل في الجزائر خلال نفس الفترة، نوظف الانحدار الخطي البسيط، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(28.6): معلمات الانحدار الخطي البسيط لنسبة التغير السنوي لنسبة الاعالة العمرية ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكثر من 15 سنة.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Signification	Corrélations			Statistiques de colinéarité	
		B	Erreur standard	Bêta			Corrélation simple	Partielle	Partie	Tolérance	VIF
1	(constante)	1,139	1,458		,781	,445					
	PDA	,136	,429	,074	,316	,755	,074	,074	,074	1,000	1,000

a. Variable dépendante : PA

من خلال النتائج المبينة في الجدول(28.6) نجد أن المعلمة B_0=1.139 أما المعلمـــــــة B_1=0.136 ومنه يمكن كتابة نموذج الانحدار الخطي بصفة عاملة على النحو التالي:

$$PA = 1.139 + 0.136\,PDA$$

حيث أن:

PA: يمثل نسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل.

PDA: يمثل نسبة التغير السنوي لنسبة الاعالة العمرية.

يمكن تفسير النموذج المتحصل عليه على النحو التالي:

- المعلمة B_1 الخاصة بمتغير نسبة التغير السنوي لنسبة الاعالة العمرية تساوي 0.136 وهذا مفاده أن الزيادة في نسبة التشغيل تتغير بدرجة قياس واحدة كلما تغيرت نسبة التغير السنوي لنسبة الاعالة العمرية بالقيمة المذكورة سالفا.
- كلا المعلمتان B_0 وB_1 غير معنويتان وهذا استنادا على مقارنة قيمتي ستيودنت المحسوبتين والمجدولتين، حيث نجد أن قيمة t المحسوبة لـــ B_1 تساوي 0.316 وهي أقل من القيمة المجدولة (2.101)، كما انها ليست ذات دلالة احصائية (0.755 أكبر من 0.05).
- نفس الملاحظة تنطبق على المعلمة B_0 حيث أن القيمة المحسوبة لـــ t هي 0.781 وهي أقل من القيمة المجدولة 2.101، كما انها ليست دالة احصائيا (0.445 أكبر من 0.05).

- إذن فإن التفسير المعتمد في هذا النموذج يمس سنوات الملاحظة ويمكن أن يعمم على باقي السنوات بحكم أن المعلمتين معنويا تختلفان عن الصفر وذات دلالة إحصائية.

صلاحية النموذج بشكل اجمالي:

نجد أن قيمة اختبار فيشر(F) المحسوبة تساوي 0.100 وهي أقل من القيمة المجدولة (4.41) وبالتالي فهي غير معنوية، كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(29.6): نتائج اختبار معنوية المعلمتين الخاصتين بنسبة التغير السنوي لنسبة الاعالة العمرية ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكثر من 15 سنة.

ANOVA[b]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Signification
1	Régression	,881	1	,881	,100	,755[a]
	Résidu	158,558	18	8,809		
	Total	159,440	19			

a. Valeurs prédites : (constantes), PDA

b. Variable dépendante : PA

وبالتالي فإن القيمة الاحتمالية للدلالة تساوي 0.755 وهي أكبر من القيمة 0.05، وبالتالي فهي غير دالة احصائيا، وعليه فإن النموذج بشكله العام يعتبر غير صالح للدراسة بحكم عدم معنويته وعدم دلالته الاحصائية.

ومن خلال ما سبق ذكره، نستخلص أنه توجد علاقة طردية ضعيفة بين نسبة الاعالة العمرية من السكان في سن العمل ونسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكثر من 15 سنة في الجزائر خلال الفترة المحددة من الدراسة.

09-العلاقة بين نسبة التغير السنوي لنسبة الاعالة العمرية (PDA) ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة(TC) في الجزائر خلال الفترة 1991-2010:

سندرس وجود علاقة بين نسبة التغير السنوي لنسبة الاعالة العمرية ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة، وإن كانت موجودة فما مدى قوتها و اتجاهها.

الشكل رقم(14.6): شكل الانتشار بين نسبة التغير السنوي لنسبة الاعالة العمرية ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.

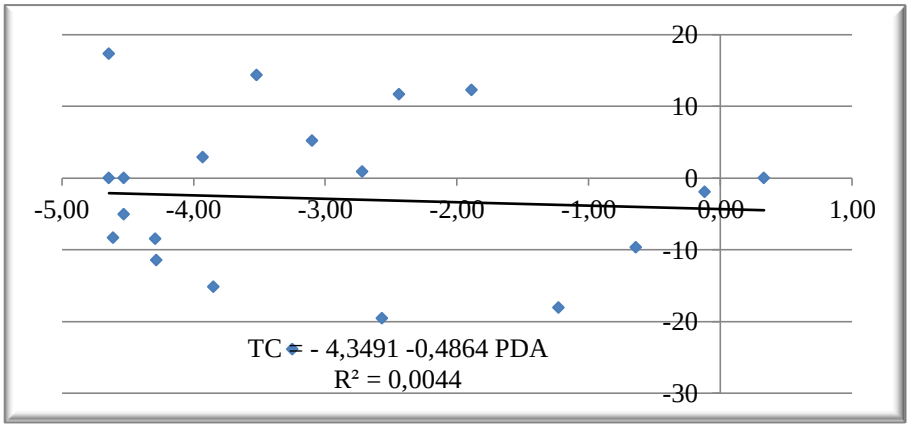

اعتمادا على الشكل رقم(14.6) يتضح أن العلاقة باتجاه عكسي بين نسبة التغير السنوي لنسبة الإعالة العمرية ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة، ولمعرفة قوتها ودلالتها نستعمل معامل الارتباط بيرسون اعتمادا على البرنامج الاحصائي SPSS، والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم(30.6):علاقة الارتباط لبيرسون بين نسبة التغير السنوي لنسبة الاعالة العمرية ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة خلال الفترة (1991-2010).

Corrélations

		PDA	TC
PDA	Corrélation de Pearson	1,000	-,066
	Sig. (bilatérale)	,	,781
	N	20	20
TC	Corrélation de Pearson	-,066	1,000
	Sig. (bilatérale)	,781	,
	N	20	20

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم(30.6) نجد أن:

معامل الارتباط بين نسبة التغير السنوي لنسبة الاعالة العمرية ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1991 و2010) يساوي -0.066، تفيد هذه النتيجة أن العلاقة بين المتغيرين السابقين في اتجاه عكسي بحكم سلبية المعامل، كما أن قوتها تعتبر ضعيفة جدا اعتمادا على قيمة المعامل المذكورة سابقا والتي تقترب كثيرا من الصفر(0)، كما يظهر الجدول أن معامل الارتباط المتحصل عليه الخاص بهذه الفترة معنويا يختلف عن الصفر (0) وأنه غير دال احصائيا اعتمادا على القيمة الاحتمالية الموضحة في الجدول أعلاه (0.781) وهي أكبر من القيمة 0.05، ومنه يمكن القول بأنه لا يمكن تعميم نتائج هذا المعامل على سائر السنوات التي لم تمسها الدراسة.

ولإيضاح أثر نسبة التغير السنوي لنسبة الاعالة العمرية على نسبة التغير السنوي لمعدل البطالة في الجزائر خلال نفس الفترة، نوظف الانحدار الخطي البسيط، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(31.6): معلمات الانحدار الخطي البسيط بين نسبة التغير السنوي لنسبة الاعالة العمرية ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة خلال الفترة (1991-2010).

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Signification	Corrélations			Statistiques de colinéarité	
		B	Erreur standard	Bêta			Corrélation simple	Partielle	Partie	Tolérance	VIF
1	(constante)	-4,349	5,860		-,742	,468					
	PDA	-,486	1,726	-,066	-,282	,781	-,066	-,066	-,066	1,000	1,000

a. Variable dépendante : TC

من خلال النتائج المبينة في الجدول(31.6) نجـد أن المعلمـة B_0=-4.349 أما المعلمة B_1=-0.486 ومنه يمكن كتابة نموذج الانحدار الخطي على النحو التالي:

$$TC = -4.349 - 0.486\ PDA$$

حيث أن:

TC: يمثل نسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.

PDA: يمثل نسبة التغير السنوي لنسبة الاعالة العمرية.

يمكن تفسير النموذج المتحصل عليه على النحو التالي:

- المعلمة B_1 الخاصة بمتغير نسبة التغير السنوي لنسبة الاعالة العمرية تساوي -0.486 وهذا مفاده أن نسبة الزيادة السنوية في معدل البطالة تتغير بدرجة قياس واحدة كلما تغيرت نسبة الاعالة العمرية بالقيمة المذكورة سالفا.
- كلا المعلمتان B_0 وB_1 غير معنويتان وهذا استنادا على مقارنة قيمتي ستيودنت المحسوبتين والمجدولتين، حيث نجد أن قيمة t المحسوبة لـــB_1 تساوي 0.282 وهي أقل من القيمة المجدولة (2.101) وذلك باعتمادها بالقيمة المطلقة، وهي ليست ذات دلالة احصائية (0.781 أكبر من 0.05).
- نفس الملاحظة تنطبق على المعلمة B_0 حيث أن القيمة المحسوبة لـــ t هي 0.742 وهي أقل من القيمة المجدولة (2.101) وذلك باعتمادها بالقيمة المطلقة، وهي ليست دالة احصائيا (0.468 أكبر من 0.05).
- إذن فإن التفسير المعتمد في هذا النموذج يمس سنوات الملاحظة ولا يمكن أن يعمم على باقي السنوات بحكم أن المعلمتين غير معنويتان وليستا ذات دلالة إحصائية.

صلاحية النموذج بشكل اجمالي:

نجد أن قيمة اختبار فيشر(F) المحسوبة تساوي 0.079 وهي أقل من القيمة المجدولة (4.41) وبالتالي فهي غير معنوية كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم(32.6): نتائج اختبار معنوية المعلمتين الخاصتين بنسبة التغير السنوي لنسبة الإعالة العمرية ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة خلال الفترة (1991–2010).

ANOVA[b]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Signification
1	Régression	11,302	1	11,302	,079	,781[a]
	Résidu	2562,259	18	142,348		
	Total	2573,561	19			

a. Valeurs prédites : (constantes), PDA

b. Variable dépendante : TC

وعليه فإن القيمة الاحتمالية للدلالة تساوي 0.781 وهي أكبر من القيمة 0.05، وبالتالي فهي غير دالة احصائيا، وعليه فإن النموذج بشكله العام يعتبر غير صالح للدراسة بحكم معنويته وعدم دلالته الاحصائية.

ومما سبق ذكره نجد أنه توجد علاقة عكسية ضعيفة بين نسبة الإعالة العمرية ونسبة التغير السنوي في معدل البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

10- العلاقة بين نسبة التغير السنوي لنسبة السكان في سن العمل(PPAT) ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل(PA) في الجزائر خلال الفترة 1991-2010:

سنقوم بدراسة وجود علاقة بين نسبة التغير السنوي لنسبة السكان الذين هم في سن العمل ونسبة التغير النسوي لنسبة التشغيل، وإن كانت موجودة فما مدى قوتها و اتجاهها.

الشكل رقم(15.6): شكل الانتشار بين نسبة التغير السنوي لنسبة السكان في سن العمل ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل.

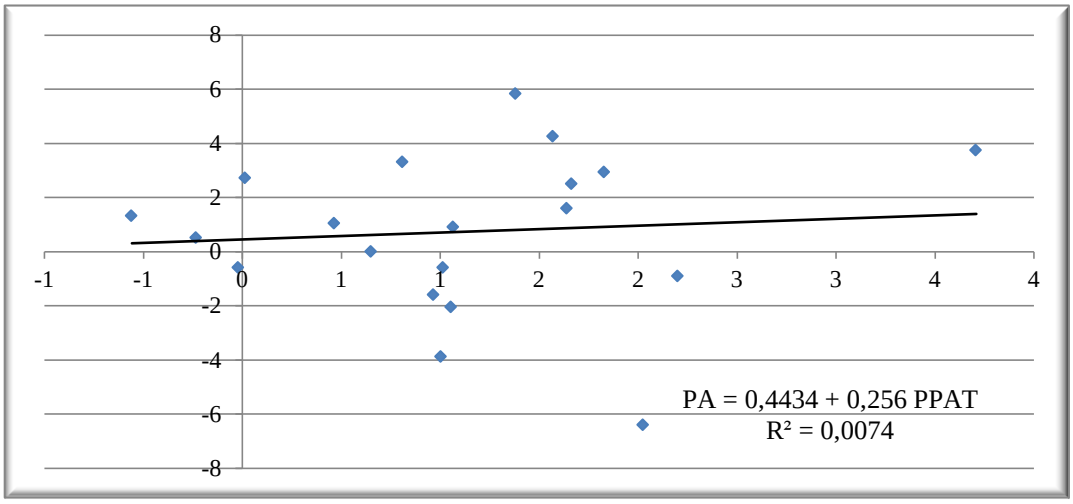

اعتمادا على الشكل رقم(15.6) يتضح أن العلاقة باتجاه طردي بين المتغيرين، ولمعرفة قوتها ودلالتها نستعمل معامل الارتباط بيرسون اعتمادا على البرنامج الاحصائي SPSS، والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم(33.6):علاقة الارتباط لبيرسون بين نسبة التغير السنوي لنسبة السكان في سن العمل ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكثر من 15 سنة.

Corrélations

		PA	PPAT
PA	Corrélation de Pearson	1,000	,085
	Sig. (bilatérale)	,	,722
	N	20	20
PPAT	Corrélation de Pearson	,085	1,000
	Sig. (bilatérale)	,722	,
	N	20	20

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم(33.6) نجد أن:

معامل الارتباط بين نسبة التغير السنوي لنسبة السكان في سن العمل ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1991 و2010) يساوي 0.085، تفيد هذه النتيجة أن العلاقة بين المتغيرين السابقين في اتجاه طردي بحكم ايجابية المعامل، كما تعتبر القوة بين المتغيرين ضعيفة اعتمادا على قيمة المعامل (0.085)، كما يظهر الجدول أن معامل الارتباط المتحصل عليه الخاص بهذه الفترة معنويا يختلف عن (0) ولكنه غير دال إحصائيا اعتمادا على القيمة الاحتمالية الموضحة في الجدول أعلاه (0.722) وهي قيمة أكبر من القيمة 0.05، ومنه لا يمكن تعميم نتائج هذا المعامل على سائر السنوات التي لم تمسها الدراسة.

ولإيضاح أثر نسبة التغير السنوي لنسبة السكان في سن العمل على نسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل في الجزائر خلال نفس الفترة نوظف الانحدار الخطي البسيط، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(34.6): معلمات الانحدار الخطي البسيط لنسبة التغير السنوي لنسبة السكان في سن العمل ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكثر من 15 سنة.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Signification	Corrélations			Statistiques de colinéarité	
		B	Erreur standard	Bêta			Corrélation simple	Partielle	Partie	Tolérance	VIF
1	(constante)	,447	1,023		,437	,667					
	PPAT	,252	,699	,085	,361	,722	,085	,085	,085	1,000	1,000

a. Variable dépendante : PA

من خلال النتائج المبينة في الجدول(34.6) يمكن كتابة نموذج الانحدار الخطي على النحو التالي:

$$PA = 0.447 + 0.252\ PPAT$$

حيث أن:

PA: يمثل نسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل.

$PPAT$: يمثل نسبة التغير السنوي لنسبة السكان في سن العمل.

يمكن تفسير النموذج المتحصل عليه على النحو التالي:

- المعلمة B_1 الخاصة بمتغير نسبة التغير السنوي لنسبة السكان في سن العمل تساوي 0.252 وهذا مفاده أن نسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل تتغير بدرجة قياس واحدة كلما تغيرت نسبة التغير السنوي لنسبة السكان في سن العمل بالقيمة المذكورة سالفا.

- كلا المعلمتان B_0 وB_1 غير معنويتان وهذا استنادا على مقارنة قيمتي ستيودنت المحسوبتين والمجدولتين، حيث نجد أن قيمة t المحسوبة لـــB_1 تساوي 0.361 وهي أقل من القيمة المجدولة (2.101)، كما انها ليست دالة احصائيا (0.722 اكبر من 0.05).
- نفس الملاحظة تنطبق على المعلمة B_0 حيث أن القيمة المحسوبة t هي 0.437 وهي أقل من القيمة المجدولة (2.101)، كما انها ليست دالة احصائيا (0.667 اكبر من 0.05).
- إذن فإن التفسير المعتمد في هذا النموذج يمس سنوات الملاحظة ولا يمكن أن يعمم على باقي السنوات بحكم أن المعلمتان غير معنويتان وليستا ذات دلالة إحصائية.

صلاحية النموذج بشكل اجمالي:

أما فيما يتعلق بقيمة اختبار فيشر(F) المحسوبة تساوي 0.130 وهي أقل من القيمة المجدولة (4.41)، إذن فهي غير معنوية كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(35.6):نتائج اختبار معنوية المعلمتين الخاصتين بنسبة التغير السنوي لنسبة السكان في سن العمل ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكثر من 15 سنة.

ANOVA[b]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Signification
1	Régression	1,145	1	1,145	,130	,722[a]
	Résidu	158,294	18	8,794		
	Total	159,440	19			

a. Valeurs prédites : (constantes), PPAT

b. Variable dépendante : PA

وعليه فإن القيمة الاحتمالية للدلالة الاحصائية تساوي 0.722 وهي أكبر من القيمة 0.05، إذن فهي غير دالة احصائيا، ومنه فإن النموذج بشكله العام يعتبر غير صالح للدراسة بحكم عدم معنويته وعدم دلالته الاحصائية.

و بالتالي نستخلص أنه توجد علاقة طردية ضعيفة بين نسبة التغير السنوي لنسبة السكان الذين هم في سن العمل ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل في الجزائر خلال فترة الدراسة المحددة.

11- العلاقة بين نسبة التغير السنوي لنسبة السكان في سن العمل(PPAT) ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة(TC) في الجزائر خلال الفترة 1991-2010:

سنحاول معرفة هل هناك علاقة بين نسبة التغير السنوي لنسبة السكان في سن العمل المأخوذة من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة، وإن كانت موجودة فما مدى قوتها واتجاهها.

الشكل رقم(16.6): شكل الانتشار بين نسبة التغير السنوي لنسبة السكان في سن العمل ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.

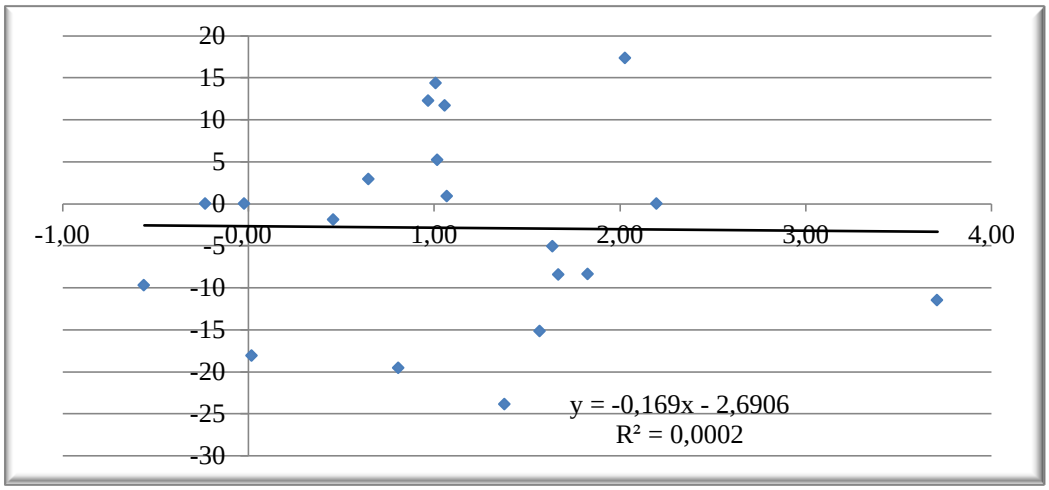

اعتمادا على الشكل رقم(16.6) يتضح أن العلاقة باتجاه عكسي بين المتغيرين، ولمعرفة قوتها ودلالتها نستعمل معامل الارتباط بيرسون اعتمادا على البرنامج الاحصائي SPSS، والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم(36.6):علاقة الارتباط لبيرسون بين نسبة التغير السنوي لنسبة السكان في سن العمل ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.

Corrélations

		PPAT	TC
PPAT	Corrélation de Pearson	1,000	-,014
	Sig. (bilatérale)	,	,953
	N	20	20
TC	Corrélation de Pearson	-,014	1,000
	Sig. (bilatérale)	,953	,
	N	20	20

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم(36.6) نجد أن:

معامل الارتباط بين نسبة التغير السنوي لنسبة السكان في سن العمل ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1991 و2010) يساوي – 0.014، تفيد هذه النتيجة أن العلاقة بين المتغيرين السابقين في اتجاه عكسي بحكم سلبية المعامل، كما أنها تعتبر ضعيفة القوة اعتمادا على قيمة المعامل المذكورة سابقا والذي يقترب كثيرا من الصفر، كما يظهر الجدول أن معامل الارتباط المتحصل عليه الخاص بهذه الفترة معنويا يختلف عن (0) ولكنه غير دال احصائيا اعتمادا على القيمة الاحتمالية الموضحة في الجدول أعلاه (0.953)، ومنه لا يمكن تعميم نتائج هذا المعامل على سائر السنوات التي لم تمسها الدراسة.

ولتوضيح أثر نسبة التغير السنوي لنسبة السكان في سن العمل على نسبة التغير السنوي لمعدل البطالة في الجزائر خلال نفس الفترة نوظف الانحدار الخطي البسيط، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(37.6): معلمات الانحدار الخطي البسيط لنسبة التغير السنوي لنسبة السكان في سن العمل ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Signification	Corrélations			Statistiques de colinéarité	
		B	Erreur standard	Bêta			Corrélation simple	Partielle	Partie	Tolérance	VIF
1	(constante)	-2,691	4,124		-,652	,522					
	PPAT	-,169	2,818	-,014	-,060	,953	-,014	-,014	-,014	1,000	1,000

a. Variable dépendante : TC

من خلال النتائج المبينة في الجدول(37.6) يمكن كتابة نموذج الانحدار الخطي على النحو التالي:

$$TC = -2.691 - 0.169\,PPAT$$

حيث أن:

TC: يمثل نسبة التغير السنوي لمعدلات البطالة.

$PPAT$: يمثل نسبة التغير السنوي لنسبة السكان في سن العمل.

يمكن تفسير النموذج المتحصل عليه على النحو التالي:

- المعلمة B_1 الخاصة بمتغير نسبة التغير السنوي لنسبة السكان في سن العمل تساوي -0.169 وهذا مفاده أن نسبة الزيادة السنوية في معدل البطالة تتغير بدرجة قياس واحدة كلما تغيرت نسبة التغير السنوي لنسبة السكان في سن العمل بالقيمة المذكورة سالفا.
- كلا المعلمتان B_0 وB_1 غير معنويتان وهذا استنادا على مقارنة قيمتي ستيودنت المحسوبتين والمجدولتين، حيث نجد أن قيمة t المحسوبة لـB_1 تساوي 0.060 وهي أقل من القيمة المجدولة (2.101) وذلك باعتمادها بالقيمة المطلقة، وهي ليست دالة احصائيا(0.953 أكبر من 0.05).
- نفس الملاحظة تنطبق على المعلمة B_0 حيث أن قيمة t المحسوبة هي 0.652 وهي أقل من القيمة المجدولة (2.101) وذلك باعتمادها بالقيمة المطلقة، وهي ليست دالة احصائيا(0.522 أكبر من 0.05).
- إذن فإن التفسير المعتمد في هذا النموذج يمس سنوات الملاحظة ولا يمكن أن يعمم على باقي السنوات بحكم أن المعلمتين غير معنويتان وليستا ذات دلالة إحصائية.

صلاحية النموذج بشكل إجمالي:

نجد أن قيمة اختبار فيشر(F) المحسوبة تساوي 0.004 وهي أقل من القيمة المجدولة (4.41) إذن فهي غير معنوية كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(38.6):نتائج اختبار معنوية المعلمتين الخاصتين بنسبة التغير السنوي لنسبة السكان في سن العمل ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.

ANOVA[b]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Signification
1	Régression	,514	1	,514	,004	,953[a]
	Résidu	2573,047	18	142,947		
	Total	2573,561	19			

a. Valeurs prédites : (constantes), PPAT

b. Variable dépendante : TC

وعليه فإن قيمة الدلالة الاحصائية تساوي 0.953 وهي أكبر من القيمة 0.05، إذن فهي ليست ذات دلالة احصائية، وبالتالي فإن النموذج بشكله العام يعتبر غير صالح للدراسة بحكم عدم معنويته وعدم دلالته الاحصائية.

ومن خلال ما سبق ذكره نستخلص أنه توجد علاقة عكسية ضعيفة بين نسبة التغير السنوي لنسبة السكان في سن العمل المأخوذة من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ونسبة التغير السنوي في معدل البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

و من كل ما سبق يمكننا القول بأن نسبة التغير السنوي للمتغيرات المتعلقة بالبنية السكانية قد اختلفت علاقتها وتأثيرها على كل من نسبة التشغيل و معدل البطالة، كما أنه توجد علاقة بين كل من التغير النسوي لكل متغير والمتغيرين التابعين، مع وجود اختلاف في قوة هذه العلاقة، كما أن اتجاهات تلك العلاقات بدورها كانت مختلفة، منها من كان طردي ومنها من كان عكسي.

و كخلاصة لما تم تناوله بالنسبة للمتغيرات المتعلقة البنية السكانية وتأثيرها على كل من نسبة التشغيل و معدل البطالة في الجزائر اعتمادا على المعطيات التي تخص الفترة (1991-2010):

- **بالنسبة لمعدل البطالة:**

- وجود علاقة عكسية ضعيفة القوة بين نسبة التغير السنوي لمعدل البطالة ونسبة التغيرات السنوية لكل من معدل الخصوبة، نسبة السكان في سن العمل ونسبة الإعالة العمرية، وكانت النتائج غير معنوية.
- وجود علاقة عكسية متوسطة القوة بين نسبة التغير السنوي لمعدل البطالة ونسبة التغير السنوي لأمل الحياة عند الولادة، وكانت النتائج غير معنوية إحصائيا.

- وجود علاقة موجبة (طردية) متوسطة القوة ومعنوية إحصائيا بين نسبة التغير السنوي لمعدل البطالة ومعدل النمو السكاني، حيث يمكن أن نقول بأنه المتغير الوحيد من بين المتغيرات المتعلقة بالبنية السكانية الذي كان له تأثير إيجابي على التغير السنوي لمعدل البطالة، مما يدل على أن النمو السكاني له تأثير على ظاهرة البطالة، بحيث أن ارتفاع معدلات النمو السكاني تؤدي الى ارتفاع في معدلات البطالة، مما يستوجب مراعاة أهمية العلاقة بين المتغيرين.

- **بالنسبة لنسبة التشغيل:**

- وجود علاقة عكسية ضعيفة القوة بين نسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل ونسبة التغيرات السنوية لكل من معدل النمو السكاني وأمل الحياة عند الولادة، وكانت النتائج معنوية بالنسبة للمتغير الأول وغير معنوية بالنسبة للثاني.
- وجود علاقة موجبة ضعيفة القوة بين نسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل وكل من نسب التغيرات السنوية لكل من معدل الخصوبة، نسبة الاعالة العمرية ونسبة السكان في سن العمل، وكانت النتائج غير معنوية إحصائيا.

يمكن القول مما سبق بأن المتغيرات التي تم تناولها لها تأثير على التغير السنوي لمعدل البطالة ونسبة التشغيل بدراجات و اتجاهات مختلفة.

المطلب الثاني: تأثير متغيرات التنمية الاقتصادية على تطور معدلات التشغيل والبطالة في الجزائر.

سنتناول بنفس الطريقة السابقة علاقة المتغيرات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والمتمثلة في معدل النمو الاقتصادي، معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة، نمو إجمالي الناتج المحلي، نمو نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي، نسبة التغير في أسعار الاستهلاك، وعلاقتها بكل من نسبة التشغيل ومعدل البطالة في الجزائر.

01-العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي(TAE) ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل(PA) في الجزائر خلال الفترة 1991-2010:

سنقوم بدراسة وجود علاقة بين معدل النمو الاقتصادي (TAE) ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل (PA) المتعلقة بإجمالي عدد السكان الأكثر من 15 سنة، وإن كانت موجودة فما مدى قوتها.

الشكل رقم(17.6): شكل الانتشار بين معدل النمو الاقتصادي ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل.

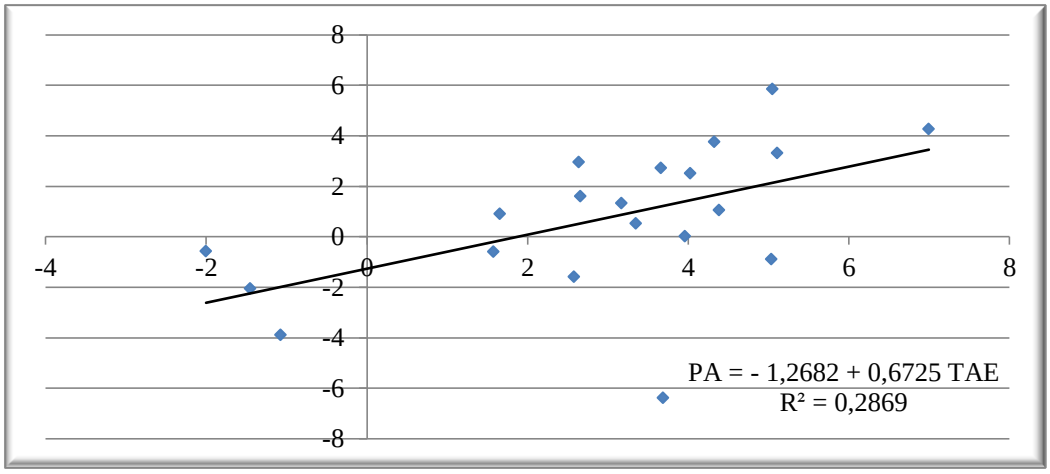

اعتمادا على الشكل رقم(17.6) يتضح أن العلاقة باتجاه طردي بين المتغيرين، ولمعرفة خصائص هذه العلاقة نستعمل معامل الارتباط بيرسون اعتمادا على البرنامج الاحصائي SPSS، والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم(39.6):علاقة الارتباط لبيرسون بين معدل النمو الاقتصادي ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكثر من 15 سنة.

Corrélations

		TAE	PA
TAE	Corrélation de Pearson	1,000	,536*
	Sig. (bilatérale)	,	,015
	N	20	20
PA	Corrélation de Pearson	,536*	1,000
	Sig. (bilatérale)	,015	,
	N	20	20

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم(39.6) نجد أن:

معامل الارتباط بين معدل النمو الاقتصادي ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1991 و2010) يساوي 0.536، تفيد هذه النتيجة أن العلاقة بين المتغيرين السابقين في اتجاه طردي بحكم ايجابية المعامل، كما أنها تعتبر متوسطة القوة اعتمادا على قيمة المعامل المذكورة سابقا، كما يظهر الجدول أن معامل الارتباط المتحصل عليه الخاص بهذه الفترة معنويا يختلف عن (0) ودال احصائيا اعتمادا على القيمة الاحتمالية الموضحة في الجدول أعلاه (0.015) وهي أقل من القيمة المعنوية 0.05، ومنه يمكن تعميم نتائج هذا المعامل على سائر السنوات التي لم تمسها الدراسة.

ولإيضاح أثر معدل النمو الاقتصادي على نسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل في الجزائر خلال نفس الفترة، نوظف الانحدار الخطي البسيط، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(40.6): معلمات الانحدار الخطي البسيط لمعدل النمو الاقتصادي ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكثر من 15 سنة.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Signification	Corrélations			Statistiques de colinéarité	
		B	Erreur standard	Bêta			Corrélation simple	Partielle	Partie	Tolérance	VIF
1	(constante)	-1,269	,931		-1,364	,189					
	TAE	,673	,250	,536	2,693	,015	,536	,536	,536	1,000	1,000

a. Variable dépendante : PA

من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم(40.6) يمكن كتابة نموذج الانحدار الخطي على النحو التالي:

$$PA = -1.269 + 0.673\,TAE$$

حيث أن:

PA: يمثل نسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل.

TAE: يمثل نسبة التغير السنوي لمعدل النمو الاقتصادي.

يمكن تفسير النموذج المتحصل عليه على النحو التالي:

- المعلمة B_1 الخاصة بمتغير معدل النمو الاقتصادي تساوي 0.673 وهذا مفاده أن نسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل تتغير بدرجة قياس واحدة كلما تغير معدل النمو الاقتصادي بالقيمة المذكورة سالفا، وهذا ما يؤكد العلاقة الطردية بين المتغيرين التي وجدت اعتمادا على معامل الارتباط.
- المعلمة B_1 معنوية وهذا استنادا على مقارنة قيمتي ستيودنت المحسوبة والمجدولة، حيث نجد أن قيمة t المحسوبة لـــ B_1 تساوي 2.693 وهي أكبر من القيمة المجدولة (2.101)، كما أنها ذات دلالة احصائية بناء على قيمـــة الدلالة التي تساوي 0.015 وهي أقل من قيمة المعنوية 0.05.
- المعلمة B_0 غير معنوية حيث نجد أن قيمة t المحسوبة تساوي 1.364 وهي أقل من القيمة المجدولة (2.101) باعتمادها بالقيمة المطلقة، كما انها ليست ذات دلالة احصائية حيث أن قيمة الدلالة هي 0.189 وهي أكبر من القيمة 0.05.
- إذن فإن التفسير المعتمد في هذا النموذج يمس سنوات الملاحظة ولا يمكن أن يعمم على باقي السنوات بحكم أن إحدى المعلمتين ليست معنوية وغير دالة إحصائيا.

صلاحية النموذج بشكل اجمالي:

بالنظر الى قيمة اختبار فيشر(F) المحسوبة التي تساوي 7.254 وهي أكبر من القيمة المجدولة (4.41) إذن فهي معنوية كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(41.6):نتائج اختبار معنوية المعلمتين الخاصتين بمعدل النمو الاقتصادي ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكثر من 15 سنة.

ANOVA[b]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Signification
1	Régression	45,797	1	45,797	7,254	,015[a]
	Résidu	113,643	18	6,313		
	Total	159,440	19			

a. Valeurs prédites : (constantes), TAE

b. Variable dépendante : PA

نجد من خلال الجدول رقم(41.6) أن قيمة الدلالة الاحصائية تساوي 0.015 وهي أقل من القيمة 0.05، إذن فهي ذات دلالة احصائية، وعليه فإن النموذج بشكله العام يعتبر صالحا للدراسة بحكم معنويته ودلالته الاحصائية.

ومن خلال ما سبق ذكره نجد أنه توجد علاقة طردية متوسطة القوة بين معدل النمو الاقتصادي ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل في الجزائر خلال فترة الدراسة، و أن النموذج الذي تم تناوله لهذه الدراسة صالح لبقية السنوات من خلال الاختبارات التي تم تطبيقها.

02-العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي(TAE) ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة(TC) في الجزائر خلال الفترة 1991-2010:

سندرس علاقة معدل النمو الاقتصادي بنسبة التغير السنوي لمعدل البطالة في الجزائر، وإن كانت موجودة فما مدى قوتها واتجاهها.

الشكل رقم(18.6): شكل الانتشار بين معدل النمو الاقتصادي ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة في الجزائر.

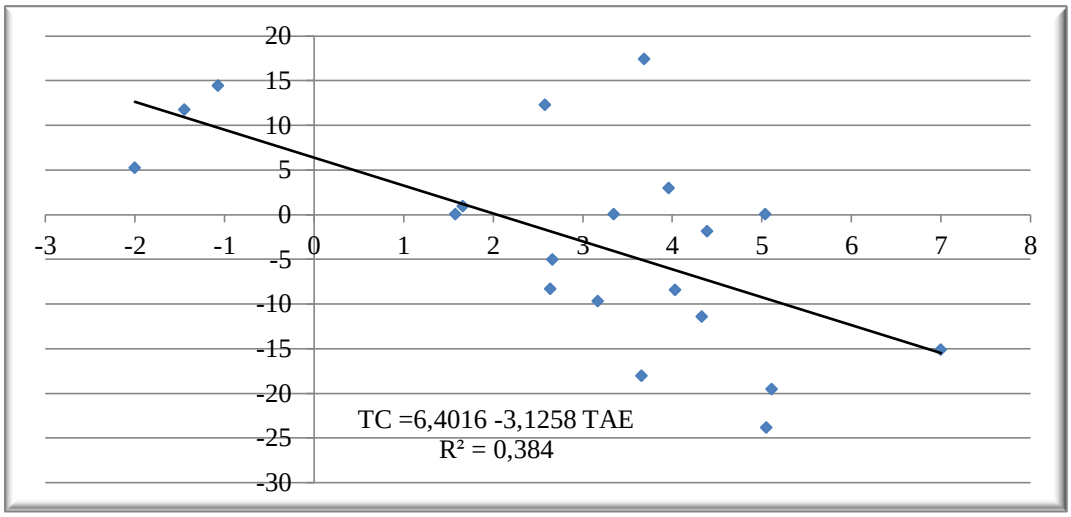

اعتمادا على الشكل رقم(18.6) يتضح أن العلاقة باتجاه عكسي بين المتغيرين، ولمعرفة خصائص هذه العلاقة نستعمل معامل الارتباط بيرسون اعتمادا على البرنامج الاحصائي SPSS، والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم(42.6):علاقة الارتباط لبيرسون بين معدل النمو الاقتصادي ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.

Corrélations

		TAE	TC
TAE	Corrélation de Pearson	1,000	-,620**
	Sig. (bilatérale)	,	,004
	N	20	20
TC	Corrélation de Pearson	-,620**	1,000
	Sig. (bilatérale)	,004	,
	N	20	20

**. La corrélation est significative au niveau 0.01

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم(42.6) نجد أن:

معامل الارتباط بين معدل النمو الاقتصادي ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1991 و2010) يساوي −0.620، تفيد هذه النتيجة أن العلاقة بين المتغيرين السابقين في اتجاه عكسي بحكم سلبية المعامل، كما أنها تعتبر متوسطة القوة اعتمادا على قيمة المعامل المذكورة سابقا، كما يظهر الجدول أن معامل الارتباط المتحصل عليه الخاص بهذه الفترة معنويا يختلف عن (0) ودال احصائيا اعتمادا على القيمة الاحتمالية الموضحة في الجدول أعلاه (0.004) وهي أقل من القيمة 0.05، ومنه يمكن تعميم نتائج هـذا المعامل على سائـر السنوات التي لم تمسـها الدراسة.

ولمعرفة أثر معدل النمو الاقتصادي على نسبة التغير السنوي لمعدل البطالة في الجزائر خلال نفس الفترة، نوظف الانحدار الخطي البسيط، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(43.6): معلمات الانحدار الخطي البسيط لمعدل النمو الاقتصادي ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Signification	Corrélations			Statistiques de colinéarité	
		B	Erreur standard	Bêta			Corrélation simple	Partielle	Partie	Tolérance	VIF
1	(constante)	6,401	3,476		1,842	,082					
	TAE	-3,126	,933	-,620	-3,349	,004	-,620	-,620	-,620	1,000	1,000

a. Variable dépendante : TC

من خلال النتائج المبينة في الجدول(43.6) يمكن كتابة نموذج الانحدار الخطي على النحو التالي:

$$TC = 6.401 - 3.126\,TAE$$

حيث أن:

TC: يمثل نسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.

TAE: يمثل نسبة التغير السنوي لمعدل النمو الاقتصادي.

يمكن تفسير النموذج المتحصل عليه على النحو التالي:

- المعلمة B_1 الخاصة بمتغير نسبة التغير لمعدل النمو الاقتصادي تساوي -3.126 وهذا مفاده أن نسبة التغير السنوي لمعدل البطالة تتغير بدرجة قياس واحدة كلما تغير معدل النمو الاقتصادي بالقيمة المذكورة سالفا، وهذا ما يؤكد العلاقة العكسية بين المتغيرين التي وجدت اعتمادا على معامل الارتباط.
- المعلمة B_1 معنوية، حيث نجد أن قيمة t المحسوبة لـــB_1 تساوي 3.349 وهي أكبر من القيمة المجدولة (2.101) وذلك باعتمادها بالقيمة المطلقة، وهي ذات دلالة إحصائية (0.004 أقل من 0.05).
- بالنسبة للمعلمة B_0 فهي غير معنوية، حيث أن القيمة المحسوبة لـــ t هي 1.842 وهي أقل من القيمة المجدولة (2.101)، كما أنها ليست ذات دلالة إحصائية (0.082 أكبر من 0.05).
- إذن فإن التفسير المعتمد في هذا النموذج يمس سنوات الملاحظة ولا يمكن أن يعمم على باقي السنوات بحكم أن احدى المعلمتين غير معنوية وغير دالة إحصائيا.

صلاحية النموذج بشكل اجمالي:

نجد أن قيمة اختبار فيشر(F) المحسوبة تساوي 11.217 وهي أكبر من القيمة المجدولة (4.41)، إذن فهي معنوية كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(44.6):نتائج اختبار معنوية المعلمتين الخاصتين بنسبة التغير السنوي لمعدل النمو الاقتصادي ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.

ANOVA[b]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Signification
1	Régression	988,066	1	988,066	11,217	,004[a]
	Résidu	1585,495	18	88,083		
	Total	2573,561	19			

a. Valeurs prédites : (constantes), TAE

b. Variable dépendante : TC

وكتأكيد للطرح السابق، القيمة الاحتمالية تساوي 0.004 وهي أقل من القيمة 0.05، إذن فهي ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05، وعليه فإن النموذج بشكله العام يعتبر صالحا للدراسة بحكم معنويته ودلالته الاحصائية.

ومن خلال ما سبق ذكره، نستخلص أنه توجد علاقة عكسية متوسطة القوة بين نسبة التغير السنوي لمعدل النمو الاقتصادي ونسبة التغير السنوي في معدل البطالة في الجزائر من خلال المعطيات المتعلقة بفترة الدراسة، وأن النموذج المتعلق بالمتغيرين صالح للدراسة وللتطبيق خلال فترات أخرى.

03- العلاقة بين نمو إجمالي الناتج المحلي(PIB) ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل(PA) في الجزائر خلال الفترة 1991-2010:

سنحاول معرفة هل هناك علاقة بين نمو إجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل المتعلقة بإجمالي عدد السكان الأكثر من 15 سنة، وإن كانت موجودة فما مدى قوتها.

الشكل رقم(19.6): شكل الانتشار بين نمو إجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل.

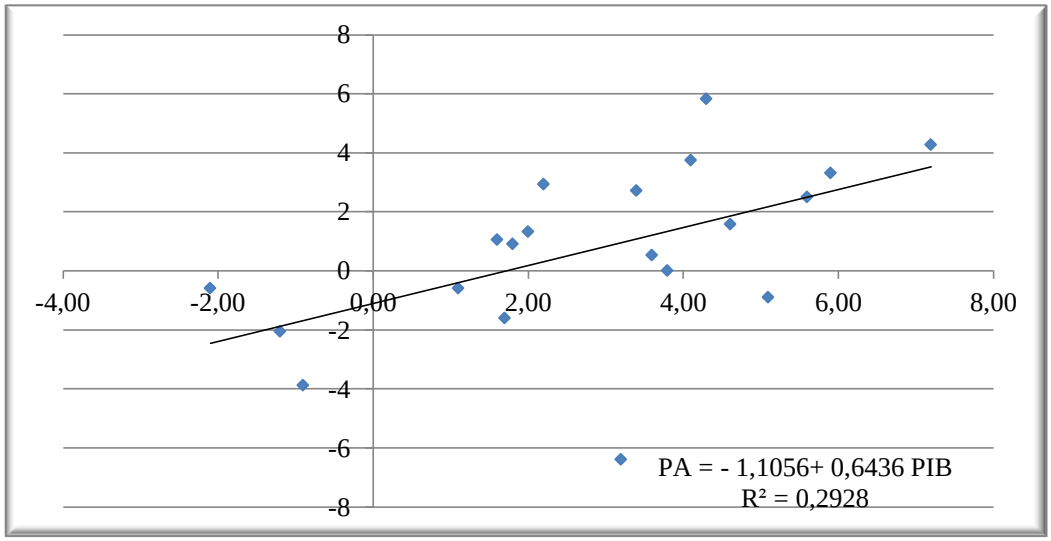

اعتمادا على الشكل رقم(19.6) يتضح أن العلاقة باتجاه طردي بين المتغيرين، ولمعرفة خصائص هذه العلاقة نستعمل معامل الارتباط بيرسون اعتمادا على البرنامج الاحصائي SPSS، والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم(45.6):علاقة الارتباط لبيرسون بين نمو إجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكثر من 15 سنة.

Corrélations

		PA	PIB
PA	Corrélation de Pearson	1,000	,541*
	Sig. (bilatérale)	,	,014
	N	20	20
PIB	Corrélation de Pearson	,541*	1,000
	Sig. (bilatérale)	,014	,
	N	20	20

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم(45.6) نجد أن:

معامل الارتباط بين معدل نمو إجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1991 و2010) يساوي 0.541، تفيد هذه النتيجة أن العلاقة بين المتغيرين السابقين في اتجاه طردي بحكم ايجابية المعامل، كما أنها تعتبر متوسطة القوة اعتمادا على قيمة المعامل المذكورة سابقا (0.541)، كما يظهر الجدول أن معامل الارتباط المتحصل عليه الخاص بهذه الفترة معنويا يختلف عن الصفر(0) ودال احصائيا اعتمادا على القيمة الاحتمالية الموضحة في الجدول أعلاه (0.014) وهي أقل من القيمة 0.05، ومنه يمكن تعميم نتائج هذا المعامل على سائر السنوات التي لم تمسها الدراسة.

ولدراسة أثر معدل نمو إجمالي الناتج المحلي على نسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل في الجزائر خلال نفس الفترة، نوظف الانحدار الخطي البسيط، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(46.6):معلمات الانحدار الخطي البسيط لنمو إجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكثر من 15 سنة.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Signification	Corrélations			Statistiques de colinéarité	
		B	Erreur standard	Bêta			Corrélation simple	Partielle	Partie	Tolérance	VIF
1	(constante)	-1,106	,875		-1,264	,222					
	PIB	,644	,236	,541	2,728	,014	,541	,541	,541	1,000	1,000

a. Variable dépendante : PA

من خلال النتائج المبينة في الجدول(46.6) يمكن كتابة نموذج الانحدار الخطي على النحو التالي:

$$PA = -1.106 + 0.644\ PIB$$

حيث أن:

PA: يمثل نسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل.

PIB: يمثل معدل نمو إجمالي الناتج المحلي.

يمكن تفسير النموذج المتحصل عليه على النحو التالي:

- المعلمة B_1 الخاصة بمتغير معدل نمو إجمالي الناتج المحلي تساوي 0.644 وهذا مفاده أن نسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل تتغير بدرجة قياس واحدة كلما تغير معدل نمو إجمالي الناتج المحلي بالقيمة المذكورة سالفا.
- المعلمة B_1 معنوية، حيث نجد أن قيمة t المحسوبة لـــB_1 تساوي 2.728 وهي أكبر من القيمة المجدولة (2.101) وذلك باعتمادها بالقيمة المطلقة، وهي ذات دلالة إحصائية (0.014 أقل من 0.05).

- المعلمة B_0 غير معنوية، حيث أن القيمة المحسوبة لـــ t هي 1.264 وهي أقل من القيمة المجدولة (2.101) باعتمادها بالقيمة المطلقة، كما أنها ليست ذات دلالة إحصائية (0.222 أكبر من 0.05).
- إذن فإن التفسير المعتمد في هذا النموذج يمس سنوات الملاحظة ولا يمكن أن يعمم على باقي السنوات بحكم أن احدى المعلمتين غير معنوية وغير دالة إحصائيا.

صلاحية النموذج بشكل اجمالي:

نجد أن قيمة فيشر(F) المحسوبة تساوي 7.443 وهي أكبر من القيمة المجدولة (4.41)، إذن فهي معنوية كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(47.6): نتائج اختبار معنوية المعلمتين الخاصتين بمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكثر من 15 سنة.

ANOVA[b]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Signification
1	Régression	46,642	1	46,642	7,443	,014[a]
	Résidu	112,798	18	6,267		
	Total	159,440	19			

a. Valeurs prédites : (constantes), PIB

b. Variable dépendante : PA

ومنه فإن القيمة الاحتمالية للدلالة الاحصائية تساوي 0.014 وهي أقل من القيمة 0.05، إذن فهي ذات دلالة احصائية وعليه فإن النموذج بشكله العام يعتبر صالحا للدراسة بحكم معنويته ودلالته الاحصائية.

ومن خلال ما سبق ذكره، نستخلص أنه توجد علاقة طردية متوسطة القوة بين نمو إجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكثر من 15 سنة في الجزائر بالاعتماد على معطيات فترة الدراسة، وأن النموذج المحدد سابقا يعتبر صالحا خلال بقية السنوات من خلال الاختبارات التي تم تطبيقها.

04- العلاقة بين نمو إجمالي الناتج المحلي(PIB) ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة(TC) في الجزائر خلال الفترة 1991-2010:

سنحاول معرفة هل هناك علاقة بين نمو إجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة، وإن كانت موجودة فما مدى قوتها و اتجاهها.

الشكل رقم(20.6): شكل الانتشار بين نمو إجمالي الناتج المحلي
ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.

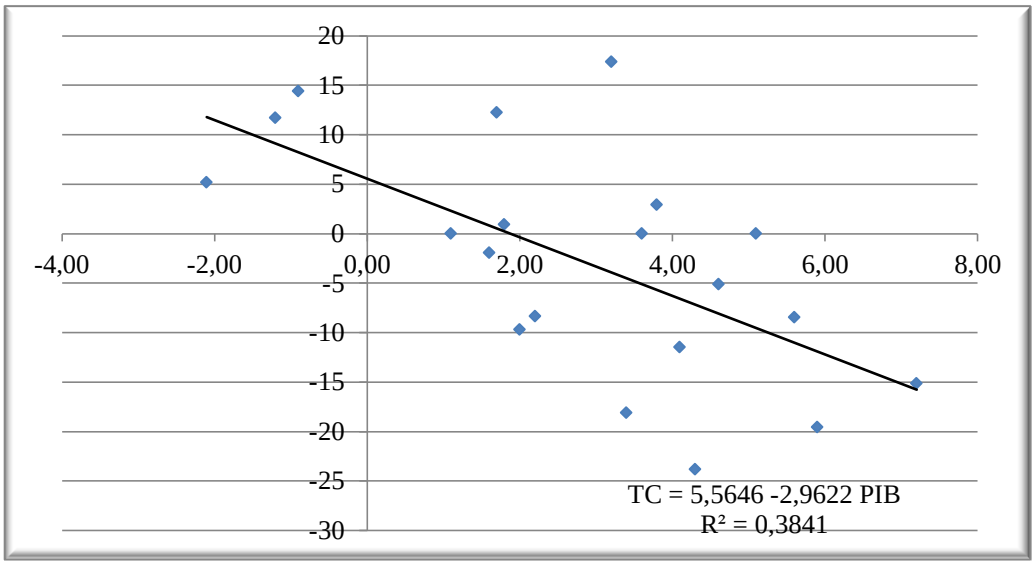

اعتمادا على الشكل رقم(20.6) يتضح أن العلاقة باتجاه عكسي بين المتغيرين محل الدراسة، ولمعرفة خصائص هذه العلاقة نستعمل معامل الارتباط بيرسون اعتمادا على البرنامج الاحصائي SPSS، والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم(48.6):علاقة الارتباط لبيرسون بين نمو إجمالي الناتج المحلي
ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.

Corrélations

		TC	PIB
TC	Corrélation de Pearson	1,000	-,620**
	Sig. (bilatérale)	,	,004
	N	20	20
PIB	Corrélation de Pearson	-,620**	1,000
	Sig. (bilatérale)	,004	,
	N	20	20

**. La corrélation est significative au niveau 0.01

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم(48.6) نجد أن:

معامل الارتباط بين نمو إجمالي الناتج المحلي (PIB) ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة(TC) في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1991 و2010) يساوي −0.620، تفيد هذه النتيجة أن العلاقة بين المتغيرين السابقين في اتجاه عكسي بحكم سلبية المعامل، كما أنها تعتبر متوسطة القوة اعتمادا على قيمة المعامل المذكورة سابقا(0.620)، كما يظهر الجدول أن معامل الارتباط المتحصل عليه الخاص بهذه الفترة معنويا يختلف عن الصفر(0) ودال احصائيا اعتمادا على القيمة الاحتمالية الموضحة في الجدول أعلاه (0.004) وهي أقل من قيمة الدلالة 0.01، ومنه يمكن تعميم نتائج هذا المعامل على سائر السنوات التي لم تمسها الدراسة.

ولدراسة أثر نمو إجمالي الناتج المحلي على نسبة التغير السنوي لمعدل البطالة في الجزائر خلال نفس الفترة، نوظف الانحدار الخطي البسيط، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(49.6): معلمات الانحدار الخطي البسيط لنمو إجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Signification	Corrélations			Statistiques de colinéarité	
		B	Erreur standard	Bêta			Corrélation simple	Partielle	Partie	Tolérance	VIF
1	(constante)	5,565	3,279		1,697	,107					
	PIB	-2,963	,884	-,620	-3,351	,004	-,620	-,620	-,620	1,000	1,000

a. Variable dépendante : TC

من خلال النتائج المبينة في الجدول(49.6) يمكن كتابة نموذج الانحدار الخطي على النحو التالي:

$$TC = 5.565 - 2.963\ PIB$$

حيث أن:

TC: يمثل نسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.

PIB: يمثل نمو إجمالي الناتج المحلي.

يمكن تفسير النموذج المتحصل عليه على النحو التالي:

- المعلمة B_1 الخاصة بمتغير معدل نمو إجمالي الناتج المحلي تساوي −2.963 وهذا مفاده أن نسبة التغير السنوي لمعدل البطالة تتغير بدرجة قياس واحدة كلما تغير معدل نمو إجمالي الناتج المحلي بالقيمة المذكورة سالفا.
- المعلمة B_1 معنوية، حيث نجد أن قيمة t المحسوبة لـــB_1 تساوي 3.351 وهي أكبر من القيمة المجدولة (2.101) وذلك باعتمادها بالقيمة المطلقة، وهي ذات دلالة إحصائية (0.004 أقل من 0.05).
- المعلمة B_0 غير معنوية، حيث أن القيمة المحسوبة لـــ t هي 1.697 وهي أقل من القيمة المجدولة (2.101)، كما أنها ليست ذات دلالة إحصائية (0.107 أكبر من 0.05).
- إذن فإن التفسير المعتمد في هذا النموذج يمس سنوات الملاحظة ولا يمكن أن يعمم على باقي السنوات بحكم أن احدى المعلمتين غير معنوية وغير دالة إحصائيا.

صلاحية النموذج بشكل اجمالي:

نجد أن قيمة اختبار فيشر(F) المحسوبة تساوي 11.230 وهي أكبر من القيمة المجدولة (4.41)، إذن فهي معنوية كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(50.6):نتائج اختبار معنوية المعلمتين الخاصتين بمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.

ANOVA[b]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Signification
1	Régression	988,739	1	988,739	11,230	,004[a]
	Résidu	1584,822	18	88,046		
	Total	2573,561	19			

a. Valeurs prédites : (constantes), PIB

b. Variable dépendante : TC

وعليه فالقيمة الاحتمالية للدلالة تساوي 0.004 وهي أقل من القيمة 0.05، إذن فهي ذات دلالة احصائية، وبالتالي فإن النموذج بشكله العام يعتبر صالحا للدراسة بحكم معنويته ودلالته الاحصائية.

ومما سبق نجد أنه توجد علاقة عكسية متوسطة القوة بين نمو إجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة في الجزائر اعتمادا على المعطيات المتعلقة بفترة الدراسة، وأن النموذج المتعلق بالمتغيرين يعتبر صالحا لبقية السنوات اعتمادا على الاختبارات التي تم تطبيقها.

05- العلاقة بين النمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي(PPIB) ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل(PA) في الجزائر خلال الفترة 1991-2010:

سندرس وجود علاقة بين النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل، وإن كانت موجودة فما مدى قوتها و اتجاهها.

الشكل رقم(21.6): شكل الانتشار بين النمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل.

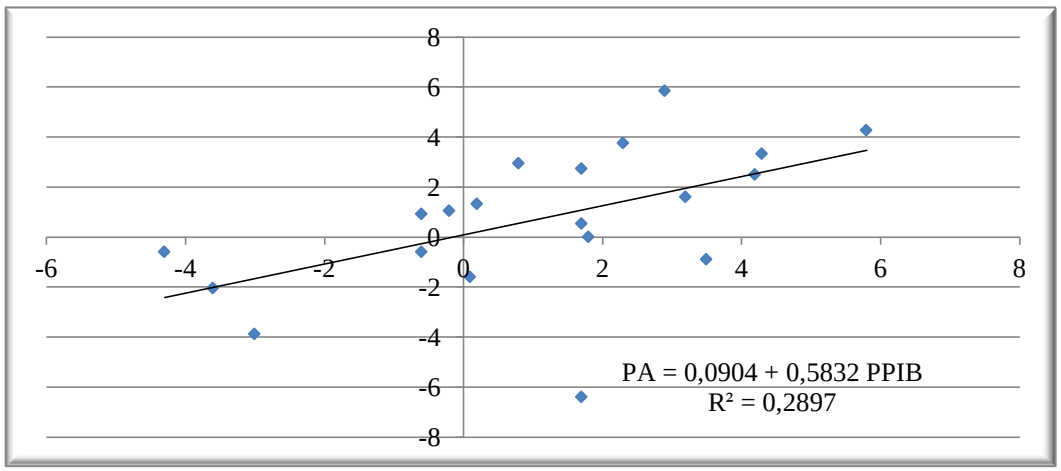

اعتمادا على الشكل رقم(21.6) يتضح أن العلاقة باتجاه عكسي بين المتغيرين، ولمعرفة خصائص هذه العلاقة نستعمل معامل الارتباط بيرسون اعتمادا على البرنامج الاحصائي SPSS، والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم(51.6):علاقة الارتباط لبيرسون بين النمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل.

Corrélations

		PA	PPIB
PA	Corrélation de Pearson	1,000	,538*
	Sig. (bilatérale)	,	,014
	N	20	20
PPIB	Corrélation de Pearson	,538*	1,000
	Sig. (bilatérale)	,014	,
	N	20	20

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم(51.6) نجد أن:

معامل الارتباط بين النمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1991 و2010) يساوي 0.538، تفيد هذه النتيجة أن العلاقة بين المتغيرين السابقين في اتجاه طردي بحكم ايجابية المعامل، كما أنها تعتبر متوسطة القوة اعتمادا على قيمة المعامل المذكورة سابقا(0.538)، كما يظهر الجدول أن معامل الارتباط المتحصل عليه الخاص بهذه الفترة معنويا يختلف عن الصفر (0) ودال احصائيا اعتمادا على القيمة الاحتمالية الموضحة في الجدول أعلاه (0.014) وهي أقل من قيمة الدلالة 0.05، ومنه يمكن تعميم نتائج هذا المعامل على سائر السنوات التي لم تمسها الدراسة.

ولإيضاح أثر النمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي(PPIB) على نسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل(PA) في الجزائر خلال نفس الفترة نوظف الانحدار الخطي البسيط، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(52.6): معلمات الانحدار الخطي البسيط للنمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés			Corrélations			Statistiques de colinéarité	
		B	Erreur standard	Bêta	t	Signification	Corrélation simple	Partielle	Partie	Tolérance	VIF
1	(constante)	9,014E-02	,608		,148	,884					
	PPIB	,583	,215	,538	2,708	,014	,538	,538	,538	1,000	1,000

a. Variable dépendante : PA

من خلال النتائج المبينة في الجدول(52.6) يمكن كتابة نموذج الانحدار الخطي على النحو التالي:

$$PA = 0.0901 + 0.583\ PPIB$$

حيث أن:

PA: يمثل نسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل.

$PPIB$: يمثل معدل النمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي.

يمكن تفسير النموذج المتحصل عليه على النحو التالي:

- المعلمة B_1 الخاصة بمتغير معدل النمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي تساوي 0.583 وهذا مفاده أن نسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل تتغير بدرجة قياس واحدة كلما تغير معدل النمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي بالقيمة المذكورة سالفا، وهذا ما يؤكد العلاقة الطردية بين المتغيرين التي وجدت اعتمادا على معامل الارتباط.
- المعلمة B_1 معنوية، حيث نجد أن قيمة t المحسوبة لـــ B_1 تساوي 2.708 وهي أكبر من القيمة المجدولة (2.101)، كما أنها ذات دلالة إحصائية (0.014 أقل من 0.05).
- المعلمة B_0 غير معنوية، حيث أن القيمة المحسوبة لـــ t هي 0.148 وهي أقل من القيمة المجدولة (2.101)، كما أنها ليست ذات دلالة إحصائية (0.884 أكبر من 0.05).
- إذن فإن التفسير المعتمد في هذا النموذج يمس سنوات الملاحظة ولا يمكن أن يعمم على باقي السنوات بحكم أن احدى المعلمتين غير معنوية وغير دالة إحصائيا.

صلاحية النموذج بشكل اجمالي:

نجد أن قيمة اختبار فيشر(F) المحسوبة تساوي 7.332 وهي أكبر من القيمة المجدولة (4.41)، إذن فهي معنوية كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(53.6):نتائج اختبار معنوية المعلمتين الخاصتين بمعدل النمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل.

ANOVA[b]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Signification
1	Régression	46,149	1	46,149	7,332	,014[a]
	Résidu	113,290	18	6,294		
	Total	159,440	19			

a. Valeurs prédites : (constantes), PPIB

b. Variable dépendante : PA

من خلال الجدول رقم(53.6) نجد أن قيمة الدلالة الاحصائية تساوي 0.014 وهي أقل من القيمة 0.05، إذن فهي ذات دلالة احصائية، وعليه فإن النموذج بشكله العام يعتبر صالحا للدراسة بحكم معنويته ودلالته الاحصائية.

ومن خلال ما سبق ذكره نستخلص أنه توجد علاقة طردية متوسطة القوة بين النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل في الجزائر اعتمادا على معطيات الدراسة، وأن النموذج المتحصل عليه يعتبر صالحا لبقية السنوات اعتمادا على الاختبارات التي تم تطبيقها وتناولها سابقا.

06- العلاقة بين النمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي(PPIB) ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة(TC) في الجزائر خلال الفترة 1991-2010:

سنحاول معرفة هل هناك علاقة بين النمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة، وإن كانت موجودة فما مدى قوتها.

الشكل رقم(22.6): شكل الانتشار بين النمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.

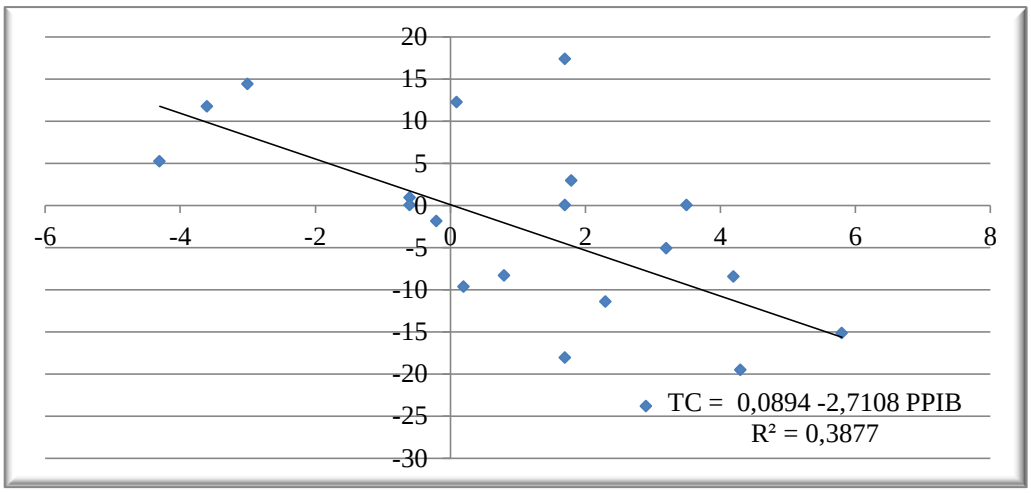

اعتمادا على الشكل رقم(22.6) يتضح أن العلاقة باتجاه عكسي بين النمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة، ولمعرفة خصائص هذه العلاقة نستعمل معامل الارتباط بيرسون اعتمادا على البرنامج الاحصائي SPSS، والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم(54.6):علاقة الارتباط لبيرسون بين النمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.

Corrélations

		PPIB	TC
PPIB	Corrélation de Pearson	1,000	-,623**
	Sig. (bilatérale)	,	,003
	N	20	20
TC	Corrélation de Pearson	-,623**	1,000
	Sig. (bilatérale)	,003	,
	N	20	20

**. La corrélation est significative au niveau 0.01

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم(54.6) نجد أن:

معامل الارتباط بين النمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي(PPIB) ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة (TC) في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1991 و2010) يساوي -0.623، تفيد هذه النتيجة أن العلاقة بين المتغيرين السابقين في اتجاه عكسي بحكم سلبية المعامل، كما أنها تعتبر متوسطة القوة اعتمادا على قيمة المعامل المذكورة سابقا(0.623)، كما يظهر الجدول أن معامل

الارتباط المتحصل عليه الخاص بهذه الفترة معنويا يختلف عن الصفر(0) ودال احصائيا اعتمادا على القيمة الاحتمالية الموضحة في الجدول أعلاه (0.003) وهي أقل من قيمة الدلالة 0.01، ومنه يمكن تعميم نتائج هذا المعامل على سائر السنوات التي لم تمسها الدراسة.

ولإيضاح درجة تأثير النمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي(PPIB) على نسبة التغير السنوي لمعدل البطالة (TC) في الجزائر خلال نفس الفترة، نوظف الانحدار الخطي البسيط، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(55.6): معلمات الانحدار الخطي البسيط للنمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Signification	Corrélations			Statistiques de colinéarité	
		B	Erreur standard	Bêta			Corrélation simple	Partielle	Partie	Tolérance	VIF
1	(constante)	8,937E-02	2,269		,039	,969					
	PPIB	-2,711	,803	-,623	-3,376	,003	-,623	-,623	-,623	1,000	1,000

a. Variable dépendante : TC

من خلال النتائج المبينة في الجدول(55.6) يمكن كتابة نموذج الانحدار الخطي على النحو التالي:

$$TC = 0.0893 - 2.711\ PPIB$$

حيث أن:

TC: يمثل نسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.

PPIB: يمثل معدل النمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي.

يمكن تفسير النموذج المتحصل عليه على النحو التالي:

- المعلمة B_1 الخاصة بمتغير معدل النمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي تساوي 2.711− وهذا مفاده أن نسبة التغير السنوي في معدل البطالة تتغير بدرجة قياس واحدة كلما تغير معدل النمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي بالقيمة المذكورة سالفا.
- المعلمة B_1 معنوية، حيث نجد أن قيمة t المحسوبة لـــ B_1 تساوي 3.676 وهي أكبر من القيمة المجدولة (2.101) وذلك باعتمادها بالقيمة المطلقة، وهي ذات دلالة إحصائية (0.003 أقل من 0.05).
- المعلمة B_0 غير معنوية، حيث أن القيمة المحسوبة لـــ t هي 0.039 وهي أقل من القيمة المجدولة (2.101)، كما أنها ليست ذات دلالة إحصائية (0.969 أكبر من 0.05).
- إذن فإن التفسير المعتمد في هذا النموذج يمس سنوات الملاحظة ولا يمكن أن يعمم على باقي السنوات بحكم أن احدى المعلمتين غير معنوية وغير دالة إحصائيا.

صلاحية النموذج بشكل اجمالي:

نجد أن قيمة اختبار فيشر(F) المحسوبة تساوي 11.399 وهي أكبر من القيمة المجدولة (4.41)، إذن فهي معنوية كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(56.6):نتائج اختبار معنوية المعلمتين الخاصتين بمعدل النمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير السنوي في معدل البطالة.

ANOVA[b]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Signification
1	Régression	997,872	1	997,872	11,399	,003[a]
	Résidu	1575,689	18	87,538		
	Total	2573,561	19			

a. Valeurs prédites : (constantes), PPIB

b. Variable dépendante : TC

من خلال الجدول رقم(56.6) نجد أن قيمة الدلالة الاحصائية تساوي 0.003 وهي أقل من القيمة 0.05، إذن فهي ذات دلالة احصائية، وعليه فإن النموذج بشكله العام يعتبر صالحا للدراسة بحكم معنويته ودلالته الاحصائية.

ومن خلال ما سبق ذكره نستخلص أنه توجد علاقة عكسية متوسطة القوة بين النمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي(PPIB) ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة في الجزائر اعتمادا على معطيات الدراسة، وأن النموذج المتعلق بالمتغيرين يعتبر صالح للتطبيق خلال سنوات أخرى.

07-العلاقة بين نسبة التغير السنوي في أسعار الاستهلاك(PC) ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل(PA) في الجزائر خلال الفترة 1991-2010:

سنقوم بدراسة وجود علاقة بين نسبة التغير السنوي في أسعار الاستهلاك ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل، وإن كانت موجودة فما مدى قوتها واتجاهها.

الشكل رقم(23.6): شكل الانتشار بين نسبة التغير السنوي في أسعار الاستهلاك ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل.

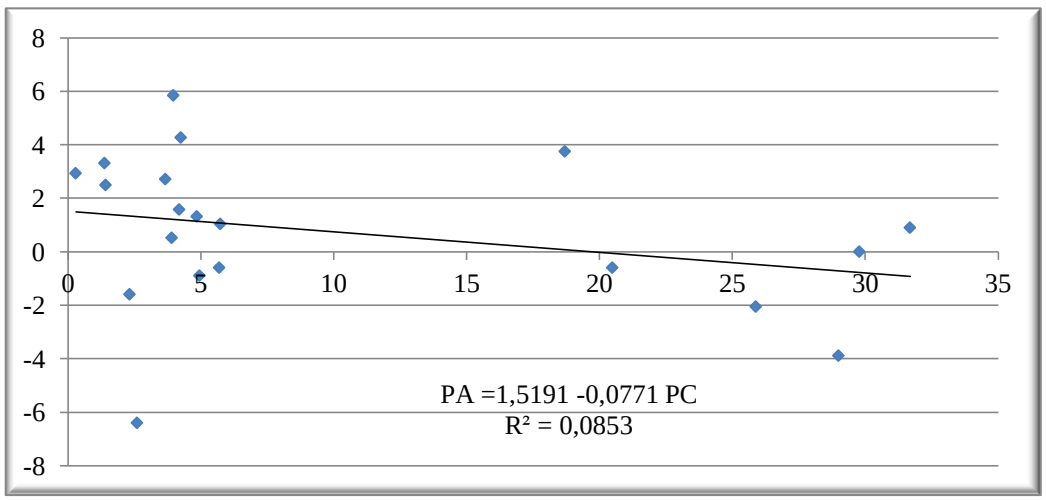

اعتمادا على الشكل رقم(23.6) يتضح أن العلاقة باتجاه طردي بين المتغيرين، ولمعرفة خصائص هذه العلاقة نستعمل معامل الارتباط بيرسون اعتمادا على البرنامج الاحصائي SPSS، والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم(57.6):علاقة الارتباط لبيرسون بين نسبة التغير السنوي في أسعار الاستهلاك ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل.

Corrélations

		PA	PC
PA	Corrélation de Pearson	1,000	-,292
	Sig. (bilatérale)	,	,212
	N	20	20
PC	Corrélation de Pearson	-,292	1,000
	Sig. (bilatérale)	,212	,
	N	20	20

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم(57.6) نجد أن:

معامل الارتباط بين نسبة التغير السنوي في أسعار الاستهلاك ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1991 و2010) يساوي −0.292، تفيد هذه النتيجة أن العلاقة بين المتغيرين السابقين في اتجاه عكسي بحكم سلبية المعامل، كما أنها تعتبر ضعيفة القوة اعتمادا على قيمة المعامل المذكورة سابقا، كما يظهر الجدول أن معامل الارتباط المتحصل عليه الخاص بهذه الفترة معنويا يختلف عن الصفر (0) ولكنه غير دال احصائيا اعتمادا على القيمة الاحتمالية الموضحة في الجدول أعلاه (0.212) وهي أكبر من القيمة 0.05، ومنه لا يمكن تعميم نتائج هذا المعامل على سائر السنوات التي لم تمسها الدراسة.

ولدراسة أثر نسبة التغير السنوي في أسعار الاستهلاك على نسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل في الجزائر خلال نفس الفترة نوظف الانحدار الخطي البسيط، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(58.6): معلمات الانحدار الخطي البسيط لنسبة التغير السنوي في أسعار الاستهلاك ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Signification	Corrélations			Statistiques de colinéarité	
		B	Erreur standard	Bêta			Corrélation simple	Partielle	Partie	Tolérance	VIF
1	(constante)	1,518	,882		1,722	,102					
	PC	-7,71E-02	,060	-,292	-1,295	,212	-,292	-,292	-,292	1,000	1,000

a. Variable dépendante : PA

من خلال النتائج المبينة في الجدول(58.6) يمكن كتابة نموذج الانحدار الخطي على النحو التالي:

$$PA = 1.518 - 0.0771\ PC$$

حيث أن:

PA: يمثل نسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل.

PC: يمثل نسبة التغير السنوي في أسعار الاستهلاك.

يمكن تفسير النموذج المتحصل عليه على النحو التالي:

- المعلمة B_1 الخاصة بمتغير نسبة التغير السنوي في أسعار الاستهلاك تساوي -0.0771 وهذا مفاده أن نسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل تتغير بدرجة قياس واحدة كلما تغيرت نسبة التغير السنوي في أسعار الاستهلاك بالقيمة المذكورة سالفا.
- كلا المعلمتان B_0 وB_1 غير معنويتان وهذا استنادا على مقارنة قيمتي ستيودنت المحسوبتين والمجدولتين، حيث نجد أن قيمة t المحسوبة لـــB_1 تساوي 1.295 وهي أقل من القيمة المجدولة (2.101) وذلك باعتمادها بالقيمة المطلقة، وهي ليست ذات دلالة إحصائية (0.212 أكبر من 0.05)، نفس الملاحظة تنطبق على المعلمة B_1 حيث ان قيمة t المحسوبة هي 1.722 وهي أقل من القيمة المجدولة (2.101)، كما انها ليست ذات دلالة إحصائية (0.102 أكبر من 0.05).
- إذن فإن التفسير المعتمد في هذا النموذج يمس سنوات الملاحظة ولا يمكن أن يعمم على باقي السنوات بحكم أن المعلمتين غير معنويتان وليستا ذات دلالة إحصائية.

صلاحية النموذج بشكل اجمالي:

نجد أن قيمة اختبار فيشر(F) المحسوبة تساوي 1.677 وهي أقل من القيمة المجدولة (4.41)، إذن فهي غير معنوية كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(59.6):نتائج اختبار معنوية المعلمتين الخاصتين بنسبة التغير السنوي في أسعار الاستهلاك ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل.

ANOVA[b]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Signification
1	Régression	13,588	1	13,588	1,677	,212[a]
	Résidu	145,852	18	8,103		
	Total	159,440	19			

a. Valeurs prédites : (constantes), PC

b. Variable dépendante : PA

ومنه فالقيمة الاحصائية للدلالة تساوي 0.212 وهي أكبر من القيمة 0.05، إذن فهي ليست دالة احصائيا، وعليه فإن النموذج بشكله العام يعتبر غير صالح للدراسة بحكم عدم معنويته وعدم دلالته الاحصائية.

ومن خلال ما سبق ذكره نستخلص أنه توجد علاقة عكسية ضعيفة بين نسبة التغير السنوي في أسعار الاستهلاك ونسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل في الجزائر خلال فترة الدراسة المحددة، وأن النموذج بشكله العام لا يمكن تعميمه على بقية السنوات.

08-العلاقة بين نسبة التغير السنوي في أسعار الاستهلاك(PC) ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة(TC) في الجزائر خلال الفترة 1991-2010:

سنحاول معرفة هل هناك علاقة بين نسبة التغير السنوي في أسعار الاستهلاك(PC) ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة (TC)، وإن كانت موجودة فما مدى قوتها.

الشكل رقم(24.6): شكل الانتشار بين نسبة التغير السنوي في أسعار الاستهلاك ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.

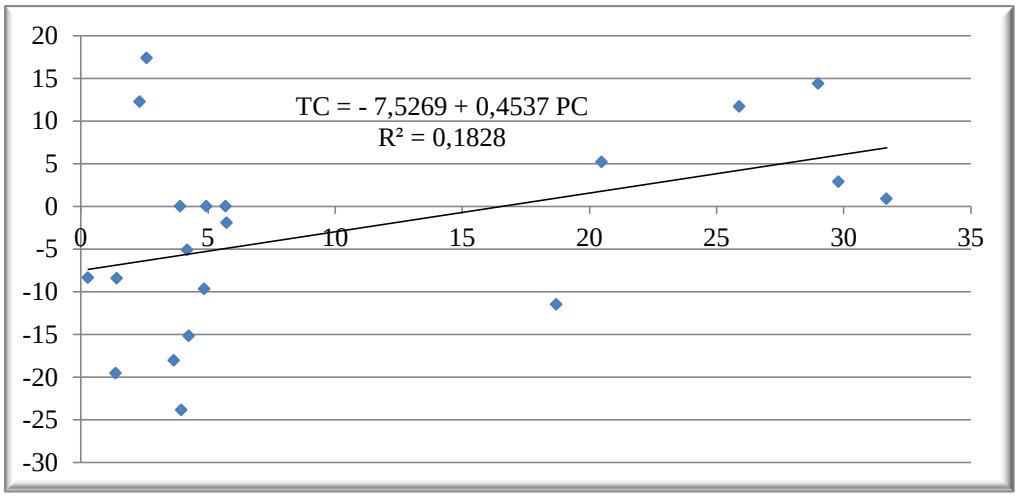

اعتمادا على الشكل رقم(24.6) يتضح أن العلاقة باتجاه طردي بين المتغيرين، ولمعرفة خصائص هذه العلاقة نستعمل معامل الارتباط بيرسون اعتمادا على البرنامج الاحصائي SPSS، والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم(60.6):علاقة الارتباط لبيرسون بين التغير السنوي في أسعار الاستهلاك ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.

Corrélations

		PC	TC
PC	Corrélation de Pearson	1,000	,428
	Sig. (bilatérale)	,	,060
	N	20	20
TC	Corrélation de Pearson	,428	1,000
	Sig. (bilatérale)	,060	,
	N	20	20

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم(60.6) نجد أن:

معامل الارتباط بين نسبة التغير السنوي في أسعار الاستهلاك(PC) ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة (TC) في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1991 و2010) يساوي 0.428، تفيد هذه النتيجة أن العلاقة بين المتغيرين السابقين في اتجاه طردي بحكم إيجابية المعامل، كما أنها تعتبر ضعيفة القوة اعتمادا على قيمة المعامل المذكورة سابقا والتي هي أقل من القيمة 0.500، كما يظهر الجدول أن

معامل الارتباط المتحصل عليه الخاص بهذه الفترة معنويا يختلف عن الصفر (0) ولكنه غير دال احصائيا اعتمادا على القيمة الاحتمالية الموضحة في الجدول أعلاه (0.060) وهي أكبر من القيمة 0.05، وبالتالي لا يمكننا تعميم نتائج هذا المعامل على سائر السنوات التي لم تمسها الدراسة.

ولدراسة أثر نسبة التغير السنوي في أسعار الاستهلاك على نسبة التغير السنوي لمعدل البطالة في الجزائر خلال نفس الفترة نستعمل الانحدار الخطي البسيط، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(61.6): معلمات الانحدار الخطي البسيط لنسبة التغير السنوي في أسعار الاستهلاك ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Signification	Corrélations			Statistiques de colinéarité	
		B	Erreur standard	Bêta			Corrélation simple	Partielle	Partie	Tolérance	VIF
1	(constante)	-7,527	3,348		-2,248	,037					
	PC	,454	,226	,428	2,007	,060	,428	,428	,428	1,000	1,000

a. Variable dépendante : TC

من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم(61.6) يمكن كتابة نموذج الانحدار الخطي على النحو التالي:

$$TC = -7.527 + 0.454\,PC$$

حيث أن:

TC: يمثل نسبة التغير السنوي لمعدل البطالة.

PC: يمثل نسبة التغير السنوي في أسعار الاستهلاك.

يمكن تفسير النموذج المتحصل عليه على النحو التالي:

- المعلمة B_1 الخاصة بمتغير نسبة التغير السنوي في أسعار الاستهلاك تساوي 0.454 وعليه فإن نسبة التغير السنوي لمعدل البطالة تتغير بدرجة قياس واحدة كلما تغيرت نسبة التغير السنوي في أسعار الاستهلاك بالقيمة المذكورة سالفا.
- المعلمة B_1 غير معنوية، حيث نجد أن قيمة t المحسوبة لـــ B_1 تساوي 2.007 وهي أكبر من القيمة المجدولة (2.101)، وهي ليست ذات دلالة إحصائية (0.060 أكبر من 0.05).
- المعلمة B_0 معنوية، حيث أن القيمة المحسوبة لـــ t هي 2.248 وهي أقل من القيمة المجدولة (2.101) بأخذها بالقيمة المطلقة، كما ان المعلمة ذات دلالة إحصائية (0.037 أقل من 0.05).
- إذن فإن التفسير المعتمد في هذا النموذج يمس سنوات الملاحظة ولا يمكن أن يعمم على باقي السنوات بحكم أن احدى المعلمتين غير معنوية وغير دالة إحصائيا.

صلاحية النموذج بشكل اجمالي:

نجد أن قيمة اختبار فيشر(F) المحسوبة تساوي 4.027 وهي أقل من القيمة المجدولة (4.41) إذن فهي غير معنوية كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(62.6):نتائج اختبار معنوية المعلمتين الخاصتين بنسبة التغير السنوي في أسعار الاستهلاك ونسبة التغير السنوي في معدل البطالة.

ANOVA[b]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Signification
1	Régression	470,500	1	470,500	4,027	,060[a]
	Résidu	2103,061	18	116,837		
	Total	2573,561	19			

a. Valeurs prédites : (constantes), PC

b. Variable dépendante : TC

ومن خلال الجدول رقم(62.6) نجد أن قيمة الدلالة الاحصائية تساوي 0.060 وهي أكبر من القيمة 0.05، إذن فهي ليست ذات دلالة احصائية، وعليه فإن النموذج بشكله العام يعتبر غير صالح للدراسة بحكم عدم معنويته وعدم دلالته الاحصائية.

وبالتالي يمكن القول بأنه توجد علاقة طردية ضعيفة بين نسبة التغير السنوي في أسعار الاستهلاك ونسبة التغير السنوي لمعدل البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

كخلاصة بالنسبة للمتغيرات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وتأثيرها على كل من نسبة التشغيل ومعدل البطالة في الجزائر اعتمادا على المعطيات التي تخص الفترة (1991-2010):

- **بالنسبة لمعدل البطالة:**

- وجود علاقة عكسية متوسطة القوة بين نسبة التغير السنوي لمعدل البطالة ونسبة التغيرات السنوية لكل من نمو اجمالي الناتج المحلي ونمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وكانت النتائج معنوية احصائيا.
- وجود علاقة موجبة (طردية) متوسطة القوة و معنوية إحصائيا بين نسبة التغير لمعدل البطالة وكل من معدل النمو الاقتصادي و نسبة التغير السنوي في أسعار الاستهلاك.

- **بالنسبة لنسبة التشغيل:**

- وجود علاقة عكسية قوية بين نسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل ومعدل النمو الاقتصادي، وكانت النتائج معنوية احصائيا، مما يدل على أهمية هذا المتغير وتأثيره على نسبة التشغيل.
- وجود علاقة عكسية ضعيفة بين نسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل ونسبة التغير السنوي في أسعار الاستهلاك، وكانت النتائج غير معنوية احصائيا.

- وجود علاقة موجبة (طردية) متوسطة القوة ومعنوية إحصائيا بين نسبة التغير السنوي لنسبة التشغيل وكل من التغير السنوي لنمو اجمالي الناتج المحلي ونمو نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي، وكانت النتائج معنوية إحصائيا.

يمكن القول اجمالا بأن المتغيرات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية لها علاقة وتأثير على التغير السنوي لمعدل البطالة ونسبة التشغيل في الجزائر اعتمادا على المعطيات المتعلقة بفترة الدراسة، وأن أغلب المتغيرات كانت نتائجها دالة إحصائيا.

المبحث الثالث: تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد على كل من المتغيرات المتعلقة بالبنية السكانية وتلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية ومعدلات البطالة ونسبة التشغيل وتوقعات تطور المؤشرين الأخيرين:

يتم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد من خلال دراسة وتحليل أثر عدة متغيرات كمية مستقلة على متغير كمي تابع، حيث أنه في هذه الدراسة التي نقوم بها والتي تهتم بدرجة أكثر كما سبق التطرق إليه بدراسة موضوع الشغل والبطالة، لذا سنحاول استعمال نموذج الانحدار الخطي المتعدد لدراسة وتحليل أثر المتغيرات المتعلقة بالبنية السكانية وأثر المتغيرات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية على كل من نسبة التشغيل ومعدل البطالة بالاعتماد على المعطيات المتعلقة بتلك المؤشرات والموجودة في الجدول رقم(02) من الملحق.

✓ **نموذج الانحدار الخطي المتعدد:**

يستند النموذج الخطي المتعدد عل افتراض وجود علاقة خطية بين المتغير y الذي يعبر عن المتغير التابع، والمتغيرات $(x_1,x_2,x_3,\dots\dots,x_k)$ التي تعبر عن k من المتغيرات المستقلة، حيث أن عدد المشاهدات هوn، فإن المشاهدة التابعة y_i بحيث أن $i=1,2,\dots,n$ يمكن التعبير عنها كدالة خطية في مجموعة المشاهدات المفسرة $(x_{i1},x_{i2},\dots\dots x_{ip})$ وفق نموذج معادلة الانحدار الخطي المتعدد التالية:

$$y_i=\beta_0+\beta_1x_{i1}+\beta_2x_{i2}+\dots\dots\dots+\beta_kx_{ik}+\varepsilon_i$$

حيث أن:

- $(\beta_0,\beta_0,\beta_0,\dots\dots\beta_0)$: تعبر عن معاملات الانحدار.
- ε_i: تعبر عن الخطأ العشوائي للمشاهدة رقم i، حيث $i=1,2,\dots,n$.

نستعمل البرنامج الاحصائي SPSS للحصول على نموذج الانحدار الخطي المتعدد، حيث سنقوم بإجراء اختبار معنوية الانحدار المتعدد والمقدر باستخدام توزيع اختبار احصاءه F ومقارنته باختبار t

ومن ثم تقييم كفاءة وملائمة الأداء العام لنموذج الانحدار المتعدد R^2 ومقارنته بمعامل التحديد المعدل أو المصحح $\overline{R}^2$ وكذلك اختبار العلاقة بين F و $\overline{R}^2$ من خلال جدول تحليل التباين (ANOVA).

✓ **اختبار معنوية المعالم (t):**

يستخدم اختبار t لتقييم تأثير المتغيرات المستقلة $(x_1,x_2,x_3,\ldots\ldots,x_k)$ في المتغير التابع y في نموذج الانحدار المتعدد، حيث يتم مقارنة قيمة t المحسوبة مع قيمة t المجدولة ليتم في الخير تقييم معنوية معلمات النموذج.

✓ **معامل التحديد R^2:**

يعد هذا المؤشر أساسيا في تقييم مدى معنوية العلاقة بين المتغير التابع Y والمتغيرات المستقلة X_k، وبعبارة أخرى يوضح لنا مدى (نسبة) مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع.

✓ **اختبار احصائية F:**

يستهدف هذا الاختبار معرفة صلاحية النموذج من عدمه، وبعبارة أخرى معرفة مدى معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، حيث انه بعد احتساب قيمة F يتم مقارنتها مع قيمة القيمة المجدولة بدرجة حرية (k) و(n-k-1) للبسط والمقام ولمستوى معنوية معين، حيث انه إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة هذا يعني أن العلاقة المدروسة معنوية، وهناك على الأقل متغير مستقل واحد من المتغيرات يؤثر على المتغير التابع، وإذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة هذا يعني أن العلاقة الخطية المدروسة غير معنوية، أي أنه لا يوجد ثمة أي تأثير من أي متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

✓ **جدول تحليل التباين ANOVA :**

يوضح هذا الجدول مقدار ما يفسر النموذج الخطي من البيانات، حيث تشير القيمة الكبيرة لـــ F أن نموذج الانحدار الخطي المتعدد يفسر جزء كبير من البيانات وأن الاختلافات العشوائية قليلة، ويختبر جدول ANOVA معنوية النموذج باستخدام توزيع F، كما أن اختبار F يختبر معنوية جميع معالم النموذج دفعة واحدة، وبالتالي يشير إلى صلاحية النموذج المدروس من عدمه اعتمادا على قيمة المعنوية.

المطلب الأول: تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة (البنية السكانية والتنمية الاقتصادية) ومعدلات البطالة في الجزائر:

سوف نقوم بتطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد لدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في المتغيرات التي لها علاقة بالبنية السكانية والمتغيرات التي لها علاقة بالتنمية الاقتصادية، ومدى تفسيرها وتأثيرها على المتغير التابع المتمثل في معدلات البطالة في الجزائر، مستخدمين المعطيات الموجودة في الجدول رقم(02)، وذلك بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS.

بعد معالجة تلك المعطيات تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(63.6):معلمات الانحدار الخطي المتعدد لكل المتغيرات المستقلة المدروسة والمتغير التابع المتمثل في معدلات البطالة.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Signification	Intervalle de confiance à 95% de B	
		B	Erreur standard	Bêta			Borne inférieure	Borne supérieure
1	(constante)	-1258,917	778,628		-1,617	,137	-2993,807	475,974
	TAP	-24,196	5,859	-1,298	-4,130	,002	-37,250	-11,142
	EVN	17,943	11,680	3,132	1,536	,156	-8,083	43,968
	PPAT	-,285	,161	-,165	-1,776	,106	-,643	,073
	PDA	2,021	,521	4,329	3,876	,003	,859	3,183
	TF	-2,383	,870	-,271	-2,739	,021	-4,322	-,444
	TPF	-1,738	4,542	-,400	-,383	,710	-11,858	8,383
	TAE	,128	,444	,045	,289	,779	-,862	1,119
	PIB	-9,54E-02	,393	-,035	-,242	,813	-,972	,781
	PC	-1,21E-02	,098	-,020	-,123	,904	-,231	,207

a. Variable dépendante : TC

من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم(63.6)، يمكن كتابة نموذج الانحدار الخطي المتعدد على النحو التالي:

$$y = -1258.92 - 24.20x_1 + 17.94x_2 - 0.26x_3 + 2.02x_4 - 2.38x_5 - 1.74x_6 + 0.13x_7 - 0.09x_8 - 0.01x_9 + \varepsilon$$

حيث أن:

y: يمثل معدل البطالة(TC).

x_1: يمثل معدل النمو السكاني (TAP).

x_2: يمثل أمل الحياة عند الولادة (EVN).

x_3: يمثل نسبة السكان في سن التشغيل (PPAT).

x_4: يمثل نسبة الاعالة العمرية (PDA).

x_5: يمثل معدل الخصوبة (TF).

x_6: يمثل نسبة النساء العاملات من اجمالي القوى العاملة (TPF).

x_7: يمثل معدل النمو الاقتصادي (TAE).

x_8: يمثل نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي (PIB).

x_9: يمثل نسبة التغير السنوي لأسعار المستهلك (PC).

ε : المتغير العشوائي المعبر عن باقي المتغيرات الأخرى المفسرة للمتغير التابع.

يمكن تفسير النموذج المتحصل عليه على النحو التالي:

- المعلمة β_0 الخاصة بالمتغير التابع المتمثل في معدل البطالة تساوي 1258.92- وهي ليست ذات دلالة احصائية (0.137 أكبر من 0.05).
- المعلمة β_1 الخاصة بمتغير معدل النمو السكاني تساوي 24.20- وهذا مفاده أن معدل البطالة يتغير بدرجة قياس واحدة كلما تغير معدل النمو السكانـــي بالقيمة المذكورة سالفـــا، كما أنها (المعلمة) ذات دلالة احصائية (0.02 اقل من 0.05).
- المعلمة β_2 الخاصة بمتغير أمل الحياة عند الولادة تساوي 17.94 وهذا مفاده أن معدل البطالة يتغير بدرجة قياس واحدة كلما تغير أمل الحياة عنـــد الولادة بالقيمة المذكورة سالفا، كما أنها ليست ذات دلالة احصائية (0.156 أكبر من 0.05).
- المعلمة β_3 الخاصة بمتغير نسبة السكان في سن التشغيل تساوي 0.285- وهذا مفاده أن معدل البطالة يتغير بدرجة قياس واحدة كلما تغيرت نسبة السكان في سن التشغيل بالقيمة المذكورة سالفا، كما أنها ليست ذات دلالة احصائية (0.106 أكبر من 0.05).
- المعلمة β_4 الخاصة بمتغير نسبة الاعالة العمرية تساوي 2.021 وهذا مفاده أن معدل البطالة يتغير بدرجة قياس واحدة كلما تغيرت نسبة الاعالة العمرية بالقيمة المذكورة سالفا، كما أنها ذات دلالة احصائية (0.003 اقل من 0.05).
- المعلمة β_5 الخاصة بمتغير معدل الخصوبة تساوي 2.383- وهذا مفاده أن معدل البطالة يتغير بدرجة قياس واحدة كلما تغير معدل الخصوبة بالقيمة المذكورة سالفا، كما أنها ذات دلالة احصائية (0.021 اقل من 0.05).
- المعلمة β_6 الخاصة بمتغير نسبة النساء العاملات من إجمالي القوى العاملة تساوي 1.738- وهذا مفاده أن معدل البطالة يتغير بدرجة قياس واحدة كلما تغيرت نسبة النساء العاملات من اجمالي القوى العاملة بالقيمة المذكورة سالفا، كما أنها ليست ذات دلالة احصائية (0.710 أكبر من 0.05).

- المعلمة β_7 الخاصة بمتغير معدل النمو الاقتصادي تساوي 0.128 وهذا مفاده أن معدل البطالة يتغير بدرجة قياس واحدة كلما تغير معدل النمو الاقتصادي بالقيمة المذكورة سالفا، كما أنها ليست ذات دلالة احصائية (0.779 أكبر من 0.05).
- المعلمة β_8 الخاصة بمتغير نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي تساوي −0.095 وهذا مفاده أن معدل البطالة يتغير بدرجة قياس واحدة كلما تغيرت نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي بالقيمة المذكورة سالفا، كما أنها ليست ذات دلالة احصائية (0.813 أكبر من 0.05).
- المعلمة β_9 الخاصة بمتغير نسبة التغير السنوي لأسعار المستهلك تساوي −0.012 وهذا مفاده أن معدل البطالة يتغير بدرجة قياس واحدة كلما تغيرت نسبة التغير السنوي لأسعار المستهلك بالقيمة المذكورة سالفا، كما أنها ليست ذات دلالة احصائية (0.904 أكبر من 0.05).
- **صلاحية النموذج بشكل اجمالي:**

من خلال المعطيات المتحصل عليها من البرنامج الاحصائي SPSS سنحاول مناقشة صلاحية النموذج بشكله العام وفق ما يلي:

الجدول رقم(64.6):ملخص نموذج الانحدار الخطي المتعدد بين معدل البطالة وبقية المتغيرات المفسرة له.

Récapitulatif du modèle

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl 1	ddl 2	Modification de F signification
1	,990[a]	,980	,961	1,2994	,980	53,235	9	10	,000

a. Valeurs prédites : (constantes), PC, TF, PIB, PPAT, TPF, TAE, TAP, PDA, EVN

من خلال الجدول رقم(64.6) نجد أن معامل التحديد R^2 يساوي 0.98، وهذا ما معناه أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر التغيرات التي تحصل في المتغير التابع المتمثل في معدل البطالة بنسبة 98%، وهذا شيء جد ايجابي، كما نلاحظ أن معامل التحديد المصحح ajusté R^2 هو الآخر الذي يعتبر أكثر دقة من معامل التحديد يساوي 0.961، مما يعني أيضا أن هذا المؤشر الأكثر دقة ودلالة يدل على أن المتغيرات مجتمعة تفسر التغيرات التي تمس معدل البطالة بنسبة مصححة تقدر بـ 96.1% وهي نسبة جد مرتفعة ومعبرة، وتعبر على أن النموذج مثالي لتفسير البطالة.

يستهدف اختبار(F) معرفة جودة وصلاحية النموذج من عدمه، وبعبارة أخرى معرفة مدى معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع المتمثل في معدل البطالة.

من خلال الجدول السابق نجد أن قيمة فيشر(F) المحسوبة تساوي 53.235 وهي أكبر من القيمة المجدولة عند درجة حرية أولى مساوية لـــ9 ودرجة حرية ثانية مساوية لـــ10، كما أنها معنوية كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(65.6): نتائج اختبار معنوية المعالم بين المتغيرات المستقلة مجتمعة والمتغير التابع المتمثل في معدل البطالة.

ANOVA[b]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Signification
1	Régression	808,961	9	89,885	53,235	,000[a]
	Résidu	16,884	10	1,688		
	Total	825,846	19			

a. Valeurs prédites : (constantes), PC, TF, PIB, PPAT, TPF, TAE, TAP, PDA, EVN

b. Variable dépendante : TC

حيث أنه من خلال الجدول رقم(65.6) نجد أن قيمة الدلالة الاحصائية تساوي 0.000 وهي أقل من القيمة 0.05 ومن القيمة 0.01، إذن فهي ذات دلالة احصائية، وبالتالي يمكننا القول بأن النموذج بشكله العام يعتبر صالح للدراسة بحكم معنويته ودلالته الاحصائية.

أخيرا يمكن القول أن المتغيرات المتعلقة بالبنية السكانية وتلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية تفسر جزء كبير من التغيرات التي تمس معدل البطالة وأن الاختلافات العشوائية قليلة، وهناك على الأقل متغير مستقل واحد من المتغيرات المدروسة يؤثر على المتغير التابع المتمثل في معدل البطالة، كما أن اختبار"F" الذي يختبر معنوية جميع معالم النموذج دفعة واحدة يشير إلى صلاحية النموذج المدروس اعتمادا على معنويته.

المطلب الثاني: تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة (البنية السكانية والتنمية الاقتصادية) ونسبة التشغيل في الجزائر:

سوف نقوم بتطبيق نفس الخطوات السابقة المطبقة لنموذج الانحدار الخطي المتعدد لدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في المتغيرات التي لها علاقة بالبنية السكانية والمتغيرات التي لها علاقة بالتنمية الاقتصادية، ومدى تفسيرها للتغيرات التي تمس المتغير التابع المتمثل في نسبة التشغيل في الجزائر، مستخدمين المعطيات الموجودة في الجدول رقم(02) وذلك بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS، بعد معالجة المعطيات تم الوصول الى النتائج التالية:

الجدول رقم(66.6):معلمات الانحدار الخطي المتعدد لكل المتغيرات المستقلة المدروسة والمتغير التابع المتمثل نسبة التشغيل.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Signification	Intervalle de confiance à 95% de B	
		B	Erreur standard	Bêta			Borne inférieure	Borne supérieure
1	(constante)	583,564	339,437		1,719	,116	-172,748	1339,877
	TAP	7,304	2,554	1,051	2,860	,017	1,613	12,994
	EVN	-7,988	5,092	-3,740	-1,569	,148	-19,334	3,357
	PPAT	,130	,070	,201	1,850	,094	-,026	,286
	PDA	-,727	,227	-4,175	-3,197	,010	-1,233	-,220
	TF	1,242	,379	,379	3,274	,008	,397	2,087
	TPF	1,848	1,980	1,140	,934	,373	-2,563	6,260
	TAE	-,119	,194	-,112	-,613	,553	-,550	,313
	PIB	6,973E-02	,172	,069	,407	,693	-,312	,452
	PC	2,196E-02	,043	,098	,513	,619	-,073	,117

a. Variable dépendante : PA

من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم(66.6) يمكن كتابة معادلة نموذج الانحدار الخطي المتعدد على النحو التالي:

$$y = 583.564 + 7.304x_1 - 7.988x_2 + 0.130x_3 - 0.727x_4 + 1.242x_5 + 1.848x_6 - 0.119x_7 + 0.069x_8 + 0.022x_9 + \varepsilon$$

حيث أن:

y: يمثل نسبة التشغيل (PA).

x_1: يمثل معدل النمو السكاني (TAP).

x_2: يمثل أمل الحياة عند الولادة (EVN).

x_3: يمثل نسبة السكان في سن التشغيل (PPAT).

x_4: يمثل نسبة الاعالة العمرية (PDA).

x_5: يمثل معدل الخصوبة (TF).

x_6: يمثل نسبة النساء العاملات من اجمالي القوى العاملة (TPF).

x_7: يمثل معدل النمو الاقتصادي (TAE).

x_8: يمثل نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي (PIB).

x_9: يمثل نسبة التغير السنوي لأسعار المستهلك (PC).

ε : المتغير العشوائي المعبر عن باقي المتغيرات الأخرى المفسرة للمتغير التابع.

يمكن تفسير النموذج المتحصل عليه على النحو التالي:

- المعلمة β_0 الخاصة بالمتغير التابع المتمثل في نسبة التشغيل تساوي 583.564 وهي ليست ذات دلالة احصائية اعتمادا على قيمة الدلالة للمعنوية الخاصة باختبار t (0.116 أكبر من 0.05).
- المعلمة β_1 الخاصة بمتغير معدل النمو السكاني تساوي 7.304 وهذا مفاده أن نسبة التشغيل تتغير بدرجة قياس واحدة كلما تغير معدل النمو السكاني بالقيمة المذكورة سالفا، كما أنها ذات دلالة احصائية (0.017 اقل من 0.05).
- المعلمة β_2 الخاصة بمتغير أمل الحياة عند الولادة تساوي 7.988- وهذا مفاده أن نسبة التشغيل تتغير بدرجة قياس واحدة كلما تغير أمل الحياة عند الولادة بالقيمة المذكورة سالفا، كما أنها ليست ذات دلالة احصائية (0.148 أكبر من 0.05).
- المعلمة β_3 الخاصة بمتغير نسبة السكان في سن التشغيل تساوي 0.130 وهذا مفاده أن نسبة التشغيل تتغير بدرجة قياس واحدة كلما تغيرت نسبة السكان في سن التشغيل بالقيمة المذكورة سالفا، كما أنها ليست ذات دلالة احصائية (0.094 أكبر من 0.05).
- المعلمة β_4 الخاصة بمتغير نسبة الاعالة العمرية تساوي 0.727- وهذا مفاده أن نسبة التشغيل تتغير بدرجة قياس واحدة كلما تغيرت نسبة الاعالة العمرية بالقيمة المذكورة سالفا، كما أنها ذات دلالة احصائية (0.010 أقل من 0.05).
- المعلمة β_5 الخاصة بمتغير معدل الخصوبة تساوي 1.242 وهذا مفاده أن نسبة التشغيل تتغير بدرجة قياس واحدة كلما تغير معدل الخصوبة بالقيمة المذكورة سالفا، كما أنها ذات دلالة احصائية (0.008 اقل من 0.05).
- المعلمة β_6 الخاصة بمتغير نسبة النساء العاملات من اجمالي القوى العاملة تساوي 1.848 وهذا مفاده أن نسبة التشغيل تتغير بدرجة قياس واحدة كلما تغيرت نسبة النساء العاملات من اجمالي القوى العاملة بالقيمة المذكورة سالفا، كما أنها ليست ذات دلالة احصائية (0.373 أكبر من 0.05).
- المعلمة β_7 الخاصة بمتغير معدل النمو الاقتصادي تساوي 0.119- وهذا مفاده أن نسبة التشغيل تتغير بدرجة قياس واحدة كلما تغير معدل النمو الاقتصادي بالقيمة المذكورة سالفا، كما أنها ليست ذات دلالة احصائية (0.553 أكبر من 0.05).
- المعلمة β_8 الخاصة بمتغير نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي تساوي 0.069 وهذا مفاده أن نسبة التشغيل تتغير بدرجة قياس واحدة كلما تغيرت نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي

السنوي بالقيمة المذكورة سالفا، كما أنها ليست ذات دلالة احصائية (0.693 أكبر من 0.05).

- المعلمة β_9 الخاصة بمتغير نسبة التغير السنوي لأسعار المستهلك تساوي 0.022 وهذا مفاده أن نسبة التشغيل تتغير بدرجة قياس واحدة كلما تغيرت نسبة التغير السنوي لأسعار المستهلك بالقيمة المذكورة سالفا، كما أنها ليست ذات دلالة احصائية (0.619 أكبر من 0.05).

- **صلاحية النموذج بشكل اجمالي:**

من خلال المعطيات المتحصل عليها من البرنامج الاحصائي **SPSS** سنحاول مناقشة صلاحية النموذج بشكله العام وفق ما يلي:

الجدول رقم(67.6):ملخص نموذج الانحدار الخطي المتعدد بين نسبة التشغيل وبقية المتغيرات المفسرة لها.

Récapitulatif du modèle

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl 1	ddl 2	Modification de F signification
1	,986[a]	,972	,947	,5665	,972	38,637	9	10	,000

a. Valeurs prédites : (constantes), PC, TF, PIB, PPAT, TPF, TAE, TAP, PDA, EVN

نجد من خلال الجدول رقم(67.6) أن معامل التحديد R^2 يساوي 0.972، وهذا ما معناه أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر التغيرات التي تحصل في المتغير التابع المتمثل في نسبة التشغيل بنسبة 97.2%، وهذا شيء جد ايجابي، كما نلاحظ أن معامل التحديد المصحح R^2 (ajusté) يساوي 0.947، مما يعني أيضا أن هذا المؤشر الأكثر دقة ودلالة يدل على أن المتغيرات مجتمعة تفسر التغيرات التي تمس معدل البطالة بنسبة مصححة واكثر دقة من سابقتها تقدر بـــ 94.7% وهي نسبة مرتفعة ومعبرة، وتعبر على أن النموذج مثالي لتفسير التغيرات التي مست نسبة التشغيل، كما أن نسبة 5.3% ترجع إلى متغيرات أخرى غير التي تم تناولها في النموذج تدخل في تفسير التغيرات التي مست نسبة التشغيل.

من خلال الجدول السابق نجد أن قيمة اختبار فيشر(F) المحسوبة تساوي 38.637 وهي أكبر من القيمة المجدولة عند درجة حرية أولى مساوية لـــ9 ودرجة حرية ثانية مساوية لـــ10، كما أنها معنوية كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(68.6): نتائج اختبار معنوية المعالم بين المتغيرات المستقلة مجتمعة والمتغير التابع المتمثل في نسبة التشغيل.

ANOVA[b]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Signification
1	Régression	111,581	9	12,398	38,637	,000[a]
	Résidu	3,209	10	,321		
	Total	114,789	19			

a. Valeurs prédites : (constantes), PC, TF, PIB, PPAT, TPF, TAE, TAP, PDA, EVN

b. Variable dépendante : PA

يتضح من خلال الجدول رقم(68.6) أن اختبار (F) معنوي اعتمادا على قيمة الدلالة الاحصائية التي تساوي 0.000 وهي أقل من القيمة 0.05، وبالتالي يمكننا القول بأن النموذج بشكله العام يعتبر صالح للدراسة بحكم معنويته ودلالته الاحصائية.

أخيرا يمكن القول أن المتغيرات المتعلقة بالبنية السكانية وتلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية تفسر جزءا كبيرا من التغيرات التي مست نسبة التشغيل، وهناك على الأقل متغير مستقل واحد من المتغيرات المدروسة يؤثر على المتغير التابع المتمثل في نسبة التشغيل، كما أن اختبار(F) الذي يختبر معنوية جميع معالم النموذج دفعة واحدة يشير إلى صلاحية النموذج المدروس اعتمادا على معنويته.

من خلال ما سبق نجد أن نموذج الانحدار الخطي المتعدد المطبق على كل من المتغيرين التابعين معدل البطالة ونسبة التشغيل مع المتغيرات المستقلة المتعلقة بالبنية السكانية وتلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية قد أثبتا أن النموذجين صالحين للدراسة ومفسرين للتغيرات التي تمس المتغيرين التابعين بنسب مرتفعة، وأن هناك على الأقل متغير مستقل واحد من المتغيرات المدروسة (المتعلقة بالبنية السكاني والتنمية الاقتصادية) يؤثر على المتغيرين التابعين (معدل البطالة ونسبة التشغيل).

المطلب الثالث: التوقعات المستقبلية لكل من معدل البطالة ونسبة التشغيل:

سوف نقوم بإجراء عملية توقع لاتجاه كل من معدل البطالة ونسبة التشغيل في الجزائر لغاية سنة 2050، وسنستعمل الطريقة التي تعتمد على الاتجاه العام في البداية، ثم نقوم بالتوقعات اعتمادا على البرنامج الاحصائي SPSS الاصدار رقم 20 كما سيأتي، وحتى تكون المعطيات أكثر تعبيرا وأكثر دقة سنوسع المجال الزمني للمعطيات وفق ما تيسر، حيث أن المعطيات المتوفرة بالنسبة لمعدل البطالة تبدأ من سنة 1980 إلى غاية 2013، أما بالنسبة لنسبة التشغيل فتبدأ من 1991 إلى غاية سنة 2013.

01- طريقة التنبؤ باستعمال معادلة الاتجاه العام:

سوف نستعمل هذه الطريقة للتنبؤ على أساس الاتجاه العام للسنوات ابتداء من 2014 إلى غاية 2050، وذلك من خلال عمل امتداد لخذ الاتجاه العام، وقبل القيام بها يجب التأكد من جدوى القيام بها

وصلاحيتها أم لا من خلال اختبار معنوية ودلالة النموذج المتعلق بالظاهرة المدروسة وفق متغير الزمن، وذلك من خلال حساب معامل التحديد، وقيمة (F) وأيضا قيمة t كما سنرى لاحقا.

01-1- التنبؤ بمعدل البطالة:

سنقوم أولا باختبار مدى صلاحية النموذج كما ذكرنا سابقا، المعطيات المتعلقة بمعدل البطالة موجودة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(69.6): تطور معدلات البطالة في الجزائر (1980-2013).

السنة	معدل البطالة	السنة	معدل البطالة	السنة	معدل البطالة
1980	15,79	1992	23	2004	20,1
1981	15,39	1993	23,2	2005	15,3
1982	15	1994	24,4	2006	12,3
1983	14,29	1995	27,9	2007	13,8
1984	16,54	1996	28,7	2008	11,3
1985	16,91	1997	25,4	2009	10,2
1986	18,36	1998	25,4	2010	10
1987	2,56	1999	25,4	2011	10
1988	21,81	2000	29,8	2012	11
1989	16,9	2001	27,3	2013	9,8
1990	19,8	2002	25,9		
1991	20,6	2003	23,7		

المصدر: قاعدة البيانات لمركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية http://www.sesrtcic.org

بالاعتماد على برنامج Excel سنقوم باستخراج معادلة الاتجاه العام ومعامل الانحدار كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم(25.6): شكل الانتشار بين معدل البطالة ومتغير الزمن.

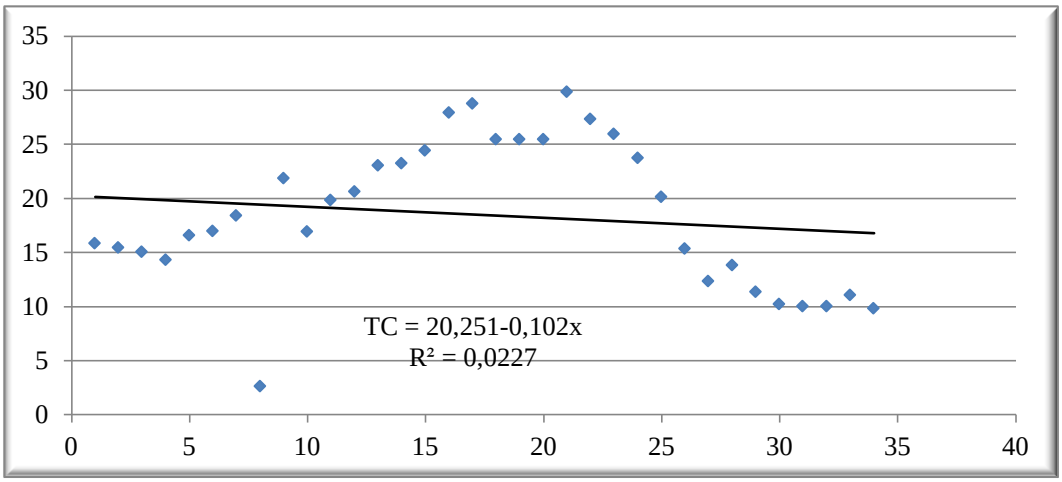

من خلال الشكل(25.6) نجد أن معادلة الاتجاه العام لمعدل البطالة هي:

$$TC = 20,251 - 0,102\ x$$

يمكن أن نقول أيضا من خلال الشكل أن العلاقة بين المتغيرين ليس علاقة خطية.

نلجأ إلى برنامج SPSS لمعرفة قوة العلاقة بين متغير معدل البطالة ومتغير الزمن، ولاستخراج قيمة (F) لمعرفة مدى صلاحية النموذج للدراسة، والنتائج مبينة في كما يلي:

الجدول رقم(70.6): اختبار بيرسون بين كل من معدل البطالة ومتغير الزمن.

Corrélations

		TC	X
TC	Corrélation de Pearson	1,000	-,151
	Sig. (bilatérale)	,	,395
	N	34	34
X	Corrélation de Pearson	-,151	1,000
	Sig. (bilatérale)	,395	,
	N	34	34

نلاحظ أن العلاقة بين المتغيرين ضعيفة جدا اعتمادا على قيمة معامل بيرسون (−0.151) وهي في اتجاه عكسي، وليست ذات دلالة احصائية (0.395 أكبر من 0.05).

الجدول رقم(71.6): ملخص نموذج الانحدار الخطي المتعدد بين البطالة ومتغير الزمن.

Récapitulatif du modèle

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl 1	ddl 2	Modification de F signification
1	,151[a]	,023	-,008	6,7612	,023	,744	1	32	,395

a. Valeurs prédites : (constantes), X

نجد من خلال الجدول رقم(69.6) أن قيمة معامل التحديد R^2 يساوي 0.023، وهذا ما معناه أن المتغير المستقل المتمثل في الزمن لا يمكنه تفسير التغيرات التي تحصل في المتغير التابع المتمثل في معدل البطالة نظرا لضعف النسبة التي تقدر بـــ2.3%، كما نجد ان أن قيمة اختبار فيشر(F) المحسوبة تساوي 0.744 وهي أقل من القيمة المجدولة عند درجة حرية أولى مساوية لـــ1 ودرجة حرية ثانية مساوية لـــ32، وبالتالي فهي غير معنوية، وأيضا نجد أنها ليست ذات دلالة احصائية (0.395 أكبر من 0.05).

من خلال كل ما سبق يمكننا القول بأن النموذج بشكله العام يعتبر غير جيد التمثيل للبيانات المقدرة منه حيث أن 2.3% فقط من التغير في معدل البطالة أمكن تفسرها بمتغير الزمن، كما أن النموذج غير صالح للدراسة بحكم عدم معنويته وعدم دلالته الاحصائية، وبالتالي فإن التنبؤ بمعدل البطالة باستعمال معادلة الاتجاه العام الخطي تعتبر غير مجدية في هذه الحالة.

01-2- التنبؤ بنسبة التشغيل:

سنقوم بنفس الخطوات السابقة المتعلقة بالتنبؤ بتطور معدل البطالة، ونبدأ باختبار مدى صلاحية النموذج كما ذكرنا سابقا، حيث أن المعطيات المتعلقة بنسبة التشغيل موجودة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(72.6): تطور نسبة التشغيل في الجزائر(1991-2013).

السنة	نسبة التشغيل		السنة	نسبة التشغيل
1991	34		2003	32,9
1992	33,3		2004	34,3
1993	33,6		2005	36,3
1994	33,4		2006	37,5
1995	32,1		2007	36,9
1996	32,1		2008	37,9
1997	33,3		2009	38,4
1998	33,1		2010	38,8
1999	32,8		2011	39
2000	30,7		2012	38,9
2001	31,6		2013	39,6
2002	32,1			

المصدر: قاعدة البيانات لمركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية http://www.sesrtcic.org

بالاعتماد على برنامج Excel سنقوم باستخراج معادلة الاتجاه العام ومعامل التحديد كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم(26.6): شكل الانتشار بين نسبة التشغيل ومتغير الزمن.

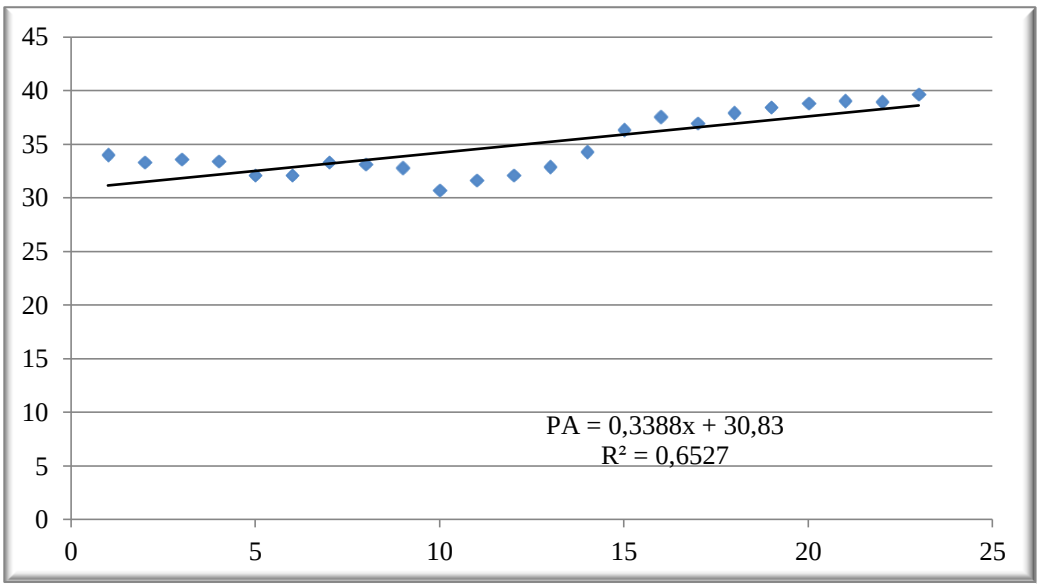

من خلال الشكل(26.6) نجد أن معادلة الاتجاه العام للتغير في نسبة التشغيل هي:

$$y = 0{,}3388\,x + 30{,}83$$

نلجأ إلى برنامج SPSS لمعرفة قوة العلاقة بين متغير نسبة التشغيل ومتغير الزمن، وأيضا لاستخراج قيمة (F) لمعرفة مدى صلاحية النموذج للدراسة، والنتائج مبينة في كما يلي:

الجدول رقم(73.6): اختبار بيرسون بين نسبة التشغيل ومتغير الزمن.

Corrélations

		PA	X
PA	Corrélation de Pearson	1,000	,808**
	Sig. (bilatérale)	,	,000
	N	23	23
X	Corrélation de Pearson	,808**	1,000
	Sig. (bilatérale)	,000	,
	N	23	23

**. La corrélation est significative au niveau 0.01

نلاحظ أن العلاقة بين المتغيرين قوية جدا اعتمادا على قيمة معامل بيرسون (0.808) وهي في اتجاه طردي، كما أنها ذات دلالة احصائية (0.000 أقل من 0.01) عند مستوى الدلالة 0.01.

الجدول رقم(74.6): ملخص نموذج الانحدار الخطي المتعدد بين نسبة التشغيل ومتغير الزمن.

Récapitulatif du modèle

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl 1	ddl 2	Modification de F signification
1	,808[a]	,653	,636	1,7158	,653	39,466	1	21	,000

a. Valeurs prédites : (constantes), X

نجد من خلال الجدول رقم(74.6) أن قيمة معامل التحديد R^2 يساوي 0.653، وهذا ما معناه أن المتغير المستقل المتمثل في الزمن يمكنه تفسير التغيرات التي تحصل في المتغير التابع المتمثل في نسبة التشغيل بنسبة تقدر بـــ 65.3%، وهي نسبة مقبولة، كما نجد أن قيمة اختبار فيشر(F) المحسوبة تساوي 39.466 وهي أكبر من القيمة المجدولة عند درجة حرية أولى مساوية لـــ1 ودرجة حرية ثانية مساوية لـــ21، وبالتالي فهي معنوية، وأيضا نجد أنها ذات دلالة احصائية (0.000 أقل من 0.05 و0.01).

من خلال كل ما سبق يمكننا القول بأن النموذج بشكله العام يعتبر جيد التمثيل للبيانات المقدرة منه حيث أن قيمة معامل التحديد تساوي 65.3% حيث أن متغير الزمن يفسر التغير في نسبة التشغيل بالنسبة المذكورة سابقا، كما أن النموذج يعتبر صالحا للدراسة بحكم معنويته ودلالته الاحصائية، وبالتالي فإن التنبؤ بنسبة التشغيل باستعمال معادلة الاتجاه العام الخطي تعتبر مجدية وممكنة في هذه الحالة.

سنقوم بإجراء التنبؤ لنسبة التشغيل بالاعتماد على معادلة الاتجاه العام التي سبق ذكرها، و ذلك ومن خلال تعويض السنوات بقيم الزمن (عدد سنوات الملاحظة من 1 إلى23 سنة)، حيث أن قيمة 1 توافق سنة 1991 والقيمة 23 توافق السنة 2013، وللقيام بحساب قيم Y التي تمثل تقديرات نسبة التشغيل، نعوض X الذي يمثل الزمن بالقيم الموافقة لكل سنة، حيث أن سنة 2014 توافقها القيمة 24، و2015 القيمة 26، وهكذا إلى غاية سنة 2050، النتائج المتحصل عليها نجدها في الجدول الموالي:

الجدول رقم(75.6): قيم نسبة التشغيل المتوقعة من 2014 إلى غاية 2050 وفق معادلة الاتجاه العام.

السنة	نسبة التشغيل		السنة	نسبة التشغيل		السنة	نسبة التشغيل
2014	38,96		2027	43,03		2040	47,77
2015	39,30		2028	43,37		2041	48,11
2016	39,64		2029	43,71		2042	48,45
2017	39,98		2030	44,04		2043	48,79
2018	40,32		2031	44,38		2044	49,13
2019	40,66		2032	44,72		2045	49,47
2020	40,99		2033	45,06		2046	49,80
2021	41,33		2034	45,40		2047	50,14
2022	41,67		2035	45,74		2048	50,48
2023	42,01		2036	46,08		2049	50,82
2024	42,35		2037	46,42		2050	51,16
2025	42,69		2038	46,75			
2026	38,96		2039	47,09			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على حسابات شخصية.

نلاحظ أن قيم نسبة التشغيل المتوقعة ابتداء من سنة 2014 إلى غاية سنة 2050 في تزايد مستمر، حيث سيصل الفرق إلى أكثر من 12 نقطة خلال 36 سنة من التوقع.

02- طريقة التنبؤ باستعمال برنامج SPSS:

سوف نقوم بعرض نتائج التوقعات لمعدل البطالة ونسبة التشغيل بعد إدخال المعطيات السابقة الذكر (الجدول رقم (69.6) والجدول رقم(72.6)) مستعينين ببرنامج التحليل الاحصائي SPSS الاصدار 20.

02-1- التوقعات بالنسبة لمعدل البطالـــة من 1980 الى غايـــة 2050:

بعد إدخال المعطيات في البرنامج SPSS ثم معالجة النتائج تحصلنا على نتائج توقعات معدل البطالة كما يلي:

الجدول رقم(76.6): قيم معدل البطالة المتوقعة من 1980 إلى غاية 2050 اعتمادا على برنامج التحليل الاحصائي SPSS.

السنة	معدل البطالة	السنة	معدل البطالة	السنة	معدل البطالة	السنة	معدل البطالة
1980	15,79	1998	27,03	2016	10,25	2034	10,20
1981	15,79	1999	25,40	2017	10,17	2035	10,20
1982	15,59	2000	25,40	2018	10,21	2036	10,20
1983	15,19	2001	27,62	2019	10,19	2037	10,20
1984	14,64	2002	28,54	2020	10,20	2038	10,20
1985	15,43	2003	26,59	2021	10,20	2039	10,20
1986	16,73	2004	24,79	2022	10,20	2040	10,20
1987	17,64	2005	21,88	2023	10,20	2041	10,20
1988	10,38	2006	17,67	2024	10,20	2042	10,20
1989	12,29	2007	13,78	2025	10,20	2043	10,20
1990	19,33	2008	13,06	2026	10,20	2044	10,20
1991	18,37	2009	12,54	2027	10,20	2045	10,20
1992	20,20	2010	10,74	2028	10,20	2046	10,20
1993	21,81	2011	10,10	2029	10,20	2047	10,20
1994	23,10	2012	10,00	2030	10,20	2048	10,20
1995	23,81	2013	10,51	2031	10,20	2049	10,20
1996	26,17	2014	10,39	2032	10,20	2050	10,20
1997	28,30	2015	10,10	2033	10,20		

الشكل رقم(27.6): منحنى معدل البطالة المتوقع في الجزائر من 1980 إلى2050.

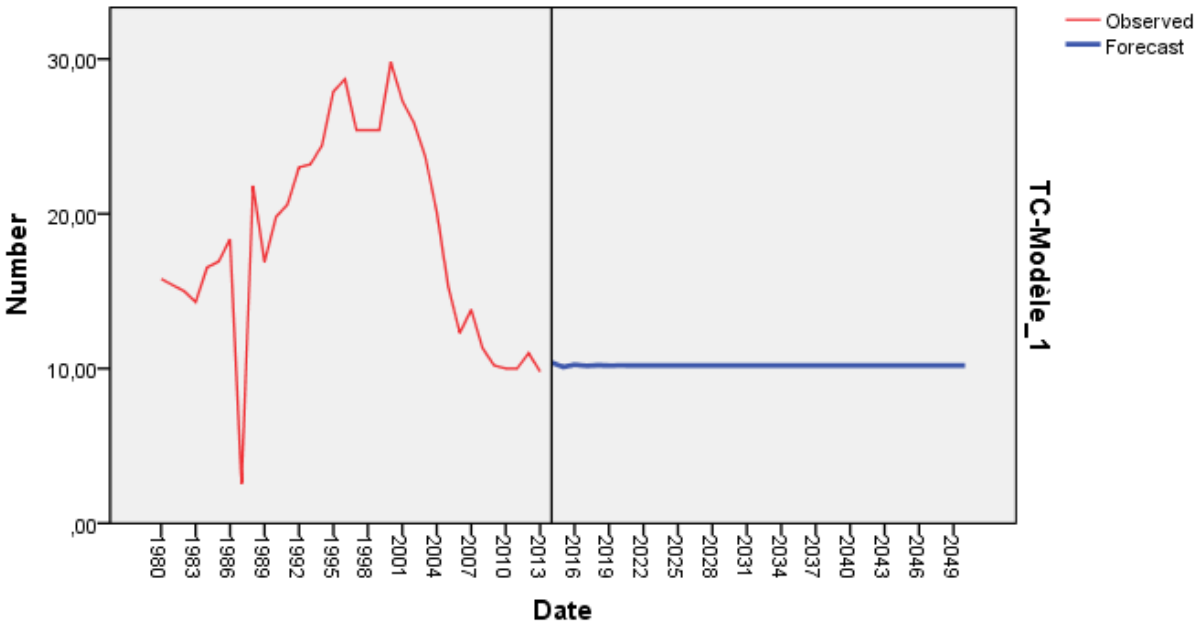

نلاحظ أنه من خلال الجدول رقم(76.6) والشكل رقم(27.6) لقيم التوقعات التي تم الحصول عليها أن معدل البطالة سيشهد تذبذبا بين 2014 و2020، ليستقر بعدها في حدود 10.20 وحدة قياس حتى سنة 2050، يمكن تفسير ذلك باحتمالات متعددة لهذه النتائج، فإما أن هناك خلل في المعطيات

أدى إلى ذلك، أو أن تكون تلك التوقعات هي الأقرب بناء على المعطيات الحالية، حيث أن نسبة التشغيل سترتفع كما سنرى لاحقا في التوقعات الخاصة بها، ومع تزايد السكان سنويا فإن البطالة ستبقى في نفس المستوى وتمتص نسبة التشغيل الزيادة السنوية للسكان.

02-2- التوقعات بالنسبة لنسبة التشغيل من سنـــة 1991 الى 2050:

بعد إدخال المعطيات في البرنامج SPSS ثم معالجة النتائج تحصلنا على نتائج توقعات نسبة التشغيل كما يلي:

الجدول رقم(77.6): قيم نسبة التشغيل المتوقعة من 1991 إلى غاية 2050 اعتمادا على برنامج التحليل الاحصائي SPSS.

السنة	نسبة التشغيل		السنة	نسبة التشغيل		السنة	نسبة التشغيل		السنة	نسبة التشغيل
1991	34,00		2006	36,57		2021	41,99		2036	46,86
1992	34,25		2007	37,78		2022	42,30		2037	47,20
1993	33,54		2008	37,17		2023	42,61		2038	47,55
1994	33,85		2009	38,18		2024	42,92		2039	47,90
1995	33,65		2010	38,68		2025	43,23		2040	48,25
1996	32,34		2011	39,08		2026	43,55		2041	48,60
1997	32,34		2012	39,29		2027	43,87		2042	48,96
1998	33,54		2013	39,19		2028	44,19		2043	49,32
1999	33,34		2014	39,89		2029	44,52		2044	49,68
2000	33,04		2015	40,18		2030	44,84		2045	50,05
2001	30,93		2016	40,48		2031	45,17		2046	50,41
2002	31,83		2017	40,78		2032	45,51		2047	50,78
2003	32,34		2018	41,08		2033	45,84		2048	51,16
2004	33,14		2019	41,38		2034	46,18		2049	51,53
2005	34,55		2020	41,68		2035	46,52		2050	51,91

الشكل رقم(28.6): منحنى نسبة التشغيل المتوقعة في الجزائر من 1991 إلى 2050

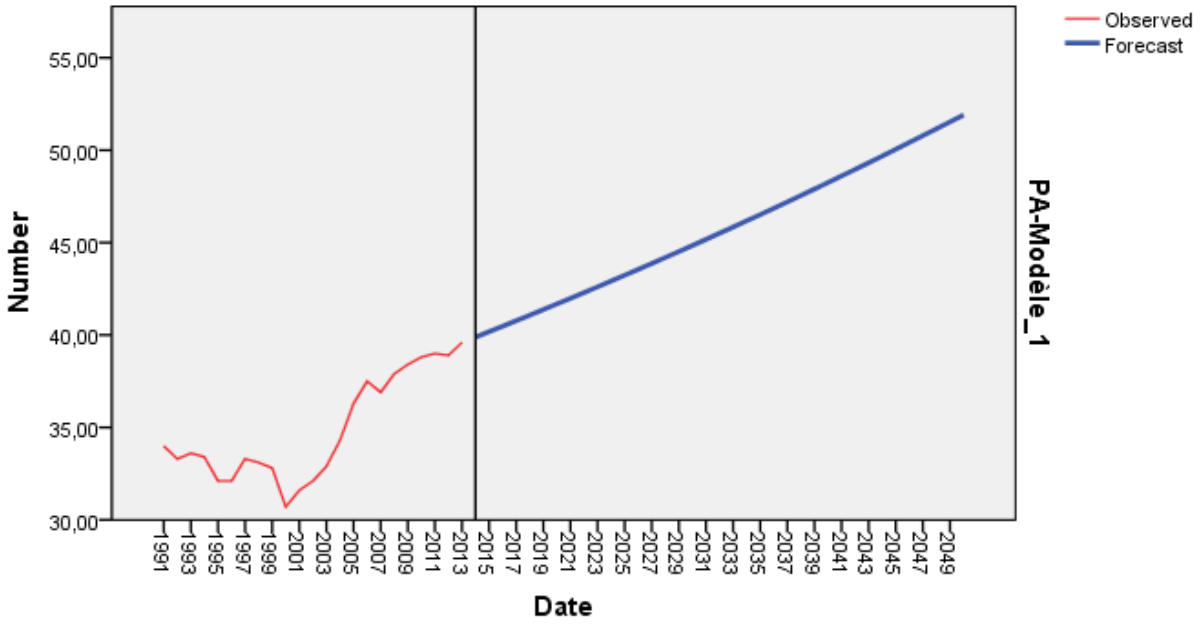

نلاحظ من خلال الجدول رقم(77.6) والشكل رقم(28.6) أن نسبة التشغيل ستشهد ارتفاعا مستمرا من 2014 إلى غاية 2050، ويمكن إرجاع ذلك إلى الوافدين الجدد إلى سوق العمل الراجع إلى الزيادة الطبيعية السنوية للسكان، والتي تستلزم توفير مناصب شغل جديدة، تتطلب وضع استراتيجيات للرفع من قدرات التشغيل و بالتالي الحد من انتشار ظاهرة البطالة أوساط الشباب بالأخص.

وبالمقارنة بين قيم نسبة التشغيل المتحصل عليها من خلال معادلة الاتجاه العام وتلك المتحصل عليها اعتماد على برنامج SPSS، يمكن القول بأن القيم متقاربة جدا وأن قيم الاختلافات ليست كبيرة بين الطريقتين.

ويمكن القول في الأخير أن ما تم القيام به يبقى هذه مجرد توقعات لا غير، قد تكون صحيحة ويمكن أن تتحقق في حال إذا كانت هناك مجهودات إضافية و فعالة تعمل على تخفيف حدة البطالة، وقد لا تصح نظرا للتحولات السريعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي عموما، وحالة التقلب وعدم الاستقرار في الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد في جل وارداته على مداخيل المحروقات، وأي تأثير على أسعارها ينعكس بالسلب على المحيط الاقتصادي والاجتماعي كما لاحظنا خلال سنة 2015، وما أدى إليه الانخفاض في أسعار النفط من خلل في سوق العمل، وقبلها الأزمة العالمية التي مست الاقتصاديات العالمية سنة 2009 و أثرت على الاستثمارات العالمية، مما أدى إلى ركود انعكس على الباقي الدول من خلال تراجع حركية الاقتصاد العاملي.

خـاتمــة:

يؤثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي تأثيرا ايجابيا، حيث أثبتت الدراسة الاحصائية أنه توجد علاقة قوية بين كل من معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي، و بالتالي فإن زيادة هذا الأخير ستصاحبها زيادة في دخل الأفراد وارتفاع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، مما سينعكس على ارتفاع حجم الطلب الاستهلاكي والاستثماري معا، وكل ذلك سينعكس ايجابيا على حجم التشغيل من خلال الحد تراجع معدلات البطالة بإيجاد توازن بين العرض و الطلب في سوق العمل.

من خلال دراسة علاقة كل من المتغيرات المتعلقة بالبنية السكانية المتمثلة في معدل النمو السكاني، معدل الخصوبة، أمل الحياة عند الولادة، نسبة الاعالة العمرية و نسبة السكان في سن العمل، والمتغيرات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية المتمثلة في معدل النمو الاقتصادي، نمو إجمالي الناتج المحلي، نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة ونسبة التغير في أسعار الاستهلاك، و كل من المتغيرين المتمثلين في نسبة التشغيل ومعدل البطالة في الجزائر، وانطلاقا من نوعية المتغيرات التي كانت كلها كمية (نسبة التغير السنوي) و بعد تطبيق اختبار بيرسون الذي يدرس العلاقة بين متغيرين كميين و يوضح درجة قوتها و اتجاهها، و كذا الاستعانة باختبار فيشر (F) الذي يوضح صلاحية النموذج المدروس، تم التوصل إلى النتائج المشار إليها سابقا.

إن دراسة العلاقة بين المتغيرات المتعلقة بالبنية السكانية و التنمية الاقتصادية في علاقتها مع كل من معدل البطالة و نسبة التشغيل من خلال تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد قد أثبت أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر 98% من تغيرات معدل البطالة و 97.2% من تغيرات نسبة التشغيل وهي نسب معتبرة وجد ايجابية، وعليه فإن التحكم في معدل البطالة والحد منها والرفع من نسبة التشغيل يستوجب إعطاء أهمية كبيرة لتلك المتغيرات التي تعتبر الأكثر تفسيرا لكل من البطالة والشغل من خلال التحكم فيها و ضبطها.

إن التنبؤات المستقبلية بمعدل البطالة و نسبة التشغيل إلى غاية سنة 2050 من خلال معادلة الاتجاه العام قد بين عدم جدية هذه الطريقة للتنبؤ بمعدل البطالة، و قد كانت صالحة بالنسبة لمعدل التشغيل، حيث أن هذه الأخيرة ستعرف ارتفاعا مستمرا طوال فترة التنبؤ، أما الطريقة التي تعتمد على البرنامج الاحصائي SPSS فقد بينت أن معدل البطالة سيحافظ على مستواه الحالي في حدود 10% الى غاية سنة 2050، أما بالنسبة لنسبة التشغيل التي كانت نتائجها متقاربة كثيرا مع الطريقة السابقة، فستشهد ارتفاعا مستمرا طوال تلك الفترة.

خاتمة عامة

خاتمـــة عامـــة:

بعد عرض الموضوع والتطرق لمختلف العناصر التي يحتويها من خلال معالجة الاشكالية المطروحة، وبعد تحديد الفرضيات المتعلقة بها، تم الوصول إلى بعض الاستنتاجات نعرضها كما يلي:

يعد تحليل ودراسة العوامل الديموغرافية المؤثرة في سوق العمل من الأهمية بما كان، بالنظر إلى أن المسألة السكانية ضرورية في فهم ديناميكية سوق العمل، حيث أن ارتفاع معدل النمو السكاني بعد الاستقلال إلى غاية منتصف الثمانينات قد شكل ضغطا كبيرا على سوق العمل بعد وصول الأجيال التي ولدت في تلك الفترة وأصبحت ضمن الداخلين الجدد لسوق العمل.

وبالرغم من الانخفاض الملحوظ في معدلات البطالة مع بداية الألفية الثالثة، والذي يمكن إرجاع جزء كبير منه إلى التغيرات التي مست المؤشرات الديموغرافية، حيث تجلى ذلك في تراجع معدل النمو السكاني وكذا معدلات الخصوبة، إلا أن الفئة التي لا تزال أكثر عرضة لمشكل البطالة هي فئة الشباب، كما أن الانخفاض المسجل في معدلات البطالة لا يعبر فعلا عن الواقع، وذلك أن هذه البطالة هي بطالة هيكلية، وجزء معتبر من مناصب العمل التي تم استحداثها معرض للزوال، وذلك لأن التحكم في سوق العمل غير ممكن والآليات التي تم اعتمادها لتوفير مناصب عمل وبالقدر الذي أفلحت فيه، بالقدر الذي أظهرت تحديات أخرى واجهت الشباب الداخل إلى سوق العمل، وبالأخص من ذوي الحرف والأعمال الحرة الذين لم يتمكنوا من الاستمرار في عملهم بحكم التذبذبات الحاصلة في سوق العمل، يضاف إلى ذلك هشاشة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد في مداخيله على المحروقات، وبالتالي فإن أي أزمة تمس أسعارها في السوق العالمية سيؤثر سلبا على مداخيل الدولة، مما سينعكس على حركية الاقتصاد الوطني ككل، ومنها العرض والطلب في سوق العمل، يضاف إلى كل ذلك التحول في التفكير لدى الكثير من الباحثين عن العمل، حيث أصبح عدد معتبر منهم يبحث عن عمل دائم ومريح ومربح في إدارة من الادارات أوفي أحد المكاتب، ولم تعد الحرف والأعمال التي تتطلب جهد بدني تجد من يفضلها أو يقوم بها، حتى أصبحنا نستورد اليد العاملة من الخارج، و كمثال قطاع البناء والأشغال العمومية، كما يتم الاستعانة باللاجئين من الدول الذي وجدت الجزائر ملاذا لها في القيام بالكثير من الأعمال.

إن التركيبة السكانية في مدلولها المتعلق بالتوزيع العمري والنوعي قد أظهر أنها تحدد نموهم، فهي تؤثر من ناحية على الخصوبة وعلى زيادة حجم السكان، ومن ناحية أخرى على توزيعهم، كما أن التركيب العملي بالأخص له دور كبير في الرفع من القوة الانتاجية للمجتمع والدفع بوتيرة التنمية الاقتصادية، ومن خلال ما تم توضيحه في هذه الدراسة، تبين أن التغير العمري وخاصة في التغير في نسبة السكان في سن العمل التي شهدت ارتفاعا معتبرا، قد كان له تأثير وأدى إلى زيادة فئة السكان الناشطين اقتصاديا، حيث أن تتبع التغيرات التي مست الهرم السكاني للجزائر تبعا لبيانات التعدادات الخمسة التي تم إجراؤها قد أوضح أن البنية السكانية لسكان الجزائر قد عرفت تحولات واضحة، كان لها

انعكاسات على جوانب عدة، ومنها البطالة والتشغيل ضمن العرض والطلب في سوق العمل، حيث عرفت الفئة العمرية (0-14) سنة تراجعا ملحوظا كان نتيجة سياسات التخطيط العائلي والمباعدة بين الولادات، بالاضافة إلى التحسن في المستوى التعليمي والوعي الحضاري لأفراد المجتمع الجزائري، من خلال الارتفاع التدريجي في معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل، وكذا الانخفاض في معدلات الوفيات خاصة لدى الأطفال، يضاف إلى تلك العوامل تأخر سن الزواج بالنسبة للجنسين معا نتيجة عدة عوامل مجتمعة، غير أن هذه الفئة تعد عبئا على الفئة النشطة، وارتفاعها أثر على نسبة الإعالة العمرية، كما أن نتيجة ارتفاع نسبة هذه الفئة العمرية تظهر بعد سنوات نتيجة وصول تلك الأجيال للدخول إلى سوق العمل، أما الفئة العمرية (15-59) فقد شهدت هي الأخرى عدة تغيرات ناتجة عن تأثير الفئة السابقة، وهي فئة لها تأثير مباشر على سوق العمل ونسبة معتبرة منها تشكل القوى العاملة، فقد ارتفعت نسبة هذه الفئة بعدما كانت نسبتها منخفضة سنوات السبعينات نتيجة ارتفاع معدلات الخصوبة ومعدلات النمو السكاني غداة الاستقلال، مما رفع من حدة الضغط على سوق العمل، أما الفئة الأكثر من 60 سنة فكانت دائما هي الفئة الأقل من اجمالي السكان، ولم يكن لها أي تأثير على سوق العمل في الجزائر، غير أن نسبتها بدأت ترتفع تدريجيا نتيجة ارتفاع أمل الحياة عند الولادة، وأصبحت تشكل عبئا على نسبة الاعالة العمرية.

إن الحديث عن الشغل في الجزائر يؤدي بنا إلى التطرق إلى فئة الناشطين اقتصاديا وتحليل نسبة السكان في سن النشاط، ومن العوامل التي أثبتت أهميتها في معالجة التغيرات التي تشهدها هذه الفئة هي النمو السكاني وتغير البنية السكانية، وكذا التطور في هيكل وبنية الاقتصاد الجزائري ووتيرة التنمية الاقتصادية من خلال القدرة على احتواء الطلبات الجديدة في سوق العمل، فبالرغم من التراجع الذي شهده معدل النمو السكاني في السنوات الأخيرة، إلا أن التغيرات التي مست البنية السكانية حسب السن قد ترتب عنها زيادة في نسبة السكان النشطين اقتصاديا، مما أدى إلى ارتفاع في الطلب على العمل الذي سبب تحد كبير في توازن سوق العمل بالجزائر، وقد تميزت وتيرة تطور هذه الفئة بمراحل مختلفة، حيث شهدت سنوات السبعينات إلى منتصف الثمانينات سرعة نمو بطيئة راجعة لعدة أسباب، منها ضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ومجانية التعليم التي رفعت معدل الالتحاق بالتعليم والتكوين، أما الفترة التي تلتها وامتدت إلى نهاية الألفية السابقة، فقد شهدت نموا سريعا في حجم هذه الفئة نظرا للتحولات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال تلك الفترة، وارتفاع معدلات النمو السكاني عقب الاستقلال، ومع بداية الألفية الثالثة فقد شهدت هذه الفترة تذبذبات في نمو هذه الفئة راجعة إلى نفس الأسباب المتعلقة بالفترة السابقة، خاصة مع ارتفاع ظاهرة التسرب المدرسي التي جعلت نسبة كبيرة تتوجه إلى سوق الشغل بأقل كفاءة علمية وتدريبية.

لقد عرف تطور معدلات التشغيل مراحل مختلفة نتيجة عوامل مختلفة ومتعددة، حيث عرفت فترة النظام الاشتراكي تذبذبات كبيرة في تطور معدل الشغل، ترجع بالأساس إلى الوضعية الاقتصادية التي عرفتها البلاد عقب الاستقلال والتي تميزت بهشاشة الاقتصاد الوطني وضعف التسيير والتخطيط نتيجة قلة الكفاءات والخبرة، ورغم ذلك لم يكن مشكل التشغيل مطروحا بحدة في تلك الفترة بحكم التوجه إلى القطاع الزراعي الذي كان يستوعب معظم اليد العاملة، كما أن السياسات التنموية التي تم انتهاجها ضمن البرامج التنموية والتي ركزت على القطاع الصناعي قد ساهمت في امتصاص جزء من اليد العاملة إضافة إلى قطاعات أخرى كالإدارة والأشغال العمومية والخدمات، وقد أثرت الأزمة البترولية لسنة 1986 على الشغل من خلال انخفاض مناصب العمل التي وجب توفيرها، وأدى إلى ارتفاع في معدلات البطالة، وبعد التحول إلى اقتصاد السوق والاصلاحات الهيكلية، شهد سوق العمل تحولا ملحوظا، ارتفعت معه معدلات البطالة نتيجة الخوصصة والتسريح الجماعي للعمال من خلال حل و غلق العديد من المؤسسات العمالية العمومية التي كانت تشغل الآلاف، وتدهورت بذلك عدد مناصب الشغل الجديدة تدهورا شديدا نتيجة تخلي الدولة عن دورها الاقتصادي الناتج عن الاتفاقيات المبرمة مع المؤسسات الدولية والتي فرضت شروطها في تسيير الاقتصاد الجزائري، ومع بداية الألفية الثالثة والشروع في تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي، عرف معدل التشغيل تحسنا ملحوظا من خلال ارتفاع مناصب الشغل المستحدثة وفق العديد من الصيغ التي كانت تستهدف خفض معدل البطالة والرفع من تشغيل الشباب الذي كان الأكثر عرضة لهذا المشكل، كما أن تطور الشغل حسب التوزيع النوعي قد عرفت خلاله نسبة المشتغلات تدن كبير جدا عقب الاستقلال وشهدت تحسنا معتبرا بعد ذلك، غير أن نسبة تشغيل النساء تبقى ضعيفة إذا ما قورنت بمستويات التشغيل لدى الرجال، ويمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة تكوين المجتمع الجزائري الذي تفضل فيه المرأة في الريف الاهتمام بشؤون المنزل أو ممارسة نشاط منزلي آخر له مدخول على العمل خارج البيت، عكس النساء في المناطق الحضرية اللواتي يفضن العمل على المكوث بالبيت.

إن عدم مواكبة معدل النمو الاقتصادي للزيادة في نمو القوى العاملة يؤدي إلى ارتفاع البطالة، وإلى خلل في سوق العمل نتيجة الفائض الكبير من اليد العاملة التي يلجا جزء كبير منها إلى القطاع غير الرسمي الذي يعد إحدى العقبات الكبيرة في تحقيق التنمية والرقي بالنشاط الاقتصادي، وكما أن لهذا القطاع إيجابيات في خفض البطالة، إلا أن التشغيل فيه يعد هشا ولا يضمن حقوق العامل المعروفة في القطاع الرسمي كالتغطية الاجتماعية والتعويض عن المرض وغيرها من الامتيازات، وقد أصبح هذا القطاع ملجأ للعديد من الشباب البطال، وهو نتيجة للإصلاحات التي شهدها الاقتصاد الوطني، والتحولات نحو اقتصاد السوق الحر، لذلك وجب إعطاء أهمية كبيرة لهذا القطاع في تفكيرنا للإيجاد الحلول لمشكلة البطالة والتشغيل، من خلال الوقوف على مسبباته وسلبياته وإيجابياته، وأخذه بعين الاعتبار في الاستراتيجيات الانمائية.

إن الاستراتيجيات المتبعة في القضاء على البطالة والرفع من معدلات التشغيل تحتاج إلى إعادة نظر وتقييم منطقي وواقعي، وذلك حتى تكون فاعلة أكثر ومجدية في القضاء على عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل، وبالرغم من مساهمة البرامج المتضمنة لتلك الاستراتيجيات -والتي كانت تكلفتها عالية وتغطيتها منخفضة- في القضاء على البطالة خاصة لدى فئة الشباب، إلا أنها انطوت على عيوب كثيرة مما يستوجب على الحكومة إعادة النظر في سياسات سوق العمل الحالية من خلال القيام بدراسة تقييمية للنتائج المحققة من تلك البرامج منذ بداية تطبيقها.

من خلال الدراسة القياسية التي تم إجراؤها، يمكننا القول بأن النتائج المتوصل إليها قد ساهمت في توضيح مدى تأثير المتغيرات المتعلقة بالبنية السكانية والمتمثلة في معدل النمو السكاني، معدل الخصوبة، أمل الحياة عند الولادة، الإعالة العمرية ونسبة السكان في سن العمل، وكذا المتغيرات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والمتمثلة هي الأخرى في كل من معدل النمو الاقتصادي، معدل مشاركة الاناث في القوى العاملة، نمو إجمالي الناتج المحلي، نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير في أسعار الاستهلاك، حيث تم التوصل إلى أن هذه المتغيرات مجتمعة تفسر 98% من التغيرات الحاصلة في معدل البطالة و97.2% من التغيرات التي تحصل في نسبة التشغيل وأن الاختلافات العشوائية قليلة، كما أن هناك متغير واحد على الأقل يؤثر في كل من المتغيرين التابعين، مما يدل على أن العوامل والمؤشرات التي لها علاقة في التأثير على البنية السكانية وكذا التنمية تستوجب الدراسة من خلال أخذها بعين الاعتبار في دراسة التطورات التي تحصل في سوق العمل، وكذا معدلات البطالة ونسب التشغيل.

إن دراسة علاقة نسبة التغير لكل متغير من المتغيرات التي سبق الحديث عنها مع كل من نسبة التغير في معدل البطالة ونسبة التشغيل قد أظهر أن هناك علاقة بينها تختلف اتجاهاتها وتتغير قوتها من متغير إلى آخر، كما بينت أن معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي كان لهما تأثير معتبر في تغيرات نسبة التغير السنوي لكل من معدل البطالة ونسبة التشغيل.

لقد تم التوصل إلى أن هناك علاقة قوية عكسية بين كل من معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي، مما يبين الدور الأساسي للمتغيرات السكانية في تحقيق النمو الاقتصادي، وبالتالي الرفع من وتيرة التنمية الاقتصادية، حيث يعتبر النمو السكاني عاملا مشجعا على التنمية الاقتصادية، إذ أنه يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل من خلال مساهمة الزيادة في معدلات النمو السكاني في زيادة الطلب على الموارد الأخرى.

إن تحقيق التنمية الاقتصادية يستلزم الاستثمار في الجانب البشري من خلال العمل على الرفع من كفاءته وطريقة تفكيره، لأن الانسان هو العنصر الأساسي الذي تقوم عليه الحضارات والمجتمعات البشرية، لذلك وجب إعطاء هذه المسألة اهتماما كبيرا ضمن خطط واستراتيجيات النمو والتنمية.

إن ما تم تناوله والتوصل إليه في هذه الدراسة من نتائج محدودة يحتاج إلى مزيد من التطوير والبحث، خاصة وأن موضوع الشغل من المواضيع المهمة التي تستوجب ذلك نظرا لأهميته في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لأي بلد، كما أن التحكم في العرض والطلب على اليد العاملة في سوق الشغل هو الآخر مهم، لذلك وجب وضع استراتيجيات اقتصادية مبنية على أسس علمية ودراسات تمكن من بناء اقتصاد قوي ومتنوع المصادر قادر على ضبط التوازن في سوق العمل.

قائمـــة المراجع

أ- الكتب:

1. CICRED، سكان الجزائر، باريس، 1974.
2. إ.برادفورد، ديل مان(2000)، الدولة و القطاع الخاص في الجزائر، السياسات، المساعي و فشل التنمية، واستارفيو براس.
3. ابراهيم العيسوي(1984)، انفجار سكاني أم أزمة تنمية، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر.
4. اتحاد الاقتصاديين العرب، المشكلات الاقتصادية المعاصرة و مستقبل التنمية العربية، الجزء الثاني، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، دار الرازي.
5. أحمد بن بيتور(1988)، الجزائر في الألفية الثالثة تحديات و إمكانيات، دار مارينون، الجزائر.
6. أحمد دنيا شوقي(1979)، الاسلام و التنمية الاقتصادية، ط1، دار الفكر العربي، الكويت.
7. أحمد هني(1991)، اقتصاد الجزائر المستقلة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
8. أسامة السيد عبد السميع(2007)، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والاسلامية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ط1.
9. اسماعيل فتحي عبد الله(1983)، التنمية الاقتصادية العربية، إطارها الدولي و منحاها القومي، دراسات في التنمية و التكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
10. افريت هاجن(1988)، ترجمة جروج خوري، اقتصاديات التنمية، مركز الكتاب الأردني.
11. ايمانويل كومب(2004)، التدقيق الاقتصادي، الطبعة الثامنة (8)، مجمع ماجور، باريس.
12. برنار برهر، يفس سيمون(1998)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة السابعة، باريس.
13. بلقاسم حسن بهلول (1999)،"سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيمها في الجزائر" الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
14. بن عصمان مخلوف(2003)، مدخل الى الاقتصاد الحديث، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة – الجزائر.
15. بن يسعد حسين(1991)، إعادة الهيكلة الاقتصادية في الجزائر، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
16. بوزيدي عبد المجيد(1988)، 25 سؤالا حول طريقة عمل الاقتصاد الجزائري، مطبعة ج.و.ش، الجزائر.
17. بومخلوف محمد(1991)، اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
18. بيار أنولاي(1980)، آليات اقتصاد السوق، طبعة جامعة باريس.
19. التعدادات السكانية في الجزائر 1966، 1977، 1987، 1998 و 2008.
20. ج.بوروش و ج.سابورتا(1980)، تحليل المعطيات، ديوان المطبوعات الجامعية، باريس.

21. جبهة التحرير الوطني، المجاهد الاسبوعي، اللسان المركزي، العدد 1068، الجزائر بتاريخ 1980/12/12.
22. جزب جبهة التحرير الوطني(1979)، المسيرة، مطبعة دحلب، الجزائر.
23. جمال أحمد عيسى السراحنة(2000)، مشكلة البطالة وعلاجها، اليمامة للنشر والطبع والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى.
24. جمال الدين لعويسات(1986)، التنمية الاقتصادية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1968-1978، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
25. الجمعية الجزائرية للبحث في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تنظيم النسل، آراء ومواقف المتزوجين الجزائريين، الجزائر، 1968.
26. جون لوك بايلي(2006)، الاقتصاد النقدي والمالي، الطبعة الثانية، طبعة بريال، باريس.
27. حربي محمد موسى عريقات(1992)، مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1، الأردن.
28. حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، 1976، دار الصحافة للتوزيع والنشر.
29. حسين بن يسعد(1991)، إعادة الهيكلة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
30. حسين بن يسعد(1999)، إعادة الهيكلة، تجربة بلدان المغرب العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
31. حسين درويش العشري(1979)، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت.
32. حسين عمر(1985)، التنمية و التخطيط الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
33. حسين فليح خلف(2006)، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدارا للكتاب العلمي، عمان، الأردن.
34. حمزة محمود الزبيدي(2001)، الاستثمار والأوراق المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان ، الأردن.
35. حميد تمار(1983)، استراتيجية التنمية المستقلة، دراسة حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
36. الحوصلة الاحصائية(1962-2011)، الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).
37. خالد حامد(2008)، منهجية البحث العملي في العلوم الاجتماعية والانسانية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1.
38. دانيال أرنولد(1997)، تحليل الأزمات الاقتصادية، ترجمة د. عبد الأمير شمس الدين، منشورات جامعة حلب، سوريا.
39. دانيال أرنولد(2010)، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس و اليوم، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الأولى.
40. الدليل الاحصائي للجزائر(1971)، نتائج جوان1969.

41. الدليل الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر، سبتمبر 1989.
42. دومينيك سالفدور، يوجين ديوليو، تر: فؤاد صالح(2001)، مبادئ الاقتصاد، أكاديمية أنترناشيونال، بيروت، لبنان.
43. ديفيد مارسدان(1989)، سوق العمل، طبعة ايكونوميكا، باريس.
44. الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، المنشورات الاحصائية السنوية للجزائر، العدد 15، الجزائر، 1991.
45. الديوان الوطني للإحصائيات(2008)، النشاط والتشغيل والبطالة، الجزائر، العدد 514، طبعة (ONS).
46. الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، "مجموعات احصائية من 1962 إلى 1990"، عدد خاص الجزائر رقم 1991.
47. الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، الحوصلة الاحصائية (1962-2011).
48. الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، النشاط و الشغل و البطالة في الجزائر، بحيث ميداني حول المستوى المعيشي سنة 1995.
49. الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، النشاط و الشغل و البطالة للسداسي الرابع لسنة 2013، العدد 653.
50. الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، نتائج النشرات الاحصائية "1970-2002"، الجزائر، العدد 18، طبعة 2003.
51. رالف هوسمانس(2004)، "قياس الاقتصاد غير النظامي: من العمالة في القطاع غير النظامي الى العمالة غير النظامية، ورقة عمل رقم 53، جنيف، مكتب الاحصائيات بمكتب العمل الدولي.
52. رشيد بن يوب(2006)، حالة الجزائر، الدليل الاقتصادي و الاجتماعي، الطبعة الثالثة.
53. رمزي زكي(1997)، الاقتصاد السياسي للبطالة، مطابع الرسالة، الكويت.
54. رمزي زكي(1998)، الاقتصاد السياسي للبطالة، دار النشر عالم المعرفة، العدد226، الكويت.
55. رمزي علي ابراهيم سلامة(1991)، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية.
56. روبارتا غاتي، دييغو إف و آخرون(2011)، السعي إلى وظائف أفضل: تحديات العمل في القطاع غير الرسمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي، سبتمبر 2011.
57. سالم النجفي(1987)، التنمية الاقتصادية الزراعية، جامعة الموصل، ط2، العراق.
58. سالم توفيق النجفي(1982)، التنمية الاقتصادية الزراعية، مدير دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
59. سامي خليل(1994)، نظرية الاقتصاد الكلي، المفاهيم و النظريات الأساسية، ط1، الكويت.

60. سعيد أوكيل(1994)، استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
61. سلوى سليمان(1989)، البطالة في مصر، مؤسسة الرضا للطباعة، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
62. سمير أمين، سعد الدين زهران و آخرون(1981)، العالم الثالث يفكر لنفسه، بيروت، دار ابن رشد للطباعة و النشر.
63. سمير محمد عبد العزيز(1998)، المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.
64. السيد الحسيني(1982)، التنمية و التخلف، دراسة تاريخية بنائية، دار المعارف، القاهرة، ط2.
65. شوقي أحمد(1979)، دنيا الإسلام و التنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي، بيروت، ط1.
66. صلاح الدين نامق(بدون سنة نشر)، اقتصاديات التنمية، ديوان العيد الصغير، القاهرة، مصر.
67. ضياء مجيد الموسوس(1999)، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الجزئي، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.
68. ضياء مجيد الموسوي(1992)، اقتصاديات العمل في الفقه الاسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
69. طارق الحاج(1998)، علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
70. الطماوي سليمان(1969)، عمر و أصول السياسة و الادارة الحديثة، دار الفكر العربي.
71. عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد(2001)، أساسيات علم الاقتصاد، مدخل لدراسة أصول الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر.
72. عادل مختار الهواري(1993)، التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
73. عاطف عجوة(1985)، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، الرياض.
74. عبد الباسط محمد حسن(1977)، التنمية الاجتماعية، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة.
75. عبد الحسين زيني(1998)، الاحصاء الديمغرافي، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، لبنان.
76. عبد الحميد تمار(1993)، استراتيجية التنمية المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية.
77. عبد القادر محمد عبد القادر عطية(2003)، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
78. عبد الكريم توجين(1990)، كيفية الاستثمار في الجزائر، ENL، الجزائر.

79. عبد اللطيف بن أشنهو(1982)، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية.
80. عبد الله عطيوي(2000)، علم السكان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
81. عبد المجيد بوزيدي(1999)، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، موفم للنشر و التوزيع، الجزائر.
82. عبد المنعم سيد علي(1975)، دور السياسة النقدية في السياسة الاقتصادية، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، القاهرة.
83. عبد المنعم عبد الحي(1999)، علم السكان، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة.
84. عبد النعيم محمد مبارك(1999)، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية.
85. عبد الهادي محمد والي(1988)، التنمية الاجتماعية مدخل لدراسة المفهومات الأساسية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
86. عبد الهاني غاند(1994)، سكان الجزائر، تطور الماضي والآفاق المستقبلية، ديوان المطبوعات الجامعية.
87. عبد علي الخفاف وعبد مخور الريحاني(1999)، جغرافية السكان، مطبعة جامعة البصرة.
88. عشر سنوات من النضال، مطبعة الجيش، الجزائر.
89. علاوي لعلالي(1984)، استقلالية المؤسسات عبر الاصلاحات، جامعة الجزائر.
90. علي الناخ(1971)، التوظيفات المالية، إنشاء المخطط الرباعي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
91. علي عبد الوهاب نجا(2005)، البطالة و أثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها: دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
92. علي غربي(1999)، واقع التنمية في الجزائر، دراسة سوسيولوجية للواقع الصناعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
93. علي مانع (1996)، جنوح الأحداث و التغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، دراسة في علم الاجتماع المقارن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
94. عماد الامام(1987)، ورقة حول أسواق العمل العربية، مجلة أحداث اقتصادية، الجزائر، ديسمبر 1987.
95. عمار بوحوش(1979)، العمال الجزائريون بفرنسا، الشركة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر.
96. عمر صقر(2002-2003)، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، جامعة حلوان، فرع قطر.
97. عيون عبد الكريم(1976)، جغرافيا الغذاء في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

98. فايز ابراهيم(1985)، التنمية الاقتصادية بين النظرية و واقع الدول النامية، جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات، الرياض.
99. كامل بكري(1988)، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر، بيروت، لبنان.
100. كامل صالح الصالح وآخرون(1998)، سلسلة الدراسات الاجتماعية العمالية، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، البحرين.
101. الكتاني عبد الحي(بدون سنة)، التراتيب الادارية، الناشر محمد أمين دمج، بيروت، ج2.
102. كريم النشاشيبي وآخرون(1998)، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق صندوق النقد الدولي واشنطن.
103. كمال عمران(1992)، التنمية في الوطن العربي، مطبعة الاتحاد، دمشق.
104. اللجنة الوطنية للصحة الانجابية و تنظيم الأسرة(1997)، مخطط التدخل في الصحة الانجابية، التخطيط العائلي لدى مقدمي خدمات تنظيم الأسرة.
105. لعجالي مليكة(1983)، تباعد الولادات في بلدان العالم الثالث، التجربة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية.
106. مالكوم جليز، مايل رومر، دوايت بيركنز، دونالد سنودجراس، تعريف طه عبد الله منصور، عبد العظيم مصطفى(1995)، اقتصاديات التنمية، دار المريخ، السعودية.
107. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)(1998)، رأي حول مشروع المخطط الوطني لمكافحة البطالة، الدورة 11، الجزائر.
108. محمد أحمد الدوري(1987)، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
109. محمد البنا(1992)، التخطيط والتنمية الاقتصادية، جامعة المنوفية.
110. محمد السيد الحسيني وآخرون(بدون سنة)، مفهوم التنمية عند ماركس، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف، مصر، بدون رقم طبعة.
111. محمد الشريف المان(1994)، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات برتي، الجزائر.
112. محمد العماري(1969)، التنمية الاقتصادية والتخطيط، دار الحياة، دمشق.
113. محمد الكردي(1977)، التخطيط للتنمية الاجتماعية، دراسة في تجربة التخطيط الاقليمي لأسوان، دار المعارف، القاهرة.
114. محمد الياسين(1998)، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، نحو التحول إلى اقتصاد السوق، منشورات شمال افريقيا، سنة 2006، طبعة CNRS، باريس.
115. محمد بلقاسم حسن بهلول (1999)، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

116. محمد حسين بن سادة(1979)، اقتصاد تنمية الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
117. محمد صفوح الخرص(2000)، علم السكان وقضايا التنمية، مطبعة الدوادي، دمشق، سوريا، ط6.
118. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون(1982)، مقدمة في التنمية والتخطيط، بيروت، دار النهضة العربية.
119. محمد عبد العزيز عجمية ومحمد الليثي(1994)، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها، مؤسسة شهاب، الاسكندرية.
120. محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا(2006)، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية.
121. محمد عدنان وديع(بدون سنة)، قياس التنمية و مؤشراتها، مقال منشور.
122. محمد علي الليثي(1976)، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، الموسوعة الاقتصادية.
123. محمد مدحت العقاد(1983)، مقدمة في علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت.
124. محمد مدحت مصطفى(1999)، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر.
125. محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي(2007)، الاقتصاد الكلي: تحليل نظري و تطبيقي، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان.
126. محمود عبد الفضيل(1983)، تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية، دار المستقبل العربي، القاهرة.
127. محمود محمد سفر(1980)، التنمية قضية، دار الكتاب العربي السعودي، ط1، جدة، ص15.
128. مدني بن شهرة(2009)، الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، ط1.
129. مراد العبيدي، المحاسبة، تطور التراكم الخام و الانتاج الداخلي الخام (1963-1980).
130. مركز رياض نجد للإشراف والتدريب التربوي(2006)، التهيئة لسوق العمل، دار المؤلف للنشر والتوزيع.
131. مريبعي السعيد، التغيرات السكانية في الجزائر (1936م – 1966م)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
132. مريم أحمد مصطفى وإحسان حفظي(2002)، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
133. مريم مصطفى أحمد عبد الحميد(1995)، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
134. مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

135. معهد البحوث و الدراسات العربية(1992)، مشكلة البطالة في الوطن العربي، دراسة استطلاعية، القاهرة، مصر.
136. المعهد العربي للثقافة العربية وبحوث العمل(1979)، دروس في التخطيط الاقتصادي والتنمية، الجزائر
137. مكتب العمل الدولي(1953)، معايير العمل الدولية، طبعة جديدة 53، جوناف.
138. منصور أحمد منصور(1975)، تخطي القوى العاملة بين النظرية والتطبيق، وكالة المطبوعات، الكويت.
139. منظمة العمل الدولية، التوصيات الدولية المعمول بها في إحصاءات العمل، الطبعة 2.
140. منظمة القطار العربية المصدرة للبترول(1979)، دراسات مختارة في الصناعة النفطية، الكويت.
141. موريس دوب(بدون سنة)، التنمية الاقتصادية والدول النامية، ترجمة صالح نامق، دار النهضة.
142. الميثاق الوطني 1986، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، 1988.
143. ميريال ملفار(2004)، اقتصاد العمل، الطبعة الثانية، ستيديراما، فرنسا.
144. ميشيل تودارو(2006)، التنمية الاقتصادية، تر: محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية.
145. نادر مريان، ممدوح سلامات(2006)، دليل مؤشرات سوق العمل، مركز المنار، دائرة المطبوعات والنشر، المملكة الأردنية الهاشمية.
146. ناصر دادي عدون، العايب عبد الرحمان(2010)، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد (من خلال حالة الجزائر)، ديوان المطبوعات الجامعية.
147. نزار سعد الدين العيسي، سليمان قطف(2006)، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، عمان.
148. نصر الدين سادي(2005)، خوصصة المؤسسات العمومية في الجزائر الأهداف، الطرق والرهانات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
149. نعمة الله نجيب ابراهيم(1997)، نظرية اقتصاد العمل، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر.
150. الهادي الخالدي(1996)، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة.
151. وزارة الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات، مديرية الوقاية، الجزائر.
152. وزارة الفلاحة و الاصلاح الزراعي، الدليل الاحصائي، 1970.
153. ي.س. سافس(1989)، التخاصية مفتاح لحكومة أفضل، ترجمة سارة أبو الرب، مركز الكتب الأردني، عمان.
154. يونس حمادي علي(2010)، مبادئ علم الديمغرافيا، دار وائل للنشر، ط1، عمان.

ب- القواميس و المعاجم:

155. امحمد بشير علية، أسعد رزوق(بدون سنة)، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
156. أوليفي بيليقو، مختار لكحل، كريستال جانوت روبار(2005)، قاموس المسائل الاجتماعية، الأدوات المتاحة لمواجهة التحديات الاجتماعية، هارماتان، باريس.
157. برنار قيريام(1997)، قاموس التحليل الاقتصادي، إصدار لاديكوفارت، باريس.
158. ج. شولدر(1997)، المصطلحات الاقتصادية الفرنسية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، هارماتان، باريس.
159. المعجم الديمغرافي المتعدد اللغات(1999)، دار الكتاب العربي، القاهرة.

ت- التقارير و الاتفاقيات الدولية:

160. الاتفاقية الدولية رقم 88 بشأن تنظيم خدمات العمل في عام 1948 التي صادقت عليها الجزائر، 1962.
161. الأمم المتحدة(2000)، التقرير العالمي حول التنمية البشرية، جامعة بويك، بروكسل.
162. بنك الجزائر، التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر (2005-2010).
163. تقرير الجزائر في القمة العالمية للتنمية المستدامة(2002)، جوهانسبرج.
164. تقرير السكان والتنمية(2005)، النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية، العدد الثاني، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك، الأمم المتحدة.
165. التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 1980-1984، وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية.
166. التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني(1985-1989)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986.
167. تقرير المنتدى العالمي لتشغيل الشباب(1996)، نظرة حول بطالة وتشغيل الشباب، الجزائر، 11-13 مارس1996.
168. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة (2004/2008/ النشرة الاحصائية 2010).
169. صندوق النقد العربي، تفعيل برامج التشغيل في الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
170. عبد الوهاب كرمان، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2000/11/06.
171. المجلس الاقتصادي والاجتماعي(2000)، لجنة التقييم، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني لسنة 2000.

172. المجلس الاقتصادي و الاجتماعي(CNES)، مشروع التقرير حول اشكالية إصلاح المنظومة المصرفية: عناصر من أجل فتح نقاش اجتماعي، الدورة السادسة عشر، نوفمبر2000.
173. المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، جوان 2002.
174. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (1998)، تقرير حول علاقات العمل في سياق الاصلاح الهيكلي، الجزائر، أفريل 1998.
175. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)(2003)، مشروع التقرير الوطني حول الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للسداسي الأول من سنة 2003، الجزائر.
176. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي(CNES)، مشروع تقرير حول السداسي الثاني لسنة 1998، ماي 1999.
177. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقارير الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الثاني لسنوات 2001، 2002، 2003 و 2004.
178. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول نظم علاقات العمل في ظل التعديل الهيكلي، أفريل 1998، الجزائر.
179. المخطط الرباعي الأول(1970-1973)، التقرير العام.
180. مشروع المخطط الخماسي الأول(1980-1984)، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، الجزائر، 1984.
181. ملخص عن التقرير السنوي لـ PNUD بجريدة الخبر عدد 2614 المؤرخ في 25 جويلية 1999.
182. وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، الجزائر.
183. وزارة التخطيط وتهيئة الاقليم، ملخص الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للعشرية(1967-1978).

ث- المذكرات و الرسائل الجامعية:

184. آيت عيسى عيسى(2010)، سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر، انعكاسات وآفاق اقتصادية و اجتماعية، أطروحة دكتوراه علوم تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3.
185. بوبكر بن العائب(2003)، دراسة تحليلية لتطور الشغل في الجزائر منهجية التنبؤ باستعمال نماذج الانحدار الذاتي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002-2003.

186. حاكمي بوحفص(1999)، السياسات الاقتصادية في الجزائر من منظور الاصلاحات الهيكلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة وهران، الجزائر.
187. دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012-2013.
188. دراوسي مسعود(2005)، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر:1990-2004، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
189. دهيمي أبو بكر(1994)، الادماج الوظيفي لحاملي شهادة التعليم العالي في سوق العمل، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
190. زرقين عبود(1996)، صناعة الحديد و الصلب في استراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
191. شعوبي محمود فوزي(1998)، النسب المالية من منظور التحليل العاملي نحو بناء نموذج للتصنيف، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.
192. شنافي ليندة(2010)، تأثير سياسة الاصلاحات الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري، دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاجتماعية، تخصص تنظيم وعمل، قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية والاسلامية، جامعة باتنة، 2009-2010.
193. العايب عبد الرحمان(2004)، البطالة و التشغيل في اطار التعديل الهيكلي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر.
194. عبد الرحمان تومي(2001)، واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر 1980-2000، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
195. عمار نويوة(1996)، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة.
196. عيسى مرازقة (2007)، القطاع الخاص و التنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر بباتنة، 2006-2007.
197. فارس رشيد البياتي(2008)، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
198. فريمش مليكة(2012)، دور الدولة في التنمية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2011-2012.

199. قصاب سعدية(2005)، اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر(1990-2004)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006.
200. قنيدرة سمية(2010)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة- دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2009-2010.
201. كريم بودخدخ (2010)، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر "2001 – 2009"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
202. كلو مهدي، الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة: دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا، مهندس دولة و شهادة دراسات جامعية تطبيقية، دفعات 90-91-92-93، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر.
203. محمد حشماوي(1993)، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
204. محمد زوزي(2010)، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة غرداية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة ورقلة، السنة الجامعية 2009-2010.
205. مولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية- دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 2009-2010.
206. مولود حشمان(2000)، محددات الأجر في الجزائر: دراسة اقتصادية قياسية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعــة الجزائــر، 1999-2000.

ج- المجلات العلمية:

207. ابراهيم ابن مبارك الجويدر(1412)، البطالة خطرها و سبل مواجهتها، مجلة الأمير، العدد 05.
208. التشغيل في الجزائر واقع وآفاق(1987)، المجلة الجزائرية للعمل، العدد 19، الجزائر، المعهد الوطني للعمل.
209. حسين بن يسعد، طريق إعادة الهيكلة الاقتصادية في الجزائر، مقال منشور بجريدة الوطن، العدد 247، بتاريخ:1999/01/25.
210. رابح عبدون(1998)، تقرير حول الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية للجزائر خلال الفترة(1994-1998)، مجلة "conjoncture"، العدد 67، جويلية2000، الجزائر.

211. سوامس أحمد(1989)، حصيلة الاقتصاد الجزائري المزدوجة العشرية، مجلة عمل و تنمية، السداسي الأول.
212. صالح صالحي(1999)، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي، دراسات اقتصادية، العدد الأول، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، الجزائر.
213. علي السليمي(1986)، البطالة تدهور العصر، الأهرام، عدد 01.
214. فريقيمار أوستركامب(1994)، عن الاصلاحات: حالة الجزائر، مجلة ألنادود، العدد 07.
215. كربالي بغدادي(2005)، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، العدد الثامن.
216. مجلة "conjoncture "، العدد 53، مارس-أفريل 1999، الجزائر.
217. مجلة الطليعة، العدد السادس (06)، الأهرام، القاهرة، جوان 1977.
218. معتز نعيم(1999)، النمو السكاني و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ترابط وثيق و علاقة متبادلة – مع دراسة خاصة للواقع السكاني والتنموي في القطر العربي السوري في الفترة 1970-1995، مجلة جامعة دمشق، المجلد الخامس عشر، العدد الأول.
219. المنشورات الشهرية (INED)، السكان و المجتمع، المغرب العربي: الانخفاض غير المتوقع للخصوبة، العدد 359، باريس، أوت 2000.
220. منشورات مكتب العمل الدولي(2011)، قياس السكان الناشطين اقتصاديا والخصائص ذات الصلة في تعدادات السكان، دراسات في الطرق، العدد 102، مكتب الأمم المتحدة، نيويورك. الو.م.أ.
221. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الرابع، أكتوبر-ديسمبر 2008.
222. مولاي لخضر عبد الرزاق(2012)، تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر (2000-2011)، مجلة الباحث، العدد 10.
223. ميزون د، سكان الجزائر، مجلة "السكان"، العدد 06، 1973.
224. نبيل بوفليح (2013)، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة "2000-2010"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد 09.
225.

ح- الملتقيات و الأيام الدراسية:

226. إحدادن توفيق(2000)، سياسات التشغيل وأثرها على سوق العمل 1990-1999، يوم دراسي حول تطور العمال خلال الفترة 1994-1997، جامعة فرحات عباس، سطيف، 28 جوان 2000.

227. أحمد قايد نور الدين(2011)، السياسات العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر، الملتقى الدولي حول "استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.
228. أحمد محمد عبد العال(2009)، جغرافية التنمية...مفاهيم نظرية وأبعاد مكانية، ملخص ورقة بحثية، الملتقى الخامس للجغرافيين العرب، الكويت.
229. أيوب بن منصور الجربوع، عبد الله بن حمدان الباتل وآخرون(2005)، المساهمة الاقتصادية للمرأة في المملكة العربية السعودية، منتدى الرياض الاقتصادي، مركز الجيل للاستشارات، الرياض، ديسمبر 2005.
230. روابح عبد الباقي وعلي همال(2000)، أثر إعادة الهيكلة على سوق العمل في الجزائر، الملتقى الدولي حول برنامج التصحيح الهيكلي والمسألة الاجتماعية، جامعة قسنطينة، يومي 29-30 ماي 2000.
231. سرير عبد الله رابح(2011)، سياسة التشغيل في الجزائر و معضلة البطالة، الملتقى الوطني: سياسة التشغيل و دورها في تنمية الموارد البشرية، كلية الحقوق و العلوم السياسة، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 13/14 أفريل 2011.
232. صالح مفتاح، مداخلة بعنوان: تطور الاقتصاد الجزائري و سماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة.
233. عبد الله بلوناس(2001)، برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية الدولية 29 – 30 أكتوبر 2001.
234. علي أحمد السقاف(2007)، بطالة الشباب الأسباب و المعالجات، ورقة عمل مقدمة الى ورشة العمل "بطالة الشباب المشاكل و الحلول" المنعقدة في جامعة عدن، أوت 2007م.
235. فريد كورتيل، محمود ركيمة، سوق العمل و الوضعية الاجتماعية بالجزائر في الألفية الثالثة، جامعة سكيكدة.
236. مصطفى بلمقدم ومصطفى طويطي(2011)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.
237. معتوق بالعاطف(1998)، بعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، ملتقى توقعات الاقتصاد الجزائري، كرياد-أندرو، الجزائر.

خ- مواقع و صفحات الأنترنيت:

1. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)، الموقع الالكتروني للوزير الأول www.cg.gov.dz.
2. التغيرات الحاصلة في الميزان التجاري خلال الفترة (2008-2009)، الموقع: www.afdb.org ، التعريف بالجزائر.
3. تقرير مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة أكتوبر 2010، الموقع الالكتروني: www.premier-ministre.gov.dz .
4. جمال عمورة، دور تطوير و تشجيع الاستثمار في امتصاص البطالة، منتدى التمويل الاسلامي، جانفي 2010، http://islamfin.go-forum.ent/t2619-topic
5. ريكاردو كونتريراس، منافسة نظريات التنمية الاقتصادية، متوفر على العنوان التالي: الجزء3/1، الموقع الالكتروني: http ://www.uniowa.edu/ifdebook/e_bbok2/contents/
6. عصام أحمد فريحات، إعداد القوة العاملة لمجتمع المعلومات، http://www.informatics.gov.sa/articles.php?artid=533 .
7. قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي العالمي www.albankaldawli.org/
8. قاعدة بيانات مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية و التدريبية للدول الاسلامية http://www.sesrtcic.org
9. مدونة planing and strategy، التشغيل، عبد القادر زيان.
10. مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة أكتوبر 2010، الموقع الالكتروني: www.premier-ministre.gov.dz .
11. الموقع الالكتروني: http://www.docstoc.com/docs/124018177/ .
12. الموقع الالكتروني للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: www.cnac.dz .
13. الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): www.andi.dz
14. الموقع الالكتروني لوكالة ANGEM: www.angem.dz.
15. الموقع الالكتروني: http://www.ads.dz/crbst_30.html .
16. الموقع الالكتروني: http://www.aps.dz/ar/economie/3622 .
17. الموقع الالكتروني: www.cba.edu.kw/elsakka/chap009_312.doc .
18. الموقع الالكتروني: www.educnet.education.fr/insee .
19. موقع الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، الجزائر: www.ons.dz
20. موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية، www.el-mouradia.dz.
21. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الموقع الالكتروني: www.ansej.org.dz

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): نسبة التغير السنوي للمتغيرات الخاصة بالدراسة من 1991 الى 2010.

PC	PPIB	PIB	EVN	TPF	TF	PDA	PPAT	PA	TC	TAP	TAE	السنوات
25,9	-3,60	-1,20	0,32	1,73	6,91	-2,44	1,06	-2,06	11,65	2,49	-1,45	1991
31,7	-0,60	1,80	0,30	1,90	7,37	-2,72	1,07	0,90	0,87	2,39	1.66	1992
20,5	-4,30	-2,10	0,31	1,82	7,55	-3,10	1,02	-0,60	5,17	2,26	-2	1993
29	-3,00	-0,90	0,32	2,41	7,42	-3,52	1,01	-3,89	14,34	2,11	-1,07	1994
29,8	1,80	3,80	0,34	1,65	7,18	-3,93	0,65	0,00	2,87	1,96	3,96	1995
18,7	2,30	4,10	0,34	0,85	6,72	-4,28	3,71	3,74	-11,50	1,81	4,33	1996
5,7	-0,60	1,10	0,32	0,62	6,25	-4,53	-0,02	-0,60	0,00	1,68	1,58	1997
4,95	3,50	5,10	0,30	0,63	5,73	-4,64	2,20	-0,90	0,00	1,57	5,04	1998
2,6	1,70	3,20	0,29	1,50	-4,83	-4,64	2,03	-6,40	17,32	1,48	3,69	1999
0,3	0,80	2,20	0,28	1,27	-1,28	-4,61	1,83	2,93	-8,39	1,42	2,64	2000
4,2	3,20	4,61	0,27	2,11	-2,01	-4,53	1,64	1,58	-5,13	1,36	2,66	2001
1,43	4,20	5,60	0,26	2,09	-2,53	-4,29	1,67	2,49	-8,49	1,32	4,03	2002
4,26	5,80	7,20	0,26	1,83	-2,86	-3,85	1,57	4,26	-15,19	1,32	7	2003
3,97	2,90	4,30	0,25	2,60	-2,83	-3,25	1,38	5,83	-23,88	1,39	5,05	2004
1,38	4,30	5,90	0,24	2,54	-2,35	-2,57	0,81	3,31	-19,61	1,49	5,11	2005
2,32	0,10	1,70	0,23	3,00	-1,47	-1,89	0,97	-1,60	12,20	1,61	2,58	2006
3,67	1,70	3,40	0,22	3,16	-0,21	-1,23	0,02	2,71	-18,12	1,71	3,66	2007
4,86	0,20	2,00	0,21	2,60	1,33	-0,64	-0,56	1,32	-9,73	1,79	3,17	2008
5,74	-0,20	1,60	0,20	0,68	2,91	-0,12	0,46	1,04	-1,96	1,84	4,39	2009
3,91	1,70	3,60	0,26	0,68	12,71	0,33	-0,23	0,52	0,00	1,87	3,35	2010

ملاحظة هامة: تفسير الرموز الموجودة في الجدول يوضحها الجدول(4.6) من الفصل السادس ص 358.

مصادر البيانات موجود في الجدول (5.6) من الفصل السادس ص359.

الملحق رقم (02): تطور معدلات و نسب قياس المتغيرات الخاصة بالدراسة من 1991 الى 2010.

PC	PPIB	PIB	EVN	TPF	TF	PDA	PPAT	PA	TC	TAP	TAE	السنوات
25,9	-3,6	-1,20	67,00	11,89	2,79	86,85	50,14	34	20,6	2,49	-1,45	1991
31,7	-0,6	1,80	67,22	12,09	2,99	84,73	50,67	33,3	23	2,39	1,66	1992
20,5	-4,3	-2,10	67,42	12,32	3,21	82,42	51,21	33,6	23,2	2,26	-2	1993
29	-3	-0,90	67,63	12,55	3,45	79,87	51,73	33,4	24,4	2,11	-1,07	1994
29,8	1,8	3,80	67,85	12,85	3,71	77,06	52,25	32,1	27,9	1,96	3,96	1995
18,7	2,3	4,10	68,08	13,06	3,97	74,03	52,59	32,1	28,7	1,81	4,33	1996
5,7	-0,6	1,10	68,31	13,17	4,24	70,86	54,54	33,3	25,4	1,68	1,58	1997
4,95	3,5	5,10	68,53	13,26	4,50	67,65	54,53	33,1	25,4	1,57	5,04	1998
2,6	1,7	3,20	68,73	13,34	4,76	64,51	55,73	32,8	25,4	1,48	3,69	1999
0,3	0,8	2,20	68,93	13,54	2,82	61,51	56,86	30,7	29,8	1,42	2,64	2000
4,2	3,2	4,61	69,12	13,71	2,78	58,68	57,9	31,6	27,3	1,36	2,66	2001
1,43	4,2	5,60	69,31	14,00	2,73	56,02	58,85	32,1	25,9	1,32	4,03	2002
4,26	5,8	7,20	69,49	14,30	2,66	53,62	59,83	32,9	23,7	1,32	7	2003
3,97	2,9	4,30	69,66	14,56	2,58	51,56	60,77	34,3	20,1	1,39	5,05	2004
1,38	4,3	5,90	69,84	14,94	2,51	49,89	61,61	36,3	15,3	1,49	5,11	2005
2,32	0,1	1,70	70,01	15,31	2,45	48,61	62,11	37,5	12,3	1,61	2,58	2006
3,67	1,7	3,40	70,17	15,77	2,41	47,69	62,71	36,9	13,8	1,71	3,66	2007
4,86	0,2	2,00	70,33	16,27	2,41	47,10	62,72	37,9	11,3	1,79	3,17	2008
5,74	-0,2	1,60	70,47	16,70	2,44	46,80	62,37	38,4	10,2	1,84	4,39	2009
3,91	1,7	3,60	70,62	16,81	2,51	46,74	62,66	38,8	10	1,87	3,35	2010

ملاحظة هامة: تفسير الرموز الموجودة في الجدول يوضحها الجدول(4.6) من الفصل السادس ص 358.

مصادر البيانات موجود في الجدول (5.6) من الفصل السادس ص359.

الملحق رقم(03): جدول توزيع t سديودنت

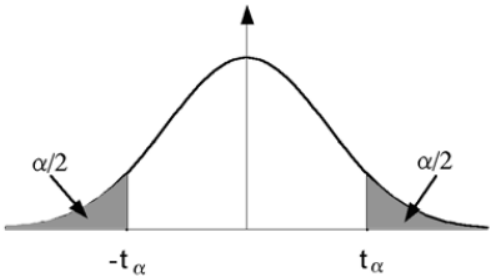

α / ddl	0,90	0,50	0,30	0,20	0,10	0,05	0,02	0,01	0,001
1	0,158	1,000	1,963	3,078	6,314	12,706	31,821	63,657	636,619
2	0,142	0,816	1,386	1,886	2,920	4,303	6,965	9,925	31,598
3	0,137	0,765	1,250	1,638	2,353	3,182	4,541	5,841	12,924
4	0,134	0,741	1,190	1,533	2,132	2,776	3,747	4,604	8,610
5	0,132	0,727	1,156	1,476	2,015	2,571	3,365	4,032	6,869
6	0,131	0,718	1,134	1,440	1,943	2,447	3,143	3,707	5,959
7	0,130	0,711	1,119	1,415	1,895	2,365	2,998	3,499	5,408
8	0,130	0,706	1,108	1,397	1,860	2,306	2,896	3,355	5,041
9	0,129	0,703	1,100	1,383	1,833	2,262	2,821	3,250	4,781
10	0,129	0,700	1,093	1,372	1,812	2,228	2,764	3,169	4,587
11	0,129	0,697	1,088	1,363	1,796	2,201	2,718	3,106	4,437
12	0,128	0,695	1,083	1,356	1,782	2,179	2,681	3,055	4,318
13	0,128	0,694	1,079	1,350	1,771	2,160	2,650	3,012	4,221
14	0,128	0,692	1,076	1,345	1,761	2,145	2,624	2,977	4,140
15	0,128	0,691	1,074	1,341	1,753	2,131	2,602	2,947	4,073
16	0,128	0,690	1,071	1,337	1,746	2,120	2,583	2,921	4,015
17	0,128	0,689	1,069	1,333	1,740	2,110	2,567	2,898	3,965
18	0,127	0,688	1,067	1,330	1,734	2,101	2,552	2,878	3,922
19	0,127	0,688	1,066	1,328	1,729	2,093	2,539	2,861	3,883
20	0,127	0,687	1,064	1,325	1,725	2,086	2,528	2,845	3,850
21	0,127	0,686	1,063	1,323	1,721	2,080	2,518	2,831	3,819
22	0,127	0,686	1,061	1,321	1,717	2,074	2,508	2,819	3,792
23	0,127	0,685	1,060	1,319	1,714	2,069	2,500	2,807	3,767
24	0,127	0,685	1,059	1,318	1,711	2,064	2,492	2,797	3,745
25	0,127	0,684	1,058	1,316	1,708	2,060	2,485	2,787	3,725
26	0,127	0,684	1,058	1,315	1,706	2,056	2,479	2,779	3,707
27	0,127	0,684	1,057	1,314	1,703	2,052	2,473	2,771	3,690
28	0,127	0,683	1,056	1,313	1,701	2,048	2,467	2,763	3,674
29	0,127	0,683	1,055	1,311	1,699	2,045	2,462	2,756	3,659
30	0,127	0,683	1,055	1,310	1,697	2,042	2,457	2,750	3,646
∞	0,126	0,674	1,036	1,282	1,645	1,960	2,326	2,576	3,291

Exemple : avec d. d. l. = 10, pour t = 2,228, la probabilité est α = 0,05

الملحق رقم(04): جدول توزيع فيشر(F)

TABLE D: *F* Distribution

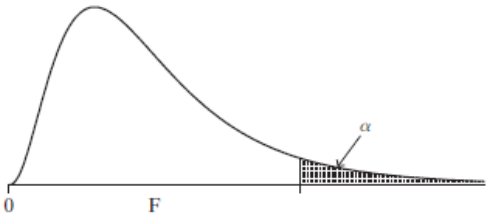

$\alpha = .05$										
	df_1									
df_2	1	2	3	4	5	6	8	12	24	∞
1	161.4	199.5	215.7	224.6	230.2	234.0	238.9	243.9	249.0	254.3
2	18.51	19.00	19.16	19.25	19.30	19.33	19.37	19.41	19.45	19.50
3	10.13	9.55	9.28	9.12	9.01	8.94	8.84	8.74	8.64	8.53
4	7.71	6.94	6.59	6.39	6.26	6.16	6.04	5.91	5.77	5.63
5	6.61	5.79	5.41	5.19	5.05	4.95	4.82	4.68	4.53	4.36
6	5.99	5.14	4.76	4.53	4.39	4.28	4.15	4.00	3.84	3.67
7	5.59	4.74	4.35	4.12	3.97	3.87	3.73	3.57	3.41	3.23
8	5.32	4.46	4.07	3.84	3.69	3.58	3.44	3.28	3.12	2.93
9	5.12	4.26	3.86	3.63	3.48	3.37	3.23	3.07	2.90	2.71
10	4.96	4.10	3.71	3.48	3.33	3.22	3.07	2.91	2.74	2.54
11	4.84	3.98	3.59	3.36	3.20	3.09	2.95	2.79	2.61	2.40
12	4.75	3.88	3.49	3.26	3.11	3.00	2.85	2.69	2.50	2.30
13	4.67	3.80	3.41	3.18	3.02	2.92	2.77	2.60	2.42	2.21
14	4.60	3.74	3.34	3.11	2.96	2.85	2.70	2.53	2.35	2.13
15	4.54	3.68	3.29	3.06	2.90	2.79	2.64	2.48	2.29	2.07
16	4.49	3.63	3.24	3.01	2.85	2.74	2.59	2.42	2.24	2.01
17	4.45	3.59	3.20	2.96	2.81	2.70	2.55	2.38	2.19	1.96
18	4.41	3.55	3.16	2.93	2.77	2.66	2.51	2.34	2.15	1.92
19	4.38	3.52	3.13	2.90	2.74	2.63	2.48	2.31	2.11	1.88
20	4.35	3.49	3.10	2.87	2.71	2.60	2.45	2.28	2.08	1.84
21	4.32	3.47	3.07	2.84	2.68	2.57	2.42	2.25	2.05	1.81
22	4.30	3.44	3.05	2.82	2.66	2.55	2.40	2.23	2.03	1.78
23	4.28	3.42	3.03	2.80	2.64	2.53	2.38	2.20	2.00	1.76
24	4.26	3.40	3.01	2.78	2.62	2.51	2.36	2.18	1.98	1.73
25	4.24	3.38	2.99	2.76	2.60	2.49	2.34	2.16	1.96	1.71
26	4.22	3.37	2.98	2.74	2.59	2.47	2.32	2.15	1.95	1.69
27	4.21	3.35	2.96	2.73	2.57	2.46	2.30	2.13	1.93	1.67
28	4.20	3.34	2.95	2.71	2.56	2.44	2.29	2.12	1.91	1.65
29	4.18	3.33	2.93	2.70	2.54	2.43	2.28	2.10	1.90	1.64
30	4.17	3.32	2.92	2.69	2.53	2.42	2.27	2.09	1.89	1.62
40	4.08	3.23	2.84	2.61	2.45	2.34	2.18	2.00	1.79	1.51
60	4.00	3.15	2.76	2.52	2.37	2.25	2.10	1.92	1.70	1.39
120	3.92	3.07	2.68	2.45	2.29	2.17	2.02	1.83	1.61	1.25
∞	3.84	2.99	2.60	2.37	2.21	2.09	1.94	1.75	1.52	1.00

Source: From Table V of R. A. Fisher and F. Yates, *Statistical Tables for Biological, Agricultural and Medical Research*, published by Longman Group Ltd., London, 1974. (Previously published by Oliver & Boyd, Edinburgh.) Reprinted by permission of the authors and publishers.

"تأثير البنية السكانية و التنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر"

الملخص:

تم التطرق خلال هذه الدراسة إلى موضوع تأثير تغير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر، و الهدف معرفة ما مدى تأثير كل من البنية السكانية من خلال متغيراتها المتمثلة في معدل النمو السكاني، معدل الخصوبة، أمل الحياة عند الولادة، الإعالة العمرية ونسبة السكان في سن العمل، و كذا التنمية الاقتصادية من خلال متغيراتها المتمثلة في معدل النمو الاقتصادي، معدل مشاركة الاناث في القوى العاملة، نمو إجمالي الناتج المحلي، نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير في أسعار الاستهلاك، على كل من تطور معدل البطالة ونسبة التشغيل في الجزائر، مستعينين في ذلك بالاختبارات الاحصائية، و قد تم التوصل إلى ما يلي:

هناك تأثير للمتغيرات المتعلقة بالبنية السكانية و المتغيرات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية على تطور معدل البطالة ونسبة التشغيل في الجزائر، حيث تم التوصل إلى أن تلك المتغيرات مجتمعة تفسر 96.1% من التغيرات الحاصلة في معدل البطالة و94.7% من التغيرات التي تحصل في نسبة التشغيل وأن الاختلافات العشوائية قليلة، كما أن هناك متغير واحد على الأقل يؤثر في كل من المتغيرين التابعين، مما يدل على أن العوامل والمؤشرات التي لها علاقة في التأثير على البنية السكانية وكذا التنمية الاقتصادية تستوجب الدراسة من خلال أخذها بعين الاعتبار في دراسة التطورات التي تحصل في سوق العمل، وكذا معدلات البطالة ونسب التشغيل، كما أن دراسة علاقة نسبة التغير لكل متغير من المتغيرات التي سبق الحديث عنها مع كل من نسبة التغير في معدل البطالة ونسبة التشغيل قد أظهر أن هناك علاقة بينها تختلف اتجاهاتها وتتغير قوتها من متغير إلى آخر، كما بينت أن معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي كان لهما تأثيرا معتبرا في دراسة تغيرات نسبة التغير السنوي لكل من معدل البطالة ونسبة التشغيل.

الكلمات المفتاحية: البنية السكانية، التنمية الاقتصادية، البطالة، الشغل، سياسات التشغيل، النمو السكاني، النمو الاقتصادي.

«Effet de structure de la population et du développement économique sur l'évolution de l'emploi en Algérie»

Résumé :

cette étude a traité le sujet de l'impact du changement de structure de la population et le développement économique sur l'évolution de l'emploi en Algérie, elle vise de savoir quel sera l'impact de l'ensemble des variables qui constitue la structure de la population dont le taux de croissance de la population, taux de fécondité, l'espérance de vie à la naissance, l'âge de la dépendance et la proportion de la population en âge de travailler, et ainsi des variables qui constitue le développement économique dont le taux de croissance économique, le taux de participation des femmes dans la population active, la croissance du PIB, la croissance par habitant du PIB et de la variation en pourcentage du prix à la consommation par habitant, sur l'évolution du taux de chômage et le pourcentage de l'emploi en Algérie, en tirant sur les tests statistiques, les résultats obtenus étaient comme suit:

Il y a un effet des variables relatives à la structure de population et des variables liées au développement économique sur l'évolution du taux de chômage et le pourcentage de l'emploi en Algérie, où il a été constaté que l'ensemble de ces variables expliquent 96.1% des variations du taux de chômage et 94.7% des changements qui se produisent dans le pourcentage de l'emploi en Algérie, et les différences aléatoires sont peu, et qu' il y a au moins une variable affecte sur les variables adeptes, ce qui suggère que les facteurs et indicateurs qui sont liés à l'impact sur la structure de la population, ainsi que le développement économique nécessite l'étude par le biais pris en compte dans l'étude de l'évolution du marché du travail, ainsi que les ratios des taux de chômage et d'emploi, et que l'étude de la relation de variation de pourcentage pour chaque variable étudiée avec le taux de chômage et le pourcentage d'emploi a montré qu'il existe une relation entre les tendances varier et sa force changer d'une variable à l'autre, a également montré que le taux de croissance de la population et le taux de croissance économique a été en leur disant influents dans l'étude des changements dans la variation annuelle pour chacun des taux de chômage et le pourcentage d'emploi.

Mots clés : structure de la population, développement économique, chômage, emploi, politiques de l'emploi, la croissance démographique, la croissance économique.

«Structural effect of population and economic development on the evolution of employment in Algeria »

Abstract:

Addressed by this study to the topic of the impact of changing population structure and economic development on the evolution of employment in Algeria, and the target know how the impact of population structure through variables of population growth, fertility, hope life at birth, age dependency ratio of population in working age, as well as the economic development through the variables of economic growth, the rate of female participation in the workforce, the growth of GDP, growth of GDP per capita and percentage change In consumer prices, both the evolution of the unemployment rate and employment rate in Algeria, using statistical tests, and has reached the following: effect of population structure variables and variables related to economic development on the evolution of the unemployment rate and employment rate in Algeria, where it was concluded that these variables together explain the 96.1% of the changes in the unemployment rate and 94.7% of the changes in the employment rate and random differences are few, and there is at least one variable affects In all of the variables, which indicates that the factors and indices having a bearing on the effect on the population structure and economic development require study by taken into account in the study of developments in the labour market, as well as unemployment rates and operating ratios, and to examine the relationship of percentage change for each variable from the variables already talked with each of the percentage change in the unemployment rate and the employment rate has shown that there is a relationship between different trends and change strength of variable to another, It also showed that the rate of population growth and economic growth have had an impact, considering the study of changes in annual percentage change for each of the unemployment rate and employment rate.

Keywords: population structure, economic development, unemployment, employment, employment policies, population growth, economic growth.